الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية

قسم التاريخ

التحوّلات الاقتصادية في بلاد المغرب بداية من القرن السادس الهجري حتى أواخر القرن العاشر الهجري (12- 16م)

- دراسة مقارنة -

أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في تاريخ المغرب الاسلامي

إعداد الطالبة :	**إشراف الاستاذ الدكتور**
سكاكو حورية	بودواية مبخوت

أعضاء لجنة المناقشة

د. بن داود نصرالدين	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د مبخوت بودواية	أستاذالتعليم العالي	م. ج . النعامة	مشرفا مقررا
د . سي عبدالقادر عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مناقشا
د . بكاي هوارية	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مناقشا
د. بوحسون عبدالقادر	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	مناقشا
د . إدريس بن مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية: 1438-1439هـ/2017-2018م

شكر و عرفان :

- خالص شكري و امتناني للأستاذ الدكتور الفاضل مبخوت بودواية لإشرافه و توجيهاته و نصائحه القيمة و كرم و طيب تعامله، فجزيل الشكر له.
- شكر خاص للدكتور معازيز عبدالقادر لمجهوداته الجبارة و تفانيه و صبره الجميل، طيلة انجاز مدة هذه المذكرة
- الشكر الجزيل للأستاذة مريم هاشمي.
- الشكر موصول الى كل اعضاء لجنة المناقشة.

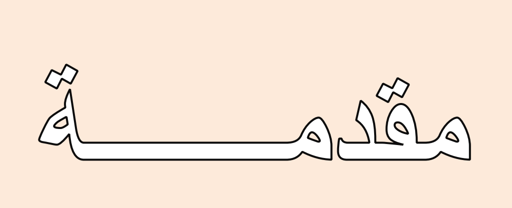
الاهــداء:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى زوجي الفاضل معازيز عبدالقادر و عائلته الكريمة على رأسها الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى إبنتي قرّة عيني و بهجة حياتي فاطمة الزهراء.

إلى أخواتي الكريمات و أزواجهن الأفاضل.


مقدمة

مقـــدمة:

تمتعت بلاد المغرب بمجموعة من الخصائص الطبيعية والجغرافية، أهّلتها للحصول على الريادة الاقتصادية، خلال مراحل تاريخية كثيرة منذ الفتح الإسلامي لهذه البلاد؛ إلاّ أن ذلك لم يكن كافيا في الكثير من الأحيان لتحقيق ذلك التوازن الاقتصادي، لارتباط ذلك بمجموعة من المؤثّرات على رأسها الوضع السياسي والوضع الأمني، والمتحكّمة في ازدهار أو تراجع الوضع الاقتصادي بجميع مكوّناته، من خلال تعاقب العديد من الدويلات على حكم هذه البلاد، وما ميّزها من اختلاف في توجهاتها، ومذاهبها، وأهدافها الرّامية إلى بسط النفوذ على جميع أجزاء بلاد المغرب، حيث احتدم الصراع والمنافسة بين قبائل المنطقة الرامية لإعطاء الشرعية على حكمها، وإقامة كيانات سياسية، غالبًا ما كانت تدخل في صراعات قبلية ،ساهمت بدرجة كبيرة في إضعاف الإنتاج، وتراجع الدّور الاقتصادي للمنطقة ككل، وغالبًا ما صاحب سقوط دولة وقيام أخرى، أحداث سياسية وعسكرية أهلكت الحرث والنسل.

ذلك ما ينطبق على هذه الدراسة التي خصّت بدايات الدولة الموحدية وانهيار سابقتها المرابطية، وبالرغم من فترات القوة والازدهار التي شهدتها دولة الموحدين، وما بلغة أسطولها البحري من نشاط، وتمكنّها من فرض سلطانها على بلاد المغرب الإسلامي، لفترة طويلة ؛ إلاّ أن ذلك آل للانهيار، وما صاحبه من فوضى واضطرابات أضعفتها، استغلتها القبائل المتصارعة على حكم بلاد المغرب، ولم يخلو ذلك الصّراع من دوافع اقتصادية، حيث نميّز أنّ العديد من مدن بلاد المغرب تمتعت بأهمية سياسية وحضارية كبيرة لحركيتها الكبيرة على جميع المستويات، وما يهمّنا منها الجانب الاقتصادي، والذي لا يمكن فصله عن باقي المجالات الأخرى، لذلك نميّز ذلك التفاوت في القوة الاقتصادية بين أجزاء بلاد المغرب، قام في ذلك " العامل الجغرافي" بدور مُهم في الحصول على المكانة الاقتصادية، إذ كان عاملا بحدّين، فمثلاً " المغرب الأوسط" ولتوسّطه بين المغرب الأدنى، والمغرب الأقصى، كثيرًا ما تأثّرت أوضاعه الاقتصادية بالجارتين، وبالحروب الطاحنة والمستمرة، والحصارات المتكررة عليه، ومن جهة أخرى، أهّله هذا الموقع للحصول على دور الوسيط الاقتصادي حقّق له

الثروة في الكثير من الأوقات، إضافة للسيطرة على المدن التي شكّلت منافذ لتصريف المنتجات إلى المشرق أو الدول الأوروبية، ومدن أخرى هي "موانئ للصحراء"، حيث كانت تجلب من هذه الأخيرة أثمن المنتجات والأكثر طلبًا خلال تلك المرحلة.

إنّ الدّارس للتاريخ الاقتصادي للمنطقة يلحظ القوة الاقتصادية التي تمتعت بها طيلة المراحل التاريخية المتتالية، وصولا إلى المرحلة المدروسة، والتي اعتبرت خلال مراحل كثيرة من أزهى الفترات التي عرفتها هذه البلاد، خاصة أيّام الموحدين الذين نشّطوا التجارة الساحلية، ثم الخارجية، حيث اعتبرت التجارة ركيزة الاقتصاد خلال هذه المرحلة، إلاّ أن ذلك لم يمنع تراجع تلك القوة في أوقات كثيرة ؛ بسبب ما شهدته من صراع سياسي، عسكري عنيف، كان أعنف مع خلفائها في الحكم تحت شعار " الشرعية في وراثة حكم الموحدين"، ثم مدِّ السلطان على كبريات المدن ذات الأهمية الاقتصادية مثلما حدث مع "سجلماسة"، مثلاً، وغيرها من المدن التي حظيت بمكانة اقتصادية هامة.

تلك الأوضاع المتغيرة ثم تُساعد على استقرار الحياة الاقتصادية لذلك يمكن القول أنّ اقتصاد بلاد المغرب شهد مجموعة من التحوّلات الاقتصادية وعند الحديث عن هذه الأخيرة، نجد أنّ لكل مرحلة خصوصياتها ومميزاتها، اختلفت تبعًا للظروف، والسياسة المنتهجة من طرف كل دولة، لتتفاوت أحيانًا أخرى في جوانب متعدّدة، وذلك ما كُنّا قد بدأنا دراسته في رسالة الماجستير الموسومة بـ " التحوّلات الاقتصادية بالمغرب الأوسط خلال العهدين الموحدي والزياني من القرنين (ق 6 هـ- 10هـ/ 12- 16م)- دراسة مقارنة "، ليتم توسيع المجال الجغرافي خلال هذه الدراسة، ولرغبتنا الشديدة في المواصلة في نفس هذا البحث بالتوسع أكثر إلى المغربين الأقصى والأدنى لارتباطهما الوثيق بالمغرب الأوسط، ومدى التأثّر بين أجزاء بلاد المغرب بتلك الأوضاع السياسية والأمنية، وظروف حدوث تلك التحولاّت الاقتصادية، ومن ذلك جاءت هذه **الدّراسة الموسومة بـ :" التحوّلات الاقتصادية في بلاد المغرب بداية من القرن السادس الهجري حتى أواخر القرن العاشر الهجري (12- 16م)- دراسة مقارنة"**.

❖ أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

من أهمّ الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، وتوسيع البحث فيه، هي الرغبة في إبراز بعض الجوانب المتعلقة بالمجال الاقتصادي خلال المرحلة المختارة للدّراسة، حيث عرفت مراحل متباينة من حيث الازدهار، ثم التراجع والانحطاط، بين أجزاء بلاد المغرب، مع محاولة تجنّب الدراسة العامة للموضوع، فتاريخ المغرب الإسلامي بحاجة إلى فتح أبواب جديدة لدراسة أكثر عمقا وتفصيلا في جوانب غَلب عليها الغموض، وغاية البحث ليست دراسة القطاعات الاقتصادية أو الأنشطة الممارسة آنذاك، وحسب، وإنّما إبراز أهم المراحل التي شهد فيها الاقتصاد مراحل الازدهار ثم التراجع، وربطها بالمؤثّرات التي هي أساس حدوثها، ثم محاولة المقارنة بين أهم تلك التحوّلات الحاصلة على المستوى الاقتصادي بين أجزاء بلاد المغرب.

واختيار الجانب الاقتصادي راجع بالأساس لأهميته، وحيويته، ومدى صلته الوثيقة بجميع الجوانب الحياتية الأخرى، والذي يبقى حقيقة في حاجة كبيرة إلى المزيد من الدراسات المتخصّصة.

❖ إشكالية الموضوع:

إنّ التحوّلات الاقتصادية التي شهدتها بلاد المغرب منذ أن فتح المسلمون هذه البلاد، وُصولا إلى المرحلة المراد دراستها لَكثيرة، ومختلفة حسب المرحلة التاريخية، ولَصعب تحديد تفاصيلها كونها تحتاج فترة زمنية طويلة حتى تتبلور معالمها بشكل جليّ، وبالتّالي يمكن استنتاج ما يطرأ على الاقتصاد من ازدهار أو تراجع، وذلك ما سنحاول إبراز بعض جوانبه مركّزين على المرحلة التي أقام فيها الموحدون كيانهم السياسي بعد القضاء النهائي على المرابطين وهم في أواخر أيام حكمهم، ثم الكيانات السياسية الجديدة التي حكمت هذه البلاد بعد سقوط الموحدين، إلى أواخر ق 10هـ/ 16م، وما عايشه اقتصاد المنطقة من تدهور جرّاء الحروب الطاحنة بينها ثمَّ ما لحقها أيّام سقوطها، من جرّاء الفتن الدّاخلية والضربات الخارجية الموجّهة إلى سواحل بلاد المغرب والمتزامنة مع ضعف الدولة المرينية في المغرب الأقصى، وبداية مدّ بني عمومتهم من بني وطّاس، لنفوذهم على هذه البلاد، وضعف بني زيان وبني حفص والتدخل العثماني في المنطقة.

فإشكالية هذا الموضوع مُركّزة أساسًا حول إبراز مظاهر تلك التحوّلات التي شهدتها بلاد المغرب تبعًا للمؤثّرات الدّاخلية والخارجية، وما تركته من تأثيرات على الحياة العامة بمختلف جوانبها مع مقارنة أبرز معالم تلك التحوّلات من حيث الازدهار والتراجع طيلة المرحلة التاريخية المشار إليها.

ولمناقشة هذه الإشكالية، كان لزَامًا الإجابة على التساؤلات التالية:

- بما تميّزت الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب قبيل قيام حكم الموحدين ومن خلفهم في حكم بلاد المغرب إلى غاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي؟
- ما هي المؤثرات الدّاخلية والخارجية التي ساهمت في حدوث تلك التحوّلات؟ ثم مدى التأثير الخارجي على اقتصاد المنطقة؟
- ما هي أهم المحّطات التي شهد فيها اقتصاد البلاد تطوّرًا وازدهارًا؟ ثم ما هي المراحل التي عرف فيها التدهور والتراجع؟
- ما دور النشاط التجاري من حيث المساهمة في البناء الاقتصادي مقارنة بمكوّنات الاقتصاد الأخرى، من فلاحة وصنائع؟
- ما هي ملامح التباين الاقتصادي من حيث القوة الاقتصادية، والسياسة المالية، والتنظيمات المستخدمة، والتوسع التجاري؟
- ما مدى تأثير تلك التحوّلات على حياة العامة والخاصة، في الرخاء أو أثناء الأزمات الاقتصادية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، قسمّنا الموضوع إلى بابين، أمّا الباب الأوّل فحاولنا من خلاله التعرّف على الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب، مع إبراز دور المؤثرات الدّاخلية والخارجية في رسم معالم تلك الأوضاع الاقتصادية، لذلك قسّمناه إلى ثلاث فصُول؛ أمّا الفصل الأوّل فتطرّقنا فيه الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب بداية من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر ميلادي، وحتى نهاية الحكم الموحدي من فلاحة، وصنائع ونشاط تجاري، ثم النظام النقدي والعملة، ثم الفصل الثّاني تطرّقنا فيه للحياة الاقتصادية ما بعد الموحدين إلى أواخر القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي، والفصل

الثّالث خصّصناه لدراسة المؤثّرات الدّاخلية والخارجية في اقتصاد بلاد المغرب، مع مقارنة في دور تلك المؤثرات ما بين أقطار بلاد المغرب.

أمّا الباب الثّاني، وهو أساس هذه الدّراسة فخصّصناه لإبراز مظاهر التحوّلات الاقتصادية ببلاد المغرب وآثارها، لذلك قسمناه لثلاث فصول، تطرّقنا في الفصل الأوّل منه لمظاهر الازدهار الزراعي والصّناعي، وأيضا إبراز مظاهر الانفتاح التجاري في أقطار بلاد المغرب، من خلال النظم والتقنيات التجارية، مع التوسّع في إبرام الاتفاقيات التجارية، وتحوّل الطرق التجارية لصالح اقتصاد بلاد المغرب، ثم الفصل الثّاني الذي تطرّقنا فيه لمظاهر تراجع الدّور الاقتصادي لبلاد المغرب من خلال تلك الأزمات الاقتصادية، والإشارة لأزمة التجارة الصّحراوية، وما كان لها من انعكاسات بعيدة المدى على اقتصاد المنطقة، وأمّا الفصل الثّالث فخصّصناه لآثار تلك التحوّلات من حيث التأثير في المجتمع في حالة الرخاء الاقتصادي، أو أثناء حدوث تلك الأزمات الاقتصادية، مع التطرّق لدور الازدهار الاقتصادي في التطوّر الحضاري، وأثر التجارة وتحوّل طرقها في تكامل قوة اقتصاد بلاد المغرب وتراجعها والذي تراجعت معه المكانة الاقتصادية لبلاد المغرب، ثم محاولة مقارنة مظاهر تلك التحوّلات وآثارها ما بين أقطار بلاد المغرب.

وكنّا قد مهّدنا لموضوعنا هذا بمدخل حاولنا من خلاله ضبط الإطار الجغرافي للدراسة، وتقديم لمحة حول الأوضاع العامّة التي سبقت قيام دولة الموحدين، والظروف التي ساعدتها على النهوض والتوسّع.

ثم ختمنا البحث بخاتمة، ثم ملاحق لإثراء الموضوع، ودعم جانبه التوثيقي.

❖ المنهج المُتبع:

اعتمدنا في هذه الدّراسة على المنهج التاريخي ، والذي يعتمد على الوصف، والتحليل، والمنهج المقارن، بوصف طبيعة الحياة الاقتصادية، ووصف بعض مظاهر الرخاء الاقتصادي، الذي كان يقابله وصف للأزمات الاقتصادية التي شهدتها بلاد المغرب، وأمّا المنهج التحليلي فكان في بعض المواضع المتعلقة بدراسة الأسباب أو المؤثرات المساهمة في حدوث لتلك التحوّلات بالانتقال، من جزء لآخر

من بلاد المغرب، ومن مرحلة تاريخية لأخرى، وما خلّفته من آثار متباينة على باقي المجالات الأخرى، وأمّا المنهج المقارن، فقد تمّ استخدامّه في الغالب لإبراز مظاهر التباين في تلك التحوّلات من حيث العوامل، والمظاهر، والآثار، خلال الفترة الزمنية المدروسة معتمدين على العديد من المصادر والمراجع، وإن كانت المادة العلمية المتعلقة بالشق الاقتصادي، خاصة ما تعلّق منها بالتحوّلات التي كان تطرأ على الحياة الاقتصادية شحيحًا، مع طول الفترة الزمنية المدروسة.

***دراسة نقدية لبعض المصادر والمراجع:**

أولا وجبت الإشارة لأهم المصادر المخطوطة على قلتها بالنسبة لهذا الموضوع منها زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ لصاحبه محمد ابن الأعرج السليماني الحسني، الغني بالأحداث السياسية و بعض الاشارات عن الأوضاع الاقتصادية المصاحبة لسقوط الدولة الموحدية ثم التفاصيل المتعلقة بسلاطين الدولة الزيانية؛ و منها ما هو متعلق بالموازين والمقاييس على اعتبارها من أهم الأنظمة التي ساهمت بشكل كبير في التنظيم الاقتصادي ، منها : العقد الثمين فيما يتعلق بالموازين لصاحبه الجبريتي حسن بن ابراهيم ضم شرحا لأهم تلك الأنظمة ؛ نفس الأمر يتعلق بمخطوط : فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزانة كتاب الخراج ،لصاحبه الحبي عبد العزيز .

–كتب التّاريخ: وهي كثيرة، سواء ما تعلق منها بالموحدين، أو من خلفهم في حكم بلاد المغرب، نقتصر على ذكر أهمها:

***نظم الجمان لترتيب ما سلف من أحبار الزمان** لصاحبه ابن القطّان المرّاكشي والذي كان وثيق الصّلة بخلفاء دولة الموحدين، وقد قدّم معلومات قيّمة عن الواقع السياسي للدولة الموحدية ، وأبرز بعض مظاهر قوتها و عظمتها ،والتي شكّلت في الواقع انعكاسا للواقع الاقتصادي .

***المعجب في تلخيص أخبار المغرب** لصاحبه محمد الدين عبد الواحد بن علي التميمي المرّاكشي (647هـ/ 1249م)، تحدث فيه على التاريخ الموحدي بالتفصيل، تميّز بالحياد، بعيدًا عن تأثير النفوذ الموحدي، أفادنا الكثير في الجانب السياسي والأمني أثناء الحديث عن ذلك كعامل مؤثّر

في الحياة الاقتصادية، كما تحدّث عن الكثير من مدن بلاد المغرب، مع ذكر خصائصها الجغرافية، والاقتصادية، ومنتجاتها الزراعية، والصناعية، والمعادن التي تحتويها.

***البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** لصاحبه أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن عذاري المرّاكشي المعروف بابن عذاري (ت أواخر ق 7هـ/ 13م) والذي يعتبر من أهم مصادر تاريخ الأندلس والمغرب، ذكر فيه أخبار المغرب منذ الفتح حتى عام 667هـ/ 1269م، واعتمدت هذه الدراسة خاصة على القسم المتعلّق بالموحدين .

***المن بالإمامة**: لصاحبه أبي مروان عبد الملك بن صاحب الصلاة (ت. 594هـ/ 1198م)، من أبرز من قدّم معلومات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لموضوعنا، خاصة في إبراز مظاهر القوة والازدهار الاقتصادية، والرخاء المالي، والتطوّر العسكري، وتوسّع حركة البناء والتعمير أيّام الموحدين، وتوسّع قواعد الأسطول الموحدي، وتعدّد قواعده، ودور صناعة السفن، ودوره في حماية خطوط التجارة بالمتوسّط.

* **كتاب المقدمة والعبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** لصاحبه عبد الرحمن بن خلدون (732هـ- 808هـ/1332-1406م)، والذي احتل الجانب السياسي فيه أهمية كبرى، ويعتبر من أهم مصادر القرن الثامن الهجري/ الرّابع عشر ميلادي، ضمّ معلومات هامة عن تاريخ دويلات المغرب الإسلامي، كما ضمّ معلومات قيمة على تطوّر حركة البناء والتعمير، وتوسّع العديد من حواضر بلاد المغرب، وتراجعها، كنتيجة للصراع القائم والدّائم بين دويلاته، اعتمدنا فيه خاصة على الجزء السادس والسابع لصلتها بالموضوع، أمّا المقدمة ففيها معلومات قيّمة متفرقة ذات الصلة المباشرة بالموضوع .

* **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الذر والعقيان في بيان شرف بني زيان** لصاحبه أبي عبد الله محمد بن عبد الجليل التنسي، المولود بتلمسان سنة 830هـ وقد نشأ بها، (ت 899هـ/ 1494م)، وتتمثل أهميته بما تضمنه من معلومات عن بعض المنجزات الصناعية، والعمرانية، وأيضا

إبراز مظاهر الأبهة والرخاء المالي عند الاحتفال بالمولد النبوي الشريف كمظاهر من مظاهر الاستقرار، عند بني زيان، وقد حققه محمود بوعياد، ونشره سنة 1985م.

*‏**بغية الروّاد في ذكر الملوك من بني عبد الواد** لأبي زكريا يحي بن خلدون (ت 780هـ/ 1378م)، نشره الفريد بل في جزأين بالجزائر بين (1903- 1910)، حقق الجزء الأوّل منه عبد الحميد حاجيات سنة 1400هـ/ 1980م، اعتمدنا على طبعة 2007، والجزء الثاني منه من تحقيق بوزياني الدراجي، وقد أبرز لنا في عديد المواضع بعض مظاهر الانحطاط والتدهور الاقتصادي الذي عاشته بلاد المغرب الأوسط أحيانا كثيرة ،ففيها معلومات قيّمة متفرّقة ذات الصلة المباشرة بالموضوع ودور سلاطين بني زيان في مواجهة الأزمات.

*‏**المُسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**: لأبي عبد الله مُحمد بن مرزوق الخطيب التلمساني (ت 789هـ/ 1379م)، ذكر معلومات قيّمة اقتصادية وعمرانية إضافة للأوضاع السياسية والثقافية للمغربين الأوسط والأقصى.

*‏**الأنيس المُطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**: لصاحبه علي بن محمد بن أحمد بن عمر بن أبي زرع الفاسي، تناول تاريخ المغرب الأقصى أفادنا في الكثير من الأحداث السياسية، والعسكرية، وأشار للكوارث الطبيعية، التي عادة ما كانت تسبّب أزمات اقتصادية.

*‏**روضة النسرين في دولة بني مرين**: لأبي الوليد إسماعيل بن الأحمر النصري (ت. 807هـ/ 1404م)، يتناول أساسًا تاريخ بني مرين بشكل خاص، تضمّن أسماء ملوكهم، وأبنائهم، وولايتاهم، مع ذكر ملوك تلمسان من بني عبد الواد، الذي وصفهم بأقبح الأوصاف.

*‏**الذخيرة السنية في تاريخ الدّولة المرينية: المنسوبة** حسب تحقيق عبد الوهاب بن منصور إلى ابن أبي زرع الفاسي أرّخ للدّولة المرينية، وكذا علاقتها ببني عبد الواد، مادته غريرة متنوّعة، سياسيا وعلميًا، وحتى اقتصاديا، واجتماعيا، استفدنا من خلاله من بعض المعلومات المتعلقة بأزمات الغلاء، وأزمات أخرى طبيعية، وغلاء المعيشة، وارتفاع الأسعار.

*__تاريخ الدّولتين الموحدية و الحفصية__ لصاحبه محمد بن إبراهيم اللؤلؤي الزركشي (ت. 887هـ/ 1482م)، وقد تضمّن تاريخ الدّولة الموحدية، والدولة الحفصية، فيه إشارات مهمة عن الجانب الاقتصادي، إضافة للجانب السياسي والثقافي.

*__الأدلة البينية النورانية في مفاخر الدّولة الحفصية:__ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن الشّماع (ت. 861هـ/ 1456م)، ألف كتابه في ق 9هـ/ 15م، إذ كان قد شغل خطة " قضاء الأمحال" في عهد السلطان الحفصي أبي عمرو عثمان (839- 894هـ/ 1435- 1488م)، وقد أفادنا هو الآخر من خلال ما أورده من إشارات عن الاقتصاد الحفصي، والعلاقات التجارية لهذه الدّولة، والنقد الحفصي، وعموما هو مخصّص لذكر سلاطين بني حفص والإشادة بأعمالهم السياسية، والعسكرية، والثقافية، ومنجزاتهم العمرانية.

*__الفارسية في مفاخر الدّولة الحفصية__ لصاحبه أبي العبّاس أحمد بن الحسين بن علي ابن الخطيب ابن قنفد القسنطيني، ألّف كتابه أيام بني حفص، والذي ذكر محاسنهم، وأهم منجزاتهم، جاء تأليفه في عهد السلطان الحفصي أبي فارس عبد العزيز (796- 839هـ/ 1394- 1434م).

*__كتب الرحّالة والجغرافيين:__

*__رحلة حسن الوزان المعروف بجان ليو أو ليون الإفريقي__ (ت. 957هـ/ 1550م) التي تعتبر مُصنفًا تاريخيًا جغرافيا، اقتصاديًا مهمًا، وإن كانت هذه الرحلة متأخرة، إلاّ انها قدّمت معلومات قيمة عن المدن التي كانت لها أدوار اقتصادية كبيرة، وكانت محل صراع القوى السياسية آنذاك، ووصف المعاملات التجارية، مع إبراز أهمية المنطقة كوسيط تجاري إقليميا ودوليًا.

* __رحلة عبد الباسط بن خليل المصري__ المعروفة بالرّوض الباسم في أخبار العمر والتّراجم لعبد الباسط بن خليل المصري (ت، 920هـ/ 1514م)، وقد نشر الجزء الخاص ببلاد المغرب المستشرق الفرنسي روبرت برنشفيك، وتكمن أهمية هذه الرّحلة في تعرّض صاحبها للحالة الأمنية السّائدة خلال هذه المرحلة، ودور الخطر الخارجي في التأثير على مقوّمات الحياة بجميع جوانبها بما فيها الشق الاقتصادي الشديد التأثّر بالوضع الأمني والسياسي، إضافة لحديثه عن الحياة الاجتماعية والثقافية.

*رحلة ابن بطّوطة (ت، 776هـ/ 1373م) من الرحالة العرب المشاهير، الذين جابوا الأسقاع، سجّل من خلال رحلته المعروفة بـ " تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار " ما شاهده من أوضاع اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن الحياة السياسية والثقافية.

* **الرحلة المغربية:** للرّحالة أبو عبد الله العبدري (ت، 688هـ/ 1290م): قدّم معلومات قيّمة عن الحياة الاقتصادية في ربوع بلاد المغرب، إضافة لما ذكره عن الحياة السياسية، والحياة العلمية.

*رحلة التجاني (**ت أوائل ق 8هـ/ 14م**): وهي تعتبر من المصادر المهمة التي تخص مرحلة الحكم الحفصي في إفريقية، عرّف الكثير من المدن بها، وذكر أحوالها الاقتصادية، وعلاقاتها التجارية، دون إغفال ذكر أخبارها التاريخية والسياسية.

***كتاب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**: لابن فضل الله العمري (ت. 749هـ/ 1349هـ)، وهو موسوعة تاريخية و جغرافية مهمة، ذكر مظاهر الرخاء المالي و الاقتصادي، تطوّر العمران.

***كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**: لأبي عبيد الله البكري (ت، 487هـ/ 1094م) وقد أفادنا في التعريف بالمواقع الجغرافية من مدن، وأقاليم.

و كتب الجغرافيين استفدنا منها في تحديد مواقع، وخصائص طبيعية هامة لأجزاء ومدن في بلاد المغرب، والموانئ، وقاد وذكر فيها من الطرق والمسالك، إضافة إلى المنتجات الزراعية والصّناعية من أهمها:

***نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للإدريسي** (ت 548هـ/ 1154م)، والذي يعتبر بحق من أوائل المتخصّصين في علم الجغرافية، وكتابه من المصادر الجغرافية المهمة فيما يتعلّق بتاريخ المغرب والأندلس، واتسم بالدقة في وصف المدن والبلدان التي زارها.

***كتاب الاسبتصار في عجائب الأمصار لمؤلف مجهول**: يرجع إلى عام (587هـ/ 1191م)، احتوى على معلومات جغرافية هامة في وصف مدن بلاد المغرب، ومنتجاتها الزراعية والصناعية، وخصائصها الطبيعية دون إغفاله أهم الطرق والمسالك التجارية، وحديثه عن الأسواق.

*كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي (ت، 626هـ/ 1228م) من أهم المعاجم الجغرافية للعالم الإسلامي زادته قيمة من خلال تجارة مؤلفه، وأسفاره، ونقله من كتب التاريخ والجغرافية، إفادتنا منه كانت بإعطاء معلومات قيّمة حول المنتجات الزراعية والصناعية، والنشاط التجاري، مع سهولة استخدامه.

*الروض المعطار في خبر الأقطار الحميري (ت. 866هـ/ 1461م): وهو من المصادر الجغرافية والتاريخية الهامة لمدن المغرب وترجع أهميته كون الكتاب معجمًا جغرافيًا مرتبا على الحروف "كأحسن ما تكون المعاجم الجغرافية"، وقد استقى معلومات من مصادر سابقة دون الإشارة إليها

*كتب الفقه والنوازل: وعلى رأسها:

*كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب لأحمد بن يحيى الونشريسي (ت. 914هـ) يقع في 13 جزءًا، تتمثل أهميته في كونه نقل فتاوى الكثير من الفقهاء، حول قضايا أثيرت عن الجانب الاقتصادي، خاصة فيما يتعلّق بانتشار مظاهر الغش، والتزوير، واحتكار السّلع، وتصرّفات كانت تصدرّ من التجار داخل أسواق مدن بلاد المغرب، كما تضمنّ هذا المصدر إشارات قيّمة عن الشركات التجارية وما يرتبط بها.

كتب التّراجم والطبقات: وعلى قلتها بالنسبة لهذا الموضوع نجد من أهمها:

*البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان: لأبي عبد الله محمّد المليتي التلمساني المعروف بابن مريم (كان حيًا سنة 1025هـ/ 1611م)، اشتمل على تراجم أولياء وعلماء لمدينة تلمسان، والمغرب الأوسط، وبعض المغاربة والمشارقة بنوع من التفصيل، والتي كان من خلالها إشارات لبعض الكوارث الطبيعية التي كانت تضرب المنطقة، وكيف كان رد فعل الأولياء والفقهاء تجاه عامّة الشعب.

*ومن ذلك أيضا يمكن الإشارة **للرسائل والوثائق الرسمية** على رأسها الرسائل الموحدية في مجموعتها الجديدة والتي قام بتحقيقها أحمد العزاوي، خصّت خاصة العلاقات التجارية، وضوابطها، والمشاكل التي كانت تواجهها.

إضافة لمجموعة هامّة من المصادر الأخرى التي ورد ذكرها في قائمة المصادر والمراجع.

*وأمّا المراجع فكان أهمّها:

***النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب في ق 6هـ/ 12م:** لصاحبه عز الدين عمر موسى، والذي أفادنا الكثير، فيما يخص الحياة الاقتصادية أيّام الموحدين، وأواخر حكم المرابطين، وعن تحوّل الطّرق التجارية البرية منها والبحرية، إضافة لكتاب: الموحدون في الغرب الإسلامي- تنظيم ونظمهم، وهي تعتبر من الدراسات القيمة، التي ساعدتنا كثيرًا في بناء الموضوع واستنتاج بعض النظم التي كانت سائدة خلال مرحلة الحكم الموحدي.

***إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي** لصاحبه ابراهيم القادري بوتشيش، إضافة لمقالات متنوّعة تتحدّث عن الجانب الاقتصادي، لنفس المؤلّف، قدّم من خلالها معلومات قيّمة عن النشاط الاقتصادي، ونظم المبادلات التجارية السّائدة أيام الموحدين، وبني مرين.

***الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس "عصر المُرابطين والموحدين"** لصاحبه حسن علي حسن: وهو كتاب قيّم من حيث مادته العلمية الغزيرة والتي ساعدتنا في بناء الموضوع وإثرائه، حيث تحدّث بالتفصيل عن الحياة الاقتصادية بالمغرب الأقصى الموحدي، و قبله المرابطي .

***نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية** لصاحبه بوزياني الدراجي، والذي قدّم هو الآخر تفاصيل قيمة عن الحياة الاقتصادية في الدولة الزيانية.

***كتاب ورقات عن حضارة المرينيين**للمؤرخ المغربي محمد المنوني، خاص بالدّولة المرينية والذي لم يغفل الحديث عن الجانب الاقتصادي بجميع مكوناته، إضافة للجانب السياسي والثقافي.

***كتاب تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني:** لصاحبه محمد عيسى الحريري، والذي يكتسي أهمية كبيرة لمعالجته الجانب الاقتصادي المريني بنوع من التفصيل.

***كتاب مدينة تونس في العصر الحفصي** لعبد العزيز الدّولاتي حيث تحدّث عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وتطوّر الجانب العمراني بتونس الحفصية.

*كتاب **الدولة الحفصية** لأحمد عامر المولود بسوسة سنة 1326هـ، والذي عمل مدرّسًا بالمعهد الثانوي بتونس، ثم تفرّغ للكتابة، من ذلك هذا الكتاب، كانت الإفادة كبيرة منه من الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

*[**تاريخ إفريقية في العهد الحفصي بجزأيه**] لصاحبه: روباربرنشفيك، والذي تمّت ترجمته عن اللغة الفرنسية، تناول تاريخ إفريقية الحفصية، أورد معلومات قيمة، وتحليلات عن الحياة الاقتصادية في الكثير من جزئياته، مع التحفّظ في أخذ بعض المعلومات.

***النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي** لصاحبه: عبد المجيد مزيان، والذي قدّم من خلاله مقاربة المؤرخين، مع شرحها ونقدها، فيما يتعلق بتحول الطرق التجارية ، ودورها في تراجع اقتصاد المنطقة، دون أن ننسي كتابات عطا الله ذهينة، وصالح بعيزيق، ومفتاح خلفات، كلّها كتابات قيّمة، قدّموا لنا من خلالها استنتاجاتهم، وتحليلاتهم للواقع الاقتصادي آنذاك.

أمّا المراجع باللّغة الأجنبية فكان على رأسها:

"Les étas de l’occident musulman au 13.14 , 15éme siécles" لصاحبه عطا الله ذهنية، والذي قدّم من خلاله تفاصيل مهمة عن الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب ما بعد الموحدين و ؛" Le Maghceb centrale sous le régne du sultan zianide Abou H’AmmouMousa (2) (760- 91/ 1359- 89)"؛ لصاحبه عبد الحميد حاجيات، إضافة لكتاب: " hiostoire de l’Afrique septentrienal Sous le domination musulmane " ؛لصاحبه J Faure- Biguet

ومن المقالات ذات الأهمية الكبيرة في خدمة هذا الموضوع:" الحياة الاقتصادية من المغرب الأوسط في العهد الزياني لصاحبها مبخوت بودواية، وتنظيم الأسواق والحرف في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني من ق 13 إلى ق 16م لصاحبها سعيدي العربي، ومقالين، الأوّل يتحدث عن الفلاحة في مكناس " في المغرب الأقصى، ثم والآخر متعلّق بتجارة القوافل لإبراهيم القادري بوتشيش،

وهي دراسات قيّمة ومهمّة، ومنها أيضا ذلك المقال المعنون بـ: فنادق التجّار المسيحيين في الدّولة الحفصية لصاحبه ناصر جبّار، وغيرها من المقالات الوارد ذكرها في البيبليوغرافيا.

إضافة للمذكّرات والرسائل الجامعية ذات الصلة المباشرة بدراسة الجانب الاقتصادي، و هي تعتبر من أهم **الدراسات السابقة** التي تناولت الكثير من تفاصيل هذا الجانب، منها: التحوّلات الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهدين الموحدي والزياني من القرنيين (06- 10هـ/ 12- 16م)- دراسة مقارنة، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي لـ: سكّاكو حورية؛ المظاهر الحضارية في عصر دولة بني حفص منذ قيامها سنة 621هـ وحتى سنة 893هـ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في التّاريخ الإسلامي لـ: جميلة مبطي مسعودي ؛ المغرب والأندلس في عهد المنصور الموحدي ، دراسة تاريخية وحضارية (580- 595هـ / 1184- 1198م) ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي لـ:. النجار ليلى.

إضافة لعدد كبير من المصادر، والمراجع العربية، والمعرّبة، والمراجع الأجنبية، والمقالات، والأبحاث في المجالاّت التاريخية، والرسائل الجامعية الأخرى، والتي تمّ ذكرها في قائمة المصادر والمراجع.

*__صعوبات البحث__: أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث هي قلّة المعلومات في ما يتعلّق بالشق الاقتصادي في المصادر، وإن وردت فيها إشارات، إلاّ أنها لم تكن كافية للإحاطة بجميع جوانب الموضوع، خاصة في تحديد تفاصيل مظاهر تلك التحوّلات، وتحديد المستوى المعيشي الحقيقي لدى السكّان، وحتى تحديد طبيعة الاقتصاد في بعض جزئياته، خاصة ما تعلق منها بتنظيم الدّولة لاقتصادها، وهل كانت لدول المغرب الإسلامي آنذاك سياسات اقتصادية محكمة مكّنتها بالفعل من مواجهة الآثار الناجمة عن تلك التحوّلات.

وفي الواقع لا يزال هذا الموضوع بحاجة إلى المزيد من الإثراء والبحث، إذ لا ندّعي بهذا العمل استيفاء جميع جوانبه، وما محاولتنا إلى خطوة في طريق البحث للإجابة على بعض التساؤلات المثارة حول الشق الاقتصادي للمنطقة، وما الإصابة إلاّ من عند الله، والخطأ من نفسي والشيطان، وبالله التوفيق ومنه السّداد.

تلمســـــان2017.

المدخـــل

المدخــل

إنّ الحديث عن التحوّلات الاقتصادية ببلاد المغرب، يُلزمنا بداية تحديد المجال الجغرافي لهذه البلاد، والتي كانت مسرحًا لمجموعة من الأحداث السياسية والأمنية، أثّرت بشكل مباشر في طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة مدار البحث.

إنّ التركيبة القبلية لمجتمع المغرب الإسلامي عامة، تميزت باضطراب شديد في توزيع القبائل غير المستقرة، والسريعة الحركة والانتشار، تضاف إليها عوامل المجاعات، ومعارك الفتوحات الإسلامية ببلاد المغرب من قبل، ما جعل من الحدود الجغرافية للمنطقة مجالاً جغرافيا واحدًا،[1] يصعب تحديد دويلاته المتغيرة تبعًا لقوتها وضعفها، وتمدّدها على حساب جارتها، وقوة القبائل المسيطرة على ذلك المجال الجغرافي.

وفي ذلك جاء الاختلاف والصعوبة في تحديد بلاد المغرب، حيث اكتسب اللّفظ مفهومًا جغرافيا وسياسيا خاصًا، حيث أعطت المصادر لذلك تعريفات " مختلفة ومتناقضة"، فمن الجغرافيين والمؤرّخين من اعتمد المعيار السياسي كأساس لذلك التقسيم، ومنهم من اختار الحواجز الطبيعية،[2]ومنهم من نظر إلى التركيب البشري أو القبلي لمجتمع بلاد المغرب " ديار البربر" ،وبالتالي فالمغرب يمتد من طرابلس إلى البحر المحيط ويُخْرِج الأندلس منه.[3]

وتعتمد هذه الدّراسة الأساس الجغرافي عمومًا في تحديد بلاد المغرب، والمتصلة جغرافيا، ويمكن إعطاء مفهوم لبلاد الغرب، قبل الحديث عن ذلك التحديد المذكور من قبل المؤرخين والجغرافيين.

---

[1]- الطاهر طويل، المدنية الإسلامية وتطوّرها في المغرب الأوسط- من النصف الثّاني للقرن الهجري الأوّل إلى القرن الهجري الخامس، مطابع حسناوي الجزائر،2011 ،ص28.

[2]- عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2003، ص37 ؛الطاهر طويل، المرجع السابق، ص28.

[3]- يرى عز الدين عمر موسى، أن بلاد المغرب "بيئات ثلاث" خلال ق 6هـ/ 12م، أندلسية وغربية وشرقية، فمفهوم المغرب سياسي يختلف من عصر لآخر ،و "مغرب" القرن السادس هو ما بسط الموحدون عليه سلطتهم السياسية في الأندلس ،والمغرب الأقصى والمغربيين الأوسط والأدنى؛ ينظر: عز الدين عمر موسى ،المرجع السابق، ص39، 47.

المغرب "ج" "مغارب"، مكان غروب الشمس بالنسبة للمناطق الواقعة غربي النيل، وهو عبارة جزيرة جبلية شاسعة تمتد من الشرق إلى الغرب في شكل شبه مربّع، يحيط بها البحر المتوسط من الشمال، والمحيط الأطلسي من الغرب، وتخترقها سلسلة جبال الأطلس التي تمتد من درن[1]، غربًا إلى جبل نفوسة، بليبيا شرقًا، وحدّها من الجنوب الرّمال الممتدة نحو بلاد السودان،[2] ومن ورائها توجد الصحراء الكبرى بفيافيها الشاسعة التي تفصل المغرب عن بقية البلدان الإفريقية الأخرى[3]، ويذكر ذلك العمري أنّ حدّها من :"الجنوب الصحراء الفاصلة بينها وبين بلاد جناوة المسكونة بأمم من السودان...[4]

ومن ذلك نجد تقسيم الاصطخري، يقول في ذلك:"...إذا جاوزت مصر في أرض المغرب كان جنوبي المغرب بلاد السودان وشمالي المغرب بحر الرّوم ثم أرض الرّوم"[5]، ويفصل في ذلك التقسيم بذكر المسافات بقوله:"...وأمّا المسافات بالمغرب فإن من مصر إلى برقة 20 مرحلة ومن برقة إلى طرابلس

[1]- **درن**: جبل درن بالمغرب الأقصى " تبتدئ من ساحل البحر المحيط عند أسفي وما إليها"، ويمر هذا الجبل " مع المشرق مستقيمًا حتى يصل إلى جبال نفوسة..."، ويعرف في بعض المصادر ب" سنجفو" أو " سقنفو"؛ ينظر: أبي عبيد البكري، كتاب المسالك والممالك، تح: فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب- المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات (بيت الحكمة)، ج1، 1992، ص 835؛ الإدرسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، مصر (ب، ت)، المجلد (01)، ص 229؛ العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار- ممالك اليمن والغرب الإسلامي وقبائل العرب، تح: أحمد عبّاس، المجمّع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، السفر (04)، ص134، 170؛ عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، 2000، ج6، ص298.

[2]- **بلاد السودان**: تقسّم بلاد السودان إلى ثلاثة أقسام، غربي وأوسط، وشرقي، حيث كان العرب أوّل من أطلق كلمة السودان على الأقوام التي تقطن جنوبي الصحراء الكبرى، وهناك من سمّاها أثيوبيا ،و قسّموها إلى ثلاثة أجزاء رئيسية وهي: العليا، السفلى، وبلاد الكفر؛ ينظر: ابن حوقل، صورة الأرض، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1992، ص29؛ أبو العباس القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1915، ج5، ص 282،283 ؛مؤلّف مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار- وصف مكّة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985، ص 217 وما بعدها؛ مارمول كربخال، إفريقيا، تر: محمد حجّي وآخرون، مكتبة المعارف، الرباط، 1984، ج1، ص 951 وما بعدها؛ عبد القادر زبادية، مملكة سنغاي في عهد الأسيقيين (1493- 1591)، ش. و. ن. ت، الجزائر، (ب ت)، ص15.

[3]-لخضر عبدلي، التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، 2011، ص25.

[4]- المصدر السابق، ص139.

[5]- مسالك الممالك، مطابع بريل، ليدن، 1870، ص12.

مثلها ومن طرابلس إلى القيروان مثلها فذلك من مصر إلى القيروان 60 مرحلة ومن القيروان إلى سطيف 29 مرحلة ومن سطيف إلى تاهرت 20 مرحلة ومن تاهرت إلى فاس 50 مرحلة ومن فاس إلى السوس الأقصى نحو 30 مرحلة، فمن القيروان إلى السوس الأقصى 119 مرحلة، فجميع المسافة من مصر إلى أقصى المغرب في شرقي بحر الرّوم نحو 6 أشهر"[1]

ومن أوثق الجغرافيين الذين قسّموا بلاد المغرب نجد ابن حوقل (ت، 367هـ/ 1977م)، إذ قال:"...ليس من حدّ برقة وأعماله إلى نواحي إفريقية فيما يواجه البحر المغربي من البر عبر عشر مراحل فما فوقها بلد يُذكر ولا يُعرف إلاّ ما ذكرته، والغالب على ما واجه هذا البحر من أرض مصر إلى نواحي عمل إفريقية البراري والمفارز التي بين بلاد السودان وأرض المغرب. وفي أطرافها سكان من البربر وفي قلب البر أيضا مياه عليها قوم منهم وأمّا من حاذى أرض إفريقية إلى آخر أعمال طنجة عن مرحلة إلى عشر مراحل، فزائد وناقص فبلاد مسكونة ومدن متصلة الرساتيق والمزارع والضياع والمياه، والولاة والسلاطين والملوك والحكّام والفقهاء، وكل ذلك في جملة صاحب المغرب وحوزته وقبضته أو في يد خليفته..".[2]

ومن ذلك يكون قد قسّم بلاد المغرب إلى قسم شرقي من برقة إلى إفريقية، وغربي إلى غاية البحر المحيط، وكل ذلك يشكّل بلاد المغرب، إذ يقول بعد حديثه عن جملة من المدن المشهورة:"....وهذه جملة أحوال المدن المشهورة والمراسي والقرى المعروفة على نحو بحر المغرب من حدّ برقة إلى البحر المحيط..."[3]، ومنه نجد اعتماد العامل الجغرافي من جهة، والسياسي من جهة ثانية لتقديم هذا التقسيم .

[1]- الاصطخري، المصدر السابق، ص46.

[2]-ابن حوقل، المصدر السابق، ص83، 84.

[3]- ابن حوقل، المصدر نفسه، ص83؛ ينظر في ذلك أيضا: محمد نجيب خلف:" المغرب الأوسط في كتابه الرحالة والجغرافيين العرب"، ضمن كتاب: تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، طبعة خاصة، 2007، ص207، 209 وما بعدها.

ومن أهم الجغرافيين الذين حدّدوا المناطق بدقة، الجغرافي الأندلسي أبو عبيد البكري (ت، 487هـ/ 1094م) بقوله:"....وحد إفريقية طولها من برقة شرقا إلى طنجة الخضراء غربًا، واسم طنجة موريطانية وعرضها من البحر إلى الرمال التي هي أوّل بلاد السودان وهي جبال ورمال عظيمة متصلة من الغرب إلى الشرق...[1].

إنّ تخوم بلاد المغرب في نظر البكري تمتد من برقة[2] شرقا، إلى طنجة[3] غربًا، ومن البحر المتوسّط شمالا إلى بلاد السودان جنوبًا[4] ومن جهة أخرى نجد الجغرافي الإدريسي، الذي أخضع تقسيمه لمركزية المدن التي كانت مركز السلطة السياسية[5]، بالنسبة لأجزائها الثلاثة، ومن ذلك مثلا ذكره لبلاد المغرب الأوسط في جزئها الشرقي، جاعلاً من مدينة بجاية،[6] عاصمة لها بقوله:"...ومدينة بجاية في وقتنا هذا مدينة الغرب الأوسط وعين بلاد حمّاد والسُّفن إليها مقلعة وبها القوافل منحطة والأمتعة إليها برًا وبحرًا

[1]-المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب- وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (ب،ت)، ص21.

[2]- **برقة**: تقع شمالي الأراضي اللّيبية على ساحل المتوسّط " فهي أول منبر ينزله القادم من بلاد مصر إلى القيروان"؛ ينظر: الإدريسي، المصدر السابق، ص 310، 311؛ عامر احمد عبد الله حسن، دولة بني مرين: تاريخها وسياستها تجاه مملكة غرناطة الأندلسية والممالك النصرانية في إسبانيا (668- 869هـ/ 1269- 1465)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ، فلسطين، 1424هـ / 2003، ص41.

[3]- **طنجة**: آخر بلد بالمغرب" وما بعدها من البلاد يقع في الجنوب، تعرّف بالبربرية "وليلي" افتتحها عقبة بن نافع، مسورة متقنة البناء بينها وبين القيروان ألف ميل؛ينظر: البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (جزء من كتاب المسالك والممالك)...، مصدر سابق، ص138؛ عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1963، ص 439؛ مؤلف مجهول ،كتاب الاستبصار....،مصدر سابق، ص138.

[4]- خالد بلعربي، الدّولة الزيانية في عهد يغمراسن- دراسة تاريخية وحضارية (633هـ- 681هـ/ 1235- 1282م)، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص34.

[5]- الطاهر طويل، المرجع السابق، ص38.

[6]- **بجاية**: أسّسها الفينيفيون وسمّوها صلدة، ثم احتلها الرومان ودعوها صلداي، وخرّبها الوندال والبربر، إلى أن جدّدها الناصر الحمادي عام 468هـ/ 1076م ودعاها الناصرية، ثم سميت بجاية باسم قبيلة بربرية تقطن حولها، تقع ما بين جبال شامخة، والبحر يحيط بها من جهات ثلاث؛ ينظر: عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص272 وما بعدها؛ البكري، المغرب...، مصدر سابق،ص82؛ مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار...،مصدر سابق، ص 128 وما بعدها؛ الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط2، 1983، ج1، ص50 وما بعدها.

مجلوبة..."[1]، وذلك حال العديد من المدن خلال المراحل التاريخية اللاّحقة؛ ومن جهة الغرب: "مدينة تلمسان قفل بلاد المغرب وهي على رصيف للدّاخل والخارج منها لا بدّ منها والاجتياز بها على كل حالة..."[2]

أمّا ياقوت الحموي، فيذكر حدود هذه البلاد في حديثه عن إفريقية، بقوله:"...إفريقية...اسم لبلاد واسعة ومملكة كبيرة قبالة جزيرة صقلية، وما وراءها بلاد المغرب يعني أنّها فرّقت بين مصر والمغرب...وحد إفريقية من طرابلس الغرب من جهة برقة والاسكندرية إلى بجاية، وقيل:" إلى مليانة...".[3]

ومن المؤرخين الذين حدّدوا بلاد المغرب ابن عذاري المراكشي، والذي قسّمه إلى مجموعة من الأقسام، بحديثه:"....إن حدّ المغرب هو من ضفة النيل بالإسكندرية، التي تلي بلاد المغرب، إلى آخر بلاد المغرب، وحدّه مدينة سلا، وينقسم أقساما: فقسم من الإسكندرية إلى أطرابلس، وهو أكبرها، وأقلها عمارة، وقسم من أطرابلس وهي بلاد الجريد، ويقال أيضا بلاد الزّاب الأعلى، ويلي هذه البلاد بلاد الزّاب الأسفل، وحدّها إلى مدينة تيهرت، ويليها بلاد المغرب، وهي بلاد طنجة، وحدّها مدينة سلا، وهي آخر المغرب".[4]

أمّا تحديد ابن خلدون، فقد كان أكثر شمولية لبلاد المغرب، فبحديثه عن المغرب الإسلامي، يقول:" اعلم انّ لفظ المغرب في أصل وضعه اسم إضافي يدل على مكان من الأمكنة بإضافته إلى جهة المشرق، ومشرق بالإضافة إلى جهة المغرب...فحدّه من جهة المغرب بحر المحيط وهو عنصر الماء...".[5]

---

[1]- المصدر السابق، ص260.

[2]- الإدرسي، المصدر السابق، ص250.

[3]- معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977، المجلّد (01)، ص228.

[4]- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: ج، س كولان وإ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ط3، 1983، المجلد (01)، ص5.

[5]- المصدر السابق ج6، ص128.

ويحدّد بدقّة أكبر أجزاء بلاد بالمغرب بقوله:"......وكان المغرب عندهم جزيرة أحاطت بها البحار من ثلاث جهاتها كما تراه، وأمّا الفرق الجاري لهذا العهد بين سكّان هذه الأقاليم فلا يدخل فيه إقليم مصر ولا برقة، وإنّما يختص بطرابلس وما وراءها إلى جهة المغرب في هذا العرف لهذا العهد، وهذا الذي كان في القديم ديار البربر ومواطنهم".[1]

ثم ينتقل الحديث عن المغرب الأقصى بقوله:" فأمّا المغرب الأقصى منه وهو ما بين وادي ملوية من جهة الشرق إلى أسفي حاضرة البحر المحيط وجبال درن من جهة الغرب فهي في الأغلب ديار المصامدة من أهل درن وبرغواطة وغمارة...".[2]

وأمّا المغرب الأوسط، فكان تحديده أساسًا بالاعتماد على المعيار القبلي، بقوله:" وأمّا المغرب الأوسط فهو في الأغلب ديار زناتة كان لمغراوة وبني يفرن. وكان معهم مديونة ومغيلة وكومية ومطغرة ومطماطة. ثم صار من بعدهم لبني ومانوا وبني يلومي، ثم صار لبني عبد الواد وتوجين من بني مادين وقاعدته لهذا العهد تلمسان، وهي دار مُلكه ويُجاوره من جهة المشرق بلاد صنهاجة من الجزائر ومتّيحة ...وما يليها إلى بجاية".[3]

أما إفريقية ،أو المغرب الأدنى، يقول عنها:" ...وأمّا إفريقية كلها إلى طرابلس فبسائط فتح كانت ديارًا لنفزاوة وبني يفرن ونفوسة ومن لا يحصى من قبائل البربر. وكانت قاعدتها القيروان وهي لهذا العهد مجالات للعرب من سليم وبني يفرن وهوّارة...".[4]

إذن، وانطلاقًا من هذا الامتداد الجغرافي لبلاد المغرب وابتداءًا من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر ميلادي، ميّز الجغرافيون وحتّى المؤرّخون، أنها تتكون من ثلاث أجزاء لكلّ واحدة منها طابعها الخاص الذي تتميز به، وهي المغرب الأوسط، والمغرب الأقصى، والمغرب الأدنى،[5] وحدّ هذه البلاد

---

[1]- المصدر السابق، ص133.

[2]- المصدر السابق، ص133.

[3]- المصدر السابق ، ص134.

[4]- نفسه، ص 134، 135.

[5]- خالد بلعربي، المرجع السابق، ص35.

كلّها من جهة الغرب البحر المحيط، أو المحيط الأطلسي، ومن الشرق المنطقة الواقعة ما بين الاسكندرية من أرض مصر وبرقة، ويحدّها من جهة الشمال البحر الرومي المتفرّع عن البحر المحيط أو الأطلسي، أمّا من جهة الجنوب فتحد بلاد المغرب الصّحراء الكبرى التي تمتد من البحر المحيط غربًا إلى ما وراء سجلماسة[1]، وحتى برقة شرقًا، وهي الفاصل بين بلاد السودان وبلاد المغرب[2]، على أنّ الكثير من الجغرافيين والمؤرخين المسلمين من تعامل مع الأندلس على أنها جزء من بلاد المغرب،[3] كما جاءت الإشارة لذلك سلفًا.

لقد كان لجغرافية هذه البلاد على مرّ الدويلات المتعاقبة على حكمها من خلال ذلك الموقع، والامتداد، دورًا هاما في توجيه طبيعة الحياة بها، وُصولاً إلى المرحلة محل الدّراسة، أي فترة الحكم الموحدي،بعد القضاء على بقايا المرابطين، والدويلات التي قامت أنقاض ذلك الحكم، إضافة للظروف التي عرفتها المنطقة، والتي كان لها بالغ الأثر في نجاح قيام تلك الدول.

لذلك ارتأينا، وقبل الولوج في الحديث عن تلك التحولات، وأسبابها وأطوارها خلال حكم الموحدين ببلاد المغرب وورثتهم، التطرّق للظروف العامة المحيطة بقيام دولة الموحدين بالمغرب الأقصى، ثم توسّعها على المغرب الأوسط وعلاقتها مع بني عبد الواد[4]، والذين برزوا على الساحة السياسية مع

---

[1]- **سجلماسة**: باب الصحراء إلى أرض السودان، بنيت سنة 140هـ/ 757م، أرضها سبخة، بينها وبين مدينة غانة مسيرة شهرين في الصّحراء، "مقصد الوارد والصّادر"، كان "حولها أرباض كثيرة وفيها دور رفيعة"؛ ينظر: البكري، كتاب المسالك والممالك..."، مصدر سابق، ص 835 وما بعدها؛الإدريسي، المصدر السابق، ص 225؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 200، 201؛ ،العمري،المصدر السابق، ص 209؛ عامر أحمد عبد الله حسن، المرجع السابق، ص42.

[2]- عامر احمد عبد الله حسن، المرجع السابق، ص42.

[3]- عامر أحمد عبد الله حسن، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- **بنو عبد الواد**: فرع من الطبقة الثّانية من قبيلة زناتة، وهم من أبناء بادين بن محمد المعروفين بين زناتة الأولى ببني واسين، وأصله عابد الوادي، رهبانية عُرِف بها، جدهم من ولد سجيج بن واسين، بن يصلتين، ابن مسرى، بن زكيا، بن ورسيج، بن مادغيس الأبتر، ابن بر، بن قيس عيلان، بن مضر، بن نزار، بن معد بن عدنان؛ ينظر: عبد الرّحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص 97؛ أبو زكريا يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تح: عبد الحميد حاجيات، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ج1، ص186؛ لخضر عبدلي، التاريخ السياسي لمملكة تلمسان في عهد بني زيان، ديوان=

توغّل الموحدين بالمغرب الأوسط، لما قدموه لهذه الأخيرة في صراعها مع قبائل المنطقة، وما حصل عليه بنو عبد الواد في المقابل، ما ساعدهم على إنشاء دولتهم، ولما لتلك الظروف من تأثير واضح على سير الأحداث خلال المراحل اللاّحقة من عمر دولة الموحدين، ثم دولة بني عبد الواد فيما بعد، وجارتها دولة بني حفص[1]، في المغرب الأدنى، وما عايشته من صراعات ومواجهات عسكرية .

و إلى الغرب دولة بني مرين[2] في المغرب الأقصى، إذ كان للصدام الذي شهدته الدويلات الثّلاث عموما بعد انهيار حكم الموحدين، الأثر المباشر في حدوث التحوّلات المراد دراستها

= المطبوعات الجامعية، وهران، 2008، ص29؛لخضر عبدلي، تاريخ مملكة تلمسان في عهد بني زيان، دار الأوطان، تلمسان، 2011، ص54 وما بعدها.

[1]– **بنوحفص**: المنتسبين لجدهم الشيخ أبو حفص عمر بن يحي الهنتاتي، نسبة لقبيلة هنتاتة وهي من أعظم قبائل المصامدة، السابقون للقيام بدعوة المهدي، والممهدون لأمره وأمر عبد المؤمن من بعده، وهو أحد العشرة من أصحاب ابن تومرت، وقد حظي أبوحفص بمكانة سامية في الدّولة الموحدية، ويُعتبر أبو زكريا الحفصي المؤسس الحقيقي للدّولة الحفصية بتونس، حيث استقلّ بإفريقية سنة 626هـ/ 1229؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص370؛ أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب الخيديوية، القاهرة، 1915، ج5، ص126 وما بعدها؛ ابن الشمّاع، الأدلّة البينية النورانية في مفاخر الدّولة الحفصية، تح: الطاهربن محمد المعموري، الدار العربية للكتاب، 1984، ص48، 49؛ لخضر عبدلي، تاريخ مملكة تلمسان...، مرجع سابق، ص62.

[2]– **بنومرين**: هم من الطبقة الثانية من قبيلة زناتة، وهم ولد مرين بن ورتاجن بن ماخوخ بن حديج، بن فاتن بن يدر بن يخفت بن يصليتن بن عبد الله، ويرتفع نسبهم إلى ابن رجيح بن مادغيس الأبتر، بن بر، بن قيس عيلان بن مضر...، وقد ابتدأ ظهورهم بالمغرب الأقصى أواخر سنة 613هـ/ 1216م، أيّام الأمير الأوّل عبد الحق بن محيو، إلى أن قامت دولتهم بصفة نهائية سنة 616هـ/ 1219م في عهد عثمان بن عبد الحق، وفي ثاني محرّم 668هـ/1269م استولى يعقوب بن عبد الحق على مدينة مرّاكش حيث انقرضت الدّولة الموحدية؛ ينظر: علي بن أبي زرع الفاسي، الذّخيرة السنية في تاريخ الدّولة المرينية، دار المنصور، الرباط، 1972، ص14، 15 وما بعدها؛ عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص1، 11؛إسماعيل بن الأحمر، روضة النسرين في دولة بني مرين،مطبوعات القصر الملكي،الرباط،1962،ص8؛ محمد المنوني، ورقات عن حضارة المرينيين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، ط3، 2000، ص14.

لقد امتد حكم الموحدين على بلاد المغرب، بعد القضاء على الدولة المرابطية[1]، حيث قام حكمهم أساسًا على دعوة دينية إصلاحية تزعمها محمد المهدي بن تومرت المغربي السوسي المصمودي الهرغي[2].

- [1]**الدّولة المرابطية**: الناشئة في منطقة الصحراء الغربية، الواقعة جنوب وادي درعة جنوب المغرب الأقصى، المؤسسة على يد يوسف بن تاشفين الذي اختط مرّاكش، ذكر ابن عذاري أنه شُرع في بنائها سنة 462هـ/ 1069م، ويقول صاحب الحلل الموشية أنه شُرع فيها سنة 462هـ/ 1069م، على يد الأمير أبي بكر بن عمر، ثم سنة 454هـ/ 1061م، ويؤيّده في ذلك عبد الرحمن بن خلدون؛ ينظر عن بداية قيام دولة الموحدين وسقوط دولة المرابطين : محمد ابن الأعرج السليماني الحسني ، زبدة التارخ وزهرة الشماريخ ، ميكروفيلم بالمكتبة الوطنية ، الأردن ، 7 رقم الشريط: رقم 1966 الحرف: ز ، ورقة رقم 20؛ ابن عذاري، المصدر السابق، ج4، ص 19، 20؛ عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص202؛ محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عبّاس، مكتبة لبنان، بيروت، 1975ص187؛ مؤلف مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المرّاكشية، تح: سهيل زكّار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديث، الدار البيضاء، 1979، ص17 وما بعدها.

[2]-**ابن تومرت**: هو محمد بن عبد الله بن تومرت من أهل السوس والمولود عام 485هـ/ 1092م، بإجليز أو إيجلي إن وارغن، وبالحديث عن نسبه، نسجل اختلافات كثيرة بين المؤرخين، فهناك من يثبت له نسبًا عربيا ينتهي إلى نسب الرسول صلى الله عليه وسلّم- وذلك عن طريق ابنته فاطمة وزوجها علي بن أبي طالب- كرّم الله وجهه- أو النسب البربري؛ ينظر: ابن القطّان المرّاكشي، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تح: محمد علي مكّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1990، ص87، 109؛ عبد الواحد المرّاكشي، المصدر السابق، ص245؛ أبو العبّاس شمس الدين بن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، المجلد (5)، 1968، ص 45 وما بعدها؛ علي بن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور، الرباط، 1972، ص 172؛العُمري، المصدر السابق، ص 140؛ أبو عبد الله محمد بن ابراهيم الزركشي، تاريخ الدّولتين الموحدية والحفصية، تح: محمد ماضود،المكتبة =العتيقة، تونس، ط2، 1966، ص3؛ حورية سكّاكو، التحوّلات الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهدين الموحدي والزياني من القرنيين (06- 10هـ/ 12- 16م)- دراسة مقارنة، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، تلمسان، 1434هـ- 1435هـ/ 2013- 2014م ص13.

جاءت تلك الحركة في منطقة السوس الأقصى[1] حيث كان يسكن تلك المنطقة المصامدة[2]، وذلك في مستهل القرن السادس الهجري/ الثّاني عشر ميلادي.

كانت دراسة المهدي بن تومرت بالمغرب الأقصى، ثم كان رحيله إلى المشرق[3]، مارًا بالاسكندرية[4]،ثم انتقل إلى بغداد، ليعود لبلاد المغرب، مارًا بالمهدية[5]، ثم بجاية، وبملاّلة وهي قرية بتلك المنطقة حيث كان اللّقاء بعبد المؤمن بن علي الكومي[6]، والذي اعجب بعمله وآرائه وانضم

[1]- **السوس الأقصى**: بلاد تقع بين الأطلس الكبير والصغير بالمغرب الأقصى، تبتدئ غربًا من المحيط، وتنتهي جنوبًا في رمال الصحراء، وشمالا في الأطلس عند حدود حاحا، وشرقا عند نهر سوس الذي سميت به هذه الناحية؛ ينظر: الوزان الفاسي، المصدر السابق، ج1، ص113؛ الحميري، المصدر السابق، ص330.

[2]- **المصامدة**: وهم من ولد مصمود بن يونس بربر، وهم أكثر قبائل البربر وأوفرهم، من بطونهم: برغواطة وغمارة وأهل جبل درن، مواطنهم بالمغرب الأقصى؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص 275؛ بوزياني الدراجي، القبائل الأمازيغية، أدوارها، مواطنها، أعيانها، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2007، ج2، ص182.

[3]- البيذق، أخبار المهدي بن تومرت، تح: عبد الحميد حاجيات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2،1986، ص29؛ابن القطان المرّاكشي، المصدر السابق، ص 62 وما بعدها ؛عبد الحميد حاجيات، تاريخ الجزائر السياسي في عهد الموحدين، ضمن كتاب: الجزائر في التّاريخ- العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، م.و.ك، الجزائر، ج3، 1984، ص302؛ محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس- العصر الثّالث- عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مطبعة المدني، القاهرة، ط2، 1990، ص 160 وما بعدها؛ حوريّة سكّاكو، المرجع السّابق: ص15.

[4]- **الإسكندرية**: من أعظم مدن مصر، ومن الإسكندرية على الساحل عمائر كثيرة للعرب، ولقبائل بين البربر، سكنوا في تلك الأحياء إلى مدينة سرت؛ ينظر: عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص432 ؛مؤلف مجهول، الاستبصار....، مصدر سابق، ص102، 109.

[5]-**المهدية**: تُنسب لبانيها عبد الله المهدي صاحب الدّعوة الفاطمية، حيث اختارلها موقعً حيويًا على البحر بين سفاقس والمنستير، بينها وبين القيروان 60 ميلا إلى الجنوب منها ،كان الشروع فيها سنة 300هـ/ 9019 م ،وقيل 303هـ/ 912م؛ ينظر: العمري ،المصدر السابق، ص 142؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج5، ص229 وما بعدها؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص117، 118.

[6]- **عبدالمؤمن بن علي**: هو أبو محمد عبد المؤمن بن علي بن مخلوف بن يعلي بن مروان الكومي، أمه حرّة كومية، من بني مجبر، ولد بتاجرا آخر سنة 487هـ/ 1091م، أيام يوسف بن تاشفين، بويع بالخلافة في سنة 524هـ/ 1130م إلى أن مات في رباط سلا وهو في طريقه إلى الأندلس في جمادى الآخرة سنة 558هـ/ 1163م ،ودُفن في جبل تينملل بجوار قبر المهدي؛ينظر: عبد الواحد المرّاكشي، المصدر السابق، ص 265 وما بعدها؛ العمري، المصدر السابق، ص155؛ الزركشي، المصدر السابق، ص5.

لرفاقه[1]، حيث كان له الأثر البالغ في سير دعوته وانتشارها، بل ونجاحها في بلاد المغرب، إذ كان عبد المؤمن بن علي أحسن خلفٍ له بعد وفاته.

انتقل بعدها إلى تلمسان[2]، و واصل طريقه متوجها نحو المغرب الاقصى زائرا كبريات مدنه ناشرا أفكاره ومبادئه، و ما قام بتحصيله من علوم أثناء رحلته الى المشرق و لقائه بالعلماء.

وبعدها توجه نحو فاس[3]، ، كما زار مدنا ومناطق أخرى منها مكناس[4] ،بعد أن قضى عشر سنوات بالمشرق، مارًا بالمدن المذكورة.

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ص 303؛ عبد الحميد حاجيات، المرجع السابق، ص 302؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص14.

[2]- **تلمسان**: بكسرتين وسكون الميم وسين مُهملة، تقع على ارتفاع 830 مترًا على سطح البحر، أطلقت عليها عدّة أسماء منها: قيصرية، بوماريا أي الحدائق أيّام الرومان، ذكر الإدريسي أنها مدينتان في واحدة، القديمة أجادير- أكادير، والحديثة اختطها الملثمون ملوك المغرب: تاكرارت- تاجرارت، تُحيط بها الجبال من الغرب والجنوب، تُشرف على سهل واسع خصب يمتد من= =الناحية الشمالية والشرقية؛ ينظر: الإدريسي، المصدر السابق، ص100؛ العمري، المصدر السابق، ص203، 206؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج2، ص44؛ أبو العبّا س المقّري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، تح: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، 1988، ج7، ص133؛ عبد الرّحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص102 وما بعدها؛يحي بن خلدون ،بغية الروّاد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تح: بوزياني الدراجي، دار الأمل ،الجزائر ،2007، ج2،ص31في الهامش؛ خالد بلعربي، تلمسان من الفتح الإسلامي...، مرجع سابق، ص29 وما بعدها؛ عبد العزيز فيلالي:" تلمسان قبل العهد الزياني"، ملخصات المداخلات- الملتقى الدولي: تاريخ حضارة تلمسان ونواحيها، تلمسان من 20 إلى 22 فبراير، 2011، ص21.

[3]- **فاس**: هي قاعدة المغرب الأقصى، وهي مدنيتان مقترنتان يشق بينهما نهر كبير يسمّى "وادي نواس"، من بناء الأدارسة سنة 193هـ/808م، وقد اختلف في السّبب الذي سميت من أجله ،فقيل أن إدريس لماّ شرع في بنائها، صنع له أحد خدّامه فأسًا من ذهب وفضّة، فكثر عند ذلك ذكر الفأس على ألسنتهم طول مدّة البناء؛ ينظر: علي الجزنائي، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تح: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1991، ص 4 وما بعدها؛ الحميري، المصدر السابق، ص434؛ عبد الواحد المرّاكشي، المصدر السابق، ص 444؛ الزركشي، المصدر السابق، ص5؛ العمري، المصدر السابق، ص171؛ روجيه لوتورنو، فاس في عصر بني مرين، تر: نقولا زيادة، مكتبة لبنان، 1967، ص 19، 20؛ عبد الأحد السّبتي وحليمة فرحات، المدينة في العصر الوسيط، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994، ص27.

[4]-**مكناس**: أو مكناسة الزيتون، متصلة بالمدن والحصون، أكثرها الزيتون فسميت به، وهي تقع قرب جبل زرهون في موقع جميل يبلغ ارتفاعه عن سطح البحر 522م؛ ينظر: العمري، المصدر السابق، ص 186؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص187، 188.

واصل المهدي مسيرته، لينتقل إلى تينملل شمال منطقة السوس الأقصى ،حيث جعلها مقرًا لدعوته لحصانه موقعها، وهناك صرّح بدعوته وبايعه الناس على الطّاعة ونصرة الاعتقاد الصّحيح[1]، حسب الأتباع، و "...حينئذ جعل المصامدة يشنّون الغارات على نواحي مرّاكش، ويقطعون عنها مواد المعايش وموصول المرافق، ويقتلون ويسبون، ولا يبقُون على أحد ممّن قدروا عليه، وكثر الداخلون في طاعتهم والمنحاشُون إليهم، وابن تومرت في ذلك كله يكثر التزهّد والتقلل، ويظهر التشبه بالصّالحين، والتشدّد في إقامة الحدود...".[2]

بعد البيعة سنة 515هـ/ 1120م صرف ابن تومرت عنايته لتنظيم حركته سياسيا، وعسكريًا، لتكون المعارك سجالاً بين المرابطين والموحدين، ومن أشهرها وأكبرها معركة البحيرة،[3] الشهيرة، وفيها مُني الموحدون بهزيمة كبرى، وقد كان ابن تومرت قد أصيب بمرضٍ حين سيّر الجيش في اتجاه مرّاكش، وعندما بلغه نبأ الهزيمة اشتدّ مرضة، ومات بعد ذلك بقليل.[4]

لقد كانت وفاة المهدي حادثا خطيرًا بالنسبة لجماعة الموحدين، يُخشى منه تصدّع صرحهم، واختلاف كلمته، وقد رأى رفاقه إخفاء نبأ موته على الأتباع، وتدبير شؤون الدّولة باسمه، إذ دامت هذه المرحلة الانتقالية ثلاثة أعوام، تمكّن أثناءها المقرّبون من ابن تومرت من مواصلة الجهود لبسط نفوذ الدّولة بين القبائل المجاورة للسوس الأقصى، ومن الاتفاق على تعيين خليفة للمهدي وهو عبد

---

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ص303.

[2]- عبد الواحد المرّاكشي، المصدر السابق، ص361.

[3]- **معركة البحيرة**: والتي وقعت سنة 524هـ/ 1130م، ويذكر صاحب العبر أنّ المهدي توفي بعدها بأربعة أشهر؛ ينظر: البيذق، المصدر السابق، ص59؛ عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص305؛ محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، ص175.

[4]- توفي سنة 522هـ/ 1127م، وهو ابن خمسين سنة؛ ينظر: البيذق، أخبار المهدي بن تومرت، تح: عبد الحميد حاجيات، طبعة خاصة، عالم المعرفة، تلمسان، 2011، ص62؛ ولمزيد من التفصيل حول حركة الموحدين وتوسعاتهم ببدايات التأسيس؛ ينظر: ابتسام مرعي خلف الله، العلاقات بين الخلافة الموحدية والشرق الإسلامي (564- 936هـ/ 1120- 1569م)،دار المعارف، مصر، 1985، ص76 وما بعدها؛روجي لوتورنو، حركة الموحدين في المغرب من القرنين الثاني عشر والثالث عشر، تر: أمين الطيبي، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط2، 1998، ص40 وما بعدها.

المؤمن بن علي،"...فلمّا هلك الإمام عهد بأمره إلى عبد المؤمن، وكان بعيدًا عن عصبية المصامدة...فكتم موت المهدي...وتوقّفَ عبد المؤمن عن ذلك ثلاث سنين".[1]

وهناك من المؤرخين من ينكر أنّ المهدي قد عهد لعبد المؤمن بأمره من بعده[2]،حيث جمع ابن تومرت المصامدة على بيعة عبد المؤمن، "فبايع القوم عبد المؤمن ودعا لهم ابن تومرت، ومسح وجوههم وصدورهم واحدًا واحدًا، فهذا سبب إمرة عبد المؤمن رحمه الله".[3]

كان ذلك الاختيار لمزاياه، وخصاله الحميدة، وشخصيته القيادية، ولربما عدم الإنتماء إلى أي من قبائل جبال الأطلس، إذ لم يكن يحظى بمساندة قبلية، قد تُساعده على فرض سيطرته، فكان على عبد المؤمن أن يواصل الحركة التي دعا إليها ابن تومرت وأن يقود جماعة الموحدين إلى النّصر، تلك الحركة التي ترمي إلى تأسيس دولة جديدة، وكان ذلك يقتضي القضاء على دولة المرابطين أوّلاً، ثم على توسيع الدّولة الموحدية في اتجاه أقطار المغرب الإسلامي الأخرى،[4]" فلم يزل عبد المؤمن- بعد وفاة ابن تومرت- يطوي الممالك مملكة مملكة، ويدوّخ البلاد، إلى أن ذلتّ له البلاد، وأطاعته العباد".[5]

وبعد أن استتب الأمر لعبد المؤمن في المغرب الأقصى، وقضائه التام على الدّولة المرابطية، بدأت حركة عبد المؤمن الكبرى عبر مناطق المغربين الأقصى والأوسط، استولى خلالها الموحدون على نواحي

---

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ص 571؛ عبد الحميد حاجيات، عبد المؤمن الكومي- شخصيته ودوره في تأسيس دولة الموحدين، ضمن كتاب: تاريخ ندرومة ونواحيها، تلمسان، 2011، ص221، روحية لوتورنو،المرجع السابق، ص44.

[2]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر نفسه، ص505.

[3]- عبد الواحد المرّاكشي، المصدر السابق، ص364؛ ابن القطان المراكشي، المصدر السابق، ص ؛205 حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، المجلد (2)، ج2-3، العصر الحديث للنشر والتوزيع، لبنان، 1992، ص 95 وما بعدها.

[4]- عبد الحميد حاجيات، تاريخ الجزائر السياسي...، مرجع سابق، ص304، روجيه لوتورنو، حركة الموحدين...، مرجع سابق، ص51؛ سالم عبد العزيز السيّد، المغرب الكبير- العصر الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ج2، ص782، حورية سكاكو، المرجع السابق، ص14.

[5]- عبد الواحد المرّاكشي، المصدر السابق، ص364.

تادلا[1]، ثم إلى بلاد الرّيف[2]، وكلها مناطق جبلية،[3] كما قام من جهة أخرى بإخماد الثورات الأخرى، والعمل على توسيع ملكه فشاور كبار مشايخ الموحدين، أمثال الشيخ أبو حفص الهنتاتي[4]، فوافقوه حيث أحاط مشروعه هذا بسرية تامة.[5]

ليشرع عبد المؤمن في بسط نفوذه على المغرب الأوسط، وذلك سنة 534هـ/ 1139م متوجهاً إلى أعمال تلمسان، مرورًا بجبل يزناسن،[6] ذكر ذلك البيذق:" ثم رحلنا إلى آغبالو متاع بني بزناسن، وهرب أهله وامتنعوا أن يوحدوا فرحلنا منها إلى ندرومة بلاد كومية، فوحّدوا، فرحلنا إلى تاجرا فميزنا فيها".[7] وقد كان استيلاء الموحدين على تلمسان في مرحلتين، الأولى سنة 538هـ/ 1144م، بقيادة

[1]– **تادلا**: مدينة قديمة، بنى فيها المرابطون حصنًا لهم، كثيرة الخيرات والأرزاق، كان لها سور مبني بنوع من الحجر الكلسي المدعو عند اهل البلدة بتفزة، وتمتد جغرافيا لتشمل السهل الهضبي الممتد بين وادي العبيد وأم الربيع ،حيث المنطقة الواقعة بين جبال الأطلس الوسطى والكبرى (جبال درن)؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج1، ص176؛ علي الجزنائي، المصدر السابق، ص13؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص200؛ مصطفى عربوش، من تاريخ منطقة إقليم تادلة وبني ملاّل، مكتبة الطالب، المغرب، 1989، ص15 وما بعدها.

[2]– **بلادالريف**: الريف أحد أقاليم مملكة فاس، من تخوم أعمدة هرقل، ويمتد شرقًا إلى نهر النكور، وينتهي شمالا عند البحر المتوسّط، ويمتد جنوبًا حتى الجبال المحاذية لنهر ورغة، وهي أرض وعرة مليئة بجبال شديدة البرودة، فيها الكثير من أشجار التين والبرتقال؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج1، ص324.

[3]– البيذق، المصدر السابق، ص78؛ عبد الحميد حاجيات، عبد المؤمن الكومي...، مرجع السابق، ص223.

[4]– **أبو حفص الهنتاتي**: هو أبو حفص عمر بن يحي الهنتاتي كبير قبيلة هنتاتة لعهد الإمام المهدي، وهو أوّل من بايعه من قومه، توفي في سلا سنة 571هـ/ 1175م؛ ينظر: عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص191؛ العمري، المصدر السابق، ص140.

[5]– عمر راكة، علاقات الدّولة الموحدية بالإمارات الإسلامية والممالك المسيحية في الأندلس، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي، تلمسان، 2010/ 2011، ص40 وما بعدها.

[6]– عبد الحميد حاجيات، عبد المؤمن الكومي...، مرجع سابق، ص223.

[7]– جبل بني يزناسن: يقع في شمال الناحية الشرقية من المغرب الأقصى بين الحدود الجزائرية المغربية غربًا، ونهر ملوية شرقًا؛ ينظر: البيذق المصدر السابق، ص81.

عبد المؤمن بن علي حيث تمّت السيطرة على تاجرارت[1]، وفي المرحلة الثانية حاصر الموحدون القسم الثّاني من المدينة أجادير[2]، والتي تمكنوا من دخولها، و السيطرة عليها إلاّ بعد خروج الحامية المرابطية منها[3]؛ وخلال هذه المعارك مات تاشفين بن علي ليلة 27 رمضان سنة 539هـ/ 1145محيث كانت لوفاته أثر بالغ في رفع معنويات الموحدين وانهيار دولة المرابطين، ليستولي عبد المؤمن على وهران،[4] وتلمسان، ثم فاس، ومكناس، وسلا.[5] وأخيرًا مرّاكش[6] في شوّال سنة 541هـ/ بعد حصار

---

[1]– **تاجرارت**: وهو القسم الحديث من تلمسان، أسّسها يوسف بن تاشفين، وتعني تاكرارت المحلة أو المعسكر بلسان صنهاجة؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج1 ص17؛ خالد بلعربي، تلمسان من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الزيانية (55هـ-633هـ/ 675- 1235م)، دار الألمعية، الجزائر، 2011، ص35، 43 وما بعدها

[2]– **أجادير**: أغادير، القسم القديم من تلمسان، أسّسها إدريس الأكبر على أنقاض معسكر روماني، وتعني بلغة البربر الجرف أو الهضبة، وتعني أيضا عند البربر الحصن الذي بداخله أنواع الحبوب، والزرع الذي يلجأ إليه السكان وقت الحصار والحرب؛ ينظر: يحي بن خلدون ،المصدر السابق،ج2،ص73؛الوزان، المصدر السابق، ج2، ص17؛ خالد بلعربي، تلمسان من الفتح الإسلامي...، مرجع سابق، ص 35، 43 وما بعدها؛

- William Marcais et Georges Marcais,les monuments arabes de Tlemcen,Art-kange editions ,Tlemcen,2011,V(1),P115,119.

وعن أجادير وتاجرارت؛ ينظر أيضا:

- L'abbé Jean–Josef et Léandre Bèrgès ,Tlemcen ancienne capital du Royaume de ce nom ,Alkafila edition ,Alger,2011,P147.

[3]– خالد بلعربي، تلمسان من الفتح الإسلامي...، مرجع سابق، ص172.

[4]– **وهران**: مدينة على ضفة البحر، يذكر أنّها كانت قرية بربرية ضعيفة اسمها إيفري، أي الكهف ثم وسّعت على يد جماعة الأندلسيين بسبب المرسى بالاتفاق مع قبائل البربر المجاورين لها، كثيرة البساتين والثمار، لها أنهار كثيرة وأرحاء وعيون؛ ينظر: البكري، المغرب...، مصدر سابق،ص 70 ؛ الوزان، المصدر السابق، ج2، ص30؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...،مصدر سابق،ص133.

[5]–**سلا**: اسمها العجمي "شلّة"، بالمغرب الأقصى، مدينة قديمة، اشتهرت بالقيصارية، وحمّاماتها وفنادقها، بينها وبين مرّاكش على ساحل البحر تسع مراحل؛ ينظر: العمري، المصدر السابق، ص1852؛ ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج5، ص231؛ الحموي، المصدر السابق، ص319؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص140 وما بعدها.

[6]– **مرّاكش**: آخر المدن بالمغرب، اختطها ملك لمتونة تاشفين بن علي، ثم زاد فيها ابنه يوسف بن تاشفين سنة 459هـ/ 1067م ،وقيل سنة 470هـ/ 1078م ، تقع شمال جبل درن الذي يبعد عنها ثلاثة فراسخ، وهي تعني بالبربرية: أسرع المشي"؛ ينظر: عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص445؛ الحميري، المصدر السابق، ص 540؛ كربخال، المصدر السابق، ج2، الفصل (31)، ص 41؛ مؤلف مجهول، الاستبصار،...، مصدر سابق، ص 208 وما بعدها؛ ابراهيم القادري

دام حوالي أحد عشر شهرًا بسقوط مرّاكش، ومقتل إسحاق بن علي، آخر أمراء المرابطين، انقرضت هذه الأخيرة، وتمّ النصر للموحدين[1]، حيث أقام فيها عبد المؤمن " مُرتّبًا للأمور المختصة بالمملكة، من بناء دور، واتخاذ قصور، وإعداد سلاح، واستنزال مستعص، وتأمين سبل، وإحسان إلى رعية"[2].

ثم في سنة 544هـ/ 1149م، تمّ للموحّدين فتح مدينة مليانة[3]، وأحوازها، وبذلك انتهى حكم المرابطين بالمغرب الأوسط، ثم كان لعبد المؤمن دورًا هامًا في القضاء على ثورة ابن هود،[4] وحلفائه في المغرب الأقصى، وفي إخضاع قبائل عديدة مثل: برغواطة[5]، ودكّالة[6]، كما وجّه عنايته لبسط نفوذه على الأراضي الإسلامية في جزيرة الأندلس[7]. هذه الانتصارات، أعطت للموحدين نفسا جديدًا

بوتشيش، تاريخ الغرب الإسلامي- قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة، بيروت، 1994، ص123 وما بعدها؛ عامر أحمد عبد الله حسن، المرجع السابق، ص42.

[1]- عبد الحميد حاجيات، عبد المؤمن الكومي...، مرجع سابق، ص 224؛ عبادة كحيلة، العقد الثمين في تاريخ المسلمين، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1996، ص332.

[2]- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص276.

[3]- **مليانة**: مدينة رومية، ذات أشجار وأنهار، يقع إلى الجنوب منها جبل وانشريس، وتبعد عن تيهرت بثلاث مراحل، وتنس بمرحلتين، كما أنها امتازت بموقع بين الجبل والسهول بين جبل زكّار الغربي، ومن جهة الغرب يقع نهر الشلف وروافده التي شكلّت سهولا خصبة واسعة؛ ينظر: البكري، المغرب...، مصدر سابق، ص61؛ العمري، المصدر السابق، ص187؛ الوزان، المصدر السابق، ج1، ص34؛ الطاهر طويل، المرجع السابق، ص274.

[4]- **ثورة ابن هود**: الثائر في بلاد المغرب، والذي ادّعى الهداية، وتبعة الناس، وتغلّب على المغرب الأوسط، ولم يبق له إلاّ مرّاكش وفاس؛ لكن الشيخ أبا حفص قضى عليه وعلى ثورته؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ....، مصدر سابق، ج6، ص371؛ ابن عذاري، المصدر السابق، قسم الموحدين، ص31، جميلة مبطي مسعودي، المظاهر الحضارية في عصر دولة بني حفص منذ قيامها سنة 621هـ وحتى سنة 893هـ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في التّاريخ الإسلامي، السعودية، 1421هـ/ 2000، ص7 وما بعدها.

[5]- **برغواطة**: قبائل برغواطة الثائرة في إقليم تامسنا بزعامة المتنبي الكذّاب صالح بن طريف منذ عام 125هـ/ 743م، بقيت منتجعة تلك المناطق من المغرب الأقصى؛ للمزيد حول المراحل التاريخية لها ،وثورتهم أيام الموحدين ؛ينظر: البيذق، المصدر السابق ص98 وما بعدها .

[6]- **دكّالة**: تبتدئ من تنسيفت غربًا، تنتهي على شاطئ المحيط شمالا، وعند وادي العبيد جنوبا وأم الربيع غربًا، تغطي من الشرق إلى الغرب أزيد من ثلاثين فرسخًا، ومن الجنوب إلى الشمال أزيد من أربعة وعشرين؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج1،ص 147؛ مارمول كربخال، المصدر السابق، ج2، ص70.

[7]- البيذق، المصدر السابق، ص117، عبد الحميد حاجيات، عبد المؤمن...، مرجع سابق، ص 225.

لمواصلة التوسّع بباقي مناطق المغرب الإسلامي، ومن ذلك المغرب الأدنى، والذي لم يكن حاله بأحسن من باقي الربوع الأخرى، حيث توغّل عبد المؤمن بن علي أكثر في المغرب الأوسط وإفريقية فقضى على دولة بني حمّاد، واستولى على العاصمة بجاية، والمناطق التابعة لها، وعلى قسنطينة[1]، وعنّابة.[2]

بالعودة إلى المغرب الأدنى، الذي كان حاله يسير من سيء إلى أسوأ، وبينما كانت قوات عبد المؤمن بن علي تعمل على بسط نفوذ الموحدين بالأندلس، وكذا بالمغرب الأوسط، بلغه ما وصل إليه من أمر إفريقية من اختلاف الأمراء، وتطاول العرب من بني سليم وهلال عليها بالعبث والفساد[3]، كما سيأتي الحديث عن ذلك لاحقًا.

كما بلغه استيلاء النورمانديين على سواحل إفريقية حيث كان استلاؤهم على المهدية عاصمة بني زيري سنة 543هـ/ 1148م، لتزحف الجيوش الموحّدية، وقامت بحصار النصارى في المهدية، وأرسل أثناء ذلك العساكر لفتح باقي مدن المنطقة، وفي محرّم سنة 555هـ/1160م استسلمت المهدية، وغادرها النورمان نهائيا "حيث دام حصاره (عبد المؤمن ابن علي) لهذه المدينة المنيعة...سبعة أشهر حتى يسَّر الله فتحها على صُلح من النصارى..."[4].

[1]- **قسنطينة**: مدينة قديمة بناها الرومان، واسمها القديم "سيرتا"، أعاد الإمبراطور قسطنطين من أوائل ق4م بناءها،وسميت باسمه، خفّفها الاستعمال العربي بحذف ياء وطاء، فصارت قسنطينة؛ ينظر: الوزان المصدر السابق، ج2، ص55؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 165 وما بعدها؛ الطاهر طويل، المرجع السابق، ص258 وما بعدها.

[2]- **عنابة**: بونة أو عنابة عتيقة بناها الرومان على ساحل البحر المتوسط، على بعد نحو 120 ميلاً غربًا، كانت أولا مركزا قرطاجيا، ثم مرسى رومانيا (هيبون)، لتصبح بونة العربية مدينة العنّاب؛ ينظر: عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص273؛ 436؛ الوزان، المصدر السابق، ج2، ص61.

[3]- جاءت الموجة الهلالية بعد أن أطلقها الفاطميون، بعد أن خلع المعز بن باديس طاعتهم وقطع الصلة معهم والعمل بمذهبهم سنة 440هـ/ 1047م؛ ينظر: مراجع عقيلة الغناي، قيام دولة الموحدين، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط2، 2008، ص337 وما بعدها؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص15.

[4]- ابن عذاري، المصدر السابق، قسم الموحدين، ص62.

ثم استولى الموحدون على سائر أراضي إفريقية، ثم توحيد بلاد المغرب الإسلامي كليا وخضوعها لأوّل مرّة في التّاريخ لسلطة مغربية موحّدة.[1]

لاشك أنّ لتلك الحروب الطّاحنة المتواصلة تأثيرًا بالغ الخطورة على المجالات الحياتية المختلفة، فقد كان من آثارها الوخيمة، أن اضطربت الحياة الاقتصادية اضطرابًا لا مثيل له، فقلّت الأسعار، والأقوات، وساد الفزع، وانتشر اللّصوص بسبب انعدام شروط الأمن[2]، إذ يذكر بعض المؤرخين أنّ دخول الموحدين إلى تلمسان مثلاً في طريق سيطرتهم على كامل بلاد المغرب، قد لجأوإلى أسلوب القسوة حيث دخلوا المدينة، نظرًا لتأخر الأعيان والطّلبة في طلب العفو منه بعد فرار الحامية المرابطية فأمر بقتلهم جميعًا.[3]

ونفس الأمر نجده عند الحديث عن المغرب الأقصى، هذا ما ذكره ابن عذاري من انتشار للغلاء، وتدهور لمستوى معيشة السكان، حيث قال:"...وفي أثناء مدة هذه الحركة الطويلة العوام اتصلت الحروب ببلاد اللّثام وغلت الأسعار بمرّاكش حتى وصل فيها ربع من الدّقيق بمثقال حشمى ذهبي وتولاّها الجدب حتّى جفّت في الأرض مذانبها واغبرت جوانبها وقلّت المجابي بهذه الفتن، وكثرت اللّوازم على الرعايا بالعدوتين...".[4]

لقد كان لأقطار بلاد المغرب النّصيب الأوفر من هذه الأزمة، والتي كانت مشتعلةً أصلاً بمجئ غزوة بني هلال وسليم، حيث تركت آثارًا مدمّرة لاقتصاديات المنطقة، خاصة المغربين الأدنى والأوسط، فقد دمّروا كل ما وصلوا إليه من مدن عامرة، ما ترتّب عليه انعدام الأمن، وتعطيل لجميع المقوّمات التي يقوم عليها الاقتصاد، ممّا ترتب عليه قلّة المال، وانخفاض قيمته، وارتفاع الأسعار لقلّة الإنتاج، وممّا زاد الأمر سوءًا أن بلاد المغرب قاطبةً، والأندلس في الفترة السابقة لقيام دولة الموحدين

---

[1]- عبد الحميد حاجيات عبد المؤمن...، مرجع سابق، ص225.

[2]- مراجع عقيلة الغناي، المرجع السابق، ص346؛ صالح بن قربة، عبد المؤمن بن علي موحّد بلاد المغرب، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985، ص 81، 82؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص16.

[3]- خالد بلعربي، تلمسان من الفتح الإسلامي...، مرجع سابق، ص171.

[4]- المصدر السابق، ص16.

مرّت سنوات جدب وقحط نتيجة لقلة الأمطار وانعدامها في أغلب الأحيان، بل أنّ هذه البلاد هاجمتها أفواج هائلة من الجراد أتت على البقية الباقية؛ أدّى ذلك إلى موت أعداد هائلة من الناس جوعًا، وانتشرت الأوبئة الخطيرة ففتكت بالبلاد[1]، ولعلّ كل هذه الظروف ساهمت بشكل كبير في المساعدة على تقبّل الناس لقيام دولة جديدة تكون بمثابة المنقذ من هذه الأزمات التي كانت تمر بها البلاد، فكانت تلك الدّولة هي الدّولة الموحدية، التي تمكّنت من بسط نفوذها على كامل بلاد المغرب الإسلامي؛ إذ أن دولة الموحدين أصبحت تمثل أكبر قوة عسكرية وسياسية في العالم الإسلامي، الذي كان يُعاني، منذ أكثر من نصف قرن، من خطر الحروب الصليبية، وأصبحت آمال المسلمين تعلّق على هذه الدّولة الجديدة القوية، في ردّ عدوان النصّارى عليها.[2]

إنّ التوجه للسّيطرة على المغرب الأوسط، بعد مدّ النفوذ على المغرب الأقصى، كان هدفًا للموحدين منذ قيام دعوتهم، لأسباب تتعلق بسعيهم لتحقيق الوحدة الإسلامية الشّاملة، ثم أيضًا للأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها في كونها حلقة وصل بين الشرق المنفتح على العالم الإسلامي من جهة، ومن الغرب من جهة أخرى، وحتّى التوغّل إلى أقاصي الصّحراء عن طريق القواعد الكائنة على حدوده الجنوبية، تتأكد أهمية ذلك الموقع من خلال ما ذكره الإدريسي:"....وأمّا من أراد الطريق إلى تلمسان من سجلماسة فالقوافل تسير من تلمسان إلى فاس ومن فاس إلى صفروي إلى تادلة إلى اغمات إلى درعة إلى سجلماسة...".[3]

إنّ محاولة الموحدين السّيطرة على المغرب الأوسط، والتوسع منه شرقًا نحو المغرب الأدنى، والتوجّه منذ البداية إلى قاعدة المغرب الأوسط:" تلمسان" لم يكن وليد الصّدفة، وإنّما جاء كنتيجة لظروف ومواقف معيّنة، دفعت بهم للتوجه والسيطرة على تلمسان أوّلاً، ثم كان التوسّع إلى باقي مدن المغرب الأوسط، والمغرب الأدنى.

---

[1]- مراجع عقيلة الغناي، المرجع السابق، ص347؛ حورية سكاكو، المرجع السابق،ص17.

[2]- عبد الحميد حاجيات، عبد المؤمن الكومي...، مرجع سابق، ص226.

[3]- المصدر السابق، ص249.

من تلك الظروف، ذلك الصّراع الحاد الذي قام بالمغرب الأوسط بين قبيلتي بني يلُّومي[1]، حلفاء المرابطين، وبني ومانو[2]، وقد جاء ذلك الصّراع بالأساس من أجل زعامة زناتة[3]، بتلك المنطقة، خاصةً بعد تحالف بني عبد الواد مع بني يلومي، بمهاجمة بني ومانو حلفاء الموحدين، وقتل زعيمهم زيري بن ماخوخ ما دفع عبد المؤمن بن علي للتحرّك نحو تلمسان، ودخولها بصحبة تاشفين بن ماخوخ سنة 536هـ/ 1142م لفترة قصيرة ثم غادرها.[4]

ولعل ذلك التحالف الزيّاني ممثّلاً في قبيلة بني يلّومي والمرابطين، شكّل حاجزًا ضد التوسع الموحدي في المنطقة، خصوصًا بعد كسب الموحدين يحي بن إسحاق المعروف بإنكمار، أو بانجمار والي تلمسان المرابطي، والذي التحق بعبد المؤمن وهو بالريف، فقامت الدولة المرابطية بطرد الوالي، ووضع محمد بن يحي فانوا واليًا جديدًا على تلمسان ممّا استدعى تدخل الدولة الموحدية لإنقاذ حليفها الولي المعزول.[5]

[1]- **بني يلوّمي**: هم من الطّبقة الأولى من زناتة، وكانوا يستقرون على الصفة الغربية لوادي مينَا والبطحاء، وسيق وسيرات، وجبل هوّارة، وجبل بني راشد؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، مصدر سابق، ج7، ص74؛ لخضر عبدلي، التّاريخ السياسي لمملكة تلمسان...، مرجع سابق، ص 28؛ عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، موقم للنشر، الجزائر، 2002، ج1، ص32؛ بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ج1، ص193؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص18.

[2]- **بني ومانو**: ينسبون إلى زناتة، وكانوا يستقرون إلى الشّرق من وادي ميناس (مينا)؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص74؛ لخضر عبدلي، المرجع السابق، ص28؛ عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص32؛ بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ج1، ص190، حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص18.

[3]- **زناتة**: من أقوى القبائل البربرية ،تتكّون من بطون عديدة يذكرها ابن خلدون "شعوب زناتة" لكثرتها، وتتواجد أكثرية بطونها بالمغرب الأوسط، كانت تقطن من وادي ملوية غربًا إلى وادي شلف والزاب شرقًا، ومن ساحل شرشال ووهران شمالاً إلى إقليم تيهرت جنوبا؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، مصدر سابق، ج7، ص3 وما بعدها؛ عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص30؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص18.

[4]- عبد الحميد حاجيات، التاريخ السياسي...، مرجع سابق، ص304؛ بسّام كامل شقدان، تلمسان في العهد الزياني (633- 962هـ/ 1235- 1555م)، رسالة مقدّمة لنيل دجة الماجستير في التاريخ، فلسطين، 1422هـ/ 2002م، ص58؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص18.

[5]- عبد الحميد حاجيات، التاريخ السياسي...، ص105.

وقد دخلها الموحدون- كما سبقت الإشارة- على مرحلتين، الأولى سنة 538هـ/ 1142م، بقيادة عبد المؤمن بن علي، وعسكروا عند جبل الصخرتين قرب كهف الضحّاك المطل على تلمسان، وبعد مناوشات مع المرابطين دخل الموحدون تاكرارت بعد حصارها عدّة أشهر، وأمّا الثّانية فقد حاصر خلالها الموحدون أجادير[1]، بقيادة إبراهيم بن جامع، لمدّة سنة نصب خلالها الموحدون المجانيق وأبراج الخشب والدبابات ،ولم يستطع الموحدون دخول المدينة إلاّ بعد خروج الحامية المرابطية منها.[2]

ولم يكن حال المغرب الأدنى بأحسن حال، إذ كانت السواحل بيد النورمان وكانت الدواخل بيد ملوك الطوائف مثل آل خراسان بتونس، وآل الرند ببلاد الجريد، وقد ذهب آخر الصنهاجيين إلى عبد المؤمن بن علي مستنجدًا به بعد أن عرف انتصاراته في الأندلس.[3]

هذه الأوضاع أدّت إلى تدهور في مستوى معيشة السكّان، قابلها إثقال كاهل السكان بالضرائب، إلى أن جاء عبد المؤمن إفريقية؛ إذ " نزل عليها...سنة أربع وخمسين وخمسمائة " 554هـ (1159- 1160م)[4].

وكنتيجة لهذه الحياة السياسية المضطربة المصاحبة للتوسّع الموحدي ببلاد المغرب، نجد تأثّر مدن هذه البلاد، إذ تذكر المصادر أنّه لما خرج عبد المؤمن بن علي في جيش كبير من المصامدة والعرب، ونزل على مدينة تونس سنة 552هـ/1157م) حاصرها وأخذ في قطع أشجارها وتغوير مياهها[5]، في إشارة إلى تأثّر الحياة الاقتصادية بهذه الحملات العسكرية.

---

[1]- محمد بن رمضان شاوش، باقة السّوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 68 وما بعدها؛ بسّام كامل شقدان، المرجع السّابق، ص58، 59؛ عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص9.

[2]- خالد بلعربي، تلمسان من الفتح الإسلامي...، مرجع سابق، ص172.

[3]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، مصدر سابق، ج6، ص217، 220.

[4]- أبو عبد الله محمد بن الشمّاع،المصدر السابق ، ص37.

[5]- علي محمّد الصلابي، دولة الموحدين، دار البيارق، عمّان، 1998، ص118.

ولمّا قصد عبد المؤمن من قبله بجيوشه قلعة بني حمّاد، اقتحمها عنوة، وخرّبها وأضرم النّار في مساكنها.[1]

ومدينة تلمسان هي الأخرى كان لها نصيبها من ذلك التأثّر، حيث نهبت فيها الأموال والجواهر، وقتل فيها خلق كثير[2]، غير أنّ اهتمام الدّولة الموحدية بتلمسان أعاد إليها مكانتها ،حيث أعادوا بناءها، وجلبوا إليها الناس، وأسكنوهم فيها لإعادة إعمارها، لتصبح مركزًا للولاية الممتدة من ملوية غربًا، إلى نهر مينة شرقًا، حيث كان الوالي[3] مسؤولاً عن القبائل الهلالية ومُراقبتها، وكانت المدينة مركزًا للجيوش الموحدية المتجهة نحو الشّرق.[4]

تلك القبائل الهلالية التي حاول عبد المؤمن علي استغلالها لصالحه، ورأى أن يحسن إليهم، فنقل بعض أشياخهم إلى مراكش، وردّ إليهم حريمهم، وأموالهم لضمان مشاركتهم في حروبه المستقبلية.[5]

وعند الحديث عن بني حفص تظهر بشكل جلي مظاهر التعاون وولاء هؤلاء لدولة الموحدين، بداية من شيخهم أبا حفص، والذي كان له دور كبير في نجاح دعوة المهدي بن تومرت، إذ سمّاه ابن تومرت بعمر، وكنّاه أبا حفص ،وعلى عهد عبد المؤمن كان له دور كبير في حمل المصامدة على طاعة عبد المؤمن[6] ، ذلك ما ذكره عبد الرحمن بن خلدون بقوله:"...ثم أعلن بيعته وأمضى عهد الإمام بتقديمه وحمل المصامدة على طاعته، فلم يختلف عليه إثنان، وكان الحل والعقد في المهمات إليه سائر

---

[1]- علي محمّد الصلاّبي، المرجع السابق، ص117.

[2]- خالد بلعربي، تلمسان من الفتح...، مرجع سابق، ص173.

[3]- عن ولاّة تلمسان؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، مصدر سابق، ج7، ص 104؛ بسّام كامل شقدان، المرجع السّابق، ص50 وما بعدها؛ حورية سكّاكو، المرجع السّابق، 19.

[4]- بسّام كامل شقدان، المرجع السابق، ص50.

[5]- عمر راكة، المرجع السابق، ص43؛ أمينة بوتشيش، بجاية دراسة وحضارية بين القرنيين السادس والسابع هجريين (مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي)، تلمسان، 2007، 2008، ص 18؛ حورية سكّاكو، المرجع السّابق، ص16.

[6]- عبد الرحمن بن خلدون ،تاريخ ...، مصدر سابق، ج6، ص371؛ ابن عذاري، المصدر السابق، ص31؛ جميلة مبطي، المرجع السابق، ص7، وما بعدها.

أيام عبد المؤمن وابنه يوسف، واستكفوا به نوائب الدّعوة فكفاهم وكان عبد المؤمن يقدّمه في المواقف فبلى فيها، وبعثه على مقدّمة حين زحف إلى المغرب الأوسط..."[1].

كما كان قد أرسله عبد المؤمن في مقدّمة الجيوش، لتأديب الثائر محمد ابن هود الذي أدّعى الهداية، وتبعه الناس، وتغلب على المغرب الأوسط، ولم يبق منه إلاّ مراكش وفاس، فاستطاع الشيخ أبو حفص الظفر بهذا الثائر وقتله وقضى عليه.[2]

كما تبرز قيمة ذلك التحالف الموحدي- الحفصي خلال المراحل اللاّحقة، من خلال إصرار الخليفة الموحدي الناصر بن المنصور على اختيار وال جديد على إفريقية وهو عبد الواحد بن أبي حفص[3]،خاصة بعد انتصاره على يحي بن غانية في معركة تاجرا الشّهيرة[4]، "ذلك أنه لما تكالب ابن غانية على تونس على سائر بلاد إفريقية، وملكها، ونهض الناصر ابن المنصور من الغرب، واسترجع إفريقية من يد ابن غانية، ففر من يديه إلى قابس،...وجه إليه المولى الناصر المولى أبا محمد عبد الواحد في عساكر الموحدين. فزحف إليه، والتقيا بتاجرة من جهة قابس. فهزمه واستولى على عسكره ورجع النّاصر ظافراً منصورًا..."[5]

ولما "...كان شهر رمضان منه أشاع الحركة إلى المغرب (أي الناصر)، وتحدّث مع أشياخه ومدبري دولته فيمن يترك بإفريقية فأجمعوا على الشيخ أبي محمد ابن الشيخ أبي حفص ولم يختلف في ذلك إثنان، وكأنهم أرادوا بُعده عن الخلافة ليجدُوا السبيل إلى أغراضهم...".[6]

---

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص371.

[2]- جميلة مبطي، المرجع السابق، ص7، وما بعدها.

[3]-**عبد الواحد بن أبي حفص**:هو أبو محمد عبد الواحد بن أبي حفص عمر ولي إفريقية عام (603هـ/1206م)،وبقي فيها حتى وفاته سنة (610هـ/1213م)بعد أن استقرت أحوال إفريقية ،بعد قضائه على ابن غانية؛ينظر:الزركشي ، المصدر السابق،ص.18

[4]- محمد العروسي المطوي، السلطنة الحفصية- تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986، ص85، 86.

[5]- ابن الشمّاع، المصدر السابق، ص49.

[6]- أبو محمّد عبد الله التجاني، رحلة التّجاني، الدّار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1981، ص360.

وقد امتنع المولى أبو محمد من قبول الولاية، ثم قبلها على شروط شرطها على الناصر، فرفعت رايته بين الموحدين، وارتحل الناصر إلى المغرب، " فقعد (أبو محمد بن أبي حفص) مقعد الإمارة في قصبة تونس في يوم السبت العاشر من شوال سنة ثلاث وستمائة (603/ 10 ماي 1207).[1]

ويمكن القول أيضًا أن بني حفص في المقابل تمكّنوا من خلال ولائهم للموحدين، الحصول على مساعدتهم، خلال المرحلة السابقة لإعلان تأسيس دولة بني حفص، والظاهر، أيضًا أن بني عبد الواد قد أدركوا من جهتهم أنه ليس بمقدورهم مقاومة الموحدين بعد وقوفهم ضد تقدّمهم نحو المغرب الأوسط، لذلك خرج زعماؤهم أمثال لعدوي بن يكنيمن، وعبد الحق بن منغفاد، وحمامة بن مطهر إلى عبد المؤمن بن علي أثناء حصاره لمدينة وهران سنة 540هـ/ 1145م، وقدّموا له الطّاعة ودخلوا خدمته.[2]

وما زاد من قوة تلك العلاقة بين الموحدين وبني عبد الواد، هو إعادة بني عبد الواد لغنائم الموحدين التي استولى عليها زعيم بني مرين المخضّب بن عسكر، والمتوجّهة من المغرب الأوسط إلى تينملل مركز الموحدين بالمغرب الأقصى، وذلك بعد هزيمتهم–أي بني مرين– في معركة منداس سنة 541هـ/ 1146م[3] ،حيث حاول بنو مرين الانتقام بهذه الحركة، غير أنهم فشلوا في ذلك فكانت مكافأة الموحدين لبني عبد الواد بمنحهم إقطاعًا في أحواز تلمسان وبلاد زناتة، والتي كانت لبني ومانو وبني يلومي، فترك بنو عبد الواد الصحراء واستقروا في التل، فضمنوا لأنفسهم منطقة رعوية واسعة دون الحاجة للاصطدام مع باقي القوى في المنطقة سواء الموحدين أو القبائل الأخرى.

---

[1]– ابن الشمّاع، المصدر السابق، ص50.

[2]– لخضر عبدلي، المرجع السابق، ص 97؛ سام كامل شقدان، المرجع السابق، ص57؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص20.

[3]– HaJiat Abd El hamid, Le Maghreb central sous le règne du sultan zianide Abou H'ammou MoussaII(760-791/1359-13) Edition errA ched, Alger, 2009, p73,؛حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 20.

ومن جهة أخرى حصل بنو عبد الواد على ثقة الموحدين فاتخذوهم بهذا أنصارًا وحماة بإقليم تلمسان.[1]

تلك هي الظروف العامّة، خاصة منها السياسية والاقتصادية، المصاحبة لنشأة الدولة الموحدية، في المغرب الأقصى، وكيفية توغّلها داخل المغرب الأوسط وتوسعها نحو الشرق، إلى المغرب الأدنى، ونسج علاقاتها، وحصولها على حلفاء من القبائل البربرية، وحتى العربية، وذلك من خلال تبادل المصالح، ومنها الاقتصادية، منهم بنو عبد الواد، وبنو حفص، والذين قاموا بأدوار ريادية معتبرة في المنطقة منذ قيام الدّولة الموحدية، ثم خلال فترة حكمها لهذه الربوع، وبعد سقوطها، إذ حرص ورثتها من بني مرين في المغرب الأقصى، وبنو عبد الواد في المغرب الأوسط، وبنو حفص في المغرب الأدنى على أخذ النصيب من تركة الدولة الآخذة في السقوط " الدولة الموحدية"، فكان لذلك التطاحن الأثر البالغ في الحياة الاقتصادية، وتسير الحياة السياسية وتوجيهها بما يخدم مصالح كل قبيلة على حساب الأخرى.

ومن ذلك مثلاً نجد أنه قد كان لذلك الإقطاع الممنوح لبني عبد الواد الدور الكبير في جعلهم مستعدّين للدّفاع عن تلمسان ومنطقتها أمام أطماع القبائل الأخرى، خاصّة وأنّ الظروف السياسية للمنطقة والمصالح الاقتصادية لتلك القبائل كانت تحتّم عليها انتهاج سياسات تتلاءم وطبيعة تلك الظروف والمصالح.

تضاف لتلك الظروف الدّاخلية، مجموعة من التأثيرات الخارجية، ما كان له كبير الأثر في حدوث تحولات في مختلف مناحي الحياة، وما يهمنا منها التحوّلات الاقتصادية محلّ الدّراسة، والتي لا يمكن الحديث عنها دون ربطها بالحالة الاقتصادية للمنطقة المعنية من ازدهار وتراجع، والذي هو بيان حدوث تلك التحوّلات، وذلك خلال مرحلة الحكم الموحدي، ومن بعده الزياني بالمغرب الأوسط، والحفصي في المغرب الأدنى، والمريني في المغرب الأقصى، والشديد التأثّر بالظروف الدّاخلية، والخارجية، والتي كانت تشهدها المنطقة، وأيضًا التّأثير في باقي الأوضاع؛ فما هي إذن أهم العوامل

---

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، مصدر سابق، ج7، ص98؛ لخضر عبدلي، المرجع السابق، ص37؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص20.

التي أثّرت في اقتصاد المنطقة في الفترة محل الدراسة؟ ثم ما هي مظاهر تلك التحولات بالانتقال من مراحل الازدهار إلى التراجع، ومن مرحلة الحكم الموحدي إلى مرحلة حكم ورثتها على كامل بلاد المغرب؟ وما مدى تأثيرها على باقي المجالات الأخرى؟

الباب الأول

الفصل الأول

الباب الأول: الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب بين المؤثرات الداخلية والمؤثرات الخارجية:

الفصل الأول: الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب بداية من القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي حتى نهاية الحكم الموحدي

المبحث الأول: الفلاحة

1- الزراعة والثروة الحيوانية.

2- المحاصيل الزراعية

3- أنواع الأراضي الزراعية وملكيتها

4- الرّي وطرائقه.

المبحث الثاني: الصنائع

1- أنواع الصنائع

2- المراكز الصناعية

3- فئة الصنّاع

المبحث الثالث: النشاط التجاري

1- التجارة الداخلية

1-1- الأسواق

1-2- المراكز التجارية

2- التجارة الخارجية

2-1- الطرق التجارية

2-2- السّلع والعلاقات التجارية

المبحث الرابع: النظام النقدي والعملة

1- النظام النقدي 2- العملة

الفصل الأول: الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب بداية من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر ميلادي حتى نهاية الحكم الموحدي

تمهيد:

تميزت الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب خلال مرحلة الحكم الموحدي بمجموعة من الخصائص، متأثرة بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، فرضها الواقع السياسي والأمني، والطبيعة الجغرافية للمنطقة، إضافة إلى مؤثرات خارجية يتم التفصيل فيها لاحقا،مع المصالح الاقتصادية التي ساهمت في توجيه السياسات الداخلية لدويلات المنطقة، خلال مراحل الازدهار والانفتاح، أو خلال مراحل الضعف والتقهقر، لذلك شهدت مجموعة من التحولات[1]، بالانتقال من مرحلة الحكم الموحدي إلى مرحلة حكم ورثتها، مع الإشارة إلى الأحوال الاقتصادية نهاية الحكم المرابطي، من جهة، وبالانتقال من المغرب الأدنى إلى المغرب الأوسط، ثم المغرب الأقصى، أثناء حكم بني حفص، وبني زيان، وبني مرين.

وقبل الحديث عن تلك المؤثّرات التي غيّرت من طبيعة اقتصاد المنطقة ،لابدّ من دراسة طبيعة الحياة الاقتصادية خلال المرحلة المحدّدة للدّراسة لفهم طبيعة تلك المؤثّرات ؛التي أدّت لحدوث تحوّلات معتبرة بالمنطقة.

شكّلت الفلاحة، والصنائع ،والنشاط التجاري أوالتجارة القاعدة الاقتصادية لأي دولة من الدويلات المراد دراستها، وقبل الحديث عنها تجدر الإشارة إلى معنى مصطلح الاقتصاد لارتباط ذلك المعنى بهذه الدراسة.

---

[1]- المقصود بالتحوّلات في هذه الدراسة هو تتبع مراحل الازدهار والتراجع الاقتصادي، أي المراحل التي شهد فيها الاقتصاد الانفتاح والتطوّر، ثم مراحل الأزمات الاقتصادية والتي شهدتها بلاد المغرب بالانتقال بين أقطارها، بداية من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر ميلادي، أي من أواخر حكم المرابطين وانهيار دولتهم، بالتركيز على فترة الحكم الموحدي ثم الدويلات التي قامت على أنقاض ذلك الحكم، كمظاهر تعكس الصورة الحقيقية لتلك التحوّلات وكبيانٍ على حدوثها، والتي من خلالها؛ أي تلك المراحل تجسّدت تلك التحوّلات خلال الفترة الزمنية مدار البحث.

الاقتصاد:من القصد؛ الوسط بين الطرفين ؛لغة يقال: فلان مقتصد في النفقة؛وفي الاصطلاح كلمة عامة يراد بها كل ما يشمله معنى تدبير المعاش ،وإنماء الثروة بكل أنواع الكسب والاحتراف، مهما تعدّدت الألوان، واختلفت المظاهر من جميع أنواع الحرف والصنائع، وما تقتضيه المعاملات التجارية بين الناس في مختلف أنواع السلع، والبضائع ،وكل ذلك دفعًا للإعسار وتمتّعًا بالإيسار وجلبا للرفاهية العامة.

كل ذلك كان ولا يزال تأثيره قويًّا على حياة المجتمعات، ذلك ما ذكره عبد الرحمن بن خلدون عند حديثه عن مسألة تحكّم المعاش في أحوال النّاس، وهو يقصد بذلك شدّة تأثير المعاش على النّاس والذين بالغوا في طلب الدّنيا، حيث عقد فصلاً عرّف فيه المعاش، وتبيّن وُجوهه، وأصنافه ومذاهبه.[1] ويسمّى هذا العلم في وقتنا هذا بالاقتصاد السياسي، وقد عرفه المسلمون في القرون الوسطى ،وسمّوه علم المعاش أخذًا من **قوله تعالى** {وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ }(10)[2]، أي ما تعيشون به وتحيون من المطاعم والمشارب وغيرها من المكاسب التي يتوصّل بها إلى ذلك[3].

لذلك اعتبر ابن خلدون أنّ النشاط الاقتصادي هو الركيزة الأساسية للمجتمعات البشرية، حيث اهتم بأنواع هذا النشاط[4]، فنجد الفلاحة التي تتقدم جميع أنواع مصادر الإنتاج لبساطتها، وهي كما

---

[1]- ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ص353،354 باب الدال ، فصل القاف؛ عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الفكر، بيروت، 2007، ص 387 وما بعدها؛ خالد كبير علاّل، أخطاء المؤرّخ ابن خلدون في كتابه المقدّمة، الإمام مالك للكتاب، الجزائر، 2005، ص 873؛ حورية سكاكو، المرجع السّابق، ص 23.

[2]- الآية "10" من سورة الأعراف.

[3]- محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص 319؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 24.

[4]- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ص 387 وما يعدها؛ أحمد فريد مصطفى ومحمد سهير السيّد حسن، تطوّر الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 36، 37؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 24.

عرّفها ابن خلدون :" أقدم الصّنائع لما أنّها محصّلة للقوت المكمّل لحياة الإنسان غالبًا[1]، ثم الصنائع، والتي قسّمها ابن خلدون إلى ما يختص بأمر المعاش من الحياكة، والجزارة، والتجارة، والحدادة، وأمثالها، وإلى ما يختصّ بالأفكار من العلوم، والصنائع، والسياسة، ومنها النسخ والغناء، والشعر وتعليم العلم[2]؛ وأمّا التجارة فهي "محاولة الكسب بتنمية المال، شراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء،، وذلك القدر النّامي يسمّى ربحا"[3]

المبحث الأوّل: الفلاحة

بما فيها الزراعة، و تربية الحيوانات، حيث ساعدت طبيعة هذه البلاد نفسها على الازدهار، فهي معروفة إلى الآن بخصوبة تربتها وتنوّعها بحيث تناسب مختلف أنواع المزروعات، بوقوعها في المنطقة المعتدلة الدّافئة، وأمطارها أمطار حوض البحر المتوسط.

وعلى مرّ العهود ساهمت تلك الطبيعة إضافة إلى عوامل أخرى في بناء اقتصاد المنطقة، حيث تميّزت الفلاحة أواخر حكم المرابطين، وإن كان الاهتمام بها من قبل الدّولة المرابطية؛ إلا أن تأثّرها بدا جليًا أواخر حكمها لكثرة الحروب والنّزاعات خاصة مع الدّولة الموحدية، وخلال العهد الموحّدي ظلّت البلاد تتمتّع بالازدهار في هذا المجال، على أنّ ذلك مرتبط بمجموعة من التحوّلات تبعًا لمجموعة من المؤثرات سيأتي ذكرها لاحقًا.

1- الزراعة والثورة الحيوانية:

كان اهتمام المرابطين بالزراعة والرعي كبيرًا بداية عهدهم؛ غير أن هذا الازدهار في الزراعة عرف نوعًا من التدهور في آخر حكمهم، لحاجة الدّولة إلى المال لمدافعة ثورة المهدي بن تومرت، والموحدين

---

[1]-المصدر السابق، ص 410؛صلاح الدين بسيوني رسلان ،السياسة والاقتصاد عند ابن خلدون ، القاهرة ، ب.ت،ص 166؛ ولمزيد من التفصيل حول التعريفات المختلفة لهذا المصطلح ؛ ينظر: أبو زكريا يحي بن العوام ، الفلاحة الأندلسية ، تح : أنور أبو سويلم وآخرون ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني ، 2012، ص23 وما بعدها.

[2]- المصدر السابق، ص 45؛ صلاح الدين بسيوني رسلان ، المرجع السابق ، ص166 و ما بعدها .

[3]-المصدر نفسه، ص 399.

في المغرب والنصارى في الأندلس، فزادت الضرائب على الفلاحين، وتعسّف الجباة والخراص في جباية أعشار ثمار الزيتون والزروع، مما جعل الكثير من الفلاحين يهملون زراعتهم ويهجرون ضياعهم[1]، كما أصاب البلاد موجات من الجفاف ، و الجراد، والكوارث الطبيعية حتّى تشققت الأرض، وجفت الآبار وعدمت الزراعة تقريبا ،وقد وضّح ذلك ابن عذارى وهو بصدد حديثه عن المعارك التي كانت سجالاً بين المرابطين والموحدين بقوله: "... وفي أثناء هذه الحركة الطويلة الأعوام اتصلت الحروب ببلاد أهل اللّثام وغلت الأسعار بمراكش... وتولّاها الجذب حتى جفّت في الأرض مذانبها واغبّرت جوانبها وقلّت المجابي بهذه الفتن وكثرت اللّوازم على الرعايا بالعدوتين..."[2]

وأمّا ملكية الأراضي أواخر حكم المرابطين، إذ وفي عهد الفتنة التي أعقبت سقوط المرابطين ضاعت كثير من أراضي الدولة ؛إذ استولى الثوار على الكثير من الأراضي والعقارات واعتبروها ملكًا خاصًا، بينما أصدر البعض القوانين التي تتيح للدّولة الاستيلاء على الأراضي التي يهجرها أصحابها، لعجزهم عن دفع الضرائب أو زراعتها، وآلت ملكية أراضي الدولة بعد ذلك للموحدين، بالإضافة إلى الأراضي التي استولوا عليها من أمراء المرابطين وجندهم، وحلفائهم، واعتبروا ما فتحوه أرضًا خراجية عنوية[3]، أو ملكًا للدولة، وزادت ملكية الدّولة بمصادرة أملاك الثائرين عليهم تأديبًا وعقابًا لهم، واستصفاء أموال العمّال المغضوب عليهم ووراثة من لا وريث له.[4]

ومنذ تولي الموحدين مقاليد الحكم، فإنهم اهتموا بالجانب الزراعي في جميع مناطق بلاد المغرب التي توسّعوا عليها، ففي المغرب الأقصى شهدت هذه البلاد توسعًا زراعيًا كبيرًا تميّز بكثرة المحاصيل

---

[1]- عصمت عبد اللّطيف دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، عصر الطوائف الثاني (510هـ-546هـ/1116-1151م)، تاريخ سياسي وحضارة، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1988، ص 169.

[2]- المصدر السابق، قسم الموحدين، ص 16.

[3]- **أرض العنوة**: للإمام الحق في الخيار بين قسمتها أو إبقائها في أيدي أصحابها، مقابل دفع الخراج ،يقول القاضي عياض: "أن الأرض وما فيها لله ولرسوله والإمام في ذلك بعد الرسول" ،وحتى إذا أسلم أهلها فإن الخراج يبقى ولا يسقط بالإسلام؛ ينظر: يوسف جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 12، 13.

[4]- عصمت عبد اللطيف دندش، المرجع السابق، ص 158.

وتنوّعها،كان على رأسها القمح كطنجة ،وسجلماسة ،وفاس التي عمل بها المخازن والمطامر [1]، بل وشهدت كل ربوع بلاد المغرب خلال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر ميلادي، ازدهارا زراعيًا خاصة خلال عهدي الخليفتين أبي يعقوب[2]، والمنصور[3] ،بالمغرب الأقصى ،و المغرب الأوسط، والمغرب الأدنى، خلال لحظات الهدوء التي نعمت بها البلاد من أثر القلاقل والفتن السياسية[4].

وقد ذكر لنا صاحب الاستبصار في كثير من المواقع مظاهر ذلك الازدهار في العديد من مدن بلاد المغرب، كقوله مثلاً أن: "...مدينة القل[5]... كثيرة الفواكه والخيرات والعنب فيها كثير، وفيها تفاح جليل، ولها نظر وجباية عظيمة وهي برية بحرية"[6]، ومن ذلك قوله: "...ويتصل بجزائر بني مزغنّاي[7] فحص كبير يسمّى فحص متّيجة، وهو فحص عظيم كثير الخصب والقرى والعمائر تشقه

---

[1]- عز الدين عمر موسى، الموحدون في الغرب الإسلامي- تنظيماتهم ونظمهم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991، ص 51؛رضا رافع ،الإقتصاد في المغرب الأقصى في عهد الموحدين(524هـ/686هـ_1129م/1269م)،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ،الجزائر العاصمة،2006/2005،ص49.

[2]- **أبو يعقوب** (533-580هـ/1138-1184م): هو أبو يعقوب بن عبد المؤمن بن علي، كانت خلافته (21) سنة وعشر أشهر، وثمانية أيام، مرض وتوفي يوم السبت 18 ربيع الآخر 580هـ/ 1138م؛ ينظر: الزركشي، المصدر السابق، ص 13، 14؛ العمري، المصدر السابق، ص 223؛ علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 140 وما بعدها.

[3]- **المنصور** (554-595هـ/1160-1199م): هو أبو يوسف يعقوب المنصور بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي، لما مات والده اجتمع رأي أشياخ الموحدين وبني عبد االمؤمن على تقديمه فبايعوه، وعقدوا له الولاية ولقبوه بالمنصور؛ ينظر: الزركشي، المصدر السابق، ص 15؛ العمري، المصدر السابق، ص 183؛ علي محمد الصلابي، المرجع السابق 198 وما بعدها.

[4]- ليلى أحمد النجّار، المغرب والأندلس في عهد المنصور الموحدي-دراسة تاريخية وحضارية (580-595هـ/1184-1198م)، بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 1409هـ/1989م، القسم (02)، ص 430.

[5]- **القل**: مدينة على ضفة البحر، "برية-بحرية"، كثيرة الخيرات، قديمة كبيرة بناها الرومان على ساحل المتوسط عند قدم جبل شاهق، اسمها القديم "شلو"، وهي من تأسيس الفينيقيين وُصفت بأنها مدينة متحضرة، وأيضًا مليئة بالصنّاع؛ ينظر: العمري، المصدر السابق، ص 144؛ الوزان، المصدر السابق، ص 54؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 127، ص 16.

[6]- المصدر السابق، ص 127.

[7]- **جزائر بني مزغنة**: أو بني مزغنّاي، أو مزغانة على ضفة البحر، متصلة بفحص متيجة الكثير الخصب،كانت قديمة البنيان، مرساها مأمون مقصودة من إفريقية والأندلس؛ ينظر: البكري، المغرب...، ص65، 67؛ كربخال، المصدر السابق، ج2، ص362؛ مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار...، مصدر سابق، ص 132؛خلف محمد نجيب، المرجع السابق، ص 255 وما بعدها.

الأنهار..." [1] ، و في موضع آخر ذكره لطنجة من المغرب الأقصى : "... أرضها تحمل الزرع دون حرث... كلها أصناف الفواكه الطيبة العجيبة دون غراسة..." [2].

لقد اهتم الموحدون بالجانب الفلاحي من خلال غرس الأشجار ومدّ قنوات المياه إلى البساتين والدّور[3]، كما حثّ الخلفاء النّاس على التوسّع في الزراعة، وأشركوا الجند في الحصاد في بعض الأوقات، وعملوا على حماية الزراعة من الثورات والفتن[4] ،كما تجلّى ذلك الاهتمام أيضًا بمراقبة الدّولة لأحوال الزراعة وتقديم النصائح العملية للزرّاع.[5]

كما نجد أن الخلفاء غرسوا الكثير من البساتين منها، بحائر مكناسة، ومرّاكش، كما ذكر صاحب الاستبصار: ".... ومدينة مرّاكش اليوم من أعظم مدن الدنيا بهجة وجمالاً ممّا زاد فيها الخليفة – الإمام وخليفة أمير المؤمنين أبو يعقوب وخليفتها أبو يوسف رضهم... وجلب الخليفة الإمام المياه من أودية درن وغرس بحيرة عظيمة بغربي المدينة قبل نفيس دورها 6 أميال، وبنى فيها وخارجها صهريجين عظيمين... وأحدث الخليفة بعده ابنه أبو يعقوب رضه بحائر مثلها في الغرس بل أجمل، وجلب لها المياه وأخذها في صهاريج أعظم من المتقدّمة، وزاد في قبلة المدينة حصنا أنفذه الآن ابنه الإمام الخليفة أبو يوسف رضه، وزاد عليه مدينة تقارب الأولى في دورها، وكانت بحائر عظيمة فبناها قصورًا وجامعًا وأسواقا وفنادق، وجلب التجار إلى قيسارية عظيمة لم يبق في مدن الأرض أعظم منها..." [6].

---

[1]- المصدر السابق، ص 132.

[2]- المصدر نفسه، ص 138.

[3]- الحسن السائح، الحضارة الإسلامية في المغرب، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط2، 1986، ص 243؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 24؛محمد الشريف سيدي موسى ،الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بجاية من عصر الموحدين إلى الإحتلال الإسباني (10/6هـ_16/12م)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط،الجزائر 2010/2009،ص218ومابعدها.

[4]- عز الدين عمر موسى، الموحدون في الغرب...، مرجع سابق، ص 51.

[5]- صالح بن قربة، عبد المؤمن علي موحّد بلاد المغرب، المؤسّسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985، ص 84، حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 24.

[6]- المصدر السابق، ص 210.

أما مكناسة، فقد ذكر بأنها: "بحائر عظيمة في نهاية من الاتساع، وجلب لها ماء نهرها، وأمر بغرسها زيتونا وكرومًا، فزينها أكثر زيت في جميع بلاد المغرب..." [1]

- **الثروة الحيوانية :**

لقد حثنا ديننا الحنيف على الاهتمام بتربية الحيوانات والعناية بها، لما يعود به ذلك من فوائد جمّة على الإنسان، إذ قال المولى عزّ وجلّ في كتابه العزيز {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (5)} [2]، وقد تعدّدت في القرآن الكريم الكثير من المواضع مثل هذه الآيات التي تحث على الاهتمام بالثروة الحيوانية.

وبالفعل فقد كانت لها منافع عديدة، حيث كانت جلودها تستعمل في صناعة القرب، وتوضع تحت المطاحن، وكان يُستفاد –وإلى الآن– من حليبها، ولبنها، وصوفها ،وشعرها ،وأوبارها، واستخدمت للعمل، والنقل، والركوب، وفي الأعمال الزراعية وفي الحروب، وكانت تعتبر مالاً فمنها المهر ومنها الدية،إضافة لكون ممارسة هذا النشاط من السمات الموروثة ، اقتضتها طبيعة العيش والمناطق شبه الصحراوية التي عاشت فيها الكثير من القبائل. [3]

إن تربية الحيوانات عمل قائم بذاته، وكثيرا ما كان متصلا بالنشاط الزراعي من تربية للأغنام والخيول، والبغال والجمال، ضمن مجال جغرافي واحد، حيث اهتمت القبائل بتربية الماشية خاصة، والمعتمدة أساسا على اختلاف البيئة الجغرافية، وبما أن بيئات المغرب تختلف جغرافيا فقد ظهر اختلاف في توزيع ثرواته الحيوانية؛ ففي المغرب الأقصى مثلا، نجد ذلك التنوع لاختلاف السطح والمناخ ما نتج عنه أقاليم رعوية كثيرة خاصة في منطقة الأطلس الأوسط، وقد كان المربون يتجهون

---

[1]- المصدر السابق، ص 187-188.

[2]- سورة النحل، الآية (05).

[3]- يوسف جودت عبد الكريم، الأوضاع...، مرجع سابق، ص 65؛رضا رافع، المرجع السابق،ص51.

لسوق مراكش الخاص بالخيل ،لاقتناء مايحتاجون من مأكل الحيوانات ،حيث كان للرعي نظام اقتضاه العرف بين الناس ؛رغم ماكان يثار بين السكان مشاكل ونزاعات على المسارح من حين لآخر .[1]

وكثيرًا ما أثرت الظروف الطبيعية من وفرة للمراعي وخصبها، والعوامل البشرية النشيطة في المجال، ولارتباطها بالتصنيع، فزيادة الطلب على الأصْواف والجلود في الأسواق الأوروبية[2]، والمحلية زاد من الإقبال والاهتمام بتربية أنواع مختلفة من الحيوانات.

وبما أن بيئات المغرب تختلف جغرافيا، فقد ظهر اختلاف في توزيع ثرواته الحيوانية منها:

* **المنطقة الشرقية**: حيث اشتهرت المناطق الداخلية منها ؛لكثرة المسارح والمراعي كان منها تربية الأغنام والأبقار بجبل زغوان[3]، وبونة، وشرشال[4] والجزائر، وجيجل[5]، وقسنطينة، وبجاية، ومرسى الدجاج[6].

---

[1]- حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس "عصر المرابطين والموحدين"، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980، ص 249؛ عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي...، مرجع سابق ص 198، 201؛ مزوزية حدّاد، سياسة الدولة الموحدية من خلال الرسائل الديوانية (515-668هـ/1121-1269م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، باتنة، 1433-1434هـ/2012-2013م، ص 189؛رضا رافع،المرجع السابق،ص51.

[2]- سكينة عميور، ريف المغرب الأوسط في القرنين 5و6هـ/11 و12م-دراسة اقتصادية واجتماعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، قسنطينة، 1433-1434هـ/2012-2013م، ص 150 وما بعدها.

[3]- **جبل زغوان**: بين تونس ومدينة القيروان وهو جبل عال جدًا، فيه خصب ومزارع وعمارة؛ ينظر: الإدريسي، المصدر السابق، ص 40.

[4]- **شرشال**: مدينة كبيرة، أزلية شيّدها الرومان على ساحل البحر المتوسط، أصلها مدينة فينيقة كانت تسمّى "أيول" ؛ينظر: مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 1332؛ الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 34؛ الطاهر طويل، المرجع السابق، ص 332.

[5]- **جيجل**: على ساحل البحر، وعلى هذه المدينة جبل كتامة، كثيرة العنب والتفاح والفواكه؛ ينظر: كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 380؛ مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار،...، مصدر سابق، ص 128.

[6]- **مرسى الدجاج**: مدينة جليلة لطيفة، شبه جزيرة يحيط بها البحر من ثلاث جهات، كان عليها سور مضروب من الضفة الشرقية للضفة الغربية؛ ينظر: البكري، المغرب ...، مصدر سابق، ص 65؛ محمد خلف نجيب، المرجع السابق، ص 255؛ الطاهر طويل، المرجع السابق، ص 330 وما بعدها .

وفي وهران، كما نجد ذلك في "المنطقة الغربية" ففي المغرب الأقصى في وجدة[1] من ذلك تربية الخيول بجبال غمارة[2] ،وفاس، وتادلا، والسوس، وسجلماسة، ودرعة[3] .

واشتهرت تلمسان بتربية الخيول في جبال فازاز[4]، حيث اشتهر أهله بالرعي، إذ كانت "تسكنه أمم كثيرة من البربر، ويطردهم الثلج منه، فينزلون إلى ريف البحر الغربي. و هم أهل كسب من الغنم والبقر والخيل، وخيل هذا الجبل من أعتق الخيول لصبرها وخدمتها..."[5].

ولم يقتصر ذلك على المناطق الساحلية فقط، وإنّما كانت المناطق الداخلية أيضا كثيرة المواشي، خاصة في الجبال الريفية ذات المراعي الوفيرة[6]، فمقرة المتميّزة بخصوبة أرضيها مع توفر كميات هامة من الماء للسقي كانت ".... بلد كبير ذو ثمار وأنهار ومزارع[7]" كما هو الحال بالمسيلة والتي كانت "... حولها بساتين كثيرة... وهي كثيرة اللّحم رخيصة السّعر..."[8] .

وقد كانت تربّى الإبل في صحراء زناتة شرقًا، وفي الغرب في درعة وسجلماسة وصحراء صنهاجة، وسكّانها الملثمين، والذين لم يكونوا يعرفون حرثًا، ولا زرعًا ولا فاكهة، وإنّما أموالهم الأنعام نتيجة

---

[1]- **وجدة**: مدينة كبيرة، كثيرة البساتين والجنات، وعلى مدينة وجدة طريق المار والصادر من بلاد المشرق إلى بلاد المغرب، وسجلماسة وغيرها؛ ينظر: كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 294؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص177. .

[2]- **جبال غمارة**: بالمغرب الأقصى ،من أخصب جبالها ،وبه بسائط كثيرة للحرث ،كثير العمارة ،كثير الأعناب والفواكه والعسل ؛ينظر :مؤلف مجهول،الاستبصار ...،مصدر سابق،ص190 .

[3]- **درعة**: المشهورة بواديها ومنبعه من جبال درن بالمغرب الأقصى ،بها الخيرات واشتهرت بالحناء ،كما كان بها جامع وأسواق جامعة ،و متاجر؛ ينظر :البكري، المغرب...،مصدر سابق،ص206،207.

[4]- **جبال فازاز**: من الجبال المشهورة ببلاد المغرب، جبل كبير، سكنه أمم كثيرة من البربر، ويشتهر بخشب الأرز العتيق، وهو مأوى للعديد من الحيوانات كالقردة؛ ينظر: الجزنائي، المصدر السابق، ص 38؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 187.

[5]- مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 187؛حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 249.

[6]- عميور سكينة، المرجع السابق، ص. 153.

[7]- **مقرّة**: مدينة بإقليم الزّاب تقع ما بين مدينة طبنة ومدينة المسيلة، وقد تكون هذه المدينة قد جمعت بين كونها مكانًا لمرور المسافرين والتجّار؛ يُنظر: البكري، المغرب...، مصدر سابق، ص 51؛ الطاهر طويل، المرجع السابق، ص 146؛ نجيب خلف محمد، المرجع السابق، ص 247؛الطاهر طويل، المرجع السابق، ص 245 وما بعدها.

[8]- **المسيلة** :الواقعة على نهر "السهر" أسّسها أبو القاسم إسماعيل بن عبيد الله سنة 313هـ؛ينظر:المغرب...،مصدر سابق،ص59؛نجيب خلف محمد، المرجع السابق،ص247؛الطاهر طويل ،المرجع السابق،ص245ومابعدها.

لانتشار المرعى[1]، وكل تلك المواشي المعتمد عليها في الغذاء واللّباس والأغطية وسائر الحاجيات[2]. وقد ذكر الإدريسي اشتهار جبل "دُمر"، على ثلاث مراحل من جبل نفوسة[3]، بتربية الإبل دون غيرها، "...ففي أطراف الجبل قوم من البربر يسمّون رهانة وهم قوم يُنتجون الإبل..." [4].

وقد كانت قبائل هذه المنطقة تنتجها وتركب أمضاها وأسرعها، حيث يسيرون فرقا إلى ما تباعد عنهم من قبائل العرب، فيغيرون على إبلهم و يعودون بغنائمهم ،وليس أحد من العرب المجاورين لهم، إلا يتشكّى أذيتهم.[5]

لقد اهتم الموحدون بهذا النوع من النشاط عناية كبيرة، ففي عهد عبد المؤمن بن علي كان الاهتمام بالخيل، اشتهرت منها خيول تلمسان والتي كانت تسمّى "الخيل الراشدية"، حيث كان يعتمد عليها في النّقل والحروب، وفي عهد أبي يعقوب وصلته من إفريقية أربعة آلاف ومائة وخمسين فرسًا، ومن تلمسان ألف وخمسين فرسًا، وفي عهد المنصور وصلته سبعمائة فرس من تلمسان، تحدث عن ذلك ابن عذاري عند ذكره حركة عبد المؤمن إلى جهة فاس وتلمسان :"... وقدم على تينملل نائبا عنه صهره موسى بن سليمان وتحرّك على طرقات الجبل بخيل كثيرة العدد ورجال..." [6] ،كما ازدهرت تربية الماشية وتضاعفت أعدادها حتى وصلت غنيمة الموحدين في قمعهم للفتنة التي قادها

[1]- حسن علي حسن، المرجع السّابق، ص 250؛ عز الدّين عمر موسى، النشاط الاقتصادي...، ص 198؛ مزوزية حدّاد، المرجع السابق، ص 189

[2]- سكينة عميور ،المرجع السابق،ص153.

[3]- **جبل نفوسة**: يقع بنحو 3 أيام من مدينة طرابلس الواقعة على ساحل البحر، وطرف هذا الجبل خارج إلى البحر، طوله من المشرق إلى المغرب (6) أيام، وبينه وبين القيروان (6) أيام، وفي وسطه مدينة جادو، وإلى الجنوب مدينة قفصة بنحو (06) أيّام،؛ينظر: الإدريسي، المصدر السابق، ص 278، 279؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 110.

[4]- المصدر السابق، ص 299.

[5]- الإدريسي، المصدر نفسه، ص 299؛ موسى بلهواري، تربية الحيوانات في بلاد المغرب في الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التّاريخ الوسيط، الجزائر العاصمة، 2008/2009، ص 62،63.

[6]- المصدر السابق، قسم الموحدين، ص 16.

سبع بن منغفاد سنة 562هـ/1167م بجبال غمارة المتصلة بسبتة، أثنا عشر ألف رأس من البقر، وسبعة وعشرين ألف وثلاث مائة من الغنم. [1]

ويذكر أن الخليفة المنصور الموحدي، كان يملك عددًا كبيرًا من الخيول بنى لها ثلاث إسطبلات يسع كل واحد منها ثلاثة مائة فرس، وعيّن رئيسا لهذه الإسطبلات، وأسكنه قصرًا بالقرب من قصوره[2]، وفي القصبة أيضا أحد عشر أوإثنا عشر قصرًا حصينا... وفي قصر آخر بعيد قليلا كان يسكن رئيس إسطبلات الملك، وبالقرب من هذا القصر إسطبلات مقوّسة السقوف يسع واحد منها ثلاثمائة فرس ،وهناك إسطبلان آخران أحدهما للبغال يضم مائة بغل..." [3].

كما انتشر الاهتمام بمجموعة كبيرة من الحيوانات، ومنها حيوان اللّمط[4] في بلاد السوس، حيث كانت تستخدم جلوده في صناعة" الدرق اللّمطية" المستخدمة في المعارك[5] ،وصفه البكري بقوله: "...ومما في هذه الصّحراء من الحيوانات اللّمط وهو دابة دون البقر لها قرون... وأجود الدرق وأغلاها ثمنا ما صنع من جلود العواتق منها وهي التي طال قرناها لكبر سنها..." [6] .

وبجانب حيوان اللّمط، وجدت دواب الفنك ،والكباش الدمانية حيث كانت "دواب الفنك، أكثر شيء في هذه الصحراء ومنها تحمل إلى جميع البلاد، وعندهم الكباش الدمانية... وهي أحسن الغنم خلفا وألوانا"[7].

---

[1]- موسى بلهواري، المرجع السابق، ص 79.

[2]- موسى بلهواري، المرجع نفسه، ص 79.

[3]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 132، 133.

[4]- حيوان اللّمط، الذي كان يعمل منه ومن جلوده الدرق، وهذا الحيوان المسمّى باللّمط دابة دون البقر لها قرون رقاق حادة، تكون لذكرانها وإناثها، وكلّما كبر الحيوان طال قرنه حتى يكون أزيد من 4 أشبار؛ ينظر: مؤلف مجهول، الاستبصار...،مصدر سابق، ص 214.

[5]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 251.

[6]- المغرب في ذكر...، مصدر سابق، ص 171.

[7]- البكري، المصدر نفسه، ص 171.

كما اعتنى سكان بلاد المغرب بالدواجن وربوا أنواعًا كثيرة منها :كالإوز والحمام والدجاج، بحمايته في أقفاص كبيرة[1]؛كما كان لوفرة البساتين الأثر الكبير في ازدهار تربية النحل، وإنتاج العسل، لاستعمالاته المتعددة، حيث جعل الله تعالى فيه شفاء للناس من أمراض كثيرة، وكان يدخل في صناعة الحلويات، وفي العلاج، كما صُنع منه النبيذ[2]، كما جاء في الحديث عن العاملين بالمرجان بسبتة حيث كانوا "... ينتبذون نبيذ العسل فيشربونه من يومه..."[3]، و"بونة العسل والخير والمير ما تزيد به على مادناها من البلاد المجاورة..." [4].

كما تميّزت بلاد المغرب بوفرة إنتاجها من الثروة السّمكية، فعهد المنصور الموحدي في المغرب تميّز بوفرة وجود السمك في قابس[5]، وبنزرت[6] ،وسمك البوري في طبرقة[7]، وبونة، وتُشمس[8]، وسمك الشابل في سلا، والبُوري أيضا في فاس[9].

وقد ذكر صاحب كتاب المعجب غنى سواحل بلاد المغرب بالثروة السمكية، من ذلك سواحل إفريقية، إذ يقول: "مدينة بنزرت هي مدينة على البحر... لها نهر كبير يصب في البحر، وفيه حوت كثير. وبالقرب منها بحيرة كبيرة تنسب إلى بنزرت، يدخل إليها ماء البحر، وهي ملحة وفيها من أنواع

---

[1]- **جمال**، أحمد طه، فاس في عهد...، مرجع سابق، ص 209؛ حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 252.

[2]- يوسف جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 68؛ سكينة عميور، المرجع السابق، ص 159.

[3]- ابن حوقل، المصدر السابق، ص 77.

[4]- ابن حوقل، المصدر نفسه، ص 77.

[5]- **قابس**: تعد من بلاد الجريد، بناها الرومان على ساحل البحر المتوسط في داخل الخليج تحيط بها أسوار عالية قديمة، بينها وبين طرابلس 8 أيام؛ ينظر: البكري، المغرب...، مصدر سابق، ص 17؛مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 112؛ الوزان، المصدر السابق، ص 91.

[6]- **بنزرت**: مدينة على البحر بينها وبين تونس نحو يومين؛ ينظر: البكري، المغرب...، مصدر سابق، ص 58؛ العمري، المصدر السابق، ص 144؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 125.

[7]- **طبرقة**: تقع على نهر كبير بقرب البحر، وهي مدينة عامرة لورود التجار إليها، وبالقرب من مرسى الخزر، غنية بالمرجان؛ ينظر: البكري، المغرب...، مصدر سابق، ص 57؛ مؤلف مجهول، الاستبصار....، مصدر سابق، ص 57.

[8]- **تشمُسْ**: وهي مدينة قديمة كثيرة الخصب والزرع، بقربها بحيرة كبيرة تسمى أمسن؛ ينظر: مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 140.

[9]- ليلى النجّار، المرجع السابق، ص 437.

الحوت مالا يحصى، يصطاد فيها في كل شهر من الشهور الأعجمية نوع من الحوت لا يوجد ذلك النوع إلى ذلك الشهر بعينه العام القابل، ولها غلة عظيمة فإن منها يحمل الحوت إلى جميع بلاد إفريقية...." [1] .

وقد كان يظهر "بنهر الشلف في كل سنة في زمان الورد صنف من السّمك تعرف بالشهبوق، وهو سمك طوله ذراع ولحمه طيب إلا أنه كثير الشّوك، ويبقى شهرين ويكثر صيدها في هذا الوقت ويرخص ثمنها، ثم ينقطع إلى القابل"[2] ،كما عُرفت الرباط[3] بوفرة طائلة في الثروة السمكية ،والحيتان بأنواعها المختلفة لاسيما الشابل حول الجسر، أو القنطرة التي أقامها الخليفة الموحدي أبو يعقوب يوسف على نهر أبي رقراق[4] لربط كل من سلاو الرباط[5].

وقد تحدّث عن ذلك صاحب الاستبصار بقوله: "... وعلى هذا المعبر قنطرة مركبة على 23 معدية، مُدّت عليها أوصال الخشب وصلّب عليها الألواح والفرش الوثيق.... تحوز عليها العساكر والمسافرون، وحولها يتصيّد أنواع السمك الشّابل"[6].

---

[1]- المصدر السابق، ص 125.

[2]- سكينة عميور، المرجع السابق، ص 163.

[3]- **الرباط**: هناك روايات مختلفة عن أصل الرباط وتأسيسها ،المشهور أنها من تأسيس يعقوب المنصور الموحدي عام 594هـ/1198م، ذكرها الوزان من تأسيس المنصور على الطريق المار من بلاد المغرب إلى بلاد المشرق؛ ينظر: عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 445؛الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 201؛ مؤلف مجهول الاستبصار...، مصدر سابق، ص 6.

[4]- **نهر أبي رقراق**: والذي ينحدر إلى جانب نهر أم الربيع من الأطلس المتوسط، وهو غزير المياه، ويبلغ طول هذا النهر نحو 250 كلم، وقد اختلف الجغرافيون والمؤرخون قديمًا وحديثًا على أصل تسمية، وادي سلا و وادي اسمير، ووادي الرمان، يمر على طول مدينة الرباط من جهة الشرق، حيث يصب في البحر، وعلى هذا الموقع ذكر البكري نهر باسم (ماسنات)؛ ينظر: البكري، المغرب...، مصدر سابق، ص 141؛ الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 201؛ سحر السيد عبد العزيز سالم، مدينة الرباط في التاريخ الإسلامي (منذ نشأتها حتى نهاية عصر بني مرين)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996، ص 177، 178؛ حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 233.

[5]- سحر السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 141.

[6]- المصدر السابق، ص 141.

كما أشار صاحب الاستبصار إلى أنواع الأسماك في حديثه عن مدينة تُشمّس بالمغرب الأقصى[1]، لغنى سواحل هذه البلاد بالثروة السمكية،ومن جهة أخرى نجد أسماك الأنهار التي ساهمت في تزويد المدن، حيث مارست طائفة من السّكان مهنة الصّيد، ففي النّهر الذي يمر بمدينة فاس مثلاً أنواع كبيرة من الأسماك منها، الحوت" اللبيس والبوري والسلباح واليوقة"[2]، والتي وُصفت بأنها لذيذة الطعم كثيرة المنفعة[3].

وبوادي سبو"على 3 أميال من المدينة (فاس)... وهذا الوادي نهر عظيم من هذا الواد الحوت الكثير، وتصيد في بعض الأحيان البوري الكبير... ويصل إلى المدينة الحوت الكبير المسمّى عندهم بالقُرب... وكان بمدينة فاس ومكناسة الحوت المسمّى بالشولي فهو ألذ ما يوجد من أنواع السمك..." [4].

كما ذكر النهر الكبير "بجرده" القريب من تونس، والتي فيها "من أجناس الحوت البحري ما لا يحصى كثرة"[5]، و"بالقرب من مدينة طبرقة بينها وبين باجة بحيرة عظيمة في دورها نحو أربعين ميلا تصب في البحر... وفيها أنواع كثيرة من الحوت، وبها بوري ليس له في الدنيا نظير... وأهل تلك النواحي يستخرون دهنه ويستعملونه في مصابيحهم"[6]، فاستغلال الثورة السمكية تعدّى إلى صنائع تلبي حاجات السكان اليومية، ومدينة سفاقس "... يُصاد بها من السمك ما يعظم خطره ويكثر قدره وأكثر صيدهم بالزروب المنصوبة...." [7]

---

[1]- المصدر السابق، ص140.

[2]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 34-35.

[3]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 253؛ جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 209.

[4]- مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 184، 185.

[5]- مؤلف مجهول، المصدر نفسه، ص 121.

[6]- نفسه، ص 126.

[7]- الإدريسي، المصدر السابق، ص 281.

2- المحاصيل الزراعية:

شهدت بلاد المغرب توسعًا زراعيا كبيرًا، في كثرة المحاصيل وتنوّعها، لتوسّع أراضي الدّولة وتنوّع مناخها[1]، وكما المرابطين، كان الموحدون يهتمون من جهتهم بمحاصيلهم الزراعية، ويعملون على تنويعها، حيث أن السياسة الزراعية التي اتبعها الموحدون خاصة عبد المؤمن حين قسّم الأراضي إلى فراسخ، وأميال، وألزم أهل الأراضي بخدمتها، وكذلك الاعتماد على طرق عدّة للري، ما جعل الإنتاج الزراعي يتنوع.

وعمومًا تنوّع الإنتاج بالمنطقة، حسب نوعية التربة وكمية الأمطار، ونجد من ذلك غنى هذه البلاد في جهتها الغربية، بأنواع الأشجار المثمرة من ذلك مثلا مدينة مرّاكش التي اشتهرت ببساتينها حيث أن " أكثر شجرها الزيتون ففي مرّاكش اليوم من الزيتون والزيت ما تستغني به عن غيرها من البلاد... وزيتون مرّاكش أكثر من زيتون مكناسة وزيتها أرخص وربما أطيب"[2].

كما تمتعت مدينة فاس بتربتها الخصبة، بالإضافة إلى اعتدال مناخها وانقسام سطحها، حتى أنها وُصفت في العصرين المرابطي والموحدي بأنها مخضرة كثيرة الزّرع والحرث، فكان "منها اختصاصها بجميع الفواكه وأصنافها، وأنواع الخضر، والبقالي على اختلافها وسائر نوار الأرض وأزهارها حتى لا يشق شيء من ذلك على من طلبه"[3]، كما وُجد بغرب المدينة حقول واسعة بها كميات كبيرة من الخضر والبقول، بسبب تعدّد السواقي، وكثرة العيون فيها[4].

كما كان رائجًا بهذه المدينة غراسة الزيتون، والتي انتشرت قبل عصر المرابطين الذين زادوا

---

[1]- ليلى النجّار، المرجع السابق، ص 440وما بعدها

[2]- مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 210؛ محمد رابطة الدين ، مراكش زمن حكم الموحدين – جوانب من تاريخ المجال والإنسان ، المطبعة والوراقة الوطنية ، المغرب ، ط2 ، 2016، ج1، ص210 وما بعدها .

[3]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 36.

[4]- الجزنائي، المصدر نفسه، ص 36؛ جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 206.

في زراعته، وشجّع الموحدون من جهتهم زراعته في مناطق جديدة، واهتموا بغراسته اهتماما فائقا، حيث زرعت تلال جبل زلاغ ،وزرهون الذي يسامت مكناسة شرقا "الكثير الزياتين والأشجار"، والجبال المطلة على فاس من جهة الشّرق بكميات كثيفة وساحات شاسعة من أشجار الزّيتون[1].

واشتهرت تازا[2] بأشجار الفاكهة من التين والكرم واللّوز والأرز في الجبال، كما وُجدت فيها أنواع من النباتات الطبيعية، وبلاد غمارة بفلاحة أرضها من القمح والشعير والحبوب والفواكه، والعسل، وغيرها، وفي جنوب وادي تنسيفت[3]، نهر مرّاكش، كانت جبال درن من أحسن البلاد سقاية وأكثرها شجرا وكرما، ومنطقة وادي سُوس عُرفت بغناها بقصب السكر إذ كانت بهذه البلاد "مدن كثيرة وبلاد واسعة يسقيها نهر عظيم يصب في البحر المحيط يسمى وادي ماسة... وعلى هذا النهر قرية كبيرة جدًّا تعرف تبارودانت وهي أكثر بلاد الله قصب سكر وفيها معاصر السكر كثيرة... ومنها يجلب السكر إلى جميع بلاد المغرب وأكثرها فواكه وخيرات، ومنها يجلب السكر إلى جميع بلاد المغرب والأندلس وإفريقية وهو المشهور بالطبرزد..." [4].

كما كان لمكناسة أهمية كبيرة في الزراعة الشجرية، خاصة أشجار التفاح والإجاص، والسفرجل، والجوز، والتين، بكل أنواعه والزيتون والرمان[5]، حيث اكتسبت المدينة أهمية كبيرة على ممر العصور، وأهّلتها الشروط المناخية لتكون مدينة المغرب الفلاحية، أكّد ذلك أوصاف الرّحالة والجغرافيين، حيث أن أهم "زراعة شجرية تمثلت في زراعة الزيتون حتى أن مكناسة نسبت إليه ،ونفس الأمر عند الحديث

---

[1]- المقري، نفح ...،مصدر سابق،ج6،ص212؛ جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 207.

[2]- **تازا**: مدينة كبيرة، وذكرت أيضا تازة، وهي من أقدم المدن المغربية، تقع بين فاس و وجدة فوق هضبة مرتفعة بنحو (600م)؛ يُنظر: الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 354؛ العمري، المصدر السابق،ص186.

[3]- **وادي تنسيفت**: أو تانسيفت، من أهم أنهار المغرب الأقصى، يصب في البحر المحيط، ولأهميته سجل بناء "قنطرة تانسيفت" على العهد المرابطي، وهي نفس الأهمية التي حظي بها فيما بعد أي أيام الموحدين، ويجري هذا النهر نحو الشمال مخترقا سهولا حتى يصب في المحيط بإقليم آسفي من ناحية دكالة؛ ينظر: علي بن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص 266؛الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 245؛ حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 233

[4]- مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 211،212.

[5]- مزوزية حدّاد، المرجع السابق، ص 192.

عن الرمان والعنب المكناسي"[1]، وكان "أكثرها الزيتون فسميت به"[2]، وفي موضع آخر ذكر صاحب الاستبصار خصوبة التربة وكثرة غطائها :"... وهي من البلاد العتيقة المجيدة لو كان بها خدمة لغلاّتها، فإن أرضها كريمة طيبة المزارع كثيرة المياه..." [3].

واشتهرت الرّباط بزراعة القطن والقمح، والذي هو من أهم المحاصيل الزراعية التي كانت تزرع في المنطقة المحيطة برباط الفتح وسلا، كما زرع القطن والكتان غرب مدينة فاس في مساحات واسعة، في الحقول والسّهول والهضاب المجاورة للمدينة وكوّنت حزامًا حولها، وهذا التوسع في مثل هذه الزراعات كانت نتيجة طبيعية لجودة التربة وإمكانيات السقي الهائلة؛ويمكن القول أيضا أن منطقة المغرب الأقصى قد شهدت فترة من الإزدهار في زراعة الفاكهة بأنواعها على عهد الموحدين عكس فترة المرابطين لاهتمام ولاة الأمر بذلك حيث أكثروا من غرس الأشجار المثمرة[4].

وأمّا البلاد الشرقية فنجد أنها كانت كلها مناطق زراعية مزدهرة، فغابة قفصة[5]، كانت تحوي الكثير من أشجار الفواكه كالتفاح ،والرمان، والبرتقال ،والفستق، وأزهار الياسمين والفاردين، والنرجس، والكرمة... [6].

---

[1]- إبراهيم القادري بوتشيش، "تطوّر الفلاحة في مكناس" ، في مجلة، المناهل، ع38، س15، وزارة الشؤون الثقافية، المغرب، 1989، ص 207 وما بعدها.

[2]- مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 188.

[3]- مؤلف مجهول، المصدر نفسه، ص 188.

[4]- سحر السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 107؛ جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 207؛الجزنائي، المصدر السابق، ص 36؛ جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 206؛رضا رافع ،المرجع السابق،ص50.

[5]- **قفصة** :متوسطة بين القيروان وبين مدينة فاس، كان اسمها مدينة الحنيّة، لأن فيها بنيانا قديمًا مثل الحنية، فكانت تسمى بها؛ ينظر: مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 152 وما بعدها؛ العمري، المصدر السابق، ص 144.

[6]- مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 190 وما بعدها؛ ليلى النجار، المرجع السابق، ص 433 وما بعدها.

ومن أشهر مناطق المغرب الأدنى بلاد الجريد[1] "... كثيرة الخصب والتمر والزّيتون والفواكه وجميع الخيرات..." [2]، واشتهرت خاصة بالنخيل.

وظلّت مدينة باجة[3]، تتميّز عن كل المدن بالقمح، حيث كانت تطعم سكان البلاد جميعًا من عرب وبربر، وكانت المحاصيل الزراعية بها رخيصة الثمن، وكذا القل[4]، ذات الأرض السوداء الصّالحة لزراعة جميع محاصيل الحبوب والبقول والفول[5]، وبجاية، وجزائر بني مزغنة، كانت للقمح والشعير، والزيتون، وأشجار الفاكهة، والكروم والتوت، وفي جيجل[6]، الأعناب والتفاح.[7]

ومدينة تونس التي اعتبرها صاحب الاستبصار "... أشرف مدن إفريقية وأطيبها ثمرة وأنفسها فاكهة، فمن ذلك اللّوز الفريك، يفرك بعضه بعضًا دون أن يمسّه يد لرقة بشرته، وكذلك الرمان والأترج والسفرجل والتين وجميع الفواكه، لا يوجد لها نظير..." [8] .

---

[1]- **بلاد الجريد** "قبلة تونس": آخر بلاد إفريقية على طرف الصحراء، وسميت بذلك لكثرة النخيل بها ،وهي مدن كثيرة وأقطار واسعة وعمائر متصلة؛ ينظر: العمري، المصدر السابق، ص 144، الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 142 وما بعدها؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 150؛ عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ...، مصدر سابق ج6، ص 132.

[2]- مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 150.

[3]- باجة: تقع على الطريق بين طبرقة إلى تونس، كثيرة القمح، والشعير؛ ينظر: الادرسي، المصدر السابق، ص 290؛ العمري، المصدر السابق، ص 144؛ الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 66.

[4]- القل: اسمها القديم شلو، وهي من تأسيس الفينيقيين؛ ينظر: الجزنائي، المصدر السابق، ص 36؛ جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 206.

[5]- مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 190 وما بعدها.

[6]- **جيجل**: على ساحل البحر، تبعد عن بجاية بنحو (70) ميلا؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 51؛ العمري، المصدر السابق، ص 144.

[7]- ليلى النجار، المرجع السابق، ص 433 وما بعدها؛ مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 190 وما بعدها.

[8]- المصدر السابق، ص 121.

كما تميّزت طرابلس[1] بكثرة الفواكه والبساتين في شرقها، وقابس بالموز والرطب، وصفاقس[2]، بالزيتون والزيت ، و عند الحديث عن النشاط الزراعي لابد من التطرّق إلى نظام تقسيم الأراضي وملكيتها[3]؛ أي أنواع تلك الأراضي، وإلى من تؤول في ملكيتها بما فيها: الملكيات العامّة، والملكيات الخاصّة، حيث اتبع الموحدون سياسة مختلفة بالنسبة لتملّك الدّولة للأراضي الزراعية، حيث كفّر ابن تومرت كل من لم يؤمن بأفكاره[4]، مقارنة بالسياسة التي انتهجها من قبلهم المرابطون، حيث مرّت بثلاث مراحل متعاقبة بالنسبة لتملّكهم لأراضي الزراعية.[5]

وتبدأ آخر مرحلة من تلك المراحل بالنسبة للمرابطين بعد تأسيس مرّاكش، وبداية الدّولة المرابطية، حيث تحوّل المرابطون من حركة ثائرة إلى دولة، وخاصة بعد أن ضمّ الجيش المرابطي عناصر جديدة

---

[1]- **طرابلس:** أوّل مدن إفريقية على الساحل، منها إلى نفوسة (3) أيّام؛ ينظر: مؤلف مجهول، الاستبصار....، مصدر سابق، ص 110 وما بعدها.

[2]- **صفاقس:** مدينة قديمة، جل غلاّتها الزيتون والزّيت، بها منه شيء كثير؛ ينظر: العمري، المصدر السابق، ص 143.

[3]- **الملكية:** هي تلك العلاقة التي أقرّها الشارع بين الإنسان والمال، وجعله مختصّا به، حيث يمكن من الانتفاع به بكل الطرق الجائزة شرعًا، وبالنسبة لبلاد المغرب، فقد قسّمت إلى أنواع بعد تمييز مواضعهم، أي الأرض التي فتحت عنوة، بعد محاربة أصحابها والانتصار عليهم، أو المفتوحة صلحًا، أو الذين دخلوا الإسلام؛ ينظر: محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، 1987، ص 187؛صالح بن قربة، المرجع السابق، ص 78؛ عبد الكريم يوسف جودت، المرجع السابق، ص 10؛ يحي أبو المعاطي محمد عباسي، الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس (238-488هـ) (582-1095م)، دراسة تاريخية مقاربة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، القاهرة، 1412هـ/2000م، ص 4؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 27؛محمد الشريف سيدي موسى، المرجع السابق،ص211؛رضا رافع ،المرجع السابق،ص41 وما بعدها.

[4]- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص259 وما بعدها؛ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954، ج2، ص 81، 82؛ مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 186؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 27.

[5]- جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 202.

صنهاجية كقبائل مصمودة، وزناتة، ومرتزقة من العبيد السود والروم، وقد ورث الموحدون هذه الملكيات عن المرابطين ؛ولكنهم اتبعوا سياسة مختلفة عن المرابطين في ملكية الراضي.[1]

والظاهر أن سياسة التخميس فالإقطاع ثم التعدي على أراضي بيت المال، أفقدت الدّولة المرابطية كثيرا من الأراضي ليرث الموحدون ملكيات عامة متناقضة، وكانت سياستهم بداية تقضي باعتبار الأراضي التي استولوا عليها من المرابطين وحلفائهم أرضًا خراجية، أو ملكًا للدّولة، لتزيد ملكية الدّولة الموحدية على ما كانت عليه أيّام المرابطين، بمصادرة أملاك الثائرين عليهم تأديبًا وعقابًا لهم[2].

3- أنواع الأراضي الزراعية و ملكيتها

وبالنسبة لتملك الدّولة للأراضي الزراعية، فإنها أقطعت قبائلها وقواد جندها الإقطاعات الزراعية كرواتب لهم[3]، فكان لأشياخ الموحدين الكبار "... أرضا يزرعونها أو يحرّكونها ويكون لهم عشر ما طلع فيها. وهذه الأرض بمثابة الإقطاع بمصر... وأمّا الأشياخ الصّغار فلكل واحد منهم حرث خمسة أزواج من البقر، على النصف من الأشياخ الكبار..."[4].

هذا إضافة إلى الإقطاع الثاني الذي انتهجته الدّولة وهو إقطاع منفعة، فللمنتفع حق الانتفاع بالأرض وغلّتها دون تملّكها[5]، كما اتبع الموحدون سياسة مختلفة عن المرابطين مع الحكّام السابقين أو أبنائهم الثوار المستسلمين، أو زعماء القبائل المخالفين لهم، فحاولوا نقل نشاطهم من مناطق تواجدهم وإقامتهم إلى مناطق أخرى حتى يضمنوا ولاءهم وعدم إثارة أية اضطرابات لهم، وهذا ما

---

[1]- سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص 99؛ علي محمد عبد اللطيف الجندي، مدينة فاس في عصر المرابطين والموحدين، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، القاهرة، 2004، ص 179.

[2]- سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص 99؛ مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 186؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 28.

[3]- كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المغرب للونشرسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996، ص 63؛ مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 18.

[4]- القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 140، 141.

[5]-كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 63.

فعله عبد المؤمن مع "بني أمغار"[1]، لماّ خالفت عليه قبيلة هرغة فأقطعهم في مدينة فاس بدلاً من أقطاعهم التي كانت موجودة في مدينة مرّاكش قرب موطن قبيلة هرغة[2].

وبعد الثورات التي قامت في وجه الدّولة الموحدية عدل الخليفة عبد المؤمن عن سياسته أي مواجهة وملاحقة القبائل ،وبدأ ينتهج سياسة توحيد القبائل في دولة واحدة، فأكّد على احترام الملكية الخاصّة وعدم التعرّض لها، لأنها مخالفة لأحكام الشّرع، وسار بعده خلفاؤه على النهج ذاته في احترامهم للملكية الخاصّة، ليسمح لتلك القبائل الثائرة بالعودة إلى أراضيها وفلاحتها[3]، حيث اعتبر أنه، "من الرأي الذميم والسعي المنقوم، ما ذكر لنا في أمر المسافرين الذين يريدون الرّجوع إلى أوطانهم وعمارتها والطوائف المارة على البلاد بمعنى تجارتها ينسب إليهم قوم من هؤلاء الظلمة"[4].

ونجد ذلك الإقطاع الذي يسمّى "إقطاع التأليف" مثلما أقطعه عبد المؤمن لإخوة المهدي عيسى وعبد العزيز وأشياعها من قبيلة هرغة، الذين ثاروا عليه سنة 543هـ/1153م، فنقلهم من مرّاكش إلى فاس[5]، كما سبقت الإشارة لذلك.

والظاهر أنّ الموحدين أقاموا ديوانًا بذاته لإدارة أراضي الدّولة، أطلق عليه اسم "ديوان المختص"[6]، لتشهد البلاد المغرب خلال القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي ازدهارًا زراعيا خاصة خلال عهدي الخليفتين أبي يعقوب والمنصور، بالمغرب الأقصى، والمغرب الأوسط، والمغرب الأدنى، في لحظات الهدوء التي نعم بها من أثر القلاقل والفتن السياسية خاصّة في عهد المنصور.[7]

---

[1]- **بني أمغار**: وهم إخوة المهدي ابن تومرت وقرابته، ذكرهم البيذق "بنو آمغا"، وصاحب المعجب "ابن ومغار"، معناه بالعربية: بنو ابن الشيخ، منهما الأخوين عبد العزيز وعيسى؛ ينظر: البيذق، المصدر السابق، ص 112 ؛عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 303.

[2]- علي محمود عبد اللّطيف الجندي، المرجع السابق، ص 181.

[3]- سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص 92 وما بعدها؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 27.

[4]- ابن القطان، المصدر السابق، ص 194.

[5]- البيذق، المصدر السابق، ص 112 وما بعدها؛ مزوزية حدّاد، المرجع السابق، ص 186.

[6]- جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 203..

[7]- ليلى النجار، المرجع السابق، ص 429..

ومن أمثلة ذلك تلك الأراضي الزراعية الشاسعة التي استغلها الموحدون استغلالاً منظمًا، نجد تلك البساتين التي غرسها عبد المؤمن بن علي في مرّاكش إذ "غرس البحيرة التي بُشنطولية" ،والظاهر أن الأخيرة كانت اسمًا لدير أو كنسية قديمة، ومعناها القدّيسة أولولية (sainte Eulalie) [1]، والتي كانت (أي البساتين) "فيها العمائر الجليلة والمصانع العظيمة والبركة التي لم يُعمل مثلها"[2] وممّا يذكر في ذلك أن كان طوله "ثلاثة أميال، وعرضه قريب منه، فيه كل فاكهة تشتهيها الأنفس، وجلب إليه الماء من أغمات، واستنبط عيونًا كثيرة"[3]

كما نجد أحد بساتين مرّاكش، والذي قدّرت مساحته في عهد المنصور باثني عشر ميلاً، كما نجد حرص الخليفة المنصور على احترام ملكية الأفراد الخاصة، فنجده عند ما أراد تغريب بني حمدون، وبني القائد[4]، أجبرهم على بيع أملاكهم عقابًا لهم على مساعدة بني غانية[5].

* **الملكية الخاصّة**: تنقسم تلك الملكيات الخاصّة إلى ملكيات كبيرة كانت في أيدي أبناء البيت الموحدي، وكبار رجال الدّولة وقادة الجيش، بالإضافة إلى الملكيات الصغيرة التي كان يملكها جميع الفلاّحين، ومن جهة أخرى نجد تسميّات مختلفة لها، فالملكيات الكبيرة تسمى بحيرة، أو مختبرًا مختصًا

---

[1]- البيذق، المصدر السابق، ص 114.

[2]- العمري، المصدر السابق، ص 199.

[3]- مؤلف مجهول، الحلل الموشية...، المصدر السابق، ص 145.

[4]- مؤلف مجهول، الحلل الموشية...، مصدر سابق، ص 149.

[5]- **بني غانية**: من أعيان المرابطين، استقروا بجزيرة ميورقة، في الأصل من قبيلة مسوفة الصنهاجية، عُرفوا ببني غانية على اسم أمهم، ظلوا شوكة في جنب الدولة الموحدية مدة طويلة؛ إلا أنهم كانوا في نفس الوقت غزاة بحريين ضد القوى الصليبية في حوض البحر الأبيض المتوسط؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج6، ص 325 وما بعدها؛ عبد الواحد المرّاكشي، المصدر السابق، ص 342 وما بعدها؛ شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: بشار عواد معروف ومحي هلال الرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ج22، ص 369 ،ج21، ص 73؛ مراجع عقلية الغناي، سقوط دولة الموحدين، دار الكتاب الوطني، ليبيا، 2008، ص 167؛ أبو ضيف مصطفى أحمد عمر، القبائل العربية في المغرب في عصري الموحدين وبني مرين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 76؛ محمد العروسي المطوي، المرجع السابق، ص 17 وما بعدها.

بزراعة أصناف من الفواكه والخضر والبقول على أنواعها، أو سميّ روضًا أو رياضًا، أمّا الملكيات الصغيرة فتسمّى عرصة أو جنة أو جنان، أو جنات[1].

وقد كان لفترة الاضطرابات الأمنية التي صاحبت حملات الموحدين للقضاء على دولة المرابطين، أثره في ظهور ملكيات خاصة، فكان هناك مثلاً بستان خاص للسلطان بفاس، كما كان لأهل المدينة والمهاجرين إليها من المدن الأخرى ملكيات خاصة، كما كان للفقهاء ملكياتهم، ولم تقتصر ملكيات الأراضي على عدد محدود من الفقهاء، إنما شملت جميع الأسر الكبرى التي عُرفت بالعلم وشغلت خطة القضاء وما يلحق بها.[2]

ولا يمكن الحديث عن طبيعة الملكية الزراعية دون ربطها بنوع الأرض في حدّ ذاتها، القابلة للاستغلال الزراعي إن توفرت الشروط لذلك، وعموما يمكن إجمال أهمّها في التالي:

* **الأراضي الموات**: وهي الأراضي البور التي يقطعها السلطان، أو يولي عليها الأمر لمن يحييها ويزرعها، فهي الأرض القابلة للإصلاح الزراعي، معطّلة لعلّة ما، مثل عدم توفّر المياه أو الأيدي العاملة، ومُلك الموات مُعتبر بالأحياء، دون إذن الإمام لقوله صلّى الله عليه وسلّم: "من أحيا أرضا مواتًا فهي له". ويعتبرها الإمام مالك أنها الأرض التي ليس لها مالك وليس فيها ماء أو عمارة، والموات عند الشافعي كل ما لم يكن عامرًا ولا حريمًا لعامر فهو موات وإن كان متصلاً بعامر، وقال أبو حنيفة الموات ما بعد من العامر ولم يبلغه الماء[3].

* **أراضي الظهير**: جمع ظهاير وظهراوات، والتي تطلق عامة على كل براءة سلطانية كما كان الشأن في عهد الخلفاء الموحدين، حيث كان المنتفعون ينقسمون إلى ثلاثة أصناف، كبار رجال البلاد

---

[1]- مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 187..

[2]- جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 203.

[3]- الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 153؛كمال أبو مصطفى السيّد، المرجع السابق، ص 62؛ عبد الكريم جودت يوسف، المرجع السابق، ص 17؛محمد الشريف سيدي موسى، المرجع السابق،ص212ومابعدها.

والحكومة، ثم الفقراء أو رجال الدّين، ثم الشخصيات السياسية التي لا تنتمي للسلك الإداري العادي. [1]

* **الأرض الموظفة**: وهي الأرض التي فرض عليها وظيف أي ضريبة للدّولة ولا يلزم المشتري دفعها، أي الضريبة إلا من يوم الشراء فما بعده وليس قبل ذلك. [2]

* **أراضي الأوقاف (أو الأحباس)**: جاءت لفظتا "وقف" و"حبس" مترادفتين في أغلب التعاريف اللّغوية، إذ تضاف لأصول ممتلكاتها أم بريعها، أنّها ساهمت في الحياة الاقتصادية وبقوة لمنطقة المغرب الإسلامي، وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال الأراضي الزراعية الواسعة التي كانت ضمن أملاك الأحباس[3]، وقد وُجد من الأحباس ما هو ملكيات خاصة أو أراضي للدّولة، والظاهر أن ساحاتها كانت واسعة.[4]

* **الأراضي القانونية**: وهي الأرض التي يقطعها ولاّة الأمر لأفراد نظير خدمات قدموها للدّولة، ولكنها تتميز بأنها ملكية خاصة لهؤلاء الأفراد ويجوز بيعها وتوارثها، ذكر ذلك الونشريسي عند الحديث عن "أرض القانون"، عندما سئل الفقيه، سيدي محمد بن مرزوق عن بيع أرض القانون وإرثها"، حيث كان جوابه "العادة جرت ببيع الأرض القانونية بالمغرب وإرثها، والظاهر من حالها أنها مملوكة، ولا يُجبر الورثة على بيع ما ورثوه من كتب الفقه أو غيره ولو لم يكونوا لها أهلاً في الحال"[5]

---

[1]- روبار برنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، تر: حمّادي السّاحلي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988، ج2، ص 190.

[2]- كمال أبو مصطفى السّيد، المرجع السابق، ص 63.

[3]- عبيد بوداود، الوقف في المغرب الإسلامي ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين، (ق 13-15م) ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مكتبة الرّشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 39 وما بعدها. ص 530.

[4]- علي محمد عبد اللّطيف الجندي، المرجع السابق، ص 181-182.

[5]- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، المغرب، 1981، ج6، ص 133.

و في موضع آخر: "العادة جرت ببيع الأرض القانونية بالمغرب وإرثها، والظاهر من حالها أنها مملوكة"[1] ما يدلّل على انتشار هذا النوع من الأراضي ببلاد المغرب.

وهذا ما نجده عند الموحدين، حيث أنهم كانوا يقطعون قبائلهم، وقواد جندهم الإقطاعات الزراعية كرواتب لهم، وأمّا إقطاع المنفعة، فهو للمنفعة من الأرض وغلّتها، دون تملّكها، فعندما سئل ابن عرفة عن الأرض التي تقطع الأعراب وغيرهم من الناس هل تملك ملكًا تامًا أم لا؟ فأجاب: "بأن إقطاعها إنما هو إقطاع انتفاع لا مُلك"[2].

4* الري وطرائقه:

إن الحديث عن الزراعة، يلزمنا التطرّق لنظام الري، والذي تميز بتنوّعه في بلاد المغرب، حيث استفاد الإنسان من مياه الأمطار والعيون والأودية وبنى السدود للخزن والتحويل والقنوات والسواقي، والمقاسم والبرك، والآبار وسعى إلى استنباط الماء العذب من أعماق الأرض بأساليب وطرق متعدّدة؛ كما اهتم بكيفية خزنه والحفاظ عليه، فأنشأ البرك والصهاريج والمواجِل الكبرى وأخرى منزلية[3].

وقد اعتمد في بلاد المغرب على نظام محكم للري للحصول على إنتاج زراعي وفير، نتيجة لتذبذب الأمطار وانعدامها في بعض الأحيان، إذ يرى البعض أن ألف سنة تقريبا لا تكفي لتغيير مناخ منطقة ما، وعليه يمكن القول أن أمطار ذلك العصر هي إلى حدّ بعيد أمطار هذا الوقت، فقد تهطل غزيرة في أعوام وتبخل السّماء بمطرها في أخرى فيكون القحط أو الجفاف، فكانت الحياة الاقتصادية تتأرجح وفق تأرجح الأمطار.[4]

---

[1]- الونشريسي، المصدر السابق، ج9، ص 73.

[2]- نفسه، ج9، ص 73؛كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 63.

[3]- كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 57؛ خيرة سياب، المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي (7-10هـ/13-16م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، وهران، 2013/2014، ص 31،32؛ محمد رابطة الدين ، المرجع السابق ، ص190 وما بعدها .

[4]- جودت يوسف عبد الكريم، المرجع السابق، ص 50؛ كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 59؛ مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 192؛ خيرة سياب، المرجع السابق، ص 31-32.

كما شكّلت السلاسل الجبلية لبلاد المغرب من جهتها خزانا طبيعيا للمياه، أفادت الإنسان في مواجهة ظروف الندرة أيام القحط والجفاف، حيث تحدّثت النصوص عن معلومات مهمة عن تلقي الجبال تساقطات وثلوج تنزل في أماكن كثيرة من بلاد البربر؛فنهر سبو الذي تسقى منه مدينة فاس منبعه من جبال صنهاجة ،وهي منطقة لتوزيع المياه [1]

وقد عمل المرابطون والموحدون على توفير المياه بسحب مياه الأنهار والعيون، أو حفر المخازن من برك وصهاريج لحفظ مياه الأمطار، فبمدينة فاس مثلا أقام المنصور الموحدي عددًا من المخازن الكبيرة، فطول مخزن بستان البحيرة لفاس مائتان وستة عشر دراعًا وهناك ما هو أطول من ذلك، كما عمل المرابطون والموحدون على الاستفادة من مياه الأنهار والعيون والآبار وتوصيلها إلى البسائط بوسائل متعدّدة، وكانت الروافع من السواقي تعد من أكثر وسائل الري انتشارًا. [2]، حيث جرى الفرق في بلاد المغرب على أن الأهالي يخدمون الساقية، عند الاحتياج لها، بمعنى التعاون في تحمل نفقات خدمتها، وتطهير مجراها عند الحاجة إليها في الري. [3]

وقد اشتهرت مدينة فاس، وغيرها الكثير من المدن ببلاد المغرب بانتشار السواقي، حيث كان في كل زقاق، ودار صغيرة أو كبيرة ساقية، فشهدت هذه المدينة خلال حكم الموحدين جهودًا كبيرة لتوفير المياه جُلبت من أماكن توفرها، إلى مناطق الزراعة. [4]

كما وجدت قناطر المياه التي كانت تتعرض هي أحيانا للتصدّع والانهيار بسبب السيول، ولذلك كان ترميمها يتم على نفقة المنتفعين بها، إذ وجبت "خدمتها من طرف المستفيدين منها فقط، خلال سنة الزرع تلك، إذا كان العُرف جاريا في بلاد المغرب خلال تلك المرحلة على ذلك... فإن كانت

[1]- خيرة سياب، المرجع السابق، ص 32؛رضا رافع ،المرجع السابق،ص55.

[2]- جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 205.

[3]-كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 59؛ جودت يوسف عبد الكريم، المرجع السابق، ص 56.

[4]- جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 205.

منفعتها راجعة إلى أهل الساقية عامة لكل من يسقي عليها في كل وقت بعد ذلك فالنفقة على الجميع على أصحاب الأرض المزروعة منها بقدر منفعتهم العاجلة والآجلة".[1]

لقد كان الاعتماد كبيرا في بلاد المغرب على مياه الأنهار والوديان والأعين والآبار، وهي إما آبار ارتوازية أو آبار تعتمد على مياه الأمطار تسيح إليها من الطرق ومن سطوح المنازل، واشتهر منها أي من وسائل الري أيضا الدالية والسانية ذات الرحى والناعورة[2]، ذكرها صاحب الاستبصار عند حديثه عن مدينة بجاية والتي كان "لها نهر كبير يقرب منها بنحو الميلين أو دونهما، وعليه كثير من جناتهم، وقد صنعت عليه نواعير تسقى من أنهر..." [3].

وممّا تجدر الإشارة إليه أيضا استخدام "الجباب والمواجل"، حيث كانت مياه الأمطار تخزن بمختلف الأساليب ومنها تحويل مياه السيول عن طريق السواقي وإحداث مجاري مائية في سطوح المنازل، أو جلب المياه في قواديس أو سواني من أنهار وعيون إلى مختلف المناطق، وممّا ذكر في ذلك نهر سطفسيف والذي هو نهر بتلمسان،" يصب في بركة عظيمة،... ويسمع لوقوعه فيها خرير شديد على مسافة، ثم ينشق منه بحكمة مدبرة إلى موضع يسمى المهراز (أو المِهمَاز)، ثم ينصب في أنهار كثيرة، فيسقي هناك مزارع وأوجالاً تسمى أولاج الجنان و"تلك المواضع من أجمل بقاع تلك البلاد"[4].
وممّا يذكر في ذلك أيضًا "نظام الفقارة" والتي هي من التقنيات المائية التي اعتمدت في الرّيف خاصة، وهي تقنية وإن اقترن ذكرها بالمناطق الجنوبية، إلا أنه ذُكر بوجوها في وهران شبيهة بها من الأشغال المائية، والتي تتم في سراديب موجودة تحت الأرض لالتقاط وجلب المياه، تعرف باسم الفجارات(جمع فجارة) وتتضمن على مسافات متغيرة بعض الفتحات[5].

[1]- الونشريسي، المصدر السابق، ج10، ص 273.
[2]- جودت يوسف عبد الكريم، المرجع السابق، ص63.
[3]- المصدر السابق، ص 130.
[4]- الحميري، المصدر السابق، ص 318؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 176، 177.
[5]- عميور سكينة، المرجع السابق، ص 115.

وقد عمل الموحدون على استنباط المياه من باطن الأرض وتوصيلها من أماكن توفرها إلى مناطق الزراعة، حيث قام المنصور ببناء" القناطر والجياب للماء واتخذ عليها المنارات"[1]، كما أقام ابنه الناصر منشآت مائية في كل من تلمسان وقسنطينة وكان في "قاعدة بلاد المغرب مدينة فاس... وهي مدينتان كبيرتان مفترقتان... وبين المدينتين قناطر كثيرة، وتطرد فيها جداول ماء لا تحصى، تخترق كلتى المدينتين تسمّى بالسواني لابد لكل دار من ديار المدينتين منها، وفيها عيون كثيرة لا تحصى عددا، وفيها من أرحية الماء نحو 360 رحى، وهي في المزيد، وربما وصلت 400..." [2].

ومن المجهودات التي قام بها الموحدون في مجال الري هو جر المياه من المنحدرات الحبلية بعد تنقيتها من الحجارة والأشجار ،مثلما حدث في سهول بني راشد نواحي تلمسان المشتهرة بكثرة قنواتها التي تمتد مياهها من الوادي، وتتشعب تلك القنوات لتروي المزارع والبساتين خارج المدينة، خاصة وأن كامل الريف التلمساني كان متوفرًا على قنوات وأنابيب ومُوشّى بصهاريج متفاوتة العُمق. [3] لكون أن تلمسان فيها "... عيون كثيرة ومياه غزيرة"[4].

وممّا يذكر في ذلك أيضا الصهريج الكبير الذي كان بمرّاكش الذي سهّل عملية توزيع المياه على شوارع المدينة، ومنازلها فبها كان "الصهريج الكبير، والصهريج في (لغة أهل) المغرب، البركة، وهي بركة عظيمة عليها سور وباب يصب فيها النهر الثاني الدّاخل إلى مرّاكش، وفيها يوزّع بقياس معلوم على قصور النّاس، ثم ينحدر بقية الماء في نهر يشق المدينة من جهة أخرى في وسط الأسواق وما يمر، وفيها برك تصبّ فيها المياه..."[5].

---

[1]- ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص 218؛ العمري، المصدر السابق، ص 200.

[2]- مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 180.

[3]- وليم وجورج مارسي، المعالم الأثرية العربية لمدينة تلمسان، تر: مراد بلعبيد وآخرون، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 150؛ سكينة عميور، المرجع السابق، ص 108-109.

[4]- الزهري، كتاب الجغرافية، تح: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (ب.ت)، ص 113؛جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 203.

[5]- العمري، المصدر السابق، ص 22.

عموما كانت لصناعة "جر المياه" تطور عظيم ،فمدينة مكناس بالمغرب الأقصى أجروا لها الماء من عين "تاكما" على بعد ستة أميال ،كما تم نقل الماء إلى سلا من الرباط بواسطة قنطرة مائية، وأدخل يعقوب المنصور الماء إلى آسفي ،ورفع إليه ساقية عظيمة غاية في الإتقان ،ولاتزال تحفظ اسم السانية اليعقوبية؛وقد تم ذلك التطور في وسائل الري ،وإحداث هذه المنشآت صنّاع مهرة من بلاد المغرب و الأندلس.[1]

المبحث الثاني: **الصنائع**:

لقد ظهرت ببلاد المغرب صنائع عديدة، إذ كانت تختلف من مجتمع لآخر باختلاف درجة التطوّر، ففي المجتمع البدوي أو في الريف تركزت حول توفير الطّعام والملبس والخيام، بينما داخل المدن اشتهرت بنشاط ومهارة الصنّاع، لذلك انتشرت حرف تعتمد على تصنيع الإنتاج الزراعي، والحيواني، وبعض ما يستخرج من باطن الأرض، وعند تسجيل الفائض في الإنتاج كان التصدير إلى البلدان المجاورة، ونميّز من أنواع الصنائع: صناعة النسيج، والجلود، ودباغتها، والفخّار، وصناعة الورق، وصناعة مواد البناء، والذهب والنحاس والخردوات، على أن صناعة المعادن الثمينة ذهبًا أو فضة كانت دومًا من اهتمامات اليهود.[2]

كان تشجيع الموحدين، على غرار المرابطين أيّام ازدهار دولتهم لازدياد حاجة الدولة لمختلف الصنائع، واتساع رقعتها، وتوسّع العمران، حيث ساهمت الخبرة الأندلسية الصناعية في تطويرها، ولعل خير دليل على الاهتمام بالجانب الصّناعي، هو أنّه عندما قامت الدّولة الموحدية حرص الخليفة عبد

---

[1]– رضا رافع ،المرجع السابق،ص55.

[2]– بودواية مبخوت، "الحياة الاقتصادية بالمغرب الأوسط في العهد الزياني"، في مجلّة، قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، ع تجريبي، تلمسان، ديسمبر، 2008، ص 57؛ بسّام كامل شقدان، المرجع السابق، ص 187 وما بعدها؛ عمر سعيدان، علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان خلال الثلثين الأوّل والثاني من القرن 14م، منشورات تالة، الجزائر، 2011، ص 31؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 29.

المؤمن بن علي على حماية الصنّاع، كما أسقط جميع القبالات[1]، على الصناعات وذلك حسب الصنّاع من صنعهم، وترك تقديرها وتحصيلها لأمين كل صنعة في كل مدينة.[2]

1* أنواع الصنائع:

اشتهر من أنواع تلك الصنائع في بلاد المغرب:

– **صناعة المعادن:** لوفرة تلك المعادن ببلاد المغرب، قامت صناعات تعدينية خلال تلك المرحلة، ولئن بدأت هذه الصناعات في العصر المرابطي، فقد بلغت كامل ازدهارها في العصر االموحدي، خاصة وأن المعادن المكتشفة قد ساعدت على مضاعفة الإنتاج حتى أصبحت فاس مركزًا للصناعات المعدنية في البلاد الغربية[3]، حتى بلغت دور سبك النحاس والحديد في عهد المنصور في فاس اثنتي عشر دارًا[4]، واشتهرت مدينة إيجلي بالمغرب الأقصى بسبك النحاس وصناعته وتصديره إلى السودان ؛ فمدينة إيجلي وهي "...مدينة كبيرة... يُعمل النحاس المسبوك يتجهز به إلى بلاد الشرك..."[5].

وقد ذكرت لنا المصادر في بلاد المغرب أنواع لا تحصى من المعادن ساهمت في تطوير الصناعة المعدنية، كما سيأتي ذكرها لاحقًا.

وفي الواقع كان هناك ثلاثة مجالات جعلت إنتاج الموحدين، وحتى المرابطين من قبلهم من الصناعات المعدنية يتكاثف وصنعتها تتقن، ومراكزها تنتشر، وهي المعمار والأسلحة والسكّة.[6]

---

[1]– **القبالة**:(م.قبالات) وهي في الأصل الضريبة التي تدفع لبيت المال ،وقد أطلق هذا اللفظ على الضرائب الزائدة عن الشرع؛ ينظر: الإدريسي، المصدر السابق،ص236،235؛سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق،ص125؛حورية سكاكو، المرجع السابق،ص29.

[2]– سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص 125.

[3]– عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي...، مرجع سابق، ص 250؛ ليلى النجار، المرجع السابق، ص 439.

[4]–حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 258؛ ليلى النجار، المرجع السابق، ص 439.

[5]– البكري، المصدر السابق، ص 162.

[6]– عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي..، مرجع سابق، ص 251.

لقد ضرب المرابطون العملة من الذهب والفضة واختصت مدينة فاس بذلك، وانتهج الموحدون هذا النهج فيما بعد، حيث كان يوجد بفاس أيام الموحدين داران لسك العملة وقد أقدم الناصر الموحدي على جعل مقرّهما في دار واحدة حيث كان "بمدينة فاس القرويين والأندلس دار سكة، فنقلهما الخليفة أبو عبد الله الناصر ابن المنصور الموحدي لدار أعدها بقصبتها حين بناها سنة ستمائة وأعدّها مودعا للأموال المندفعة... وغالب ما كان يسبك فيها الذهب".

ويوضح تقدم الصناعة المعدنية في مجال المعمار استخدام الحديد والرصاص أنابيب لجر المياه إلى المدن أو توزيعها فيها، مثل الذي فعله عبد المؤمن في الرباط والناصر في فاس، واتخاذ الصفر المزخرف شبابيك وثريات لتزيين المساجد.[1]

وما يصوّر لنا تطوّر تلك الصناعة أن عبد المؤمن بن علي أمر " بضرب السهام في جميع عمله، وكان يضرب السهام في جميع عمله، فكان يضرب له كل يوم منها عشرة قناطير، فجمع من ذلك ما لا يحصى"، وأمر "بالاستكثار من أنواع السلاح والعدد..." [2] ،مع استخدام الموحدين للكرات الحديدة الملتهبة في دك الحصون، والمجانيق الكبار التي يرمي الواحد منها مائة ربع من الحديد. [3]

_ الصناعات الزراعية وما يتصل بها:

لقد ترتّب عن الإنتاج الزراعي الوفير، وتنوعه "قيام صنائع زراعية" مرتبطة أساسًا بنباتات صناعية مثل القطن وقصب السكر، والكتّان، حيث كانت زراعته واسعة في بلاد المغرب في بونة[4]، وطبنة[5]،

---

[1]- عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص 251.

[2]- علي بن أبي زرع الفاسي، المصدر السّابق، ص 201؛ حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 265.

[3]- عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي..، مرجع سابق، ص 252.

[4]- **بونة:** في إفريقية بها آثار كثيرة، وحولها قبائل كبيرة من البربر؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 61؛ العمري، المصدر السابق، ص 143، الاستبصار، مصدر سابق...، ص 127.

[5]- **طبنة:** مدينة قديمة، لم يكن من القيروان إلى سجلماسة مدينة أكبر منها، لها بساتين كثيرة النخل والثمار؛ ينظر: مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، 172، 175.

وغيرها....، فطبنة كانت "...عظيمة كبيرة البساتين والزروع والقطن... وأكثر غلاتهم (سكانها) السقي ويزرعون الكتان..." [1].

استخدمت تلك الثروات في صناعة الملابس وفي العلاج، واستخدمت النيلة مثلاً كأهم نباتات هذه المنطقة في تحضير الأصبغة، وعُرف الشهدانج[2] في صناعة الملابس- أو أثواب رقيقة وورق جيّد، ومنها أيضا نجد ممّا اشتهر من تلك الصنائع، المنتوجات القطنية والكتانية، وعصر الزيوت والخمور وغيرها، وتركّزت خصوصا تلك الصنائع الزراعية في:

* **صناعة النسيج**: ترتبط الصناعة النسيجية بزراعة القطن والكتان ،وقد كان لها اهتمام خاص منذعهد الدولة المرابطية وقد زاد هذا الإهتمام في أوج الدولة الموحدية في كامل بلاد المغرب ،خصوصا في تونس حيث كانت ثياب الكتان تضاهي ثياب الحرير؛ وقد اشتهرت مدينة قابس بالمنسوجات الحريرية لكثرة التوت حيث تربى دودة القز والحرير المأخوذ منها، والذي يعتبر من أفضل أنواع الحرير وأجوده "... ففيها شجر التوت كثير ويربى بها الحرير، وحريرها أطيب الحرير وأرقه وليس يعمل بإفريقية حرير إلاّ بها..." [3].

وقد اشتهرت سوسة[4]، بصناعة الثياب ذات الجودة الكبيرة، منها اشتهر "بعمائم المعمور والثياب السوسية لا يوجد لها نظير"، ومن تلك أيضا ازدهار صناعة الثياب الحريرية في المغرب الأقصى على عهد المنصور الموحدي[5]، كما قامت صناعة العمائم الصوفية الجيّدة في وجدة، وبلاد المغرب الأوسط، حيث كانت تصنع من أصواف الماشية أكسية لها جودة عالية.

---

[1]- ابن حوقل، المصدر السابق، ص 85.

[2]- **الشهدانج**: هناك من يرى أنه من أصل صيني أو من أصل فارسي، وهو نبات مماثل للقنب، وكانت تستعمل خيوطه في تحضير خيط قوي ومتين، ويستعمل في صناعة أثواب رقيقة وورق جيّد؛ ينظر: يوسف جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 56.

[3]- مؤلف مجهول، الاستبصار...، مرجع سابق، ص 113؛رضا رافع ،المرجع السابق،ص67.

[4]- **سوسة**، مدينة قديمة على ساحل البحر، ومنها ركب أسد بن الفرات البحر غازيًا صقلية في ربيع الآخر 212هـ/827م، اشتهرت بالثياب السوسية الرقيقة؛ ينظر: العمري، المصدر السابق، ص 144؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 119.

[5]- مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 119.

وقد كان في وادي درعة حجارة تسمّى "تامضغيت" تحك باليد حتى تلين وتصبح في قوام الكتّان فتصنع منها القيود للدّواب، وتغزل منها المناديل لا تؤثر فيها النّار مثل الصندل، كما بلغت دور الطرز في فاس في عصر المنصور وابنه ثلاثة آلاف وأربعة وتسعين، وعند ما شيّد بيمارستان مرّاكش فرشه بالفرش النفسية من نوع الصوف والكتان والحرير؛كما كان يرفع القطن من مدينة "بصرة" بالمغرب الأقصى و كانت تعرف باسم "بصرة الأقطان" واشتهرت أيضا بنسيج الصوف [1].

وقد أشار صاحب الاستبصار في أكثر من موضع لهذا النوع من الصنائع مع مقارنة أجودها وأقلّها جودة، بين أقطار بلاد المغرب، ومدنه التي كانت تبدع في هذا النوع من الصنائع؛و من جهة ثانية نشطت أيام الموحدين الحسبة على الخياطين والحريريين ،والصباغين حيث أمروا بالجودة في أعمالهم [2].

هذا ونميّز اختلاف منتوجات الريف عن منتوجات أهل المدينة، والمرتبطة بمدى وفرة المواد الخام؛ والملاحظ على السكان المغاربة أنهم كانوا يتخذون ثياب الصوف في الشتاء وثياب القطن والكتان في الصيف، وكانت المنتوجات الصوفية أكثر انتشارًا في بلاد المغرب لتوفر الأغنام والمراعي. [3]

كما اشتهرت تلمسان بهذا النوع من الصنائع إذ كانت "... دار مملكة يعمل فيها من الصوف كل شيء بديع من المحرّرات والأبدان وأحاريم الصوف والسّفاسير والحنابل..." [4].

وتجدر الإشارة إلى ارتباط الصناعة النسيجية بحرفة القزازة، والمتعلقة بصناعة الخيوط من الصوف أو الكتان والقطن من أجل غزلها. [5]

*** صناعة الورق (الكاغد):**

---

[1]- مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 207؛ ليلى النجار، المرجع السابق، ص 441؛ عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي...، مرجع سابق، ص 219 وما بعدها؛رضا رافع ،المرجع السابق ،ص67.

[2]- المصدر السابق، ص 154،159، 177، 189، 207؛رضا رافع ،المرجع السابق،ص67.

[3]- سكينة عميور، المرجع السابق، ص 172،173؛ عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي...، مرجع سابق، ص 222.

[4]- الزهري ،المصدر السابق،ص113.

[5]- الزهري، المصدر نفسه، ص 113.

ازدهرت صناعة الورق في العديد من مدن بلاد المغرب، اختصت بها، لوفرة المادة الخام خلال القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي، ومن ذلك مدينة الرباط ومنطقتها باعتبارها صناعة قائمة على الكتان والقطن، أكّد ذلك ما عُرف من الخليفة الموحدي أبي حفص عمر المرتضى[1]، والذي كان واليًا على سلا والرباط قبل توليه الخلافة، حيث كان خطّاطًا بارعًا في الكتابة المصحفية وغيرها، وكان يكتب بثلاثة أنواع من الخطوط؛ كما توفرت مراكش على رصيد من الوراقين له قيمته الكمية والنوعية المعتبرة .[2]

ويذكر أنه كان بفاس لوحدها **400** معملا لإنتاج مادة الورق، أيّام يعقوب المنصور وابنه النّاصر، أين ما عُرف بفاس "بالكغّادين"، وقد خرّبت هذه المصانع من جرّاء المجاعات والفتن التي اجتاحت بلاد المغرب أواخر هذا العهد، كما كانت سبتة في طليعة مراكز إنتاج الورق الذي كان ينسب إليها، حيث كانت المغرب والأندلس أهم طريق دخلت منها صناعة الكاغد إلى أوروبا.[3]

ومن الملامح التي استمرت بمدينة فاس من مهنة الوراقة، باب الورّاقين بجامع القرويين وهو الذي صار يحمل اسم "الأولياء" ومنه إلى باب الشماعين، وكانت دكاكين الرقاقين تمتد أسفل باب جامع الجنائز، وهم الذين يعملون في ترقيق جلود الغزلان ونحوها، حتى تكون صالحة للكتابة فيها.[4]

هذا وقد اتصلت صناعة الورق بالمنسوجات لأن الورق قد صنع بالغرب من القطن والكتان فظهرت بذلك مراكز جديدة لصناعة الورق في العصر الموحدي كمدينة سبتة وفاس.[5] وقد أسهمت الأربطة في ازدهار الحركة الكتابية المرتبطة بصفة الكتاب في نسخ وتجليد وتذهيب، باعتبارها مقصدا

[1]- **أبو حفص عمر المرتضى** (646-665هـ/1248-1266م): أمير من أحفاد أبي يعقوب يوسف، اسمه أبو حفص عمر ابن أبي إبراهيم إسحاق، وتلقب بالمرتضى؛ ينظر: عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 418؛ الصلابي، المرجع السابق، ص 234؛ سحر السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 1107.

[2]- سكينة عميور، المرجع السابق، ص 173؛ عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي...، مرجع سابق، ص 217 وما بعدها؛ محمد رابطة الدين، المرجع السابق، ج2، ص 266.

[3]- محمد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1991، ص 32، 33.

[4]- محمد المنوني، المرجع السابق، ص 34.

[5]- عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي...، مرجع سابق، ص 225؛ عبد اللطيف الجندي، المرجع السابق، ص 199.

للأولياء والصّالحين والعلماء، ما أدى إلى ازدهار صناعة الجلد والكاغد لتوزّع الكتب على الطلاّب بالمجّان، فمثلا ضمّت الأربطة المغربية دورًا لاستنساخ المصاحف ومجامع الحديث، وكُتب الفقه، حيث كان لكل رباط مكتبة جدارية مفرغة في طاقات من الحائط بها النسخ الأم؛وحقيقة الأمر أن صناعة الورق قد بلغت شأوا عظيما منذ عهد المرابطين ، ويعد العصر الموحدي العصر الذهبي لصناعة الورق، خاصة في المغرب الأقصى؛ لعاملين أساسيين :

*أصبح المغرب الأقصى مركز القيادة السياسية والإدارية والدولة تحتاج للورق لتقييد شؤون الإدارة خاصة المالية ،كما أن الرسالة الدينية للموحدين استخدمت الرسائل للدعاية ونشر المبادئ.

*عظم الاهتمام بالكتب وأصبحت البلاد سوقا جديدة له.[1]

وقد ارتبطت بصناعة الورق خلال هذه المرحلة ببلاد المغرب بـ :

– **صناعة التسفير**[2]: ازدهرت خاصة خلال العصر الموحدي، لاهتمام الموحدين بطريقة تسفير المصاحف الشريفة، ومنها المصاحف السفرية وهي التي تُجلد دون استعمال اللّوح، ثم المصاحف الملوّحة، وكانت هذه الصناعة تستخدم في تحضير أوعية جلدية لبعض أدوات الكتابة، المحبرة، والسكين، والأقلام... [3]، وقد ذكر ابن صاحب الصلاة واحدًا من هؤلاء الصُنّاع، وهو عمر بن مرجى الإشبيلي أحد النظامين للجواهر في المصحف العثماني، ومنهم أبو عمر بكر بن إبراهيم بن مجاهد اللخمي الإشبيلي... [4]، إذ كان صاحب المن، قد تحدّث مع عمر بن مرجي الإشبيلي حيث وصف له هذا الأخير المصحف العثماني.

---

[1]- سحر السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 108؛ رضا رافع، المرجع السابق، ص68.

[2]ــ **التسفير**: سمّته المصادر أحيانا بالصنعة وحلتها بالشريفة ، وأحيانا بالحرفة ، وتتداخل في تعريفه عناصر وظيفية و فنية ، فهو من الزاوية الأولى كسوة الكتا ب بالجلد ، أو جعل سفر لحفظه ، ومن الزاوية الثانية يعتبر فنا جميلا ، بحكم التقاء وتكامل مجموعة مكونات جمالية ، والمسفر هو صاحب الحرفة ؛ ينظر : محمد رابطة الدين ، المرجع السابق ، ج2، ص 269.

[3]- كان من ملحقات الأدوات الكتابية في هذا العصر، أنه كان للخلفاء الموحدين صحيفة من ذهب مستطيلة تشبه المسطرة، يستعملونها عند قراءة المصحف العثماني الشريف ويتصفحون بها أوراقه؛ ينظر: المنوني، تاريخ الوراقة...، مرجع سابق، ص 34.

[4]- المصدر السابق، ص 350، 351.

– **صناعة الجلود والصباغة**: لقد نتج عن وجود الماشية وجود الجلود؛ لذلك ازدهرت تلك الصناعة، مثل جلود الفنك، تصطاد من المنطقة الواقعة بين إفريقية وبلاد السودان، والجلد الغدامسي الواسع الشهرة المنسوب إليها[1]، وحيوان اللمط، تصنع من جلوده الدرق اللمطية، وهي خفيفة ليّنة لا ينفذ فيها النشاب، ولا يؤثر فيها السيف وهي من أحسن الترس[2]، وفي باجة كان يتم صبغ الجلود، وقد استخدم المنصور الجلد ضمن مفروشات البيمارستان الذي شيده في مرّاكش، كما تم الحصول على الجلد من الحيوانات المختلفة التي كانت تملئ المراعي المنتشرة، كما اشتهرت تلمسان بهذه المادة الأولية، وبجاية التي اشتهرت بمنطقة تسمّى "باب الدباغين"[3].

وقد كان الصباغون في العادة في فاس يستخدمون القرمز في الدباغة، كما عرفت الدباغة معظم الألوان كاللون الأحمر، والأخضر، والأبيض ،والأسود والجوزي وهو عبارة عن الأخضر والأسود، وممّا يذكر في ذلك أن كان لبس سلطان تونس وكبار مشايخه"... من قماش يسمّى السّفساري، يعمل عندهم من حرير وقطن أو حرير وصوف رفيع جدًا، وقماش يعرف بالتلمساني... والسلطان يمتاز بلبس الخز، ولونه لون الخضرة والسواد... وهذا اللّون هو المسمّى بالجوزي، وبالغيار، وبالنفطي... وهو ما يخرج من البحر بسفاقس." [4] و الغالب أن هذه الألوان كانت مستخدمة خلال مراحل تاريخية سابقة.

وقد بلغ بفاس 116 دارًا للصباغة، وعادة ما تكون دورًا للصباغة على الأنهار،[5] كما اشتهرت بالصباغة مدينة الغدير[6]، وكانت فيها النيلة المشهورة لذلك. [1]

---

[1]– مؤلف مجهول، الاستبصار..، مصدر سابق، ص 145.

[2]– الإدريسي، المصدر السابق، ص 224؛ حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 260؛ليلى النجار، المرجع السابق، ص 141، 442.

[3]– الغبريني، المصدر السابق، ص 50؛ حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 260.

[4]– القلقشندى، المصدر السابق، ج1، ص 142.

[5]– عبد اللطيف الجندي، المرجع السابق، ص 201.

[6]– **مدينة الغدير**: هي مدينة كبيرة بين جبال فيها عين عليها أرحاء كانت ذات أسواق عامرة ومن هناك منبعث نهر سهر؛ ينظر: البكري، المغرب...، المصدر السابق، ص 59-60.

– **صناعة الخشب:** اشتد الطلب على هكذا صناعة أيام الموحدين لاستخدامه في أغراض متعدّدة منها الأغراض العسكرية كإقامة الجسور، وبناء السفن، وعلى الرغم من جعل مدينة سبتة قاعدة لأسطولهم، فقد قاموا بتوسيع قواعد لهم أخرى على السواحل كتونس، ووهران، هذا إلى جانب تأسيس دور جديدة كمنطقة الحبالات قرب مدينة فاس[2]، فالنهضة المعمارية في هذا العصر، كعمارة المساجد وبناء القصور والمباني تحتاج لسقوف وشبابيك وأبواب ومنابر، ومقصورات وأثاث... ساهمت في تطوير هذه الصناعة بأنواعها، فبأيام المنصور كان هناك "...قصر جميل ... يستعمل مدرسة لأبناء الملك وأبناء أسرته، نرى فيه قاعة مربّعة في غاية الحسم... وحول القاعة خزانات كثيرة مصنوعة من الخشب المزخرف بنقوش مذهبة، طليت مختلف أجزائها بطلاء الذهب وباللاّزوردي الرفيع"[3] . وممّا يذكر أيضا تطور صناعات فاس الخشبية، إذ كان يدخل مدينة فاس من خشب الأرز ما لا يحصى "فمنها خشب الأرز المجلوب إليها من جبال بني يازغة... يصل كل يوم منه أحمال كثيرة... ومنها الحطب الكثير الذي يدخلها من سائر جهاتها..."؛ وأخشاب البلّوط بالمعمورة بالمغرب الأقصى والذي امتازت أشجاره بالعلو ، وصلابة الخشب أين أنشأ فيها الخليفة عبد المؤمن بن علي دارا لصناعة السفن[4] .

– **تجفيف الفواكه واستخلاص العصائر:** لاشتهار بلاد المغرب بأنواع من الفواكه مثل التين الذي كان يحمل "شرائح على مثال الطوب" في كل من باجة الواقعة على الطريق ما بين سوق إبراهيم وتنس، ومرسى الدجاج، والعنب الذي يحوّل إلى زبيب، الذي كان يحمل من بجاية ،وبونة ولا يزال يحتفظ باسمه العربي في اللغة الإيطالية إلى اليوم، كما تم استخلاص المعاجن والمعاصر كمعجون

---

[1]– عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي...، مرجع سابق، ج1، ص 231 وما بعدها؛ ليلى النجار، المرجع السابق، ص 443؛رضا رافع ،المرجع السابق،ص71.

[2]– عبد اللطيف الجندي، المرجع السابق، ص 201.

[3]– الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 133.

[4]– مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر السابق، ص 212؛ سكينة عميور، المرجع السابق، ص 171؛رضا رافع ،المرجع السابق،ص70.

السفرجل، ومدينة إيجلي كان "... قصب السكر بها كثير وله بها معاصر كثيرة... وأكثر شرب أهلها إنما هو ماء قصب السكر..." [1]، كما قام فلاحو المغرب الأوسط بتصنيع العصائر والخمور من مختلف الفواكه، لكن العنب كان أكثرها استعمالا، وكانت أهم المناطق إنتاجًا هي جيجل، وعلى الرغم من أن الدولة المرابطية لم تبذل جهودًا حقيقية لمنع تداول الخمر، إلا بعد اشتعال الثورة الموحدية؛ إلا أن كثير من السكان من كان يصنع خمره في منزله وخاصة الفلاحين الذين يملكون فواكه تدخل في هذه الصناعة[2].

– **صناعة الزيوت والصّابون:** كان على رأس تلك الزيوت زيت الزيتون، حيث اشتهرت بلاد المغرب بهذه الشجرة، حيث كان يتم عصر الزيتون في المعاصر، والتي تدور بالماء والدواب، وكانت هناك طريقة أخرى عن طريق غلي الزيتون ثم عجنه، ويترك في أحواض فيطفو الزيت، لكن المردود أقل، ينضاف لذلك الأرقان[3]، أو الهرجان أوالأرجان، وأمّا الحبوب مثل السمسم فقليلة لا تعتصر، ولا ترد إشارة إلى استخراج الزيت من بذر القطن مع كثرة إنتاجها له في البلاد الغربية خلال هذه المرحلة[4].

واشتهرت من ذلك صفاقس، والتي كانت تصدر إلى بلاد أخرى[5]، وكمية إنتاج الزيت خلال العصر الموحدي أدّت إلى ازدهار صناعة الصابون، حيث سجّلت كثرة المصانع أيّام الناصر الموحدي حتى بلغ عدد مصانع الصابون سبعة وأربعين مصنعًا"[6].

[1]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 35؛ عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي...، مرجع سابق، ص 231 وما بعدها.

[2]- عبد اللطيف الجندي، المرجع السابق، ص 202؛ عز الدين عمر موسى، النشاط...، مرجع سابق، ص 241.

[3]- **الأرقان**: شجر كبير بجبل درن، وهو اسمه بالبربرية، ويُشبه هذا الشجر شجر الأجاص أغصانًا وفروعًا وأوراقًا، ثمره أخضر، يصفر إذا نضج، وزيته كثير معروف ببلاد المغرب الأقصى، واستخدم حتى للإضاءة؛ ينظر: الإدريسي، المصدر السابق، ص 230،231.

[4]- عز الدين موسى، النشاط...، مرجع سابق، ص 238؛ سكينة عميور، المرجع السابق، ص 170.

[5]-البكري، المغرب...، مصدر سابق، ص 20.

[6]- حسن علي، المرجع السّابق، ص 258؛ عز الدّين عمر موسى، النشاط الاقتصادي...، مرجع سابق، ص 239؛رضا رافع، المرجع السابق،ص72ومابعدها.

تنضاف لكل ما ذكر أنواع متعددة من الصنائع، ازدهرت أيام الموحدين منها صناعة الفخار، وصناعة الرخام التي ازدهرت أيام "الملوك العظماء"[1] من الموحدين، وصناعة العطور والعقاقير والأواني، وصناعة الطبيخ، وصناعة الآلات الموسيقية، وانتشار المطاحن، والتي بلغت أيام خلافة المنصور الموحدي حوالي 472 رحى داخل أسوارها سوى ما بخارجها[2]، وصناعة الزجاج والحلي... مع التذكير بأهمية صناعة الأسلحة لحاجة الدولة المتزايدة إليها.

2-المراكز الصناعية: تنوعّت تلك المراكز الصناعية وازداد عددها، متأثرة بالتيارات التي أثّرت في الهجرات السكانية والزراعة وظروف الأمن، وهي كبريات المدن التي شهدت الريادة الصناعية، كمدينة فاس[3]، التي اختص أهلها "برفاهية العيش" و"اختصوا بحسن الصنعة"[4]، واشتهرت تونس والمهدية، أو بجاية وبونة بمراكز للمنسوجات القطنية، حيث كثر إنتاج القطن في السهول الغربية ومرتفعات تادلا، وقد تميّز الإنتاج المغربي في هذا القرن مع كثرة الكمية بجودة الصبغة، إذا كان يخرج من مدينة تادلا "...القطن كثيرًا... ومنه كل ما يعمل من الثياب القطنية ببلاد المغرب الأقصى ولا يحتاجون مع قطنها إلى غيره من أنواع القطن المجلوب من سائر الأقطار..." [5]، مع الاهتمام كثيرًا بصناعة الورق في هذه المناطق[6]، كما اشتهرت مرّاكش كمركز صناعي مهم، وسبتة، وطنجة التين أقيمت فيهما المصانع وبنيت فيهما السفن، والتي اشتهرت فاس بها أيضا حيث كانت بها "...دار صناعة لإنشاء القوارب والسفن الصغار..." [7] ،واعتبرت مركزًا للصناعات الجديدة، حيث نقلت الدولة الخبرات الأندلسية إلى مدينة فاس وشجّعتها في كافة المجالات[8]. كما كانت منطقة "السوس مشهورة بالسكر" المنسوب إليها

---

[1]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 142

[2]- عبد اللطيف الجندي، المرجع السابق، ص202؛رضا رافع ،المرجع السابق،ص74ومابعدها.

[3]- حسن علي حسن، المرجع السّابق، ص 262؛ عز الدّين عمر موسى، النشاط الاقتصادي...، مرجع سابق، ص 217.

[4]- القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 157.

[5]- الإدريسي ،المصدر السابق، ص 241؛ عز الدين عمر موسى، الاقتصاد...، مرجع سابق، ص 219، 220وما بعدها.

[6]- عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي...، مرجع سابق، ص 225 وما بعدهما..

[7]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 37.

[8]- عبد اللطيف الجندي، المرجع السابق، ص 198.

ما يعم أكثر الأرض وهو يساوي السكر السليماني والطبرزد بل يشف على جميع أنواع في الطيب والصفاء..." [1].

كذلك كانت تلمسان من بين المراكز المهمة لصناعة المنسوجات القطنية والصوفية[2]، والتي اشتهرت جودتها في البلاد الأوروبية، وكان الطلب عليها كبيرًا، إضافة لكل تلك المدن، ما سبق ذكره من المدن المتخصصة في نوع من الصنائع في المبحث الثاني.

3- فئة الصنّاع:

كان المغاربة يطلقون على من يعملون في الصناعات لفظ "الصنّاع"، ويُشير إليهم الموحدون في تنظيماتهم الحزبية بمصطلح خاص هو "عبيد المخزن" بمعنى خدام الدولة؛وقد أعتبرت "شريحة الصناع" ثالث أهم شريحة في شرائح الطبقة العامة بعد الزرّاع ،والتجّار،وصارت لهم مكانة مميزة وحسّاسة بعد كثرة السكان والمرافق،وقد أحسّ الخلفاء الموحدون بأهميتهم ،ومدى احتياج البلاد لهم ؛لذلك نجد مثلا عبد المؤمن بن علي حين استولى على مراكش ،حرص كل الحرص على الإبقاء على حياة الصنّاع [3].

وبتعدّد الصنائع والحرف واختلافها، تعدّد الصناع وأصنافهم، والمميّز في العصور الوسطى الإسلامية، أن وجد "نظام الطوائف الحرفية المتخصصة"، وهو تنظيم شعبي يعرف بنظام النقابات، والاتحادات المهنية، حيث تتجمع كل طائفة في مكان واحد، وتتسمّى بنوع الحرفة أو التجارة التي تمارسها؛ لأن أصحاب الحرف هم تجار في نفس الوقت؛بل وعمل الصناع على تنظيم عملهم في المكان الواحد ،ففي فاس مثلا عمل صنّاع المدينة على تدبّر أمرهم في أماكن يمكن استعمالها لأكثر

[1]- الإدريسي، المصدر السابق، ص 227.

[2]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص264.

[3]- عز الدين عمر موسى، النشاط...، مرجع سابق، ص 215؛رضا رافع ،المرجع السابق،ص62.

من غرض،فقد تقوم المصانع في الطابق الأرضي من بناء لوكالة تجارية ،بينما تستعمل الطوابق الأخرى لأغراض أخرى [1].

ولم يكن الصنّاع رجالا فحسب، بل كان بينهم عدد كبير من النساء، وجلّ صناعتهم النسيج والغزل، وأغلب الظن أن وضع الصنّاع كان تعيسًا، وحياتهم تعب ونكد ولهذا فقد يتخذ الصانع غير مهنة في وقت واحد، وربما تفننوا في أساليب الغش في أعمالهم، وخاصة صنّاع المحاشي والثياب والحاكة...؛ ويمكن تقسيم شريحة الصنّاع إلى ثلاثة أقسام:

*1 صنّاع يملكون آلات عمل ودكاكين خاصة بهم، ولديهم صبيانهم الذين هم تحت التمرين، ويرتبطون بصاحب العمل كمعاونين لمعلمهم.

*2 صنّاع لا يملكون كثيرا من الآلات ،ولا دكاكين خاصة بهم ،إنما يجلسون في الأزقة والحارات يخدمون من يحتاج إليهم .

*3 صنّاع متجولون في أحياء المدن والأرياف مثل صانعي الأدوات الحديدية.[2]

المبحث الثالث :النشاط التجاري

شهدت التجارة رواجًا كبيرًا، للموقع الجغرافي أوّلا، ثم لتشجيع الحكام، خاصة أوقات انتشار الأمن والهدوء، بشقيها الداخلي والخارجي.

1* التجارة الداخلية: إن الحديث عن التجارة عموما يلزمنا التطرّق لأهم المرافق الأساسية التي تقوم على تفعيلها، والتجارة الداخلية، ارتكزت أساسا على" السوق"[3]، والذي جسّد عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي، حيث كانت تقوم الأسواق أينما توجد تجمعات سكانية، فيخصصون مكانا يجتمعون فيه للتّبادل التجاري، وللتزوّد بما يحتاجون، وكانت الأسواق موجودة في

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 220؛روجيه لوتورنو، فاس...، مرجع سابق، ص136.

[2]- عز الدين عمر موسى، النشاط...، مرجع سابق، ص 217؛ رضا رافع، المرجع السابق، ص63.

[3]- **السوق**: سميت بذلك، لأن التجارة تجلب إليها والمبيعات تساق نحوها، عرّفها ابن خلدون: "اعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة والشعير وما في معناها...ومنها الحاجي والكمالي..."؛ ينظر: المقدمة، ص 367.

كل مدينة أو قرية، حيث ارتبطت من خلالها الحواضر بالبوادي، والمدن الداخلية بالمدن الساحلية، وهو ما ساهم في تفعيل النشاط التجاري على المستوى المحلي والذي ساهم بدوره في تطوير المبادلات التجارية الخارجية.[1]

و عمومًا قسّمت أسواق بلاد المغرب، كغيرها من أسواق المغرب الإسلامي إلى:

* **الأسواق العسكرية**: والتي كانت تصاحب عادة الجيش في تنقلاته أثناء غزواته؛حيث نجد عددا من الباعة والتجار المصاحبين للجيش أثناء التقدم إلى المعارك حاملين معهم مايحتاجه الجند من بضائع وسلع،وكثيرا مااستغلوا قلة الأقوات وطول مكوث الجيش للرفع من أسعار حاجياتهم مثلما حدث أثناء حصار عبد المؤمن بن علي للمهدية سنة 553هـ/1158م.

* **الأسواق الأسبوعية**: والتي تعقد في أيّام معينة من الأسبوع، حيث كانت تحظى بأهمية كبيرة

* **الأسواق اليومية**: والتي كانت موجودة بصفة دائمة في كل مدن المغرب الإسلامي.[2]

وقد ساهم الازدهار الذي تمتّعت به تلك الأسواق، في نشاط التجارة بشقيها، فمثلاً كان لامتلاء الأسواق بالمغرب الأقصى بالبضائع والمنتجات أثر في نمو حركة التجارة الخارجية البحرية.[3]

وبالتوغل أكثر إلى داخل تلك الأسواق ، نجد أن كل سوق من أسواق بلاد المغرب عامة كان يختص بنوع معين من السلع، فنجد أسواقا للرقيق أو العبيد مثلا، إضافة إلى الأنواع الأخرى المعروفة، عرفت بلاد المغرب خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين/ الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين

[1]- إبراهيم القادري بوتشيش، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، 2002، ص 98؛ خالد بلعربي، الدولة الزيانية...، مرجع سابق، ص 245؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 30،31؛رضا رافع ،المرجع السابق،ص104 ومابعدها.

[2]- إبراهيم القادري بوتشيش، المرجع نفسه، ص 98،99؛ خيرة بلعربي، المسالك والدروب وأثرها في تفعيل الحركة التجارية والثقافية في المغرب الإسلامي، (5-10هـ/11-16م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تلمسان، 2009/2010، ص 92؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 31؛كريم عاتي الخزاعي ،أسواق بلاد المغرب من القرن السادس الهجري حتى نهاية القرن التاسع الهجري ،الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،2011،ص57.

[3]- توفيق مزاري، النشاط البحري بالمغرب الإسلامي في عهدي الموحدين والمرابطين، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ج1، ص 217.

أعدادًا كبيرة من العبيد، حيث أطلقت عليهم عدّة تسميّات منها "عبيد المخزن"، و"عبيد الحرمة"، و"قوقو"، و"خباوة" وسموا أيضًا بالسودان؛ لأن أكثريتهم يجلبون من السودان حيث استخدموا كخدّام داخل المنازل وفي الزراعة أيضًا.[1]

ومن جهة أخرى فنجد أسواقا للمواد الغذائية، وللبز، والغزل والحضارة...، وبالإضافة لتلك الأسواق المنظمة نجد انتشار ظاهرة ببلاد المغرب، وهي بيع النسوة لمنتجاتهن عند أبواب بيوتهن، مع الاستعانة "بالدلاّل"، الذي يقوم بالمزايدة حتى يصل إلى أعلى سعر، مقابل أجر معين يعرف "بالسّمسرة". [2]

وعلى العصر الموحدي بلغ دور الدولة مداه في بناء الأسواق ورعايتها، علما أن تسييرها خضع لمجموعة من التنظيمات، ولعل دقة وصرامة تلك التنظيمات خاصة خلال مراحل الازدهار، تعبّر عن قوة الاقتصاد ومدى تحكّم الدولة في شؤونها الاقتصادية، حيث كانت الأسواق منتظمة في المدن المغربية، وانفردت كل صناعة بناحية معينة. [3]

وممّا يذكر في ذلك أن كان للرباط سوقًا كبيرة، وفنادق يؤمها التجار، وذلك ما يؤكّد اتساع الحركة التجارية بالمدينة[4]، وقد حفلت بلاد المغرب بالأسواق منها ربض كبير سمي زويلة في المهدية "وفيه الأسواق، وللمهدية أسواق مبنية بالصخر الجليل...."[5]؛ وفي مدينة تنس "... أسواق حفيلة كثيرة"[6]، وميلة كان بها الأسواق والمتاجر وتادلا، ودرعة هناك أسواق يوم الجمعة، وربما سوقان في يوم واحد، في المواضع النائية، وهناك الأسواق الكبيرة، في مرّاكش وغيرها. [7]

---

[1]- مزوزية حدّاد، المرجع السابق، ص 179.

[2]-أبو مصطفى كمال السيد، المرجع السابق، ص 71.

[3]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 273.

[4]- سحر السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 109.

[5]-مؤلف مجهول ،الاستبصار ... ،مصدر سابق، ص 118.

[6]-مؤلف مجهول، المصدر نفسه، ص 133.

[7]- ليلى النجار، المرجع السابق، ص 454.

هذا وتجد الإثارة لتلك المراكز التجارية الهامة، والتي شكّلت في الواقع أسواقًا كبرى مفتوحة، حيث شكلت همزة وصل بين أسواق أوروبا وأسواق إفريقيا السوداء، ذلك ما ساهم في تحقيق الازدهار الاقتصادي عموما، وكان من أهمها مدينة طرابلس، حيث كان أهلها يقومون بالرحالات التجارية البرية والبحرية، كما شكلت مدينة سفاقص مركزًا هاما للتجارة نحو داخل إفريقية ومع بلاد الروم، وجلولاء، وسوسة، ومرسى مدينة بونة، ومدينة القل، وتنس، ومدينة قصر الفلوس[1]، ووجدة وسجلماسة... ،وغيرها الكثير من المدن التي قامت بدور الوسيط التجاري بين الدواخل والسواحل، والخارج ؛ومما ساعد على استقرار التجار ،وتنظيم تجارتهم هو انتشار الفنادق خاصة في المدن المهمة ،المخصصة لبضاعة معينة بضاعة معينة ،فمثلا كان تجار مدينة فاس الكبار يخزنون تجارتهم التي يستوردونها من الخارج في تلك الفنادق قبل بيعها التجار الصغار ؛وكانت مراكش في عصر الموحدين تحتوي على فنادق ضخمة منها فندق "الأرنجة"،قرب مسجد أبي يوسف ،وفندق" السكر"قرب باب نفيس، و فندق "المقبل"[2].

2* التجارة الخارجية:

لقد ارتبطت أسواق بلاد المغرب بغيرها من الأسواق الخارجية بمجموعة من المسالك منها البرية الرابطة بين الأسواق الرئيسية للمدن الكبرى والمدن الصغرى،وطرقا خارجية برية وبحرية.

* **الطرق التجارية:من** أبرز معا لم تلك الطرق الكبرى نجد:

- **الطريق الشمالي الساحلي:** والذي يمتد في أغلبه محاذيا لساحل البحر المتوسط، حيث كانت بلاد المغرب متفتحة أشد التفتح على أوربا الجنوبية بما لها من واجهات بحرية، خاصة وأن بها نهايات من طرق القوافل المتوغلة في الصحراء نحو بلاد السودان، حيث كانت الفترة التي تتطابق مع العصور

---

[1]- **مدينة قصر الفلوس**: وهي مدينة بالمغرب "وهي مرسى للمراكب"؛ ينظر: مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر السابق، ص 133.

[2]- – لمزيد من التفصيل حول تلك الأسواق؛ ينظر:الاستبصار:ص213،200،166،144،133،117،...؛كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق،ص61.

الوسطى في التاريخ الأوروبي حقبة ازدهار للتجارة مع طرق الصحراء الكبرى منذ منتصف ق 13م/7هـ، وهي فترة الموحدين.[1]

– **الطريق الداخلي**: والذي يمر عبر الهضاب الوسطى من بلاد المغرب متعرجًا تبعًا لما يعترضه من جبال أو محطّات، فيقترب أو يبتعد عن الطريق البرّي السّاحلي.[2]

_**الطريق البحري**: الذي يحاذي البحر المتوسط، ويمتاز بكثرة المحطّات على طول السواحل الغربية، والذي يمتاز بارتياد التجارة الدّولية له بكثافة، إذ نميّز ثلاث أنواع من التجارة في البحر المتوسط آنذاك:

*أولا: تجارة مباشرة بين العالم الإسلامي بالمشرق وأوربا الشرقية.

*ثانيا: تجارة مباشرة بين المغرب الإسلامي وأوروبا الغربية.

*ثالثا: تجارة داخل العالم الإسلامي، تجمع بين المشرق والمغرب وبذلك تغلق الدورة وتتم الحلقة.[3]

وببلاد المغرب تستدير تلك الطرق الرئيسية لتتخذ اتجاهًا معاكسًا تمامًا عند كل من تونس وفاس، حيث نتجه من الشمال نحو الجنوب تبعًا لاتجاه التضاريس ومراكز العمران، وتتخلل السلاسل الجبلية المتجهة من الجنوب الغربي، إلى الشمال الشرقي منخفضات من الشمال إلى الجنوب المتوسط بين المدن الشمالية والجنوبية.[4]

وقد ساهم في تنشيط التجارة عبر تلك الطرق التجارية، اهتمام المرابطين، ومن بعدهم الموحدين، بالطرق بين المدن المغربية، بينها وبين الأندلس، وتأمين المواصلات بينها البرية منها والبحرية، وفي العهد الموحدي بدأ المغرب يعرف صحوة تجارية على غرار الجمهوريات الأوروبية المتوسطية، لكن

---

[1]– توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 218.

[2]– عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 303؛كريم عاتي الخزاعي ،المرجع السابق ،ص91ومابعدها.

[3]– توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 217؛كريم عاتي الخزاعي ،المرجع نفسه،ص95 و ما بعدها ؛رضا رافع ،المرجع السابق، ص108 وما بعدها.

[4]– عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 303.

بوتيرة أقل، ذلك بفضل إحكام الموحدين قبضتهم على طرق التجارة الصحراوية، وتحقيق مركزية سياسية، فوفروا بذاك الشروط الاقتصادية للانفتاح على العالم المتوسطي.[1]

لقد كان القادم من المشرق يأخذ طريقه إلى مدينة وجدة فعليها "طريق المار والصادر من بلاد المشرق إلى بلاد المغرب[2]، ومن فاس كان التجار يتجهزون إلى بلاد السودان، ومن سجلماسة إلى غانة مسيرة شهرين، ومن إيجلي قاعدة بلاد السوس يتجهز التجار إلى بلاد السودان، ومن أراد الوصول إلى بلاد السودان أيضا من طريق وادي درعة بإمكانه المرور إلى وادي ترجا، وهو أول الصّحراء، بينه وبين وادي درعة خمسة مراحل، ثم يسير في جبال وعرة في طريق مفتوحة مشيدة بالحجر الصّلب إلى جبل الحديد، إلى بلاد لمتونة، وبين صحراء لمتونة وبلاد السودان مدينة "أودغست". [3]

وأمّا بالنسبة للسلع والعلاقات التجارية، فقد قامت مُدن بلاد المغرب بتسويق منتجاتها فيما بينها وبين بلاد الأندلس، وباقي الدول الأوروبية، خاصة الضفة الجنوبية المطلة على البحر المتوسط، وبلدان المشرق، وإلى الجنوب من بلاد المغرب.

تميزت البضائع المصدّرة من بلدان المغرب إلى جنوب فرنسا خاصة والدول الأوروبية عموما، بالتنوع في النوع والحجم، حيث جاء في مقدمتها ما تميزت به بلاد المغرب من مصنوعات محلية تقليدية، مثل الملابس من أصواف وقطن وحرير، وكتان وقماش وفرو، كم ارتبطت بتجارة المنسوجات تجارة السجّاد من كل الأصناف. [4]

قامت صفاقس بتصدير الزيت إلى إفريقية ككل، وبلاد الرّوم مثل صقلية وإيطاليا، وصدّرت جلولاء الفواكه إلى القيروان، وتارودانت وبلاد السوس لغناها بأنواع "الفواكه الجليلة"[5]وقصب السكر

---

[1]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 227.

[2]- توفيق مزاري، المرجع نفسه، ص 218.

[3]- مؤلف مجهول، الاستبصار...؛توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 177.

[4]- ليلى النجار، المرجع السابق، ص 458؛كريم عاتي الخزاعي ،المرجع السابق،ص99ومابعدها.

[5]- جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 34.

الذي "ليس على قرار الأرض مثله"[1]، وجبل درن الذي كان به التين والزيت الذي "عليه يتنقل ملوك المغرب"[2] ،وسوسة الثياب والمنسوجات إلى كثير من المدن، ووجدة التي كان يُصنع من صوف شياهها" أكسية ليس لها نظير في الجودة مثل العبيدي..." [3]، وصدّرت طبرقة المرجان إلى عدد كبير من البلدان. [4]

وجاءت التجارة في المعادن لاسيما الذهب والفضة والعملات النقدية في المقام الثاني كسلعة كبرى للتجارة، فتجارة الذهب بين البلدان الأوروبية وبلاد المغرب كانت ذات أهمية كبرى منذ بداية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي، إضافة إلى التجارة في الرصاص والزئبق، كما يأتي الشب في مقدمة الصادرات، وكذلك شمع العسل، ومن المنتجات الزراعية الزيت، الشعير ،والقمح، ومن البقوليات الفول، وصدّرت تارودانت السكر إلى بلاد المغرب وإفريقيا والأندلس، و كانت تحمل جلود اللمط والفنك من نول لمطة إلى جميع البلاد[5]، وكان مواد الصباغة النيلة والزعفران، كما كان لقشرة اللوز أهمية ملحوظة في الصادرات ولا تقل عنه أهمية الأعشاب الطبية والبهار والقرنفل والسلاسل، والجلود صُدرت بكميات ضخمة أواخر ق 7هـ/13م، كما ازداد طلب الأوروبيين على الخيول وريش النعام، حيث مثّل أهم وسائل الزينة عند النساء، كما صدّر ريش النعام كتميمات وتعويذات[6]، وأما الواردات فقد جلب من مصر ماء الورد، ومن المشرق، وفي سنة 590هـ/1193م، كانت التجارة نافقة بين مصر وبلاد المغرب في أوقات الغلاء الذي ساد بلاد البربر... [7].

---

[1]- الإدريسي، المصدر السابق، ص 227.

[2]- الإدريسي، المصدر نفسه، ص 218.

[3]- نفسه، ص 230.

[6]-مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 177..

[5]- لمزيد من التفاصيل حول أهم تلك السلع؛ ينظر: مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 172 وما بعدها؛ و193، 212 وما بعدها؛ ليلى النجار، المرجع السابق، ص 453.

[6]- جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 37،39.

[7]- ليلى النجار، المرجع السابق، ص 454.

المبحث الرابع: النظام النقدي والعملة:

تعتبر السكة وسيلة مهمة للتبادل، ووسيلة معيارية للقيم، إضافة لكون سكّها يعبّر عن اختيارات سياسية مرتبطة بقضية المشروعية السياسية، فالسكة ليس فقط أداة لنقل الثروة وتلبية الحاجات، إنما هي أيضا نقل لمظاهر السلطة ورموزها الذي جاء الاهتمام من الفقهاء والمسلمين بتبرير شرعية التعامل التجاري، مع غير المسلمين، عاملين على حل المشاكل التي تطرحها عمليات الصرف انطلاقا من الدرهم الفضي والدينار الذهبي، وتقسيماتها الفرعية، وذلك بهدف الوصول إلى نظام موحد للأوزان والنقود من جهة، ومن جهة أخرى لأن الشرع علق كثيرًا من الأحكام بهما.[1]

لقد أدخل الموحدون إصلاحات عديدة على النقود، كتابة وشكلاً ووزنًا، ففي الكتابات كتبت داخل مربّع تحيط به دائرة تمس زواياه الأربع، وقد تراوح وزن الدينار الموحدي بين 2.27 جم و.25 جم، وأقطاره بين 19 و22جم، ولذلك فإن وزن الدينار الموحدي أقل من الوزن الشرعي للدينار وهو 4.25جم[2]؛ولعل السبب في ذلك حاجتهم الشديدة للذهب بسبب المصاريف التي تكبدتها حركة الجهاد الإسلامي ضد المسيحيين في إسبانيا، إضافة إلى الحروب الدّاخلية لتثبيت حكمهم، فيما وضعوا عليه أيديهم من أراضي واسعة في شمال إفريقيا والأندلس.[3]

ورغم الوزن الناقص للدينار الموحدي الذي ضربه الموحدون، فإن ذلك لم يمنعهم من ضرب دنانير مضاعفة في مناسبات خاصة لتحقيق المعاملات في الصفقات التجارية الضخمة، أو لتقديم مكافآت

---

[1]- جمال أحمد طه، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2008، ص 19.

[2]-وزن الدينار الشرعي 65 أو 66 حبّة، بحسب ما استخرج من أوزان الدنانير التي عثر عليها (4,25)،وقد وجدت دنانير تزيد أو تقل عن هذا بقليل ،ولكن هذا هو المتوسط؛ ينظر: أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تح: حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ،مدريد،1958،ص83.

[3]- عبد النبي محمد، مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال إفريقية والأندلس، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحضارة الإسلامية، مكة المكرمة، 1979/1978، ص 41 وما بعدها.

أو هدايا في المواسم والأعياد أو بمناسبة الانتصارات على الأعداء، وكان من أجزاء الدينار نصف الدينار.[1]

وفي سنة 581هـ/1184م، وهي السنة التي استعاد فيها الموحدون بجاية، أدخل يعقوب المنصور إصلاحًا على العملة، حيث زاد في وزن الدينار وفي قيمته بعدما لاحظ أن خفة وزنه لم تعُد تتماشى وعظمة الإمبراطورية، وهكذا وبعدما كان وزن الدينار الموحدي على عهد عبد المؤمن ويوسف الأوّل لا يتجاوز 236غ، أصبح مع يعقوب المنصور 472غ، أي الوزن التقليدي الذي عرف به الدينار في المشرق، وبسبب مضاعفة وزنه أصبح الدينار الموحدي يعرف عند مسيحي شبه الجزيرة الأيبيرية بـ "الدّبلون"(Doblon) أو "الدّوبلة" (Dobla)[2].

كما سك الموحدون" الدرهم" ووزنه أقل من وزن الدرهم الشرعي وهو 2.977جم وهي أوزان تقترب مما وصل إليه بعض الباحثين، وقد قلّد الأوروبيون الدرهم المربع. فضربوا على نفس كتابات الدرهم المربع ما يسمّى بالميلاريس المربّعة (Millares)وقد نال "خايم الأوّل" حاكم جزيرة ميورقة حق ضرب هذا النوع من النقود، وقد نسبوه أحيانا إلى بعض دور الضرب العربية كدار الضرب بسبتة وتونس وتركوا بعضها من غير تعيين لدار الضرب[3]، وللدرهم المربع أضعاف وأجزاء، فمن أضعافه الدرهم المربع المضاعف ويزن 3.04جم، وقطره 14 ملم، أمّا أجزاء الدرهم المربع فهي النصف والربع.[4]

كما ضرب الموحدون نقودًا نحاسية تشبه من ناحية الشكل والنصوص الدرهم المربّع، والتي كانت تسمى فلوسًا، وقد عارض الشعب في عهد الموحدين الدراهم النحاسية بسبب عدم تقديرهم للنحاس كمعدن ثمين، حيث أنهم كانوا يسيرون على نظام المعدنيين الذهب والفضّة، لكثرة النفقات التي

---

[1]- عبد النبي بن محمد، المرجع السابق، ص 48-49..

[2]- ميراندا آمبروسيو هويثي، التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية، تر: عبد الواحد أكمير، منشورات الزمن، المغرب، 2004، ص 32؛توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 218.

[3]- عبد النبي محمد، المرجع السابق، ص 56.

[4]- عبد النبي بن محمد، المرجع نفسه، ص 54.

كانت تصرف على الجيوش الموحدية الضخمة، لضمان عدم تسرّب الذهب والفضّة بكثرة من خزائن الدّولة؛ لكن سرعان ما تركوها لمعارضة الشعب وتوفر الذهب والفضّة لدى الموحدين.[1]

هذا وقد ضربت بالجزائر كدار سكة، دراهم الموحدين المربعة بين سنتي 558هـ-668هـ/1161-1171م ،وببجاية ضرب أقدم دينار موحدي بين سنتي 547 و551هـ/ 1154م، وفي الغالب ما كان يُشرف على دور الضرب ناظر معروف بالأمانة وله فيها علم ومعرفة، ليميّز النقود، وأوصاف المعادن، وما يصلحها ويفسدها، وأسباب غشها ومع دراية بأنواع خطوط القوالب، وأشكال دائر السكّة.[2]

تنضاف إلى ذلك دار السك بمراكش، وداري السك بفاس واللتين دمجهما الناصر في دار سك واحدة[3] ؛كما تمت الإشارة لذلك سابقًا، حيث جرى الأمر في المغرب، كما كان الحال عليه في المشرق على عدم قصر السك على العاصمة أو على بلد واحد، بل كان في كثير من البلاد الكبيرة، دور لسك العملة، حيث كانت العملات تنسب إلى البلاد التي سُكّت فيها، فيقال الدرهم التلمساني والسبتي والبجائي...؛ وقدكان من النقود الجيدة في العصر الموحدي "النقود المحمدية " المنسوبة لمحمد الناصر (595هـ_610هـ/1196م_1202م) ،والتي استمر التعامل بها حتى في عصر بني مرين[4].
لقد حاول الموحدون إرساء قواعد اقتصاد يضمن الإستمرارية لدولتهم وقوتها؛كونها تستمد التمويل المالي لتوسعاتها ،ومداخيلها ،ونفقاتها من مكونات الإقتصاد المختلفة ،ورثت البعض من مظاهره من سابقتها ؛ إلا أن الموحدين أضفوا نوعا من العظمة على بعض الصنائع ،ساهمت في مد سلطانهم بكامل بلاد المغرب ،والتحكّم في الكثير من الطرق التجارية "شريان "اقتصاد المنطقة آنذاك.

---

[1]- عبدالنبي محمد، المرجع السابق، ص 56؛ عز الدين عمر موسى، النشاط...، مرجع سابق، ص 300 وما بعدها.

[2]- عبد النبي محمد، المرجع نفسه، ص 58،59.

[3]-أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 49؛ حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 226؛ محمد رابطة الدين ، المرجع السابق ، ج2 ، ص 254 وما بعدها .

[4]- أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 86.

الباب الأول

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب ما بعد الموحدين إلى أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي:

المبحث الأول: الحياة الاقتصادية بالمغرب الأوسط خلال حكم بني زيان إلى أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي:

1- الفلاحة: 1-1- الزراعة.

1-2- الثروة الحيوانية.

1-3- الري.

2- الصنائع: 2-1- أنواع الصنائع.

2-2- فئة الصنّاع.

3- النشاط التجاري: 3-1- النشاط التجاري الداخلي.

3-2- النشاط التجاري الخارجي.

3-3- أهم العمائر التجارية الاقتصادية.

4- السكة الزيانية.

المبحث الثاني: الحياة الاقتصادية بالمغرب الأقصى المريني إلى أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي:

1- الفلاحة: 1-1- الزراعة.

1-2- الثروة الحيوانية.

2- الصنائع

3- النشاط التجاري.

4- النظام النقدي: 4-1- السكة المرينية.

4-2- دور السكة.

المبحث الثالث: الحياة الاقتصادية بالمغرب الأدنى خلال حكم بني حفص إلى أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي:

1- الفلاحة.

2- الصنائع.

3- التجارة.

4- النظام النقدي: 4-1- السكة.

4-2- دور ضرب السكة.

المبحث الأول: الحياة الاقتصادية بالمغرب الأوسط خلال حكم بني زيان إلى أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي:

تعتبر الفلاحة، وممارسة الصنائع بمختلف أنواعها، والنشاط التجاري بشقيه الداخلي والخارجي من أهم مظاهر الحياة الاقتصادية، ميّزت مختلف ربوع بلاد المغرب إلى أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي، مع بعض الاختلافات تبعا لمجموعة من العوامل.

1- الفلاحة:

1-1- الزراعة: لقد شكلت جودت الأراضي وخصوبتها، وتعدد طرق ونظم استغلالها، وتنوع مصادر المياه وأساليب السقي، واعتناء السكان، واهتمامهم بالنشاط الفلاحي، والزراعي تحديدا عوامل مهمة في تفسير نوعية وكمية الإنتاج في الدولة الزيانية، فمنطقة تلمسان وأحوازها من الأراضي التي شهدت نشاطا فلاحيا مكثفا[1]، عدا الجزء الجنوبي فإن "السهول القريبة من الساحل منتجة جدا نظرا لخصبها..."[2].

ونجد سهل تلمسان الخصب على ارتفاع 737م، وإلى الشرق منه سهل سيدي بلعباس وهو أكثر انخفاضا من السهل الأول بحوالي 583م، ويسمى تسالة، ثم سهل معسكر، وتيارت و السرسو، وإلى جانب السهول الداخلية توجد سهول ساحلية أهمها سهل وجدة الذي تحده من الغرب هضبة أنجاد، وإلى الشمال الشرقي سهل هنين[3]، وتنس و متيجة، حيث امتازت سهول وجدة

---

[1]- فؤاد طوهارة: "النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العصر الزياني (7- 9هـ) ،في مجلة:**جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع2، جوان ،2014، ص 76.

[2]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 10.

[3]- **هنين**: يقول الوزان أنها مدينة صغيرة قديمة بناها الأفارقة أي أهل المغرب، تقع على شاطئ البحر، وهي الميناء الذي كان يربط مملكة بني زيان بالعالم الخارجي، ويبعد ميناء هنين عن ندرومة بـ35 كلم؛ ينظر: يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 99؛ الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 15؛ العمري، المصدر السابق، ص 187.

بغزارة إنتاجها، ناهيك عن الأراضي التي احتوت على عدة حدائق غرست بشتى أضاف الفواكه [1] "على الخصوص الكروم وأشجار التين"[2]، وكانت تلك السهول تتكون من تربة فيضية خصبة[3].

ومن جهتهم احترف سكان هذه البلاد النشاط الفلاحي على اعتبار معظم مجتمعها مجتمعا فلاحيا، واعتنى أهل الأرياف في المغرب الأوسط بالزراعة ورعي الأغنام[4]، حيث كان "...غالب تكسبهم الفلاحة وحوك الصوف..." [5].

وقد تمت ممارسة الزراعة بشكلين: الزراعة الفعلية غير الدائمة، والتي تعمل بها القبائل الرحالة التي لا تستقر لكي تواصل الاعتناء بالأرض، والشكل الثاني يتمثل في الزراعة المستقرة والدائمة، أصحابها أكثر خبرة وكفاءة ،يمارسه جل سكان الأمصار عبر السهول[6]، ومنها سهول بادية ندرومة[7]، المنتجة، إذ يشاهد حول المدينة بساتين عديدة وأراضي مغروسة بأشجار الخروب، ويتغذى سكانها بالعسل الموجود بها بكثرة، وينتجون خاصة أقمشة القطن لأنه ينبت بكثرة في الناحية[8].

---

[1]- إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوروبا في الفترة (ق 7-10هـ/ 13- 16م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي، تلمسان، 2013- 2014، ص 76.

[2]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 13.

[3]- لخضر عبدلي، تاريخ مملكة بني زيان...، مرجع سابق، ص 394، 395.

[4]- بوزياني الدراجي، نظم الحكم في الدولة...، مرجع سابق، ص 208؛ محمود بوعياد، المرجع السابق، ص 29؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 25.

[5]- يحيى بن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تح: عبد الحميد حاجيات، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ج1، ص 92.

[6]- بوزياني الدراجي، نظم...، مرجع سابق، ص 211، -Atllah Dhina, les états de l'occident musulman au 13, 14 et 15 siècle, opu, Alger, 1984, p 336, 338.

[7]- **ندرومة**: أسّس هذه المدينة الرومان قديما، لكن المحققين يشككون في هذا القول، وندرومة سميت بابن بطن من بطون قبيلة كومية البترية، وتقع في الشمال الغربي من تلمسان وتبعد عنها ب 60 كلم في طريق مرسى هنين؛ ينظر: يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج2، هامش ص 99؛ الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 13؛ العمري، المصدر السابق، ص 187.

[8]- الوزان، المصدر السابق، ص 14؛ إدريس بن مصطفى، المرجع السابق، ص.76وما بعدها.

لقد ساهمت العوامل المذكورة في وفرة الإنتاج في كثير من مراحل الازدهار "فالدائر بالبلد كله مغروس بالكرم وأنواع الثمار"[1]؛ وقد تنوع الإنتاج بالمنطقة حسب نوعية التربة وكمية الأمطار، ومن ذلك:

***الحبوب والخضر والفواكه**: وتتمثل في القمح، والشعير ،والذرة وتليها غراسة الزيتون، والقمح أكثرها انتشارا؛ لأنه ينمو في التربة المتماسكة حيث تركز الإنتاج حول مدينة تلمسان في سهل تسالا، وكذلك سهل البطحاء، وسهل مازونة ومتيجة، وكان إنتاج القمح يفيض عن حاجة السكان فيصدر منه، ويخزن، وما يذكر في ذلك أن أرسل أبو حمو موسى الثاني إلى ملك غرناطة مساعدات تحتوي على كميات كبيرة من القمح حيث "وجه.. خمسين ألف قدح من الزرع، وثلاثة آلاف دينار من الذهب" [2]؛ تضاف لذلك سهول برشك، وتنس، التي كان بها "فواكه حسنة وهي من الخصب في جميع الوجوه الرفهة بأمر مستفاض... وبها من الفواكه والسفرجل المعنق ما لازال أحكيه (حسب المؤلف) لحسنه ونعمته وحلاوته وطيب رائحته"[3]، ووهران ،وهنين، ومليانة "البلدة الخصيبة"[4]، وتاهرت[5]، التي بأرضها مزارع وضياع جمة... وبها البساتين الكثيرة المونقة، والفواكه الحسنة،

---

[1]- العبدري، الرحلة المغربية، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 1428هـ/ 2007م، ص 28.

[2]- يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 245.

[3]- ابن حوقل، المصدر السابق، ص 78.

[4]- العبدري، المصدر السابق، ص 47.

[5]- **تاهرت**: أو تيهرت: بفتح الهاء وسكون الراء، مدينة مشهورة من مدن المغرب الأوسط على طريق المسيلة من تلمسان، تاهرت (Tahart) الحديثة وعلى 5 أميال منها تاهرت القديمة؛ ينظر: البكري، المغرب...، مصدر سابق، ص 67؛ المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص 180؛ مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 178.

والسفرجل الذي ليس له نظير..." [1] ، و بندرومة[2]...، كما زرع الشعير والذرة في السهول الداخلية و المنحدرات السفلى وهوامش الصحراء في سهل ايسلي، و الحنطة حول أرزيو وتنس.

وغرست الخضر والفواكه في الأراضي الخصبة المجاورة للأودية والعيون منها: الجزر واللوبيا والكرنب والبصل والخيار والقثاء واللفت والباذنجان... وتنوعت الفواكه بأذواق مختلفة ،ذكر ذلك التنوع في الأشجار المثمرة يحي بن خلدون: "وتحف بخارجها والخمائل الألفاف والأدواح الأشبة والحدائق الغلب، بما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين من الفواكه والرمان والتين والزيتون..." [3].

ومما يذكر في ذلك أيضا القطن، حيث انتقلت زراعة هذه المادة من الهند إلى بلاد المغرب مرورا بالأندلس، زرع بالمناطق المنخفضة عن سطح البحر، كما كانت زراعته بندرومة، الذي ينبت كثيرا هناك[4]، واهتم أهل برشك[5] بالكتان، واهتم سكان شرشال[6]، بزراعة أشجار التوت الأبيض والأسود، واشتغلوا بصناعة الحرير، ذلك التوت الخاص بغذاء دودة القز، ما يسوّى منه "الأبرسيم أو

---

[1]- القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 111.

[2]- لطيفة بن عميرة: "الأوضاع الاقتصادية في الإمارة الزيانية"، في مجلة: **الدراسات التاريخية**، معهد التاريخ، ع8، 1993/ 1994، الجزائر ص 73؛ بوداوية مبخوت: "الحياة الاقتصادية بالمغرب الأوسط في العهد الزياني"، في مجلة: **قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية**، مخبر الدراسات الحضارية والفكرية، تلمسان، ع تجريبي، ديسمبر 2008، الجزائر، ص 55؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 26.

[3]- المصدر السابق، ج1، ص 86؛ ينظر أيضا: القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 112، 113؛ لخضر عبدلي، تاريخ...، مرجع سابق، ص 399،؛فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص 76؛ لطيفة بن عميرة، المرجع السابق، ص 73؛ محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص 321.

[4]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 13.

[5]- **برشك**: هي كما ذكرها الوزان قديمة بناها الرومان على ساحل البحر المتوسط؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 32؛ العمري، المصدر السابق، ص 187.

[6]- **شرشال**: أصلها مدينة فينيقية، كانت تسمى أيلول، وسّعها يوبا (2)، خربها الوندال، ثم أحياها العرب المسلمون، خاصة المهاجرون الأندلسيون؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 34؛ العمري، المصدر السابق، ص 187.

الحرير"، المستغلة صناعيا، وصدرت منها كميات نحو الخارج[1]، كما اشتهرت هنين ومستغانم[2]، كذلك بصناعة الحرير.

وأما التمور فقد انحصر إنتائجها بنواحي تلمسان وتيكورارين شمال توات[3]، وأما العسل والشمع فقد اشتهرت بإنتاجها مدينة الجزائر، وتنس، خاصة بجبل بني بوسعيد المجاور لمدينة تنس والذي كان يتوفر على كمية "وافرة من العسل" ومنه كان يحمل السكان "الشمع والجلود إلى شاطئ تنس ليبيعوها إلى التجار الأوروبيين"[4] ،كما أن ضروريات الحياة، تركت الفلاحين يهتمون بتربية النحل في كل من ندرومة وتبحريت التي تبعد عن ندرومة باثني عشر ميلا، وتنس لإنتاج العسل، كما عم الإنتاج أماكن أخرى[5].

1-2- الثروة الحيوانية :والتي ساعدت كثيرا في القطاع الفلاحي، حيث ساعد مناخ الدولة الزيانية على الاهتمام بتربية الحيوانات، حيث كانت أراضي الدولة الزيانية مرتعا ومرعى لمختلف الحيوانات

---

[1]- لخضر عبدلي، تاريخ مملكة...،مرجع سابق، ص 399.

[2]- **مستغانم**: تقع على بعد نحو ثلاثة أميال من مدينة وهران؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 32.

[3]- **توات**: والتي كانت تتشكل من عدة واحات تمتد على هيئة شريط تتوزع فيه القصور والبقع المزروعة، ذكر أنه من أسباب تسميتها بذلك أنها مأخوذة من كلمة أتوات، لوجود الخيرات، وتعتبر من أهم المدن الواقعة على طول المسالك الرابطة بين المغرب الأوسط والسودان الغربي؛ ينظر: بوداوية مبخوت، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الإسلامي، تلمسان، 2005/ 2006، ص 311؛ الزهراء بوكرابيلة، الرحلة التجارية بين إقليم توات والسودان الغربي ودورها في تمتين الروابط الثقافية ما بين القرنين (7- 10هـ/ 13- 16م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، تلمسان، 2010/ 2011، ص 25 وما بعدها؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 26؛محمد حوتية،توات والقوافل التجارية ،ضمن كتاب طريق القوافل ،نشر المركز الوطني للبحوث في عصور ماقبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو،مطابع عمار قرفي،باتنة ،2001،ص35وما بعدها.

[4]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 45.

[5]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 14؛ لخضر عبدلي، تاريخ مملكة تلمسان...، مرجع سابق، ص 401؛ ينظر أيضا حول محاصيل وزراعة تلمسان وما جاورها: العمري، المصدر السابق، ص 192، 195، 203.

والماشية خاصة الأغنام والأبقار ،والإبل، والخيول، والحمير، وتزاول من طرف القبائل التي توجد مضاربها ضمن محيط الدولة[1].

ومن أشهر تلك القبائل قبائل بني توجين[2]، ومغراوة[3]، خاصة في المرتفعات الجبلية، أما القبائل الناجعة فأغلب حيواناتهم الإبل، بينما انحصرت تربية الخيول في المناطق السهلية، والهضاب، حيث اعتمدت دويلات بلاد المغرب في تزويد جيوشها بالخيول العربية، إذ أن دولة بني عبد الواد اعتمدت على عبد الله بن كندوز في إدارة مراعيها، ورغم انتمائه إلى زناتة، إلا أنه عين الإشراف، حيث أسند إليه حسان بن أبي سعيد الرعاء الأكبر، وكبير بني صبيح من عرب سويد[4]، وأخيه موسى بن أبي سعيد، وكانت صبيح ناجعة من ظواعن سويد لهم عدة وقوة، وهم يظعنون مع سويد ويقيمون مقامهم، ومن المرجح أنهم المكلفون برعاية أنعامهم[5].

وتمثل الإنتاج الحيواني في الأبقار والأغنام والماعز، وهذه الأنواع من الحيوانات كانت تعيش في السهول والهضاب العليا، وتغذي الحرفيين في المدن بكميات كبيرة من الصوف والجلود، حيث ظلت ممارسة ذلك النشاط الخاص بتربية الحيوانات بجميع مناطق المغرب الأوسط، فاختلفت الأغراض من

---

[1]- لخضر عبدلي، تاريخ مملكة...، مرجع سابق، ص 400؛ فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص 78.

[2]- **بني توجين**: من أعظم أحياء بني بادين وأكثرهم عددا، حيث كانت أراضيهم تقع في منطقة التيطري وأراضي صنهاجة والونشريس وإقليم السرسو، وقلعة تاغورت (تقع جنوب فرندة) وتدعى أيضا قلعة بني سلامة، حيث كانت الفتنة بينهم وبين بني عبد الواد منذ دخولهم إلى التلول، وزاحموا يغمراسن بالمناكب وصرف هو إليهم وجه النقمة والحروب؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج7، ص 116؛ عبد العزيز فيلالي المرجع السابق، ج1، ص 31.

[3]- **مغراوة**: يمتد موطنها من تلمسان غربا إلى الشلف شرقا، أي إلى الشرق من مواطن بني عبد الواد، ظلت تتميز بالطابع البدوي الريفي، ناصبت بني عبد الواد العداء؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج7، ص 116؛ عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 32.

[4]- **عرب سويد**: أو قبيلة سويد من بني مالك بن زغبة الهلاليين؛ ينظر: يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 141.

[5]- عبد المالك بن فريحة، القبائل العربية ومكانتها في الدولة الزيانية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، وهران، 2014/ 2015، ص 74، 75.

ذلك سواء مستغلّة في الزراعة أو في توفير بعض اللوازم الحياتية، أو تلك التي كانت تستخدم لأهداف عسكرية[1].

وقد كثرت تربية الأبقار في المغرب الأوسط، حيث المراعي والأعشاب، والأراضي المستوية في الشمال، خاصة في تيهرت، وأراضي مطماطة[2]، بينما اشتهرت تربية الأغنام والماعز في الهوامش الشمالية للصحراء في الشتاء، والسفوح الجنوبية في الصيف[3]؛ وقد وصف الوزان الحياة الرعوية لسكان إقليم بني راشد[4]، الذي لا يبعد كثيرا عن تيهرت، "حيث ينقسم السكان إلى قسمين: فأهل هذه المرتفعات... يزرعون الحقول والكروم... وسكان السهول... لهم عدد وافر من الجمال والخيل..." [5]، ومما يدلل على وفرة الخيول بالمغرب الأوسط ما ذكر في أمر سفر الأمير أبي تاشفين في شأن المصالحة مع سلطان بني مرين أبي سالم عندما بعثه والده السلطان أبو حمو موسى الثاني للمغرب الأقصى حيث "جهز له مائة حصان من العتاق وما يرافقها من الذخائر..." [6].

---

[1]- لخضر عبدلي، تاريخ مملكة...، مرجع سابق، ص 400؛ بودواية مبخوت، الحياة الاقتصادية...، مرجع سابق، ص 56، 57؛ يوسف جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 65 وما بعدها.

[2]- **مطماطة**: كانت تقطن هذه القبيلة بالجبل المقابل لمدينة تيهرت المعروف بجبل كركرة، وعندما تغلبت عليهم مغراوة، انتقلوا إلى الجبل المطل على متيجة؛ ينظر: عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 33.

[3]- فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص 78.

[4]- **بنوراشد**: قطن هذا القبيل الجبل الذي سمي باسمهم، وأما راشد أبوهم أخو بادين، والجبل هو جبل عمرو حاليا، كانوا شيعة لبني عبد الواد، وأحلاف في فتنتهم مع بني توجين وبني مرين، قطنوا المناطق الشرقية لتلمسان؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج7، ص 203؛ يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 68؛ عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 31.

[5]- المصدر السابق، ج2، ص 26.

[6]- مؤلف مجهول زهر البستان...، مصدر سابق، السفر (02)، ص 132، 133؛ يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 196، 197.

كما انتشرت في السهول والهضاب العليا تربية الخيول والبغال والحمير، أما الخيول كانت معدة لركوب الفرسان، وتعتبر الإبل من مكاسب أهل النجعة، كما كان لها أثر واسع في إقتحام الصحراء وأعماقها[1]؛ومن جهتها القبائل العربية اهتمت ببلاد المغرب بتربية أنعامها، فهي لا تستطيع الاستغناء عنها في جميع التصاريف، كما أنهم نجحوا في التدخل الصناعي، وفي توليده، وتكثيره، والإبل والخيل في الحماية والإعانة، على الإغارة والنجاة، ونظرا لاستقرار القبائل العربية منذ انتقالها لبلاد المغرب في المنطقة الممتدة من برقة، وحتى المغرب الأوسط، ازدهرت تربية الخيول في إفريقية، وتلمسان، وعندما انتقلت قبائل رياح[2]، والخلط[3]، إلى المغرب، استقرت رياح ببلاد الهبط[4]، والباقية ببلاد تامسنا[5]، وتادلا، وعرب المعقل[6] إلى المغرب الأقصى، وانتشرت في بواديهم وأخذت عنهم تربية الخيول[7].

---

[1]- لخضر عبدلي، تاريخ مملكة...، مرجع سابق، ص 401.

[2]- **قبائل رياح**: كان هذا القبيل من أعز قبائل هلال، وأكثرهم جمعا عند دخولهم إفريقية، والرياسة على رياح على بطونها لمرداس، وكانت عند دخولهم إفريقية في صنبر منهم، ثم صارت للدواودة، وامتازوا بملك ضواحي قسنطينة وبجاية من التلول ومجالات الزاب، وريغ ووارِكلا، وما وراءها؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج6، ص 43؛ يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 58، 59.

[3]-**الخلط**: من قبائل العرب الكثيرة الداخلة بلاد المغرب، أصبحوا من أجناد بني عبد الواد، مساندين لهم في حكمهم، سماهم العمري، بالخلوط؛ ينظر: المصدر السابق، ص 173.

[4]- **بلاد الهبط**: تبتدئ هذه الناحية جنوبا عند نهر ورغة لتنتهي شمالا على المحيط، وتتاخم غربا مستنقعات أزغار، وشرقا الجبال المشرفة على أعمدة هرقل (مضيق جبل طارق)، يبلغ عرضها نحو ثمانين ميلا، وطولها نحو مائة ميل؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 306.

[5]- **بلاد تامسنا**: أو إقليم تامسنا، إقليم تابع لمملكة فاس، يبتدئ حسب الوزان غربا عند أم الربيع، وينتهي إلى أبي رقراق شرقا، والأطلس جنوبا وشواطئ البحر المحيط شمالا؛ ينظر: المصدر السابق، ج1، ص 194.

[6]- **عرب المعقل**: قبيلة عربية دخلت بلاد المغرب مع بني هلال وسليم، اضطروا إلى الاستطان بقفار المغرب الأقصى المجاورة لمواطن بني عامر، التي تقع جنوب تلمسان وينقسمون إلى ثلاثة بطون: ذوي عبيد الله، وذوي حسان، وذوي منصور، وكان أبو حمو (02) قد نقلهم إلى ضواحي تلمسان وأقطعهم بعض الأراضي وآخى بينهم وبين بني عامر؛ ينظر: يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 149، 16؛ الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 53؛عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 49.

[7]- عبد المالك بن فريحة، المرجع السابق، ص 74، 75.

وبالحديث عن الزراعة نجد أنفسنا ملزمين بالحديث عن نظام تقسيم الأراضي وملكيتها حيث ارتبط النشاط الزراعي بانتشار العديد من أنواع الأراضي الزراعية، وارتبط ذلك "بالطابع الإقطاعي"، المعمول به عند الموحدين أولا، حتى أن دولة بني عبد الواد قامت على ذلك الأساس، بعد أن حصلوا على إقطاعات من الموحدين في أحواز تلمسان "فلما ملك الموحدون بلاد المغرب الأوسط وأبلوا من طاعتهم وانحياشهم ما كان سببا لاستخلاصهم فأقطعوهم عامة بلاد بني ومانوا..." [1]، وقد كانت معظم الأراضي في هذه الدولة عبارة عن إقطاعات للقبائل والعشائر البربرية والعربية، والتي لعبت أدوارا مختلفة في ثبات دولة بني عبد الواد واستقرارها وفي سقوطها كذلك، وفي علاقاتها السياسية والدبلوماسية، مع جيرانها، في الحرب أو السلم، إذ أن معظم السفارات والوفود الرسمية، التي أرسلها سلاطين بني زيان إلى الدول المجاورة، كانت تتشكل أغلبها من الفقهاء والكتاب ورؤساء القبائل[2].

أراضي الإقطاع هي أراضي ملك للدولة، ولا يحق التصرف فيها إلا من قبل السلطان، يجيز إقطاعها لمن يشاء من خلال تفويض السلطة لشخص أو لجماعة على رقعة محددة، مقابل القيام بالدفاع ودفع الجباية للخزينة العامة، وقد كان السلطان يغمراسن بن زيان[3]، مؤسس الدولة أول من عمل بنظام الإقطاع، حيث أقطع مشايخ قبيلة سويد العامرية بلاد البطحاء وسيرات وهوارة، وتبعه في ذلك بنوه من سلاطين الدولة[4]؛وقد طغى نظام الإقطاع بصفة خاصة خلال عهد السلطان أبي حمو

---

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج7، ص 98.

[2]- لخضر عبدلي، المرجع السابق، ص 37، بسام كامل شقدان، المرجع السابق، ص 58؛ بوزياني الدراجي، نظم ...مرجع سابق، ص 209؛ عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 21.

[3]- **يغمراسن بن زيان**: هو يغمراسن أو إغمراسن بن زيان بن ثابت بن محمد مؤسس دولة بني عبد الواد، حكم من سنة 633هـ/ 1236م إلى سنة 681هـ/ 1283م؛ ينظر: يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، هامش ص 40؛ محمد بن عبد الله التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، مقتطف من نظم الذرو العقيان في بيان شرف بني زيان، تح: محمود بوعياد، الجزائر، م.و.ك، 1985، ص 115.

[4]- بوزياني الدراجي، نظم الحكم...، مرجع سابق، ص 209؛ فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص 72.

موسى الثاني[1]، حيث أصبحت الدولة عبارة عن إقطاعات للقبائل والأشخاص سواء كانوا من الأسرة الحاكمة أو من أنصارها.

كما انتهجت الدولة الزيانية سياسة مماثلة اتجاه العلماء والفقهاء، بسبب نفوذهم الروحي وقوة تأثيرهم على الرعية، ومن ذلك الإقطاعات التي قدمها يغمراسن للفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن يخلف التنسي (680هـ- 1280م)[2]، ثم أقطع أبو حمو الأول[3] نفس الإقطاعات إلى الفقيهين ابني الإمام أبي زيد[4]

[1]- **أبو حمو موسى الثاني**: (760هـ- 791هـ/ 1359- 1389م): هو أبو حمو موسى بن يوسف بن عبد الرحمن بن يحي بن يغمراسن بن زيان ولد سنة 725هـ/ 1323م، وتوفي سنة 791هـ/ 1388م، ولد بغرناطة، وعاد مع أبيه إلى تلمسان، وبها تلقى العلم؛ ينظر: أبو حمو موسى الثاني، واسطة الملوك في سياسة الملوك، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2011، ص 13؛يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 95 وما بعدها؛ لطيفة بشاري، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13- 16م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر العاصمة، 1986/ 1987، ص 47.

[2]- **أبو إسحاق إبراهيم بن يخلف التنسي**: نشأ بمدينة تنس ورحل إلى طلب العلم نحو المشرق، ليعود إلى بلاده، وأقام بتلمسان مدربا، حتى انتهت إليه رئاسة التدريس والفنون، توفي بتلمسان، سنة 670هـ/ 1272م؛ ينظر: نصر الدين بن داود، بيوتات العلماء بتلمسان من القرن 7هـ/ 13 م إلى القرن 10هـ/ 16م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، تلمسان، 2009/ 20101، هامش ص 28.

[3]- **أبو حمو موسى الأول**: هو أبو حمو موسى الأول ابن أبي سعيد عثمان بن يغمراسن، حكم دولة بني عبد الواد من سنة 707هـ/ 1308م إلى سنة 718هـ/ 1318م؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، مصدر سابق، ج7، ص 131 وما بعدها؛ يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، هامش ص 43؛ نصر الدين بن داود، المرجع السابق، ص 31؛

- L'abbé Jean- Josoph Léaudre Bargés, complément de l'histoire des Béni- Zeiyan rois de Tlemcen, Dar-Alif, Ain Defla, 2011, p 47.

[4]- **أبو زيد عبد الرحمن ابن الإمام**: شيخ المالكية في عصره ينتمي لعائلة مشهورة بتلمسان، له تصانيف عدة، توفي سنة 743هـ/ 1342م؛ ينظر: محمد بن عبد الله التنسي، المصدر السابق، ص 139؛ نصر الدين بن داود، المرجع السابق، ص 126؛ جمعة شيخة: "علماء تلمسان من خلال المصادر الشرقية: الديباج لابن فرحون وتوشيحه للقرافي نموذجا"، في مجلة: عصور الجديدة، ع2- عدد خاص، تلمسان، 2011، ص 76.

وأبي موسى[1] ، وبنى لهما مدرسة[2] ، ومنزلين، كما أقطع أبو حمو الثاني قبيلة المعقل العربية، أراضي زراعية بضواحي تلمسان، كما منح لشيوخ قبيلة بني عامر[3] إقطاعات عقارية كثيرة، ومن جهة أخرى زاد نفوذ القبائل العربية التي تحصلت على إقطاعات كبيرة مكّنتها من السيطرة على أجزاء كبيرة من أراضي التلول، كما ذكرنا بني عامر، وسويد، وحصين[4] ، وبنو يزيد[5] ، وغيرهم، حيث أخذت قبائل العرب في المغرب الأوسط توجه أنظارها نحو أراضي التل الخصبة، وترى أن الفرصة قد سنحت لها للاستلاء على تلك الأراضي، وإنماء ماشيتها وأموالها[6] .

إذن ظاهرة الإقطاع ومنح الأراضي شاعت وانتشرت انتشارا كبيرا سواء على العهد الموحدي أو الزياني، وخاصة في مرحلة ضعفهم حيث ساندتها القبائل في محنها وفي صد ضربات الأعداء، حيث كان المغرب الأوسط مسرحا لأهداف وأطماع الجارتين المرينية و الحفصية[7]؛كما وجدت أراضي الظهير، والتي أطلق عليها أيضا اسم "المزية الجبائية والعقارية" حيث ترخص الدولة للمنتفعين

---

[1]- **أبو موسى عيسى بن الإمام**: لم تذكر المصادر تاريخ ميلاده، وإنما أشارت إلى أن عيسى أصغر من عبد الرحمن، وقد كان له مسار مشترك مع أخيه عبد الرحمن في النشأة والرحلة العلمية، غربا وشرقا، ثم في الحياة الوظيفية(ت: 749هـ- 1348م)؛ ينظر: التنسي، المصدر السابق، ص 139؛ نصر الدين بن داود، المرجع السابق، ص 132.

[2]- **مدرسة ابني الإمام**: أمر ببناء هذه المدرسة السلطان أبو حمو موسى الأول، وعيّن على رأس هيئة التدريس بها، ابني الإمام، فحملت المدرسة اسمهما، ولم يبق من هذه المدرسة إلا المسجد الصغير بمنارته الذي أسس بجانبها، يعرف عند أهل تلمسان باسم "جامع سيدي أولاد ليمام"؛ ينظر: التنسي، المصدر السابق، ص 139؛ عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 142؛ محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص 237.

[3]- **بنو عامر**: قبيلة عربية تنتمي إلى بني هلال، إلى قبيلة زغبة، مواطنهم الأولى كانت مجاورة لإخوتهم بني يزيد جنوب وطن حمزة (البويرة حاليا)؛ ينظر: يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، هامش ص 59، 60.

[4]- **حصين**: بطن من زغبة الهلاليين؛ ينظر: يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 143؛ مؤلف مجهول، زهر البستان...، مصدر سابق، ص 80.

[5]- **بنو يزيد**: من أهم بطون قبيلة زغبة؛ ينظر: عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 33، 34.

[6]- عبد المالك بن فريحة، المرجع السابق، ص 79، 80.

[7]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 20؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 28.

استخلاص الضرائب الموظفة على السكان المستقرين لفائدتهم، وأحيانا الضرائب الموظفة على قبائل الأعراب الرُّحل الأضعف منهم، وأحيانا على أراضي المراعي و الضيعات، وهو إقطاع منفعة لا إقطاع رقبة، وقد اكتسى الإقطاع في كثير من الحالات صبغة وراثية، بل تحول إلى ملكية تامة ومطلقة، وقد كان الفقهاء يحتجون في كل مناسبة ضد هذا التوجه، برفض تمكين "أرباب الظهائر" من حق التصرف في أرضهم كأنها ملك خاص، تضاف لذلك "الأرض القانونية"، يمنحها السلطان لأفراد نظير خدمات قدموها للدولة، تتميز بأنها ملكية خاصة يجوز بيعها وتوارثها[1].

كما نجد أراضي الأوقاف، وهي الأراضي التي يتنازل عنها صاحبها أو السلطان، إذا كان الأمر يتعلق بأراضي الدولة فعليا، عن حق الانتفاع بها لفائدة الفقراء والمشاريع الخيرية كأراضي مخصصة لدفن موتى المسلمين، ورعاية مصالح المقبرة...، وقد شكل هذا النوع من الأراضي انتشارا كبيرا في المغرب الأوسط بفعل تزايد درجة التأثير الديني في المجتمع الزياني، خاصة عندما يتعلق الأمر بعائداتها المالية التي تصرف على المرافق العامة كالمساجد والمدارس والزوايا[2]؛والأرض الموات والتي تعتبر أرضا بورا يقطعها السلطان لمن يحييها ويزرعها عامة المسلمين فتصبح ملكا له ويجوز بيعها، وقد ذكرت العديد من المسائل الواردة في كتب النوازل، منها "مسألة رجل وجد أرضا بمقربة من العباد مضت عليها سنون وهي دائرة لا يعلم لها مالك فافتتحها وخدمها وغرسها... وهي بيده إلى أن نزلت تلمسان في الحصار الأول..." [3].

* **الري**: بالحديث عن الجانب الفلاحي، لا بد من التطرق لنظام الري، حيث كان نظام الري في تلمسان منظما تنظيما دقيقا للغاية، حيث كانت عين ماء مشتركة بين الناس يسقون منها جناتهم،

---

[1]- ذكرها الونشريسي؛ ينظر: الفصل (1)؛ فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص 73.

[2]- عبيد بوداود، المرجع السابق، ص.179 و ما بعدها .

[3]- الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص 117.

"فمنهم من حظه نهارا، ومنهم من حظه ليلا، ومنهم من حظه في غدوة إلى الزوال، ومنهم من حظه من الزوال إلى العصر، واستمرت العادة فيما ينيف على الخميس عاما..." [1].

وقد ساعد تزويد أهل تلمسان بالمياه، انحدار الأنهار من أعالي الجبال، وكثرة الينابيع والعيون التي تقع خارج أسوار المدينة من جهة، وبناء شبكة محكمة للقنوات داخل المدينة وخارجها، حيث بنيت تلك القنوات من الطوب، مغطاة تحت الأرض، ولا سيما الجزء الذي يكون خارج المدينة، وهو الأنبوب الرئيسي الذي يصب في الأحواض، التي تستعمل في سقي البساتين، وفي الصهاريج التي تزود سكان المدينة عن طريق قنوات تصل إلى جميع المرافق[2]. كما يذكر جريان المياه ومروره بمناصب محكمة البناء، ويمر من الجهة الفوقية إلى السفلية، وينتفع منه أصحاب البساتين انتفاعا متبادلا، إذ ينقسم إلى قسمين لتستفيد منه كل جهة[3]. كما وجدت بتلمسان عيون وسقايات في أزقة المدينة وفي دروبها، وخارج أسوارها كان منها عين وانزونة، وعين أم يحي، وعين السراق، وعين الكسور، وقد جرت العادة أن يحفر أهل تلمسان في صحون منازلهم وفي حدائقهم، بحثا عن المياه حتى صار لكل منزل بئر تقريبا بالمدينة[4]؛ غير أن الوزان ذكر أن تلك العيون التي تقع خارج المدينة شكلت عاملا من عوامل ضعف المنظومة الدفاعية لهذه المدينة، إذ يمكن للعدو أن يقطع الماء عنها بدون صعوبة[5]؛ غير أن كربخال ذكر أن "المدينة مزدانة بعدة سقايات تستمد ماءها من عين واحدة مجلوبة من نوميديا عبر قنوات تحت

---

[1]- الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص 111؛ مصطفى كمال السيد، المرجع السابق، ص 58.

[2]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 142.

[3]- أبو مصطفى كمال السيد، المرجع السابق، ص 58.

[4]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 150.

[5]- المصدر السابق، ج2، ص 299.

الأرض، على مسافة تنيف على ثلاثين فرسخا، وقد أعطى ملوك تلمسان دائما الأمر بعدم الكشف عن هذه القنوات خوفا من تحويلها إذا ما حوصرت المدينة..." [1].

2- الصنائع: تنوعت الصنائع، بازدهار الاقتصاد، ما أدى إلى نشاط مختلف الحرف، حيث اختصت كل حرفة بسوقها، والتي شكلت في المجتمع الزياني، القاعدة الإنتاجية للمدينة، بما كان يقدمه الحرفيون من دور بارز في تنشيط الحياة الاقتصادية، وذلك باستغلال وتحويل المواد الأولية فلاحية كانت أو معدنية إلى بضائع استهلاكية قابلة للتسويق[2]، وذلك لمجموعة خصائص ميزتهم حيث كان الصناع "أناس أقوياء، يعيشون في هناء ومنعة، ويحبون التمتع بالحياة"[3].

2-1- أنواع الصنائع: اشتهر منها:

1- الصناعة النسيجية: والتي اشتهرت تلمسان بها حيث تعتبر صناعة النسيج الصناعة الرئيسية في العصور الوسطى، بسبب حاجة الناس إليها على اختلاف، وقد اشتهرت بلاد المغرب الأوسط في صناعة النسيج بسبب وفرة المادة الخام، خاصة الصوفية منها، فأهم مصنوعات تلمسان هي مصنوعات الصوف وأقمشة الحرير، والتي اعتمدت على موارد مختلفة كالصوف، والقطن، والكتان، والحرير، والجلود المدبوغة لتوفرها، وقد شملت حياكة الملابس والزرابي والحنابل، وصناعة الخيم والأحذية والسروج والعمائم والأحزمة وغيرها[4]؛وقد ذكر ذلك يحي بن خلدون عند حديثه عن سكان تلمسان بقوله: "...غالب تكسبهم الفلاحة وحوك الصوف يتغايون في عمل أثوابه الرقاق فتلقى الكساء أو

---

[1]- المصدر السابق، ج2، ص 299.

[2]- لخضر عبدلي، تاريخ مملكة...، مرجع سابق، ص 409؛ فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص 79؛ يوسف جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 89، 90، Atallah Dhina, op. cit, p 353 -

[3]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 21.

[4]- لخضر عبدلي، تاريخ...، مرجع سابق، ص 409.

البرنس عندهم من ثماني أواق والأحزام من خمس، وبذلك عرفوا في القديم والحديث ومن لدنهم يجلب إلى الأمصار شرقا وغربا"[1]؛وقد ذكر القلقشندي صناعة النسيج التلمسانية عند حديثه عن لباس السلطان الحفصي حيث كان يرتدي قماشا "يعرف بالتلمساني يعمل بتلمسان: إما صوف خالص أو حرير خالص مختم وغير مختم...[2].

وقد اشتهرت كثير من المدن بتلك الصنعة فكان بمستغانم "صناع كثيرون ينسجون الأقمشة" [3]، و مليانة "يكاد يكون سكانها كلهم صناعا، نساجين أو خراطين"[4]، وكان الكثير من سكان برشك "ينقل التين والكتان بحرا نحو الجزائر العاصمة وبجاية وتونس، ويستفيدون من ذلك ربحا حسنا"[5]؛وقد اشتهرت ندرومة أيضا بصناعة الأقمشة، والتي كانت تنتج كميات وفيرة من القطن[6]، وتلمسان كانت " موقع تبادل وعرفت كذلك كمركز منتج إذ جلبت لها السمعة كذلك صناعة النسيج" [7]؛وقد كان أبو زيد عبد الرحمن بن النجار من كبار أرباب الحرف بتلمسان[8].وقد ذكر أن السلطان أبو الحسن المريني [10] كان يؤتى له بثياب الصوف التلمسانية الخالصة، فيتخير أجودها، ويهديها لجلسائه، بحيث كانت الأعمال الكثيرة منها، تخرج كل يوم من مدينة تلمسان نحو الأسواق المغاربية والمشرقية وحتى

---

[1]- المصدر السابق، ج1، ص 92.

[2]- القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 142.

[3]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 32.

[4]- الوزان، المصدر نفسه، ص 35.

[5]- نفسه، ص 33.

[6]- لخضر عبدلي، تاريخ...، مرجع سابق، ص 411، 412.

[7]- جورج مارسي، تلمسان (مدن الفن الشهيرة)، تر: سعيد عثماني، دار النشر التل، البليدة، 2004، ص 101.

[8]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 214؛ فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص 80.

[10]-**أبو الحسن المريني**(731/1331م_752هـ/1351م)؛من أشهر ملوك بني مرين ،تمكّن من توحيد بلاد المغرب بالقوة ،اضطر للتخلي عن السلطة لابنه أبو عنان سنة 752هـ/1351م،توفي بعدها بشهور؛ينظر:المقري ،نفح ...،مصدر سابق، ج6،ص214؛الصلابي، المرجع السابق،ص318.

الأوروبية، حتى صار آل النجار يملكون ثروة هائلة بمدينة تلمسان وبمدن أخرى مثل مكناس وفاس حيث يوجد عقبهم[1]؛ وقد اشتهرت قلعة بني راشد أيضا في صناعة الزرابي، وكان يقوم على نسجها وصناعتها البدو الرحل، الذين كانوا يأتون للحصول على ما يلزمهم من الحبوب، كما اهتمت بها القبائل المستقرة بالمنطقة[2].

2- صناعة الجلود: أجادها سكان تلمسان، وصنعوا من الجلود لوفرتها الأحذية والسروج والطبول والدفوف، طورتها الجالية الأندلسية، ما زاد من قيمتها حيث صدرت إلى الخارج[3].

3- الصناعة الفخارية والخشبية: ارتبطت هذه الحرفة بوجود عدد من الأفران المتخصصة في صناعة الفخار والخزف والقرميد بمدينة تلمسان ونواحيها، خاصة بالقرب من باب العقبة.

ومن جهتها الصناعة الخشبية عرفت تطورا ملحوظا، كان منها الخزائن والأبواب والنوافذ حيث تأثرت بالصناعة الأندلسية، وصنعت الأوعية الخشبية التي تستخدم في نقل الحليب، كما ازدهرت صناعة الأواني الخشبية في مدينة مليانة وذلك لوفرة الأشجار بها، منها أشجار الجوز[4]؛ كما أن عمارة المساجد وبناء القصور والبيوت في هذا العصر تركت آثارا كبرى في تطوير الصناعات الخشبية، بما احتاجته من أسقف ،ونوافذ، وأبواب ،ومنابر ،ومقصورات، وأثاث، وتحف زخرفية، لاهتمام الزيانيين بإنشاء القصور والدور، اشتهر من سلاطينها أبو حمو موسى الأول، وابنه أبو تاشفين عبد الرحمن الأول (718هـ- 1318م/ 737هـ- 1337م) والذي "كان مولعا بتحبير الدور، وتشييد القصور، مستظهرا على ذلك بآلاف عديدة من فعلة الأساري، بين نجارين، وبنائين، وزليجين، وزواقين، فخلّد آثارا لم تكن لمن قبله ولا لمن بعده، كدار الملك، ودار السرور، وأبي فهر، والصهريج

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 214.

[2]- خالد بلعربي، الدولة الزيانية في عهد...، مرجع سابق، ص 238.

[3] ـ خالد بلعربي، الدولة،المرجع نفسه، ص 239.

[4]- نفسه، ص 240.

الأعظم..." [1]؛ وقد كانت السقوف الخشبية تغشى بالقصدير والأصباغ الملونة، والأبواب تغشى كلها بالنحاس الأصفر، وكانت المنابر والمقصورات تزخرف بأشكال هندسية ونباتية، وتطعم حشوات المنابر بالعاج والأبنوس والصندل والعناب وأصناف الخشب العظيم[2].

ومن الآثار الباقية التي أبرزت صناعة الخشب وتطورها كانت خلال حكم يغمراسن بن زيان، تلك الثريا التي أهداها هذا الأخير إلى مسجد تلمسان، حيث يحتفظ متحف المدينة حاليا ببقايا منها، وهي عبارة عن أربعة حلقات من خشب الأرز مطلية بالنحاس المنقوش، وكانت تملأ عددا كبيرا من المصابيح محيطها الداخلي ثمانية أمتار[3].

4- الصناعة المعدنية: والتي أخذت اهتماما خاصا من قبل السلطة الزيانية لارتباطها بالحياة المدنية من جهة، والحياة العسكرية من جهة أخرى، لوفرة المواد الأولية، حيث انتشرت المناجم قرب تفسرة[4]، حيث كان أهل تفسرة "لا يشتغلون بغير خدمة الحديد ونقله إلى تلمسان"[5]، وهناك استغلّه المتخصّصون في الحدادة، كما شملت هذه الصناعة الأسلحة التقليدية كالسيوف ،والرماح ،والدرق والمجانيق ، والآلات المختلفة المستخدمة عادة لتجهيز الجيش والتزود بالأسلحة،، وفي مواضع أخرى

---

[1]- التنسي، المصدر السابق، ص 140؛ فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص 80؛ لخضر عبدلي، تاريخ مملكة...، مرجع سابق، ص 415.

[2]- فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص 80.

[3]- خالد بلعربي، الدولة...، مرجع سابق، ص 240.

[4]- **تفسرة**: مدينة صغيرة تقع في سهل على بعد نحو خمسة عشر ميلا من تلمسان، فيها حدادون كثيرون، لأنه توجد بقربها عدة مناجم للحديد؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 24.

[5]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 24.

كمصاريع الأبواب ومقابض ومطارق لها، إذ عادة ما كانت أبواب المدينة مصنعة بالحديد، وكانت لها مفاتيح حديدية، إضافة إلى أدوات بسيطة كالفؤوس والمحاريث والشبابيك وغيرها[1].

كما ارتبطت صناعة التعدين بسك العملة، وصناعة النقود، حيث ضرب سلاطين الدولة الزيانية السكة بأسمائهم، وجلبوا لذلك أسرة بني الملاح[2] من قرطبة، حيث كانت العملة تصنع من الذهب والفضة والنحاس[3].

5- صناعة مواد البناء: ازدهرت تلك الصناعة أيام قوة الدولة، كصناعة الآجر والقرميد اللذان بنيت بهما مساجد الدولة العبد الوادية، حيث استكمل السلطان يغمراسن بناء الجزء الأعلى من مئذنة مسجد "أقادير" بالأحمر، ونفس الأمر ينطبق على مئذنة الجامع الكبير التي بنيت من الآجر ؛كما كان السلطان أبو تاشفين مولعا بالبناء، حيث تزايدت مهنة البناء أيام حكمه[4]، و"حسن ذلك كله ببنائه المدرسة الجليلة العديمة النظير التي بناها بإزاء الجامع الأعظم... فقد كان له بالعلم وأهله

[1]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 113 ، 114؛ فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص 81؛ لخضر عبدلي، تاريخ مملكة...، مرجع سابق، ص 412؛ عبد الحميد حاجيات وآخرون، كتاب مرجعي حول تاريخ الجزائر في العصر الوسيط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، طبعة خاصة، ص 188.

[2]- **أسرة بني الملاح**: من البيوتات الأندلسية القرطبية، وظيفتها السكة وبسك الدنانير والدراهم، اشتهروا بأمانتهم؛ ينظر: عبد الرحمن بن خلدون ، تاريخ ...، مصدر سابق ،ج7، ص140؛رفيق خليفي، البيوتات الأندلسية في المغرب الأوسط من نهاية القرن 3هـ إلى نهاية ق 9هـ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ وحضارة المغرب الأوسط، قسنطينة، 2007/ 2008، ص 183.

[3]- لخضر عبدلي، تاريخ...، مرجع سابق، ص 414، 415.

[4]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 109؛ خالد بلعربي، الدولة...، مرجع سابق، ص 240.

احتفال..." [1]؛ كما كان الحال أيام حكم السلطان يغمراسن بسبب اتساع الحركة العمرانية وتطورها، حيث كان باب القرمادين مركز صناعة القرميد[2].

2-2- فئة الصناع:

كانت جميع الصنائع بمدينة تلمسان، على اعتبارها عاصمة دولة بني زيان، موزعة على مختلف الساحات والأزقة[3]، كل صانع حسب اختصاصه.

كما قد تكون الملكيات ورشات مهنية ووحدات صناعية لعائلة واحدة، كعائلة أبي زيد النجار، المذكورة سلفا، وكانت للجد الخامس، "لأبي عيد الله محمد" صاحب كتاب :"فهرست الرصاع[4]ورشة صناعية، ومحلات تجارية، بمدينة تلمسان[5]؛ووصف الوزان بأن "الصناع كانوا يرتدون لباسا قصيرا، والقليل منهم يتعمم، ويكتفون بوضع قلنسوة بدون ثنايا على رأسهم، وينتعلون نعالا تعلو حتى نصف الساق،..."[6].

وقد أشادت بعض نصوص القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي، بالصناع والحرفيين والتجار التلمسانيين ونوّهت بهم، ووصفت حالتهم بالسعة واليسر والرفاهية[7]، حيث "كانت عمليات الغش نادرة، واشتهر تجار تلمسان بنزاهة لا شك فيها وحرصوا على حسن سمعة مدينتهم..." [8]، ومما

---

[1]- التنسي، المصدر السابق، ص 141.

[2]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 109؛ لخضر عبدلي، تاريخ...، مرجع سابق، ص 416؛خالد بلعربي، الدولة...، مرجع سابق، ص 240.

[3]- عبد العزيز فيلالي، المرجع نفسه، ج1، ص 220.

[4]- أبي زيد الرصاع: محمد بن قاسم الأنصاري التلمساني ثم التونسي، أبو عبد الله عرف بابن الرصاع، توفي بالقيروان 894هـ/ 1488م؛ ينظر: جمعة شيخة، المرجع السابق، ص 80.

[5]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 220.

[6]- المصدر السابق، ج2، ص 21.

[7]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 223.

[8]- جورج مارسي، المرجع السابق، ص 101.

يذكر أيضا أنهم كانوا "... أناس بسطاء لطفاء، يعتزون بأنهم يعملون بأدب ويصنعون أشياء متقنة، يعملون هناك أقمصة، وزرابي فاخرة، ومعاطف صغيرة وكبيرة رفيعة جدا... فضلا عن طقوم فاخرة للخيل مع ركابات جميلة ولجم ومهاميز..." [1].

3- **النشاط التجاري**:

3-1-التجارة الداخلية:

إن الحديث عن الحركة التجارية في الدولة الزيانية يرتبط أساسا بوضعية الأسواق، والتي تمثل مركزا للنشاط التجاري، وتعتبر من المكونات الحضارية للمدينة الإسلامية لما كانت تتمتع به من صفة النمو والاستمرارية[2]، وتعتبر مدينة تلمسان في العهد الزياني مركز أعمال ومقر صناعة وتجارة هام، حيث سهل لها موقعها القريب من الموانئ الساحلية الشمالية ،ووجودها في مكان تلتقي فيه الطرق التجارية الكبيرة، أن تكون سوقا عالمية[3]؛ونميز وجود ثلاثة أصناف من الأسواق التي كان ينتظمها المجال الاقتصادي في المغرب الأوسط الزياني، فهناك الأسواق اليومية التي كانت منتشرة في كل مدن الدولة الزيانية، ثم الأسواق الأسبوعية[4]، ذكر منها سوق معسكر بإقليم بني راشد إذ كان " يعقد فيها سوق كل يوم خميس يباع فيه عدد وافر من الماشية والحبوب والزيت والعسل، وكثير من منسوجات البلاد..." [5]؛والصنف الثالث هو الأسواق العسكرية المرافقة عادة للجيش أثناء تنقلاته[6]، وقد خضعت تلك الأسواق لتنظيمات خاصة، إذ كان لكل سوق وقت محدد لانعقاده، ونوع معين من

---

[1]- مارمول كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 300.

[2]- عمر بلوط، فنادق مدينة تلمسان الزيانية- دراسة أثرية، مؤسسة الضحى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 86.

[3]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابقّ، ج1، ص 134؛ فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص 82.

[4]- خالد بلعربي: "الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني"، في دورية :كان التاريخية، ع6- ديسمبر 2009، ص 32.

[5]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 26.

[6]- خالد بلعربي: الأسواق...، مرجع سابق، ص 33.

السلع التي يختص بها، مع التنوع في السلع المعروضة وغناها، واختيار المكان المناسب لها، كما كانت على نسق جميل داخل مدينة تلمسان، بحيث كانت الدكاكين والحوانيت التابعة لأرباب الصناعة والتجارة مرتبة ترتيبا جيدا، على غرار ما هو بفاس، وكانت التربيعات والرحبات التي يملكها التجار وأهل الصناعة، موزّعة على أحياء المدينة، ودروبها وفي الأسواق العامة المتخصصة[1].

وقد تركزت أساسا بوسط المدينة موزعة على الساحات والشوارع، كسوق الخياطين والنساجين، والعشابين، والعطارين ،والصّاغة، وسوق الخضر والفواكه والحبوب ورحبة الزرع، ولعل أسواق الحيوانات كانت تقع خارج أسواق المدينة وفي ضواحيها وكان للسوق حراس لحراسة الدكاكين والبضائع معا[2].

كما اشتهر من أسواق الأرياف والبوادي سوق سيدي بوجمعة الذي يعقد كل يوم أربعاء بمدينة تلمسان، وفي عنابة كان السوق يعقد في كل يوم جمعة، ويستمر إلى المساء، وفي جبال الجزائر، وقسنطينة كانت تعقد أسواق تجارية تباع فيها الحيوانات والحبوب والصوف[3]، وبجاية التي كانت من أهم المدن ذات القيمة الاقتصادية ما جعلها محل النزاع في أوقات كثيرة من عمر دولة الموحدين، وطوال عمر دولة بني زيان ضد بني حفص[4]، كما وجد عددا آخر من الأسواق الحرفية مثل: سوق الخرّازين، وسوق النحاسين، وسوق العطارين، وسوق الغزل والنسيج ،وسوق الخضر والفواكه، وسوق اللحوم... [5].

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 134.

[2]- عبد العزيز فيلالي، المرجع نفسه، ص 134، 135؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 31.

[3]- الوزان، المصدر السابق، ص 26، 37.

[4]- الوزان، المصدر نفسه، ص 50؛حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 33.

[5]- أبو يعقوب يوسف بن يحي التادلي، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تح: أحمد التوفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط2، 1997، ص 447؛ عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 134، 135؛ حورية سكاكو، ص 32؛ خالد بلعربي، الدولة...، مرجع سابق، ص 246؛ ينظر أيضا: =

إضافة لرواج بعض الأسواق المتخصصة في بيع العبيد السود في مدينة تلمسان لفئة التجار الأجانب، خاصة الكاتالونيين ،والبنادقة، والميورقيين[1]، وكان بمستغانم، "أسواق وحمامات وجنات"[2]، ووهران ثاني المدن الزيانية أهمية من الناحية الاقتصادية والتي كانت "... مهبط التجار القطلونيين والجنويين..."[3].

3-2- التجارة الخارجية: كانت للدولة الزيانية علاقات تجارية مكثفة مع بلدان المغرب والسودان الغربي وأوروبا، ولعل موقع مدينة تلمسان كأبرز حواضر المغرب الأوسط هو الذي جعلها تتحكم في تجارة المغرب، لأننا نجد الطريق الوحيد الذي يربط بين المغرب الأقصى والأوسط يمر عبر ممر تازا[4]، إضافة لكون تلمسان تقع بين الصحراء والتل، وتشرف على المتوسط، فلا تفصلها سوى مرتفعات ساحلية، وتحتوي أيضا على فتحات أصبحت ممرات تعبرها القوافل التجارية[5]؛دون إغفال أهمية باقي مدن المغرب الأوسط الأخرى من الناحية الاقتصادية، وكمدينة بجاية مثلا والتي اشتهرت بشمعها، والذي كان يصدر إلى أروبا حتى اشتهرت تسميتها في فرنسا باسم (Bougie) أي الشمعة، إضافة إلى القواعد التجارية الصحراوية[6].

=-Hadj Omer la chachi, le passe prestigieux de Tlemcen ancienne capitale du célèbre yaghomracen fondateur de la nation, ed-Ibn- Khaldoun, Tlemcen, 2002, p 80

[1]- فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص 82.

[2]- المصدر السابق، ص 558.

[3]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 30.

[4]- لخضر عبدلي، تاريخ مملكة...، مرجع سابق، ص 402؛ خالد بلعربي، الدولة...، مرجع سابق، ص 245.

[5]- لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص 56.

[6]- عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (ب.ت)، ص 231؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 31.

أما الدولة المرينية فلم يمنع الصراع القائم بينها وبين دولة بني زيان من قيام علاقات تجارية، لوجود مسالك تربط بينهما، إذ يمتد الطريق الداخلي الرئيسي بين الدولتين من تلمسان إلى فاس مارا بتمزديكت[1]، ووجدة ،وإيسلي، ومنها عبر نهر ملوية إلى تازا وفاس، ثم يستدير جنوبا نحو كل من تارودانت ،وسجلماسة، فمن سفرو أو صفروي وتدلا التي يربطها طريق مباشر بمراكش ثم داي[2]، وعندها ينقسم هذا الطريق إلى قسمين رئيسيين هما: من داي إلى مراكش، فأغمات، ثم تارودانت، ومن داي إلى شعب الضفا ثم سجلماسة[3].

وأما الطريق الساحلي، فيستمر امتداده من هنين إلى نول لمطة جنوب غرب المغرب الأقصى، فيجتاز المدن الساحلية المغربية، وقد زاد ذلك النشاط على عهد السلطان يغمراسن بن زيان؛لأنه وفر الأمن في المناطق التي تمر بها القوافل التجارية، كما ربطتها علاقات تجارية نشيطة بالأندلس وباقي الدول الأوروبية عن طريق خطوط بحرية رئيسة مربوطة بمجموعة من الموانئ[4]، كما سيأتي الحديث عنها.

وأما السلع فتنوعت بتنوع الأسواق، وطبيعة البضائع المعروضة، حيث كانت أسواق بلاد المغرب كافة همزة وصل بين أسواق أوروبا، وأسواق إفريقيا السوداء، ما ساعد على الازدهار الاقتصادي، ولم تكن بلاد السودان أقصى ما يدركه تجار تلمسان بل تعدّوه إلى مناطق أخرى من البلاد الاستوائية[5]، تنضاف لذلك تنوّع الصنائع المحلية التي مونت التجارة "بقدر لا يقل عن

---

[1]- **تمزديكت**: قصر واقع في الحد بين صحراء أنكاد وبلاد تلمسان، كان ملوك تلمسان يجعلونه في حالة تأهب دفاعي لحراسة أماكن للمرور لجنود ملك فاس؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 11، 12.

[2]- **داي**:مدينة تقع شمال شرق مدينة أغمات بينهما أربعة أيام ،وهي في أسفل جبل خارج من جبل درن؛ينظر:محمد علي أحمد قويدر، المرجع السابق،ص78.

[3]- خالد بلعربي، الدولة...، مرجع سابق، ص 253.

[4]- خالد بلعربي، الدولة...، المرجع نفسه، ص 257.

[5]- إدريس بن مصطفى، المرجع السابق، ص 91.

الاستراد"[1]، فكان منها المصنوعات الزجاجية، والمنتوجات الزراعية، وهي محلية أو من مصادر أوروبية، والأسلحة والمنسوجات، وكان العبيد والذهب من أهم منتوجات إفريقيا السوداء، والطلب عليها كبير في الأسواق الأوروبية[2].

3-3- أهم العمائر التجارية الاقتصادية:

كان على رأسها القيسرية أو القيصارية سوق السلطان أو القيصر وهي اسم قديم من قيصر أكبر ملوك عصره لأوروبا وجميع ساحل موريتانيا كان خاضعا أولا للرومان ثم للقوط، وكل واحدة من هذه المدن كانت تحتوي على سوق يحمل هذا الاسم حيث كان للموظفين الرومان فنادق ومخازن مبعثرة في المدينة يخزنون فيها كل ما يجنونه من المدينة من ضريبة وأتاوات، وغالبا ما كان السكان ينهبون هذه المستودعات، لذلك فكر أحد الأباطرة في إحداث شبه مدينة صغيرة داخل كل مدينة يجتمع فيها التجار المتميزون إلى جانب بضائعهم ويخزن فيها الموظفون المكلفون بالضرائب كل ما حصلوا عليه، ويمكن اعتبار سوق القيصارية حي تجاري كبير يتكون من مجموعة من البنايات بها دكاكين ومحلات تجارية، وورشات صناعية، ومخازن في بعض الأحيان، وبها فنادق يؤمها التجار الأجانب، وذلك حال قيساريات أو قيصاريات الموحدين ثم بني زيان[3].

وقد كانت مداخل تلك القيساريات تغلق بواسطة أبواب حديدية، وقد لعبت قيسارية تلمسان دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية للمدينة في الفترة الزيانية، باعتبارها مدينة صغيرة وسط

1- جورج مارسي، المرجع السابق، ص 101.

2- بوزياني الدراجي، نظم...، مرجع سابق، ص 215؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 33.

3- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 242؛ عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 135؛ خالد بلعربي، الأسواق...، مرجع سابق، ص 33؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 61.

العاصمة وتحيط بها هي الأخرى أسوار، حيث أسسها السلطان أبو حمو موسى الأول فوق ساحة كبيرة، وسط مدينة تلمسان بالقرب من المشور[1] ،وبجوار مسجد سيدي إبراهيم المصمودي[2].

وقد وجد من أهم المنتجات التي كانت تباع في القيصرية المنتجات النسيجية والأقمشة، والتي كانت في الغالب تستورد من الدول الأوروبية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، كما لعبت القيسارية دورا كبيرا لا يقل أهمية عن الدور التجاري، ويتمثل في توحيد العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الدولة الزيانية والدول الأوروبية من خلال تقريب الرعايا المسيحيين من مركز السلطة عن طريق توفير جل ما يحتاجه التاجر في القيسرية من أمن وإقامة شعائر دينية وأنشطة أخرى[3].

وتعتبر قيسرية مدينة تلمسان ملكية عمومية للتجار بغرض بناء مقرات العمل، وقد سيطر رعايا مملكة أراغون[4] الاسبانية على رعايا باقي الدول حيث كانوا يقيمون بصفة شبه دائمة، بقيت حالاتها الأصلية أثناء الفترة العثمانية إلى أن هدمها الفرنسيون، بعد أن بنوا كنيسة للطائفة الكاثوليكية ومعبد آخر للطائفة البروتستانية في حي الفخارين[5]، حيث شجّع ملوك أراغونة رعاياهم على النزول في موانئ ومدن المغرب الأوسط، وعقدوا عدة معاهدات لتنظيم العلاقة بينهم وبين أمراء بني عبد الواد، الذين فتحوا أسواقهم، ووفروا الشروط اللازمة لإقامة التجار المسيحيين في إمارتهم، وسرعان ما

---

[1]- عمر بلوط، المرجع السابق، ص 80؛ محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص 323.

[2]- **مسجد سيدي إبراهيم المصمودي**: قام بتأسيسه أبو حمو موسى الثاني، إلى جانب القبة والزاوية والمدرسة وهي المباني التي بناها السلطان تكريما لوالده أبي يعقوب؛ ينظر: عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص 147.

[3]- عمر بلوط، المرجع السابق، ص 81، 82.

[4]- **مملكة أراغون**: الواقعة شرق إسبانيا، عاصمتها سرقوسة (Soragosse) فتحها المسلمون سنة 96هـ/ 714م، إلا أنها في ق 3هـ/ 9م صارت كونتية تابعة لنفار، وسميت باسم النهر الذي يمر قرب جاكا (Jacca)، عاصمتها الاولى، ولم تصبح مملكة إلا بعد سنة 426هـ/ 1034م؛ ينظر: لطيفة بشاري: "العلاقة التجارية بين إمارة بني عبد الواد ومملكة أراغونة"، في مجلة: الاتحاد العام للآثاريين العرب، ع12، ص 94.

[5]- عمر بلوط، المرجع السابق، ص 82.

حقق الأراغونيون التفوق على غيرهم من الأوروبيين، وأصبحوا يشرفون على التجار الإيطاليين، والفرنسيين، والقشتاليين، في مدن وموانئ المغرب الأوسط[1].

ونجد من أهم تلك العمائر الاقتصادية الفنادق[2]، والتي كانت عبارة عن مبنى أو مجموعة مباني منظمة، حولها ممر رئيسي توجد به مجموعة ملحقات من المرافق الضرورية التي تخدم النزلاء مثل المتاجر الكبرى والدكاكين الصغرى، هذا وتعتبر المنشأة الفندقية متعددة في صلاحياتها بهياكلها وأجنحتها النفعية، منها جناح سكني لإقامة التجار، وجناح لتخزين السلع، ومكاتب لتسير الفندق ولقضاء شؤون ومصالح أفراد الجالية، وهي مهمة القنصل في غالب الأحيان، وكنيسة لتأدية الشعائر الدينية ولإقامة الاحتفالات في الأعياد والمناسبات الدينية، وكذلك مدافن لدفن الموتى[3]؛ولتزايد النشاط التجاري وكثرة التجار الأجانب كثر بناء الفنادق داخل الأسواق التجارية ،وفنادق بلاد المغرب لم تختلف عن فنادق باقي المدن الإسلامية، حيث خصصت بالإضافة إلى ما تمّ ذكره سابقا لخزن المواد النفيسة[4].

---

[1]- لطيفة بشاري، العلاقة التجارية........، مرجع السابق، ص 94.

[2]- **الفنادق**: جمع فندق، وهي كلمة معرّبة، هناك من يرى أن أصلها يوناني مأخوذة من لفظ "pandochai " أو "Pandokeion" وتدل في معناها على الاستيعاب والاحتضان، وفي المعنى الاصطلاحي على منزل أو نزل، وقد ظهرت كلمة فندق لأول مرة في نص منقوش فوق فندق العروش الذي بناه الناصر صلاح الدين سنة 577هـ/ 1171م، بالقرب من مدينة القطنية على طريق القوافل بين حمص ودمشق؛ ينظر: عمر بلوط، المرجع السابق، ص 90؛ ناصر جبار، فنادق المسيحيين في الدولة الحفصية، ص 78 وما بعدها؛ أوليفيا ريمي كونستابل ، إسكان الغريب في العالم المتوسطي ــ السكن والتجارة والرحلة في أواخر العصر القديم وفي العصر الوسيط ، تر: محمد الطاهر المنصوري ، دار المدار الاسلامي ، لبنان ، 2013، ص 26 وما بعدها.

[3]- ناصر جبار، المرجع السابق، ص 82.

[4]- إبراهيم القادري بوتشبش، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2002، ص 98؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 30.

وإلى جانب ما تشتمل عليه المدينة ككل من مراكز للتبادل التجاري، هناك مراكز أخرى، فكل حي كان يحتوي على مركز صغير يختص بإعادة التوزيع في السوق، وهذا المركز هو سوق يشتري منه سكان الحي ما يحتاجون إليه من سلع، ويعرف مركز النشاط الاقتصادي هذا "بالسويقة"، ويوجد بعديد مدن المغرب الإسلامي، ويقال أن اللفظ هو "تصغير لكلمة السوق، ومدلولها أن الصغار هم الذين كانوا يقومون بعملية الشراء نيابة عن الكبار"[1].

4- السكة الزيانية:

السكة هي شارة من شارات الملك، فهي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس، ولفظ السكة اسم للطابع، وهي الحديدة المتخذة لذلك[2]، وهي "النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما يداخلها من الغش أو النقص إن كان يتعامل بها عددا أو ما يتعلق بذلك..." [3].

وبالنسبة للنقود الزيانية، فهي لم تختلف عن النقود الموحدية، فقد ظل معمولا بالدنانير والدراهم في دولة بني عبد الواد، وظلت النقود التي ضربتها الدولة العبد الوادية ذهبية وفضية ومن النحاس، واحتفظت بنفس الأشكال ولا يميزها سوى البيانات التي كانت تحتويها[4]، غير أنه في أيام ضعف الدولة الزيانية، أواخر أيامها " سك الملك نقودا من الذهب الرديئ" [5]، والتي " لا تزن سوى ريال وربع،وحتى إذا راجت بين هؤلاء السكان، لم تكن تزن سوى تسع ريالات ونصف ذهبا، كما أنهم (الملوك) كانوا يزيفون العملة الفضية، ويخلطونها بالنحاس..." [6].

---

[1]- عمر بلوط، المرجع السابق، ص 89.

[2]- لخضر عبدلي، تاريخ مملكة...، مرجع سابق، ص 357.

[3]- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، طبعة (2001)، ص 281 وما بعدها.

[4]- لخضر عبدلي، تاريخ...، مرجع سابق، ص 358؛ خالد بلعربي، الدولة...، مرجع سابق، ص 271.

[5]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 411.

[6]- كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 301.

وقد نقش في الغالب عليها آيات قرآنية وأحاديث نبوية، وعبارة "ما أقرب فرج الله" كشعار لهم بعد مقتل السلطان يوسف بن يعقوب المريني[1] سنة **707**هـ/ **1307**م تحت أسوار مدينة تلمسان للتعبير عن شكرهم "لله" الذي خلصهم من شر ذلك الحصار الطويل[8].

وعلى الرغم من الصراع بين يغمراسن بن زيان وجيرانه الحفصيين، فقد ظل التعامل بين دول المغرب الثلاث بعملة ذهبية هي الدينار، وبعملة فضية وهي الدرهم، حيث كانت قيمتها ثابتة ومتقاربة نسبيا، الأمر الذي كان يدعو الدول الأخرى الإسلامية المشرقية والمسيحية إلى الوثوق بها[2]؛ وقد كان الدينار يتصدر أنواع العملة التي كان يتم التعامل بها، ثم الدراهم التي كانت تنقسم إلى وحدات لتفي بضرورة المعاملات التجارية وهي الدرهم، والنصف، والربع، والثمن[3]، وقد ذكر ذلك صاحب نظم الذر في سياق حديثه إلى الصلح الذي وقع بين أبي زكريا الحفصي[4]، ويغمراسن بن زيان.

---

[1]- **يوسف بن يعقوب المريني**: هو يوسف بن يعقوب بن عبد الحق المريني، تولى الحكم في محرم من سنة 685هـ/ 1286م؛ ينظر: إسماعيل بن الأحمر، المصدر السابق،ص17؛ الناصري، المرجع السابق، ص 85وما بعدها.

[8]-لخضر عبدلي،تاريخ ...،مرجع سابق،ص358،359.

[2]- خالد بلعربي، الدولة...، مرجع سابق، ص 271.

[3]- خالد بلعربي، المرجع نفسه، ص 271، 272.

[4]- **أبو زكريا الحفصي**: هو أبو زكريا يحي بن عبد الواحد بن أبي حفص عمر الهنتاتي، استقل بملك الدولة الحفصية في سنة 626هـ/ 1228م ،توفي في بونة في أواخر جمادى الآخرة سنة 647هـ/ 1249م؛ ينظر: العمري، المصدر السابق، ص 138؛محمد النيفر،عنوان الأريب عمّا نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب،دار الغرب الإسلامي بيروت،1996،ج1،ص254.

المبحث الثاني: الحياة الاقتصادية بالمغرب الأقصى المريني، حتى أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي:

1- الفلاحة:

1-1- الزراعة:

لقد استفاد الاقتصاد المريني من حالة الاستقرار النسبي التي سادت البلاد، فازدهر بجميع فروعه ومقوماته، خلال مراحل الهدوء، حيث اهتم بنو مرين بالفلاحة، فوزعوا الأراضي على الفلاحين وبنو النواعير[1].

ولخصوبة بلاد المغرب الأقصى في مناطق كثيرة، توفرت الكثير من الغلات، وتنوعت، ومن ذلك نجد البساتين والجنان الواقعة على ضفتي وادي فاس[2]، وصف أحد بساتينها بأنه: "بستان جليل منوع بصفوف الأشجار والغراس على اختلافها،..."[3] ،ساعد على ذلك وفرة مياه الري، وببلاد الهبط قرب سجلماسة، وفرت محصول القطن، لوفرة التربة الخصبة، كما تميزت سبتة بوفرة الإنتاج والزيوت[4]؛وذكر الوزان نوعا من الأشجار "الشائكة تثمر حبا كبيرا يشبه الزيتون... ويسمى هذا الثمر

---

[1]- محمد عيسى الحريري، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني (610هـ- 1213م/ 869هـ- 1465م)، دار القلم، الكويت، ط2، 1987، ص 288؛ عامر أحمد عبد الله حسن،دولة بني مرين،تاريخها وسياستها تجاه مملكة غرناطة الأندلسية والممالك النصرانية في إسبانيا (608- 869هـ/ 1269- 1465م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، فلسطين، 1424هـ/ 2003م، ص 227.

[2]-أبو مصطفى كمال السيد، المرجع السابق، ص 63.

[3]- العمري، المصدر السابق، ص 171.

[4]- أبو مصطفى كمال السيد، المرجع السابق، ص 63.

عندهم (إقليم حاحا) [1] بالهرجان، ويستخرج منه زيت كريهة الرائحة تستعمل مع ذلك في الطبخ والإنارة"[2].

وبأحواز مدينة فاس أيضا زرع الكتان، وبأحواز سلا كان يزرع القطن، وامتدت فلاحته إلى تادلا والهبط، وكان قصب السكر يزرع في عدة جهات في ناحية سبتة وهو بها ثلاثة أنواع، كما زرع بالسوس ونواحي سلا ومراكش[3]، وذكر من مدن السوس "تيُّيوت" ،حيث كانت "... تنتج هذه الأرض كمية عظيمة من القمح والشعير وغير ذلك من الحبوب والخضر، وينبت فيها أيضا قصب السكر بكثرة... ويقصد تيّيوت عدد كثير من تجار فاس ومراكش وبلاد النيجر لشراء السكر. وفيها أيضا كمية عظيمة من التمر"[4]، حيث كان يعمل "منه أنواع من السكر ويخلص منه مكرر يجيء في نهاية البياض والصلابة ولطافة الذوق، ويقارب مكرر مصر أن لم يكن مثله..." [5] .

كما اشتهرت تيدسي[6] بخصوبتها وإنتاجها من قصب السكر على ضفاف نهر سوس، وفيها مطاحن لعلاجه[7]، وكان "فيها كميات من الحبوب وقصب السكر وأشجار النيلة..." [8]؛وما زاد من ازدهار تلك البساتين وكمية الإنتاج بها ،هو اهتمام السلاطين بها حيث يذكر أنه في "سنة خمس

---

[1]- **إقليم حاحا**: هو أحد أقاليم مملكة مراكش إلى البحر المحيط في جهتي الغرب والشمال، وإلى الأطلس في الجنوب؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 95 وما بعدها.

[2]- الوزان، المصدر نفسه، ص 96.

[3]- محمد المنوني، ورقات عن حضارة المرينيين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، 2000، ص 148.

[4]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 115.

[5]- العمري، المصدر السابق، ص 195.

[6]- **تيدسي**: مدينة في السوس، تبعد بعشرين ميلا عن الأطلس، بناها الأفارقة القدامى؛ ينظر: كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 37؛ الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 119.

[7]- كربخال، المصدر نفسه، ص 37.

[8]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 119.

وثمانين وستمائة بنى (السلطان يوسف بن يعقوب بن عبد الحق) سور قصر المجاز وركبت أبوابه وفيها غرس بستان المصارة بفاس الجديد..." [1].

وعموما اشتهرت بلاد المغرب الأقصى بمجموعة من المحاصيل الزراعية على رأسها القمح والفول، والشعير، حيث مثلت المحاصيل الرئيسية اللازمة لحياة الأهالي[2]، من ذلك مراكش التي كانت "... تنتج القمح وغيره من الحبوب بكثرة كاثرة، وفيها ماشية عديدة، ومياه وانهار وعيون وفواكه كالتمر والعنب والتين والتفاح والإجاص من كل نوع، وتكاد تكون هذه الناحية كلها سهلا كسهل اللومباردي بإيطاليا..." [3]؛وأمزميز من نواحي مراكش الواقعة على صخر وعر لأحد جبال الأطلس "تمتد تحت هذه المدينة... سهول كبيرة تتصل بمراكش على مسافة ثلاثين ميلا، وينبت فيها قمح جيد غليظ الحب... ودقيقه في غاية الجودة..." [4].

كما ازدهرت زراعة القمح في طنجة، وفي البصرة[5]، التي كان " لها مياه عن خارجها من عيون عليها بساتين يسيرة... ولها غلات كثيرة من القطن المحمول إلى إفريقية وغيرها،ومن غلاّتهم القمح والشعير والقطاني..." [6] ؛ومن أشهر الأشجار التي حظيت بعناية السكان شجر الزيتون الذي انتشرت مزارعه شمالي فاس إلى نهر سبو ثم إلى نهر ورغة، وفيما وراء ذلك حتى سفوح الجبال التي تطل

---

[1]- السلاوي، المرجع السابق، ج3، ص 89؛المنوني،ورقات...،مرجع سابق،ص63.

[2]- الحريري، تاريخ المغرب...، مرجع سابق، ص 289؛مصطفى نشاط،إطلالات على تاريخ المغرب خلال العصر المريني،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية،وجدة،2003،ص73ومابعدها.

[3]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 122.

[4]- الوزان، المصدر نفسه، ص 125.

[5]- **البصرة**: من مراكش، مدينة كبيرة على ربوة مشرفة على ونظر واسع، عرفت بالحمراء لأن تربتها حمرها؛ ينظر: مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص 189؛ كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 196.

[6]- ابن حوقل، المصدر السابق، ص 81.

على البحر المتوسط[1]، ذلك أن معاصر الزيت في فاس المشهورة بزيتونها وزيتها، كانت تقوم على مقربة من البساتين التي كانت أحمال الزيتون تدخل منهما: باب الجيسة وباب الفتوح، وأكثرها من باب الجيسة لموازتها الأسوار، خاصة شمال المدينة، حيث كانت الأعمال فيها موسمية، والمعدات في المعاصر بدائية[2].

كما زرع الفلاحون بالمغرب الأقصى ما يحتاجه الأهالي لغذائهم اليومي من الخضروات كان منها: الخيار، والقثاء، واللفت، والباذنجان، والقرع، والجزر، واللوبيا، والكرنب، والشمار، وسائر البقول[3]، حيث كانت مراكش "كثيرة... البقول والشعير والدخن، وجميع أنواع الفواكه والخضر" [4]، وفاس كان فيها أنواع الفواكه المستطابة" بين النخل، والعنب، والتين، والرمان، والزيتون والسفرجل، والتفاح على أنواع وكذلك الكمثرى... وبها المشمش والتين، والبرقوق، والقراصيا، والخوخ،... والتوت على قلة، والجوز واللوز... وبها الأُتُرج والليمون والليم، والنارنج ،... وبها البطيخ الأصفر والأخضر... وبها الخيار، والقثاء واللفت، والباذنجان..." [5].

وحتى المناطق البعيدة اشتهرت بإنتاجها الوفير من الحاصلات الزراعية، وصف الوزان منها مدينة "تكوداست"[6] "... تجاورها حدائق عجيبة مغروسة بجميع أنواع الأشجار المثمرة رأيت فيها مشمشا ضخما في حجم الليمون، والكروم فيها معروشة مسندة إلى جذوع الأشجار، تعطي عنبا أحمر يسمى بلغة البلاد بيض الدجاج، وهو اسم يطابق المسمى في الواقع لضخامة حبه، ويكثر فيها

---

[1]- الحريري، تاريخ...، مرجع سابق، ص 289.

[2]- روجيه لوتورنو، فاس في عصر بني مرين...، مرجع سابق، ص 128.

[3]- الحريري، تاريخ...، مرجع سابق، ص 289.

[4]- كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 41.

[5]- القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 175، 176.

[6]- **تكوداست**: مدينة في هسكورة، على قمة جبل شاهق تحيط به أربعة جبال عالية، لا تعرف اليوم مدينة بهذا الاسم، وربما كان محرفا عن تكندافت المعروفة حتى الآن على نهر تساوت؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 166، 167.

الزيت والعسل، ومنه نوع أبيض كاللبن الممتاز، وآخر أصفر فاتح كالذهب..." [1]؛وفاس تحديدا اشتهرت من بين جهات المغرب الأقصى بكثرة الفاكهة وتنوعها، كما انتشرت أنواع من الأزهار، والرياحين منها الورد، والبنفسج، والياسمين، والآس، والنرجس والسوسن والبهار، ومن أشهر بلاد المغرب الأقصى في الإنتاج الزراعي مكناس والتي "تقع في سهل بديع جدا، ويمر بالقرب منها نهر صغير، وتحيط بها على مسافة ثلاثة أميال حدائق عديدة تنتج ثمارا ممتازة، لا سيما السفرجل، وهو غليظ جدا طيب الرائحة، والرمان الغريب حجما وجودة،ويكثر بها البرقوق الأبيض والدمشقي..." [2].

وبالإضافة لشجر الهرجان المنتشر بكثرة، والمستغل من طرف السكان، نجد إنتشار أنواع أخرى من الأشجار، منها ما ذكر بجبل منسرة من الأطلس حيث كان" ينبت في هذا الجبل شجر المصطكي والبقس العظيم والجوز الباسق، ويخلط أهل البلاد الجوز والهرجان فيستخرجون منهما زيتا هو على الأصح مر يأكلونه ويستصبحون به"[3]، وفي مدينة بزو[4]، كان السكان " يملكون عددا هائلا من أشجار التين، وهي أشجار عظيمة ضخمة..." [5]، إضافة لشجر الأركان في بلاد حاحا الذي كان يستخرجه السكان، ويستهلكونه من نواة بعض الثمار[6].

---

[1]- المصدر السابق، ج1، ص 167.

[2]- المصدر نفسه، ص 214، 218.

[3]- نفسه، ج1، ص 111.

[4]- **بزو**: وهي مدينة في هسكورة، مدينة قديمة مبنية على جبل عال، يجري تحتها وادي العبيد؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 169.

[5]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 170.

[6]- كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 6؛ ولمزيد من التفصيل حول الحاصلات الزراعية بالمغرب الأقصى؛ ينظر: كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 41، 43، 45؛ الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 166،155، 167، 169، 208؛ العمري، المصدر السابق، ص 196، 206، 210؛ القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 169 وما بعدها؛ الجزنائي، المصدر السابق، ص 26، 35.

1-2- الثروة الحيوانية: العناية بالثروة الحيوانية من النشاطات الفلاحية، التي اهتم بها سكان المغرب الأقصى، حيث ساعدت غابات هذه البلاد على توفر ثروة حيوانية ضخمة في العصر المريني،[1] فوجد منها "من الدواب الخيل، والبغال، والحمير، والإبل، والبقر، والغنم،... وأما الطير، فيها منه الإوز، والحمام، والدجاج ونحوها، والكركي عندهم كثير... واسمه عندهم الغرنوق، وهو صيد الملوك هناك... وأما وحوشها ففيها من أنواع الوحش الحمر، والبقر، والنعام، والغزال والمها وغير ذلك "[2]، سمّاه الوزان "اللمط" أي "المها"[3].

كما كان الاهتمام كثيرا بالخيول، المستخدمة في الحملات العسكرية ،إذ لا يمكن الاستغناء عنهاكما كان لجبل هنتاتة بناحية مراكش " رجال شجعان أغنياء يملكون كثيرا من الخيل..." [4]، وفي بداية حكم بني مرين للمغرب الأقصى، وفي حروبهم ضد بقايا الموحدين والأمثلة من ذلك كثيرة، حيث تم تجهيز جيش من ألف فارس من بني مرين بطبوله وبنوده والخيول والسلاح[5]، واشتهرت منطقة الجمعة الجديدة، التابعة لناحية مراكش بعددها الضخم من الماعز[6]، وإقليم حاحا كان به الاهتمام كبيرا بتربية النحل حيث "كانت تجارة النحل بها رائجة كتجارة الماعز، بسبب الكمية الهائلة من الشمع التي تستخرج منها وتباع مع الجلود بآسفي، حيث يأتون من أوروبا لشرائها"[7].كما كان لكثرة الأزهار والرياحين أكبر الأثر في وفرة محصول عسل النحل، حيث توفر بكميات كبيرة لوفرة

---

[1]- الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 290.

[2]- القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 176؛177؛ العمري، المصدر السابق، ص 196.

[3]- المصدر السابق، ج1، ص 174.

[4]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 142.

[5]- ابن أبي زرع الفاسي، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور، الرباط، 1972، ص 109.

[6]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 124.

[7]- كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 615.

"ثروة النحل"، حتى أن سكان المغرب كانوا يفضلون استعماله عن السكر، واقتصر استعمال السكر عندهم على الغرباء والمرضى[1].

كما كثر لديهم اهتمام كبير بالثروة السمكية، حيث تميزت بالتنوع لإطلالة المغرب الأقصى على البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي، كذلك كانت أنهار المغرب مصدرا لكثير من أنواع الأسماك، والتي كانت لونا من ألوان الغذاء خاصة للسكان القريبين من تلك الأنهار[2]، وقد اشتهر منها نهر سبو المسمى بنهر الجواهر يخرج منه أنواع الحوت مثل اللبيس والبوري والسلباح واليوقة وذلك كله حوت لذيذ الطعم"[3]، ومن قاع النهر كان يصطاد الصدف الثمين الذي يقوم بالجواهر، ومنه تصاد بعض السراطين المستعملة في صناعة الأدوية[4].

ومما يذكر أيضا سمك البلين، بمدينة ماسة[5]، حيث كان بها مسجد "وجميع العوارض التي كانت تحمل سقف هذا المسجد من عظام سمك (البلين)" [6]، وبسبتة كان "بها سمك كثير منه نوع يسمى سمك موسى..." [7].

إن الحديث عن النشاط الفلاحي، مرتبط بطبيعة الأرض ومالكها، فاشتهر منها خاصة بالمغرب الأقصى المريني الأراضي الإقطاعية[8].

1- العمري، المصدر السابق، ص 195، 196؛ الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 289، حول الثروة الحيوانية؛ ينظر: العمري، المصدر السابق، ص 196.

2- الحريري، المرجع نفسه، ص 290، 291.

3- الجزنائي، المصدر السابق، ص 35.

4- الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 290، 291.

5- **ماسة**: تقع على شاطئ المحيط عند قدم الجبل الذي يكون بداية الأطلس، ويمر بينها نهر سوس الكبير؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 113.

6- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 114.

7- العمري، المصدر السابق، ص 207.

8- إبراهيم القادري بوتشيش، "الفلاحة..."، مرجع سابق، ص 216، 217.

ومن أمثلة ذلك أنه لما فتح الأمير أبو بكر[1] مكناسة "أقطع أخاه يعقوب ثلث جبايتها جزاء له على وساطته وكان فتح مكناسة سنة ثلاث وأربعين وستمائة..." [2]؛ كما أقطع سلاطين بني مرين كبار رجال الدولة الإقطاعات الزراعية، فكان "للأشياخ الكبار الإقطاعات الجارية عليهم"، وكان منهم القضاة، وقادة الجيش، حيث كان إشراف هؤلاء على هذه الإقطاعات سبيلا إلى زيادة الإنتاج، في إقطاعاتهم، مما كان له أثره في رخاء البلاد في العصر المريني[3]، إذ كان الأمير أبو بكر "أول شيء فعله، أنه جمع أشياخ قبائل بني مرين فقسم عليهم بلاد المغرب، فأنزل كل قبيلة في ناحية منه..." [4].

ونظام الري عند بني مرين ساهم هو الآخر في وفرة الإنتاج الزراعي، خاصة وأنه تميز بتنظيم محكم، حيث نجد اهتمام أهل فاس ونواحيها بتنظيم الري في وادي فاس المعروف بوادي الزيتون، حيث أقيمت سدود على هذا الوادي في القرن 8هـ/ 14م، كما قاموا أحيانا بتطهير مجرى النهر من الرواسب المتراكمة فيه، حيث كانت تتفرع من وادي فاس قنوات تروي البساتين الواقعة على ضفتي النهر، كما عرف أهل بلاد المغرب الأقصى، كغيرهم من سكان بلاد المغرب نظام المناوبة أو النوبة في ري أراضيهم تجنبا للمنازعات[5]، من ذلك النزاع على الغروس الواقعة على حافتي وادي فاس، بين أهل مزدغة السفلى وأهل أزكان إلى الوادي الواقع بينهم أدى إلى التنازع بينهم[6]، ومشاكل السقي من

---

[1]- **الأمير أبو بكر** بن عبد الحق بن محيو بن أبي بكر بن حمامة الزناتي ثم المريني، تمت له البيعة بعد وفاة أخيه محمد عشية يوم الخميس 19 جمادى الثانية 642هـ- 12 نوفمبر 1244م،؛ينظر: ابن ابي زرع الفاسي، الأنيس المطرب...، مصدر سابق، ص 290 وما بعدها.

[2]- السلاوي، المرجع السابق، ج3، ص 12.

[3]- القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 204؛ الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 288، 289.

[4]- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس...، مصدر سابق، ص 291.

[5]-أبو مصطفى كمال السيد، المرجع السابق، ص 58، 59.

[6]- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص 5.

العيون "[1]، وقد اشتهرت ببلاد المغرب الأقصى مجموعة من الأنهار، التي اعتمد على مياهها في الري، منها:

* وادي ملوية: "مابين تلمسان ورباط تازا... يصب في البحر الرومي"[2]، أي البحر المتوسط.

* نهر سبو: وهو "محيط بمدينة فاس من شرقها وغربها"[3]، والذي يعد "أعظم أنهار المغرب، يصب في المحيط بين سلا، وقصر عبد الكريم، يبلغ طوله (600م) وتتفرع منه عدة أودية تسقي نواحي فاس ومكناس والغرب[4]؛* نهر ورغة: وهو مجاور لنهر سبو، وهما يصبان في البحر الأعظم "أي المحيط، بعد التقائهما" بموضع يدعى المعمورة[5]؛* نهر بهت: وهو نهر يقع بين مدينتي سلا ومكناسة، وتصب مياهه في المحيط[6]؛* نهر أم الربيع: "الذي ينحدر من جبل الأطلس الكبير"[7]، "وينصب من جبال صنهاجة من موضع يدعى وانسيفن"، ويصب في البحر المحيط، وهو فيما بين سلا ومراكش، وهو على ثلاث مراحل من مراكش[8]، وأبو رقراق، فيما بين سلا ومراكش أيضا، ويعد نهر أم الربيع من أهم انهار المغرب الأقصى لوفرة مياهه وانتظام جريانه[9]؛* نهر تانسيفت، ونهر السوس الأقصى، وهما على بعد أربعة أميال من مراكش، ويصبان في البحر المحيط؛* نهر شفشاوة، وهو ببلاد حاحا ويصب في البحر المحيط، وهذه الأنهار لا يقل ماؤها، ولا ينقطع شتاءا ولا صيفا[10]، وقد كان لذلك أثره الكبير في

---

[1]- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص 6.
[2]- عبد الواحد المراكشي، المعجب...، مصدر سابق، ص 449.
[3]- عبد الواحد مراكشي، المصدر نفسه، ص 449.
[4]- العمري، المصدر السابق، ص 182.
[5]- عبد الواحد المراكشي، المعجب...، مصدر سابق، ص 449.
[6]- عبد الواحد المراكشي، المصدر نفسه، ص 449.
[7]- كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 5.
[8]- عبد الواحد المراكشي، المعجب...، مصدر سابق، ص 450.
[9]- ابن ابي زرع الفاسي، الأنيس...، مصدر سابق، ص 302؛ الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 288.
[10]- عبد الواحد المراكشي، المعجب...، مصدر سابق، ص 450؛ الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 288.

استقرار الحياة الزراعية في المغرب الأقصى، وغير هذه الأنهار الكبيرة فهناك بالمغرب الأقصى كثير من الأودية الصغيرة التي يظل فيها الماء طوال السنة عدا فصل الصيف، وتسهم بدورها في وفرة الإنتاج الزراعي، وكثرته ليفي بحاجة السكان[1].

2- الصنائع:

2-1- أنواع الصنائع:

تطورت صنائع بني مرين مع اتساع العمران وتوفر المواد الخام، كما ظهرت مؤسسات نقابية ترأسها نقابيون يدافعون عن حقوق العمال، ويسمون الأمناء[2]، وقد أوجدت لتلك الصنائع دور متخصصة منها دار الإشراف على البناء والنجارة بسبتة، وما يرجع إليهما، ولا يستبعد أنه كان بكبريات المدن المغربية الأخرى أشباه لهذه الدار[3]، فاشتهر منها خاصة:

1* صناعة الكاغد (الورق): اشتهرت بها مدينة فاس التي كان يصنع بها الورق المغربي الذي كان يتميز بالجودة وبالبياض الناصع، إلى جانب الكاغد الرومي الذي كان يصل إلى المغرب عن طريق بحر الروم، وظهر ذلك من خلال فتوى جواز النسخ في كاغد الروم المستخدم آنذاك[4].

وفي أوائل المائة التاسعة للهجرة، كانت مدينة فاس لا تزال تنتج الورق، حيث كان ينزل بمصر مغربي سوسي متفنن في هذه الصناعة وهو عبد الله بن محمد بن أبي عبد الله الجمال المغربي السوسي ثم المصري (ت بمصر سنة 803هـ/ 1400- 1401م)، والذي "كان أعجوبة الدهر في صناعة الأشياء الدقيقة حتى كان يصنع بيده ورقا يكتب فيه بخطه الدقيق سورة الإخلاص وآية الكرسي"[5]. .

---

[1]- الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 288.

[2]- عامر أحمد عبد الله حسن، المرجع السابق، ص 227.

[3]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 147.

[4]- الونشريسي، المصدر السابق، ج1، ص 75 وما بعدها وص 95؛ المنوني، تاريخ الوراقة...، مرجع سابق، ص 45.

[5]- المنوني، تاريخ الوراقة...، مرجع سابق، ص 57.

وقد بدأت هذه الصناعة تتراجع في أواخر هذا العصر، حيث صنّف الورق المغربي في رتبة أخيرة بعد الورق البغدادي وورق مصر والشام، بالتزامن مع مزاحمة الورق الإفرنجي الذي كان يستورد من مدينة البندقية بإيطالية وغيرها .

وقد نبغ ببلاد المغرب الأقصى ورّاقون مصحفيون، وورّاقون للكتب العلمية، وتخصص بعضهم في نسخ مادة بعينها، كما ظهر مصححون مغاربة مختصون صححوا عددا من الكتب العلمية، حيث كانت الخزائن المرينية العمومية مراكز للاستنساخ والتصحيح، وقد تجلى نشاط التسفير في هذا العصر من خلال تسفير مصحف يوسف المريني ثم مصحف أبي الحسن المريني، وقد اشتهر من المسفرين: أبو العباس ابن عاشر، أبو الحجاج يوسف بن علي بن عبد الواحد السدوري المكناسي؛ وتعتبر هذه الفترة عصر التفنن في تجويد بعض آلات الكتابة وعلى الخصوص في البلاط المريني[1]

2* الصناعة الخشبية: شكلت الغابات مصدرا هاما يمد أهالي المغرب الأقصى بالأخشاب والحطب، ومن هذه الأخشاب خشب الأرز المستعمل في بناء المنازل وصناعة السفن، خاصة ما اشتهر منه بفاس و "المجلوب لها من جبال بني يازغة، وهي بنحو الثلاثين ميلا عنها، يصل كل يوم منه أحمال كثيرة فلا يعدم فيها بوجه، وقد يعمر العود منه في الموضع الذي لا يناله ماء ألف سنة وأزيد لا يعفن ولا يستاس"[2].

ويُروى أن السلطان أبا الحسن، كان يرسل أحمالا كثيرة من خشب الأرز إلى دار الصناعة بسلا لصناعة سفن الأسطول المريني[3]؛ وقد توقفت أواخر حكم بني مرين دار صناعة السفن في سلا، حيث كان الخشب يجلب إليها من غابة المعمورة على حلق الوادي، وذكر أن الذي بناها هو

---

[1]- المنوني، تاريخ...، مرجع سابق، ص 52، 54.
[2]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 35.
[3]- الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 290.

مهندس عربي ماهر في علم الحيل، حيث كانت بسلا جداول لاستقبال السفن وإرجاعها إلى المرسى، تعمل بطريقة هندسية تعتمد المد والجزر البحري[1].

كما فعل ذلك أيضا أبو عنان المريني[2]، الذي اشتهر باهتمامه بهذا الجانب،و الذي كان يبني بعض سفن الأسطول المريني الصغيرة ، والقوارب في دار صناعة السفن بمنزل خولان القريبة من غابات خشب الأرز[3]، كما استخدمت أخشاب الغابات في صناعة الفحم، وكانت تدخل منه أحمال كثيرة إلى فاس من جبل بني بهلول[4] والذي كان "يصبح كل يوم على أبوابها (مدينة فاس) من أحمال البلوط وفحمه ما لا يوصف كثرة"[5]، ومن أنواع الأشجار المنتشرة أيضا في غابات المغرب الأقصى العرعر، وخشبه جيد يستعمل في الصناعات الخشبية والبناء، والزان الأخضر، صُنع منه الفحم والقطران، ، كما وجدت أشجار الصنوبر والأركان[6]، كما استخدم الخشب في صناعة الأثاث، وبعض الاحتياجات الخاصة منها قباقب ذات جودة عالية، وأثمان غالية، صنعت من خشب التوت الأسود والأبيض، وقد تصنع من خشب الجوز والليمون والعناب[7].

---

[1]- الحسن السائح، الحضارة الإسلامية في المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط2، 1986، ص 266، 267.

[2]- **أبو عنان المريني**: ولد سنة 729هـ/ 1319م، تولى الحكم سنة 749هـ/ 1339م، وتوفي سنة 759هـ/ 1359م، دامت دولته عشر سنوات فقط، كان من دهاة السلاطين ممن اشتهر بالحزم والكفاءة؛ ينظر: النميري، فيض العباب وإفاضة قداحة الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 122 وما بعدها؛ مؤلف مجهول، زهر البستان...، مصدر سابق، ص 41.

[3]- الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 290.

[4]- **جبل بني بهلول**: يقع هذا الجبل جنوبي فاس، بينها وبين صفرو، وفي سفحه قرية البهاليل العتيقة؛ ينظر: الجزنائي، المصدر السابق، ص 35.

[5]- الجزنائي، المصدر نفسه، ص 35.

[6]- كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 6؛ الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 290.

[7]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 243.

3* صناعة الزيوت والسكر: اشتهر من تلك الزيوت، زيت الزيتون، والتي انتشرت ببلاد المغرب لوفرة مزارع الزيتون، والتي تدار إما بالدواب أو بقوة جريان المياه[1]، حيث كان يتم هرس الزيتون، ويؤخذ إلى المكابس لعصره، حيث كانت تقام في أحياء بعيدة عن الناس[2].

وقد كانت هذه الصناعة تستغل العمال بضعة شهور في السنة، بحيث يتمكنون من تصريف محصول الزيتون، لذلك فإنها كانت محببة إلى جماعة من العمال الموسميين الذين كانوا يهبطون للمدينة من الشمال أي مدينة فاس في موسم الزيتون، الذي كان يتفق مع الوقت الذي يكون فيه العمل في الزراعة كاسدا بعض الشيء، باستثناء حراثة الأرض[3]. كما صنع الزيت من شجر الأركان، و "كذا شجر الجوز الباسق الذي يجنى منه الجوز بكثرة لدرجة أنهم يصنعون منه ومن نواة الهرجان زيتا، فضلا عما يأكلون منه ويصدرون" [4] ؛كما انتشرت صناعة السكر ومطاحنه في منطقة السوس، وبمدينة تيدسي، "حيث كانت تنبت كمية من قصب السكر على ضفاف نهر سوس الذي يمر على بعد فرسخ من المدينة، وفيها مطاحن لمعالجته، وهذا هو سبب وجود عدة تجار من بلاد البربر وبلاد الزنوج عادة في المدينة"[5]، حيث كان "يُعمل منه قند، ويُسبك... ويُعمل منه أنواع ويخلص منه مكرر يجيء في نهاية البياض والصلابة... ويقارب مكرر مصر إن لم يكن مثله" [6]؛ كما انتشرت صناعة السكر بمراكش إذ كان يوجد بها "أربعين معصرة للسكر أو أزيد،... ومزارعه في أرض مراكش بوادي يعرف بوادي نفيس،..."[7].

---

[1]- كمال السيد أبو مصطفى، المرجع السابق، ص 68.

[2]- روجيه لوتورنو، فاس...، مرجع سابق، ص 129.

[3]- روجيه لوتورنو، المرجع نفسه، ص 129.

[4]- كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 26.

[5]- كربخال، المصدر نفسه، ج2، ص 27، 37.

[6]- العمري، المصدر السابق، ص 195.

[7]- العمري، المصدر نفسه، ص 195، 196؛ المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 49.

4* صناعة الثياب:كانت تلك الصناعة مزدهرة، لأن كل ما كان السكان يستهلكونه كان يصنع محليا، باستثناء القليل من الثياب النفسية التي كانت تستورد من أوروبا أو المشرق، إذ كان عند سكان هسكورة[1] "تكثر عندهم الأغنام جدا فيصنعون من أصوافها ثيابا رفيعة لسد الحاجات المحلية، كما يصنعون سروجا بديعة للخيل"[2].

كما كان الحال بمدينة فاس كأنموذج من مدن المغرب التي انتشر بها هذا النوع من الصنائع، حيث كان الحاكة مقسمين إلى فئات عديدة على أساس المادة المستعملة في الصناعة، كالأصواف المتنوعة الأجناس، والقطن، والكتان، وقد كان بعضهم يستخدم الأنوال البدائية لصنع العباءة ذات القبعة، والمستخدم في صنعها الصوف الخشن وهي التي اتبعها الفلاحون في الأرياف، وكان عند البعض الآخر، أنوال معقدة بعض الشيء تحاك عليها الأقمشة التي يحتاجها سكان المدينة، والتي كانت تتراوح بين الأقمشة الصوفية ذات اللون الواحد، والأقمشة الحريرية المزركشة بالأزهار، حيث كان بفاس لوحدها خلال ق 8هـ/ 14 م وق 10هـ/ 16م، ما يزيد عن خمسة آلاف مشغل للحياكة يعمل فيها قرابة عشرين ألف شخص[3]، وبضواحي مدينة سلا وجدت الحقول "التي تنتج كمية عظيمة من القطن، ومعظم سكان المدينة حائكون يصنعون ثيابا من القطن في غاية الرقة والجمال..." [4].

---

[1]- **هسكورة**: تبتدئ من التلال المتاخمة لدكالة غربا لتنتهي شرقا عند نمر تنسيفت في سفح جبل أدماي، وتتاخم شمالا وادي العبيد الفاصل بين هسكورة وتادلا، كما تفصل دكالة وتلالها هذه الناحية عن البحر المحيط، وهي تنسب لقبيلة هسكورة التي مقامها في السوس الأدنى جنوب تاردوات؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 163؛ العمري، المصدر السابق، ص 175.

[2]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 163.

[3]- روجيه لوتورنو، فاس...، مرجع سابق، ص 132، 133.

[4]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 208.

كما تزود الحاكة، من النساء اللواتي كن يغزلن الخيوط في بيوتهن، والصباغين وجد منهم أولئك الصباغون الذين كانت لهم أماكن على جانبي النهر على مقربة من جسر الصباغين بمدينة فاس[1]، وبمدينة أفزا وهي مدينة في تادلا كانت " تصنع فيها البرانس بكثرة... ونساء هذه البلدة ماهرات جدا في خدمة الصوف، يصنعن منه البرانس والأكيسة الفاخرة، فيكتسبن هكذا من المال أكثر مما يكسبه الرجال" [2]، وبآيت عنتاب بتادلا أيضا "كانت تصنع بها كمية عظيمة من البرانس، فإن التجار الغرباء يكثرون فيها على الدوام"[3].

5* دباغة الجلود: انتشرت بعديد من مدن المغرب الأقصى، لحاجة السكان لها حيث استخدم الدباغون في الصباغة مواد معينة الأصل، كانت توجد على مقربة من المدينة، حيث كانت تهيأ في مصانع خاصة بها[4]، حيث اشتهرت مدينة تييوت بتحضير الجلود الجيدة التي تحمل إلى فاس ومراكش[5]، واشتهر ببلاد هسكورة " موارد ناتجة عن كمية وافرة من الزيت ومن تلك الجلود المدبوغة التي يكاد يشتغل جميع السكان في إعدادها. ويملك الهسكوريون عددا لا يحصى من المعز، وتدبغ في ناحيتهم جميع الجلود الواردة من الجبال المجاورة"[6]؛وفي مدينة فاس كانت فئة الدباغين تحظى بأهمية كبيرة، من خلال إعداد جلود الخراف أو الماعز والأبقار أو حتى الغزلان والجمال، مع القائمين على إزالة الشعر عن الجلد، والذين كانوا يعدون المسحوق اللازم للدباغة، وإذا ما دبغت كانت تنتقل إلى

---

[1]- روجيه لوتورنو، فاس...، مرجع سابق، ص 133.
[2]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 183.
[3]- الوزان، المصدر نفسه، ج1، ص 184.
[4]- روجيه لوتورنو، فاس...، مرجع سابق، ص 133.
[5]- كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 29.
[6]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 163.

أصحاب الحرف المختلفة ليصنعوا أشياء مختلفة كالعدة، والسروج، والحقائب، ومجلد والكتب، وصانعوا الأحذية[1].

6* صناعة أدوات الصناعة والأدوات المنزلية والشمع: كان الحداد ينتج الأدوات المعدنية للمدينة والريف، وجابل الخشب يضع المقابض، وصانع الدواليب يهيء المحاريث للفلاحين ومقابض المجاريف والفؤوس، وغيرها من الأدوات الزراعية، وصانع البراميل كان يعملها من أحجام مختلفة لنقل الماء، وغيره من السوائل [2]، خاصة في تلك المناطق التي توفرت على المواد الأولية لذلك، ذكر منها مدينة الجمعة التي تبعد عن تكوداست بنحو خمسة أميال حيث كان يسكن هذه المدينة "عدد وافر من الصناع لا سيما الدباغين والسراجين والحدادين، لأن هناك منجما للحديد على عمق كبير، ويضع هؤلاء الحدادون كثيرا من صفائح الخيل، يصدر أهل هذه البلدة جميع الأدوات التي يصفونها مع بضائعهم إلى البلاد التي لا توجد فيها هذه المصنوعات والبضائع..." [3].

وقد كان النجارون يصنعون الطبليات المستديرة والرفوف، وخاصة الصناديق التي كانت تحتفظ بها الفتيات المخطوبات، وكانت تقوم في معظم البيوت مقام خزائن الملابس، والعلب الخشبية وخزائن الكتب، والحصريون الذين حاكوا البسط أو الزرابي التي كانت تغطي أرض حجرة الصلاة، وأرض الغرف في البيوت الفقيرة، وصانعوا القناديل، والقفف، والصناع المساكين صانعوا المكانس الصغيرة، والقدور النحاسية..." [4].

---

[1]- روجيه لوتورنو، فاس...، مرجع سابق، ص 133.

[2]- روجيه لوتورنو، المرجع نفسه، ص 134، 136.

[3]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 169.

[4]- روجيه لوتورنو، فاس...، مرجع سابق، ص 135، 136.

وصناعة الشمع، اشتهر بها سكان بلاد المغرب الأقصى، حيث وجدت كمية هائلة من الشمع في بلاد حاحا[1]، وبمدينة تكوليت[2] "... يوجد عدد كثير من خلايا النحل على طول منحدر الجبل، يستخرجون منها كمية وافرة من الشمع يبيعونه لتجار أوروبا"[3]، كما صنعت بفاس الشموع الغليظة والرفيعة، والتي كان لها زبائن كُثُر من أهل الريف، من الشمع الأصفر، ولها ذبالة من خيط قنب ثخين[4].

7* صناعة الأسلحة: حيث كان صناع السلاح يعدون حاجات جيش السلطان، مع حاجات القبائل المقاتلة إلى جانب الجيش، من سيوف ورماح وأقواس طويلة، ودروع وتروس، والقرطمات والمهاميز البسيطة أو الدمشقية... [5]، وسروج الخيول، وعليها الحرير المنسوج بالذهب وتلك السروج "مخروزة بالذهب خرزا شبيها بالزركش..."[6]، على اعتبار الخيول من أهم وسائل المعارك والحروب آنذاك.

8* الصناعة الغذائية: المرتكزة أساسا على الإنتاج النباتي والحيواني، لوفرة المطاحن والأفران[7] أو تلك التي تعتمد الأسلوب التقليدي، فمثلا بإقليم حاحا كان الغالب تصنيع دقيق الشعير، وتحويله إلى خبز أو فطائر، وغيره من المواد الموجهة للاستهلاك، والمصنوعة من مواد زراعية وحيوانية[8]،وقد وجد

---

[1]- كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 5،6.

[2]- **تكوليت**: مدينة تقع على منحدر جبل، لها ميناء صغير قريب جدا، حيث يوجد مصب نهر تنسيفت بالمغرب الأقصى؛ ينظر: كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 15.

[3]- كربخال، المصدر نفسه، ج2، ص 15.

[4]- روجيه لوتورنو، فاس...، مرجع سابق، ص 137.

[5]- روجيه لوتورنو، المرجع نفسه، ص 137.

[6]- العمري، المصدر السابق، ص 217، 218.

[7]- روجيه لوتورنو، فاس...، مرجع سابق، ص 127.

[8]- كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 7، 8.

بمدينة فاس قرابة أربعمائة طاحونة، حيث كان يطحن قسم من سكان الضواحي قمحهم في المدينة، ويوجد بعض الباعة يدعون الدقاقين، لهم طواحين يستأجرونها، يشترون الحب ويطحنونه ثم يبيعون الدقيق في دكاكين مستأجرة كذلك، حيث كانت جل تلك الطواحين في ملك الجوامع والمدارس، والقليل منها في ملك الخواص[1]؛وقد كان عمل الأفران في مدينة فاس يقتصر على خبز ما تحمله إليها الأسر من عجين جاهز، بعد أن تكون كل أسرة قد خدمت الأرغفة بطابع خاص يحول دون اختلاط الخبز في المخبز[2]

3- النشاط التجاري:

3-1- تجارة داخلية:

انعكست حالة الأمن والاستقرار التي سادت الدولة المرينية على نشاطها التجاري، مع توفر الأسواق الداخلية والخارجية[3]؛حيث جرت العادة في المغرب أن تختص كل صناعة بسوق، وكل سوق بصناعة، تركزت حول المساجد، الذي نشطت قريبا منه الأحياء التي لها ارتباطا باحتياجات المسجد، فهناك سوق الشماعين لوجوب الاستضاءة بالشموع في الصلوات الليلية، وسوق العطارين، والطيبيين (باعة البخور) لوجوب التعطر والتبخير بالجوامع، وهناك سوق القباقبية لوجوب الوضوء، وسوق الكتبيين، لأن المساجد كانت مدارس ومعاهد للثقافة والعلم[4].

وقد اشتهرت حواضر المغرب الأقصى خاصة بكثرة أسواقها، ومن ذلك مدينة سبتة، إذا كان عدد الأسواق بها "مئة وأربعة وسبعون سوقا، تخص منها المدينة بمئة واثنين وأربعين سوقا، ومن أشرفها قدرا وأجملها مرأى سوق العطارين الأعظم، والقيسارية... ومن أسواق المأكول والمطعوم والفواكه

1- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 233.

2- روجيه لوتورنو، فاس...، مرجع سابق، ص 127.

3- الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 292.

4- الحريري، المرجع نفسه، ص 292، 293.

و الأدام وغير ذلك السوق الكبير... ومن الأسواق المعلومة لتجارة الآنية الصفرية القوية الصبغة العجيبة الصنعة سبتة دون غيرها سوق السقاطين..." [1]، ينضاف لذلك الحوانيت التي بلغ عددها أربعة وعشرون ألفا[2]؛وفي فاس ظهر ذلك الارتباط القوي بين المسجد والأسواق التجارية، حتى أن أبواب المساجد سميت بأسماء هذه المناطق الاقتصادية النشيطة، فمسجد القرويين له أبواب تحمل أسماء لها دلالات تجارية، مثل باب الكتبيين، حيث كان باعة الورق والكتب، وباب الشماعين وبقربه باعة الشموع وباب الموثقين، حيث يجلس الموثقون للقيام بأعمالهم في كتابة العقود وتحريرها[3]، عكس ذلك اتساع التجارة داخل هذه المدينة، حتى أصبحت تجارتها واسعة، وصلت لعدد من المدن المغربية، خاصة ما كان قريبا مثل تازا شرقا، ومكناس غربا، وحتى بعض المدن البعيدة مثل سلا ومراكش، إذ كانت الطبقة الوسطى في المغرب تعتني باقتناء ما تنتجه فاس من الكماليات من أقمشة وأغطية الرأس المصنوعة هناك، أو أنها كانت تستحضر من فاس الصناع لعمل الفسيفساء وأفاريز الجبس والمصورين[4].

وفي تنظيم تلك الأسواق، تتعاقب داخل المدينة طبقة طبقة إلى أن يكون آخرها إلى جوار سوق المدينة، وهي التي يجب أن تكون بعيدة عن المنازل والسكان حتى لا تؤذيهم بروائحها الكريهة أو أدخنتها، أو الأخطار الناجمة عن الحريق أو الدوى، فبفاس أشرفها حول الجامع، وإلى الغرب الكتبيون، وإلى الجنوب بائعو الأحذية، ولا يبعد عنهم كثيرا الخرازون... [5].

---

[1]- محمد بن القاسم الأنصاري السبتي، اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تح: عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ط2، 1983، ص 36.

[2]- السبتي، المصدر نفسه، ص 36؛أبو مصطفى كمال السيد، المرجع السابق، ص 71.

[3]- الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 293.

[4]- روجيه لوتورنو، فاس...، مرجع سابق، ص 137، 138ز

[5]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 233 وما بعدها؛ الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 293.

كما كانت الأسواق تعقد بالمناطق البعيدة منها ما ذكر بمدينة أديكيس وهي مدينة في حاحا، حيث كان سكانها " يقيمون كل سنة سوقا يجتمع فيها سكان الجبال المجاورة... وتكثر في هذه السوق البهائم والزبد وزيت الهرجان وكذلك الحديد والثياب (المنسوجة) في البلد وتستمر خمسة عشر يوما"[1]، وبناحية جزولة كانت "... تقام سوق تستمر شهرين... وعندما يقترب يوم السوق تعقد هدنة، ويختار رئيس كل جماعة قائدا ومائة من الرجالة للقيام بالحراسة والمحافظة على الأمن في السوق... يعقد هذا السوق في سهل يكتنفه جبلان، ويضع التجار بضائعهم في خيام أو أكواخ صغيرة من أغصان الأشجار، ويجتمعون بحسب أصناف بضائعهم كل صنف على حدة"[2].

وتشجيعا لتجارتهم حرص بنو مرين على إقامة فنادق لهم، وتجديدها لأهميتها الاقتصادية، ولخدمة النزلاء من مختلف الأجناس والمناطق، فهي موضع إقامة التجار والغرباء ممن لهم أثر كبير في الحركة التجارية، فضلا على كونها مخازن لمختلف أنواع السلع والتجارات[3]؛كما أقيمت فنادق صغيرة على طول الطرق التجارية وعلى مسافات ثابتة قدرت باثني عشر ميلا، كما حرص بنو مرين على احترام الاتفاقيات التجارية مع دول الجوار، وتأمين سلامة النقل البحري، وحماية خطوط الملاحة، واحترام التجار من كافة الجنسيات[4]، وقد تمتعت مدينة فاس من بين مدن المغرب الأقصى بمكانة تجارية واقتصادية هامة في عصر بني مرين حيث كانت مركزا لتجميع التجار من جميع البلدان والأقطار[5]، ذكر منها: الفندق الكبير الشهير الذي بسوق الشماعين، المحبس عليه من طرف السلطان

---

[1]- الوزان المصدر السابق، ج1، ص 101.

[2]- الوزان، المصدر نفسه، ج1، ص 145.

[3]- الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 293؛كريم عاتي الخزاعي،المرجع السابق،ص62.

[4]- عامر أحمد عبد الله حسن، المرجع السابق، ص 227.

[5]- الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 295.

أبي يعقوب[1]، وقد ذكر الوزان أنه بفاس مائتا فندق، بمبانيها المتقنة، البعض منها كان فسيحا جدا، كالتي تقع بجوار الجامع الكبير، وتتألف كلها من ثلاث طبقات[2].

3-2-التجارة الخارجية:

كانت السفن التجارية على اختلاف أحجامها، وجنسياتها تتردد بين موانئ المغرب الأقصى، ودول البحر المتوسط، كان منها بلاد الأندلس ممثلة في قاعدتها ألمرية[3]، قاعدة الاتصال الاقتصادية بين أوروبا وبلاد المغرب، لذلك حرص السلاطين على تأمين التجارة الخارجية ،من خلال تأمين طرق المواصلات[4]؛وقد جنى التجار المرينيون من تلك التجارة الواسعة أرباحا وفيرة، حيث حملوا الذهب والصمغ من السودان إلى أسواق الأندلس ومنها إلى أوروبا وحوض البحر المتوسط[5]، حيث لعبت الموانئ المرينية دورا هاما في عمليات التصدير والاستيراد، من ذلك ميناء سبتة "محط قوافل العصير والحرير والكتان..."[6]، والذي كان يتعامل مع الحمولات التجارية من وإلى دول المشرق ومصر والدول

---

[1]- الجزنائي، المصدر السابق، ص 79.

[2]- المصدر السابق، ص 231 وما بعدها.

[3]- **ألمرية**: والتي أمر ببنائها الخليفة عبد الرحمن بن محمد الملقب بالناصر لدين الله سنة 344هـ/ 955م، تقابل مدينة هنين، تقع جنوب شرقي الأندلس؛ ينظر: الإدريسي، المصدر السابق، ص 84؛ القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 150؛ محمد أحمد أبو الفضل، تاريخ مدينة ألمرية الأندلسية في العصر الإسلامي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص 33؛ جورج مارسي، المرجع السابق، ص 97؛ السيد عبد العزيز سالم، في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1975، ص 61.

[4]- الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 295.

[5]- الحريري، المرجع نفسه، ص 294.

[6]- المقري، المصدر السابق، ج6، ص 210.

الأوروبية من جهة، وبلاد السودان والصحراء الكبرى من جهة أخرى[1]، و اشتهر منها أيضا ميناء مدينة أصيلا[2] التي كثيرا ما ترددت السفن إلى موانئها[3] لرواجها التجاري.

وقد استورد المغرب الأقصى المريني الذهب من السودان والفضة من سردانية والأندلس، ومنتوجات أخرى كثيرة عربية وغربية، كما استورد المرينيون من بلاد الأندلس آلات الصفر، والحديد من السكاكين و الأمقاص المذهبة، والأحواض الرخامية المصنوعة في ألمرية، حيث استورد السلطان أبو الحسن من ألمرية بيلة من الرخام الأبيض، زنتها مائة وثلاثة وأربعون قنطارا، وصنعت في المدرسة المصباحية[4]، إزاء مسجد القرويين، كما استوردوا منتوجات كانت تستعملها النساء، وهي القسى العربية المجلوبة من البلاد المشرقية، والأثواب البديعة المستوردة من الشام والعراق، مع أثواب أخرى عراقية وأندلسية ورومية[5]، كما نشطت التجارة في المناطق البعيدة في المغرب الأقصى كمدينة بزو في هسكورة حيث كان سكان بزو "كلهم تجار أمناء حسنوا الهندام، يصدرون الزيت والجلود، والأغطية إلى بلاد السودان..." [6].

---

[1]- عامر أحمد عبد الله حسن، المرجع السابق، ص 226

[2]- **أصيلا** أو أزيلا تقع بين طنجة والعرائش على ساحل الأطلسي؛ ينظر: العمري، المصدر السابق، ص 185.

[3]- لسان الدين بن الخطيب، معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تح: محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002، ص 150.

[4]- **المدرسة المصباحية**: بناها السلطان أبو الحسن بالقرب من جامع القرويين نسبة للإمام مصباح بن عبد الله الباصلوتي ،وهو أول من عين للتدريس فيها؛ي نظر:الحريري،تاريخ المغرب...،مرجع سابق،ص324؛عبد الله طويلب،الروابط الثقافية بين الدولة المرينية ودولة بني نصر في الأندلس(ق 7_10هـ/13_16م)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ السياسي والثقافي للمغرب الإسلامي،تلمسان،2009/2010،ص53.

[5]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 144.

[6]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 169.

وصدر بنو مرين من جهتهم إلى أوروبا الصوف والخرفان والخيل والجلود، والزرابي، والأحزمة المزخرفة والشمع[1]، كما كانت قوافل الحج هي الوسيلة الرئيسية لربط المشرق العربي ومصر بالدولة المرينية في مجال التجارة الخارجية، فقد حملت هذه القوافل كثيرا من المنتجات المرينية التي بيعت في أثناء تقدم هذه القوافل إلى المشرق العربي، حيث كانت الثياب الثمينة والحلي هي أهم ما تحمله قوافل الحج إلى بلاد المغرب ومصر والحجاز[2]، كما نظم التجار المرينيون القوافل التي تحمل المنتجات المرينية إلى بلاد السودان من الأقمشة والجلود، لتعود محملة بالبتر وريش النعام[3]

4– النظام النقدي:

1– السكة المرينية: تعتبر السكة الواجهة الحقيقية لأي نظام اقتصادي، حيث يتوقف على قيمة هذه السكة، وقوتها الشرائية، الحكم على مدى الاستقرار الاقتصادي للدولة وحظها من الرفاهية والتقدم، وكغيرهم من دويلات بلاد المغرب، عمل بنو مرين على تنظيم سكتهم، وعموما كانت السكة المستعملة في الدولة المرينية تصنع من الذهب والفضة، وكان أغلب الذهب الذي تصنع منه هذه السكة يأتي من بلاد السودان، وبضعه كان يجلب من المناجم المحلية الموجودة في بلاد المغرب كالذهب الموجود في جبال تازا[4]؛وتتكون النقود الذهبية المرينية أساسا من الدينار، ثم بأجزائه، وقد كان الدينار المريني يعادل وزن الدينار الموحدي، وحافظ على شكله مدورا[5]، وكانت الدراهم المستعملة أيام المرينيين نوعان: نوع كبير، ودرهم صغير، حيث كان "المثقال الذهب (أي الدينار الذهبي) بمائة وعشرين درهما من الدراهم الصغار، وهي ستون درهما من الكبار، لأن كل درهم من

---

[1]– المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 145.

[2]– الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 295.

[3]– الحريري، المرجع نفسه، ص 295.

[4]– نفسه ص 297؛ مسعود كربوع، المرجع السابق، ص 95.

[5]– الحسن السائح، المرجع السابق، ص 265.

الكبار بدرهمين من الصغار، وكل درهم من هذه الدراهم الكبار يكون نظير درهم أسود في مصطلح أهل مصر، والدرهم الأسود بمصر هو ثلث درهم نقرة من معاملة مصر والشام..." [1].

لقد كانت النقود عند قيام الدولة المرينية مختلفة في السكة والوزن، ومنها المغربية والأجنبية[2]، كما عرفت تقلبات وتغيرات لعدم الدقة في السك والسبك، وتعدد دور السك المرينية، مع رواج الأجنبية منها، وما رافق ذلك من عمليات تزوير وفساد وفوضى في قيمة النقود أو المعاملات، مما دفع ببعض سلاطين بني مرين، إلى إحداث إصلاحات كبيرة لتحقيق وزن العملة الذهبية، والفضية[3]. فعند استقرار الدولة المرينية عمل يعقوب ابن عبد الحق سنة 674هـ- 1275م/ 1276م على تنظيم السكة المغربية تنظيما جديدا واختار من جيد النقود التي كانت جارية آنذاك حيث "منع أن يجوز من النقود إلا ما كان على سكته أو على قدر ذلك وصفته وجودته واختار من جيد تلك النقود المحمدية المنسوبة فيما زعموا لمحمد الناصر (رابع الخلفاء الموحدين)... كانت هذه الدراهم محكمة العمل، معتدلة الصنجة، متقنة الخط" [4]؛وقد أضاف يعقوب لنقود هذه السكة التي قلدها، درهما صغيرا يزن ثلث الدرهم المحمدي، وهكذا صارت السكة المرينية تتألف من القطع الأساسية التالية: الدينار الذهبي، الدينار الفضي، الدرهم الكبير، الدرهم الصغير، هذا زيادة على أنصاف وأرباع وأثمان الدينار و تجزئات أخرى للدرهم، لتسهيل عمليات البيع والشراء[5].

---

[1]- العمري، المصدر السابق، ص 193.

[2]- كان من تلك الأجنبية، الحسونية، والسبئية، والمردنشية ونقود جنوية، والقرطوبية والبجائية، والمرابطية، والطبرية، والزرجانية، والعودية، والمحمدية، والمؤمنية، وكان يقع التخاصم بين الناس بسبب ذلك؛ ينظر: ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 149؛ المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 136.

[3]- مسعود كربوع، المرجع السابق، ص 96.

[4]- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 149، 150.

[5]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 127؛ الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 298.

وقد أثنى ابن بطوطة على دراهم المغرب حين وصوله للمغرب الأقصى أيام أبي عنان بقوله "دراهم الغرب صغيرة وفوائدها كثيرة..." [1]، كما سك أبو عنان "دينارا ذهبيا كبيرا بقصد الهدايا"[2]، حيث قدمه لبعض الشخصيات المرموقة في الاحتفالات، كالاحتفال بعيد المولد النبوي، والنقود المرينية المعروفة كلها مستديرة الشكل، باستثناء الفلوس، ونقود فضية مربعة ومستطيلة، كانت للسلطان عبد الرحمن بن أبي يفلوسن المريني[3]، وقد اختصت بذلك دار الضرب بمراكش، حيث كانت الكميات المضروبة قليلة جدا ولا تكون إلا بإذن السلطان نفسه، وتصرف كهدايا ودوائر لبعض الشخصيات المرموقة ومنها كان "الشريف أبو العباس"، والذي حظي بمكانة سامية لدى السلطان أبي عنان المريني[4].

وأما النقود النحاسية، كان أساسها الفلوس، وكانت لا تشكل أهمية بالنسبة للاقتصاد المغربي، وأن قيمتها الاسمية تفوق قيمتها الفعلية في المعاملات التجارية، بل صنعت لشراء المحقرات من المبيعات، لذلك لا يصح تسميتها بعملة، إلا أن ذلك لم يمنع رواجها[5].

2- دور السكة:تعددت تلك الدور بنواحي المغرب الأقصى، والتي تبقى المعلومات عنها ضئيلة، وقد اشتهر منها خاصة، دار السكة بفاس الجديد، أسّسها يعقوب بن عبد الحق المريني، والتي "قدم أمينا وناظرا عليها... وهو علي بن محمد الكومي المديوني لمعرفته بالنقود" [6]، حيث كان قد نقل مركز ضرب السكة من قصبة فاس القديمة "قصبة النوار" وأسس له بناية جديدة ضمن مباني فاس المرينية،

---

[1]- المصدر السابق، ص 670.

[2]- النميري، المصدر السابق، ص 118.

[3]- **عبد الرحمن بن أبي يفلوسن المريني**: ابن عم سلطان بني مرين أبي العباس بن أبي سالم، تولى الحكم على مراكش في أيامه؛ينظر: السلاوي،المرجع السابق ، ج4، ص 51، 60، 61، 119.

[4]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 128؛كريم عاتي الخزاعي،المرجع السابق،ص155ومابعدها.

[5]- مسعود كربوع، المرجع السابق، ص 99.

[6]- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص 150.

والتي بناها بمقربة من القصر الملكي على هيئة مكان مربع محاط ببعض الحجرات الصغيرة، حيث عمال دار السكة، وفي وسط هذه البناية يوجد مكان ناظر الدار مع العدول والكتاب، وبالقرب من هذه الدار توجد دكاكين الصباغين مع الأمين الذي تعرض عليه المصبوغات، ويضع طابعه على المقبول منها[1]، هذا وتميزت سكة فاس في العصر المريني بالجودة وصحة الوزن، حيث كانت معامل السكة تضرب نقودا ذهبية أحسن من نقود الموحدين في عهد ازدهارهم، وبعد وفاة أبي عنان ضعفت الثروة المرينية فصارت النقود الذهبية قليلة[2].

إضافة إلى دور السكة الأخرى بسجلماسة، وسبتة، ومراكش[3]، والمتألّفة في جهازها التوظيفي من الناظر والشهود والفتاح، والسكّاكين، ويعني بالفتاح الذي يضع الرسم الذي ستسك عليه العملة، ويكتب نصها، وقد عرف من نظار السكة بفاس الحكيم علي بن محمد المديوني الكومي السالف الذكر، حيث ظل في هذه الوظيفة منذ سنة 674هـ/ 1275م، وعرف من شهودها الفقيه الشاعر يوسف بن أحمد بن محمد بن يوسف الشبوكي الحسني الفاسي[4].

المبحث الثالث: الحياة الاقتصادية بالمغرب الأدنى خلال العهد الحفصي، إلى أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي:

1- الفلاحة: اهتم بنو حفص بالزراعة، لتشجيع السلطة الحاكمة، وتشجيع السلطة الحاكمة، كما تمتعت بشتى الأنواع النباتية المختلفة، وقد تأثر ذلك التنوع بالارتفاع، وطبيعة الأرض والعوامل البشرية،

---

[1]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 131.

[2]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 130؛ الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 297، 298؛أبو مصطفى كمال السيد، المرجع السابق، ص 77.

[3]- المنوني، المرجع نفسه، ص 131.

[4]- الحريري، المغرب...، مرجع سابق، ص 297؛ المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 132.

وبكميات الأمطار، التي كانت تتناقص بالتقدم نحو المناطق الداخلية أو الجنوبية، وللعلاقة أيضا بالمدخرات المائية الموجودة في باطن الأرض[1].

وقد تمثلت أهم مزروعاتها من الحبوب في القمح والشعير، حيث اشتهرت بذلك الأربس حيث كانت أرضها "خصبة جدا منبسطة تماما مع سهولة كبيرة في السقي وتزود هذه البادية تونس كلها بالقمح والشعير..." [2]، بصورة كبيرة حتى أن الأعراب كانوا يأتون إليها في كل سنة ويملؤون أكياسهم منه دون أي ثمن، وقد دل على ذلك وجود طواحين القمح على ضفاف النهر[3] ، كما اشتهرت بذلك مدينة باجة[4]، إذ كان يباع سنويا عشرون ألف كيل "رودجي" من الحبوب[5]؛كما اشتهرت سهول التل الأعلى وسهول قسنطينة وطبنة بإنتاجها للقمح والشعير، حيث كان يأتي الأخير في المرتبة الثانية، حيث اكتسى صبغة ريفية أكبر، في المناطق المرتفعة والجافة نسبيا، والأراضي الأقل خصوبة، كما كان يتم التخزين في الغالب في المطامير[6]؛هذا وقد جاء الشعير في المرتبة الثانية لدوره في تغذية السكان أولا، والمواشي ثانيا، حيث كانت تبلغ قيمته نصف قيمة القمح، وكان يكثر خاصة في بجاية وجيجل "التي كان سكانها كلهم فلاحون، لكن أراضيهم وعرة، لا تصلح إلا للشعير والكتان

---

[1]- روبار برانشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988، ج2، ص 225، 226؛ جميلة مبطي، المرجع السابق، ص 117، 118.

[2]- **الأربس**: مدينة وكورة واسعة، وتشتهر أيضا بالزعفران، وهي تعرف أيضا ببلاد العنبر؛ ينظر: العمري، المصدر السابق، ص 144؛ الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 65.

[3]- العمري، المصدر السابق، ص 140؛ برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 225، 226؛ مبطي، المرجع السابق، ص 117، 118.

[4]- **باجة**: البعيدة عن تونس بخمسة وستين ميلا، بناها الرومان على بعد نحو خمسة وعشرين ميلا من البحر المتوسط؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 66.

[5]- عشرون ألف رودجي أو عشرون ألف ستية، والستية مكيال قديم قدره أربع ليترات؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ص 66؛برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 226.

[6]- مبطي، المرجع السابق، ص 117، 118.

والقنب..." [1]، كما توفر في المنستير[2]، وجبال غريان[3]، وبعض المناطق الداخلية القريبة من زغوان، وساد خصوصا البلاد الطرابلسية في المناطق الجبيلة والسهول الساحلية[4]، كما كان سهل بنزرت "منتج إلى أقصى حد"[5].

إلى جانب القمح والشعير اشتهرت هذه البلاد بإنتاج الحمص والفول، والعدس، والذرة والدخن في مساحات محدودة، والجلبان، والبسلّة وتسمى بإفريقية النسيم، وأما الأرز فمجلوب إليها، وبها من الفواكه العنب والتين كلاهما على أنواع[6]، اشتهرت بذلك جربة[7] "كريمة المزارع" حيث كان أكثر شجرها "النخيل والزيتون والعنب والتين، وبها أصناف كثيرة من سائر الفواكه"[8]، إضافة للرمان الحلو، والمر، والحامض، والسفرجل، والتفاح، والكمثرى، والعناب، والزعرور، والخوخ، والمشمش والتوت[9]. وكان إنتاج التمر في مدينة قابس، وفي قسنطينة، والذي بيع فيها بثمن بخس[10]؛وكان يحيط

---

[1]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 52.

[2]- **المنستير**: البعيدة بنحو اثني عشر ميلا عن سوسة، أصلها رباط للمسلمين لحماية الثغر من نصارى البحر المتوسط أسسه هرثمة بن أيمن حين بعثه الرشيد واليا على إفريقية عام 179هـ؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 84.

[3]- **جبل غريان**: والذي هو امتداد لجبل يفرن من جهة الشرق، يبعد عن طرابلس بمائة كيلومتر جنوبا؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 106.

[4]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 226.

[5]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 68.

[6]- العمري، المصدر السابق، ص 141.

[7]- **جربة**: طول جزيرة جربة من المغرب إلى المشرق ستون ميلا، وعرضها مختلف من عشرين ميلا في الرأس الغربي إلى خمسة عشر ميلا في الرأس الشرقي؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، هامش ص 93.

[8]- أبو محمد عبد الله التجاني، رحلة التجاني، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981، ص 122.

[9]- العمري، المصدر السابق، ص 141 وما بعدها.

[10]- برانشفيك، المصدر السابق، ج2، ص 228، 230، 231 وما بعدها؛ مبطي، المرجع السابق، ص 116، 117 وما بعدها.

بقرطاجنة[1]، ولا سيما من جهتي الغرب والجنوب "عدد كثير من الحدائق المليئة بالثمار، التي لا يقل الإعجاب بضخامتها عن الإعجاب بجودتها خصوصا منها الخوخ والرمان والزيتون والتين ومن هذه الحدائق تتزود تونس بالفواكه"[2]؛وفي العهد الحفصي كان يزرع "السعد" الصالح للاستهلاك في منطقة قابس، أو "حب العزيز"، حسب تسمية الأعراب لها، وهي نبتة صغيرة مثل الفول، تنبت تحت الأرض على شكل الفجل، وقد كان مرغوبا به في كل أنحاء المملكة التونسية من أجل عسقوله النشوي، يمتصه الناس من أجل طعمه السكري، أما القصب السكري، فقد كان نادرا، وكان الناس لا يعصرونه بل يمتصونه قطعا قطعا[3].

كما توفر الزعفران الممتاز الذي يكثر في جبال غريان، ويساهم في رفع المستوى الاقتصادي لهذا الجبل، كما كثر إنتاج الزيتون، والتين، والجوز، والكتان، والقنب، في مناطق سوسة، وبجبال بجاية و نكاوس، إضافة لإنتاج الزبيب والحمضيات والبرقوق، والكرز والتفاح، والسفرجل، والإجاص، والحمص، والفاصوليا، والخس، والعدس، واللفت، والقرع، والجزر، والثوم، والبصل، كما كانت تكثر فيها النباتات الطبية، والعطرية، والصبغية[4]، وقد كانت تنبت بصورة طبيعية، أو بعناية الإنسان، منها نباتات الكمون، والكروية والأنيسون، كانت تنبت بضواحي قرطاج، و تقيوس، وقفصة والقرطم في قرطاج، والحناء في تقيوس، وتوزر، وقابس، و المردقوش أو المرزنوش والرند والورد والياسمين والنرجس والنيلوفر الأصفر والخيري والآس، والبنفسج، والزنبق، والزعفران، والحبق، والسعتر (الصعتر) والنمام (نوع من النعنع)، ومن النباتات النسيجية: القنب، والكتان بضواحي بجاية، وجيجل، وقرطاج،

---

[1]- **قرطاجنة**: أو قرطاج، مدينة عتيقة، اشتهرت بقنوات مياهها، وزرعها من أرض المغرب الأدنى؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 68 وما بعدها.

[2]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 70.

[3]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 231.

[4]- برانشفيك، المرجع نفسه، ج2، ص 232.

وضواحي عنابة، أما القطن وكان إنتاجه ضعيفا[1]؛كما استمر الناس في زراعة الزياتين، لكن بعد الغزوة الهلالية تقلص مجال زراعتها، ووجدت بضواحي تونس، وفي أقصى الجنوب، ونفزاوة التي اشتهرت بكثرة النخيل أيضا، وتبلبو[2] وكتانه في الجنوب بمبادرة من السلطان أبي زكريا الأول، دون نسيان "زيتون الساحل" في إفريقية[3].

والنخيل انتشرت بساتينه في القسم الجنوبي من البلاد من قفصة والجريد، إلى جربة مرورا بنفزاوة وقابس، واشتهرت تقيوس أيضا بالزياتين والنخيل وعدة مراكز واقعة على السواحل الطرابلسية، حيث كانت توفر تمورا صالحة للاستهلاك، من بينها تمور زنزور التي كانت تمتاز بحسن طعمها[4] والتي اشتهرت بزياتنها أيضا وأشجارها المتنوعة فكان "أكثر شجرها الزيتون وأكثره من الغرس القديم على نحو زيتون الساحل، وليس بعظم شجره في موضع من المواضع ما يعظم في هذه القرية، وبها مع ذلك نخل كثير ورطبه متنا هي الطيب..." [5]

وبالنسبة لري الأراضي الزراعية، فقد اهتم بذلك الحفصيون، فنجد مثلا مدينة توزر قد اهتم أهلها بإقامة السواقي[6]، ومدينة تونس التي كانت تعاني من مشاكل الري، إذ كان لا يوجد بها لا أنهار ولا عيون، لذلك حاولوا القضاء على تلك المشاكل الناجمة عن قلة مصادر الري، من خلال مد القنوات، حيث كان يوجد بالقرب من تونس "ممتلكات صغيرة لزرع القمح والشعير، فإن لكل منها بئرا يؤخذ منها الماء في قنوات محكمة البناء ويرسل بواسطة آلة مكونة من عجلة (ناعورة) يحركها بغل

1- العمري، المصدر السابق، ص 142؛ برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 231، 232.

2- **تبلبو**: القريبة من قابس، على نحو ميلين منها، كان بها الزيتون والنخل؛ ينظر: التجاني، المصدر السابق، ص 179.

3- التجاني، المصدر السابق، ص 65.

4- التجاني، المصدر نفسه، ص 141 وما بعدها ص 212؛ العمري، المصدر السابق، ص 144.

5- نفسه، ص 214، 215.

6- أبو مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 58.

أو جمل فتسقي المزروعات" [1]، إضافة إلى استخدام "الصهريج" لعدم وجود عين أو نهر أو بئر[2]، وتلك "القناة التي كانت تحمل الماء إلى قرطاجنة من جبل يبعد عنها بثلاثين ميلا..."[3]، وعنابة التي انعدمت فيها العيون، قد أوجدت فيها "صهاريج (نطافي) لخزن ماء المطر"، وبتونس "كانت الصهاريج لتجميع ماء المطر لغسل القماش وغير ذلك" [4]؛وقد وجدت العديد من النظم المستخدمة في الزراعة، حيث انتشرت أنظمة حراسة السواني أو النواعير، حيث كان عرب رياح يتولون حراسة سواني القيروان "من الربيع إلى تمام الحصاد، ولهم على كل سانية دينار كيفما جاءت..." [5]؛ كما جدت الاستعارة للحيوانات المساعدة على الحرث أو الدرس أو الجر... [6]؛كما أظهر الحفصيون مهارة فائقة في احتجاز مياه الأمطار بواسطة السطوح أو السدود واستخدموا طريقة (الفياضانات المسيرة) لسقي مزارعهم[7].

كما كان الاهتمام بتربية الحيوانات، خاصة الماشية، وأنواع الدواب، والتي كثيرا ما تعرضت دوريا للفناء، لقلة المطر أو لتواتر فترات الجفاف، كما استخدمت الجمال الوحيدة السنام للركوب، وقد كان أكابر القوم والمحاربون يستعملون لركوبهم الجياد العربية والخيول المغربية باعتبارها من أحسن الدواب من حيث السرعة والصمود، وهي مشابهة لخيول برقة أو سميت الخيول العراب[8].كما انتشرت تربية

---

[1]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 75.

[2]- الوزان، المصدر نفسه، ص 76.

[3]- نفسه، ص 69.

[4]- العمري، المصدر السابق، ص 146؛ Histoire générale de la Tunisie,(le moyen –Age), éditions Hichem Djait et autres ,SUD ,Tunisie,2008,p411

[5]- الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص 229.

[6]- أبو مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 64.

[7]- جميلة مبطي، المرجع السابق، ص 113.

[8]- العمري، المصدر السابق، ص 142،

الدجاج والحمام، والإوز، لكنه قليل، والأرانب، وراجت تربية النحل الذي يوفر العسل، والشمع، بجبل زغوان، والقل، وجيجل، وعنابة[1].

وأما الصيد البحري، فاقتصر على صيد الأسماك بالقرب من السواحل كصفاقس، حيث كان الصيادون "يصطادون كمية وافرة من سمك يدعى سباريس"[2]، والأسماك الموجودة بكثرة في بحيرة بنزرت المالحة حيث كانت تتوفر على "كمية وافرة من السمك، خصوصا سمك المرجان الكبير الذي يزن من خمسة إلى ستة أرطال، وعند انتهاء شهر أكتوبر يصطادون نوعا من السمك يسميه الأفارقة زرافة" [3]، ومن الأنواع الأخرى وجد: البونيت، والقاروص، والعلاش، والشفنين، واستخدمت السمكة "البورية" كطعم لاصطياد الأسماك، على طول ضفة البحر[4]؛وقد احتكر صيد التنّ للجنوبيين، مع الاهتمام باستغلال الأرصفة المرجانية، والذي عهد به الحفصيون، أي صيد المرجان، للنصارى الأجانب، للقطلونيين أولا، ثم للجنوبيين كما استخرجت من أصداف البحر (الخز) الذي كان يعرف باسم (الصوف البحري) و (وبر الأسماك) كان مرغوبا فيه باعتباره نسيجا ثمينا[5].

والحديث عن النشاط الفلاحي عموما، مرتبط بطبيعة الأرض وملكيتها، فبالإضافة إلى أنواع الأراضي السابقة الذكر، والمنتشرة بكل بلاد المغرب، ومنها "أراضي الظهير"، وهي التي تتوفر بإفريقية —على وجه الخصوص– وكان يقطعها سلاطين الدولة الحفصية لمن يؤدي خدمات للدولة، حيث كان إعطاؤها "إعطاء منفعة لا إعطاء رقبة" ولا يجوز بيعها، وإن مات، قطعت لغيره، ولم تورث عنه[6] كما

---

[1]- العمري، المصدر السابق، ص 142،

[2]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 87.

[3]- الوزان، المصدر نفسه، ص 68.

[4]- برانشفيك، المرجع السابق، ص 237؛أحمد بن عامر،الدولة الحفصية،مطبعة الإتحاد العام التونسي ،تونس ،1974،ص98.

[5]- برانشفيك، المرجع نفسه، ص 238.

[6]- الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص 334،

كان معمولا بذلك أيام الموحدين؛إضافة للملكية العقارية الخاصة بالسلطان، والذي كانت له أملاك وعقارات خاصة تابعة له، غير الأملاك المخصصة للدولة، وله حرية التصرف فيها، ذكر منها بساتين السلطان على ضفتي النهر الذي يخترق مدينة بجاية أيام السيطرة الحفصية عليها، وهما بستانان متقابلان شرقا وغربا يسمى الشرقي الرفيع أو الربيع، والغربي البديع، وهما مكان فرجة السلطان.[1]

وقد كان الإقطاع في الدولة يوزع على كبار رجال الدولة، أو للبلاط الحكومي، كما منحت إقطاعات للفقراء من باب الإحسان مثلما فعل السلطان أبو بكر عندما منح بعض سكان قفصة الفقراء إقطاعات يستفيدون منها حيث كانت إقطاعات استغلال لا تمليك وذلك سنة 1335م "لاستمالة بعض العناصر المفيدة من السكان"[2]؛وفي النصف الثاني من القرن الثالث عشر ميلادي/ السابع الهجري، منح المستنصر لمحمد بن عبد القوي، الشيخ المشرف على قبيلة بني توجين التابعة لمنطقة الشلف، بلدتي مغارة وأوماش الواقعتين في منطقتي الحضنة والزاب، ثم تحصل أبناء إخوته بنو صالح ، في عهد سلطان آخر، على مزايا مماثلة، في منطقة قسنطينة التي التجأوا إليها، مبررا بخدمات عسكرية، وهو شبيه بالإقطاعات التي كان يتمتع بها شيوخ الموحدين[3].

كما كان يحق للسلطان الحفصي منح إقطاعات لأشخاص أجانب، فقد منح السلطان أبو زكرياء إثر انتصاره على الأمير يغمراسن، وبعد أن أصبح هذا الأمير تابعا له إقطاعات في إفريقية

---

[1]- العمري، المصدر السابق، ص 147،

[2]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 191.

[3]- برانشفيك، المرجع نفسه، ج2، ص 191؛حافظ حادة،"الحياة الإقتصادية بإفريقية في العهد الحفصي من خلال نوازل البرزلي والونشريسي و كتب الحسبة"،في مجلة :المشكاة ، ع7،تونس ،2007،ص504 ومابعدها.

يستخلص جبايتها لصالحه، وقد عرف نظام الإقطاع أوجّه وأسفر عن أهم نتائجه مع الأعراب الرحل المسيطرين عمليا على جزء كبير من بوادي إفريقية[1].

وقد كان سكان إفريقية يطلقون على الأرض المزروعة بالأشجار "اسم غابة" وعلى الحقل اسم بحيرة أو فدان، كما يطلقون على الحديقة اسم رياض وجنان، وكانت الأراضي المحيطة بتونس تزخر بالمنتزهات، في وسط حقول واسعة فيها جميع أصناف الأشجار والغلال والخضر[2].

2/ الصنائع: اعتمدت صنائعهم على المواد المنتجة في البلاد اعتمادا كبيرا، واقتصروا على استيراد المواد الكمالية، واشتهر من أنواع الصنائع لديهم:

* **صناعة النسيج**: على مختلف أنواعها، بالرغم من منافسة التوريد الشديدة حيث توفرت في كل مدينة كبيرة كانت أو صغيرة، وقد اشتهرت بها مدينة سوسة، إذ كان سوق الغزل بها من الأسواق النشطة الرائجة، وكانت الثياب السوسية تمتاز بالجودة والإتقان في بلاد المغرب، حيث كان يتم كراء المناسج بأجر معلوم، وكان أهل صنعة الحياكة يكترونها من صناعها، ويقومون بصنع الملاحف، وغير ذلك من الثياب[3]، وجربة التي اختصت "دون غيرها من البلاد بحسن الأطراف المحمودة الأوصاف التي ليس بإفريقية لما ينسج من أثوابها نظير"[4]، كما اختصت تونس بنوع رفيع من القماش يعرف بالإفريقي، من القطن والكتان معا، ومن الكتان وحده، وهو "أجلّ كساوي المغرب"[5] ،وبتونس كانت

1- برانشفيك، المرجع السابق ، ص 191.

2- برانشفيك، المرجع نفسه، ص 214، جميلة مبطي، المرجع السابق، ص 115.

3- مبطي، المرجع السابق، ص 120.

4- التجاني، المصدر السابق، ص 122؛أحمد بن عامر،المرجع السابق،ص97؛Hichem Djait , OP- Cit,p414_

5- العمري، المصدر السابق، ص 146.

تصنع "كمية عظيمة من القماش البالغ حد الإتقان، يباع في إفريقيا كلها بأثمان باهظة، لأنه رفيع ومتين، والنساء يتقن الغزل غاية الإتقان..." [1].

وقد أمر المستنصر بتأسيس مصانع للنسيج، خاصة للأقمشة الحريرية في فندق الخلة بسوق القماش، وفندق الهناء، وفندق باب السويقة، وفندق السويقة، والظاهر أن المناسج الحريرية أخفيت في فنادق لأن هذه الصناعة كانت محتكرة من العائلات[2]؛وقد كان بميلة "عدد كبير من الصناع وخصوصا من يعملون في نسج الصوف الذي تصنع منه أغطية الأسرة..." [3]، إضافة للأغطية المقلمة —الحنبلي–[4]، كما أشار العمري لاستخراج كمائم من صفاقس من البحر شبيهة بالبصل بأعناق "في أعلاها زوبرة فتنشر في الشمس فتنتفخ تلك الكمائم الشبيهة بالبصل عن وبر فيسمط ويخرج صفوه ويغزل ويعمل منه طعمة لقيام حرير، وينسج منه ثياب مختمة وغير مختمة، وهو أفخر ثياب السلطنة بتونس..." [5] ؛وقد احتلت صناعة الأقمشة أماكن عديدة في أسواق المدن كالقيصرية، وسوق القماش وسوق الجبة، وسوق الغزل، وسوق القشاشين، وقد اشتهرت سوسة أيضا بأقمشتها الكتانية، وجربة بالقماش الإفريقي الذي يلبسه الملوك الحفصيون، وقفصة بصناعة الشيلان والملابس والعمائم...، وبميلة كان عدد كبير من الصناع ينسجون الصوف لصنع أغطية الأسرة[6]؛وقد كانت النساء في كل مكان حتى في البادية يتقن الغزل، وينسجن الأقمشة والأغطية والزرابي، تحت أيدي معلمات يقمن

---

[1]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 74.

[2]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 241؛ مبطي، المرجع السابق، ص 120.

[3]- برانشفيك، المرجع نفسه، ص 241؛ مبطي، المرجع نفسه، ص 120.

[4]- نفسه، ص 241؛ مبطي، المرجع نفسه، ص 120.

[5]- المصدر السابق، ص 160.

[6]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 60؛ برانشفيك، المرجع السابق، ص 241؛جميلة مبطي، المرجع السابق، ص 121.

بتدريبهن، على نول عمودي بسيط، أما النول الأفقي المخصص للرجال فهو منتشر على نطاق كبير، ويتركب من آلة يحركها النساج بواسطة دواسة، ومن مكوك يستعمل لتمرير الخيط[1].

* **صناعة الحرير**: حيث وجد الاشتراك في تربية دود الحرير، كالكثير من مناطق بلاد المغرب الأخرى، حيث نجد وجود شخصين يشتركان في تربية دود الحرير، وكل واحد منهما يساهم في علوفة دود الحرير، وذلك بشراء ورق التوت وغير ذلك من المؤونة التي يحتاج إليها، كذلك كان صاحب أشجار التوت يخرج أحيانا جزءا من دود الحرير وورق التوت، ويساهم الشريك بالباقي، ويقوم على علف الدود، وما يحتاج إليه حتى ينتهي العمل، ويقتسمان الحرير الناتج[2]، وقد اشتهرت بذلك مدينة قابس بإفريقية لكثرة شجر التوت فيها، حيث كان حريرها من أجود أنواعه وأرقاه[3].

* **صناعة الجلود والدباغة**: كان يتم دبغ الجلود، ونقشها، وزخرفتها، وهي باهظة التكاليف، حيث تتم معالجة الجلود في جرار كبيرة باستخدام الكلس والملح، وقشرة للدبغ[4] ، اشتهرت بذلك مدينة القل حيث كان سكانها "يمتلكون كمية عظيمة من الجلود، يبادلون بها البضائع التي يحملها أهل جنوة إلى مينائهم" [5]، كما كانت تزود صناع الأحذية والسراجين الذين يصنعون الجزم للجنود والضباط، وتجليد الكتب، ويتم إعداد الجلود في أسواق السراجين، وأسواق الحزازين، وكانت صبغة الجلود تتم بالملونات الطبيعية ذات الأصل النباتي، والنوعية الجيدة، تقام في أطراف المدن، تفاديا للروائح الكريهة المنبعثة منها، وتجنبا للتلوث والإزعاج؛وفي أسواق تونس والقيروان تطورت صناعة الجلد، وهو هناك

---

[1]- الوزان، المصدر السابق، ص 74؛برانشفيك، المرجع السابق، ص 224 وص 241؛ مبطي، المرجع السابق، ص 121.

[2]- أبو مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 66.

[3]- أبو مصطفى كمال السيد، المرجع نفسه، ص 66.

[4]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 242 وما بعدها؛ مبطي، المرجع السابق، ص 123.

[5]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 54؛محمد حسن ،المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية،تونس،1999،ص484.

جلد مشهور ليّن ولماع، يستمد اسمه من غدامس، وعنابة اختصت في القرن الخامس عشر ميلادي/ التاسع الهجري بالجلود الملونة، وازدهرت معها صناعة التسفير، خاصة في بعض المدن الكبرى التي كانت فيها الدراسات مزدهرة[1].

* **صناعة الخزف اليدوي:** الزليج: والذي اشتهرت به العاصمة الحفصية، ومدينة نابل خاصة الخزف المطلي، والذي يمثل أحد البضائع المصدرة للخارج، وعلى الساحل شكل صناعة يدوية منزلية للنساء، واستخدم الخزف في النقش على الخشب المعد للأثاث وعلى الجدران للتزويق، وصنع الفخارون الأباريق والأواني، كما اشتهرت قفصة وسوسة بذلك لتلبية حاجات كامل المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد التونسية[2].

* **صناعة الزيوت:** اشتهرت بذلك مدينة تونس، إذ كان حولها بساتين زيتون عديدة تنتج كمية عظيمة من الزيت، لا تزود تونس فحسب، ولكن تصدر أيضا إلى مصر[3]، ومدينة صفاقس، كان زيتها أطيب من كل زيت إلا المشرقي، ومنها كان يتزود أهل إفريقية، وتحمله المراكب إلى بلاد الروم[4]، كما كان بخارج مدينة سوسة ممتلكات عديدة مغروسة بشجر الزيتون الذي تستخرج منه كمية وافرة من الزيت[5].وقد كان يتم استخراج الزيت إما عن طريق طحن الزيتون في طاحونة تحركها الدواب، ثم يوضع في معصرة ذات لولب، فيستخرج الزيت، ويسمى في هذه الحالة "المعصري"، وما يبقى بعد العصر يسمى "فيتور"، وإما عن طريق ما يسمى بطريقة "ضرب الماء"، وتتمثل في غسل حبات

---

[1]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 242.

[2]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 84؛ مبطي، المرجع السابق، ص 123؛ برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 222، 243.

[3]- الوزان، المصدر نفسه، ج2، ص 77.

[4]-أبو مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 68.

[5]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 85.

الزيتون بالماء الحار وتحويلها إلى عجينة ثم وضعها في آنية، حتى يطفو الزيت على السطح، فيتجمع، وكانت أكثر انتشارا لسهولتها[1].

* **صناعات متنوعة:** صنع الناس في المغرب الأدنى الحفصي، بتونس الشموع والصابون، كما ظهر النقاشون على الخشب بالنسبة للأثاث، وعلى الجبس بالنسبة إلى تزويق السقوف والجدران، إضافة إلى صناعة الفحم[2] ،وعموما ضمت أسواق تونس العديد من الصناع، كل حسب صنعته، من عطارين، وبائعي الأشربة، والعقاقير المحلاة بالسكر، والعطور، والحرير، والخياطين، والسراجين، والفرائين، والفاكهانيين و اللبانيين، والخبازين، والقصابين... [3]؛تنضاف لذلك صناعة المعادن، خاصة الحديد والرصاص المتوفر في عنابة و الأربس، وقرب بجاية، إضافة لصناعة الفضة، والمنجنيق، والبارود، والحصر، وصناعة الذهب مع الفضة أيضا، المحتكرة من طرف اليهود خاصة، حيث مثل وجودهم رافدا اقتصاديا للبلاد، أراد بنو حفص الانتفاع به، لدفعهم ضرائب اقتصادية للدولة، مقابل السماح لهم بالتجارة، إضافة إلى الجزية[4].

و بتفزة كان يستخرج الملح لتوفر عدد من مناجم الملح، التي تشبه مقالع الرخام، ويباع للقوافل القادمة لشرائه، ومنها كان يحمل إلى تمبكتو ببلاد السودان، التي كان يعوزها الملح كثيرا[5].

3/ النشاط التجاري:

* **التجارة الداخلية:** حيث شهدت ازدهارا ملحوظا، ركيزتها الأسواق، تنوعت بتنوع المواد، كان منها

---

[1]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 221؛ مبطي، المرجع السابق، ص 120.

[2]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 77؛ برانشفيك، المرجع السابق، ص 243؛ مبطي، المرجع السابق، ص 120.

[3]- الوزان، المصدر نفسه، ص 75؛حافظ حادة،المرجع السابق،ص506.

[4]- برانشفيك، المرجع السابق، ص 223؛ مبطي، المرجع السابق، ص 123، 124، 142.

[5]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 108.

سوق الشماعين والعطارين[1]، القماشين، النحاسيين، الكتبيين، وسوق الربع الخاصة بالسلطان الحفصي، وسوق العبيد (سوق المعرض)، والحزازين، واللبانين، وأسواق السمك، ...[2]، وأسواق خاصة بالحيوانات في العاصمة، منها: رحبة الغنم، وبطحاء الخيل (المركاض) وغيرها، إضافة لبعض الساحات الواقعة بالقرب من أبواب المدينة، حيث كان الريفيون يقدمون كل يوم لبيع حيواناتهم أو منتوجات حقولهم[3]؛وإلى جانب تلك التجارة اليومية، نجد الأسواق الأسبوعية في المدينة أو في البادية، والتي كانت تعتبر مؤسسة على غاية من الحيوية، كان منها أسواق مدينة قسنطينة، العديدة الحسنة التنسيق، بحيث أن جميع الحرف فيها مفصول بعضها عن بعض، وفيها عدد كبير من التجار الذين يتعاطون تجارة الأقمشة الصوفية المصنوعة محليا[4]، وبناحية زنزور، كانت تنصب سوق، وهي سوق نافقة ضخمة، يجتمع البربر بها من الأقطار المتنائية في كل جمعة، فيبيعون هناك جميع ما يجلبونه[5] وبخارج تونس قرب الأسواق، كان يعقد كل يوم جمعة السوق الذي يستمر إلى المساء، حيث قصدته سفن عديدة من تونس، وجربة، وسائر السواحل، ومن جنوة لشراء القمح والزبد (زبد الماشية)[6].

وسوق الجمعة الذي كان يقام خارج أسواق عنابة، يبيع فيها السكان لبعض التجار الأجانب منتوجاتهم من الزبدة والحبوب، وسوق الاثنين المقام في جبال قسنطينة يقام كل أسبوع ويقصده عدد كبير من تجار قسنطينة والقالة، وسوق الخميس و الاثنين المقامين في بجاية، وفي جربة يُقام مرّة في

---

[1]- **سوق العطارين**: كان سوق البلاغجية في العهد الحفصي سمي سوق الشماعين، ثم انتقل لبيع الشمع إلى العطارين،؛ينظر: ابن الشماع، المصدر السابق، ص 57؛محمد حسن،المرجع السابق،ص493.

[2]- مبطي، المرجع السابق، ص 125؛أحمد بن عامر ،المرجع السابق،ص98 ومابعدها.

[3]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2؛ص 245؛ مبطي، المرجع السابق، ص 125؛محمد حسن ،المرجع السابق،ص511ومابعدها.

[4]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 56.

[5]- التجاني، المصدر السابق، ص 215، 216.

[6]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 62.

الأسبوع يحتشد فيه جميع سكان الجزيرة وعدد من الأعراب حاملين معهم كمية من الصوف لبيعها في هذا السوق، مع وجود معارض تجارية ينظمها أهل توزر[1]؛ تلك المعارض السنوية والموسمية كانت تجمع في بعض المراكز عددًا كبيرًا من السكّان، وتساعد على إجراء العمليات التجارية الواسعة، ففي ظل زاوية أولاد سنان[1]، بالبلاد الطرابلسية كان العرب ينظمون معرضًا ضخمًا لبيع وشراء البضائع.[2]

وعموما اشتهر من أهم تلك الأسواق، حسب نوعية المنتوج، سوق الرقيق بمدينة المهدية والذي كان يختص بالجواري الروميات، و اللّتي كنّ يُجلبن من بلاد الفرنجة والصقالبة، وممالك إسبانيا المسيحية، بالإضافة إلى الجواري السودانيات اللاتي كنّ يُجلبن من بلاد السودان[3]؛كما ازدهرت تجارة الرّقيق أيضا في القيروان، حيث كانت بلاد السودان من المصادر الهامة، تمدّ القيروان، وغيرها من الحواضر المغربية الكبرى بما تحتاجه من الرقيق[4]، أيضا نجد سوق الغزل بمدينة سوسة، حيث جدت أسواق للبز، مع وجود الألين للبيع للنّاس، بأسعار منخفضة، ما تسبّب بخسائر كبيرة لأصحاب الحوانيت.[5]

كما نشطت تجارة ما بين المدن الإفريقية مثل القمح، الذي كانت تستورده تونس من مواطن تكاثره في عنابة أو الأربس أو باجة، والفواكه التي تستوردها صفاقس من مدينة قابس، والتمور من الجنوب

---

[1]–**زاوية أولاد سنان**: بنو سنان هم بنو سنان بن عامر بن جابر وعامر هو أبو وشاح ونائل وبزاويتهم مجمع العرب وسوقهم، القريبة من زواغة البعيدة عن طرابلس بخمسين ميلا؛ ينظر: التجاني، المصدر السابق، ص 214.

[2]–برانشفيك، المصدر السابق، ص 245-246.

[3]–جاء الحديث عن ذلك في سؤال من اشترى خادما رومية، وأعطاها لابنه فاتخذها الابن أم ولد ثم اعتقها وتزوّجها؛ ينظر: الونشريسي، المصدر السابق، ج3، ص 157 وما بعدها؛أبو مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 69.

[4]–مصطفى كمال السيد، المرجع السابق، ص 70،

[5]–نفسه، ص 70؛وعن أسواق تونس الحفصية، ينظر: Atallah Dhina, op.cit., p 349.

تُصدر إلى الوسط والشمال، مقابل الحبوب التي يوفرها التل، والتبادل التجاري بين تقرت وقسنطينة وبين الجريد والقيروان.[1]

وقد كان من أهم المرافق الاقتصادية التي ساعدت على الرّواج التجاري الدّاخلي والخارجي، "الفنادق المعدّة أساسا لاستقبال التجّار والزرّاع الغرباء من الحواضر والقُرى للمبيت وتخزين السلع، بل هو مؤسسة للتمثيل القنصلي والتجاري للقوى المسيحية التي كانت تربطها بها علاقات تجارية مستمرة، ودائمة تهدف أساسا إلى توفير مقرات دائمة، ولائقة لكل الدوّل الصديقة التي أبرمت معها المعاهدات للتبادل التجاري[2]، ومن ذلك مثلاً أنه سُجّل في سنة 617هـ/1229م وجُود فنادق للتجّار المرسليين في مدينة تونس، حيث انتقلت التجارة الفرنسية ففي البلدان المغربية من دور نقل البضائع إلى التبادل التجاري، حيث أصبح التجّار الفرنسيون يستقرون كغيرهم من التجار الأوروبيين في المدن المغربية لمباشرة أعمالهم التجارية.[3]

هذا وكانت حكومات هذه الجاليات تخصص ميزانية للنفقات هذه الفنادق[4]،حيث تمتلك فنادق في كل المدن الساحلية الكبرى، مثل طرابلس والمهدية، وتونس، وقابس، وصفاقس، وبونة وبجاية، كما كانت تتواجد في بعض المدن الداخلية المهمة تمثل قسنطينة أما باقي المدن الأخرى الأقل أهمية، وإن كانت ساحلية، مثل جيجل وسكيكدة، فكانت توجد بها مكاتب تجارية دائمة ومخازن للسلع.[5]

* **التجارة الداخلية**: عن طريق أهم المسالك :

---

[1]- مبطي، المرجع السابق، ص 127.

[2]-ناصر جبار، المرجع السابق، ص 82.

[3]-جمال أحمد طه، دراسات في ...، مرجع سابق، ص 12.

[4]-جمال أحمد طه، المرجع نفسه، ص 32.

[5]-ناصر جبّار، المرجع السابق، ص 84؛كريم عاتي الخزاعي،المرجع السابق،ص61.

– الطريق البري: شمال–جنوب: والذي ربط إفريقيا بالسودان، حيث كان الاتجار مع السودان بواسطة القوافل التي تقتني الذهب من هذا البلد بثمن بخس عن طريق المقايضة، ثم تقوم بتحويل كمية منه إلى المشرق وأوروبا، حيث كانت مدينة وارجلان[5] ميناءًا تجاريًا إفريقيا هامًا للتجارة مع السودان وتعتبر مدينة مزاب[6] ، رأس خط تجاري يلتقي فيه تجار الجزائر وبجاية بتجّار السودان، واستورد تجّار مسراتة المسك من السودان، وصدّروه إلى تركيا وغيرها [7].

– **الطريق البري الثاني**: **شرق–غرب**: يصل إفريقيا بأقطار المشرق من جهة والمغرب والأندلس من جهة أخرى، حيث كانت إفريقية تستغلّ هذا الطريق في فرض ضرائب على دخول السلع عند الحدود وخلال مرورها ببعض المدن الإفريقية. [1]

– **الطريق البحري**: من تونس نحو الموانئ الأوروبية خاصة المدن الإيطالية: بيزة، البندقية، جنوة، والتي سعت إلى قيام علاقات اقتصادية للعب دور الوسيط التجاري الطبيعي بين الشرق والغرب، وحتى تتحقق لهم السيطرة على كل منفذ برّي وبحري لنشر تجارة الشرق في أوروبا الغربية[2]؛وبالنسبة للبضائع المستوردة، فتعتبر متمّمة للإنتاج المحلي منها الحبوب الإيطالية والزيوت الأوروبية، والمورّدة بصورة منتظمة إلى إفريقيية، منها دفعة سنة 1200م/601هـ من بيزة إلى إفريقية، وفي سنة 1280م/684هـ صدّرت أرجونة إلى تونس بما قدرُه 3402 دينار، وفي سنة 1402م/800–801هـ سلّم البنادقة كمية من الزيت إلى أهل بجاية، إضافة إلى استيراد الخمور والمواد الطبية والتوابل الشرقية، والفواكه، والقسطل الوارد من مرسيليا أو نابولي، والزنجبيل، والرواند، والصمغ، والكافور، ومواد الصباغة وبعض أنواع الأقمشة المصنوعة من الكتان والقنب والصوف والحرير... [3]

---

[1]–مبطي، المرجع السابق، ص 127–128.

[2]–جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 12–13..

[3]–الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 56؛ برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 275 وما بعدها.

كما استوردت من أوروبا بالرغم من تحريمات الكنيسة الخشب والمعادن، كالحديد والقصدير والنّحاس، إضافة لبعض الحيوانات ذات الأهمية التجارية، وفي أغلب الأحيان تكون الحيوانات الحية الواردة من أوربا إلى إفريقية، موجّهة للسلطان، مع تجارة العبيد القادمة من بلاد السودان [1]؛ومن جهتها صدرت من بجاية اللّوز والزبيب والجلود إلى بيزة، وكانت جمهورية البندقية تصدّر ملح هذه البلاد على أوروبا، وقد كان جهاز الأميرة الأراجونية إيزابيلا يشتمل على زربيتين مصنوعتين في مدينة تونس، وقد تحصّلت البندقية على حق تصدير الزرابي من طرابلس دون رسوم جمركية، وصدّرت سكيكدة القمح إلى جنوة، وزيت الزيتون، والأقمشة، والتمور، مع انتشار تصدير الشّمع من كامل شمال إفريقيا إلى أوروبا، كما تحصّلت البندقية بمقتضى المعاهدات على حرية إخراج الرّصاص من الأقاليم الحفصية[2]، كما صدّرت بعض الحيوانات في شكل هدايا من السلاطين، مع القليل من المواد المصنّعة منها أحيانا مصنوعات الخزف، ومصنوعات السلال، والحلفاء، والأقمشة والزرابي...

وممّا ساعد على ازدهار التجارة هو الاتصال المباشر بين الأفارقة والتجّار الأجانب بالعاصمة، حيث تمكّنوا من تنظيم شؤونهم التّجارية، وتعلّموا طرق المعاملات. [3]

4/ النظام النقدي:

1* السكّة: كانت العملة عند الحفصيين هي الدينار، ويزن **4.772** ميليغرامات، ويتجزأ إلى نصف

---

[1]-برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 271،272.

[2]-برانشفيك، المرجع نفسه، ص 275،276؛ جميلة مبطي، المرجع السابق، ص 131،132.

[3]-برانشفيك، المرجع نفسه، ص 268؛عبد العزيز الدولاتي ،مدينة تونس في العهد الحفصي،دار سراس للنشر والتوزيع، تونس،1981،ص72 ومابعدها؛حافظ حادة،المرجع السابق،507 ومابعدها؛حسن محمد ،المرجع السابق،ص497 ومابعدها؛كريم عاتي الخزاعي ،المرجع السابق،159 ومابعدها؛Hichem Djait , Op.cit,p415

الدينار، وربع الدينار، وثمن الدينار، والدرهم، حيث كانت الدراهم الحفصية مربعة الشكل وأحيانا تكون مستطيلة، ويزن الدرهم غرامًا واحدًا.[1]

وأمّا الدينار فضرب في دار السكّة التونسية في العصر الحفصي[2]، وكان يتعامل به خلال ق 7هـ/13م، والذي كان يساوي ثلاثة من الدراهم الصغيرة المعروفة بالدراهم الحدودية، كما نجد أجزاء أو كسور للدرهم، فكان هناك القيراط (أي نصف الدرهم) وربع الدرهم لتسهيل التعامل بين النّاس[3]

وبالحديث عن الدرهم، ذكر لنا منها العمري نوعان، أحدهما يسمى القديم والآخر الجديد، ووزنها واحد، ولكن نقد الجديد خالص (فضّة)، ونقد القديم مغشوش بالنحاس[4]؛وممّا تجدر الإشارة إليه تلك المحاولة الوحيدة، والقصيرة الأمد التي قام بها المستنصر لإحداث سكّة من النحاس تسمّى الحندوس سنة 660هـ/1262م، والملاحظ على وزن الدرهم التونسي الحفصي المعروف بالجديد – السالف الذكر– على اختبار بعض محققي المقادير في تونس في سنة 686هـ/1287م ستة وعشرون حبّة شعير وسطا مقطوف الذنب، ثم اختبر بعد ذلك في سنة 790هـ/1358-1359م فوجد أربعة وعشرين حبة، أمّا الدينار الحفصي، فكان ثمانين حبّة[5].

وفي حوالي منتصف ق 15م/9هـ، اضطرت الدّولة إلى تقويم الوحدة النقدية الفضية، إما بسبب نقص الدرهم الجديد من حيث العيار والوزن، أو بسبب ارتفاع سعر الذهب ولذلك على عهد

---

[1]-جميلة مبطي، المرجع السابق، ص 111.

[2]-ذكر الوزان الدينار الذي ضربه ملك تونس خلال ق 15م/16م/ 9_10هـ ، أربعة وعشرين قيراط أي ما يعادل (دوكة) وثلثًا ممّا يروّج منها في أوربا، وسك أيضا عملة فضية مربعة الشكل تزن ستة قراريط، وتساوي ثلاثون منها واثنان وثلاثون منها دينارًا واحدًا، حيث بقي الحفصيون يحافظون على النظام الموحدي في النقود؛ ينظر: الوزّان، المصدر السابق، ج2، ص 81.

[3]- برانشفيك، المرجع السابق، 260؛ مبطي، المرجع السابق، ص 111.

[4]-المصدر السابق، ص 140.

[5]-نفسه، ص 74؛أبو مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 78.

السلطان أبي عمر عثمان (839-893هـ/ 1407م_1461م) جدّد ضرب درهم الفضّة، وأسماه الناصري جمع نواصر، وجزأه خمسي، وهو خمسة أسداس الدرهم، وإلى خرّوبة، وإلى نصف ناصري، وقفصي، وهو القيراط أي سدس الدرهم.[1]

وقد استمرّت النقود الحفصية في المحافظة على جودتها وحسن مظهرها طوال العصر الحفصي حتى عهد آخر الحفصيين، وصارت مشوّهة الكتابة، رديئة مقطوعة الأطراف، غير متساوية الزوايا، مطموسة الخط، والحروف متشابكة ومتداخلة، حتى أنه يصعب قراءتها.[2]

وأما لدور ضرب السكة فقدكانت الدّولة تحتكر صنع النقود، ولكن ضربها كان حرًا، لأن دور الضرب الموزّعة في أهم المدن كانت تقوم بذلك، مقابل تعويض معيّن، كما كان تداول النقود الأجنبية حرًا، إلا إذا قرّرت الحكومة في بعض الحالات الاستثنائية التخفيض من قيمتها، عند ما تشعر بأن بعض النقود الفاسدة تعرّض العملة الوطنية والإقتصاد للخطر[5].

[1]- جميلة مبطي، المرجع السابق، ص 112.

[2]-مبطي ، المرجع نفسه، ص 112؛محمد الشريف سيدي موسى،المرجع السابق،ص233.

الباب الأول

الفصل الثالث

الفصل الثالث: المؤثرات الداخلية والخارجية في اقتصاد بلاد المغرب.

المبحث الأوّل: المؤثرات الداخلية في اقتصاد بلاد المغرب:

1- الخصائص الطبيعية لبلاد المغرب

2- النظرة الإسلامية واهتمام القوى البشرية

3- الأوضاع الأمنية والسياسية

3-1- الفتن داخل الأسرة الحاكمة الموحدية

3-2- الثورات الداخلية

3-3-المرحلة الانتقالية

3-4- فتن الأسر الحاكمة ما بعد الموحدين

3-5- الثورات الداخلية ما بعد الموحدين وصراع الدويلات

4- التحوّل العمراني

المبحث الثاني: المؤثرات الخارجية في اقتصاد بلاد المغرب

1- الصراع الإسلامي-المسيحي

2- الهجرة الأندلسية ودورها في تطوير التقنيات الزراعية والصناعية

3- دور اليهود والنصارى في المعاملات الاقتصادية: ماليا وتجاريًا

4- المنافسة على المجالات الاقتصادية

المبحث الثالث: مقارنة دور المؤثرات الدّاخلية والخارجية في التحولات الاقتصادية:

(درجة التأثير في الإنتاج والرواج التجاري، ودرجة التأثّر ما بين أقطار بلاد المغرب)

تأثّرت الحياة الاقتصادية بمجموعة من المؤثرات داخلية كانت و خارجية؛ أدّت إلى حدوث تغيّرات جذرية أو تحوّلات طول الفترة مدر البحث، على امتداد المجال الجغرافي المخصّص لهذه الدراسة.

المبحث الأوّل: المؤثرات الدّاخلية في اقتصاد بلاد المغرب:

1- الخصائص الطبيعية لبلاد المغرب: متمثلة أساسا بالتضاريس والمناخ، والذي أفرز مجموعة من التأثيرات والظواهر الطبيعية،والتي كثيرًا ما تحكمت في اقتصاد المنطقة .

لقد كان للخصائص الطبيعية لجميع مناطق بلاد المغرب تأثيره المباشر في طبيعة إنتاج كل المنطقة حسب مؤهلاتها الطبيعية التي اختصت بها، فبرزت ببلاد المغرب مُدنًا ذات طابع إنتاجي خاص بها، وضمن المجال الجغرافي لبلاد المغرب المتأثّر بالتقلبات السياسية، والمتميّز بتضاريس متنوعة من سلاسل جبلية وهضاب، ومناخ معتدل في بعض المناطق، وحار على المناطق الجنوبية منه، كل ذلك أثر على نوعية الإنتاج وحتى على استقرار القبائل، والتي كثيرًا ما كان الصّدام بينها للسيطرة على مناطق الخصب والمياه.

وبالحديث عن الإنتاج، والذي يكون الإنسان المحرّك له، فإننا نجد ابن خلدون قد بسط في مقدمته محور العلاقة بين الإنسان والبيئة، حيث يخضع الإنسان لتأثير البيئة الطبيعية، لاسيما المناخية منها، والتي تحدّد نحل المعاش[1]، والمجتمع في نظر ابن خلدون يتفاعل مع كل الظواهر الطبيعية، فتؤثر فيه، ويتأثر بها، ويكيّف نفسه تبعًا لها[2]؛ لذلك اعتبر الأقاليم المتوسطة الأكثر اعتدالاً " أكمل لوجود الاعتدال" لأصحابها، لذلك تجدهم في غاية من التوسّط في " مساكنهم وملابسهم وأقواتهم وصنائعهم، يتخذون البيوت المنجدة بالحجارة المنمّقة بالصّناعة، ويتناغون في استجادة الآلات

---

[1]- مفتاح خلفات، قبيلة زواوة بالمغرب الأوسط ما بين القرنين (6هـ- 9هـ/ 12م- 15م)_ دراسة في دورها السياسي والحضاري، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تلمسان، 2011، ص 189.

[2]- عبد الرحمن بن خلدون، المقدّمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، 2004، ج1، ص58 من مقدّمة التحقيق.

والمواعين، ويذهبون في ذلك إلى الغاية، وتوجد لديهم المعادن الطبيعية من الذهب، والفضة ،والحديد والنحاس والرصاص....وهؤلاء أهل المغرب والشام والحجاز"[1].

تميزت بلاد المغرب بتنوعها التضاريسي، تخترقها جبال وأودية وأنهار ساعدت على الاستقرار السكاني، وتنوّع الإنتاج، وإن كان كتلة جغرافية واحدة، " فالمغرب قطر واحد مميز بين الأقطار"[2]، تمتّع بخصائص طبيعية أثرت على الاستقرار السكاني، حيث ساهم السطح بتربته الخصبة، وأنهاره المتعدّدة[3]، والمميّز على تضاريس بلاد المغرب هو غلبة الارتفاع على السطح ، حيث أن المناطق التي يقل ارتفاعها عن 500 متر محدودة نسبيا، والسهول التي لا تتعدى 200 متر منحصرة جدًا، ويختلف معدّل الارتفاع عن مستوى سطح البحر من منطقة لأخرى، فهو لا يتجاوز بتونس 300 متر، والمغرب الأوسط، 900 متر، وفي المغرب 800 متر، والغالب عليها السلاسل الجبلية، والهضاب خاصّة في القسم الشمالي مؤثرة في رسم الخطوط الأساسية، وتوزيع المظاهر الطبيعية والبشرية[4]. فبالمغرب الأقصى" النهر العظيم" المعروف بوادي أم الربيع، ومنبعه من جبال درن، كما سبق الذكر، ونهر ملوية ما بين المغرب الأوسط الأقصى، وهو آخر أحد المغرب الأقصى[5]، ووادي الشلف بالمغرب الأوسط، حيث " يمر في وادي شلف بني واطيل النهر الأعظم منبعه من بلد راشد في بلاد الصحراء. ويدخل إلى التل من بلاد حصين لهذا العهد، ثم يمر مغربًا ويجتمع فيه سائر أودية المغرب مثل مينا وغيره..."[6]

---

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ص189.

[2]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج2، ص 132.

[3]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص232؛كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق،ص86.

[4]- موسى هواري، المرجع السابق، ص 22.

[5]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج6، ص 133؛ الإدرسي، المصدر السابق، ص237.

[6]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر نفسه، ص133

وبتونس يمر فيها النهر الأعظم المعروف بوادي مجردة يجتمع فيه سائر الأودية بها ويصب في البحر الرومي على حلة من غربي تونس بموضع يعرف ببنزرت"، ما عدا بعض الأودية غير دائمة الجريان في ليبيا[1] ،والذي لا توجد بعده أودية إلى حدود مصر وما هذه إلاّ أمثلة عن الأنهار والوديان التي تعبر هذه المنطقة[2]، حيث تتميز الأنهار في بلاد الغرب بقصرها، فهي تدرك البحر أو تضمحل في الأحواض المغلقة بسرعة، والكثير منها أودية صغيرة لا يجري فيها الماء إلا عند هطول الأمطار، وبعضها يأتيها الماء من العيون أو قمم الجبال، والوديان التي يناهز أو يفوق طولها 500 كلم نادر، تقع جميعها ففي المغرب الأقصى باستثناء واد الشلف.

إضافة لتنوّع المناخ في تقدّم الزراعة فمثلاً تمتّع المغرب الأقصى بتربة خصبة صالحة للزراعة، كوّنتها مجاري المياه، فمن ناحية المحيط الأطلسي تبسط الأراضي السوداء، والأراضي الكلسيّة، والتي تمتاز بشدّة الخصوبة، وقابلية الإنتاج بفضل ما تضمنه من مياه وسماد[3]، وقد وُصفت أغمات أن كانت" أيام الموحدين متحضرة جدًا، وتدعى مرّاكش الثانية، وهي محاطة بالسباتين البديعة...ويجري تحت المدينة نهر جميل يأتي من الأطلس ويصب بعد ذلك في تنسيفت، والبادية فيما بين هذين النهرين خصيبة جيّدة التربة، يقال أنها تعطي أحيانا خمسين ضعف ما يُزرع فيها..."[4].

ومن ذلك جاء اختلاف أقاليم هذه البلاد، حيث قسم السطح إلى الإقليم الساحلي، ومنطقة الوديان، وجبال درن، وإقليم الصحراء وتقع جنوب جبال درن.[5]

---

[1]- عبد الرحمن بن خلدون ،المقدمة ، ص 134؛ موسى هواري، المرجع السابق، ص27.

[2]- عبد الرحمن بن خلدون ،المصدر نفسه، ص 135.

[3]- حول أهم تلك الأنهار ببلاد المغرب؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، ص245 وما بعدها.

[4]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 232؛موسى هواري، المرجع السابق، ص27.

[5]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص136.

إضافة لوجود عدة نهيرات تتخلّل كثيرًا من مدن وقرى المغرب الأقصى أسهمت في ازدهار الزراعة، ولعل التنوع في الأقاليم التضارسية ساهم بصورة حتمية في تنوّع الأقاليم المناخية .

وعموما تتميز كامل بلاد المغرب بذلك التنوّع التضاريسي، بداية من الإقليم الساحلي الممتد على طول البحر المتوسّط، والأطلسي، والذي يربط بين مُدنه وقراه وموانيه، والإقليم الصحرواي، وإقليم التل الذي يتشكل من الهضاب والسّفوح الجبلية الموازية للبحر المتوسّط والمحيط الأطلسي في كل من المغربين الأوسط والأقصى[1].

ومن أبرز النماذج عن المدن المزدهرة زراعيا، لملاءمة تضارسيها ومناخها، نجد مدينة " رباط الفتح"، وذلك لتوفر العوامل الطبيعية الملائمة لها، فمن حيث المياه وقوع رباط الفتح على الضفة اليسرى من نهر أبي رقراق النابع من أحد الجبال المتفرّعة عن الأطلس، والذي يمر عبر شعاب وغابات كثيرة[2]، ما ساعد على ري الأراضي الزراعية، والملاحظ أن الموحدين ومن جاء من بعدهم لم يدّخروا جهدًا في إمداد المدينة بالمياه العذبة الصالحة للري؛ ومما ذكر في ذلك أن مدّ الخليفة عبد المؤمن بن علي الماء العذب إليها عن طريق مدّ القنوات من عين غبولة"، ولما لاحظ الخليفة أبو يعقوب يوسف عند زيارته لسلا ورباط الفتح سنة **566هـ/ 1169م**، أن الماء قد فسد جريه، لم يتردّد في تجديد المشروع، وأضاف إليها صهريجا يتجمّع فيه الماء.[3]

[1]- الإقليم الساحلي يقع على شاطئ البحر المتوسط، تفصله عن الداخل جبال الريف، مفتوحة نحو جبل طارق يمتاز بتربته الخصبة، وتخترقه عدة أنهار تصب في البحر المتوسّط، مع الإقليم السّاحلي على المحيط الأطلسي ، ثم منطقة الوديان،وتجري فيها أهم أنهار المغرب ، كوّنت سهولا من أغنى وأخصب السهول المغربية، ثم جبال درن تقع جنوب منطقة الوديان، في سفوحها المناطق الرعوية أو شبه الصحرواية، ثم إقليم الصحراء؛ ينظر: حسن علي حسن، المرجع السابق، ص232 وما بعدها ؛عامر أحمد عبد الله حسن، المرجع السابق، ص47 وما بعدها.

[2]- عامر أحمد عبد الله حسن، المرجع السابق، ص47؛ محمد علي أحمد قويدر، التجارة الداخلية في المغرب الأقصى في عصر الموحدين (541_668هـ/1145_1269م)،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة،2012،ص13ومابعدها.

[3]- سحر سالم السيّد، مدينة الرباط...، مرجع سابق، ص105.

و للموقع الجغرافي للمغرب الأوسط تأثيره الواضح في معالم الحياة السياسية والاقتصادية، ولذلك فللموقع :" قيمة من الطّراز الأوّل بين المشرق الإسلامي، وبين إسبانيا المسلمة ولكنها تمتلك أيضا موقعًا من نفس المستوى بين الصحراء الكبرى، والسودان من جهة وبين البحر الأبيض المتوسّط من جهة أخرى"[1]، فأهمية الموقع الطبيعية جرّت على المنطقة الكثير من الأطماع، وأدخلتها في دوّامة لا متناهية من الصّراعات.[2]

ومن الناحية الطبيعية، الخصائص الجغرافية للمغرب الأوسط لم تتعرّض تضاريسها لتغيرات عميقة، فيما بين التاريخ القديم وصولا إلى المرحلة محل الدّراسة وحتى الوقت الرّاهن، إذ يمكن تقسيم المنطقة إلى خمسة أقاليم تضاريسة متباينة من الشمال إلى الجنوب متمثلة في إقليم الشواطئ، وإقليم الأطلس التلي، وإقليم النّجود، وإقليم جبال الأطلس الصحرواي، والإقليم الصحرواي.[3]

كما نميّز في هذه البلاد وجود سلسلتين جبليتين متوازيتين، سلسلة الأطلس التلي وأخرى في الجنوب، سلسلة الأطلس الصحرواي، تتخللها سهول منتجة منها سهول ساحلية وأخرى داخلية، وقد تميزت هذه التضاريس بممارسة نشاطات اقتصادية متنوّعة معروفة إلى الآن، فإلى شمال مملكة تلمسان، تلك الأراضي التاسعة بين المدينة والبحر، الغنية بالقمح والمراعي[4]؛ بالرغم من أن الجزء الجنوبي جاف قاحل[5] ،وقد اشتهر من سهولها سهل وهران، ومتيحة، وعنابة، و مليانة" الكثيرة الجداول والينابيع، وفي كل مكان منها أشجار جوز باسقة تثمر من الجوز كميات كبيرة..."[6]، وكانت المدية تقع في سهل خصيب جدًا تحيط بها جداول المياه، واشتهر من السهول الدّاخلية سطيف،

---

[1]- موريس لو مبارد، الجغرافيا التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة الأولى، تر: عبد الرحمن حميدة، دار الفكر، دمشق، 1979، ص87..

[2]- حورية سكاكو،المرجع السابق، ص36.

[3]- سكينة عميور، المرجع السابق، ص16.

[4]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص10؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص35.

[5]- الوزان، المصدر نفسه، ص10.

[6]- كربخال، المصدر السابق، ج2، ص359.

ونقاوس ذات البساتين الغنية والأجنة ذات الأشجار، حيث كانت " ثمار هذه الجهات أحسن ما في إفريقيا....ويحيط بالمدينة بسيط تجود فيه الحنطة، ممّا جعل أهل تلك الجهات أغنياء مياسير"[1]؛كما اشتهرت بمجموعة من الجبال تميزت بإنتاجها الوفير في العديد من المواد منها يعتبر الغذاء الرّئيسي للسكان"[2]، وجبل **مطغرة**[3]، وجبل **ولهاصة**[4] ،وجبل بني ورنيد الذي ينتج كمية وافرة من الفواكه[5]، وكما نجد جبال الونشريس، والتي كانت على مسافة ثلاثة أيام جنوب مليانة، وينتهي طرف هذا الجبل إلى قرب تاهرت، وبشمالها جبال الظهرة، وجبال زكّار، وهذا الجبل يتصل بجبال يسّر، شرق جبال مدغرة بالمغرب.[6]

ومن جبال الشرق، جبال الأطلس الميتّجي، وجبال جرجرة الناتئة الكلسية، تنضاف إليها جبال البابور، جبال التطري، وجبال قسنطنية، والجبال التلية خاصّة القريبة من الساحل، كانت دائمة الحاضرة، نتيجة لكثرة السّاقط، وأراضي زراعية خصبة تضمان لذلك السهول أو النجود، مع الصحاري إلى الجنوب، مع سيادة مناخ البحر المتوسط، فأدّى هذا التنوّع في المظاهر التضاريسية إلى التنوع الاقتصادي، وفرضت أنماطا خاصة للعيش[7]، وبالطبع تنوّعا ووفرة في الإنتاج.

تضاف لذلك جبال بجاية على الساحل مسافة خمسين فرسخًا، وكلها متصلّة بالأطلس الصغير،[8]

---

[1]- كربخال، المصدر نفسه، ص383.

[2]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص43.

[3]- **جبل مطغرة**: يقع على بعد نحو ستة أميال من ندرومة؛ ينظر:الوزان، المصدر السابق، ج2، ص43.

[4]- **جبل ولهاصة**، يجاور هذا الجبل المرتفع مدينة هنين، ينبت فيه قليل من القمح وكثير من الخروب؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق،ج2، ص44.

[5]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص44.

[6]- سكينة عميور، المرجع السابق، ص20.

[7]- سكينة عميور، المرجع نفسه، ص20، 21 وما بعدها.

[8]- كربخال، المصدر السابق، ج2، ص384.

أمّا القسم الجنوبي[1] من بلاد المغرب، فهو جزء من الصحراء الإفريقية الكبرى، ويتميز سطحه بوجود الأحواض المنخفضة التي تنتشر فيها عدد من الواحات. هذه المناطق الشرقية، ومن ضمنها بجاية كانت في حالة مد وجزر ما بين السلطات الحاكمة، ما بين المغرب الأوسط والمغرب الأدنى، والتي تميزت بإنتاجها الوفير من الثمار[2].

والحياة الاقتصادية ترتبط بالمناخ ارتباطًا وثيقًا، ويمكن الاعتماد على معطيات المناخ المعاصرة لعدم حدوث أي تغيّر لافت بين مناخ الفترة المدروسة ومناخ هذه الأيام، فمناخ أي بلد لا يتغيّر بشكل ملحوظ في ألفية واحدة، فتلك الخصائص المناخية الغالبة على هذه المنطقة مميّزة له إلى هذه المرحلة؛ أي أن المناخ الحالي هو استمرار للمناخ الجاف الذي بدأ منذ ذلك الحين مع ميل أزيد نحو الجفاف[3]، خاصة مع التوغل إلى الجنوب واعتدل له أكثر كلما توجهنا نحو الشمال، والذي يسوده أي الشمال مناخ البحر المتوسط المساعد على الاستقرار والإنتاج.

أيضا يمكن القول أن المنطقة شهدت ظواهر طبيعية خطيرة أثّرت بصورة مباشرة على طبيعة الحياة الاقتصادية، كالقحط، والزلازل، والأعاصير، والجراد، والمجاعات، والتي أثّرت في معايش النّاس وقوتهم، فقد تعرّضت بلاد المغرب إلى كوارث طبيعية، وظروف مناخية دورية، أدّت لحدوث أزمات اقتصادية، في الغالب بسبب التأثير في وسائل الإنتاج[4].

وجغرافيا أيضًا، فإن ما تتمتع به بلاد المغرب من موقع على ضفاف البحر البيض المتوسط وإشرافها على الممر البحري الهام في مضيق جبل طارق، ومضيق صقلية، أكسبها أهمية اقتصادية

---

[1]- موسى هواري، المرجع السابق، ص26؛كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق،ص87.

[2]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص50،51؛ حافظ حادة، المرجع السابق،ص503.

[3]- موسى هواري ،المرجع السابق،ص29.

[4]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 253؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 36.

ورؤية تجارية من أعلى الطراز، ولاسيما عندما تتمكن القوى السياسية فيه من التحكم في هذه المعابر التي مثّلت القسم الأكبر من شريان التجارة العالمية في العالمين القديم والوسيط.[1]

كما كانت بلاد المغرب منفتحة أشد التفتح على أوربا الجنوبية بمالها من واجهات بحرية، والتي تجعل من شواطئ الساحل الإفريقي مرصدًا بديعًا لتجارتها، خاصة أنّ لها نهايات من طرق القوافل الموغلة في الصّحراء نحو بلاد السودان، حيث تواجد التجار والدعاة والمسلمون في السودان الغربي منذ حوالي ق 8 هـ/ 114م[2]، وكانت الفترة التي تتطابق مع العصور الوسطى في التاريخ الأوروبي حقبة ازدهار للتجارة مع طريق الصحراء الكبرى منذ منتصف ق 13م/ 7 هـ، وهي فترة الموحدين[3].

2- النظرة الإسلامية واهتمام االقوى البشرية:

لقد حث الإسلام على العمل والاجتهاد في طلب الرزق، كما حضّ المولى عزّ وجلّ على ممارسة الصناعة ومختلف المهن، من خلال الحض على العمل، فقال تعالى: { **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**} (105) "[4]، وقال تعالى {**فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**} (20)[5]، وفي هذه الآية دليل عن عمل ابن آدم من خير أو شر، وهو الذي يُجازى به يوم القيامة[6]، كما قال عزّ وجلّ

---

[1]- توفيق مزاري، النشاط البحري بالغرب الإسلامي في عهدي الموحدين والمرابطين، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ج1، ص 217 .

[2]- لمزيد من التفصيل حول بداية الوجود الاقتصادي في ببلاد السودان؛ ينظر: عبد الرحمان قدوري، الوجود المغربي بمنطقة السودان الغربي في القرنين 9م و 10هـ/15و 116م-دراسة في الدوافع والنتائج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، تلمسان، 2011، ص 73 وما بعدها.

[3]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 218.

[4]- سورة التوبة، الآية 105.

[5]- سورة المزمل، الآية 20

[6]- خالد بلعربي، الدولة...، المرجع السابق، ص 236، 237.

في كتابه الحكيم { وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } (93)"[1].

ومن جهة أخرى ساهم امتهان غالبية سكان بلاد المغرب للنشاط الاقتصادي، واهتمامهم بهذه القطاعات الاقتصادية في زيادة الإنتاج، ومن ذلك مثلاً أن غالب المغاربة في ق 6هـ/ 12م معجبين بالصناعة، مع محبّة تعلّم حرفها وكُره القصور فيها، والمهن لا تذمّ إلاّ لقلة عائدها أو قصور القائم عليها عن إتقانها، حتى أن بعض الشعراء وأهل العلم استنكفوا أخذ عطاء السلطان مؤثرين أن يأكلوا من كدّ أيديهم، أو يجمعون مع عطائه صنعةً تحسّبًا لنوائب الدّهر[2].

كما اهتمت طبقة الفلاّحين خاصّةً بخدمة الأرض بجميع نواحي بلاد المغرب، حيث اتخذوا الفلاحة مهنة توارثوها عن آبائهم وأجدادهم[3]؛وقد ساهمت الهجرات المختلفة في تزويد سكان البلاد بالخبرات الفلاحية ممّا أسهم في تنشيط الزراعة[4].

3- الأوضاع الأمنية والسياسية:

يرى عبد الرحمان بن خلدون أنّ استقرار وانتشار العدل والأمن له أثر كبير في الإنتاج، فكلما توافر ذلك للدّولة، كلما ساعد على تقدم الإنتاج وتطوّره لما يكفله من الحماية للأشخاص[5]، وكذلك ممتلكاتهم وثرواتهم، ونفس الحال عند حدوث العكس.

3-1- الفتن داخل الأسرة الحاكمة الموحدية:

بالنسبة لدولة الموحدين نجد أنها استمرت في الازدهار حتى نهاية القرن 6هـ/ 12م، فلم يكن عهد ازدهار الدولة الموحدية يشمل إلاّ عهود عبد المؤمن، وأبي يعقوب ،والمنصور ،والناصر، حتى أن

---

[1]- سورة النحل، الآية 93.

[2]- عز الدين عمر موسى، النشاط...، مرجع سابق، ص 207، 208.

[3]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص235.

[4]- حسن علي حسن، المرجع نفسه، ص236.

[5]- المقدمة، ص 233.

عهد الوحدة والازدهار لم يكن سالما من الاضطرابات والانتفاضات سواء في الأندلس أو في أقطار بلاد المغرب، كان من أعنفها ثورة بني غانية-كما سيأتي الحديث عنها- وكانت بداية التراجع الفعلي لعظمة الموحدين إثر هزيمة محمد الناصر في **معركة العقاب**[1]، و قد جاء ذلك سنة 609هـ/1212م[2]، فبدأ الهرم يدب في أوصال هذه الدولة، وقد حدّدت تلك الفترة المصادر التاريخية بوفاة يوسف المنتصر عام 620هـ/1123م؛ لأنه يرمز لأوج عظمة الدولة الموحدية، ومن بعده اضطراب الأمر وبدأ الخلاف[3]، ولكن يرى أحدهم أن الوهن والانحلال تسرّبا إلى العائلة الحاكمة بعد وفاة محمد الناصر مباشرة بعد تولّي ابنه يوسف الحكم والذي كان صبيًا "وهو ابن ستة عشرة سنة ولقب بالمنتصر للّه"[4] ،فاستغل ذلك رجال الدولة والقواد، وأصحاب المطامع فكثر الارتشاء والاستبداد.[5]

---

[1]- **معركة حصن العقاب**(La Snavas de Tolosa): والتي شكّلت في الواقع بداية نهاية الدولة الموحدية؛ ينظر: علي بن أبي زرع الفاسي، الذخيرة...، مصدر سابق، ص 24 والأنيس المطرب...، المصدر السابق، ص 272؛ مارمول كربخال، المصدر السابق، ج1، ص 373؛ مؤلف مجهول، رسائل موحدية، ج2، ص 175؛ ميرسيو هويثي ميراندا، المرجع السابق، ص 418؛=

=G.Faure –Biguet, Histoire de l'Afrique septentrienal sous le domination musulmane, Bibliothèque nationale de la France, Paris, (S.D) p 53; Léon Geley, Op.cit., p 121;80ص سكاكو حورية، المرجع السابق،

[2]- العروسي المطوي، المرجع السابق، ص 93.

[3]- يقول عبد الرحمن بن خلدون "لما هلك محمد الناصر بويع ابنه يوسف سنة إحدى عشر، وهو ابن ستة عشرة سنة، ولقب المنتصر بالله وغلب عليه ابن جامع ومشيخة الموحدين فقاموا بأمره..." ؛ينظر: تاريخ...، مصدر سابق، ج6، ص 337؛ مؤلف مجهول، الحلل الموشية...، مصدر سابق، ص 161؛ عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 403؛ السيد عبد العزيز السالم، المغرب الكبير، العصر الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ج2، ص 838؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 37.

[4]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج6، ص 337.

[5]- العروسي المطوي، المرجع السابق، ص 94، 95.

لقد دبّ ذلك الخلاف في رأس هرم الحكم في الدولة، منذ أن جعل عبد المؤمن بن علي الحكم وراثيًا في عقبه، وبعمله هذا أثار حفيظة الكثير من الموحدين[1] ،وأصبح منصب الخلافة مرمى هدف للمعارضين والطّامعين لتولي حكم الدّولة، ولعلّ ذلك ما يفسّر لجوء عبد المؤمن إلى إحضار جملة من أبناء قبيلته كومية ليستخدمها درعًا واقيًا له ؛وبالرّغم من الإجراءات التي اتخذها لضمان الحكم لأبنائه،[2] والحيلولة دون وقوع مشاكل داخل الأسرة الحاكمة؛ إلاّ أن ذلك لم يمنع من قيام صراع جاء بين أفراد الأسرة الحاكمة، ومن تدخل العديد من الأطراف، وذلك ما سيكون له انعكاس خطير على سير الحياة الطبيعية ببلاد المغرب ككل، حيث اندلعت الفتن الداخلية في المغرب والأندلس، ثم انشق البيت المالك على نفسه، وحارب بعضهم بعضًا، وتحالف بعضهم مع عدّوهم المشترك،[3] وانتاب السلطة المركزية الفوضى، وأصبح أشياخ الموحدين يتلاعبون بملوكهم، فخلعوا عبد الواحد بن يوسف الأول، ثمّ قتلوه سنة 621هـ/ 1221م، وبايعوا بعده العادل، ثم خنقوه وبايعوا المأمون، ثم نكثُوا، وبايعوا ابن أخيه يحيى في الحين؛ومن جهة ثانية كان قد تحالف العادل ضد أخيه المأمون ضد مملكة قشتاله،[4] فطاعت له بعض بلاد الأندلس والمغرب[5]، وقد دلّ ذلك على مدى الانحلال والتفسّخ الذي أصاب أحفاد عبد المؤمن بن علي الذين انشغلوا بأغراضهم الخاصة[6]، وعكوفهم على راحتهم،

---

[1]- مراجع عقلية الغناي، سقوط...، مرجع سابق، ص 63.

[2]- مراجع عقيلة الغناي،المرجع السابق، ص 332؛ وللتفصيل حول تناحر بني عبد المؤمن من أجل الخلافة؛ينظر: مراجع عقلية الغناي، سقوط...، ص243 وما بعدها؛ عز الدين عمر أحمد موسى، دراسات....، مرجع سابق، ص 79 وما بعدها.

[3]- العروسي المطوي، المرجع السابق، ص 94- 95.

[4]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج6، ص338؛وفي سيرورة لذلك النزاع، كانت محاولة تعيين أحد أفراد الأسرة المؤمنية هو أبو زكريا يحي الملقب بالمعتصم بن محمد الناصر بن يعقوب المنصور؛ غير أن الأمر لم يستقر لهذا الخليفة، وبعد نكث البيعة للمعتصم لصالح المأمون أخ العادل التقى جمعا المتخاصمين على جبل " إيقليز" المطل على مراكش، فهزم المعتصم، ودخل المأمون المدينة في جمادى الأولى سنة 627هـ/ مارس- أفريل 1230م، فأعمل جندوه فيها النهب؛ ينظر: ابن القطان، المصدر السابق، ص 24، 25؛ المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص: 12؛ العروسي المطوي، المرجع السابق، ص95.

[5]- ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق- قسم الموحدين، ص 269؛ ابن القطان، المصدر السابق، ص 25.

[6]- العروسي المطوي، المرجع السابق، ص 94، 95.

وإعراضهم عن تدبير أمور الدولة، وتفويض النظر في الأمور كلها إلى الوزراء والحاشية، حتى ضاعت مصالح الناس، وكثر الساعون بالفساد، وانتشر في أقطار المغرب، ونواحي مرّاكش قطاع الطرق، وتفاقم سوء الحال بعد أن أدرك الفساد حاشية المستنصر[1]، ومدبري سياسته، فقد كان كبير وزرائه أبو سعيد ابن جامع يقاسم أولئك اللصوص وقطاع الطرق ما ينتهبونه من التجار والمسافرين.

إن جعل الحكم وراثيا من طرف المؤمن بن علي، دفع إلى تنازع مميت بين أبناء المؤمن ابن علي، فسفكت دماء وحيكت مؤامرات دنيئة بين الإخوة، ساعد ذلك صغر سن السلاطين وانصرافهم عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وانتشار ذوي قرباهم بالنفوذ، وقد كان من نتيجة ذلك كله أن ضعفت الدولة وتدهورت سريعًا في فترة ليست بالطويلة، وذلك النزاع أتاح الفرصة لمراكز القوة بالنفاذ في شؤون الدّولة لاسيما أشياخ الموحدين، فتسلّط الأشياخ، وسيطرة الوزراء، واستبدّ الولاة، واختلّ الجيش، واندثر الأسطول لتكثر الثورات، وضعف الخلفاء عن التصدّي لها فضلا عن مجابهة القوى الخارجية[2]، لتنهار الأوضاع الاقتصادية، وتوقفت الحراثة وحركة العمران، وأصاب الدّمار ما شيّد في دور الازدهار، فذلك التناحر بين أفراد البيت الحاكم هو الذي عزّز وزاد من ضعف ، ووهن هذه الدولة، خاصة بعد الهزيمة في معركة حصن العقاب.[3]

---

[1]- خامس خلفاء الموحدين، توفي في آخر سنة 620هـ/ 1222م بدون أن يعقب، فشاور أهل الحل والعقد بمراكش على من يخلفه، فانعقد الأمر على تولية عبد الواحد، إلاّ أن الخلاف زاد حدة بعد أن ثار عليه ابن أخيه العادل ونازعه الخلافة؛ ينظر: ابن القطان، المصدر السابق، ص 23.

[2]- علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 134؛ عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة تاريخ المغرب العربي- المغرب العربي بين بني حفص وبني زيان وبني مرين، دراسة في التاريخ الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ج5، 1994، ص 16؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 38؛ وللتفصيل عن خلفاء عبد المؤمن بن علي؛ ينظر: ابن عذاري، المصدر السابق، قسم الموحدين، ص 83 وما بعدها؛ علي بن أبي زرع االفاسي، المصدر السابق، ص 205، وما بعدها.

[3]- علي بن أبي زرع الفاسي، الذخيرة....، مصدر سابق، ص 24، 25؛ أحمد بن محمد بن سحنون الرّشدي ،الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح: المهدي البوعبدلي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1973، ص 13؛ عزّ الدين عمر موسى، الموحدون في الغرب..، مرجع سابق، ص 56؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 38.

3-2- الثورات الداخلية:

كان من أشدّ العوامل تأثيرًا في أمن وكيان دولة الموحدين، تلك الثورات التي أنهكت حكمهم، وكانت من العوامل البارزة التي سرّعت في سقوط دولتهم بداية من قيام دولة الموحدين، والمصاحبة لتلك الحروب الطاحنة مع المرابطين ،ومن أعمال التخريب وإتلاف الزروع، والقتل الكثير، مع ما صبغها من صفة شرعية أضفاها ابن تومرت عليها، على اعتبار المرابطين كفارًا مجسّمين"، مُسْتدلاً في ذلك بقوله عزّ وجلّ { **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ}** (123)"[1]، فكانت العديد من المواجهات بنتائجها الوخيمة، كان منها وقعة هنتاتة، ومعركة البحيرة، وحين وصولهم إلى بلاد السوس "قتلوا مقتلة أكثر من الأولى، (أي البحيرة)، وغنموا أكثر ما غنم أصحابهم"[2] ،وفي سنة 530هـ/1157م كانت وقعة مصكروطن (مسكروطان) أخذ فيها من أموال المجسّمين شيء عظيم[3]، ومنذ ذلك الوقت "جعل المصامدة يشنون الغارات على نواحي مرّاكش، ويقطعون، عنها مواد المعايش، وموصول المرافق ويقتلون ويسبون، ولا يبقون على أحد ممن قدروا عليه، وكثر الدّاخلون في طاعتهم والمنحاشُون إليهم،..."[4] ،وزاد بذلك عدد المنضمين لدعوة الموحدين والقبائل المتابعة لحكمهم، ولعلّ ذلك ما ساهم فيما بعد، بل وشكّل نواة" للثورات" التي قامت في وجههم، أيّام ضعفهم، لكون ذلك الانضمام كان مهزورًا حيث "انضمت قبائل كثيرة إلى حركة الموحدين عنوة... ومن المحتمل أنّها كانت تتحيّن حدوث انتكاس لسلطة الموحدين يسمح لها بالانفصال والعودة إلى سيرتها الأولى..." [5]، لعدم المساواة بين القبائل المهيمنة نفسها، إذ كان لهرغة التميّز على غيرها من القبائل التي يحتمل أن تكون

---

[1]- سورة التوبة، الآية رقم 123.
[2]- ابن القطّان، المصدر السّابق، ص 238.
[3]- ابن القطان، المصدر نفسه، ص 249.
[4]- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 261.
[5]- روجيه لوتورنو، حركة الموحدين...، مرجع سابق، ص 49.

قد امتعضت لذلك[1]، وممّا يذكر من جملة تلك الثورات "ثورة هسكورة" وذلك في سنة 551هـ/1156م، تمرّد "ابن توندُوت" وهو أحد زعماء هسكورة، بسبب تحويل الحكم من الاختياري إلى الوراثي، وهو من أنصار المهدي، وفي سنة 552 هـ/1157م، قام عبد المؤمن بحركة عبر قبائل جنوب مرّاكش، وأثناء هذه الحركة استقبلته القبائل معلنة توبتها منها هسكورة[2]، ولم يزل عبد المؤمن –بعد وفاة ابن تومرت– يطوي الممالك مملكة مملكة، ويدوّخ البلاد، إلى أن دلّت له البلاد، وأطاعته العباد... وكان آخر ما استولى عليه من البلاد التي يملكها المرابطون، مدينة مرّاكش [3]

تلك التوسّعات التي قام بها عبد المؤمن بداية حكمه، اصطدمت في الكثير من الأوقات بمجموعة من الثورات، فقبل ثورة هسكورة السالفة الذكر ، كانت قد قامت "ثورة الماسي" بالجنوب، وهو محمد ابن هود المعروف بالماسي، والتي تعتبر أوّل ثورة تواجه عبد المؤمن بعد إعلانه أميرًا للمؤمنين سنة 541هـ/1146م بعد سقوط مرّاكش، والتي قامت في بلاد السوس، بالرغم من أن الثائر كان قائدًا مشاركًا لعبد المؤمن، حيث هزم الكثير من قوّاد هذا الأخير كان منهم أبو زكريا المعروف بانجمار، ثم خرج أبو حفص عمر بن يحي وأشياخ الموحدين مع طائفة من الروم والرّماة وغيرهم من الأجناد، حتى وصلوا رباط ماسة، وقضوا فيها على الثائر وعلى أغلب عسكره. [4]

---

[1]– روجيه لوتورنو، حركة الموحدين...، مرجع سابق، الصفحة نفسها.

[2]– مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 151.

[3]– عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 270؛ مؤلف مجهول، رسائل موحدية –(مجموعة جديدة)، ... القسم الأول، ص 75.

[4]–مؤلف مجهول، الحلل الموشية، مصدر سابق، ص 146؛ ابن عذارى، المراكشي، المصدر السابق، قسم الموحدين، ص 30، 31؛ مؤلف مجهول، رسائل موحدية، (مجموعة جديدة)، القسم الأوّل، ص 56 وما بعدها؛ مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 142.

ورغم مقتل الماسي في أواخر سنة 541هـ/ 1147م، فإنّ جذور ثورته ظلّت باقية في كل بلاد المغرب، فسار الشيخ أبا حفص إلى برغواطة، فانهزم، ثم اتجه إلى تادلا، فمكناسة، وحاصر فاس، ليصل بعدها عبد المؤمن إلى مكناسة وضرب عليها الحصار، وفي سنة 542هـ/ 1147م، عاد يحي الصحراوي بعد أن هرب من الأندلس، وتولى أمر سبته، واتجه إلى برغواطة وتحالف معهم، وتوجهوا إلى دكالة، واجتمع عليه البرغواطيون، فهكذا أصبحت دكالة مركزا لحركة إحياء مرابطية يقودها الصحراوي، وفي هذه السنة أيضا ثار أهل سبتة على الموحدين تسببت في قتل عامل الموحدين بسبتة، فبعث إليهم عبد المؤمن برسالة تهدف إلى النصح وتدعوهم إلى الدّخول في الدّعوة الموحدية.[1]

وفي سنة 562هـ/ 1167م تحرّكت بجبال غمارة المتصلة بسبتة ثورة سبع بن منغفاد المكمّلة لثورة القبائل الثائرة في المغرب الأقصى منها صنهاجة، وغمارة بقيادة مزدرغ الغماري[2]، فبعث الأمير أبو يعقوب يوسف الشيخ أبا حفص لقتال الثوار، والذي نجح في مهمّته، إلاّ أنها استمرت في شخص منغفاد هذا، والذي تمّ القضاء عليه بعد حركة أبي يعقوب بن عبد المؤمن إليه[3].

كما كان من أشد العوامل المساعدة على ضعف الموحدين ثورة ابن غاينة في إفريقية حيث تسّببت هذه الثورة في إحداث زعزعة في أركان الدولة الموحدية، حيث كان خروج ابن غانية على الموحدين منذ قيام دولتهم[4]، والمتمركزين بالجزائر الشرقية، وكان ممّا ساهم في غفلة الموحدين وصرف

[1]– مؤلف مجهول، القول الأحوط في ما تداول من العلوم و كتبها بالمغربين الأقصى و الأوسط، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم 3185، ورقة 36؛ مزوزية حداد، المرجع السابق، ص142، 143 وما بعدها؛ مصطفى أبو ضيف عمر، المرجع السابق وما بعدها ص 797.

[2]– الذي ينتمي لقبيلة صنهاجة، حيث ضرب السكة باسمه، وكتب فيها المزدرغ الغريب، نصره الله عن قريب، حيث بايعه خلق كثير من غمارة، وصنهاجة وأوربة، وتمكن من دخول مدينة تازا؛ ينظر: السلاوي، المرجع السابق، ج2، ص132.

[3]– ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، قسم الموحدين، ص95.

[4]– ابن خلدون تاريخ...، مصدر سابق ج6، ص252؛ جميلة مبطي، المرجع السابق، ص12.

نظرهم عن هذه الجزر أمر سعد **ابن مردنيش**[1]، والذي حكم شرق الأندلس، ورفض الخضوع للموحدين وبقي يقاوم زهاء نصف قرن، فشكّل بذلك حاجزًا بين الموحدين وبني غانية، غير أنّ وفاته سنة 567هـ/ 1181م، ودخول أبنائه في طاعة الموحدين بوصية منه، جعل جزائر بني غانية (الجزائر الشرقية) تبدو الخطوة التّالية لا محالة للموحدين في إطار سياسة فرض الموحدين لسلطتهم على كامل بلاد المغرب والأندلس.[2]

لقد تمكن بنو غانية من التوسّع على الكثير من مناطق بلاد المغرب، ومن ذلك بلاد المغرب الأوسط، حيث توسعوا أيام أبي يعقوب المنصور على الكثير من المناطق، واستولوا على أسطول موحدي ضخم عندما كان في زيارة الجزر الشرقية، ثم خرجوا بأساطيلهم ورجالهم إلى المغرب الأوسط عام 581هـ/ 1185م، وتحالف بنوغانية مع قبائل بني سليم، وبني هلال، ومع جنود الغزو المملوكي الذي كان يقوده قراقوش[3]، وأعلنوا ولاءهم للدّولة العباسي[4]، إذ لما وصل علي بن غانية إلى طرابلس ولقي قراقوش اتفقا على المظاهرة على الموحدين، واستمال ابن غانية بني سليم من العرب، وما جاورهم من مجالاتهم ببرقة، وخالطوه في ولايتهم، واجتمع إليه من كان محرفا عن طاعة الموحدين..."[3].

وقد اجتمعت مجموعة من العوامل ساهمت في نجاح بني غانية:

* مقتل الخليفة أبو يعقوب* وتلكأ بعض شيوخ الموحدين في مبايعة الخليفة الجديد يعقوب المنصور * ومراسلة بعض بني حمّاد لبني غانية، ودعوتهم لغزو بجاية، ووعدهم بالنصرة.[4]

---

[1]- **ابن مردنيش**: أحد الثائرين الذين ظهروا بالأندلس في أعقاب دولة المرابطين ،والذي لم يتردّد في طلب العون من المسيحيين ضدّ الموحدين، توفي سنة 567هـ/ 1171م؛ ينظر: ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 65 وما بعدها؛ عبد الواحد المراكشي، المعجب...، ص 321 وما بعدها؛ عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، ج6، ص، 318؛ أميرو هويثي ميراندا، المرجع السابق، ص213؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 78؛ علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص114.

[2]- واعظ نويوة، أثر ثورة بني غانية على الدولة الموحدية (580هـ- 1184م/ 633هـ- 1235م)، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، الجزائر، 2007/ 2008، ص، 09 وما بعدها

[3]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ص 256 وما بعدها.

[4]- واعظ نويوة، المرجع السابق، ص10.

وقد خلّفت هذه الثورة آثارا وخيمة سياسيا، واقتصاديا، وثقافيا، نقتصر على ذكر الأهم منها سياسيًا، حيث شكلت عاملاً مساعدا للنصارى، في مواجهتهم للدولة الموحدية، والتي أعاقتها هذه الثورة، وحدّت من قوتّها، حيث أصبح الجيش الموحدي، الذي يفترض أن يرابط في ثغور ومحارس الأندلس مُشتّت الجهود بين طرفي الإمبراطورية، إفريقية والأندلس[1]، وشكلت بحق سببًا من أسباب سقوط الدولة الموحدية، هذا دون نسيان الثورات التي قامت في وجه الدّولة الموحدية في بلاد الأندلس، و استنزفت الكثير من طاقتها وإمكاناتها العسكرية والاقتصادية.[2]

ونظرا للأعمال التي قام بها بنو غانية في إفريقية، وتحالفهم مع قراقوش، جهّز يعقوب المنصور أسطولا بحريًا، وصل إفريقية، حيث دخل الموحدون بجاية بعد فرار يحي ابن غانية منهزمًا، ولحق بأخيه علي الذي كان محاصرًا لقسنطينة، إلى الواحات الغربية في إفريقية، ثم عاد ابن غانية مرّة أخرى إلى إفريقية متحالفا مع قراقوش الأرمني فأرسل إليه يعقوب المنصور جيشًا مكونًا من ستة آلاف رجل إلى قفصه، حيث كانت هزيمة الموحدين، ليخرج إليهم المنصور نفسه سنة **583هـ/ 1205م**، والذي بسط سيطرته على قابس، وبلاد الجريد، وأعطى الأمان لقراقوش الذي طلب الأمان[3]؛ ولكن قراقوش غدر به من جديد.

---

[1]- واعظ نويوة، المرجع السابق، ص 76 وما بعدها.

[2]- اشتهر منها ثورة ابن الفرس، وابن مردنيش من أبرز الثائرين الذين ظهروا بالأندلس في أعقاب دولة المرابطين والذي لم يتردد في طلب العون من المسيحين ضد الموحدين، توفي سنة 567هـ/ 1171م، وثورة البياسي نسبة لمدينة بياسة في الأندلس(Baeza)، وهو أحد أفراد الأسرة المؤمنية، ودخلت في طاعة هذا الأمير الثائر، قرطبة، ومالقة، وغيرها من مدن الأندلس، وكاد أن ينزع الخلافة من العادل، وزادت الأحوال سوءا منذ أن تحالف البياسي مع فرناندو الثالث (fernando II) ملك قشتالة، وفي المغرب أيضا إذ خالف على العادل عرب الخلط في سنة 624هـ/ 1227م، حيث سقطت هيبة العادل، فلم يلبث أخوه أبو العلاء إدريس عامله على اشبيلية أن خلع طاعته، ونادى بنفسه خليفة متلقبا بالمأمون، فاغتنم ذلك رجالات الموحدين، ومشايخهم، فدخلوا على العادل حيث قتلوه؛ ينظر: ابن القطان، المصدر السابق، ص 24 وما بعدها؛مؤلف مجهول،رسائل موحدية...،ص358.

[3]- جميلة مبطي، المرجع السابق، ص 13، 14.

وقد تعرّضت الزراعة لأعمال التخريب من حين لآخر نتيجة لذلك، إضافة لثورات أخرى قامت في وجه الموحدين كثورة ابن الرند في قفصه، وثورة الأغزاز، والعرب الهلالية أيام يوسف بن عبد المؤمن، وتحالف الأغزاز، والعرب الهلالية مع بني غانية في خلافة المنصور والناصر، وما فعله المنصور في التخريب عقابًا لهم حيث قام بنسف الزرع بقفصة[1] ؛وفي سنة 597هـ/ 1191م قام بسوس رجل من جزولة اسمه عبد الرحمن، يعرف عندهم بما معناه بلسانهم " ابن الجزارة"، فدعا إلى نفسه، واجتمع إليه خلق كثير، ولم يزل الموحدون يجهزون إليه العساكر، وفي ذلك يهزمهم، إلى أن بعثوا بعثًا من الموحدين والغز وأصناف الجند، وتحرّك الناصر إلى ركراكة، فالتقى الجمعان، وقتل عبد الرحمن الثائر، وسير برأسه إلى مراكش.[2]

وفي المغرب الأقصى أيضا " خالفت هسكورة والخلط (العادل) وعاثوا في نواحي مراكش، وخرّبوا بلاد دكّالة فأنفذ إليهم العادل عسكرًا من الموحدين...انتهت بتحالف لخلع العادل والبيعة ليحي بن الناصر، وقصدوا مرّاكش، فاقتحموا عليه القصر، ونهبوه وقتل العادل خنقًا أيام الفطر سنة 624هـ/ 1227م"[3] ؛كما " انتفض على المأمون أخوه أبو موسى ودعا لنفسه بسبتة وتسمّى بالمؤيّد، فخرج المأمون من مرّاكش وبلغه في طريقه أن قبائل بني فازان ومكلاته حاصروا مكناسة وعاثوا في نواحيها...واستمر إلى سبتة...وهلك المأمون في طريقه بوادي أم الربيع مفتتح سنة 630هـ..." [4]، وفي سنة 647هـ/ 1249م ثارت سبتة بقيادة أبو القاسم العزفي بمساعدة أبو العبّاس الرجراجي قائد أسطول المدينة، فتقرّر الارتباط بالدّولة الموحدية شكليا.[5]

---

[1]- مزوزية حدّاد، المرجع السابق، ص187.

[2]- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 395 وما بعدها؛ مزوزية حدّاد، المرجع السابق، ص 142 وما بعدها.

[3]- ابن القطان، المصدر السابق، ص24؛ عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج6، ص339.

[4]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر نفسه، ج6، ص 342-343.

[5]- مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 148.

3-3- المرحلة الانتقالية؟

لقد دخلت دولة الموحدين في دور الاضمحلال والعدم؛و "انحل عقد نظامها، وانشلّ عقد أيّامها، لانهماك آخرهم على اللذات، وتشاغلهم بها عن الأخذ بالحزم في الأمور..." [1]،فجاء بنو مرين الذين عاجلوها وأجهزوا عليها قبل أن تتمكّن من رأب صدها، وعلى رأسها الأمير عبد الحق المريني، بعد تقلص ظل الموحدين من المغرب، واستتب الأمر لبني مرين، حيث جمع عبد الحق" الجموع وتغلب على فاس وملكها وملك غيرها من البلاد، ثم مات أبو يحي بن عبد الحق، فقام أخوه أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق فقصد مرّاكش فخرج إليه أبو دبوس أبو العلاء إدريس، فقتل أبو دبّوس وهو آخر من كان قد انتهى إليه الملك من بني عبد المؤمن بن علي ومن يومئذ ظهرت دولة بني مرين واستقل سلطانهم بالمغرب الأقصى"[2]، بعد أن تلاحقت بوادر الضعف الحكومي، حيث انحسر نفوذ السلطة إلى المدن خاصة وكثرت الفتن بين القبائل " وأكل القوي الضعيف"، كما اعتصم بتلك المدن الولاة الذين لم يعد لهم نفوذ على البوادي؛كما اشتعلت الثورات في كثير من الجهات، وانعدم الأمن في الطرقات، وظهرت المناكر، بينما امتنع عامة الشعب من أداء الضرائب[3]، معلنة نهاية السلطة الموحدية في مهدها المغرب الأقصى.

ليُجاور بنو مرين بني عبد الواد في المغرب الأوسط[4]، ودولة بني حفص في المغرب الأدنى، لتكون الحرب سجالاً بينهم، والتي خلّفت آثارًا كارثية على اقتصاديات بلاد المغرب، " فأما الحرب وخصوصا بين شعبين إسلاميين متجاورين، فأمّا تسّبب من الضّرر والبلاد ما يعسر مع طول المدّة تداركه وتلافيه"[5].

---

[1]- العمري، المصدر السابق، ص 224.

[2]- العمري، المصدر السابق، ص 224.

[3]- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس...، مصدر سابق، ص 288؛ المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 11.

[4]- كربخال، المصدر السابق، ص 272 وما بعدها.

[5]- كنون، النبوغ...، مرجع سابق، ص 177.

لقد كان انفصال المغرب الإسلامي عن الموحدين يختلف من قطر لآخر، ففي المغرب الأوسط استطاع بنو زيان من بني عبد الواد أن يكوّنوا إمارة مستقلة على يد **جابر بن يوسف**[1]، خضعت أوّلا للموحدين إلى أن أعلن يغمراسن انفصاله عن الدولة الموحدية[2]؛أمّا في المغرب الأقصى مركز السلطة فإن بني مرين استطاعت أن تتقوى سياسيا في جنوب المغرب الأقصى حتى شقت عصا الطاعة في وجه الموحدين، وأن تخوض ضدّهم معارك استمرت أكثر من نصف قرن من سنة 613هـ/1215م إلى 668هـ/1270م عندما دخل يعقوب بن عبد الحق المريني مدينة مرّاكش وقضى نهائيا على تلك الخلافة[3]. وقد صاحب ذلك انحطاط في العلوم والآداب والصناعات، وانتكاس في المستوى الأخلاقي والاجتماعي، لذلك عملت الدّولة المرينية في المغرب الأقصى خلال هذه المرحلة الانتقالية على إقرار الأمن لإعادة الحياة إلى طبيعتها [4]؛وبالنسبة لدولة بني حفص فإن ولاية عبد الواحد بن أبي حفص على إفريقية تعتبر تمهيدًا لانبعاث دولة جديدة بإفريقية بعد تبعيتها السابقة للموحدين، وما تمتع به جدّهم الشيخ أبو حفص الهنتاتي من مكانة لدى الموحدين وابن تومرت، إذ كان من العشرة المقربين منه[5]، ليستقل أبو زكريا يحي بن عبد الواحد ابن أبي حفص عمر الهنتاتي بملك الدولة الحفصية عن الموحدين في سنة 626هـ/1228م إلى أن توفي في بونة في أواخر جمادي الآخرة سنة 647هـ/1249م[6] وكان أوّل عمل قام به أن خلع المأمون وطرد رسله، ولكنه بقي مبايعًا لابن الخليفة الناصر يحي، وكما لم يجد موقفًا حازمًا من قبل الموحدين، وذلك لضعفهم وكثرة الصّراعات بينهم، ليغفل بعدها ذكر يحي بن النّاصر من الخطبة واقتصر على ذكر المهدي، وتلقّب بالأمير، وظل

[1]- **جابر بن يوسف**: كبير قوم بني عبد الواد، تمسّك به بنو عبد الواد وانتخبوه عليهم ثبته خليفة الموحدين حاكما شرعيا على تلمسان، وإقليم بني راشد ومدن أخرى عدا ندرومة؛ ينظر: عبد العزيز فيلالي، المرجع سابق، ج1، ص 15 وما بعدها.

[2]- العروسي المطوي، المرجع السابق، ص 96، 97.

[3]- العروسي المطوي، المرجع نفسه، ص 96، 97.

[4]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 14،19.

[5]- العروسي المطوي، المرجع السابق، ص 98.

[6]- العروسي المطوي، المرجع نفسه، ص 96، 97.

على ذلك حوالي ثمان سنوات حتى سنة 634هـ/1236م، حيث جدّد البيعة لنفسه وذكر اسمه في الخطبة بعد ذكر الإمام، واختصر لقب الأمير، ولم يتسم بأمير المؤمنين[1].

3-4- فتن الأسر الحاكمة ما بعد الموحدين:

عرفت بلاد المغرب ما بعد الموحدين حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، بين الدولة المرينية و الدولة الزيانية و الدولة الحفصية، حيث تحوّلت بلاد المغرب إلى مسرح لنزاع طويل دارت خلاله حروب طاحنة، وكان كل طرف لاسيما المرينيون و الحفصيون يطمع في إعادة توحيد المنطقة تحت قيادته، وكانت الدولة الزيانية أكثر تأثّرا بهذا الصّراع بسبب موقعها الجغرافي الوسطي بين الدّولتين[2]؛ وممّا زاد الوضع السياسي اضطرابا الصّراع داخل الأسرة الحاكمة في كل دولة على السلطة، إذا ما تم استثناء فترات حكم السلاطين الأقوياء في كل دولة، فإن الغالبية منهم لم تمكث في العرش مدّة طويلة، وكان مصيرها الاغتيال من قبل خصومها، أو القتل في المعارك الحربية بينها وبين الدول الأخرى.[3]

فأمّا الدولة الحفصية، فإنه وبوفاة **المستنصر**[4]، انتهى العصر الذهبي الأوّل للدّولة وبدأت الاضطرابات، كان ذلك بسبب السياسة التي اتبعها أبو زكريا الأوّل مؤسّس الدولة الحفصية والتي تتمثل في جعل ولاية العهد قاصرة على أبناء السلطان فقط، وهذا الأمر جعل الصّراع يشتد بين أبناء البيت الحفصي، بداية من أبي إسحاق، وأخيه المستنصر، حيث رحل الأوّل إلى الأندلس، وبقي هناك ينتظر الفرصة حتى يعود إلى إفريقية وكان ذلك بداية الصّراع في البيت الحفصي، فبعد موت المستنصر

---

[1]- جميلة مبطي، المرجع السابق، ص 21.

[2]- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص 196؛ عبد االقادر حاج يخلف، المرجع السابق، ص 143.

[3]- عبيد بوداود، المرجع السابق، ص 196،197

[4]- **المستنصر**: المستنصر بالله أبو عبد الله محمد، بويع بالخلافة بعد وفاة أبيه أبي زكريا حتى وفاته في تونس يوم الأضحى، سنة 675هـ/1277م، وهو أوّل من تلقب بألقاب الخلافة من الحفصيين؛ ينظر: الزركشي، المصدر السابق، ص 37 وما بعدها؛ العمري، المصدر السابق، ص 138؛ ابن قنفد القسنطيني، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تح: محمد الشادلي النيفر وعبد المجيد التركي،الدار التونسية للنشر ،1968، ص 134.

خلفه ابنه يحي **الواثق**[1] الذي بويع في اللّيلة التي مات فيها والده، ليلة الأحد الحادي عشر لذي الحجّة سنة خمس وسبعين وستمائة، وكانت خلافته ثمانية وعشرين عاما ونصف.[2]

ولما تقلد الواثق الحكم اتخذ لنفسه كاتبًا الفقيه يحي بن عبد الملك الغافقي، المكنى بأبي الحسن ويعرف بابن الكبير، فاستبدّ بأمور مملكته، وكان هذا الأخير يعادي وزيره سعيد بن أبي الحسن، والذي حاول السيطرة على الواثق، إلاّ أن ابن الكبير تمكّن من أن يوغر صدر الواثق ضدّه، فسجنه وعذّبه، وقتله يوم الخميس الثاني عشر لذي الحجّة من سنة 676هـ/1278م، فأصبح ابن الكبير هو المسيطر على شؤون الحكم[3]؛ليأتي أبو إسحاق إلى بجاية، بعد أن وجه أهلها إليه بالبيعة وهو بتلمسان فقدم إليه سنة 677هـ/1279م وملكها، فجهّز الواثق جيشين الأوّل بقيادة أبي حفص عمر عم الواثق، والثاني يقيادة الوزير أبي زيد بن جامع، ولكنهما لم يستطيعا مقاومة أبي إسحاق فأعلنا انضمامهما إليه، وأرسلا بذلك إلى الواثق الذي أعلن خلع نفسه، وسلّم الأمر لعمّه المجاهد أبي إسحاق 13في ربيع الثاني من عام 678هـ/1280م[4]، ليعلم بعدها بمحاولة الواثق القيام بثورة ضده فأرسل له من قتله مع أبنائه الثلاثة الفضل والطاهر والطيب، سنة 679هـ/1281م. [5]

هذا وقد انقسمت إفريقية إلى شرقية وغربية، وقد دام ذلك الانقسام ثلثي قرن (683-718هـ/1283-1384م) عقب ثورة الدّاعي أحمد بن مرزوق (642-683هـ/1242-1284م) حيث قامت إمارتين الأولى بتونس ويحكمها الأمير أبو حفص (682-694هـ/1282-1294م) والثانية كان يحكمها أبو زكريا ابن أبي إسحاق، والذي كان لاجئا عند

---

[1]- **الواثق**: هو الأمير أبو زكرياء يحي ابن السلطان المستنصر ابن المولى الأمير أبي زكرياء يحي بن الشيخ، أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص، وتلقّب بالواثق؛ ينظر: الزركشي، المصدر السابق، ص 40، 41 وما بعدها.

[2]- الزركشي، المصدر السابق، ص 40؛ ابن قنفد القسنطيني، الفارسية...، مصدر سابق، ص 134.

[3]- الزركشي، المصدر السابق، ص 41؛ ابن قنفد القسنطيني، المصدر نفسه، ص 134.

[4]- ابن قنفد القسنطيني، الفارسية...، ص 137،136.

[5]- جميلة مبطي، المرجع السابق، ص 42.

بني عبد الواد، وجعل من مركزه قسنطينة، وقد كان النزاع قائما بين العم وابن أخيه، حيث أضعف هذا الصراع الدّولة الحفصية وجعلها عرضة للغزو الصقلي حيث أغار الصقالبة على جزيرة جربة سنة 683هـ/1283م، ونهبوها، وفي سنة 683هـ/1286م، نزلوا على الساحل، وحاصروا المهدية، ونهبوا الكثير من الأموال وعادوا لبلدانهم.[1]

كما يتضح ذلك الصراع عندما قام ابن الواثق من إحدى جواريه المعروف بأبي عصيدة بقتل ابن السلطان أبي حفص المدعو عبد الله لأنه كان يخشى منافسته، حيث التمّ شمل الدّولة أيام حكمه؛ لكن الحوادث استمرت للحصول على الحكم، وأثناء الصراع القائم بين الأميرين الحفصيين أبي البقاء[2]، وأبي عصيدة [3] المذكور، ومع استمرار مظاهر الخلاف السياسي، وما صاحبه من مؤامرات ودسائس، تشجّع سلاطين بني زيان في تحقيق رغبتهم باحتواء المنطقة، فاحتل أبو حمو بن عثمان الأوّل (707-718هـ/1307-1318م) مدينة دلس سنة 710هـ/1311، واقتفى أبو تاشفين (718-737هـ/ 1358-1338م) سيرته في بعث الحملات العسكرية على بجاية بدأها سنة 719هـ/1319م، واستمرت سنة تقريبًا، حتى بلغت تخوم البلاد التونسية[4].

ومن نماذج ذلك الصّراع أيضًا، تلك الفتنة أيّام السلطان عبد العزيز ابن أبي العباس الحفصي[5]، إذ لم تمض ثلاثة أشهر على تولي الحكم ،حتى قام أخوه المنتصر صاحب توزر بترك عمله في توزر، وأقام

---

[1]- مفتاح خلفات ، المرجع السابق، ص 91،92؛ جميلة مبطي، المرجع السابق، ص 46.

[2]- **الأمير أبو البقاء الحفصي** (699-709هـ/1200-1309م): هو أبو البقاء خالد بن أبي زكريا بن إسحاق بن أبي زكرياء بن أبي محمد حفص؛ ينظر: ابن قنفد، الفارسية...، مصدر سابق، ص 156.

[3]- **الأمير أبو عصيدة الحفصي** (694-704هـ/1295-1309م): هو أبو عبد الله محمد ابن أبي زكرياء يحي الواثق بن أبي عبد الله المنتصر بن أبي زكرياء بن أبي محمد بن أبي حفص، بويع بتونس في أواخر ذي الحجة سنة 694هـ، سميّ بالمنتصر؛ ينظر: ابن قنفد، الفارسية...، مصدر سابق، ص 152.

[4]- مفتاح خلفات،المرجع السابق، ص 93، 94.

[5]- **عبد العزيز بن أبي العباس الحفصي** (796-838هـ/1393-1433م)، يكنّى بأبي فارس، ولد بقسنطينة عام (763هـ/1361م)؛ ينظر: عفاف عبد الجبار، المرجع السابق، ص، 101 وما بعدها.

في مدينة الحامة[1]، لمعارضة زعامة عبد العزيز وأخوه زكريا صاحب نفطة، الذي كان بجبال نفزاوة، أمّا أخوه أبو بكر، توجّه لقسنطينة بعد الاتفاق الذي حصل بينهما، فانشغل باللّهو والملذّات، فاستغلّت الأعراب ذلك وأثاروا الفتن والمفاسد، وحصل بينهم صراع، وبين صاحب بونة وابن عم السلطان أبو عبد الله محمد بن أبي يحي زكريا في السيطرة على قسنطينة، فتوجهت جيوش أبو عبد الله نحوها وحاصرها في 6 ذي القعدة 796هـ/1393م، وقطع الأشجار، ومنع دخول البضائع، واستمر الحصار لـ75 يومً، حيث دمّر الزرع، وهدّم المنازل إلى أن كان تدخّل عبد العزيز، فهزم أبو عبد الله[2]؛ وخلال حكم الحسن بن محمد من سنة (932-936هـ/1526-1530م)، حيث أساء في البلاد، واضطربت الأوضاع، وقتل العديد من إخوته قيل أنهم أربعة وثلاثين أخًا[3].

وأمّا الدّولة المرينية فإنّ قوتها امتدّت حتى أيّام أبي الحسن، ثمّ أخذت في التراجع تأثّرًا بمجموعة من العوامل بعد الضعف الذي نزل بالجيش بعد موقعتي طريف[4]، والقيروان[5] ،وهناك بدأ تفوق دولتي إسبانيا والبرتغال في القوى البرية والبحرية[5]، ولم تسلم الأسرة الحاكمة من تلك النزاعات القائمة بين أمرائها، اشتهر من ذلك تلك الحركة التي قام بها أبو الحسن االمريني، ووصوله إلى تونس، وصراعه مع بني سليم وبني هلال، الذين كانوا يعيثون في الأرض فسادًا، ويأخذون الإتاوات من الناس ظلما وعدوانًا، وفي أثناء ذلك جاء الطاعون الجارف، فنصّب أبو عنان نفسه، وبايع نفسه، وانتصب على عرش والده الذي كان بتونس، ولما سمع والده بذلك ركب البحر وعاد إلى المغرب، فتحطم أسطوله،

---

[1]- عفاف عبد الجبار، المرجع السابق، ص 104.

[2]- أبو عبد الله محمد ابن أبي يحي زكريا ابن عم السلطان الحفصي عبد العزيز بن أبي العباس الحفصي؛ ينظر: عبد الجبار عبد الحميد، المرجع السابق، ص 104.

[3]- جميلة مبطي، المرجع السابق، ص 60.

[4]- **موقعة طريف**: والتي كان فيها انهزام الجيش المريني والمعروفة عند الإثبات باسم "ديوسلادُو"؛ ينظر: عبد العزيز فيلالي، تلمسان...، مرجع سابق، ج11، ص 63.

[5]-**موقعة القيروان**: أيام أبي الحسن المريني لعدم توافقه و القبائل العربية ؛ينظر:عبد الرحمن بن خلدون،تاريخ...،ج7،ص361.

لكنه نجا وتمكن من العودة إلى المغرب، وتقاتل هو وابنه على العرش[1]، بعد هزيمة أمام جيش بني عبد الواد الذي قاده أبو ثابت أخ السلطان أبو سعيد عثمان وقد انتهى الأمر بقتله، وسيطرة ابنه أبي عنان على العرش.[2]

تلك الأحداث تكرّرت منذ قيام هذه الدولة، وبالعودة إلى بدايات الدّولة المرينية، وبعد أن مات **الأمير أبو بكر بن عبد الحق**[3] سنة 656هـ/ 1282م[4] عصف بالمرينين خلاف حاد بين العامة من جهة، والخاصة من المشيخة وأهل الحل والعقد من جهة ثانية على ولاية العهد، بين ابنه أبي حفص عمر، وعمه يعقوب بن عبد الحق، إذ لما عاد هذا الأخير إلى فاس، وجد ابن أخيه عمر قد دعا الناس إلى بيعته، فبايعه الحشم والأجناد، وجماعة من بني مرين، وتوقّف أكثر الأشياخ، وقد عكس ذلك التنافس الذي ساد الأوساط المرينية، حتى تنازل **يعقوب بن عبد الحق** عنها[5] ؛إلاّ أن الأمّة لم تتفق على أبي حفص عمر، ما دفع الأمير يعقوب، وتحت ضغط مؤيّديه للتوجّه نحو فاس للسيطرة عليها، ليتنازل أبو حفص عمر مقابل إعطائه مكناسة، فوافق على ذلك[6]؛وممّا يذّكر أيضا حول صراع الأسرة الحاكمة في المغرب الأقصى المريني أنّه، وفي أوائل " شهر محرّم 707هـ/ 1307م

---

[1]- ابن الأعرج ، المصدر السابق ، من الورقة 67 إلى الورقة 73؛ كنون، النبوغ...، مرجع سابق، ص 178؛ عبد القادر حاج يخلف، المرجع السابق، ص 148.

[2]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج7، ص 165 ؛ عبد القادر حاج يخلف، المرجع السابق، ص148.

[3]- **الأمير أبو بكر بن عبد الحق المريني (ت/ 656هـ/ 1282م)**: هو أبو بكر بن عبد الحق بن محيو بن أبي بكر بن حمامة بن محمد بن وزرير ابن بجوس بن جرماط بن مرين الزناتي ثم المريني الحمامي، كنيته أبو يحيى، توفي سنة 656هـ/ 1282م= =بقصره من قصبة فاس، ودفن بباب الجيزيين من أبواب عدوة الأندلس؛ ينظر: ابن أبي زرع، الذخيرة...، مصدر سابق، ص64، 84.

[4]- ابن أبي زرع، الذخيرة...، مصدر سابق، ص84.

[5]- **يعقوب بن عبد الحق** :هو عبد الله بن يعقوب بن عبد الحق بن محيو بن أبي بكر بن حمامة بن محمد بن وزير بن فجوس بن برماط بن مرين الزناتي المريني الحمامي مولده سنة 607هـ، ولقبه القائم بالحق والمنصور؛ ينظر: ابن أبي زرع، الذخيرة... مصدر سابق، ص85 وما بعدها.

[6]- عامر أحمد عبد الله حسن، المرجع السابق، ص 109.

قتل ملك المغرب أبي يعقوب المريني على يد أحد فتيانه، ثم قتل ولده أبي سالم، ثم قتل أخيه أبي يحي واستقرار الملك لحفيده أبي ثابت عامربن عبد الله".[1]

ولم يكن حال الدّولة الزيانية بأحسن حال، وكسابقتها شهدت هذه الدّولة أيضا ظاهرة النزاع داخل البيت الحاكم على السلطة، حيث انتشرت ظاهرة الخروج عن السلطان، حيث تميّز الثورة على السلطان من قبل احد أبنائه أو أشقائه، فمثلا ذكر لنا عبد الرحمن بن خلدون خروج الأمير محمد بن زيان على شقيقه السلطان يغمراسن سنة 653هـ/ 1256م بمساعدة النصارى في الجيش الزياني؛ إلاّ أنّ المحاولة لم تنجح، وقتل الأمير محمد.[2]

ويسجّل لنا تاريخ دولة بني زيان أنّ أغلب سلاطينها إمّا قتلوا في المعارك والحروب التي قامت ضدّهم، أو بتدبير من المتآمرين من أبناء عمومتهم[3]، وسنقتصر، على ذكر أبرز تلك الحالات لكثرتها طوال عمر هذه الدّولة، فكان منها خروج الأمير أبو تاشفين عبد الرّحمن الأوّل ضد والده السلطان أبي حمو موسى الأوّل، وقتله مع جماعة من معاوينه، حيث تآمر أبو تاشفين على والده لايثاره ابن عمه مسعود بن أبي عامر عليه في كل أمر سرًا وجهرًا، على رؤوس الملأ، وقتل أبو تاشفين وأتباعه أباه في جوان من سنة 718هـ/ 1318م ليبايع أبو تاشفين الأوّل الحكم.[4]

وقد قابل عزم أبي حمو موسى الثاني على الحفاظ على كيان دولته، إصرار المرينيين للقضاء عليه، وكانت الفرصة الكبرى أمامهم عند ما لجأ إليهم ابن السلطان أبي حمّو أبو تاشفين عبد الرحمن الثّاني، الذي طلب منهم إعانته للتخلصّ من أبيه ليستقل بالسلطة بمفرده، بعد أن أخفق في ذلك بين سنتي 788هـ/ 1388م، و 790هـ/ 1389، فأعانوه بجيش كبير، ودخل تلمسان رجال بني مرين سنة

[1]- التّجاني، المصدر السابق، ص197.

[2]- تاريخ...، مصدر سابق، ج7، ص113.

[3]- عبيد بوداود، ظاهرة التصوّف ...،مرجع سابق ،ص164،163 ؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص38.

[4]- بستام كامل شقدان، المرجع الساق، ص 81؛ عبد القادر حاج بخلف، المرجع السابق، ص 147.

791هـ/ 1390م فكانت نهاية أبي حمّو في معركة بني ورنيد قرب جبل بني راشد في نوفمبر من نفس السنة قتلاً على يد حليف ابنه المريني.[1]

لتشتعل الحرب بين أبي تاشفين وأخاه أبا زيان حاكم الجزائر لمدة طويلة للاستقلال بعرش تلمسان، وانتهت بهلاك أبي تاشفين، وأدّى الصّراع بينهما إلى تدخّل المرينين مجددًا بواسطة السلطان المنتصر، فأحل تلمسان، والمناطق الشرقية لها عام 795هـ/ 1393م، فأزال بذلك الدّولة الزيانية للمرة الثّالثة، وكان خروج الأمير يوسف ضدّ أخيه السلطان أبي تاشفين سنة (796هـ/ 1395م)، وخروج الأمير أبي حمّو (03) المكنى بأبي قلمون ضدّ السلطان أبي زيان سنة 909هـ/ 1903م.[2]

هذا، وتجدر الإشارة أيضا إلى تلك الثورة التي قام بها الأمير محمد أبو زيان ابن السلطان أبي سعيد، والتي تعتبر من أخطر الثورات لطول فترتها الزمنية وخسائرها في الرجال والمال، ابتداءًا من سنة 760هـ/ 1359م متحجّجًا بأحقيته في الحكم والعرش من السلطان أبي حمو لكونه ابن آخر سلطان لتلمسان قبل الضم المريني لها سنة 754هـ/ 1352م.[3]

3-5- الثورات الداخلية ما بعد الموحدين وصراع الدويلات:

إضافة للصّراع الطاحن القائم بين دويلات بلاد المغرب، بعد سقوط الدّولة الموحدية، وما خلفه من آثار، نجد تلك الثورات والفتن التي كانت تقوم في وجه السلطات الحاكمة، والمتنافسة أساسًا على

---

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج7، ص 139؛ التنسي، المصدر السابق، ص 138؛ عبد الحميد حاجيات، أبو حمو الزياني- حياته وآثاره، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 159؛ عبد القادر حاج يخلف ، المرجع السابق، ص 150.

[2]- محمود بوعياد، المرجع السابق، ص 19، 20؛ بسّام كامل شقدان، المرجع السابق، ص 82؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص39.

[3]- للمزيد من التفصيل حول الثورات ضد سلاطين بني زيان وصراعهم؛ ينظر: يحي بن خلدون، المصدر السابق، طبعة مطبعة بونطانة، ج2، ص 184 وما بعدها؛ عبيد بوداود، المرجع السابق، ص 162، 163؛ بسّام كامل شقدان، المرجع السابق، ص 82، 85؛ عبد القادر حاج يخلف، المرجع السابق، ص147.

زعامة بلاد المغرب، انعكست مظاهره بشكل جلي على طبيعة حياة سكان هذه بلاد ،ونشاطاتهم الاقتصادية وكمية إنتاجهم، سنحاول ذكر أهم تلك المظاهر من خلال سيطرة دويلة على أخرى، وكم تكررت طيلة عمر هذه الدويلات فمثلاً قيام الأمير أبو زكريا الحفصي **بحملة** إلى بلاد زناتة بالمغرب الأوسط، فجاز إلى بجاية سنة 636هـ/ 1239م، ثم إلى الجزائر، ومنها إلى بلاد مغراوة، فأطاعه بنو منديل، وأخضع بني توجين[1]، وقام في سنة 640هـ/ 1242م بغزو تلمسان، ودخولها، وانتهى ذلك بعقد الصلح آنذاك، وصاحبها يغمراسن، مقابل دعوة هذا الأخير لأبي زكرياء على منابر تلمسان[2]، واستمر بنو زيان تابعين للحفصيين إلى أن غزا السلطان المريني يوسف بن يعقوب تلمسان سنة 698هـ/ 1299م ،وفرض عليها حصارًا طويلا أسّس فيه مدينة المنصورة كمعسكر لجيشه، أو تلمسان الجديدة إلى أن مات، فسمّى أهل تلمسان تلك السنة سنة الفرج حتى كتبوا في سكنهم ونقشوا " ما أقرب فرج الله"[3] حيث كان المرينيون في حالة حروب مستمرة مع الزيانيين، إضافة لمحاولة أبي سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني فرصة انشغال الزيانيين شرقا، فقاد حملة ضد تلمسان، لكنه فشل في اقتحامها، فاضطر إلى الانسحاب فقام أبو حمو عقب ذلك بتصفية نفوذ المرينيين في المغرب الأوسط[4]؛ وفي عهد أبي تاشفين عبد الرحمن الأوّل بن موسى (718هـ- 1318م إلى 737هـ/ 1337م) غزا بنو عبد الواد تونس بجيوشهم مع إبن أبي عمران الحفصي، فلقيهم ملكها **أبو يحي**[5]، فهزموه هزيمة نكراء ودخلوا تونس سنة 730هـ/ 1329م، وتغيرّت علاقات تلمسان الزيانية بالحفصيين في عهد السلطان أبي حمو موسى الثاني (760هـ/ 1359 إلى

---

[1]- ابن الأعرج ، المصدر السابق ، ورقة رقم 26؛ الزركشي، المصدر السابق، ص 28.

[2]- ابن الأعرج ، المصدر نفسه ، الورقة رقم 36؛ الزركشي، المصدر نفسه، ص29.

[3]- العمري، المصدر السابق، ص204.

[4]- عبد القادر حاج يخلف، المرجع السابق، ص147.

[5]- **أبو يحي الحفصي**: هو أبو يحي أبو بكر بن أبي زكرياء بن أبي إسحاق بن أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص؛ ينظر: ابن قنفد، الفارسية...،مصدر سابق، ص 160 وما بعدها.

791هـ/ 1389م)، فاختلفت علاقاته بهم عن علاقاته بالمرينيين، إذ كان الحفصيون يشتركون معه في عدائه للمرنيين.[1]

كما نجد تلك الهيمنة من طرف المرينيين على تلمسان، والتي طال أمدها، إلى أن انهزم، سلطانهم أبو الحسن قرب القيروان، على يد عرب بني سليم وأحلافهم وبني عبد الواد، لتنتهي مرحلة الاحتلال الأوّل لتلمسان من بني مرين التي استمرت من سنة 737هـ- 1336/ 749- 1348م)، وبايع بنو عبد الواد أبا سعيد عثمان بن عبد الرّحمن بن يغمراسن سنة 749هـ/ 1348م[2].

ثم كان توجه أبي عنان لتلمسان، وهزيمته لبني زيان في معركة وادي القصب، ومقتل السلطان أبا سعيد سنة 753هـ/ 1352م، واحتلالهم تلمسان، وخروج أبي حمو إلى تونس مع أصحابه " حيث أقام بها خمسة أعوام يتحدّث في ظهور الأيام...إلى أن تم للدّولة الزيانية العودة من جديد "، حيث أقام عند السلطان أبي إسحاق ابراهيم بن أبي يحي الحفصي.[3]

لم يكن المغرب الأوسط لوحده مستهدفًا من قبل بني مرين، والذين سيّروا عديد الحملات العسكرية، مكّنتهم من إدخال الدولة الحفصية تحت السلطة المرينية، من ذلك ما كان لهم سنة 748هـ/ 1347م حيث نزل أبو الحسن المريني بجنوده أواخر جمادى الثانية سنة 747هـ/ 1346م بتونس ،ومحا رسوم الموحدين وآثار الحفصيين، وأجلى العرب عن الأراضي التي امتلكوها بالإقطاعات فشن العرب الغارات في جهات إفريقية، فأخذوا ما كان للسلطان المريني في المراعي من أغنام ونحو

---

[1]- عبد القادر حاج يخلف، المرجع السابق، ص144- 145؛ عبد لخضر عبدلي، تاريخ مملكة..، مرجع سابق، ص187.

[2]- لخضر عبدلي، المرجع نفسه، ص193؛ عبد القادر حاج بخلف، المرجع السابق، ص 148.

[3]- مؤلف مجهول، زهر البستان،...، مصدر سابق، ص22؛ عبد القادر حاج يخلف، المرجع السابق، ص148.

ذلك، وانطلقوا يخربون، وأجمعوا أمرهم لخروج على السلطان المريني ومحاربته، وجعلوا على قيادتهم أحمد ابن عثمان بن أبي دبّوس آخر خلفاء عبد المؤمن.[1]

وبعدما خسر أبو الحسن أسطوله، وعودته مهزوما إلى المغرب الأقصى، وتغلب جيوش أبي عنان عليه، ثم رحيل أبي الحسن إلى سجلماسة، ثم إلى مرّاكش وتغلب أبي عنان عليه، توفي أبو الحسن بعد مرضه يوم 23 ربيع الثاني من سنة 752هـ/ 1351م[2]، ليّسير أبو عنان في سنة 758هـ/ 1357م، حملة بجيش ضخم، استولى بها على بجاية وقسنطينة، ثم رحل يريد تونس، ولكن رجال بني مرين تخاذلوا خشية أن يصيبهم ما أصاب أبو الحسن المريني في القيروان، فلما انفض الجيش من حول أبي عنان رحل هو الآخر إلى المغرب، وعاقب المتسللين من جيشه بعد ذلك.[3]

لقد كانت حملات المرينين المتكرّرة على المغرب الأوسط، واحتلالهم لحضرته، ولعديد المناطق الواقعة تحت سلطة الزيانيين والحفصين كقسطنية، وبلد العنّاب زاد التقارب بين أبي حمو موسى(2) والحفصيين لدفع خطر المرينيين الزاحف، وبعد وصول نبأ وفاة السلطان أبي عنان سنة 760هـ/ 1358م، ارتفعت معنويات رجال أبي حمّو، توجهوا لتلمسان، وبايعه الناس في ربيع الأوّل 760هـ/ 1358م، وأطلقوا عليها اسم الدّولة الزيانية بعد أن كانت تسمّى إمارة بني عبد الواد،[4] لينتهي بذلك عهد تلمسان من الاحتلال المريني الثاني الذي دام من سنة 753هـ إلى 760هـ/1352 إلى

---

[1]- العمري،المصدر السابق، ص224؛ جميلة مبطي، المرجع السابق، ص54.

[2]- الزركشي، المصدر السابق، ص90.

[3]-جميلة مبطي، المرجع السابق، ص56

[4]- لخضر عبدلي، تاريخ مملكة...، مرجع سابق، ص157، وما بعدها و205 وما بعدها؛ خالد بلعربي، الدولة الزيانية...، مرجع سابق، ص158 وما بعدها؛ عبد القادر حاج يخلف المرجع السابق، ص149؛

- L'ABBé Jean- Joseph- Lé andre Bargés , complément de l' histoire des Béni-Zeiyan Rois de Tlemcen, D'ar Alif, Aln Defla, 2011 , P39,123.

1359م، وأمر أبو حمو موسى الثّاني بإخراج بني مرين والصفح عنهم، ولما كان المرينيون أشدّ أعداء أبي حمّو فقد ناوأهم أحيانًا، وصالحهم في أخرى.[1]

ولما توفي أبو العباس سنة 796هـ/ 1395م، بعد حكم دام 24 سنة، بويع ابنه فارس عبد العزيز في شعبان سنة 796هـ/ 1395م، غزا المناطق التي تمثل مراكز الثورة الدائمة، في سنة 833هـ/ 1432م،وكانت وفاته سنة 837هـ/1432م وهو خارج لغزو تلمسان بعد محاولة أبي حمو الاستقلال عن السلطة الحفصية.[2]

وقد زاد من حدّة ذلك الصراع بين تلك الدويلات، هو انفتاح جبهات ثورية داخلية، حيث قامت مجموعة ثورات زادت من تردّي الأحوال، منها تلك الثورة التي قامت في وجه الدولة الحفصية، والتي تزعمها أحمد بن مرزوق المسيلي الذي بويع في 7 شوال عام 681هت/18 جانفي 1283. والذي كان مولده بالمسيلة وتربى ببجاية، تلك الثورة التي قضت على ملك أبي إسحاق، وزحف على طرابلس ومنها إلى قابس، ولحق صحراء سجلماسة، واختلط بعرب المعقل، وانضم إليه الأعراب، انتهت سيرته بقطع رأسه.[3]

كثيرة هي تلك الثورات التي قامت في وجه الدّولة الحفصية، ومن أوجهها تلك الفتنة الدّينية التي تزعمها رجل اتهم بالزندقة يدعى ابن القصير، اشتهر بفحش لسانه في سب الناس، والازدراء بالعبادات، والتعرّض لجناب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فاتهم بالزندقة؛ أيضا نشوب فتنة في تونس ظاهرها ديني، ولكنها كانت في حقيقتها محاولة للانتقام من زعماء الأعراب بإفريقية، حيث يذكر أن العامّة بمدينة تونس، قاموا في الخامس عشر من رمضان بعد صلاة الجمعة سنة 705هـ/ 1305م- 1306م، بقتل " هدّاج بن عبيد الكعبي بجامع الزيتونة بسبب دخوله الجامع بخفيه،

---

[1]- عبد القادر حاج يخلف، المرجع السابق، ص146، جميلة مبطي، المرجع السابق، ص59.

[2]_عبد القادر حاج يخلف، المرجع نفسه،ص145.

[3]- ابن الشماع، المصدر السابق، ص78 وما بعدها.

فزجره بعض الناس عن ذلك فقال: دخلت والله بهما على السلطان، فاستعظم ذلك العامة منه ليقتلُوه، وجرّوه في طرق تونس، وسببه أنه كان من رؤساء الكعوب، وكان الكعوب، قد أضروا بالسبل وعاثوا في الأرض.[1]

و بانتهاء عصر السلطان أبي عمرو عثمان سنة 893هـ/ 1492م بدأ الضعف يدب في أركان المملكة، حيث حكم أبو زكرياء يحي بن أبي عبد الله المسعود من سنة 893هـ/ 1492م إلى 899هـ/ 1498م فبدأت الثورات كثورة عبد المؤمن ابراهيم ، ثم بدأت المقاطعات تميل إلى الاستقلال ، واستمر الوضع المضطرب حتى وفاة أبو زكرياء سنة899هـ/ 1498م.[2]

كما قامت ثورات في وجه الزيانيين، طيلة عمر دولتهم، والتي أثّرت على سير الحياة الاقتصادية، ومن أوجه تلك الفتن ظهور حركة دينية متطرّفة في قلعة هوّارة من أعمال تلمسان في سنة 849هـ/ 1145م- 1446م، تزعمها يهودي إدّعى السحر والشعوذة، وكان يستخف بالمسلمين، انتهى أمره إلى سب المسلمين، بأن لا أصل لهم ولا حسب ولا نسب، وأن اليهود الهارونيين رؤساء شرفاء، وقد أفتى الفقهاء آنذاك بأن هذا اليهودي يستحق الضرب الوجيع، والسّجن الطويل في القيد.[3]

ونفس الحال عند الحديث عن بني مرين، إذ ما حلّت سنة 616هـ/ 1219م، حتى تفاقمت الأزمة السياسية والأمنية، في المغرب الأقصى، ففي الوقت الذي صعد فيه المرنييون بقوة على مسرح الأحداث في المغرب الأقصى ازدادت الفتن بين القبائل "واشتدّ الخوف في الطرقات ونبذ أكثر القبائل الطّاعة وفارقوا الجماعة... حيث كانت قبائل فازاز، وقبائل وأوربة وصنهاجة والعرب يقطعون الطّرّاقات ويغيرون على القرى والمباشر..."[4].

---

[1] - جميلة مبطي، المرجع السابق، ص61.

[2] -الزركشي، المصدر السابق، ص56 .

[3] - أبو مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص102.

[4] - ابن أبي زرع، الذخيرة...، مصدر سابق، ص 36؛ أحمد عبد الله حسن، المرجع السابق، ص96.

وفي الوقت الذي عمل فيه السلطان يعقوب بن عبد الحق على توسيع رقعة نفوذه، واجهته بعض القلاقل والثورات الدّاخلية، أهمها ثورة أبناء إدريس بن عبد الحق المريني الذين شعروا بأنهم أحق بالملك من يعقوب، فخرجوا على عمهم السلطان سنة 658هـ/ 1260م، واجتمعوا إلى كبيرهم محمد بن إدريس واعتصموا بجبال غمارة شمال المغرب الأقصى، ولكن السلطان عاملهم بلطف واسترضاهم.[1]

وفي أوائل رمضان من سنة 669هـ/ أبريل 1271م خرج السلطان يعقوب بنفسه من مرّاكش لتأديب العرب القاطنين ببلاد درعة، فحاصرهم وعمل فيهم قتلا وأسرًا، فأذعنوا له وأطاعوه.[2]

ومن أوجه ذلك التأثير نجد قيام الفتن والثورات الدّاخلية، منها تلك الفتنة الدينية التي تزعمها رجل يدعى عمر الخارجي المغيطي في سنة 878هـ/ 1467م- 1468م، بالمغرب الأقصى، وهي من الحركات الدينية الهدّامة التي هدّدت الأمن والاستقرار، ببلاد المغرب الأقصى، والذي تظاهر بداية بالصّلاح والعبادة، واتسم بصفات أهل التصوّف ثم إدعى أنه حصل له اليقين بالمآل إلى السعادة، واكتسح الأموال، وقتل الرّجال، وتمادى في مذاهب الغي والضلال، وزعم أنه مستغن عن السنّة والكتاب، لتلقيه الأوامر والنّاهي والأخبار دون واسطة من ربّ الأرباب، مُصرّحًا بأنه كشف له الحجاب، وادّعى الهداية، واستمال عددًا كبيرًا من الرّعاع الذين استحلّوا الحرمات، ونهبوا الأموال، كما جعل قص الشعر شعارًا لأتباعه يتميزون به، ومن أفكاره المتطرّفة أيضا، أنه أسقط عدّة الوفاة عن زوجات من قتل أزواجهن بسيفه،وأباح لكل منهن الزواج من أشياعه، الذين وصفهم بالمريدين بعد سبعة أيام من ترملهن.[3]

ومن الفتن التي صاحبت تلك الثورات ظهور طريقة صوفية متطرّفة عرفت بالطريقة العكازية، أو الفقرية، لأنّ أتباعها كانوا من الفقراء الذين تطرّفوا في أفكارهم حيث اشتهروا بالإباحة وتحليل ما حرّم

[1]- أحمد عبد الله حسن، المرجع نفسه، ص 110.

[2]- نفسه، ص116.

[3]- أبو مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص99.

الله، فاتهموا بالزندقة [1]، مع انتشار زوايا المتصوفة والغرباء في شتّى أنحاء بلاد المغرب في أواخر العصر الإسلامي، أي المرينين والحفصين والزيانيين، حيث كانوا يجتمعون فيها على الأكل والذكر وإنشاء الشعر ثم يبكون، ويشطحون طوال اللّيل، وكانت زوايا المتصوّفة المتطرّفة ومواضع اجتماعهم كانت تركز غالبا في الحصون والقرى البعيدة عن الحواضر.[2]

3-6- ضغط القبائل البربرية والعربية:

تميزت بلاد المغرب بظاهرة اجتماعية بارزة أثرت في مسار تطوّرها واستقرارها، وتتمثل تلك الظاهرة في كثرة القبائل وتباينها وتعدّد العصبيات[3]، واختلافها، ذكر ذلك عبد الرحمن بن خلدون[4]، فتاريخ المغرب هو تاريخ القبائل، والقبيلة لا تعرف سلطانًا خارج نطاقها، إذ عاش قبائل بلاد المغرب خلال الفترة الوسيطية على شكل تجمعات سكنية قريبة من بعضها البعض، ذلك أن سيادة البنى القبلية فيها تكمن في شعور أهل البادية بضرورة تأمين العيش، وحماية الذات في ظل غياب السلطة المركزية، أو أنّ تلك القبائل لا ترقى لفهم مسألة الدّولة؛ وبلاد المغرب بصفة عامة عرفت هذه الظاهرة، بحيث كانت المصلحة الذاتية، والعصبية، والمصلحة الاقتصادية، ونفوذ كل قبيلة تطغى على روابط الدّم والعقيدة[5].

---

[1]- الونشرسي، ج2، ص511؛ أبو مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص102.

[2]-أبو مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص106.

[3]- كلمة عصبية تعني إجمالا الحث على نصرة الأولياء والأقرباء ظالمين كانوا أو مظلومين كما تعني الدعوة إلى المدافعة والمحاماة، والمطالبة في سبيل الأقارب والأولياء، فهي عبارة عن رابطة معنوية ذهنية، تصل وشائج القرى، وتشد اللحمة بين الأقارب؛ ينظر: بوزياني الدراجي، العصبية القبلية وأثرها على النظم والعلاقات في المغرب الإسلامي (من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجزائر، 1987/ 1988، ص 105؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص39.

[4]- حيث خصّص فصلا في مقدمته لهذه الظاهرة بعنوان:" في أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تتحكم فيها الدول" ؛ينظر: ص 75 وما بعدها.

[5]- نوال بلمداني:" السلطة والقبائل الرعوية بمجالات المغرب الأوسط- دراسة في العلاقة القرن الرّابع الهجري العاشر الميلادي)"، في **المجلة الجزائرية للبحوث والدّراسات التاريخية المتوسطية**، ع1، صادرة عن مختبر الجزائر والحوض الغربي للبحر الأبيض=

وقد عرف ابن تومرت هذه الحقيقة، فوضع نظاما حفظ به وحدة قبائل الموحدين، وأبقت تلك القبائل وحدتها طوال عصر ازدهار الدّولة[1]، بحيث كان لتلك القبائل أثرًا كبيرًا في توجيه الحياة الاقتصادية بالمنطقة من حيث الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية، وتنشيط الجانب الزراعي والفلاحي، ولعلّ استحداث ابن تومرت التشكيل السياسي الجديد بحيث نظّم ورتب جميع أفراد الدّولة في طبقات متباينة بلغت أربع عشرة طبقة، كانت الأولى أهمها من حيث انتماء أكبر رجال الموحدين إليها من مشايخ القبائل، وزعماء المصامدة، وكبار الشخصيات على رأسها: هرغة، أهل تينملل، جدميوة، جنفسية، هنتاتة[2]، وهو الذي ساعد على إرساء تنظيم قبلي محكم يسمح بضبط تحركاتها وتوجيهها بما يخدم صالح الدّولة.

ثم إن مجئ عبد المؤمن بن علي فيما بعد، قد أحدث تغييرًا في ذلك، والذي عزّز سلطان الدّولة على حساب القبيلة، كما شنّ حملات ضد القبائل المشاغبة فاستأصلهم، بل وأوصى عبد المؤمن بنيه، وولي عهده في أواخر أيامه بأن يعملوا على نقل عرب إفريقية إلى المغرب للاستفادة بهم في حروب الأندلس[3].

هذا وعمد الموحدون في إفريقية، وفي المغرب الأوسط إلى تغيير أماكن القبائل العربية تبعًا لعوامل الاستقرار، والتوتر، ومصلحة الدولة لما أدركوا منذ البداية القيمة القتالية لهؤلاء فحرصوا على توجيهها بما يخدم حروبهم التوسعيّة، فاستكثروا من فرسانهم جندا للدّولة[4]،وقد تم إنزال قبائل رياح محل عرب

=المتوسط، طبعة منشورات زين الحقوقية والأدبية، لبنان، 2015، ص176؛ عز الدين عمر موسى، الموحدون في الغرب...، مرجع سابق، ص51؛ خالد بلعربي، الدولة...، مرجع سابق، ص43؛عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص18، 19.

[1]-عز الدين عمر موسى، الموحدون...، مرجع سابق، ص51؛ حورية سكاكو، المرجع سابق، ص40.

[2]-مؤلف مجهول ،الحلل الموشية ...،ص109؛علي محمد الصلابي، المرجع السابق،ص77.

[3] - بوزياني الدراجي، العصبية...،ص94؛أبو ضيف عمر ، المرجع السابق،ص.74

[4] – مراجع عقلية الغناي، سقوط...، مرجع سابق، ص167؛ العروسي المطوي، المرجع السابق، ص17 وما بعدها؛ مصطفى أبو ضيف عمر، المرجع السابق، ص 90 وما بعدها.

العاصم ومقدم وقرة، والذين نقلوا من إفريقية إلى تامسنا لأبعادهم عن بني غانية الثائرين على الموحدين، إضافة للمماليك الغز، حيث انسحبوا من صفوف الموحدين، وانضموا لبني غانية منزلين هزيمة ساحقة بالموحدين، الذين فروا إلى تلمسان تاركين وراءهم أثقالهم، وأموالهم بجوار بجاية، ومن هذا تقوّى يحي بن غانية بما غنمه من هذه الموقعة ومخازن بجاية[1]، إلاّ أنّ رد الموحدين كان سريعًا، واسترجعوا بجاية.

ولما قام عبد المؤمن بن علي بالسيطرة على المغرب الأوسط، وأدخله في دولة الموحدين، قام بمحاربة قبائل بني هلال، والذين انهزموا في أكثر من موقعة، وأرغموا على الخضوع والطاعة، هذا وبدلاً من الانتقام قرّبهم عبد المؤمن بن علي، ونقل عددًا منهم إلى المغرب الأقصى[2]، وردّ أموالهم وحريمهم، ومنحهم جزيل العطاء[3]، يقول البيدق:" وأمّا ما كان من أمر غنائم العرب وسبيها وترك منها أمير المؤمنين في فاس ومكناسة وفي سلا مع نفسه سلاطينهم إلى مرّاكش وعيالهم"[4]؛كما وأقطع حلفاء الدّولة من بني يزيد الهلالية، أراضي بني حسن وحمزة نواحي بجاية، وصارت من أملاكهم، ووزعوا جبايتها على بطونهم خلال فترة ضعف الدّولة، ما يؤكد أنّ دخول بني هلال إلى أرض المغرب خلال ق 5هـ- 11م، وامتداد ذلك الوجود لاحقًا، غيّر من المظهر الاجتماعي والسياسي رأسا على عقب بكل بلاد المغرب ولم يترك إلاّ ما قلّ وندر من قبائل ذات نسب عربي خالص؛ رغم الظواهر المتمثلة

---

[1]- أبو ضيف عمر، المرجع السابق، ص 77. البيذق، المصدر السابق، ص 76؛ مصطفى أبو ضيف أحمد عمر، المرجع السابق، ص 71 وما بعدها

[2]- حيث تعدّدت دوافع استقدام عبد المؤمن للعرب من إفريقية إلى المغرب من تقليص لنفوذ أشياخ الموحدين، إلى الاستفادة من طاقات العرب؛ ينظر: ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ص114؛مؤلف مجهول، رسائل موحدية، ص 81، 232؛ عز الدين عمر موسى، الموحدون...، مرجع سابق، ص 223؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص41.

[3]- علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص127، 128.

[4]البيذق، المصدر السابق، ص 76؛ مصطفى أبو ضيف أحمد عمر، المرجع السابق، ص 71 وما بعدها

في بعض التسميات التي بقيت ثابتة خلال القرون المتعاقبة، وذلك بفضل الاتصالات المتينة التي حصلت بين الفروع العربية والبربرية، واختلط فيها الدم العربي، بالدّم الأهلي اختلافًا تامًا.[1]

ربما كانت تلك التصفيات من جهة، والإجراءات المتخذّة لاستمالة تلك القبائل من جهة أخرى، السبب المباشر لاستقرار الدّولة الموحدية فيما بعد وعظمتها، ولما شاخت هذه الدّولة نهضت القبائل من سباتها، وأظهرت أطماعها، وهكذا تكالبت تلك القبائل على الدولة من جديد، تلك المرحلة المصاحبة لاختفاء الدّولة الموحدية، والمتزامنة أيضا مع التأثيرات الكبيرة على المقوّمات الاقتصادية في مختلف نواحي بلاد المغرب والأندلس نسب متفاوتة، فتحوّل الاقتصاد من اقتصاد دولة واحدة إلى اقتصاد دويلات متناحرة، حيث انعدم الأمن الذي لا يتحقّق بدون سلطة سياسية قوية[2]، بعد أن دبّ الخلاف بين بني عبد المؤمن أوّلاً، وبذلك فقدت الكثير من المراكز الاقتصادية في بلاد المغرب أهميتها واختفى الكثير منها[3]، كما تأثّر إنتاج العديد من المناطق نتيجة لاضطراب الأمن.[4]

وخلال مرحلة ضعف دولة الموحدين استبد عرب الخلط وسفيان والمعقل ثم بني مرين حتى ظهور آخر الخلفاء الواثق أبي دبّوس (663-هـ- 1269م)[5]، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن بعض القبائل المغربية كان من أهم أسباب ثورتها تخميس أموالها وأراضيها وهم مسلمون[6]، كما أنّ انشغال الموحدين في مجابهة الأخطار الخارجية[7]، أتاح الفرصة للطامعين من تلك القبائل للثورة ضد الدولة.

---

[1]- مفتاح خلفات ،المرجع السابق،ص101،100.

[2]- بوزياني الدراجي، العصبية...، مرجع سابق، ص 95؛ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 291،290.

[3]- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص415؛ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 291،290، حورية سكاكو، المرجع السابق، ص42.

[4]-. عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 290- 291.

[5]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، ج6، ص348 وما بعدها؛ عز الدين عمر موسى، الموحدون...، مرجع سابق، ص57، 58

[6]- سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص93.

[7]-. مراجع عقيلة الغناي، سقوط...، مرجع سابق، ص 159، وما بعدها و 223 وما بعدها

لقد خلف تفكّك الدّولة الموحدية قيام ثلاث وحدات سياسية، الدولة الحفصية في المغرب الأدنى، والزيانية في المغرب الأوسط، والدّولة المرينية، في المغرب الأقصى، متصارعة فيما بينها، إمّا بادعاء أنها تمثل استمرارية الدولة الموحدية- شرعية الوراثة- كما الحال عند بني حفص ،أو رغبة في التسلط والزعامة، كما هو حال الدّولتين المرينية و الزيانية، وذلك ما خلّف حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في منطقة المغرب الإسلامي.

وقد كانت الدّولة الزيانية، أكثر تأثرًا بالصّراع لموقعها الجغرافي الوسطي بين الدّولتين الحفصية والمرينية، والصّراع ضد بني مرين كان أشدّ لزعامة زناتة، وملك المناطق التي تنتشر بها هذه القبيلة أجّج ذلك تجاورها ،وعدم تمكن أي منهما من السيطرة على الأخرى، لذلك سيّر بنو مرين حملات عسكرية عديدة ضد أراضي الدّولة الزيانية[1]؛ لذلك عاش سكّان تلمسان وغيرها من مدن الدّولة الزيانية أيامًا عصبية جرّاء هذا الصّراع القبلي، ونفس الأمر عند الحديث عن الصّراع بين الزيانيين وبني حفص[2]، بحيث استعانت كل منهما بقبائل المنطقة للتغلبّ على الأخرى.

ونتيجة لذلك ضعفت السلطة المركزية عن فرض كلمتها، وتقلّص نفوذها وكثر الطّامعون في الحكم، وقد أكّدت الرّحلات اللاّأمن والاستقرار كطابع مميّز لبلاد المغرب الأوسط، كان للقبائل النصيب الكبير في إشاعته، من ذلك وصف العبدري للطريق المؤدية إلى تلمسان انطلاقا من أراضي المغرب الأقصى، يقول :"وجدنا طريقها منقطعًا مخوفا لا تسلكه الجموع الوافرة إلى حال حذر واستقرار..."[3]، وفي إشارة للتأثير في سير الحركة التجارية مثلاً أنّه كان " عند الإنزال بهنين أو وهران

- [1]عبيد بوداود، التصوف...، مرجع سابق، ص186

[2]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ص 106، 131؛ عبيد بوداود، التصوف...، مرجع سابق، ص163؛وقد تكرّرت مثل تلك الإشارات في حديث المؤرخ المصري عبد الباسط خليل، وذلك من خلال زيارته لتلمسان في عهد المتوكّل بحيث تكرّرت في كتابه الأخبار والإشاعات عن الهجومات الحفصية، والتي كان يعيش الخاصة والعامة بتلمسان في انتظار وقوعها؛ ينظر: عبد الباسط خليل، رحلة عبد الباسط خليل إلى بلاد المغرب الأوسط وتونس، نشرها روبرت برونشفيك، باريس، 1936، ص 40، وما بعدها.

[3]- المصدر السابق، ص 25، 26.

كان يسارع التجار إلى اجتياز سلسلة الجبال الساحلية بإتباعهم طرقًا جعلتها خطرة أحيانا هجمات القبائل العربية المنتصبة في المنطقة"[1]، وقد أثّر ذلك بشكل مباشر في الوضع الأمني، حيث انتشرت ظاهرة اللاّ أمن، وتصاعدت أعمال اللّصوصية وأصبحت الطرق غير مأمونة.[2]

وقد كان من بين القبائل البربرية عامة، والزيانية خاصة من أبناء العمومة التي ناصبت بني زيان العداء، كمغراوة، توجين، صنهاجة، ومن الذين تذبذبوا في مواقفهم بين مؤيد ومناصر، وبين مخاذل ومعادي مثل: بني يفرن ومغلية، ومن المناصرة، بني واسين أولاد منديل، كومية، بني يلومي ،بني ومانو، بني تغرين وهوّارة وازداجة، بني راشد، مطماطة، ولما كان استقرار بني زيان في المناطق الواقعة بين البطحاء شرقا، ونهر ملوية غربًا، حيث أصبحت أراضيهم تتاخم مواطن بني توجين في الجنوب، وتُعادي ممتلكات مغراوة في الشّرق، ما أدّى إلى العداء والتنافس على الأراضي.[3]

وعمومًا، فإنّ السلطان يغمراسن منذ تأسيسه للدّولة سعى إلى نشر مفهوم الدّولة، بين القبائل التي تقطن بلاد المغرب حتى يحافظ على وحدة بلاده، ولهذا حاول القضاء على التجمّعات القبلية المتنافسة التي لم يكن لها كيان سياسي مستقل، أو كيانات شبه مستقلة، وأن يجعلها لا تتصارع داخليا بل يكون صراعها شرقًا وغربا، لأجل الحفاظ على الكيان السياسي لدولته[4]؛وأمّا القبائل العربية فكان منها عدّة بطون من بني هلال، وسليم، بحيث لم تكن علاقاته مع السلطة المركزية قارة وثابتة، غلب عليها طابع التمرد على السلطة، ولا تدين لها بالولاء، وتسببت في الكثير من القلاقل السياسية؛ لذلك" أحسن يغمراسن السيرة في الرعية واستكثر العشيرة واستمال بحسن سياسته عرب

---

[1]- جورج مارسي، المرجع السابق، ص98.

[2]- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص198.

[3]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص18، 19؛ خالد بلعربي، الدّولة الزيانية...، مرجع سابق، ص 116؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص43.

[4]- خالد بلعربي، الدولة.....، مرجع سابق، ص116.

زغبة من بني هلال" [1]، وتحكّمت في تلك العلاقة خاصة المصلحة والأهواء السياسية، كما احترفت تلك القبائل أيضا اللصوصية، وقطع الطرق، ظهر ذلك من خلال الحوادث المتكرّرة لهجمات أولئك اللّصوص على قوافل التجّار والمسافرين.[2]

وقد اعتمد بنو عبد الواد في كثير من الأحيان على مساندتها، مقابل الحضوة، والنفوذ والمال، والأراضي الخصبة[3]، وجدير بالذكر أنّ هجرة الأعراب نحو المغرب الأوسط في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر ميلادي، واستقرارهم بالصحراء شكل خطرا بالنسبة للتجارة الصّحراوية في المغرب الأوسط خاصة من خلال عمليات السلب والنهب التي كان يتعرّض لها التجار والمسافرون[4]، وفي الواقع وبالعودة إلى بداية نهاية الموحدين، وبعد معركة العقاب سنة 609هـ/ 1212م، ولقوة الحروب، فإننا نجد تعرّض التبادل التجاري للضعف والكساد، حيث اشتركت بعض القبائل العربية في هذه الحروب، حيث صاحب ذلك تخريب الزرع والعبث بالأرض وكساد التجارة، وانعدام الأمن وانتشار المجاعات والوباء فكان يدفن أكثر من مائة شخص في اليوم الواحد،[5] وفي السنة الموالية أي سنة 610هـ/ 1212م، كان"...فيها الوباء بالمغرب والأندلس..."[6]، وفي سنة ثلاث عشرة وستمئة التقى عبد الحق وبنو مرين بجيش الموحدين، وكانت بينهم حروب شديدة إنتصر فيها بنو مرين وهزموا الموحدين وقتل منهم خلق كثير"[7]، إضافة إلى التوتر الذي خلقته القبائل العربية، ما جعل بلاد المغرب منطقة مفتوحة على حروب ونزاعات لا منتاهية، متعدّدة الأطراف، كما كان للأعراب دور مهم في زعزعة الاستقرار، من ذلك مثلا أن شغل مشكل الأعراب أبا عنان، والتأثر باهتمامه وجميع قدراته

---

[1]- ابن الأعرج ، المصدر السابق ، ورقة 36؛ عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص 197.

[2]- عبيد بوداود، المرجع نفسه، ص 200، 201.

[3]- عبيد بوداود، التصوف....، مرجع سابق، ص 167؛ عبيد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 20.

[4]- الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص 53 وما بعدها؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص44.

[5]- هشام أبو رملية، العلاقات...، مرجع سابق، ص 382.

[6]- ابن أبي زرع، الذخيرة....، مصدر سابق، ص 49.

[7]- ابن أبي زرع،الذخيرة، المصدر نفسه، ص49.

وإمكاناته وجهوده، واستنزف سائر مدخراته، تلك المعارضة الشديدة من أعراب إفريقية والزاب بمختلف بطونهم[1]؛ وبالعودة إلى بني زيان، نجد أن مؤسس الدولة يغمراسن لجأ إلى ردع تمرد أولئك العرب منهم عرب بني عامر، وبني يزيد من زغبة والذين استقروا بالمنطقة بعد تغلبهم على الأعراب، حيث قام بنو عامر بأدوار معتبرة على طول عمر دولة بني زيان للحفاظ على استمراريتها.[2]

ومن جهتهم عمل بنو حفص على محاولة استمالة بعض القبائل بربرية أو عربية، لدورها في تحقيق الاستقرار، ومن ذلك مثلا أن عمد أبو زكريا الحفصي بعد حملته على تلمسان عام 640هـ/ 1242م، إلى تنصيب شيوخ القبائل الزناتية بالمغرب الأوسط، مغراوة وتوجين على أوطانهم، بشرط أن تكون تبعيتهم للحفصين، وبهذا يكون قد وضع حاجزًا بشريًا يفصله عن الخطر الموحدي والزياني.[3]

والحال كذلك، عند الحديث عن بني مرين، حيث شهدت صراعًا كبيرًا مع القبائل العربية هي الأخرى، حيث كانت غزوات بني رياح ذات تأثير كبير منذ دخولها لبلاد المغرب، وزادت الطين بلّة في تردّي الأوضاع الأمنية، ذكر ابن عذاري أنهم أشد ضررًا لما قاموا به من عمليات الغصب والاعتداء على أراضي الغير[4] ، ومن ذلك ما ذكر عن عديد مناطق المغرب الأقصى:"وكان أشد ضررًا في تلك الجهات على الناس عرب رياح بالاختلاس والافتراس...وتقدّم بينهم وبين زناتة حروب كثيرة، ونشأت

[1]- ابن الحاج النميري، المصدر السابق، ص88 وما بعدها.

[2]- عن دور بني عامر وأعمالهم المقدمة للدّولة الزيانية خاصة على عهد أبي حمو موسى الثّاني، وأيضا مقاومة القبائل المعادية لبني عبد الواد؛ ينظر: عيسى قوراري:" دور بنو عامر وحميان السياسي والعسكري في إحياء الدّولة الزيانية (عهد أبي حمو موسى الثاني) ما بني 760هـ- 1319م/ 774هـ- 1373م، في مجلة:" قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، ع تجريبي، تلمسان، ديسمبر2008، ص 133 وما بعدها

[3]- خالد بلعربي الدّولة الزيانية.....، مرجع سابق، ص154.

[4]- المصدر السابق، ص351.

بينهم وبين بني مرين عداوة كبيرة"[1]؛كما يُذكر أن قبائل فازاز و غمارة، وأوربة، وصنهاجة كانت أكثر القبائل شغبا وقطعا للطرق، والإغارة على القرى والمجاشر[2]، والصراع بين بني مرين ورياح كان على أشدّه، حيث قتل منهم خلق كثير، خاصة من أشرافهم أيام عثمان بن عبد الحق، فلما رأت رياح ذلك أذعنت وأطاعت.[3]

ونظرًا لتأثيرها الكبير هاجم في سنة 620هـ/ 1223م، الأمير أبو سعيد عثمان القبائل الزناتية الظّاعنة ببلاد تازا، وبلاد فازاز، وغزا في السنة الموالية قبائل رياح مرّة أخرى وأرغمهم على الدخول في طاعته، والتعامل مع عماله، ودفع الخراج، وما لبث أن قتل الأمير أبو سعيد عثمان بن عبد الحق علي يد أحد " العُلوج" سنة 637هـ/ 1240م[4].

وقد صوّرت كتب النوازل المهتمة بمنطقة المغرب الإسلامي المسائل المتعلقة بالحرابة،[5] وقضايا ذات صلة بأحداث العنف التي كانت تسبب فيها القبائل العربية وكيفية محاربتها[6]؛ونظرًا لكون الدّولة الزيانية، كانت الأكثر تضررا من الصراع ضد جاريتها المرينية والحفصية، من خلال الحملات المتكررة، أو حصار عاصمة المملكة تلمسان، على اعتبار ذلك مظهرًا من مظاهر الصّراع على الزعامة القبلية، وذلك الصّراع الطويل بين بني مرين وبني عبد الواد لم ينته بإنجلاء " الحصار الرهيب" سنة 706هـ/ 1306هـ وإنما تواصل طوال القرن 8هـ/ 14م، الذي يُعد قرن حُروب بين الدّولتين، وكانت في كل مرّة تترتب على الحملة المرينية أعمال التخريب في النواحي خصوصا، حينما تستعصي عليهم العاصمة

---

[1]- ابن عذاري، المصدر السابق، ص351.

[2]- ابن أبي زرع الفاسي، الذخيرة...، مصدر سابق، ص36.

[3]- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس...، مصدر سابق، ص288.

[4]-ابن أبي زرع الفاسي، الذخيرة...، مصدر سابق، ص38؛ أحمد عبد الله حسن، المرجع السابق، ص98.

[5]- **الحرابة**: القضايا ذات الصلة بأحداث العنف التي كانت تتسبب فيها القبائل العربية، وكيفية محاربتها، فالحرابة هي " الخروج لإضافة سبيل لأخذ مال محرّم بمكابرة قتال أو خوفة أو ذهاب عقل أو قتل خفية أو لمجرّد قطع الطريق لا لامرة ولا نائرة ولا عداوة؛ ينظر: عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص198..

[6]- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص198.

تلمسان، وإذا كان ق 8هـ/ 14م، قرن حروب بني المرينيين والزيانيين، نستطيع أن نقول أن ق 9هـ/ 15م، كان قرن الحملات الحفصية صوب تلمسان مثل حملات 831هـ/ 1427م و 835هـ/ 1431م، 866هـ/ 1461م و 870هـ/ 1465م[1]، وهنا يسجّل لنا التاريخ مفارقة عجيبة تخص هذه الدّولة، فإن كان سبب ضعفها الظاهرة القبلية، فإنها كانت تُعيد الكرّة، وتستعيد حياتها بفضل القبيلة أيضا، بل واستطاعت العيش والبقاء، زمنا أطول من الزمن الذي عاشته دولة بني مرين القوية بمؤسساتها وثرواتها وجيوشها[2]،ومنذ تأسيس الدّولة واجه مؤسّسها يغمراسن تلك القبائل إمّا بالإقطاع، والمنع تارة، وإمّا بالمواجهة، أو كما قال التنسي، " فأمّا حروبه مع العرب وزناتة فأمر لا يكاد يصدر من أحد سواه..."[3]، ولم يسلم خُلفاؤه من بعده من تلك التمرّدات والثورات التي صاحبت عمر هذه الدّولة.

ونفس الحال من التدهور كان خلال القرن التاسع الهجري، ويظهر ذلك جليا في ضعف الملوك وتذمر القبائل العربية،[4] والتي كانت تتمتع بشبه استقلال في إقطاعاتها وكلما أحسّت بضعف الملوك، إلاّ وبالغت في تمرّدها وتحدّيها، فمثلا عندما فوجئت بلاد المغرب الأوسط بالاحتلال الإسباني، كانت مجزأة إلى نحو خمسة عشر جزءًا، كل جزء تسيطر عليه قبيلة عربية أو بربرية، فقبيلة سويد، وبني عامر، كانتا تسيطران على معظم سهول ولاية وهران، والجزائر، وسهول متّيجة كانت تحت تصرّف قبيلة الثعالبة، وقد تعرّض كثير من الفقهاء لحالة بعض القبائل، وذلك ما ذكرته لنا كتب النوازل من حيث

---

[1]- عبيد بوداود، المرجع نفسه، ص215.

[2]- بوزياني الدراجي، العصبية القبليّة...، مرجع سابق، ص101.

[3]- المصدر السابق، ص128.

[4]- كذلك تحدّث عبد الباسط خليل عن نفوذ الأعراب القوى بالمغرب الأوسط في عهد المتوكل؛ ينظر: المصدر السابق، ص 42؛ محمود بوعياد المرجع السابق، ص21.

الآثار التي كانت تتركها هجماتها المتكرّرة، وذلك ما دفع للتساؤل حول مشروعية جهاد تلك القبائل بعدما عجزت السلطة عن ردعهم[1].

4-التحوّل العمراني:

المقصود بالتحوّل العمراني هو بناء مدن جديدة، واختفاء أخرى، أو ظهور مدن وأفول أخرى، وما لذلك من صلة وثيقة بدرجة التقدّم أو التراجع الاقتصادي، فعمران أي مدينة أو حتى بناء مدن جديدة مرتبط بالأساس بالحركية الاقتصادية، وهذا ما تجلى بوضوح خلال المرحلة المدروسة، خاصة عند تحوّل اقتصاد بلاد المغرب من اقتصاد دولة واحدة وهي الدولة الموحدية، إلى اقتصاد الدويلات التي قامت على أنقاضها، " فالصنائع إنّما تستجاد إذا احتيج إليها وكثر طالبها، إذا ضعفت أحوال المصر وأخذ في الهرم بانتقاض عمرانه وقلة ساكنه تناقص فيه الترف ورجعوا إلى الاقتصار على الضروري من أحوالهم فتقل الصنائع...ولا تزال الصناعات في التناقص إلى أن تضمحل (أي الأمصار)..."[2].

ذلك التحوّل الملازم لتطوّر المجتمع من بداوته إلى مجتمع حضري، حيث يستبحر العمران، ويكثر السكّان، ويزداد تطلعهم إلى ما وراء الضروري أي الكماليات، وكلما تقدّم في حياة الرّفاهية والتّرف

---

[1]- من ذلك ما ذكره صاحب الدرر المكنونة في نوازل مازونة "يذكر كثير من الأسئلة الواردة في حق هذه القبائل، وتمرّدها على الحكّام فقال:" وسئل الحفيد سيدي محمد العقباني عن هؤلاء الأعراب المتغلبين على البلاد لضعف السلطة أحيانا يكونون خداما للسلطان وتارة يكونون مخالفين على السلطان كما يفعل عرب بلدنا، مثل بني عامر وسويد يعمد احدهم إلى توليه قاض في وطنه (أي لقطاعه) بلا أمر الإمام فيقضي هل تصح دولته وتنفيذ أحكامه"؛ وفي موضع آخر "...مع أن أحكام السلطان أو نائبه لا تنالهم بل ضعف عن مقاومتهم فضلا عن ردعهم بل إنما يداريهم بالأعطية والإنعام ببعض بلاد رعيته ونصب عمالهم فيها وقطع نظر عمل السلطنة عن النظر في جباتيها..."؛ ينظر: أبو زكريا يحي المغيلي، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تح: مختار حساني، نشر مخبر المخطوطات- قسم علم المكتبات، جامعة الجزائر، 2004، ج1، ص، 309وما بعدها؛ أحمد بن محمد بن سحنون الرّاشدي، المصدر السابق، ص12، 13؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص45.

[2]- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، طبعة دار الفكر، ص 206.

اتسعت نظراته وتطلعاته إليها، بل والتفنّن فيها[1]، " فإذا زخر بحر العمران وطلبت فيه الكمالات كان من جملتها التأنق في الصنائع واستجادها..."[2].

لقد اكتسبت مدن عديدة ببلاد المغرب أهمية اقتصادية كبيرة أيام الموحدين، وما لحقهم من دويلات، كان منها فاس، مرّاكش، تلمسان، وهران، بجاية، تونس، وقواعد اقتصادية واقعة بالصّحراء مع تركّز النشاط الاقتصادي في المدن الساحلية[3]، جاء ذلك كنتيجة للصّراع الذي استغرق عدّة قرون بين البدو والحضر، ولذلك احتفظت المدن الساحلية بمكانتها الاقتصادية مقارنة بالمدن الدّاخلية[4]؛ كما عكس اهتمام وُلاّة الأمر بنظام تلك المدن اهميتها من الناحية الاقتصادية ما زاد من توسّعها، وتحوّلها أكثر وإعطائها حيوية اقتصادية، من خلال الاهتمام بتشييد بنيتها الأساسية، كتوفير المياه اللاّزمة للشرب واستخدامها في المصالح المتنوّعة، ومن ذلك مثلا مدينة مرّاكش، والتي اهتم بها الموحدون وقبلهم المرابطون حتى أصبحت قطبًا حضاريا، اقتصاديا، حيويا، حيث حفرت فيها الآبار منذ بداية بنائها[5]، فلما "...جاءت دولة الموحدين، وكان منهم يعقوب المنصور الشهير الذكر اعتنى بمدينة مرّاكش واحتفل في تشييدها وبالغ في تصنيف مساجدها وتنجيد مصانعها ومعاهدها...ولم تزل مرّاكش دار مملكة المرابطين ثم الموحدين من بعدهم سائر أيامهم، ثم لما جاءت دولة بني مرين من بعدهم اتخذوا كرسي مملكتهم بمدينة فاس وبنووا فيها المدينة البيضاء..."[6].

---

[1]- يوسف جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص78.

[2]- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص502.

[3]- ذكر ابن خلدون تركز العمران في الشريط الساحلي، وبالتالي فتطوّر العمران يتناس تناسبا طرديا وتزايد النشاط الاقتصادي؛ ينظر: المقدمة، ص 371؛ مارمول كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 291، 292؛ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 294، 295؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص46.

[4]- حيث أطلق عبد الرحمن بن خلدون مصطلح " حوالة الأسواق" على المدلول الاقتصادي لتحوّل عواصم بلاد المغرب والأندلس الذي يترتب عليه رخص أسعار العقارات في المراكز الرئيسية للدولة القديمة، وارتفاع أسعارها في العواصم الجديدة؛ ينظر: المقدمة، ص 371؛ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص292.

[5]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص386.

[6]- الناصري، المرجع السابق، ص24.

فمدينة مرّاكش كعاصمة حظيت باهتمام كبير من حيث توفير المياه، ذلك ما ساعد على استقرار الحياة بها وازدهارها[1]، وممّا يتصل بنظام تلك المدن وتوسّعها تلك الطرق التي كانت تشق أحيائها، وقد أقيمت على جوانبها المنازل، والحوانيت وتلك الأبواب التي أنشأت في السواق المحيطة بالمدن، ينضاف لذلك بناء المنازل والقصور، حيث شهدت مدن المغرب الأقصى مثلا، وكنظيراتها، من مدن بلاد المغرب، خاصة أيام الازدهار، توسعًا بناء المنازل والقصور، فبمراكش أيام أبي يوسف الموحدي كانت زيادة القصور على ما أراد تشيدهُ وفوقه[2]، وقد جاء ذلك كنتيجة للاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد، وما صحبه من ازدهار اقتصادي، ما دفع بالكثير إلى استيطان المدن، ما أدّى إلى كثرة المنازل وأيضا لتشجيع ولاة الأمر على ذلك.[3]

ولما كان انتقال النفوذ السياسي بعد سقوط دولة الموحدين إلى عدّة مراكز رئيسية في بلاد المغرب والأندلس إلى فاس على حساب مرّاكش، وغرناطة، وتلمسان، وتونس، وبالتالي انتقال النفوذ الاقتصادي إلى نفس هذه المراكز[4]، وبالنسبة للقيمة الاقتصادية للمراكز العمرانية فإن ذلك مرتبط بعدد السكان فيها ومدى تحضرهم ومن ذلك حجم مبادلاتهم ونوعيتها، وعلى هذا الأساس يتم ترتيب المراكز العمرانية والمسالك التي تربط بينها.[5]

من الثابت تاريخيا أن عمران بلاد المغرب قد تعرّض لتناقض شديد عند قيام الدويلات الثلاثة: الزيانية، والحفصية والمرينية، ومرد ذلك عند بعض المؤرخين إلى التناقض بين العمران، وطبيعة البداوة التي كانت سائدة في بلاد المغرب، حيث أن انتشار المدن وتوسعها بالنسبة للقبائل يؤدّي إلى تحكّم

---

[1]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 387.

[2]- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 370.

[3]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 387 وما بعدها.

[4]- عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص292.

[5]- عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 296، 297.

السلطات الحاكمة ،فتحد حركتها وتحدُّ من نشاطها، وبالتّالي تقضي على البداوة مع الوقت في النهاية.[1]

ومن ذلك كان التفاضّل المراكز الاقتصادية حسب درجة عمرانها، وتحضّر أهلها، وقدرة كل منها على جذب الحركة التجارية، وما دامت العلاقة وطيدة وطبيعية بين مراكز العمران، والمسالك فإن التغيرات التي طرأت على مراكز العمران في بلاد المغرب والأندلس ملفتة للانتباه، حيث شهدت المنطقة ككل عدّة ظواهر عمرانية نتجت عن الظروف السياسة، والاقتصادية، والاجتماعية عامّة فمنها ما خرب واختفى، والبعض استعاد مكانته وعمّر، ومنها ما أصبح في عداد المفقود لوقوعه تحت السيطرة الأجنبية، والمغرب الأوسط كان أكثر بلاد المغرب تعرّضًا للتخريب سواء من جرّاء الصّراعات الدّاخلية، أو التحرّشات المرينية والحفصية[2]، فبعد مرحلة انتشار شبكة المدن والقرى تربط بينها ممالك تجارية نشطة التحمت خلالها الواجهة الصحراوية بالواجهة البحرية، شهدت تراجعًا ديموغرافيا، وتناقصًا عمرانيا في مرحلة من مراحل ذلك التحوّل العمراني، فلم يبقى منه إلاّ ما هو بالسّاحل أو ما يقاربه من التلول[3].

المبحث الثّاني: المؤثّرات الخارجية في اقتصاد بلاد المغرب:

1* الصّراع الإسلامي– المسيحي:

إنّ ذلك الصّراع الدائم الحضارتين، بلاد الإسلام بإفريقية، والمغربيين الأوسط الأقصى، والبلاد المسيحية بالحوض الغربي للمتوسط ،بقطلانية ،وإسبانيا ،و جنوب فرنسا ،وايطاليا، طبع الحياة السياسية، والاقتصادية خلال هذه المرحلة، حيث كان التصادم الدائم سياسيا، والابتزاز تجاريا واقتصاديا، فكانت الخطة السياسية الدائمة منذ ظهور أوّل مملكة مسيحية في إسبانيا في القرن الحادي

[1]– عاشور بوشامة، المرجع نفسه، ص 194، 195؛حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص46.

[2]– نفسه، ص 296،299.

[3]– الحبيب الجنحاني، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 150، 153؛حورية سكاكو، المرجع السابق، ص47.

عشر تتمثل سياسيا في استرجاع إسبانيا للأندلس؛وتجاريًا في بسط نفوذها الإمبريالي، وابتزاز تجارتها ومداخيلها المالية، والسيطرة على الطرق التي كانت الدّول الإسلامية تتحكّم فيها للوصول إلى تجارة الذهب المزدهرة بتخوم مملكة تلمسان من بلاد مالي والسودان وابتزازها[1].

إنّ هذا العامل، أي الصراع الإسلامي- المسيحي، لا يقل أهمية عن العوامل السالفة الذكر، حيث كان وراء اضطراب الأوضاع السياسية، ومنها الحياة الاقتصادية، والذي كانت قاعدته بلاد الأندلس، وما كان لها من تداعيات، وصلت سواحل بلاد المغرب، ذلك أن مملكة بني الأحمر بغرناطة (635-897هـ/ 1238- 1492م) لم تقوى على مواجهة الضغط المسيحي المستمر، فاقتضى ذلك تدخّل المرينيين في أكثر من مناسبة،[2] فتطاولت أيادي المسيحيين، بذلك على أراضي بلاد المغرب، بل وحتى قبل وصول الأيادي المسيحية لبلاد المغرب، فإن ذلك التهديد، كان قد بدأ مع محمد الناصر ابن المنصور الموحدي والذي شكلت نهاية حكمه بداية التراجع الموحدي فلما"هزم الناصر في مملكة بلنسية، وفقد ستّين ألف رجل من بين الفرسان والمشاة، واستطاع أن ينجو بنفسه من الكارثة (أي معركة حصن العقاب 609هـ/ 1212م)... وتشجّع المسيحيون بعد هذا الانتصار، فتابعوا عملهم...وعلى أثر هذه الهزيمة النكراء، والمذبحة الشّنيعة، أخذت أسرة ملوك مرّاكش في الانحلال..."[3].

لقد هدّدت تلك الهجمات الخارجية اقتصاد بلاد المغرب، وكثيرًا ما أدّت إلى تغييرها، نتيجة لضعف القوى الدّاخلية، وهكذا تعرّضت عدّة مدن شاطئية لهجمات بحرية، فقد شدّد الجنويون الحصار على سبتة، ونصبوا عليها المجانيق وآلات الحرب، وأسرفوا في التضييق عليها حتى صالحهم أهلها بأربعمائة ألف دينار، فأقلعوا عنها سنة 633هـ/ 1235م، وفي سنة 658هـ/ 1260م

---

[1]- عمر سعيدان، المرجع السابق، ص8.

[2]- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص 201.

[3]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 135.

هاجم القشتاليون مدينة سلا، فدخلوها وخرّبوها، وفي سنة 668هـ/ 1270م، دخل النصارى حصن العرائش، وحصن تشمس، فقتلوا الرجال وسبووا النساء والأموال، وأضرموا النيران، كما قام أسطول قشتالة بإحراز النّصر على الأسطول المغربي سنة 649هـ/ 1251م.[1]

هذا إضافة لعمليات القرصنة التي كانت متواصلة على الشواطئ المغاربية خصوصًا بعدما استولى الملك الإسباني دون ألفونس (618- 683هـ/ 1221- 1284) على مدن أندلسية ساحلية هامة مثل: مورسية وقرطاجنة سنة 633هـ/ 1235م وهي ثغور تشرف على الساحل الجنوبي الشرقي للأندلس؛ وتكشف لنا أعمال الأسر و فداء الأسرى من الطرفين عن حجم الصّراع، ومدى الخطورة التي أصبحت تمثلها عمليات القرصنة المسيحية على أمن الشواطئ المغاربية[2]، هذا وإن حاول الكثير من السلاطين منهم أبو عنان المريني استمالة الطرف الآخر لتفادي ذلك الصدام[3]،وقد قابل ذلك استمرار الضغط المسيحي، بقيادة الفونسو الحادي عشر، ملك قشتالة، وليون، بدعم من ملك انجلترا إدوارد الثّالث، وملك البرتغال الفونسو الرّابع، بتأييد من البابا كليمونت للقضاء على ما تبقى من مدن الإسلام وإلحاق الهزيمة بجيش المسلمين في معركة (Salado) عند مضيق جبل طارق سنة " (743هـ- 1342م)، واحتلال الجزيرة الخضراء.[4]

وفي سنة 792هـ/ 1387م، قدم أسطول من جنوة وفرانسة، مكوّنة من مائة قطعة بين مراكب كبيرة وأغربة، ونزلوا المهدية وبقوا شهرين ونصف، فوجّه أبو العباس الحفصي ابنه أبا فارس عبد العزيز وأخاه زكرياء فاستطاعا اجلاءهم عن المهدية بعد شهرين ونصف من الاحتلال المؤقت[5]؛كما سقطت

---

[1]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 12، 13.

[2]- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص 202، 203؛فؤاد طوهارة، المرجع السابق، ص 139.

[3]- ابن الحاج النميري، المصدر السابق، ص88.

[4]- فؤاد طوهارة،" الهجرة الأندلسية إلى المغرب الأوسط السياق التاريخي والمجال الجغرافي"، في مجلة: **حوليات التراث**، ع**15**، **جامعة قالمة، الجزائر 215 ص 139**.

[5]- جميلة مبطي، المرجع السابق، ص58.

خلال ق 9هـ/ 15م العديد من المدن الساحلية تحت ضربات الإسبان والبرتغال، مثل سبتة التي استولى عليها البرتغاليون سنة 819هـ/ 1415م، ثم الإسبان سنة 825هـ/ 1421م، وفي سنة 862هـ/ 1458م استولى البرتغاليون على مدينة القصر الصغير، وفي سنة 876هـ/ 1471م، تمكنوا من احتلال طنجة وأصيلة.[1]

وفي بلاد الأندلس، وبسقوط مالقة سنة (892هـ- 1487م)، وألمرية (893هـ- 1488م)، وسبطة ووادي آش (896هـ- 1489)، مع فرض حصار شامل على غرناطة لمدة سبعة أشهر سنة (896هـ- 1490م)، إلى غاية سقوطها النهائي سنة 886هـ/ 1492م[2]، ونكث النصارى لعهودهم التي قدموها للمسلمين، الذين اضطروا للهجرة إلى بلاد المسلمين الأخرى. زادت القوة المسيحية وتطلعت أكثر إلى ما وراء البحر المتوسط .

لقد استمل ذلك الصّراع في أسبابه على السيطرة على أهم المناطق ذات الأهمية الاقتصادية، من خلال أعمال القطع والقرصنة بين الطرفين، وممّا ورد ذكره ما جاء في تلك الرسالة بتاريخ ربيع (02) 761هـ/ 23 فيفري 1360م من سلطان تلمسان موسى بن أبي يعقوب بن زيد بن أبي زكرياء إلى ملك أراغون بيترو الرابع، تخص قطع بعض القطلانيين في مرسى وهران، حيث تعمّدوا في جرأة هتك" حرمة السلطنة وحق الإسلام، واستولوا على جفن كان موسوقا زرعًا وبضائع أخرى لتجار أندلسيين"[3]، وأيضا مثلما حدث لمدينة آزمور في المغرب الأقصى حيث كان " يأتي التجار البرتغاليون مرّة في السنة ليشتروا كمية عظيمة من سمك الشّابل، وهم الذين يؤدون رسوم الصيد...حتى أنهم تمكنوا في النهاية من إقناع ملك البرتغال بالاستيلاء على المدينة، فأرسل أسطولاً يتركب من سفن عديدة لكنه انهزم بسبب قلة خبرة القائد وغرقت معظم السفن".[4]

---

[1]- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص 202؛ الصلابي، المرجع السابق، ص 319.

[2]- المقري، المصدر السابق، ج4، ص 527 وما بعدها؛ فؤاد طوهارة، الهجرة الأندلسية...، مرجع سابق، ص 139.

[3]- عمر سعيدان، المرجع السابق، ص 93، 99.

[4]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 157، 158.

لقد شكل الطريق: محور تلمسان– سجلماسة، مركز تموين من مادّة الذّهب، وبدونه لا تستقيم التجارة في هذه المنطقة، ذلك ما أثار أيضا الأطماع المسيحية الأوروبية نحو بلاد المغرب منبع الثراء،[1] لذلك نجد ومنذ ق 13م/ 7هـ، اهتمام قشتالة بالمغرب الأقصى، وصارت ترنو إليه، واتخذت لها أنشطة به منذ عهد هنري الأوّل (1214– 1217)، ودوبر نجار (1217– 1228)، أبناء ألفونس الثامن العظيم (1158– 1214) وأيام حفيده سان فردينان III (1226– 1252م) وقد عمدت قشتالة إلى تعيين حرس مرتزقة بجيش الخليفة الموحدي وبلاطه وهو في حالة انهيار وضعف، وقد كانت مملكة آراغون الناشئة في إسبانيا ترى في السيطرة على جزر المتوسط، بالحوض الغربي الوسيلة الأساسية، والخطوة الأولى للسيطرة على البحر، والتحكّم في أنشطته، ولذلك سارعت لوضع يدها على جزيرة ميورقة. وطرد بني غانية منها سنة 1230م ،واحتلال صقلية سنة 1282م والقضاء على الحكم الإسلامي بها، ثم احتلال جزيرة سردانيا سنة 1297م.[2]

2– الهجرة الأندلسية ودورها في تطوير التقنيات الزراعية والصناعية:

كانت بلاد المغرب باستمرار هدفا لهجرات خارجية، وسيتم التركيز عند هذا المقام على الهجرات الأندلسية، على اعتبار دورهم الكبير في المجال الاقتصادي والذين استثمروا إمكاناتهم الكبيرة، وإبداعهم في ذلك المجال، ووظفوا تقنياتهم التي توصلوا إليها ما ساعد على الرقى بصناعات عديدة ببلاد المغرب.

لقد جاءت تلك الهجرات من بلاد الأندلس[3]، تبعًا لأحوالها السياسية الداخلية والخارجية، ومدى توفّر الأمن في بلاد المغرب، وحسن الاستقبال فيها حيث شهد القرن السابع الهجري استيلاء

[1]– عمر سعيدان، المرجع السابق، ص13.

[2]– عمر سعيدان، المرجع نفسه، ص13.

[3]– حول تلك الهجرة وأسبابها؛ ينظر: أبو العباس أحمد بن أحمد الغبريني، عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السّابعة ببجاية، تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 97؛ فؤاد طوهارة، الهجرة...، مرجع سابق، ص 135 وما بعدها؛ أحمد الكامون وهاشم السقلي، التأثير الموريسكي في المغرب، نشر مركز الدراسات والبحوث الإنسانية، المغرب،

المسيحين على بلاد المسلمين في الأندلس، والكثير من مدنها، فانطلقت هجرات كثيفة منها صوب بلاد المغرب، حيث تركّز الوجود الأندلسي في المدن الكبرى، وقد استمر ذلك الفيض البشري حتى القرن الحادي عشر الهجري/ السادس عشر ميلادي[1]؛لتشهد بلاد المغرب خروجًا جماعيا تُجاهها، من بلاد الأندلس، وتوجهوا نحو مدنها الكبرى"إلى فاس بعيالهم وما خف من مالهم دون الذخائر...فخرجت ألوف إلى فاس وألوف آخر بتلمسان...وجمهورهم خرج بتونس..."[2]، ومدن أخرى كثيرة منها سلا، ومتيحة، والجزائر، وطنجة، وتطوان، والمهدية، وبلاد الريف، وتونس والقيروان، وبلاد غمارة من المغرب الأقصى، ومازونة، وبجاية، ونفطة، وفاس، وسفافس، وسوسة، واجدير، وآسفي... [3]؛وخلال العهد الموحدي، ثم الزياني، وخاصة خلال مراحل الازدهار، حيث تميزت مدن المغرب الأوسط بحركيتها الاقتصادية، ما شجّع الأندلسيين على النزول في أراضي بلاد المغرب، ولا شكّ أن تشجيع ولاة الأمر للصناع الأندلسيين على المجيء قد أحدث تقدما صناعيا نتيجة الاحتكاك المباشر بين صنّاع البلاد والخبرة الصناعة الوافدة من الأندلس ،وحتى في أوقات الحروب حرص عبد المؤمن على حياة الصناع[4] ؛ومن ذلك أيضا تلمسان والتي كانت تشبه كثيرًا مدن الأندلس لكثرة مياهها وبساتينها وصناعها، فوجد فيها الأندلسيون تعويضا عمّا تركوه في مدن الأندلس، بحيث كان من بينهم عدد كبير من الفلاحين والصُنّاع والحرفيين الذين انتشروا بأراضي المغرب الأوسط،

2010، ص 47 وما بعدها؛ محمد سوداني، الأندلسيون وتأثيراتهم الحضارية في المغرب الأوسط ص ق 7 إلى ق 29/ 13-15م)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية وهران، 2005 (2006، ص79 وما بعدها .

[1]- عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص300.

[2]- المقري، المصدر السابق، ج4، ص 527، 528.

[3]- مؤلف مجهول، نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر سليم غرناطة ونزوح الأندلسيين إلى المغرب، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 2002، ص 48.

[4]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 261.

وشيّدوا به قرى وبساتين، كما أسّسوا مصانع ومناجم كثيرة وعملوا في الحقول والمزارع[1]. وممّا يذكر في ذلك أنهم لما نزلوا شرشال أعادوا بناء عدد من دورها، وجدّدوا القلعة، ووزّعوا الأراضي بينهم، ثم صنعوا الكثير من سفن الملاحة، واشتغلوا بصناعة الحرير، إذ وجدُوا هناك كمية لا تحصى من أشجار التوت الأبيض والأسود،[2] ولعلّ أكبر جالية أندلسية نزلت بتلمسان، هي التي كانت في عهدي الأميرين عبد الواحد بن أبي عبد الله (814- 827هـ/ 1411- 1424م)، وخلفه أبي العباس أحمد الزياني (834- 862هـ/ 1431- 1462م)، وقد استقبلهم هذا الأخير بحفاوة، ووجههم حسب طبقاتهم، وحرفهم، فالعلماء والوجهاء، أنزلهم عاصمته مدينة تلمسان، وأنزل التجّار والحرفيين، وأصحاب رؤوس الموال في درب خاص بهم، عُرف بدرب الأندلسيين،[3] حيث كانت لهم أيضا الخبرة الكبيرة في مجال المياه والسّقي، فقد عاد ذلك بالنفع والفائدة على الفلاحة والصناعة،[4] حيث كانت الاستفادة كبيرة من الخبرة الأندلسية في ذلك حيث قلّدهم الناس في الكثير من أعمالهم وصناعتهم،[5] لما اشتهروا به من براعة، فلا شك إذن أنّ العديد من الأندلسيين قد ساهموا في التطوّر الاقتصادي الملحوظ إلى جانب العناصر المحلية،[6] والتي استغلت بدورها تلك الإمكانيات إلى جانب ما كان لديهم، لتحسين مستوى الإنتاج.

[1]- عبد الحميد حاجيات، " تطوّر العلاقات بني تلمسان وغرناطة في العصر الوسيط " ،في مجلة :عصور الجديدة، ع2، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2011 ص 38- 39؛ عبد القادر بوحسون، العلاقات الثقافية بين المغرب الأوسط والأندلس خلال العهد الزياني (633- 962هـ/ 1235- 1554م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في تاريخ المغرب الإسلامي، تلمسان، 2007/ 2008، ص 100، 101 وص 131، 132.

[4]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 34.

[3]- فؤاد طوهارة، الهجرة...، مرجع سابق، ص 141.

[4]- عبد الحميد حاجيات، تطور العلاقات...، مرجع سابق، ص 38، 39.

[5]- المقري، المصدر السابق، ج3، ص 151؛ عبد القادر بوحسون، المرجع السابق، ص 132.

[6]- عبد الحميد حاجيات، تطور العلاقات...، مرجع سابق، ص 40؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص52.

كما شهد العصر الحفصي هجرة الكثير من الأندلسيين إلى تونس، وكانت على مرحلتين الأولى في منتصف ق 7هـ/ 13م، بعد سقوط بلنسية، وشاطبة، ومرسية وجيان، وقرطبة، واشبيلية، وأمّا الثّانية، فكانت بعد سقوط غرناطة سنة 898هـ/ 1492م، وأصبحوا يشكلون جاليات كثيرة في تونس، فاستخدموا ذوقهم وخبرتهم المعمارية والزخرفية في البناء الجديد،[1] حيث يحتمل أن يكون خزف نابل المطلي الذي يمثّل أحد البضائع المصدّرة إلى الخارج أن يكون دخل إفريقية في فترة متأخرة بواسطة الأندلسيين، وصناعة الزليج توطدت في مدينة تونس منذ حوالي ق 14م/ 8هـ، تحت تأثير الأندلسيين،[2] كما استخدموا مهاراتهم في فلاحة الأرض وزراعتها بأساليبهم الزراعية، حيث " مصّروا إقليمها (أي تونس) ونوّعوا بها الغراس فكثرت متنزّهاتها، وامتدَّ بسيط بساتينها..."[3]، وفي ق 9هـ/ 15م، توافد على تونس أعداد من المهاجرين الصّقالبة إثر الاحتلال النورماندي لصقلية، وكذلك سكّان البليار من بني غانية الذين كانوا يسكنون إفريقية.[4]

لقد كانت تونس في هذه الفترة تعرف فراغًا ديموغرافيا، ولا شكّ أن قدوم أيدي عاملة جديدة ساهم في إعادة التوازن إلى اقتصاد المنطقة، خاصة وانّ منهم من كان يبحث عن سُبل الارتزاق مع براعة في ميادين الزراعة والصناعة، والتجارة، حيث اشتغلوا في العديد من الصنّاعات وطوّروها، خاصة وانّ سكان بلاد المغرب الأدنى كانت تستهويهم منتجات الحضارة الأندلسية، مع خبرة الأندلسيين بالبلاد المسيحية في التجارة، كانت تؤهلهم لأن يلعبوا الدّور الحاسم مع وجود تنظيمات نقلها الأندلسيون إلى أسواق بجاية خصوصًا،[5] والمغرب عمومًا.

---

[1]– جميلة مبطي، المرجع السابق، ص141.

[2]– برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 242.

[3]– العمري، المصدر السابق، ص 145.

[4]– جميلة مبطي، المرجع السابق، ص141؛ كمال السيد ابو مصطفى ،الأندلسيون في تونس وإسهاماتهم الحضارية منذ القرن السابع حتى أوائل القرن الحادي عشر للهجرة ،الإسكندرية،ص398.

[5]– محمد رزوق، دراسات في دراسات المغرب، إفريقيا الشرق، 1991، ص47؛إبراهيم جدلة ،المجتمع الحضري بإفريقية في العهد الحفصي ،منشورات وحدة البحث، قفصة ،2010،ص202.

وأمّا المغرب الأقصى، وبالإضافة للهجرات المختلفة التي جاءت من إفريقية، واستوطنت، بعض أقاليم المغرب، كإقليم سلا، ساهمت في تزويد سكان البلاد بالخبرات الفلاحية، ممّا أسهم تنشيط الزراعة،حيث اقتبس المغاربة الكثير من العادات الفلاحية من أهل الأندلس؛ إذ اشترك الأندلسيون مع إخوانهم المغاربة في تبادل الخبرات بشأن تنمية الزراعة والعمل على نهضتها،[1] حيث كانت الاستعانة بخبراء الزراعة والفلاحة من أهل الأندلس، منهم المهندس الأندلسي أحمد بن ملحان الطائي، والذي عهد إليه عبد المؤمن بن علي بإنشاء بستان كبير له في مرّاكش.[2]

وفي الصنائع ذكر الوزان حين زار مرّاكش ونزل بدار أحد الغرناطيين " الأثرياء الذي أقام هناك زهاء ثمانية عشر عاما يعمل في صنع القذافات"[3]، كما أنّ الصنّاع الذين وفدوا على فاس من الأندلس أنشأوا فيها صناعة جديدة لصنع غطاء خاص للرأس وهو الذي يسمى الشّاشية أو الطربوش والتسمية منقولة من مكان الصنع الأصلي، أما في أروبا فقد عُرف "بالفز"، نسبة لمدينة فاس حيث كان يصنع.[4]

3- دور اليهود والنصاري في المعاملات الاقتصادية: إنّ تواجد العنصر اليهودي في البلاد المغربية كان منذ العصور القديمة،[5] وتشير النوازل والفتاوى لكثرة أعداد اليهود في المغرب، وأنهم كانوا ينعمون بتسامح تام ومودة من جانب جيرانهم المسلمين، منها أن أحد المسلمين كان له جار يهودي تربى معهم، وكانت علاقة الأسرة المسلمة بالجار اليهودي تتسم بالصّداقة والود، وحسن الجوار.[6]

[1]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 236.

[2]- هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص389.

[3]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص165.

[4]- روجية لوتورنو، فاس في عصر بني مرين...، مرجع سابق، ص 134، 135.

[5]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص223.

[6]-أبو مصطفى كمال السيد، محاضرات...، مرجع سابق، ص128.

كان اليهود يشغلون غالبًا خطة أو وظيفة الصرف ببيت مال المسلمين لخبرتهم في أعمال الصيرفة، والجبايات المالية، فيتولون وزن الدراهم أو الدنانير المقبوضة، والمنصرفة، ويعتمد ولاّة الأمر في البلدان المغربية على ما يقولونه، ويكتبونه في سجلاّتهم، رغم أنّ الفقهاء وأهل الفتوى كانوا يحثونهم دائما على عدم إبقاء اليهود في العمل ببيت مال المسلمين،[1] ولما استقر المجال الاقتصادي في العهد الموحدي، تكوّنت شبكة متصلة الحلقات بين المجموعات اليهودية من التجّار، وأرباب الصناعات كصناعة الجوهرين الكريمين، والصبّاغة، والدباغة، وصناعة البلور، والتجارة خاصة بين بلاد المغرب والبلاد والمسيحية من تبادلات للسلع من أقمشة ومنسوجات الحرير، وتجارة التوابل والذهب والرقيق، فضلاً عن الاختصاص بعمليات الصّرف والقروض الربوية.[2]

وفي المغرب بالأقصى لم يكن وجودهم قاصرًا على العاصمة، بل كانوا في أماكن متفرّقة من البلاد، فأكثر سكّان جبال فازاز كانوا يهودًا،[3] ومنهم طائفة اشتغلت بالبناء في سجلماسة، وشكّلوا طبقة غنية في مدينة فاس سنة 582هـ/ 1186م،[4] وقد سجّل وجود اليهود في المناطق البعيدة، إذ وفي تدنست، وهي مدينة في إقليم حاحا كان "...معظم السكان من اليهود، وهم الذين يملكون دار السكّة ويضربون لسكان المدينة نقود الفضة، يستخرج من كل أوقية من الفضة (**أونس**)[5] مائة وستون قطعة نقدية صغيرة تشبه "الهيلير" المجري إلاّ أنها مربعة"،[6] وفي تيدسي، وهي مدينة في سوس "عدد كثير من الصنّاع اليهود كصياغين وحدّادين...".[7]

---

[1]- الونشريسي، المصدر السابق، ج12، ص376.

[2]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 223، 224؛كريم عاتي الخزاعي،المرجع السابق،ص129.

[3]- حسن علي حسن، المرجع السايق، ص 371.

[4]- حسن علي حسن، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]- **الأونس**: (Once): الإيطالي الذي يجعله المؤلف مساويا للأوقية الغربية يزن 28غ، وربع غرام بالتقريب؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج1، هامش ص 49.

[6]- الوزان، المصدر نفسه، ص99.

[7]- نفسه،ص 119 ؛مصطفى نشاط ،المرجع ،السابق،ص67 وما بعدها.

ولم تلعب الزراعة دورًا كبيرًا في حياة اليهود بالمغرب الأقصى، مثل الصّناعة والتّجارة، نظرًا لكثرة تشتتهم، وعدم استقرارهم في مكان معيّن، وفي ظل سياسة التسامح التي سادت المغرب الأقصى في عصر بني مرين، أسهم اليهود بدورهم في الحرف والصّناعات، نظرًا لتمتع البلاد بالاستقرار السياسي، خاصة في عهد سلاطينها الأوائل العظام، وبعد تغير الوضع السياسي وسيطرة الوزراء المرينيين، وعصر **بني وطّاس**[1]، نجد الإنتاج الحرفي والصناعي يتدهور تدهورا مشابها للتدهور الزراعي،[2] وبالتالي التأثير على نشاط اليهود.

مارس اليهود أنواع الصناعات على اختلافها، منهم الدبّاغون، والصّاغة خاصة، وفي صناعة النحاس والحديد، فبسكان جبل شيشاوة "يختلط بهم كثير من اليهود الذين يزاولون في هذه الجبال مهنة الحدادة، ويصنعون المحارف والمناجل وصفائح الخيل..."[3] وصناعة النسيج، و الحرير ؛كذلك اقتصرت حرفة عصر الخمر على أهل الذمة من اليهود والنّصارى. وفي التجارة أخذ اليهود حصة الأسد، اشتغلوا بها في المدن الكبرى، وفي المناطق البعيدة، فبأفزا، وهي مدينة في تادلا والتي كان "...يسكنها عدد كبير من المسلمين واليهود...أهلها جميعًا تجار"[4]، وبمدينة آيت عياض في تادلا:"يُرى فيها أيضا عدد كثير من التجار الغرباء والقاطنين وكذلك من اليهود الذين يشتغل بعضهم بالتجارة، وبعضهم بالصناعة..."[5]؛وبفاس المرينية كان للصنّاع اليهود حظ كبير، خاصة ما كانت

[1]- **الوطاسيون**: يرجع الوطاسيون في نسبهم لبني وطاس، وهم فرع من بني مرين، وكانوا أصحاب نفوذ وسلطان في الدولة المرينية، وأنزل بهم السلطان عبد الحق آخر سلاطين بني مرين نكبة عظيمة، نفذ منها محمد الشيخ الذي جهز جيشًا واحتل فاس عام 877هـ/ 1472م؛ ينظر: علي بن أبي زرع الفاسي، الذخيرة...، مصدر سابق، ص22؛السلاوي،المرجع السابق، ج4،ص119؛الصلابي ،المرجع السابق،ص321،أحمد عبد الله حسن،المرجع ،السابق،ص102.

[2]- عطا علي محمد شحاتة رية، اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين، دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 1999، ص 131، 135.

[3]- عطا علي محمد شحاتة رية، المرجع نفسه، ص 136 وما بعدها.

[4]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص183.

[5]- الوزان، المصدر نفسه، ص 185.

مادته الخام من المعادن، حيث كان عدد كبير منهم يوجد بين صُنّاع القناديل والمزخرفين بالمعادن، ويمكن القول أنهم كانوا يحتكرون صناعة المماشط لتمشيط الصوف و صناعة الحلي، فكانت الأساور والخلاخيل، والأقراط، والأطواق، والخواتم الذهبية، من الأشياء التي يقتصر صنعها عليهم.[1]

وقد كانت السلطة الحاكمة في بلاد إفريقية شاعرة بأهمية الموارد التي يوفرها اليهود بأشكال مختلفة، ولاسيما مع بلدان النصارى، حيث ساهموا بقسط وافر في النشاط التجاري، على عكس التجار النّصارى الذين ظهروا بمظهر الأجانب المقتصرين على الاهتمام بشؤون التوريد، والتصدير[2]؛ ولكن اليهود قاموا بدور الوسيط التجاري بين إسبانيا الإسلامية، وإسبانيا المسيحية، وأقاليم البحر المتوسّط، وبيزنطة والمغرب، والغرب الأوروبي من جهة، وبينها وبين العالم الإسلامي من جهة أخرى، نظرًا للدّور الذي اضطلعوا به في التجارة العالمية في العصور الوسطى، إذ كان لهم النصيب الأكبر من التبادل التجاري بين الشرق والغرب، فكانت التجارة المزدوجة الرابطة بين المسالك البرية، والبحرية من اختصاصات اليهود الرهادنة (Rodanites)، وهم يُنسبون إلى وادي الرّون (Rho danien) القادمين من بروفانس والمحتكرين للتجارة العالمية.[3]

وممّا ساعدهم على ممارسة النشاط التجاري خاصّة، هو تمتعهم بحرية كبيرة أيام حكم بني حفص، حيث ساهموا خاصة في تجارة الأقمشة، والمنسوجات الحريرية والتوابل، والأدوية، والذهب، والرقيق، مركّزين على الصيرفة، حيث كانت لهم مكانة خاصة لدى البلاط الحفصي، حيث كُلّفوا باقتناء نوع معيّن من البضائع، ما حقّق لهم أرباحًا طائلة، كما كان منهم المترجمون المشرفون على ترجمة المعاهدات التجارية، خاصة بين الحفصيين وأوروبا، ففي سنة 692هـ/ 1293م عُيّن الطبيب ابن داوود ضمن

[1]- روجيه لوتورنو، فاس...، مرجع سابق، ص 139.

[2]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص244؛إبراهيم جدلة ،المرجع السابق،ص215 ومابعدها .

[3]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص223؛ L'abbé Jean- Joseph, Le andre Bargés, op-cit, p 83

بعثة دبلوماسية إلى تونس من قبل أراغون، وفي سنة 666هـ/ 1267م، كان موشى التونسي كاتبا لبلدية جنوة باللغة العربية[1].

لقد تفوّق اليهود على جميع فئات السكان في المغرب والأندلس، في التجارة العالمية منها تجارة العبيد، حيث كانوا يذهبون إلى مواقع حدوث المعارك وينتظرون نتائجها، لشراء الأسرى، إضافة إلى استعمالهم من طرف السلطة المغربية كوسطاء لدى حكّام البلاد المسيحية في فدية المساجين ومعاوضة الأسرى المسلمين والعكس[2]، كما كان التفوق في النشاط التجاري بين مرسيليا ومدن المغرب الشمالية معقودا للتجار اليهود بعد عام 646هـ/ 1248م، الذين شحنوا من مدن المغرب الشمالية الفرو، والزعفران، والصوف والقرنفل، والعملات النقدية.[3]

كما قامت تلك العلاقات التجارية الضخمة مع ميورقة، حيث كان لليهود قدرة على الانتشار في مراكز الخطوط التجارية، التي تسيطر عليها الطوائف اليهودية، التي تعمل بالتجارة في بلاد المغرب، لاسيما تجارة الذهب، في مناطق المغرب الأوسط، وحتى جنوب سجلماسة، حيث وُجد كثير من التجار الوسطاء لتدعيم العلاقات التجارية الموجودة بين يهود جزيرة ميورقة ،وتلمسان، وسجلماسة[4]، وقد حاولت مملكة أراجون إقامة علاقات واسعة مع يهود مدينة سجلماسة منذ ق 7هـ/13م، فاعترف ملكها (Jacques le concqurent) بحمايته لأسرتين من الأسر اليهودية، حيث كان للعنصر اليهودي دور مهم في النشاط التجاري بسجلماسة في العهد المريني، كما هو الشأن في كل المناطق المغربية الأخرى، خاصة وأنّ بعض الأسر اليهودية، كانت مقرّبة من بعض السّلاطين

[1]-ابتسام مرعي خلف الله، العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي (564- 936هـ/ 1130- 1569م)، دار المعارف، مصر، 1985، ص264.

[2]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 224.

[3]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص37.

[4]- جمال أحمد طه، المرجع نفسه، ص 76-77.

المرينيين، ومن ذلك تقرّب "ابن وقاصة" من السلطان يوسف يعقوب المريني، فضلاً عن المكانة التي كانت لليهود عند السلطان عبد الحق آخر السلاطين المرينيين.[1]

وهناك إشارات تؤكد أن يهود سجلماسة كانوا يقومون بدور الوساطة بين تجار أراجون ، و والسودان، فقد حصل هؤلاء على ترخيص من ملك أراجون خايمي الأوّل Jacques le concqurent) يخوّل لهم المتاجرة بكل المدن والأقاليم التابعة لهذا الملك[2]؛وبالعودة إلى أواخر القرن 7هـ/13م خلال الفترة (609هـ1212م/ حتى 644هـ-1246م) نرى أنه كان للتاجر الرّأسمالي المرسيلي (Manduel) عشرين عقدًا من (La commenda) خاصة باليهود المرتهنين لأعماله في النقل البحري، وتونس كذلك ؛كما كان تجار مرسيليا عن طريق وكلائهم من اليهود في مدينة سبتة يبيعون عملات عربية (أنصاف دراهم) (Millars)، تُضرب في مدينة مرسيليا.[3]

كما أثبتت عديد الوثائق تحكّم اليهود في النقود والمعاملات المالية، فهناك وثيقة مؤرّخة في 646هـ/27 ماي 1248م، يطلب فيها التاجر المرسيلي بيير أميري (Pierre Imbret) من التاجر اليهودي بونسك فيرزول (Bonisoc Ferusol) مبلغ (590) فِلسًا ليشتري به كتان لتصديره إلى الجزائر وتونس، ومن ذلك وثيقة أخرى مؤرخة في 646هـ/ 28 ماي 1248م يطلب فيها التاجر المرسيلي جوزيف تنشير (Jeseph Tanchures) (240) فلسًا من التاجر اليهودي (Ferusol) لكي يشري مسك وخشب من مدن المغرب الشمالية.[4]

كما اتخذ الملوك المسيحيون بعض هؤلاء اليهود ممثلين لهم، وسُفراء لدى سلاطين تلمسان، فألفونسو الثالث، وجاقمو الثاني، ملكا أراغون استعملا اليهود أبراهم، وساموال بن غلال ونبدافي

---

[1]- جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 77.

[2]-جمال أحمد طه، المرجع نفسه، ص 78.

[3]- نفسه، ص 17، وللاطلاع على كل تلك الوثائق ينظر: ص 22،23.

[4]- جمال أحمد طه، المرجع السابق ، ص 22،23.

وساموال أعوانا مفاوضين في المغرب الأقصى وتلمسان وغرناطة، كذلك حاول ملوك ليون وقشتالة، حيث أجاد اليهود دورهم، وأحسنوا نصح الملوك المسيحيين وخدمتهم، تجارة وسياسةً[1] ،حاصلين على فوائد كثيرة، وفي سنة 1274م/673هـ حين حصلت القطيعة بين تلمسان، والتّاج الأراغوني ورفض سلطان تلمسان إمضاء المعاهدة حسب الشروط الأراغونية، سمح ملك أراغون "جاقمو الغازي" بالقطع والقرصنة ضد تلمسان ورعاياها، باستثناء يهود تلمسان الذين كانوا يركبون البحر، والذين حاولوا التوغل، بالإضافة إلى المناطق الساحلية، إلى أعماق البلاد البربرية، إلى واركلا ، وجنوب تونس، وجربة وقابس، وطرابلس، وإلى تافيلالت، ومركزها سجلماسة باب إفريقيا السوداء، والصحراء، فنشأت جاليات يهودية بمدن هذه الطرق الموصلة إلى الذهب من تلمسان وسجلماسة، وتمبكتو، "فالطبيعة اليهودية تميل إلى المعدن الأصفر، وصناعة المعادن الثمينة ذهبا أو فضة كانت دوما من اهتمامات اليهود، إضافة لسياسة القروض، وما يتصل بها من فوائد وربا". [2]

وأما الجاليات النصرانية، فقد عرف البحر المتوسط نشاطهم منذ ق 4هـ/10م، ومنذ ق 6هـ/12م، كان تجار النصارى من قطلانيين، وبندقيين وجنويين، من أهل بروفانس يمثلون جاليات مستقرة في بعض المدن من البلدان المطلة على البحر المتوسّط، وازدادوا أهمية، وتنظيمًا في غضون ق 7هـ/3م، إذ تركّز وجودهم في أهم الموانئ الساحلية المشتملة على مركز للجمارك والمفتوحة في وجه التجارة، وكان من صالح الحكومات المغربية أن تجمعهم باعتبارهم عنصرًا ضروريا بالنسبة للاقتصاد.[3]

ولما كانت بلاد المغرب أقرب المناطق إلى المدن المتوسطية التجارية، فضلا على وجودها على طريق الذهب، فقد استقطبت اهتمام التجار، الذين بادروا إلى عقد معاهدات سلمية، وتجارية مع حكامه،

[1]- عمر سعيدان، المرجع السابق، ص 26،27.

[2]- عمر سعيدان، المرجع نفسه، ص 30،31.

[3]- إبراهيم القادري بوتشيش، تاريخ الغرب...، مرجع سابق، ص 89.

ولما كانت الكنيسة ترعى هذه المصالح التجارية وتباركها، فقد بعثت بأساقفتها وقسّيسها إلى مختلف المدن المغربية لتنظيم حياتهم الدينية[1]، وتسهيل أعمالهم التجارية؛ وقد اجتمع أولئك النصارى، منذ العهد الموحدي داخل المدن الإسلامية في فنادق، ومنازل يستودعون فيها بضائعهم، وكان لكل مجموعة قومية فندق خاص لها، تتمتع داخله بنوع من الاستقلال الدّاخلي، كان منهم قنصل من قومهم يتولّى الفصل في قضاياهم الخاصة، كما شكّل سوقًا يزدحم داخلها الحمّالون، والمترجمون، والسماسرة، والحسّابون، التابعون لمصلحة الديوان والعدول المحرّرون لصفقات البيوعات الرسمية.[2]

وللصحوة التجارية التي عرفها الموحدون لإحكام قبضتهم على الطرق التجارية الصحراوية، وتحقيق المركزية السياسية، موفّرين الشرط الاقتصادي للانفتاح على العالم المتوسطي، وكان عليهم لخلق شروط إنجاح مشروع سياستهم المتوسطية، العمل على تمتين علاقتهم مع التجار المتوسطيين، ونهج سياسة التسامح معهم واستقطابهم نحو مدنهم، وموانئهم الساحلية[3]، ما زاد إقبال الجاليات المسيحية للتسهيلات الاقتصادية التي حصلوا عليها.

ويظهر دور النصارى بشكل جلي من خلال تلك الرّسالة الحاملة لرقم 91 بتاريخ 24 ربيع (02)، ربما تكون بحدود سنة (1323م-1324م/722هـ_723هـ)، قبل إبرام سلطان تلمسان عبد الرحمن بن موسى بن عثمان بن يغمراسن بن زيان عقد الصلح مع جاقمو الثاني سنة 1327م/1326م، وقبل وفاة هذا الملك النصراني سنة 1323م/ 722هـ والتي تبرز بشكل جلي دور الأسرى النصارى في تلمسان وبلاد المغرب لاستخدامهم في إعمار البلاد، ولنشر مختلف الصنائع والحرف التي يحتاج إليها المسلمون، والتي أتقنوها كالأندلسيين، لذا لم يكن بالإمكان الاستغناء عنهم.[4]

---

[1]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 224.

[2]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 226؛إبراهيم جدلة، المرجع السابق،ص207،206.

[3]- إبراهيم القادري بوتشيش، تاريخ...، مرجع سابق، ص 89.

[4]- عمر سعيدان، المرجع السابق، ص 68، 73.

4-المنافسة على المجالات الاقتصادية:

لقد ظل الصّراع قائمًا في بلاد المغرب للسيطرة على المدن ذات الأهمية الاقتصادية من حيث التوفر على المؤهلات اللاّزمة لممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة، أو ذلك التي كانت لمواقعها أدوارًا محورية في المبادلات التجارية، حيث كانت محل أطماع السلطات التي حكمت بلاد المغرب، وحتى الأول الأوروبية لسواحل بلاد المغرب، والتي تركزت حملاتها على المدن السّاحلية، والتي اعتبرت مراكز تجارية حيوية، مكمّلة لذلك التواصل الاقتصادي القائم بين ضفتي المتوسّط خاصة أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

ومن ذلك كان اهتمام الموحدين بجميع المدن ذات الأهمية السياسية، والاقتصادية والتي كان على رأسها تلمسان، والتي منحتها اهتماما خاصا بعد فتحها حيث أصبحت مركزا للولاية الممتدة من ملوية غربًا، إلى نهر منية شرقا، بحيث كان الوالي عليها مسؤولاً عن القبائل الهلالية، ومراقبتها من جهة، وكانت مركزًا للجيوش الموحدية، المتجهة نحو الشّرق خاصة أثناء مقاومة ثورة بني غانية[1]، وفي محاولة لإبراز قيمة هذه المدينة مقارنة بباقي مدن بلاد المغرب عامة، نجد ما ذكر لُوتورنو في سياق حديثه عن الأهمية الاقتصادية والتجارية لتلمسان، وانفتاحها إذا ما قورنت بفاس، كمجال اقتصادي حيوي بقوله:" ...كان الغرب في القرن الثامن الرابع عشر يعتبر أنه واقع في جزء ناء من العالم القديم وبعيدا عن الطرق التجارية الكبرى، التي تعبر البحر المتوسّط، ويجب أن لا يسهو عن البال أن المحيط الأطلسي لم يكن في ذلك الوقت طريقا تجاريا- فإن البرتغاليين لم يبدؤوا بإدخال الحياة فيه إلاّ في أواخر القرن التاسع/ الخامس عشر، إثر اكتشافهم طريق رأس الرّجاء الصّالح، بعد أن أقاموا عددًا من المراكز التجارية على شواطئ المحيط الأطلسي الإفريقية، ولم يتم الاتجار مع أمريكية التقدّم النشيط، إلاّ

---

[1]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج6، ص252 وما بعدها؛ النويري، المصدر السابق، ج24، ص 180؛ بشام كامل شقدان، المرجع السابق، ص50؛ عصام سألم سيسالم، جزر الأندلس المنسية- التاريخ الإسلامي لجزر البليار، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص 405؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص48.

في القرن العاشر/ السّادس عشر، ويبدو واضحًا أنّ المغرب كان بعيدًا عن شبكة الخطوط التجارية البحرية الكبرى، ولم يكن مركزه بالنسبة للإتجار مع القارة الإفريقية عبر الصّحراء بأفضل من ذلك، وقد كان المغرب في هذا الميدان يشكو المنافسة الشديدة مع تلمسان التي لم تكن أبعد عن السّودان من فاس، إذا استعملت طريق توات فضلا عن أنّ الموانى التي كانت تفيد منها تلمسان هنيين ورسغونة ووهران كانت أيسر متناولاً، من الموانئ التي تُفيد منها فاس، على السفن الإيطالية وهي أنشط السفن تجارة في غرب البحر المتوسّط في ذلك الوقت. وأخيرا فإن شبه جزيرة ايبيريا كانت مجالاً مغلقًا بالنسبة لفاس".[1]

ذلك لإبراز مكانة تلمسان الاقتصادية، وهو ما منحها قيمة زادتها منافسة لانفتاحها التجاري، وبالتالي اهتمام الحكّام بها لضمان الوصول إلى مصادر الثروة، انطلاقا من الموحدين والدويلات اللاّحقة؛ كما كان الصّراع محتدما بين الموحدين، وبني غانية للاستيلاء على مدينة بجاية بل وحتّى تهديد المغرب الوسط ككل، وأهم مدنه، حيث زحف بنو غانية إلى سهول متيحة واستولوا على مدينة الجزائر، والمدية، وأشير، ومليانة، ومازونة، وتلمسان، ووهران، وامتلكوا قلعة بني حمّاد ثم قسنطينة والتي طال حصارها[2]؛ غير أن الموحدين تمكّنوا من دحر بني غانية في النهاية بفضل المساندة التي تلقوها من العرب والبربر.

بالإضافة إلى الصّراع للحصول على الزّعامة السياسية ، يمكن القول بأنّ الصراع لا يخلو من دوافع اقتصادية بمحاولة السيطرة على تلك المدن، ومن ذلك أيضا نذكر على سبيل المثال مدينة قسنطينة والتي تطوّرت وأصبحت مدينة تجارية عالمية يقصدها التجار من بلدان البحر المتوسط ومن الصحراء

[1]- فاس في عصر بني مرين...، مرجع سابق، ص 162، 163.

[2]- مراجع عقيلة الغناي، سقوط...، مرجع سابق، ص213؛ وعن المواجهة الموحدية لبني غانية وملاحقتهم حتى جزر البليار، مقر إقامتهم وقواعد إمداداتهم الرئيسية؛ ينظر: عصام سالم سيسالم، المرجع السابق، ص405 وما بعدها.

وبلاد السودان،[1] حيث كانت المدن الشمالية بمثابة أسواق ومراكز تحويل المواد المستوردة من أقاصي الجنوب قبل إعادة تصديرها إلى نفس الاتجاه الذي أتت منه، عبر مدن الشمال المنتشرة من المحيط الأطلسي إلى ليبيا وحتى مصر، فالتجارة الصحراوية كانت تتحرك حسب ثالوث جغرافي يتكوّن من ثلاثة دوائر رئيسية هي إفريقيا السوداء، ومدن شمال الصّحراء، ومدن شمال منطقة المغرب بحيث كانت اقتصاديات هذه الدوائر متكاملة ومرتبطة ببعضها البعض.[2]

وعلى هذا الأساس فإننا نجد النزاع محتدمًا للسيطرة على المدن الساحلية، والتي احتفظت بمكانتها الاقتصادية، مقارنة بالمدن الداخلية، حيث وفّرت شواطئ المغرب موانئ كثيرة في سعتها لاستقبال الملاحة الدولة، وقدرتها على حماية السفن من الرياح العكسية[3]، المؤثرة على حركة السفن، ولكن ذلك لا ينفي الصراع من أجل الوصول إلى أهم المعابر، وحتى المدن الداخلية ذات الأهمية الاقتصادية، سواءً من دويلات بلاد المغرب، أو من طرف القوى المسيحية الراغبة في الوصول إلى ذهب السودان.

تجسد ذلك بعد احتلال ملك أراغون لجزر البليار ميورقة ومينورقة ،واستطاع التحكم في هذه الطريق البحرية حيث كان " هذا الممر المائي البحري الهام يشكل في الواقع قناة مائية حيوية أساسية لكل دولة تعتبر نفسها قوة بحرية مثل أراغون، وإسبانيا المسيحية إجمالاً، وكذلك للمغرب الأقصى الذي لا يزال يشكّل قوة خاصة مع المرينيين بعد سقوط الدّولة الموحدية ومن قبلها المرابطية، والحرص على السيطرة على هذه القناة...سيكون معطى أساسيا...في المواجهة المتواصلة بعين العالمين الغربي الإسباني المسيحي...والإسلامي الغربي الأندلسي المغاربي..."[4].

[1]- عبد العزيز فيلالي ومحمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة- دراسة التطوّر التاريخي والبيئة الطبيعية، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص68.

[2]- فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، شركة دار الأمة، الجزائر، 1996، ص70.

[3]- عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 319؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص49.

[4]- عمر سعيدان، المرجع السابق، ص15.

وقد شهدت دولة بني زيان صراعًا كبيرًا على المدن ذات الأهمية الاقتصادية، والتجارية خاصة، سواء من طرف جيرانها من بني حفص، بحيث كانت بجاية والمدن التابعة لها كقسنطنية، وبونة، والجزائر، والزّاب، محل نزاع مستمر بين الزيانيين والحفصيين، بحيث يخضع للغالب منهما، وبالرغم من البعد الجغرافي لإقليم بجاية عن السلطة المركزية استطاعت الدّولة الحفصية أن تكسب الولاء من حكامه في أغلب مراحلها التّاريخية.[1]

ثم حملات بني مرين أيضا، والتي كانت تهدف إلى التخريب وإخضاع القبائل لبسط النفوذ السياسي والإضرار بالحركة التجارية، ضمن ذلك يدخل الحصار التاريخي لقاعدة بني زيان تلمسان في إطار الحرب الاقتصادية، بدليل إقامة مدينة تلمسان الجديدة[2]، والتي أصبحت المركز الاقتصادي الجديد، واستحوذت على التبادلات التجارية التي كانت تلمسان مقرًا لها، وفي ذلك قال التنسي، "...استولى (أي يوسف بن يعقوب المريني) على جميع أعمال تلمسان ولم يبقى له غيرها فبنى عليها مدينة مسوّرة شيّد فيها القصور والحمامات والفنادق والأسوار وسمّاها تلمسان الجديدة"[3] ،والتي أخذت الريادة الاقتصادية بدل تلمسان والتي اعتبرت أكثر عمقا في إفريقيا وأشدّ اتصالا بها من المغرب الأقصى أو إفريقية،[4] ذلك ما لفت اهتمام بني مرين.

ينضاف إلى ذلك استقطاب اهتمام ملوك قطلانيا وأراغون، للسيطرة عليها وعلى طريق تجارة الذهب، بداية من الولاية الهامة القريبة من إفريقيا السّوداء ومن عبور الذّهب بها أكثر من غيرها من الأقاليم

---

[1]- عبدالرحمن بن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته...، مصدر سابق، ص 94؛ حورية سكاكو المرجع السابق، ص49.

[2]- والتي تعدّدت أسماؤها من تلمسان الجديدة والمنصورة إلى البلد الجديد أو المحلة، المنصورة؛ ينظر: عبد العزيز لعرج، المباني المرينية في إمارة تلمسان الزيانية- دراسة أثرية ومعمارية وفنية، أطروحة دكتوراه دولة في الآثار الإسلامية في معهد الآثار، الجزائر، 1420هـ/ 1999م، ص 114.

[3]- المصدر السابق، ص130.

[4]- عمر سعيدان، المرجع السابق، ص8.

والممالك" سجلماسة"[1]، التي تعاقب عليها لاحقا المرينيون، والحفصيون، وبنو عبد الواد،[2] حيث أعتبرت سجلماسة باب الصحراء وإفريقيا السوداء للمغاربة، وشكلت تلمسان همزة وصل لعالم البحر المتوسط ما جعل كل دول بلاد المغرب تتنافس على سجلماسة، إلى أن سقطت نهائيا منذ سنة 1257م/ 676هـ تحت السيطرة المرينية.[3]

ومن جهتهم حرّك ملوك تلمسان أيضا حملات عسكرية بتدخلهم في موانئ ذات أهمية اقتصادية حيوية: كبجاية، والمرسى الكبير، ومن جهة أخرى، ورغم مراقبة بني مرين لعنق التجارة الصحراوية فإنهم كانوا يرون أنفسهم على المدى البعيد مبعدين عن بلاد السّاحل، وإن كانت هناك طريقة للتحكم في التجارة المغاربية، فإنها لن تكون إلاّ عند بلاد المنبع (بلاد توات أو درعة)، وإنما عند المنافذ المتوسطية، لذلك أصبح الصراع محتدما على المستوى الاقتصادي، فالسيطرة على طرق القوافل بالنسبة لهذه الدّول شكّل العمود الفقري لسياستيها الاقتصادية.[4]

---

[1]– حيث احتل هذا الإقليم حدود بلاد المغرب الأقصى الجنوبية التي تطل على الصحراء الكبرى ومنها إلى بلاد السودان؛ ينظر: مارمول كربخال، المصدر السابق، ج3، ص 152؛ عطا علي محمد شحاته رية، المرجع السابق، ص77.

[2]– عبدالعزيز لعرج،المرجع السابق ،ص114 وما بعدها.

[3]– عمر سعيدان، المرجع السابق، 22، 23.

[4]– أبو عبد الله محمد بن مرزوق التلمساني، المناقب المرزوقية، تح، سلوى الزاهري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص36؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص50.

ومن جهة ثانية شكّلت الحملات الأوروبية المتكرّرة على شواطئ بلاد المغرب تهديدًا كبيرًا[1]، والتي لم تخلو من نوايا للسيطرة الاقتصادية، حيث هزّت أمن واستقرار بلاد المغرب، خاصة المناطق الساحلية الموصلة إلى الدّاخل.

ومن ذلك مثلا بلاد المغرب الأوسط، حيث كان سقوط مدن ذات أهمية سياسية واقتصادية كبيرة، فحينما قلت موارد الدّولة الزيانية لانخفاض النشاط التجاري تشجع الإسبان، فتمكنوا من الاستيلاء على المرسى الكبير سنة 911هـ/ 1505م، ووهران سنة 915هـ/ 1509م، ثم سقوط بجاية في السنة التي تليها كخطوة أولية للسيطرة على المنافذ التي تؤدي إلى أعماق إفريقيا،[2] ولم تتوقف تلك الغارات الإسبانية على الأهالي والقبائل، ووصلت حتى ناحية سعيدة ومعسكر، قام خلالها الإسبان بالنهب، والسبي، والقتل إلى درجة إبادة قبائل كاملة، فتراجعت الحياة الاقتصادية، إذ تحوّلت أراض شاسعة من الفلاحة إلى تربية المواشي، وانتقل الناس من سكنى القرى إلى اللّجوء إلى الخيم والاستقرار بالجبال خوفًا من غدر الفرق العسكرية الإسبانية.[3]

وفي الواقع كان استيلاء المسيحيين على المدن الساحلية المغربية يحدث اضطرابًا وقطعًا في الخطوط البحرية المغربية، خصوصا الخط البحري الذي يمتد بمحاذاة الساحل فتصبح بعض الموانئ محلية، إزاء حيلولة تلك القوى المسحية دون اتصالها بباقي الموانئ المغربية وتحكمها فيها[4] ،كما تجدر الإشارة كذلك إلى تلك المنافسة الخارجية، حيث كانت صناعة بلاد المغرب عموما تجد منافسة خارجية ففي

---

[1]- من ذلك ما ذكره الرحالة عبد الباسط خليل وهو بوهران عن حالة الذعر التي انتشرت بين السكان سنة (870هـ/ 1465م) عند سماعهم بمراكب الإفرنج، ثم عند حديثه عن حالة ذعر أخرى عند سكان بجاية بسبب الحملات الأوروبية؛ ينظر: الرحلة، ص 61، 67؛ عبيد بوداود، التصوف...، مرجع سابق، ص 175.

[2]- محمود بوعياد المرجع السابق، ص21، عمّار بن خروف، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي، دار الأمل، الجزائر، 2008، ج1، ص16؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص51.

[3]- محمد بن أحمد أبي راس الناصر، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، تح، محمد غالم، منشورات CRASC ،الجزائر، 2005، ج1، ص 43، 44 من تقديم الكتاب

[4]- عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص327.

الصناعات النسيجية مثلا تجد منافسة نسيج بلاد المشرق، منها مدن العراق كالموصل التي اشتهرت بذلك، والكوفة، والذي كان يحمله التجار المشارقة حتى إلى القيروان وقرطبة، تنضاف لذلك الصناعة المصرية من صوف وكتّان، وعموما المراكز الصناعية ببلاد المغرب قد وجدت مراكز صناعية أخرى تفوقها، ما انعكس على الصناعة المحلية، ما جعل منها صناعة في خدمة الطلب المحلي في أغلب الأحيان[1]، ولكن ذلك لم يمنع من قيام صناعات اشتهرت في كل الأقطار.

المبحث الثالث: مقارنة دور المؤثرات الدّاخلية والخارجية في التحوّلات الاقتصادية:

عند المقارنة بين تلك العوامل المؤثرة في اقتصاد بلاد المغرب خلال المرحلة المدروسة في جميع مكوّناته، فإننا نميّز بين عوامل ذات تأثير إيجابي، وأخرى ذات تأثير سلبي، ومنها ذات تأثير مزدوج.

1- درجة التأثير في الإنتاج الزراعي والصناعي والرواج التجاري ودرجة التأثّر ما بين أقطار بلاد المغرب:

تأتي العوامل الطبيعية على رأس تلك العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي والصّناعي، وبدرجات مختلفة ومتفاوتة، فقد هيأت أحيانًا ظروفا مناسبة للإنتاج الزراعي وللنشاط الاقتصادي عموما، ولكن على العكس من ذلك عرفت المنطقة أزمات اقتصادية خطيرة؛بسبب ظواهر طبيعية أهلكت الحرث والنسل أيضا الموقع الطبيعي والذي كان له تأثير ذو حدّين.

*يعتبر اقتصاد بلاد المغرب ما بعد الموحدين استمرارية لما بعده ،مع محاولات جادة لتجديد الاقتصاد وتطويره.

* موقع دولة زيان جعلها في وضع سياسي محرج ،بتوسطها دولة بني مرين ،ودولة بني حفص ،واللتين كانت أطماعهما التوسعية على حسابها، ما أدّى في كثير من الأحيان إلى الصراع، وإلى تدخلهما في شؤونها الدّاخلية، وحتى احتلالها لمرات عديدة، على أنّ ذلك الصّراع كان أعنف مع بني مرين للحصول على الزعامة السياسية من جهة، ثم الرّغبة في السيطرة على المدن ذات الأهمية الاقتصادية،

---

[1]- عبد الكريم يوسف جودت، المرجع السابق، ص87.

خاصة ما كان منها على الساحل لضمان الانفتاح المباشر على دول المتوسّط في صفته الشمالية، ثم ضمان إحكام السيطرة على الطريق التجاري الرابط بين أسواق المدن الشمالية، والجنوبية والموصلة إلى ذهب السودان، وقد كان ذلك بعد إحكامهم السيطرة على مفتاح طريق الذّهب "سجلماسة"، وعليه فالحروب لم تتوقف بينها، لذلك تعطّلت الحياة الاقتصادية في كثير من الأوقات.

تنضاف إلى ذلك الظاهرة القبلية، حيث كانت القبائل تتحرّك بالمنطقة بما يخدم مصالحها، وكانت لها أدوار كبيرة في الحفاظ على استقرار دول ودويلات المنطقة، والتي تأثّرت بتلك الظاهرة، وكانت السبب في قيامها وفي سقوطها، ولكن بدرجة متفاوتة، ويرى أحد المؤرّخين أن أساس قيام دولة الموحدين هو تلك الحركة الدينية والمذهبية تحديدًا؛ ولكن الدّولة العبدوادية اعتمدت في وجودها على قبيلة بني عبد الواد بالدرجة الأولى، والتي حصلت كبداية لها على إقطاعات من الموحدين، وبعض القبائل البربرية والعربية، والتي أقطعتها مساحات واسعة من الأراضي في المغرب الأوسط مقابل ولائها، والحفاظ على أمنها، وسلامتها، ووجودها وردع أعدائها، وتأديب الخارجين من طاعتها، ولذلك أثّرت البنية القبلية سواء في القيام أو في استقرار الأوضاع،[1] ونفس حال قبيل بني مرين، والذين تمكنوا من القضاء على الموحدين نهائيا في مكان قيام دولتهم بالمغرب الأقصى، بعد الضعف الذي آل إليه حكم الموحدين، والفساد الذي ضرب الأسرة الحاكمة؛تلك الظاهرة القبيلية أيضا ساهمت في قيام دولة بني حفص، الذين حصلوا على دعم الموحدين أولاً، ثم أعلنوا انفصالهم عن هذه الدّولة، وإقامة كيان خاص بهم.

* كما أفرز مناخ هذه الرقعة الجغرافية العديد من الظواهر الطبيعية تسببّت في كثير من الأحيان في حدوث الأمراض والأوبئة، وكان مآلها حدوث أزمات اقتصادية زادت من تردّي الأوضاع الاقتصادية.

[1] – عبد الرحمن بن خلدون، المقدّمة، ص144- 145؛ بوزياني الدراجي، العصبية...، مرجع سابق، ص101؛ خالد بلعربي، الدولة...، مرجع سابق، ص83؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص54.

* ظلت بلاد المغرب تحت تأثير أحداث عنف وصراعات داخلية وتهديدات خارجية، خفّت وطأتها أيام قوة دولة الموحدين، وتلك الفترات القليلة التي شهدت فيها دويلات ما بعد الموحدين الهدوء والاستقرار، مع الإشارة إلى قوة ذلك التأثير أيام الضعف وانحسار نفوذ السلطة الحاكمة، مع العلم أن الموحدين كانوا خلال مراحل ازدهار دولتهم أقوى بكثير من بني زيان ثم بني حفص، وبدرجة أقل بني مرين والذين قدّموا في الكثير من الأحيان مساعدات لمسلمي الأندلس أيام اضطهادهم بعد تنامي القوة المسيحية في شبه الجزيرة الإيبيرية.

* بالحديث عن التحوّل العمراني أو التوسّع العمراني الحاصل، فإنه قد ساهم في بروز الأهمية الاقتصادية لمجموعة من المدن على حساب أخرى، والذي برز بشكل جلي خلال المرحلة الانتقالية، فبرزت تلمسان وفاس ومرّاكش، وتونس، وبجاية كأهم مدن بلاد المغرب سياسيا واقتصاديا،[1] تنضاف إليها مدن الربط التجاري على مشارف الصحراء كسجلماسة، والقواعد الصحراوية التي أمّنت التجارة، وبفضل المحارس التي أقيمت أيضا لحماية قوافل التجارة، ما ساهم في الرّواج التجاري.

والجدير بالذكر أيضا، وفيما يخص المغرب الأوسط، فإن هذه البلاد شهدت تحوّلاً عمرانيا من نوع آخر بسبب التدهور الديمغرافي الذي شهدته هذه البلاد خلال القرن الثّامن الهجري/ الرابع عشر ميلادي؛ ما أدّى إلى تقلص العمران ما أفضى بطبيعة الحال إلى تراجع الأهمية الاقتصادية، فذلك التحوّل العمراني كان من العوامل المباشرة في الازدهار الاقتصادي أو العكس.

* وبالانتقال إلى الحديث عن المؤثرات الخارجية فإن بلاد المغرب لم تسلم من تلك التهديدات التي ظلت تهدد استقرار مدنها، خاصة التهديدات الإسبانية والبرتغالية على السواحل في إطار الصراع الإسلامي- المسيحي، والسيطرة على المعابر والمناطق ذات الأهمية التجارية من جهة ثانية. ذلك

[1]- عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص46؛ مريم سكاكو، مكانة علماء تلمسان في المجالس العلمية السلطانية المرينية بفاس ما بين القرنين الثامن والتاسع الهجريين (14- 14م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، تلمسان، 2011/ 2012. ص7.

الصراع الذي زادت حدّته أواخر حكم تلك الدويلات لضعفها، إذا ما قورن ذلك بأيّام حكم الموحدين، إذ وبفضل أسطولهم القوي، مكنهم ذلك من الحدّ من الأطماع الخارجية، وحماية خطوط التجارة البحرية وسواحل بلادهم، تلك السواحل التي سقطت في النهاية تحت ضربات الإسبان بعد غزواتهم المتكررة لها للسيطرة على أهم المراكز التجارية فيه، إلى جانبهم البرتغال.

* كما برز تأثير الهجرة الخارجية خاصة الأندلسية، أيام حكم بني مرين وبني زيان، وبني حفص، أكثر منها خلال مرحلة الحكم الموحدي، حيث بلغت تلك الهجرة ذروتها إلى بلاد المغرب، خاصة بعد سقوط آخر معقل للمسلمين في الأندلس، فكانت الاستفادة كبيرة من التنظيمات الزراعية، والصناعية، وذات تأثير أيضا في تطوير التقنيات المستخدمة اقتصاديا عموما.

* وساهم دور اليهود خاصة بفضل توغلهم تجاريا في العالم الأوروبي والمسيحي في تفعيل النشاط التجاري، حيث حققوا أرباحا طائلة، والمسيحيون الذين حظوا بتسامح ديني ما ساعدهم على ممارسة نشاطهم الاقتصادي، خلال الفترة مدار البحث مع تعرّض إنتاج بلاد المغرب لمنافسة خارجية شديدة، والذي لم يرقى حسب بعضهم لجودة إنتاج بلاد المشرق، وإن كان في الكثير من أنواعه مثل النسيج التلمساني، والفاسي كان مطلوبا كثيرًا لدى الأوروبين، وحتى عديد سلاطين بني حفص، على أن جودة الصنائع تباينت ما بين مدن بلاد المغرب.

الباب الثاني

الفصل الأول

الباب الثّاني: مظاهر التحوّلات الاقتصادية ببلاد المغرب وآثارها:

الفصل الأوّل: مظاهر الازدهار الزراعي والصناعي:

المبحث الأوّل: العوامل والمقوّمات

1–تشجيع الخلفاء والسلاطين وشيوع الأمن

2–تنظيم المالية

3– استخدام الأنظمة وضبط المعاملات المالية والتجارية

4– تنظيم عمل أرباب الخطط المالية والاقتصادية.

5– استخدام الدواوين المالية

6–وفرة المواد الخام.

المبحث الثّاني: وفرة الإنتاج ورخص الأسعار: التحوّل إلى الاقتصاد المتعدّد.

المبحث الثّالث: تنظيم الزراعة والضائع:

1– التوسّع والازدهار الصناعي.

3– استخدام التقنيات الزراعية والصّناعية.

تناوبت على بلاد المغرب مراحل اقتصادية عرفت الازدهار والتراجع، وضّحت لنا تلك التحوّلات الحادثة في اقتصاد هذه البلاد، وخلال أيام الرخاء والازدهار ساهمت مجموعة من العوامل والمقوّمات شكّلت أساس ذلك الرخاء الاقتصادي.

المبحث الأوّل:**العوامل والمقوّمات** : كان لابد من توفر مجموعة من العوامل والمقوّمات كفيلة بازدهار الحياة الاقتصادية ومن أهمها:

1- تشجيع الخلفاء والسلاطين وشيوع الأمن:

لقد كان لتشجيع خلفاء الموحدين وسلاطين بني زيان، وبني حفص، وبني مرين دورًا كبيرًا في تطوير الاقتصاد، مع العمل على إشاعة الأمن بعموم البلاد، وكان منه أيضا توفير الأمن حتى داخل المجالات الاقتصادية الحيوية من أهمها الأسواق، وخلال مراحل الرخاء التي عاشتها الدّولة الموحدية، وبفضل التفوق على الأعداء في الخارج والثّائرين في الدّاخل، مكنّهم ذلك من فرض الأمن والاستقرار، حيث تبيّن خلفاؤهم الارتباط بين حالة الأمن، والوضع الاقتصادي[1]؛ لذلك شهدت بلاد المغرب خلال حكم الموحدين ازدهارًا اقتصاديا في المجالات الزراعية، والصناعية، والتجارية، وذلك للعناية بتلك النواحي، فعمّ الرّخاء جميع أنحاء البلاد، وارتفع دخل أفراد الشّعب، ونعم النّاس بالهدوء حتى نهاية عصر النّاصر الموحدي، وكسابقيهم المرابطين أيام قوتهم أخذوا على عاتقهم مهمة توفير الأمن والطمأنينة، والقضاء على الفتن والحروب، فاهتم خلفاء الموحدين بالزراعة، وشجعوا المزارعين على استغلال الأرض، حيث حرص كل خليفة على بذل ما بوسعه للنهوض بالبلاد؛كان في مقدمة ذلك أن قام المهدي بن تومرت بإلغاء الضرائب المفروضة التي اشتدت أواخر أيام الدولة

---

[1]- حدّد تاريخ وفاة يوسف المنتصر أو المستنصر خامس خلفاء الموحدين (620هـ/ 1223م) آخر أيّام ازدهار الموحدين، وبعدها دخلت الدّولة في الانحدار؛ ينظر: المراكشي، المعجب...، مصدر سابق، ص411، 415؛ مؤلف مجهول، الحلل الموشية...، مصدر سابق، ص162؛ عز الدين عمر موسى، الموحدون في الغرب...، مرجع سابق، ص55؛ مراجع عقلية الغناي، سقوط...، مرجع سابق، ص245؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص57.

المرابطية ،حيث انعدم الأمن وزادت المطالب والالتزامات العسكرية ،وقلّت المجابي [1]، ومن ذلك كان أن طلب عبد المؤمن من جميع المزارعين الهاربين من مجاشرهم الرجوع إلى أراضيهم للعمل فيها، وجعل من مهمات جيشه قطع دابر كل من سوّلت له نفسه إفساد الزّرع، وسار خلفاؤه على هذا النّهج.[2]

وقد انعكست هذه السياسة على مزارعي المناطق، من ذلك ما ذكر عن مكناسة، حيث خفّف عليهم في شركة الزيتون حيث :" نمت أموال الناس وامتدوا في الأحياء والغراسات"[3]، كما أتاح عبد المؤمن بن علي بمده المياه إلى مرّاكش وسلا والرباط، الفرصة لسقاية الأرض، فازدهرت هذه الأخيرة بالجنّات المغروسات، وتزينت بالبحيرات ممّا ساعد على اجتذاب عناصر سكانية واستقرارها، حيث ساهم شيوع الأمن في تطوّر الزراعة في المناطق المغربية[4].

كما نجد أن عبد المؤمن بن علي ألغى جميع المغارم والقبالات والمكوس، والتي كان قد فرضها قبلهم المرابطون[5]، لما لذلك من دور كبير في حفظ الأمن ومنع جر سخط وغضب العامّة على السلطة الحاكمة منعًا للفتن وقد ذكر ذلك ابن القطّان بقوله:" وقد ذكر لنا في أمر المغارم والمكوس والقبالات وتحجير المراسي وغير ما رأينا انه أعظم الكبائر جرمًا وإفكا" ، كما جاء تخفيض تلك الضرائب تشجيعا على خدمة الأرض واستصلاحها ،مثلما حدث في مكناسة حيث اضطر الخلفاء الموحدون إلى تعديل سياستهم الضريبية تجاه الفلاحين ،فعادوا إلى أراضيهم البور فاستصلحوها[6]، كما تشدّد عبد المؤمن بن علي في أمر قطاع الطرق[7]، والذين كثيرًا ما أثّروا على سير القوافل التجارية.

---

[1]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص236؛ ليلى النجار، المرجع السابق، ص429؛ رضا رافع ،المرجع السابق،52.

[2]- ابراهيم القادري بوتشيش، الفلاحة...، مرجع سابق، ص213؛ مزوزية حداد، المرجع السابق، ص187.

[3]- ابراهيم بوتشيش، المرجع نفسه، ص213 وما بعدها.

[4]- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب...، مصدر سابق، ص192؛ سحر سالم السيد، مدينة الرباط، المرجع السابق، ص106؛ ليلى النجار، المرجع السابق، ص429، 430.

[5]- سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص86.

[6]- المصدر السابق، ص193، 194؛ رضا رافع،المرجع السابق،ص53،54.

[7]- سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص86؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص58.

وقد سار خلفاء عبد المؤمن بن علي على هذه السياسة، ليس كلهم وإنّما خلفاء عصر الازدهار، والذين كان منهم يوسف والمنصور، ذكر ذلك ابن صاحب الصلاة عند حديثه عن أبي يعقوب يوسف، والذي ذكر أنه"كان كاملا فاضلا عادلا....نظم بنور الله تعالى فأصلح العدوة وأمّنها....ونال النّاس معه في إمارته وبعد ذلك في خلافة من جميع الطبقات من الكتاب والعمّال...والرعية بصلاح أحوالهم ونماء أموالهم ما لم يعقد مثلها في زمان..."[1]، وكنتيجة لذلك اتسعت الزراعة، وراجت التجارة، ونهضت الضائع، وكثرت المجابي، وفي إشارة لذلك، " أصبح المرء لا يخاف إلاّ الله أو الذئب"[2]، وبلغت الدولة في ازدهارها الاقتصادي حالة لم يعرف أهل المغرب مثلها.[3]

وفي سبيل تشجيع الزراعة " أمر الخليفة أبو يعقوب سنة 580هـ/ 1184م بجلب الماء لسبتة من قرية بليونش على 6 أميال من سبتة، في قناة تحت الأرض"[4]، وأيضا كان " يوسف أمر بناء مدينة كبيرة متصلة بالقصبة التي كان أحدها بها أمير المؤمنين وفيها جامع وقصور وصهاريج (الماء) أمام الجامع، وهو مجلوب من نحو عشرين ميلاً....(وفيها أي مدينة سلا) مياه مطردة وسقايات..."[5].

كما قام المنصور بتوفير مياه الري لمدينة فاس حيث جلب لها المياه من عين تميزت ببرودة مياهها في الصيف، وسخونتها في الشتاء، وشيّد ساقية في مرّاكش تشق المدينة من القبلة إلى الجوف، وتزوّد قصره بالمياه اللاّزمة، وتمدّ الناس بمياه الشرب، كما بنى الموحدون الصهاريج لحفظ المياه في داخل مرّاكش وخارجها.[6]

كما كان المنصور قد جلب المنصور الماء من عين " تبعُد عن مدينة الرّباط بنحو اثني عشر ميلا بواسطة قناة محكمة البناء على أقواس شبيهة بتلك التي ترى في إيطاليا كلها، لاسيما قرب روما،

---

[1]- ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص165، 168.

[2]- ابن صاحب الصلاة، المصدر نفسه، ص139.

[3]- عز الدين عمر موسى، الموحدون في الغرب...، مرجع سابق، ص52؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص58.

[4]- مؤلف مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص137.

[5]- الحميري، المصدر السابق، ص319.

[6]- ليلى النجّار، المرجع السابق، ص429، 430.

وتنقسم هذه القناة إلى فروع عديدة، يحمل بعضها الماء إلى المساجد وبعضها الآخر إلى المدارس، والقصور الملكية والسقايات العمومية....".[1]

ولم يكن هذا الاهتمام قاصرًا على خلفاء الموحدين وحدهم بل كان السادة من بني عبد المؤمن ولاّة بجاية، وتلمسان، وغيرها يعنون بالغراسة، ولتشجيعهم قام المنصور بمنح الأراضي إلى بعض الأفراد لاستثمارها، فكان في عهده إقطاعات للجنود الموحدين إلى جانب رواتبهم التي تصرف لهم ثلاث مرّات في العام، حيث عمل هؤلاء من جهتهم على استغلالها ما ساعد على ازدهار الزراعة ونموها[2].

ولعلّ خير مثال على الدّور الكبير في محاولة من الموحدين لإشاعة الأمن هو عملهم على إنشاء أسطول قوي قادر على التحكّم في الأوضاع الأمنية من جهة، وحماية خطوط التجارة البحرية، " فلمّا استفحلت دولة الموحدين في المائة السادسة وملكوا العدوتين أقاموا خطة هذا الأسطول على أتم ما عرف وأعظم ما عهد"[3]، وإلى جانب إنشاء الأساطيل البحرية التي خدمت التجارة الملاحية وجّه الموحدون أيضا اهتمامهم إلى تنشيط التجارة الدّاخلية والخارجية وذلك بتشجيع التجّار على المجيء إلى البلاد[4]، والعمل على إشاعة الأمن على طول الطرق التجارية، وكمظهر لذلك ما ذُكر عن أيام يعقوب بن يوسف حيث "صنع الله عز وجل في أيّامه الأمن بالمشرق والمغرب والأندلس، فكانت الظعينة تخرج من بلاد نول لمطة حتى تصل برقة وحدها لا ترى من يعارضها ولا من يكلمّها"[5].

---

[1]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص202.

[2]- سحر سالم السيّد،المرجع السابق، ص105.

[3]- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، طبعة (2007)، ص261.

[4]- سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص85؛ وقد أكّد ذلك عبد المؤمن بن علي على ولاّته من خلال حماية التجّار وتأمين طرق التجارة، حيث تكرّرت المراسلات سنتي 596 و 597هـ/ 1199- 1200م من طرف والي تونس السيّد أبي زيد ابن عبد المؤمن أو كبار المسؤولين إلى حكومة بيزة لتحريض تجارها على الوفود إلى إفريقية، وتأكيد التأمين لهم؛ ينظر: مؤلف مجهول، رسائل موحدية- مجموعة جديدة، مصدر سابق، ج1، ص91، 78؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص59.

[5]- مزوزية حدّاد، المرجع السابق، ص187.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لماّ تم لعبد المؤمن بن علي إخضاع إفريقية عام 544هـ/ 1149م، وأمر بتقسيم بلاد المغرب بالفراسخ والأميال، ووضع الخراج عدا الجبال والهضاب والسباخ، وأمر كل قبيلة بقسطها من الزرع والماشية والأموال، استهدف من ذلك بناء نظام اقتصادي يستند إليه في إقامة منشآته الحربية من بناء القلاع والحصون، وتزويد الجيش بمختلف الأسلحة، وبناء الأساطيل وتزويد المحاربين بالأقوات والنفقات هذا من جهة ؛ ومن جهة ثانية كان يستهدف وخلفه من بعده زيادة الأراضي الصالحة للزراعة ، وبالتالي زيادة الإنتاج الفلاحي عموما ، وقد جنى الناس ثمار هذا العمل ، ففي فاس مثلا انتشرت الزراعة في الأماكن المالحة بعد إصلاحها ،كما استفاد الفلاحون أحيانا كثيرة من دعم الخلفاء خاصة في أوقات الأزمات لخدمة أراضيهم وإصلاحها.[1]

ومن مظاهر اهتمام الخلفاء بالجانب الفلاحي الظهير الذي أصدره الخليفة الموحدي الرشيد[2] لأهالي شرق الأندلس المهاجرين من بلادهم بعد سقوطها في أيدي الأرجونيين ،منها ما يشير إلى الثروة الزراعية المزدهرة بالرباط، حيث ورد في نصّه ما يؤكّد توفر عوامل الاستقرّار بها، من حيث وفرة المواد المعيشية وسهولة التكسّب واستصلاح الأراضي الصّالحة للزراعة لاسيما زراعة الكروم.[3]

هذا وكان بعض الخلفاء يقومون بتنشيط حركة التجارة بمناسبة تولي الخلافة أو تجديد البيعة مثلما فعل الخليفة يوسف بن عبد المؤمن سنة 569هـ/ 1163م[4] ،ومن ذلك أيضا كان الاهتمام كبيرًا بإنشاء المرافق ذات الأهمية الاقتصادية ومنها أماكن إقامة التجّار من خلال إنشاء الفنادق، والتي وُجدت أيام الموحدين ومن جاء بعدهم.

---

[1]- مزوزية حدّاد، المرجع السابق، ص187؛رضا رافع ،المرجع السابق،ص53.

[2]- **الخليفة الموحدي الرّشيد**: هو أبو محمد عبد الواحد بن المأمون، الملقّب بالرّشيد، توفي غريقا في جمادى الآخرة سنة 640هـ؛ ينظر: عبد الواحد المراكشي، المعجب...، مصدر سابق، ص417، 418.

[3]- سحر السيد سالم، المرجع السابق، ص106.

[4]- ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص258؛ سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص 86؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص59.

كما اهتم خلفاء الموحدين بالصنّاع وأمناء الأسواق فأبو يوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن " كان قد أمر أن يدخل عليه أمناء الأسواق وأشياخ الحضر في كل شهر مرّتين يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم وحكامهم"[1]، وتوفير الأمن داخل الأسواق كان من أولى أولويات الدّولة من خلال إصلاح الأسواق وتعيين الأمناء والمحتسبين عليها، ثم توفير الحماية والأمن فيها، وذلك بتشديد الرقابة اللاّزمة خاصة بعد انتشار ظاهرة غش العملة، بحيث لا يكون الغش بتقليد العملة فقط،بل عادة ما يكون بإضافة معادن رخيصة إلى فضتها، وقد امتد هذا الغش فشمل نصارى إسبانيا فكانوا يزوّرون العملة الموحدية أيضا.[2]

و من مظاهر تشجيع الخلفاء الموحدين للنشاط الاقتصادي، أن أصبحت الحسبة تحت إشراف الخلفاء، حتى أنّ ابن تومرت نفسه مارس وظيفة المحتسب، فلما "ركب البحر في سفينة من الإسكندرية يريد بلاد المغرب فرأى في المركب خمرًا، فأراقة[3]، وعند ما وصل إلى المهدية "رأى بها سوقا تباع فيه الخمر، فكسر دنانها وأراقها وغيّر المنكر..."[4]، وفي رسالة لعبد المؤمن بن علي " والله الله في البحث على الخمور ! وتقديم النّظر في أمرها فهو من أهم الأمور، فإنّها مفتاح الشّرور، ورأس الكبائر والفجور..."[5].

كما اتبعت الدولة الموحدية سياسة متشدّدة مع عمّال الجباية ومحاسبتهم، وقد اهتم عبد المؤمن بن علي وخلفاؤه خلال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر ميلادي بمحاسبة عمّال الجباية،

---

[1]- عبد الواحد المراكشي، المعجب...، مصدر سابق، ص362.

[2]- ابراهيم القادري بوتشيش، إضاءات...، مرجع سابق، ص100؛ سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص194؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص60.

[3]- ابن القطان، المصدر السابق، 92.

[4]- ابن القطان، المصدر نفسه، ص92؛ كما جاء ذكره (ابن تومرت) لإراقته وكسر الأواني وتحريم الانتفاع به ، ونجاسته؛ينظر : أعز ما يطلب ، تح : عمار طالبي ، الجزائر ، طبع في إطار الجزائر عاصمة الثقافة العربية ،2007،ص356،355،350.

[5]- نفسه، ص197.

أو كانوا يسألون الرعية عنهم، ويستدعونهم لمراجعة أعمالهم، ويقومون بحملة عسكرية تتفقد سيرة العمال في أواسط الناس، فكثر نكبة عمّال الجباية لتقصير أكتشف أو لتشكّي النّاس منهم.[1]

ومن جهتهم عمل سلاطين بني مرين أيضا أيّام ازدهار دولتهم على توفير الأمن تشجيعًا منه للاقتصاد، حيث عاقبوا بشدّة كل من اعتدى على أموال الناس، ففي سنة (669هـ- 1270م)، بعد إعلان قيام الدّولة بعام واحد توجّد السلطان أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق إلى منطقة درعة لتأديب بعض القبائل العربية التي كانت تثير الشغب، وتعتدي على النّاس، وأموالهم، ونقل هؤلاء العرب إلى مرّاكش ليكونوا تحت رقابة دقيقة، من عمّال الدّولة هناك.[2]

ومن جملة تلك التسهيلات الاقتصادية ما قام به أبو الحسن من إصلاحات جبائية هامة حيث "...أبطل المظالم و (ضرب) على يد كل ظالم، وأسقط المكوس ولم يدع إلاّ الخراج والزّكاة والعشر، وما يُوجبه موجب طلب الشّرع، وحل عقد (ة) الضمان، وكانت سببا للظلم والطلب المجحف..."[3]، وإلغاء نظام ضمان العمال لمجابي عمالاتهم، جعله يعيّن لاستخلاص تلك الجبايات موظفين، عرف منهم أبو العباس أحمد بن الحسن بن سعيد المديوني التلمساني النشأة الذي استعمله هذا السلطان في الزكوات وسماع الشكايات، حيث كانت الضرائب التي ألغاها متعدّدة ومتنوعة.[4]

كما تجدر الإشارة أيضا لتلك المغارم والمكوس التي أسقطها السلطان المريني أبو الحسن عقب احتلاله لتلمسان سنة 737هـ/ 1328م؛ "فأسقط الربع من سائر المغارم وشتى المجابي والملازم"؛ و" ولما استولى على وطن إفريقية وبلاد الجريد ،هدّ فيها المروس و ورفع المكوس وأسقط المغارم المحدثة"؛وفي سبيل حماية خطوط التجارة ،وتأمين طرقها أنشأ أبو الحسن "من المحارس والمناظر ما لم يعهد مثله في عصر من الأعصار، وحسبك أن مدينة آسفي وهي آخر المعمورة إلى بلد الجزائر ،جزائر

---

[1]- مزوزية حدّاد، المرجع السابق، ص200.

[2]- الحريري، تاريخ....، مرجع سابق، ص292.

[3]- العمري، المصدر السابق، ج4، ص190.

[4]- المنوني، ورقات....، مرجع سابق، ص121.

بني مزغنان آخر وسطى الغرب و أوّل بلاد إفريقية محارس و مناظر ...وفي كل محرس منها رجال مرتبون ،نظّار و طلاّع يكشفون البحر ... فأمنت السواحل في أيامه السعيدة"[1] .

ومن الضرائب التي ألغاها أبو عنان أنه أمر برفع التضييق الذي كان عمال الزكاة وولاة البلاد يأخذونه من الرعية، كما ألغى ضريبة الرتب، ورفع المظالم، كما كانت تقع استثناءات جبائية لفائدة بعض المناطق أو الأفراد.

من ذلك ما ذكر عن شالة[2] ،حيث أن " مغارمها كانت لاحترام الملوك لها أرفق"، وكانت ترفع الضرائب عن هذه المدينة بمناسبة بعض مواسمها، ذكر ذلك ابن الخطيب، بل وأنّ ابن الخطيب نفسه أصدر له السلطان المريني أبو زيان بن أبي عبد الرّحمن بن أبي الحسن ظهيرًا يُعفيه وخُدّامه وشركاءه من سائر المغارم والوظائف ،فقال "هذا ظهير كريم...وفيما يستفيده (خدامه) ومخارجها وأحوازها من عنب وقطن وكتان، وخضر وغير ذلك، فلا يُطلب في شيء من ذلك بمغرم ولا وظرف ولا يتوجه إليه فيه تكليف..."[3].

كما قام بعض الملوك والخلفاء بإسعاف طبقات من الفلاحين، فقد وزّع أبو الحسن على الأيتام في سائر الأقطار قطعًا أرضية، مقدار حرث زوجين لكل فرد، والذي يقدّر بنحوه هكتارًا، مع إعفاء الأرض الممنوحة من اللّوازم الجبائية، كما وزّع أبو عنان أزواج الحراث على الضعفاء[4]، ولعلّ

[1] – محمد ابن مرزوق التلمساني ،المسند...،مصدر سابق،ص398،286،285؛عبيد بوداود، الوقف...،مرجع سابق،ص221.

[2]- **شالة** : اسم حاضرة مغربية عتيقة تقع على نهر أبي رقراق غير بعيدة عن مصبه في المحيط الأطلسي حيث المدينتان التاريخيتان سلا و الرباط ،ولما أسّس الموحدون الرباط ازداد خرابها ،وقد حاول المرينيون بعدهم إعادة بنائها؛ ينظر: الجزنائي، المصدر السابق،ص13.

[3]– نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، تح: السعدية فاغية، الرباط، (ب، ت)، ج3، ص67؛ المنوني ،ورقات ..,، مرجع سابق،ص122.

[4]– المنوني، ورقات، المرجع نفسه، ص122.

ذلك ما جعل كبريات المدن المغربية أقطابًا انجذبت إليها جموع هائلة من الصنّاع والعلماء، والتجّار، نتيجة لتلك السياسة المنتهجة من قبل خلفاء الموحدين أوّلاً، وسلاطين بني مرين ثانيا.[1]

وممّا يذكر أيضا حول إلغاء الضرائب من باب الحرص على إشاعة الأمن أن ألغى السلطان أبو يعقوب يوسف بن يعقوب الناصر لدين الله (685- 706هـ/ 1286م- 1306م) الضرائب التي تعرف باسم "الأنزال"، وهي المفروضة على ديار الأغنياء، وضرائب أخرى باسم" اللوازم المخزنية" المحصّلة لصالح الحكومة، و"القبالة" والتي يؤديها أصحاب الحرف أو بائعوا السلع الرئيسية مقابل السماح لهم بالبيع في القيسارية، والمكوس التي كانت تفرض على السلع المارة من أماكن العبور.[2]

وسعيًا منهم لتسهيل المبادلات التجارية، عمل سلاطين بني مرين على تأمين طرق المواصلات بين مدن الدّولة، فاستحدثوا تنظيمات جديدة على طول الطرق التي تربط بين العاصمة فاس والمدن الأخرى، كمراكش، وتلمسان، وسبتة، وسميت هذه التنظيمات "بالرتب"، وهي عبارة عن خيام تُقام على مسافات متساوية تُقدّر باثني عشر ميلا، يسكنها أهل المنطقة التي تُقام بها، ويمنحون إقطاعا على قدر كغايتهم، وتُلزمهم الإدارة المرينية ببيع الشعير والطّعام، وما يحتاج إليه المسافرون من الأدم والمرافق، على أن يقوم أهل المنطقة بحراسة المسافرين وأمتعتهم " ،فلا يزال المسافر كأنه في بيتة وبين أهله في ذهابه وإقباله"[3]، إضافة لذلك نُظّمت فرق عرفت باسم "الغُرباء" مهمّتها حراسة الطرق وخدمتها، إضافة لمراقبة أي خطر قد يهدّد أمن أو سلامة البلاد.[4]

---

[1]- سحر السيد سالم، المرجع السابق، ص108.

[2]- عطا علي محمد شحاته ريّة، المرجع السابق، ص151.

[3]- ابن مرزوق، المسند...، مصدر سابق، ص429.

[4]- الحريري، تاريخ...، مرجع سابق، ص292.

تنضاف لذلك المحارس والمناظر على طول السواحل، تسير فيها القوافل[1]، وبالتّالي حماية خطوط التجارة البحرية والبرية المؤدية إلى الدّاخل؛ظهر من خلال اهتمام أبي الحسن أيضا بإنشاء القناطر،والجسور والسقايات ،حيث ذكر ابن مرزوق أن أخبره الفقيه الإمام نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن فرحون اليعمري "ما مررت في بلاد المغرب بسقاية ولا مصنع من المصانع التي يعسر فيها تناول المياه للشرب والوضوء ،فسألت عنها إلاّ وجدتها من إنشاء السّلطان أبي الحسن رحمه الله"[2] .

تنضاف لذلك إسهامات السلاطين والأمراء المغاربة أنفسهم بالاشتراك في التجارة مع ملوك الدّول الأوروبية التي كانت نشطة تجاريًا، منها ملوك ميورقة حيث كانت لهم أسهم ضخمة في الأرباح التجارية من السلع والبضائع المتبادلة بين ميورقة وبلدان المغرب، فمنذ ق 7هـ/ 13م نالت التجارة اهتمام كل أفراد المجتمع وأصبحت لها أهمية كبرى في توجيه سياسات الدول الأوروبية، حيث نافست أهميتها أهمية الحروب، ففي عام 751هـ/ 1350م كان سلطان المغرب الأوسط، الأمير عثمان بن عبد الرحمن بن يحي بن يغمراسن، شريكا بنسبة 50% في عدد من الأعمال التجارية التي كان يديرها أحد تجار ميورقة، والذي كان صهرًا لملك ميورقة، أمّا السلطان المريني أبو عنان فقد أدخل بعضًا من تجّار ميورقة في شركته التجارية.[3]

وقد لوحظ أيضا أن بعضًا من تجّار ميورقة كانوا يتواجدون في مناطق الجمرك المغربية ليحصّلوا لملك ميورقة حقوق المخالصات أو قسائم الإيصال، وذلك عن طرق قضاتهم، كما أنّ بعضًا منهم وضعهم الملك الميورقي لخدمة تجارة السلاطين المغاربة، حيث عملوا بالأجر لدى هؤلاء السلاطين، ومن ذلك أخذ تجار ميورقة لاسيما المسيحيون واليهود منهم مركزًا عمليًا مهما، وتولّى أحدهم وهو (Bernat Salarn) منصب " قنصل التجّار المسيحيين".[4]

---

[1]- ابن مرزوق، المسند...، مصدر سابق، ص398 .

[2] - ابن مرزوق، المصدر نفسه، ص417.

[3] - جمال أحمد طه، دراسات ...،مرجع سابق،ص76،75.

[4]- جمال أحمد طه، دراسات...،المرجع نفسه ، ص75، 76.

واهتم بنو زيان أيضا بإشاعة الأمن، وتعميم الرّخاء؛ بالرغم من ما شهدته هذه المرحلة من ضغوطات وأوضاع أمنية متردية، تكرّرت فيها تدخلات بني حفص، وحملات بني مرين، وتمرّد القبائل المختلفة، حيث شهدت فترات من التراجع والانحدار الاقتصادي تخللتها مراحل ازدهار وبناء اقتصادي[1]؛ فعلى عهد يغمراسن بن زيان مثلا شهدت تلمسان قاعدة المغرب الأوسط خلال هذه المرحلة والمدن التابعة لها رواجًا اقتصاديا كبيرًا، ويرجع ذلك بالدّرجة الأولى إلى الأمن الذي ساد المدينة وضواحيها، حيث حارب عناصر الفساد والفوضى، وأرغم خصومه على الطاعة والخضوع بحيث "ظهرت به أبهة الخلافة في بيته...ونازعه بنو مطهر وبنو راشد، فأظهره الله على الجميع"[2]، تعبيرًا على إحكامه السيطرة وقدرته على تعميم الأمن بالمناطق التي يحكمها.

ويمكن إدراك مكانة وأهميته ذلك من خلال ما ذكره أبو حمّو موسى (02) حين قال: " لولا الشناعة لم أزل في بلادي تاجرًا من غير تجار الصّحراء الذين يذهبون بخبث السلع ويأتون بالتبر الذي كل أمر الدنيا له تبع ومن سواهم يحمل منها الذهب ويأتي إليها بما يضمحل عن قريب ويذهب"[3]، ويتجلّى ذلك أيضا من خلال وصاياه في "ترشيد حفظ المال" وذلك "لبلوغ الغرض والآمال"، من خلال جمعه من " مواضعه وتوفيره" ،والعمل على " لمّ جبايته"، مع عدم التسامح في جور العمال، حفاظًا على الرعية، حتى يكثر النماء والرزق[4]، وذلك تشجيعًا لممارسة النشاط الاقتصادي، وتقويته من خلال توفير الأموال اللاّزمة لذلك، مع التشديد في وصيته لابنه على محاسبة العمال[5] ، لما لذلك من آثار بعيدة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

---

[1]- حول تلك المراحل ؛ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ص111، 106، 120، 135، 139، 146، 161؛ عبد الحميد حاجيات وآخرون، كتاب مرجعي...، مرجع سابق، ص185 وما بعدها؛ رشيد بورويبة وآخرون، الجزائر في التاريخ...، مرجع سابق، ص 3814 وما بعدها؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص60.

[2]- التنسي، المصدر السابق، ص115؛ محمد بن عمرو الطمار، المرجع السابق، ص91.

[3]- المقري، المصدر السابق، ج5، ص206؛ جورج مارسي، المرجع السابق، ص101؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص61.

[4]- أبو حمو موسى الثاني، واسطة السلوك...، مصدر سابق، منشورات بونة، ص34.

[5]- أبو حمّو موسى الثاني، المصدر السابق، ص35.

وكسابقهم الموحدين الذين عملوا على تقوية البنية الاقتصادية من خلال ما أقاموه من هياكل دعمت اقتصاد المغرب الأوسط وزادت من قوته، حيث تدخلت الدّولة لبناء الحوانيت والدّكاكين وكرائها للتجّار، حيث كان عمّال الدّولة يتكفلون بالإشراف على الكراء، ويثبتون المبلغ في عقود خاصة يحتفظون بنسخ منها، وقد بلغت قيمة كراء حانوت في سوق العطّارين بتلمسان مثلاً عند بداية القرن التّاسع الهجري ستين دينارًا.[1]

وتجدر الإشارة إلى الاهتمام العظيم من طرف الموحدين بالأساطيل، فقد وجّه عبد المؤمن بن علي عنايته لإنشاء وتعمير المراسي ودور الصناعة المنتشرة على طول السواحل المغربية والأندلسية[2]، واهتم بنو زيان من جهتهم بتقوية العُدّة الاقتصادية داخل المدن، فمثلا قام أبو حمو موسى الأوّل، بتأسيس سوق القيصارية فوق ساحة كبيرة وسط مدينة تلمسان[3]، لتشجيع النشاط التجاري بشقيه الدّاخلي والخارجي.

هذا إضافة إلى العناية بإقامة الطرق والمرافق الملحقة بها من المحارس والمحطّات لتسهيل عملية التنقّل، ونقل السلع وتأمين الطرق[4]، وإضافة إلى العدة الاقتصادية يمكن القول أن اعتماد معايير صارمة في المبادلات التجارية شجّع هذه الأخيرة ،حيث تشدّدت الدّولة الموحدية في مراقبة الأسواق والحفاظ على نظامها ونظافتها، وبالقيصاريات أين كانت تُقام بورصة حقيقية للأقمشة كانت المعاملات مراقبة بصرامة ففي حالة منازعة حول القياس بالمتر كان بالإمكان الرّجوع إلى معيار في متناول الجميع.[5]

---

[1]- إبراهيم القادري بوتشيش، إضاءات...، مرجع سابق، ص102.

[2]- سامية مصطفى مسعد ،المرجع السابق، ص83؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص61.

[3]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 134، 135؛ محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص 323 وما بعدها؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص62.

[4]- عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص327.

[5]- ابراهيم القادري بوتشيش، إضاءات...، مرجع سابق، ص102؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، هامش ص(62).

ولعلّ ما ساعد ذلك هو نزاهة التجّار اشتهرت بها حاضرة بني زيان حيث كانت عمليات الغش نادرة، وحرصوا على حسن سمعة مدينتهم، بحيث أنهم كانوا أناسًا منصفين ومخلصين جدًا، وأمناء في تجارتهم و "يحرصون على أن تكون مدينتهم مزودة بالمؤن على أحسن وجه".[1]

والمسجل أنّه حتى في أيام الحصار عمل بعض سلاطين بني مرين على إقامة المنشآت ذات الأهمية الاقتصادية، حيث ذكر أن السلطان أبا الحسن" عمل في تلمسان في منشر الجلد وسويقة إسماعيل وغيرها...في مواضع جري الماء والانتفاع به"، و "أمّا القناطر فلا يخفى ما فيها فقد عمل فيها الأعمال العجيبة..."[2]

كما ازدهر النشاط الاقتصادي في تونس بفضل السياسة التي اتبعها بعض السلاطين وتشجيعهم، كتحديد الضرائب المنظمة التي تدخل الخزانة سنويًا، والخراج المفروض ومختلف المكوس المفروضة على البضائع، وما تؤديه القبائل، ومنهم السلطان عبد العزيز بن أبي العبّاس حيث سعى جاهدًا لتوفير حياة الدعة لرعيته، ووضع أسس الانتعاش الاقتصادي، حيث ألغى العديد من الضرائب غير الشرعية التي فرضت في عهود سابقة لعهده، لما ألحقته بالناس من الحيف والأذى، حيث ألغى مثلا الضريبة المعروفة " بمجبن العمود" وهي ضريبة فرضت على أهالي " وادي بجيرة"، وغيرهم منذ أزمان بعيدة، وأباح للناس صناعة الصّابون بعد أن احتكر السلاطين صناعته، ومن ذلك المكوس المعروفة " بالعيالة" وهو مكان يباع فيه الخمر للفرنج، كان المتحصّل منه شيء كثير، وخصّصت عوائده ليدفع منها رواتب الجيش، فألغى السلطان هذا المكس، وعوّض الجيش بدلاً منها بالمال من خزانة الدّولة[3].

كما شجّع بنو حفص النشاط التجاري، والجهاد البحري ضدّ السفن المعادية، واستخلصوا منها غنائم كبيرة، خاصة أيّام الأمير أبو زكريا، والذي وُصفت أيامه بخير الأيّام، و "أدرّها أرزاقًا"

---

[1]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص21.

[2]- محمد ابن مرزوق، المسند، ...، مصدر سابق، ص417، 418.

[3]- عبد الجبار عفاف، المرجع السابق، ص112، 114؛ جميلة مبطي المسعودي، المرجع السابق، ص107.

حيث اكتسب الناس الأموال، وأكثروا الغراسات، و "كان عنده من الصنّاع ما لم يكن عند غيره، وجمع بعد له وسياسته أموالاً لا تحصر إلاّ بالبيت، والبيت عبارة عن ألف ألف وذلك مائة ألف عشر مرّات– ذكر بعضهم أنّه ترك سبعة عشر بيتًّا.[1]

كما كان الاهتمام بتوفير المياه، ومدّ القنوات لجميع الجهات والبيوت، ومن أمثلة ذلك أن قام المستنصر سنة 666هـ/ 1268م، بإصلاح **الحنايا**[2] الأصلية وأكملها بداية من مكان يسمى الآن "المنيهلة"، واقع بين بارد وسبالة، وبذلك تمكّن من إيصال مياه عيون زغوان، نسبة لجبل زغوان، بعده يومان من تونس، إلى قصر رأس الطابية، ثم قصر أبي فهر أريانة، المشهور ببساتينه، ثم إلى صهريج داخل باب اللواء، أو باب سيدي عبد الله بتونس، ومنها إلى جامع الزيتونة في أنابيب من رصاص، حيث ساهمت في حل مشكلة المياه بتونس، ولم يكن لأهل تونس شرب إلاّ منها[3].

كما قام أبو فراس عبد العزيز ببناء السقاية خارج الباب الجديد من تونس ترده الناس والدواب، وبناؤه للماجل الضخم بتونس و " أخرج منه سبيلين أحدهما للشرب من جعاب نحاس، والآخر ورد لمن يرده بقربة[4].كما ظهر ذلك الإهتمام جليا بتطوير الجانب الفلاحي من خلال احتضان السلاطين للجاليات الأندلسية واستثمار إمكاناتهم والتقنيات التي كانوا يعملون بها في

---

[1]– ابن قنفد القسنطيني، الفارسية...، مصدر سابق، ص112، 113.

[2]– **الحنايا**: أو الساقية من جملة غرائب الدنيا وهي من عمل الروم مجلوبة من جبال بجنوب تونس على مسيرة يومين أو نحوها في أوعار وجبال فإذا انتهوا بها إلى جبل أوتل خرقوه وسربوا الماء فيه، وإذا انتهوا إلى واد بنو قناطر بعضها فوق بعض حتى يستوي مع مجرى الساقية بصخور منحوتة حتى يتسرّب الماء منها في مستوى معتدل، انتهت إلى مدينة قرطاجنة، أمر بتجديدها وإصلاحها المستنصر ثم أبي فارس وعثمان، وهي ممتدة من زغوان، لغاية وصولها لقرطاج وهذا الجزء هو الذي يمر اليوم على ضاحية باردو؛ ينظر: برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص220؛ جميلة مبطي، المرجع السابق، ص115، 116؛ سليمان مصطفى زبيس ، حول مدينة تونس العتيقة، وزارة الشؤون الثقافية ، تونس ، 1981،ص 26.

[3]– العمري، المصدر السابق، ص146؛ ابن الشماع، المصدر السابق، ص68 ؛جميلة مبطي، المرجع السابق، ص114.

[4]– الزركشي، المصدر السابق، ص116.

الأندلس ،حيث أحدث الأندلسيون تأثيرا ملموسا في إقامة البساتين ،وفلاحتها ،وتنسيقها ،مثلما كان الحال ببستان أو جنان أبي فهر أيام المستنصر الحفصي[1].

2- تنظيم المالية: الموازنة بين المداخيل والنفقات:

لقد ساهم النظام المالي في استقرار الأوضاع الاقتصادية بالبلاد، وكان النظام المالي وما تضمنه من إدارة مالية مع سياسة مالية خاصة بالمصادر التي تجبى منها الأموال، وموازنة ذلك بالنفقات التي كانت تشمل أوجه الإنفاق المختلفة، وإصدار عملات نقدية تنظم بها المعاملات بين السكان، كان لذلك كله أثر كبير في دفع عجلة الاقتصاد بالبلاد، وتنظيم علاقة السكان بالوُلاة من الناحية المالية، ما بعث الطمأنينة في النفوس، ما أدّى إلى العمل والإنتاج.[2]

ولعلّ التنظيم المالي مرتبط بالأساس بالموازنة بين المداخيل والنفقات، ذلك ما حرص الموحدون على تنفيذه، تجلّى ذلك من خلال وصية عبد المؤمن بن علي للتحكم في الأموال، والتدقيق في حساباتها من خلال قوله" وكذلك ذكر لنا وفقكم الله تعالى من التحكّم في الأموال، وقلة المبالاة بالتفريق بين الحرام منها والحلال...فاتقوا الله فيها (أي الأموال) فإنّها أمواله المخزونة في أرضه وبادروا إلى كفّ كل معتد وقبضه، ولا سبيل لكم أن تنفذوا منها قليلاً ولا كثيرًا إلاّ بعد استئذاننا وتعريفنا بالدقيق والجليل ممّا هنالك"[3]، ومن ذلك جاء التنظيم في توزيع البركات والأرزاق على الرعية أيام الموحدين بالترتيب.[4]

وتسهيلاً للمعاملات المالية التجارية، فإننا نجد أنّ السلطة الموحدية قد احترمت المنظومة النقدية التي نشأت في إطار الاقتصاد النقدي الإسلامي والتي تربط بين الدينار والدّرهم من حيث الوزن؛ إلاّ أنهم بدلاً من أن يصدّروا دراهم تزن سبعة أعشار دينارهم، حاولوا أن يصدّروا قطعًا نزن

[1] ــ كمال السيد أبو مصطفى ،الأندلسيون في تونس...،مرجع سابق،ص398.

[2] ــحسن علي حسن،المرجع السابق،ص184

[3] ــابن القطان ،المصدر السابق،ص199.

[4] ــالعمري ،المصدر السابق،ص156.

نصفها، لتسهيل المعاملات، إلى جانب العملة الذهبية والفضية ضرب الموحدون العملات الزائفة المعروفة باسم الدنانير الحشمية، تصنع من النحاس، ويطلق عليها زيفا اسم الدينار الذهبي[1].

ومحاولة منهم للموازنة في إدارتهم المالية، اتبع الموحدون الأوائل سياسة ضريبية معتدلة، مستفيدين من أخطاء سابقيهم، حيث نفّذ ابن تومرت برنامجه الإصلاحي بإلغاء الضرائب غير الشرعية، ونحا منحاه الخلفاء الذين أعقبوه، فعملوا على تنظيم الخراج، وتُعزى بداية هذا المشروع الإصلاحي إلى عبد المؤمن بن علي الذي قام بتكسير بلاد المغرب وذلك في سنة 554هـ/ 1156م من بلاد إفريقية من برقة إلى بلاد نول من السوس الأقصى بالفراسخ والأميال طولا وعرضا، "فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والأنهار والسباخ والطرقات والحزون، وما بقي قسط عليه الخراج وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق، فهو أوّل من أحدث ذلك بالمغرب".[2]

ومن أبرز وجوه ذلك التنظيم نجد تنظيم التسعير في الأسواق المغربية ومحاولة الموازنة بين المداخيل والنفقات، وذلك من خلال تفعيل دور المتحسب، المتوليّ لتسعير الخضر والفواكه ومختلف السلع في الأسواق، وفرض ذلك على أصحابها، حيث يشتري الباعة هذه المنتجات الزراعية من الجلاّب أو من أصحاب المزارع والبساتين دون محدّد، ثم يقوم صاحب السوق بتحديد السعر بعد أن يعرف قيمة ما اشتروه، ولا يدعهم يتشطّطون على النّاس في الأرباح، إذ جرى العمل بذلك قديمًا في أسواق بلدان المغرب.[3]

ومن مظاهر تلك السياسة المالية، العمل على تنظيم المكوس، واعتماد إدارة مالية محكمة، من خلال فرض جملة من الضرائب، على سبيل صرفها في مجالات أخرى تخدم مصالح الدّولة، وتحفظ لها توازنها المالي ما بين المدخول والإنفاق منها:

---

[1] ــ مسعود كربوع ،المرجع السابق،90.

[2] ـ ابن أبي زرع، الأنيس...، مصدر سابق، ص198، 199؛ إبراهيم القادري بوتشيش، الفلاحة...، مرجع سابق، ص214، 215.

[3] ـ مصطفى كمال السيّد، جوانب...، مرجع سابق، ص73.

- **ضريبة مغرم السوق:** والتي كانت تُجبى من التجّار والباعة ، والصُنّاع بالأسواق لتحصين الثغور المغربية.
- **ضريبة مغرم الدّور:** يتولّى جبايتها عمّال يتردّدون على الدّور، ويحصّلونها من أصحاب العقارات السكنية.
- **ضريبة العُشر:** ويتولّى جبايتها عامل الأعشار، وكان العشر يمثل الضريبة الموظفة بصفة عامة على المحاصيل والأراضي الزراعية، وكان يُساعد عامل الأعشار في مهمته مجموعة من عمّال الجباية، والخراص الذين يقومون بخرص أي تقدير المحصول، وكان معظم هؤلاء العمال يوصفون بالظلم والتعسف ويعدّون في نظر الفقهاء من **جملة** مستغرقي الذمة.[1]

تنضاف لها من الضرائب المتنوعة، الغير الثابتة، إلاّ بعضها، والتي أنفقتها الدول محل الدّراسة في عديد المجالات التي تخدم مصالح الدولة، خاصة منها تلك التي كانت تعتبر " غير شرعية"، لجأت إليها عادة أيّام ضُعفها، كمحاولة لا يجاد نوع من التوازن المالي، كما يأتي الحديث عنها لاحقًا.

3-استخدام الأنظمة لضبط المعاملات المالية والتجارية:

- **المكاييل والموازين:**

اعتماد الموازين والمكاييل والمقاييس، ومحاولة ضبطها من طرف سلطة بلاد المغرب، محاولة جادة لتنظيم المعاملات المالية والتجارية، لشيوع استخدامها بين أهالي المدن والقرى، لاستحالة الاستغناء عنها، وهي تعتبر عاملا أساسيا في التنشيط والتسهيل للتعامل المالي والتجاري، وعموما تم اعتماد مكاييل وموازين متعدّدة استخدمها سكان المغرب الإسلامي في حياتهم اليومية، والتي اختلفت من مكان لآخر ومن أهمها:

- **الحفنة:** استخدمت ببلاد المغرب، ويبدو أنها ملئ كفي رجل معتدل وُضعتا جنبا إلى جنب[2]

1- مصطفى كمال السيّد، جوانب... ، مرجع سابق، ص83.

2- مسعود كربوع، المرجع السابق، ص114؛ محمد الشريف سيدي موسى،المرجع السابق،ص240 ومابعدها.

- **المدّ النبوي والمدّ القروي أو المغربي**: أمّا المد فهو مدّ النبي صلى الله عليه وسلم- وهو رطل وثلث بوزنه صلى الله عليه وسلم- في قول جميع العلماء[1]، وبالنسبة للمد القروي أو المغربي، كان من المكاييل السائدة في معظم بلدان المغرب، حيث كان أهل المغرب يخرجون زكاة الفطر بهذا المد القروي، ربما نسبة للقيروان، ويذكر الونشريسي بأن المد النبوي كان يساوي مداو ثمن مد قروي[2]، والمد النبوي، المستعمل أيضا، وهو الذي جُلب من المدينة إلى بلاد المغرب والأندلس، على حد قول الونشريسي، وكان مد النبي تؤدّي به الصدقات أو الزكاة لا يزيد عن رطل ونصف ولا يقل عن رطل وربع، أي أنه كان رطل وثلث والمعروف أن الرطل كان يساوي اثنتي عشرة أوقية،[3] وعليه كان المد النبوي يزن ست عشرة أوقية في المغرب الإسلامي.[4] وقد قام أحد فقهاء المغرب بتحقيق المد الشّرعي، وذلك بعد أن لاحظ أن الأكيال مختلفة متباينة، وقد حقّق المد بحفنة من البر أو غيره من الحبوب بكلتا اليدين مجتمعتين من ذي يدين متوسطتين بين الصغر والكبر.[5]
- **الصاع**: وهو يعادل أربعة أمداد نبوية، والصّاع الشرعي يساوي أربع حفنات، وأمّا **الوسق** فإنّه كان يعادل ستّين صاعًا بإجماع العلماء، بصاع النبي صلى الله عليه وسلم.[6]

---

[1]- قدّره الشافعية بنصف قدح، وقدّرة المالكية بنحو ذلك، وهو رطل وثلث عند أهل الحجاز، ورطلين على قول أبي حنيفة ؛ لكنه ارتبط أساسا بمد الرسول صلى الله عليه وسلم؛ ينظر: حسن بن ابراهيم الجبرتي ، العقد الثمين فيما يتعلق بالموازين ، مخطوطة بجامعة الملك سعود ، الرياض، تحت رقم 304، ورقة 44؛ الزيات، المعجم الوسيط، تح : مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ،ط4، 2004،ج1 ،ص858؛شرقي الرزقي، وثائق ونصوص من ذخائر التراث المغاربي المخطوط في علم المكاييل والمقاييس والأوزان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص91، 122؛ مسعود كربوع، المرجع السابق، ص115.

[2]- مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص81.

[3]- **الأوقية**: أخذت من الأواق، وهو الثقل، ومنها أربعون درهمًا؛ ينظر:الجبرتي ، المصدر السابق، ورقة 44؛ شرقي الرزقي، المرجع السابق، ص94، 130؛كريم عاتي الخزاعي،المرجع السابق،ص168.

[4]- كمال السيد مصطفى، جوانب...، مرجع سابق، ص81.

[5]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص262؛ مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص81، 82.

[6]- عبد العزيز بن محمد الرحبي ، فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزانة كتاب الخراج ، مخطوط بمكتبة الملك سعود ، الرياض، رقم 254، ورقة رقم 90؛ شرقي الرزقي، المرجع السابق، ص123، 199؛ مسعود كربوع، المرجع السابق، ص 116؛=

- **القلسطون أو القرسطون**: يُقال للميزان العظيم القلسطون، والصّواب قرسطون، وهي شامية، وقد ظهر ميزان القرسطون بالمغرب الإسلامي[1]؛ ذكر ذلك الونشرسي[2]، وهو ميزان الدراهم أو الفلوس، والذي كان بفاس على مقربة من جامع القرويين[3]، وقد استخدم الحفصيون لوزن الذهب والفضة والمواد الثمينة وحدة وزن صغيرة تسمى **"المثقال"** ويبلغ وزنه حوالي **4.72** جرام، أمّا الدرهم الحفصي المتطابق مع قطعة الفضة التي تحمل نفس الاسم فيزن حوالي **1.5** جرام.[4] إضافة لاستخدام **القفيز**[5]، ونصف القفيز، وربع القفيز، وربع النصف. و كذلك استخدام **الويبة**[6] و استخدام

=مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص81، 82؛ محمد نجم الدين الكردي، المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، كيل- وزن- مقياس، منذ عهد النبي- صلى الله عليه وسلم- وتقويمها بالمعاصر، القاهرة ط2، 2005، ص161.

[1]- مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 81، 82؛ مسعود كربوع، المرجع السابق، ص66.

[2]-ذكره في سياق الحديث عن سؤال عمّن كان مكسبه ومكسب آبائه من حلال ويتمعش بالحلال، اكترى " قبالة القرسطون بسبعين دينارًا ثم تزوج يتيمة من أمها بالوصية، وفي موضع آخر حول مسائل في الصرف والزكاة حيث ذكر " الميزان المعروف بالقلسطون" ؛ينظر: المصدر السابق، ج3، ص276، و ج5، ص14.

[3]- مصطفى كمال السيد، جوانب....، مرجع سابق، ص82.

[4]- مصطفى كمال السيد، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]- **القفيز**: كلمة آرامية وهي "قفيزًا" في هذه اللغة، وهي عندهم مكيال سبع ثمانية مكاكيك، والمكّوك هو مكيال لأهل العراق، وهو كتنُّور مكيال يسع صاعًا ونصف أو نصف رطل إلى ثمان أواق، لكن اختلف في المكوك، ومنه القفيز ثمانية وأربعون صاعًا، ومنه أيضا وحدة قياس مساحة، كان مستعملاً في بلاد المغرب، والذي يقدّر بـ (314.86م^2) أو (875.686م^2) أو (1200م^2) ؛ ينظر: الجبرتي ، المصدر السابق ، ورقة 44؛ يوسف جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 76؛ شرقي الرزقي، المرجع السابق، ص208، 209.

[6]- **الويبة**: مكيال مصري بالدرجة الأولى، كان يعادل في السابق 12.168 كلغ قمح، وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر كان يساوي 16 قدحًا، يساوي عمليا 15 لترا، والويبة عمومًا اثنان وعشرون أو أربعة وعشرون مُدًا بمدّ الرسول (صلى الله عليه وسلم؛ ينظر: شرقي، الرزقي، المرجع السابق، ص210، 211؛فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعاد لها في النظام النقدي، تر: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن، ب، ت، ص 41؛ مسعود كربوع، المرجع السابق، ص112.

القدح،[1] والصفحة،[2] والأردب،[3] والقادوس[4].كما نجد الكر[5] ،والقسط[6] ،والمطر (المطيرة)[7]، ومن الموازين المستخدمة: **الرطل[8]**، والأوقية، والمثقال، والدرهم و**القيراط[9]**، **وحبة الشعير المتوسطة[10]**.

---

[1]-**القدح**: مكيال مصري له حجمان القدح الصغير وكان كل 6 منه تساوي ويبة والقدح الكبير وكان كل (8) منه تساوي ويبة؛ ينظر: مسعود كربوع، المرجع السابق، ص120؛ فالتر هنتس، المرجع السابق، ص33.

[2]- **الصّحفة**: مكيال مغربي يساوي 48 قادوس في تنس، كل قادوس 3 أمداد من أمداد النبي (صلى الله عليه وسلم) يساوي 151.4لتر، وفي فاس حتى سنة 1294يساوي 40 صاعًا محليًا؛ ينظر: فالتر هنتس، المرجع السابق، ص32؛ مسعود كربوع، المرجع السابق، ص112؛كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق،ص169.

[3]- **الأردب**: مكيال مصري للحنطة يتألف من 6 ويبات، كل ويبة 8 أقداح كبيرة أو 16 قدحًا صغيرًا ويصعب تحديد الأردب بدقة؛ ينظر: شرقي الرزقي، المرجع السابق، ص126؛ فالتر هنتس، المرجع السابق، ص30.

[4]_**القادوس**: من المكاييل التي استعملت في الغرب الإسلامي، وجدت هذه الوحدة في تنس، والقادوس حسب البكري ثلاثة أمداد بمد النبي- صلى الله عليه وسلم؛ينظر: مسعود كربوع، المرجع السابق، ص122.

[5]- **الكر**: هذا مكيال بابلي الأصل وكان يساوي في العراق من حيث الأساس 30 كارة= 60 قفيزًا، كل قفيز 8 مكاكيك، وهي اثنا عشر وسقًا؛ ينظر: الرزقي، المرجع السابق، ص216؛ فالتر هنتس، المرجع السابق، ص35؛ مسعود كربوع، المرجع السابق، ص122.

[6]-**القسط**: نصف الصّاع، والقسط العدل، وينتهي الميزان به ؛ ينظر: شرقي الرزقي، المرجع السابق، ص123، 172؛ مسعود كربوع، المرجع السابق، ص122، وما بعدها.

[7]- **المطر أو المطيرة**: استخدم هذا المكيال في بلاد المغرب، وهو كيل يسع خمسة أقفزة من الزبيب حسب البكري؛ ينظر: مسعود كربوع مسعود، المرجع السابق، ص123.

[8]- **الرطل**: يساوي 12 أوقية؛ ينظر: الجبرتي ، المصدر السابق ، ورقة 44؛ شرقي الرزقي، المرجع السابق، ص128؛نجلاء سويد إبراهيم صالح الشمري، "المكاييل والأوزان الشرعية وما يعادلها بالأوزان الشرعية "،في مجلة: الأستاذ: ع 203، 2012م/ 1433هـ، ص 1508،1503.

[9]- **القيراط**: أصله أعجمي، عرّبه العرب، وهو ثلاث حبات من الشعير؛ ينظر: شرقي الرزقي، المرجع السابق، ص131.

[10]- **حبة الشعير المتوسطة**: ومنها حبة الشعير الممتلئة والتي لم تقشّر، 50.4 حبة شعير= درهم و 82 حبة= دينار؛ ينظر: الجبرتي ، المصدر السابق ، ورقة 44؛ نجلاء الشمري، المرجع السابق، ص1507.

كما درج استخدام **القنطار**[1]،....وخلال حكم مريني، فإنهم اعتمدوا في تنظيم المكاييل والموازين، نظامًا خاصًا بهم، وإن لم يختلف في عمومه عن باقي أنحاء بلاد المغرب، فقد اهتم المرينيون بالموازين والمكاييل[2]، لذلك عمد أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق (656هـ- 685هـ/ 1258- 1286م) إلى إصلاح نظام النقد والوزن، المتداعي للاضمحلال عقب سقوط الدّولة الموحدية[3]، "فلّما اشتدت واستوثقت" خلافته "...سمت همته إلى ما يُصلح ملكه، ويُعلى دينه ونسكه، أن نظر فيما ليس (منه) بدٌّ من تحقيق الدّينار والدّرهم والقنطار والرطل والأوقية والوسق والصّاع والمد، ومنع أن يجوز من النقود إلاّ ما كان على سكته..."[4].

كما أن يوسف بن يعقوب، الذي تقلّد الحكم في الفترة الممتدة (685- 707هـ/ 1286- 1307م) عمل على تحقيق المكاييل المغربية، وأمر في سنة 693هـ/ 1293م بتعديل الصّيعان المغربية على المد النبوي، فصار الصّاع المريني من أربعة أمداد بمدّ الرسول –صلى الله عليه وسلم- وهو يعادل كيلاً سعته 6.924 لتر، وستون من هذا الصّاع هي الوسق الذي يسمّى في المغرب بالصّحفة، وهو يعادل كيلاً سعته 365.544لتر، وقد استمر الصّاع المريني، هو كيل مدينة فاس أيام هذه الدّولة، ثم بعدها إلى المائة العاشرة للهجرة.[5] ثم تعديل أبي الحسن (731- 749هـ/ 1331- 1348م)، والذي لم تذكر المصادر التاريخية تعديله بالمرة، إلاّ أن الوثائق الأثرية أكّدت ذلك من خلال سلسلة إسناد مُعظم المدد والأصّوع الأثرية المغربية المعروفة حتّى الآن"[6].

[1]- **القنطار**: اسم لجملة من المال، جاء في التفسير، أنه ملء مسك ثور ذهبا، ويروي ألف ومائة أوقية، والقنطار مائة رطل؛ ينظر: شرقي الرزقي، المرجع السابق، ص 171؛ نجلاء الشمري، المرجع السابق ص1503.

[2]- المنوني، ورقات....، مرجع سابق، ص136.

[3]- شرقي الرزقي، المرجع السابق، ص25.

[4]- ابن يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص149؛كريم عاتي الخزاعي،المرجع السابق،ص169.

[5]- المنوني، ورقات....، مرجع سابق، ص137؛ شرقي الرزقي، المرجع السابق، ص25.

[6]- ممّا يذكر في ذلك أن بقي له أربعة أمداد، وصاع مشكوك في نسبته إليه، منها مدّ محفوظ بالمتحف الوطني للآثار القديمة والفنون الإسلامية بالجزائر، ومدّ آخر بالمتحف الوطني للآثار بمدينة الرباط المغربية، ومُدّين اثنين، إضافة إلى الصّاع المذكور، حيث كانت محفوظة معًا بمتحف البطحاء في مدينة فاس ؛ينظر: شرقي الرزقي، المرجع السابق، ص27.

وبعد التعديل على المد النبوي الذي قام به يوسف بن يعقوب سنة 693هـ/ 1293م، قام أبو سعيد الأوّل بتعديل مدّ آخر على مد أخيه يوسف، وقد استمر الاهتمام بتحقيق المد النبوي باقتراح من الوزير المريني، يحي بن زيان بن عمر الوطاسي.

كما اهتم المرينيون بضبط المقاييس، حيث تفرّد أبو عنان، من بين المرينيين بعمل هام في ضبط المقاييس المغربية، حيث وضع عام (755هـ/ 1355م) على بعض جدران مدينة فاس القديمة، مقاييس اثنين للذراعين المستعملين لذرع مختلف الأثواب، ووضعهما تحت تصرّف تجّار الأقمشة والكتان بقسارية مدينة فاس للاحتكام إليها، واللذين بقيا في مكانيهما الأصليين حتى مستهل القرن العشرين الميلادي حتى اختفت آثارهما بشكل مفاجئ، ولم يبق لهما غير الصّورة التي خصّهما بها المستشرق الفرنسي" الفرد، بال" عام 1917م.[1]

4 تنظيم عمل أرباب الخطط المالية والاقتصادية ودورهم في التنظيم المالي:

يأتي على رأس تلك الخطط المالية والاقتصادية دور "المحتسب"، والذي يقوم بعمل فعّال في تنظيم الأعمال داخل الأسواق خاصة، لكن الحسبة بمفهومها الواسع هي " وظيفة دينية من باب الأمر المعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين"[2]، وتظهر أهمية هذه الخطة في الحفاظ على بنية المجتمع الإسلامي وتحقيق تماسكه الدّاخلي مع القدرة في مواجهة الأخطار الخارجية[3] ،ومن ذلك جاءت اختصاصات المحتسب عديدة تشمل "عموم الولايات"،[4] منها ما يتصل

[1]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص(4)، شرقي الرزقي، المرجع السابق، ص27، 28؛كريم عاتي الخزاعي ،المرجع السابق،ص173؛محمد علي أحمد قويدر،المرجع السابق،109،108و ما بعدها.

[2]- ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص 280، 281؛ العقباني، تحفة...، مصدر سابق، ص163 وما بعدها.

[3]- صابرة خطيف، فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص216 وما بعدها.

[4]- ابن تيمية، الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، دار الكتب العلمية، لبنان، (ب، ت)، ص15.

بالنواحي الدينية، ومنها تعلق بالآداب العامة كمراقبة الحمامات وتأديب المجاهرين بالمحرمات،...ومنها ما تعلق بالجوانب الاقتصادية، إضافة لهذه الاختصاصات حقه في الإشراف على التعليم والمعلمين.[1]

وقد كان المحتسب يتخذ أعوانًا لمساعدته على محاربة المنكرات، ويعزّر ويؤدب ويحمل الناس على المصالح العامّة، وقد كانت وظيفة المحتسب تقتضي القيام بجولات تفقدية في الأسواق راكبًا دابته، وحوله أعوانه، ومعه ميزانه الذي يزن به إذا وقع له شك في دكان ما، حيث يعاقب التّاجر المخالف، والذي لم يتب بالضّرب والسّجن، والتجريس أو التشهير في الأسواق، وقد تصل العقوبة إلى الطّرد من السّوق والنفي من البلد وكذلك رفع يد الجاني عن الصّنعة، وكان من حقّه أيضا طرح الشيء المغشوش أو إتلافه.[2]

وإلى جانب عمل المحتسب في تنظيم المعاملات، ومحاربة الغش الذي كثيرًا ما انتشر في ربوع بلاد المغرب، نجد عمل:

❖ **الموثّقين**: وهم الذين يخرجون في الجبايات المخزنية، ويتولون كتابتها، كما كان يعهد إليهم بكتابة وثائق التجّار، والعقود وما شابه ذلك.

❖ **أمناء الأسواق**: تولوا جباية مكوس الأسواق، وكانوا يضبطون المخازن، ويعهد إليهم بتوزيع الضرائب على الناس، كانوا من أعوان المحتسب.[3]

❖ **الجلاّس**: حيث كان ينزل التّاجر عنده فيتولّى ضبط ما جلب، وينظر في جميع ما يوظّف عليه المخزن (أي بيت المال)، ويأخذ به سلعًا، فيبيعها ويدفع ثمنها للوالي، وكان الجلاّس بدوره يحصل على راتبه من الوالي.[4]

---

[1]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص179، 180؛ محمد فتحة ، النوازل الفقهية والمجتمع : أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي ،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الدار البيضاء ، 1999، ص 68 وما بعدها.

[2]- حسن علي حسن، المرجع نفسه، ص180؛ موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي- نشأتها وتطورها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص 60 وما بعدها.

[3]- مصطفى كمال السيّد، جوانب...، مرجع سابق، ص84.

[4]- مصطفى كمال السيّد، جوانب...، المرجع نفسه ، ص84.

ويسجّل أنه خلال حكم الموحدين اهتمام الخلفاء بوظيفة الحسبة، حيث مارس ابن تومرت خلال رحلة العودة إلى المغرب الأقصى وظيفة المحتسب، فعند دخوله بجاية، ووصوله عند باب البحر"، أهرق بها الخمر"[1]، وحين وصوله لفاس هاجم هو وتلاميذته حوانيت اللّهو، وقام بتكسير آلات اللّهو والطّرب، حتى إذا قامت دولة الموحدين برزت وظيفة المحتسب في أكثر من خبر، فالمنصور الموحدي كان يحاسب أمناء الأسواق المساعدين للمحتسب في كل شهر مرتين، اشتهر من أولئك المحتسبين عبد الملك بن مروان بن عبد الله اللّمتوني (ت، 571هت/ 1175م أو 572هـ/ 1176م)، وأبو يعقوب يوسف بن علي المؤذن، وميمون بن علي من مدينة فاس.[2]

كما خضع أصحاب السفن لمراقبة أصحاب الحسبة حتى لا يحمّلوها فوق العادة، خوفا من الغرق، وكذلك منعهم من السيّر وقت هبوب الريّاح واشتدادها، وإذا حملوا فيها النّساء مع الرّجال حجبوا بينهما بحائل.[3]

كما حرص سلاطين بني زيان على تعيين المحتسبين، لكن يبدو أنّ المهمّة الرئيسية التي انصبّ عليها اهتمام المحتسب تتجلّى أساسًا في مقاومة كل أنواع الغش في البيع والعقوبات الزجرية.[4]

إلى جانب ما سبق ذكره، اشتهر أيّام الموحدين أيضا إلى جانب عمل المحتسب ومساعديه في الجانب المالي:

➢ **متولّي المحابي**: وهو المسؤول عن تحصيل الضرائب، والجزيات على مختلف أنواعها، وله عمّال في مختلف المدن.

➢ **متولي المستخلص**: وهو المشرف على أموال الخليفة، والمحافظة عليها وتحميل ما يتعلّق بها من مختلف أبواب الدّخل، كان منهم ابن ومانون، وأبو بكر بن ملول بن إبراهيم بن يحي الصنهاجي،

---

[1]- البيذق، المصدر السابق، ص32.

[2]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص176.

[3]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص232.

[4]- خالد بلعربي، الأسواق في المغرب...، مرجع سابق، ص33.

وهذه وظائف رئيسية خاصة بشؤون المال في الدّولة الموحدية متعلقة بمراقبة الإيرادات والمصروفات، وبتحصيل الموارد المالية للدّولة، والإشراف على أموال الخلفاء[1].

ومن باب التنظيم داخل الأسواق ضمن أعمال المراقبة، ففي تجارة اللحوم مثلاً، نجد أنه قد كان لا يُباح لتجّار اللحوم أن يباشروا الذبح بأنفسهم، وإنّما كان ذلك مقصورًا على شخص معيّن، يكون من أهل الدّين والعلم، والصّلاح، وهي من العادات التي لا تزال بقاياها جارية بالمغرب.[2]

إلى جانب خطة الحسبة وما يرتبط بها، عُرف ببلاد المغرب ما عُرف بـ:" خطة الإشراف على الضّرائب" متوليها صاحب الأشغال، وتعتبر هذه الخطة من مسميات المغرب الإسلامي والأندلس، ويسمّى صاحبها بصاحب الأشغال، ويبدو أنّ هذا المنصب كان بمثابة وزير المالية في عهدنا الحاضر.[3]

وبالحديث عن الدّولة الموحدية نجد اشتغال الوزراء والكتّاب بالأعمال المالية في عهد عبد المؤمن بن علي، ويُعاونهم الأمناء في جمع الأموال، فبعد أن فتح عبد المؤمن بن علي مدينة مرّاكش أرسل أمناءه إلى المدينة لحصر أموالها، كذلك حين استولى على مدينة تونس سنة 554هـ/ 1148م، واستلم المدينة أرسل أمناءه لاقتسام أموال أهلها، ثم تطوّرت الوظائف المالية، واتضحت صورتها، وصار هناك وزير مسؤول عن الشؤون المالية في الدّولة هو صاحب الأشغال، والذي كان يتمتع بمكانة ممتازة نظرًا للعمل الذي يقوم به، حيث كان يعاون صاحب الأشغال، رؤساء الدواوين المالية في الدّولة.[4]

وفي الدّولة الزيانية كان هذا المنصب يحتل مرتبة عالية في البلاط الزياني، وكان يشترط فيه أن يكون ماهرًا في الحساب عارفًا بأنواع الخراج والجبايات، وكان له النظر المطلق في الدّخل والخرج، يحاسب

[1]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص189، 190.

[2]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص147.

[3]- لخضر عبدلي، تاريخ مملكة....، مرجع سابق، ص311، 312.

[4]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص188، 189.

ويستخلص الأموال ويعاقب على التفريط، وهو المسؤول على مداخيل الدّولة وخراجها، حيث كان يستلم الأموال من أعوانه على مستوى ولايات المملكة ويدفعها إلى بيت المال، ثم يصرفها وفق أوامر السلطان أو الوزير، اشتهر منهم بنو الملاّح، منهم أبو المكارم محمد بن سعود وعبد الرحمن الشّامي.[1]

وفي تونس الحفصية، كان أكبر موظّف في إدارة المالية، صاحب الأشغال، ومن بعده المنفذ، وحسب الاصطلاح الحفصي، كما بلاد المغرب، كان يطلق على المالية العمومية عبارةّ الأشغال أو "الشؤون"، وكثيرًا ما يُعرف كبار الموظّفين العاملين في تلك المصالح باسم " العمّال" ،ونظّموا عملهم في دفاتر المحاسبة المالية اسمها "الأزمّة" (ج. زمام) حيث استخدام هذا المصطلح إلى جانب " الديوان"، وفي ق 13م/ 7هـ، تولى محمد الجوهري خطّة صاحب الأشغال في عهد أبي زكريا[2]، واشتهر عند سلطان بني حفص أن يحضر بين يديه وزير المال والمحتسب[3]، للنظر في أعمالهم.

5 استخدام الدواوين المالية:

حرص ولاّة أمر الموحدين، وقبلهم المرابطون على تنظيم الشؤون المالية، من خلال إنشاء الدوواين[4]، المالية والتي زادت بسقوط دولة المرابطين، وتوسّع الأقاليم التّابعة لدولة الموحدين، وظهر خلال هذه المرحلة ديوان لم يكن موجودًا من قبل وهو ديوان "التمييز"، وكان يختص بالمتطوّعين للحملات العسكرية حيث تكتب أسماؤهم في سجلات حتى يتقرّر لهم العطاء اللاّزم، وكانت هناك دواوين للمال بالعاصمة، وكان هناك مسؤول مالي بكل إقليم يختص بماليته.[5]

إلى جانب ذلك انتشر ببلاد المغرب، مجموعة دواوين، كان من مهامها تنظيم الشؤون المالية والإشراف عليها، ومن ذلك:

[1]- لخضر عبدلي، تاريخ مملكة...، مرجع سابق، ص314،315

[2]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص66.

[3]- العمري، المصدر السابق، ص151.

[4]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص185.

[5]- حسن علي حسن، المرجع نفسه، ص185.

- **ديوان الخراج**: والذي وُجد به جباة للأموال يشتغلون في خدمة السلطان، وممّا عرف عنهم، أنهم اشتهروا بالظلم والقسوة، بدليل أنّ الفقهاء أفتووا بألاّ تقبل شهادتهم.
- **ديوان المواريث**: الذي كان يتولاّه صاحب المواريث، ويختص بأموال من لا وارث لهم، حيث كان يودعها بيت المال، كما كان يقدم أحيانا ببيع العقارات التي توفي أصحابها، وليس لهم وارث لصالح بيت المال.
- **ديوان الودائع**: والذي كانت تودع فيه أموال ورثة المتوفى إلى أن يبلغوا سنّ الرشد، حيث يقوم عمال ذلك الديوان بتوزيع أموال المتوفى على الورثة.[1]

واشتهر أيام الموحدين "**ديوان العمال المخزنية**"، والذي يراقب إيرادات الدّولة، ويشرف على الدّخل والمتصرف، ويراقب العمّال، والمشرفين ويحاسبهم، كما أفرد الموحدون دارًا أطلق عليها دار الإشراف، ويرجّح أنها كانت خاصة بالإشراف على النّواحي المالية.[2]

إلى جانب ما تمّ ذكره من دواوين اشتهرت بها بلاد المغرب عمومًا، وجد بتونس الحفصية ديوان هام وهو "**بيت الحساب**"، مع استحداث منصب " ناظر في الأحباس "حيث كان مستحدث في فترة متأخرة، وبيت الحساب ذاك لم يظهر في فترات أخرى، وقد كان يتقلد منصب النّاظر بعض الفقهاء الذين نجدهم من بين موظفي المصالح المالية المدنية، كما نجد صاحب الدّيوان أو النّاظر بالديوان، ووجود المشتغل أو مندوب الجمارك في كل ميناء أو "المشرف" التي تطلق على صاحب الجمارك بالعاصمة، وبأية مدينة من المدن الأخرى، إضافةّ "**لديوان الباب**"، الموجود بالقيروان، حيث كان مكلّفًا باستخلاص تلك الأداءات الموظفة على البضائع قبل دخولها.[3]

[1]- مصطفى كمال السيّد، جوانب...، مرجع سابق، ص85، 86.
[2]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص185.
[3]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص67، 68.

6 وفرة المواد الخام:

اشتهرت بلاد المغرب بوفرة في المواد اللاّزمة المساعدة على الصنائع على أنواعها، وقد كان من أهمها الملح، حيث اشتهرت بذلك فاس، كما كان يستخرج من جنوب المغرب الأقصى حيث كان " قوم بصحراء المغرب كان لهم معدن (أي منجم) ملح يستخرجونها من جوف الأرض ويقطعونها ألواحًا كألواح الرخام..." ،والمستخدمة في التجارة، والتي لا غنى لجميع بلاد المغرب عنها.[1]

وفي السوس النحاس، ومعدن التوتيا، وهي التوتيا التي يصبغ بها النحاس الأحمر "فيصير أصفر"[2]، وفيما بين سلا ومرّاكش قريبا من ساحل البحر الأعظم بمقدار يوم أو أكثر قليلا موضع يدعى بسنتَار فيه الحديد، وبالقرب من مكناسة الزيتون على ثلاث مراحل منها حصن يدعى وركناس، فيه الفضة، و حول مراكش أيضا محاجر جبل كليز والأطلس الكبير الغربي حيث مصدر الأحجار والجير والجبس والأخشاب ، ومقالع الرمال والطين خاصة بالأودية القريبة من المدينة .[3]

كما توفر معدن الحديد والزئبق بجبل قرب مدينة وهران، واشتهرت طنجة بالرخام والأحجار الكريمة، والنحاس في إيجلي بالسوس الأقصى، وكان الذّهب يجلب من أودغشت جنوب المغرب الأقصى، ويعتبر ذهبه من أجود ذهب الأرض[4]، كما توفّر الحديد في عديد مدن المغرب الأقصى منها مدينة معدن عوام[5]، حيث وُجد فيها منجم حديد، تردّد الناس عليه كثيرًا[6]، وبجبل هنتاتة بناحية مرّاكش "فيه أماكن عديدة يمكن أن يستخرج منها مرمر شديد البياض والصفاء..."، وبناحية جزولة التي تتاخم غربا جبل سوس، وشمالا الأطلس، وشرقًا إقليم حاحا، كانت تكثر معادن النحاس

---

[1]- الجزنائي، المصدر السابق، ص135؛ مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص66.

[2]- عبد الواحد المراكشي، المعجب...، مصدر سابق، ص448.

[3]- عبد الواحد المراكشي، المصدر نفسه، الصفحة نفسها؛ محمد رابطة الدين ، المرجع السابق ، ج1 ، ص230.

[4]- مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص67؛مصطفى نشاط ،المرجع السابق،ص78،77.

[5]- **مدينة معدن عوّام** والتي بناها أحد أمناء الخليفة عبد المؤمن بن علي على ضفة نهر أبي رقراق؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج1، ص204.

[6]- الوزان، المصدر نفسه، ج1، ص204.

والحديد، لذلك كان السكان يصنعون عددا من أنواع ماعون النحاس يحملونه إلى البلاد المختلفة ليأخذوا بدله الثياب والتوابل، والخيول، وسائر ما يحتاجونه..."[1]

وبجبل دْمَنْسرة من الأطلس كان السكان "يستخرجون كمية وافرة من الحديد تباع في مختلف الجهات، فيحصلون بذلك على نقود فضية".[2]

وقد توفّر الحديد بمنطقة تلمسان أين قامت صناعة معدنية، وفي هنين بالإضافة إلى الفولاذ، وكانت التُوتيا تستخرج من جبال الونشريس، تنضاف إلى ذلك مواد محلية ساهمت في الصناعات المحلية كالصوف والحرير ،والقطن ،والكتان، والجلود ،والأخشاب ، والخزف[3]، حيث اشتهرت بلاد المغرب الأوسط بالإنتاج النباتي والحيواني، حيث قامت صناعة واسعة، مع توفر بعض المعادن التي سمحت بقيام صناعة معدنية، منها الحديد في مجانة ،وبونة ،وبجاية، وفي مجانة أيضا الفضة والرّصاص والإثمد، والنحاس، واللازورد بجبل كتامة، وكان الجص في متوسة التي تبعد (12) ميلاً عن بجاية، وكان الزئبق في جبل أرزيو، والملح بقرب بسكرة.[4]

وتُشير النصوص الجغرافية وكتب الرحلة أنّ في جبال جرجرة معادن الحديد تُصنع منها سبائك صغيرة تزن الواحدة منها نصف رطل، وتستعمل كعملة في مبادلاتهم التجارية، ووزن الواحدة منها أربع حبّات.[5]

كما نجد الوفرة في المواد الأساسية اللازمة للصناعات الغذائية، خاصة في الأرياف والبوادي، حيث حققت الأسرة هناك شبه اكتفاء ذاتي في بعض المواد الغذائية، كطحن الحبوب وتجفيف الفواكه كالعنب والتين، وتصبير الزيتون واستخراج العسل، وصناعة الألبان والدهان لوفرة الثروة الحيوانية.[6]

---

[1]- الوزان المصدر السابق، ج1 ، ص144.

[2]- الوزان ، المصدر نفسه، ص111.

[3] خالد بلعربي، الدولة الزيانية...، مرجع سابق، ص235.

[4]- جودت يوسف عبد الكريم، المرجع السابق، ص84.

[5]- مفتاح خلفات ، المرجع السابق، ص197.

[6]- مفتاح خلفات ، المرجع نفسه، ص201.

ومن المواد الأوّلية التي توفرت ببلاد الغرب الأقصى، والتي ساهمت في قيام وتطوير صناعة البناء " المرمر"، من ذلك ما ذُكر أيّام المنصور فقد "كان يوجد على طول سور القصبة المشرف على البادية مبان في غاية الجمال....فيه حوض مربع من رخام....وفي كل زاوية من زواياه الأربع ركب فهد من المرمر الأبيض المجزع طبيعي بنقط خضر مستديرة، ولا يوجد هذا المرمر في أي مكان آخر غير بعض الأماكن في الأطلس على بعد خمسين ومائة ميل من مراكش...ورغم قلة آثار الماضي الباقية بهذه المدينة فإنّها تدل على الفخامة والعظمة السائدتين في عهد المنصور"[1].

كما كان أهم مورد معدني في إفريقية يتمثّل في الملح، وكانت كتلات ملح المناجم الموجودة هناك، محل استغلال محلي، اشتهر منها السبخة الصغيرة الواقعة غربي زوارة، المعروفة باسم سبخة رأس المخبز، وقد كانت تقدم إليها السفن النصرانية لحمل الملح إلى بلادها، وتوفّر الطين الذي كان يستعمل بكثرة في صناعة الخزف الرائجة على نطاق واسع[2] ؛إضافة لأهم منجم من المناجم التي كانت مستغلة في إفريقية في العهد الحفصي هو منجم جبل الرصاص، الواقع على بعد حوالي ثلاثين كيلومترًا، جنوب شرقي مدينة تونس، إضافة لمناجم الحديد الموجودة قرب بجاية، وفي عنابة والأربس.[3]

المبحث الثاني: وفرة الإنتاج ورخص الأسعار: التحوّل إلى الاقتصاد المتعدد:

لقد اقترن الازدهار الزراعي والصناعي بالازدهار التجاري، لوجود عدة أسواق منذ بداية حكم الموحدين[4]، بسبب الوفرة في الإنتاج ورخص الأسعار التي أصبحت في المتناول، مع قوّة العملة المضروبة.

[1]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص142.

[2]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص239.

[3]- برانشفيك، المرجع نفسه، ص240.

[4]- سحر سالم السيّد عبد العزيز، مدينة الرباط....، مرجع سابق، ص109.

تلك الوفرة أدّت بصورة حتمية إلى زيادة المعاملات الدّاخلية والخارجية، فنجد ذلك التحوّل من اقتصاد متعدّد المكوّنات بما أدخل إليه من عناصر خارجية، وأخرى أفرزتها المتطلبات الجديدة التي جاءت كنتيجة للتوسّع الاقتصادي، والذي كان منه التوسّع في الطّلب على الكماليات وما صاحبه من توسّع عمراني، وما يتطلّبه من تزايد في الاستهلاك على جميع الأصعدة داخليًا وخارجيًا.

إنّ البلاد الإسلامية خلال هذه المرحلة لم تكن صناعتها كافية للاستهلاك الدّاخلي المتزايد، تبعًا لازدهار النمو الحضاري، ولتزايد السكّان والعمران، وتحسّن المستوى الاجتماعي، لذلك نجد تزوّد التجّار ببعض المواد التي حتّمها تقدّم الصناعات، واقتناء ما كان مفقودًا بالبلاد الإسلامية، أو نفذ منها من جرّاء التصدير الشّديد الذي تسببت فيه الحضارات السابقة ،مع الإشارة لوجود سياسة ادخار المواد الأولية أو المنتجات المصنّعة والمواد الضرورية الأساسية، ولو وُجدت داخل البلاد، وذلك حيطة، وتوقعًا لما ستكون عليه الحالة في مرحلة الأزمات السياسية والحروب، وفي سنين الجذب والجفاف، والمجاعة حيث كانت هذه الحالات معهودة في جهات المغرب الإسلامي حيث كثرت الأزمات السياسية وتقلّب المناخ.[1]

ذلك الازدهار في المجال الصناعي والزراعي هو الذي سمح بتنوّع المنتوجات المعروضة، ما ساعد على النشاط التجاري، والذي ساهم بدوره في رواج المنتجات الصناعية والزراعية، ومنتجات الصناعة الزراعية، والتي تكون فيها المواد الزراعية أساسًا للتصنيع حيث توفّرت الأسواق الدّاخلية والخارجية لتصريفها، والتي عرفت بدورها، أي الأسواق فترات من الازدهار والانتعاش، خاصة أيام استقرار الأوضاع، كعهد المنصور الموحدي، يقول ابن صاحب الصّلاة:" عمرت الأسواق بالبيع والتجارة الرّابحة ودرّت على الناس الخيرات درًا"[2]؛ غير أنّ فترات الاضطراب، والتي عادةً ما تعقب

---

[1]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص220.

[2]- المصدر السابق، ص266؛إبراهيم القادري بوتشيش، إضاءات...، مرجع سابق، ص 104؛ يحي أبو المعاطي محمد عباسي، المرجع السابق، ص484؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص67.

فترات الازدهار كانت تؤثّر سلبًا في الأسواق وتنظيماتها[1]، وبذلك أعطى الاستقرار فرصة طيبة للإنتاج والاستهلاك المحلي للسلع المصنّعة، كل حسب متطلباته من الصناعات الكمالية أو الضرورية، وتتغيّر هذه الصورة وقت الثورات، والفتن، والحروب.[2]

وممّا هو جدير بالذكر أنّ تلك الصّناعات والحرف، ارتبطت بالمدن أكثر منها بالرّيف، وكان ازدهار النشاط الإنتاجي في الرّيف مرتبط بالمدينة وبديناميتها الاقتصادية،[3] فشأت تلك العلاقة الاقتصادية المكمّلة لبعضها ما بين الرّيف والمدينة، حيث اعتمدت هذه الأخيرة تمامًا على القرى في سدّ حاجاتها الزراعية والمواد الخام اللاّزمة للصناعة[4]، وظلّت تلك العلاقة تخضع للتنظيم والمراقبة من الدّولة تفاديًا لوقوع المشاكل[5]، ممثلة أساسًا في عمل المحتسب وأعوانه. وقد كان تطوّر المبادلات التجارية داخليا، أي ما بين المدن والقرى وحتّى أكبر الحواضر والمدن وأيضا خارجيا، سمح بتحوّل الاقتصاد إلى مرحلة مهمة من مراحل تطوّره، والمتمثلة في المرور من اقتصاد زراعي بالأساس إلى اقتصاد متعدّد، والتي من خلالها ظهر فرد اجتماعي جديد هو التاجر برزت معه النقود والعملات والعناصر الأولى المبشرة بظهور المدينة التجارية لأواخر القرون الوسطى.[6]

جاء ذلك كنتيجة حتمية لتوسّع المبادلات التجارية عند المسلمين، حيث يرى أحدهم أن أحد الأسباب الرئيسية في انتقال وتوسيع تجارة المسلمين هو سهولة تطبيق الشريعة الإسلامية الاقتصادية على عمليات التبادل التجاري، وفقًا للشرائع التي وضعها الفقهاء المسلمون، والذين كان

[1]– إبراهيم القادري بوتشيش، إضاءات...، مرجع سابق، ص105.

[2]– يحي أبو المعاطي محمد عباسي، المرجع السابق، ص484.

[3]– الحبيب الجنحاني، دراسات...، مرجع سابق، ص215.

[4]– يحي أبو المعاطي محمد عباسي، المرجع السابق، ص376.

[5]– العقباني، المصدر السابق، ص 253 وما بعدها؛ إبراهيم القادري بوتشيش، إضاءات...، مرجع سابق، ص103.

[6]– عبد المجيد مباركي:" جورج مارسي، تلمسان– المدينة التجارية والحرفية"، في مجلة: قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، ع تجريبي، تلمسان– ديسمبر، 2008، ص180؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص68.

الكثير منهم يعملون في التجارة، فقد قدّم هؤلاء مجموعة قوية من التسهيلات المتعلّقة بالشّراكة والتسليف، والتوكيل التي مدّت تجّار القرون الوسطى بكل ما يلزم لتفعيل التبادل التجاري.[1]

ولما كانت اقتصاديات بلاد المغرب عموما في القرون الوسطى "اقتصاديات زراعية بالأساس"، فإن ذلك التوسع التجاري،وحتى أخذ دور الوسيط التجاري" ساهم في الانتقال من الاعتماد الكلي على ما تقدمه الزراعة من منتجات، وصنائع محلية، إلى التنويع في عرض المنتوجات من خلال ما يُقدّمه النشاط التجاري، فمثلاً لما كانت الدّولة الزيانية معتمدة منذ نشأتها على الجانب الفلاحي، كما ذكر ذلك يحي بن خلدون، حيث كان أغلب سكانها يمتهنون هذه الحرفة؛ ولكن بتنوع المنتوجات، والإبداع في استغلال الإمكانات المتوفرة صناعيًا، ساهم ذلك بدوره في تنشيط الحركة التجارية، ما غيّر من الطابع العام للاقتصاد من خلال تعدّد مكوّناته.

تنضاف إلى ذلك الخبرة والمهارة الأندلسية في المجال الزراعي والصّناعي، حيث عمل الأندلسيون على استصلاح الأراضي، وأدخلوا عليها أساليب متطوّرة كانوا يستعملونها في الأندلس، خاصة وأن السلطة في بلاد المغرب أدركت أهميتهم، وقيمة خبرتهم الاقتصادية، فالموحدون، ومن جاء بعدهم، أعطوهم أهمية خاصة، فسلاطين بني زيان مثلاً لاحظوا تلك الأهمية كون أولئك الأندلسيين من الأعلام وأهل البيوتات، ومن وجوه القوم، وأعيان الأندلس، وبدأ هذا الاهتمام اللاّفت على عهد مؤسّس الدّولة، حيث أصدر ظهيرًا يتضمن العناية بهؤلاء المهاجرين الأندلسيين وحقهم في اتخاذ المساكن، وامتلاك الأراضي الفلاحية[2]، كما استقبلت الدولة الحفصية أعدادًا كبيرة منهم لتمتّعها

---

[1]- جين هيك، الجذور العربية للرأسمالية الأوروبية، تر: محمود حدّاد، الدار العربية للعلوم، ط، 2007، ص14؛ إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية...، مرجع سابق، ص87 وما بعدها؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص63.

[2]- محمد سعداني، الأندلسيون وتأثيراتهم الحضارية في المغرب الأوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، وهران، 2015/ 2016، ص94، 95.

بالاستقرار النسبي، وتحسن أوضاعها الاقتصادية[1]، وكذا حال المغرب الأقصى المريني الذي استقبلت مدنه أعدادا كبيرة من المهاجرين الأندلسيين للقرب الجغرافي أيضا.

ولتلك الامتيازات الاقتصادية التي مُنحت لهم، ساهموا بخبرتهم في تنويع الإنتاج في المدن التي نزلوها، ومن ذلك تحويلهم لمحيط مدينة تلمسان وخاصّة ضفتي وادي الوريط إلى حدائق ومزارع منتجة وطوّروا كثيرًا من الزراعات كزراعة الزيتون، والحوامض، والكرز، والتوت،...، كما أن التحكّم في التقنيات الصناعية التي تطوّرت في مدن بلنسية ،واشبيلية، وسرقسطة، وماردة وغيرها[2]، زادت توسعًا وانتشارًا داخل مدن بلاد المغرب.

ومن ذلك أيضا مدينة بجاية، حيث جعلها موقعها الساحلي البحري وجهة كثير من التجار، والسفن التجارية، خاصة الأندلسيين الذين كانوا يأتون ببضائعهم إلى مرسى بجاية، متخذين منها أهم محطاتهم البحرية التي تمكّنهم من التوسع تجاريًا مع الاستيطان.[3]

ومع التطوّر المتزايد للصناعة والزراعة أضفى الأندلسيون نشاطا ملحوظًا في المجال التجاري بين مدن بلاد المغرب، انطلاقا من كبريات مدنه، مرورًا بالمناطق الساحلية، وصولا إلى الموانئ الأوروبية، والعكس أيضا، إذ أن أنواعًا جديدة من الإنتاج الزراعي قد دخلت بلاد المغرب عن طريق المدن المرفئية[4]. كما أن تزايد الطلب على أنواع معينة من المنتوجات أدّى إلى ارتفاع قيمتها من جهة، ومحاولات متعددة لتطوير أساليب زراعتها، فبجاية مثلا اشتهرت بصناعة الشمع، الأكثر طلبًا لدى الأوروبيين، حيث ظل هذا الشمع من أفضل وسائل الإضاءة في ذلك العصر.[5]

---

[1]- محمد سعداني، المرجع السابق، ص98.

[2]- جمال يحياوي:" آثار الهجرة الأندلسية على تلمسان"، في مجلة: الوعي، العدد المزدوج (3-4)، الجزائر، جمادى (1) و(2) 1432هـ/ أفريل- ماي 2011، ص93.

[3]- محمد سعداني، المرجع السابق، ص204.

[4]- الحبيب الجنحاني، دراسات....، مرجع سابق، ص 215؛ جمال يحياوي، المرجع السابق، ص215.

[5]- محمد سعداني، المرجع السابق، ص206.

ليس ذلك فحسب، بل وحتى تربية أنواع معينة من الحيوانات بحيث تخصّصت كل مدينة أو منطقة بإنتاج معيّن، واشتهرت به كمدينة تلمسان، والتي كانت منطقة الخيول الأساسية في بلاد المغرب، حيث ربّى بنو راشد الزيانيون أفضل أنواع الخيول في جبل ونشريس، والتي عرفت بالخيول الرّاشدية و" التي لها فضل على سائر الخيول"، وقامت الصناعات المتعلقة بالخيول، حتى أن الفارس أصبح يقصد تلمسان ليتجهّز منها[1]، تدعّم ذلك بالصناعات التي تفوّق فيها الصّانع والحرفي الأندلسي، كان منها الصناعة الجلدية، والفخارية، والخزفية والزجاجية.[2]

إن الوفرة في الإنتاج، عادة ما يؤدي إلى الرخص في الأسعار، هذه الحالة شهدتها بلاد المغرب، في الكثير من الأوقات، حيث رخصت الأسعار بالأسواق، والرخاء الذي عاشت فيه الرعية، ومن ذلك مثلا رخص الأسعار بأسواق المغرب الأقصى في عهد السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني (658هـ/ 1259- 1260م) حيث " رأى الناس فيها من الأمن وللرّخاء والدعة ووفور النعم وتوالى الخصب والإقبال والبركات ما لا يوصف....فكان القمح يباع في بلاد المغرب بسبعة دراهم للصحفة الواحدة والشعير ثلاثة دراهم للصحفة، والفول وجميع القطاني مالها سوم ولا يوجد من يشتريها الدقيق الطيب بمدينة فاس وغيرها من بلاد المغرب ربع درهم..."[3]. وذكر بستان عبد المؤمن بن علي الذي بلغ مبيع زيتونة، وفواكهه ثلاثين ألف دينار مؤمنية، على رخص الفواكه بها[4].

أيضا كان من مظاهر ذلك الرخاء، ورخص الأسعار، ووفرة المنتوج أن قدّم السلطان الزياني أبو حمو موسى الثّاني تلك المساعدة للأندلس حيث قال:" لأصلنَّ حبل الأندلس بحبلي، ولأجعلنّهم إن شاء الله من جملة قبيلي وأهلي"، ثم آمر " بكتب الأوامر للسّواحل، ولمن ببلادنا من قائد وعامل،

---

[1]- ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج2، ص44؛ كربخال، المصدر السابق، ج2، ص324؛ الحبيب الجنحاني، دراسات....، مرجع سابق، ص216؛ يحي أبو المعاطي محمد عباس، المرجع السابق، ص477؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص69.

[2]- محمد سعداني، المرجع السابق، ص207.

[3]- ابن أبي زرع الفاسي، الذخيرة...، مصدر سابق، ص94، 95.

[4]- مؤلف مجهول، الحلل الموشية...، مصدر سابق، ص146.

بتسريح أسياق الزّرع للتجّار، وأن يشتروه من أينما شاؤوا من البوادي والأمصار، وأن يطلق أيديهم على شراء الخيل في بلاده، واختيارها لعدوة الأندلس على وفق مراده. ثم توعّدهم بأن يصلهم من زرع بلاده بما يحتاجون إليه ويبيعونة سلطانهم إذا جلب العدوّ عليه...".[1]

المبحث الثّالث: تنظيم الزراعة والصّنائع:

1- تنظيم الزراعة والري: يعتبر تنظيم الزراعة والري من المؤشّرات الدّالة على مدى الاهتمام بتطوير هذا الجانب، لضمان زيادة الإنتاج، لذلك نجد أنّ هذا الشّق عرف التطوّر والازدهار أثناء المراحل التي توفرت فيها الظروف المناسبة، إذ أنّ الازدهار الزراعي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بتقنيات الري وطرائقه، وعليه اهتم الموحدون بغرس الأشجار وأجروا الماء إلى البساتين بل وطوّروا الطرق المستخدمة لجلب المياه، حيث ذكر الإدريسي أنّ الماء الذي تسقى به هذه البساتين استخرجه بصفة هندسية المهندس " عبيد الله بن يونس"، والذي قصد أعلى الأرض فاحتفر بئرًا مربعة كبيرة التربيع، وشق منها ساقية متصلة بالحفر على وجه الأرض، تجري متدرّجة من أرفع إلى أخفض متدرّجة إلى أسفله بميزان حتى يصل الماء إلى البساتين ويسكب على وجه الأرض.

كما نظّم الفلاّحون من جهتهم وسائل الري للتغلّب على مشكلة قلة المياه، فانصرفوا لإقامة مشاريع الري لمواسم الجفاف، وكانت منها الصهاريج[2]؛ لذلك نجد أنّ العصر الموحدي قد شهد جهودًا كثيرة لتوفير المياه، فاستنبطوها من باطن الأرض، وجلبوها من أماكن توفرها إلى مناطق الزراعة[3]، إذ كان لخلفاء الموحدين دور معتبر في ذلك في إطار جهودهم للنهوض الاقتصادي، كما سبق ذكر ذلك.

---

[1]- مؤلف مجهول، زهر البستان...، مصدر سابق، ص222.

[2]- يحي أبو المعاطي محمد عباسي، المرجع السابق، ص441.

[3]- عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي....، مرجع سابق، ص181.

من ذلك جلب عبد المؤمن المياه إلى مراكش وسلا والرباط، وجرّ يوسف المياه إلى فاس، وسبتة، والرباط، وفعل المنصور الشيء ذاته في مرّاكش وفاس، وجلبها الناصر إلى فاس أيضا.[1]

والملاحظ على سلطة بلاد المغرب، خلال المرحلة الوسيطية، أنها عمدت لتنظيم الري، حتى لا تقوم مشاجرات بين المزارعين في تلك العملية، حيث قامت بتقنينها، ومن ذلك الطريقة التي كانت متبعة في سجلماسة، وتتلخّص في توزيع مياه النهر في خلجان بقدر موزون، وصرف كل إلى ناحية قدرها من مائة، ومنها تلك التي كانت متبعة في توزر، حيث كان النّهر ينقسم على ستة جداول تتشعب منها أسواق لا تحصى تجري في قنوات مبنية بالصخر على قسمة عدل لا تزيد ساقية عن أخرى[2]؛وحفظ المياه في الصهاريج أيام الموحدين كان أكثر شيوعًا، حيث بنى عبد المؤمن عددًا منها في مرّاكش، وشيّد يوسف عددًا آخر في مراكش والرباط، وأقام المنصور عددًا آخر أيضا في كل من مرّاكش ومكناسة وفاس.[3]

كما نجد اهتمام بني زيان، بتنظيم زراعتهم، والعمل على تنظيم وسائل الري للتغلب على مشكلة قلة المياه، فانصرفوا لإقامة مشاريع الري لمواسم الجفاف ذكر لنا منها على العهد الزياني الصهريج الكبير[4] بتلمسان للاستفادة من مياهه كطريقة للاستغلال الجيّد للثروة المائية، خاصة وأنّ المدينة كانت محاطة بالبساتين، والتي كانت تحتاج للسقي المنظم، تنضاف إلى ذلك القنوات والسواقي والجداول والبرك المستخدمة للتنظيم الجيّد لاستغلال المياه.[5]

وحتى أيام الاحتلال المريني، وتوسّعه على المغرب الأوسط، وأثناء تشييدهم لمدينة المنصورة، نجد أنهم كانوا يولون عناية فائقة لجلب المياه، وتغذية المدينة بها، وتوزيعها على مرافقها العامة،

---

[1]- عز الدين عمر موسى، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2]- جودت يوسف عبد الكريم، المرجع السابق، ص64.

[3]- عز الدين عمر موسى، النشاط....، مرجع سابق، ص182.

[4]- التنسي، المصدر السابق، ص140؛ عطا الله ذهينة، الحصار الطويل ضمن كتاب: الجزائر في التاريخ...، مرجع سابق، ص372.

[5]- يحي أبو المعاطي محمد عباسي، المرجع السابق، ص441؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص67.

والخاصّة شربًا وسقيا، والواقع أن ذلك لم يكن بالأمر العسير، فمحيط المدينة وموقعها بتوفر على مخزون مائي كبير تسربه لها هضبة لا لاستي، فيبدو على شكل مجاري من شعاب، وترع، وقنوات:

- أحدها يشق المدينة من جنوبها إلى منتصف ضلعها الشرقي .
- والثّاني عبارة عن قناة تعبر المدينة من جنوبها إلى شمالها نحو شمالها الغربي.
- والثّالث عبارة عن شعبة تنحدر خارج سورها الغربي مجاورة له.

وأثبت البحث الأثري أن المنصورة تتوفر على شبكة من قنوات التوزيع، بعضها مبني فوق الأرض، وكثير منها قنوات فخارية تحت الأرض، وكانت تلك القنوات بنوعيها تغذي المدينة عبر العيون والنافورات والأحواض التي تتضمنها المرافق العامة والقصور والبيوت، كما كانت تغذي الصهاريج التي تحجر فيها المياه لحين الحاجة إليها لحرب أو جفاف.[1]

كما اهتم بنو مرين في المغرب الأقصى بتنظيم عملية الزرع والري من خلال إنشاء الصهاريج، من ذلك الصهريج بحوار الزاوية المتوكلية، إذ يصل الجامع بالقبة صهريج طويل عريض، كثير المياه، وبشاطئ هذا الصهريج أسدان من التبر يخرج الماء من أفواههما[2]،و اهتموا بتنظيم الري بالنواعير، والتي تكاثرت أيام أبي عنان، حيث وقعت تجربتها في المغترسات المرينية الخاصة[3]، وقد كانت أول ناعورة مرينية هي التي وضعت في سنة 685هـ/ 1287م حيث بُنيت قصبة تطاوين، وفيها ركبت الناعورة الكبرى على وادي فاس شرع في عملها في رجب من السنة المذكورة، ودارت في صفر من السنة بعدها.[4] وقد كان مظاهر التنظيم الفلاحي في هذا العهد هو كثرة الفلح، وعمومه بالمغرب المريني،

[1]- عبد العزيز لعرج، مدينة المنصورة المرينية بتلمسان- دراسة في الفكر العمراني الإسلامي وتطبيقاته العملية "عمرانا وعمارة وفنا"، شركة ابن باديس للكتاب، الجزائر، 2011، ص108، 109.

[2]- النميري، المصدر السابق، ص93.

[3]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص148.

[4]- الناصري، المرجع السابق، ج3، ص89.

من ذلك اشتهرت دكالة إذ بلغت بها مساحة الأرض المحروثة عشرة آلاف زوج، أي بمعدّل 80.000هكتار.[1]

ومن ذلك أيضا نجد دواليب المياه، ذكر منها الدولابين القديمين بالحديقة المرينية (المصارة) منها الناعورة الكبرى أو العظمى، والتي وصفها النميري بأنها " ناعورة فاقت نواعير الأرض"[2]، وأخرى صغرى تتصل بسور المدينة البيضاء إضافة لخمسة دواليب جديدة جهّز بها أبو عنان مرتفعات روض المصارة فانتظم سير الدورة المائية في الدُّولابين الكبيرين بينما آل أمر الدواليب الثلاثة الصّغار إلى التعطيل.[3]

ومن جهتهم بدل بنو حفص مجهودات جبّارة للعناية بالزراعة، لاسيما وأنّ مدينة تونس لا يوجد بها أنهار ولا عيون، حيث كانت تعاني من مشاكل الريّ التي تعرض الزراعة إلى الجفاف، ممّا أدّى إلى تعطيل مساحات شاسعة من الأراضي لقلّة المياه، فحاولوا التغلّب عليها بعدّة طرائق.[4]

من ذلك العمل على حجز أو تصريف المياه الجارية القليلة، بواسطة السطوح أو السدود، خاصة في المناطق الجنوبية، كما استخدمت طريقة " الفيضانات المسيّرة"، في زراعة الحبوب حول القيروان، واستخدمت في التخوم التونسية الطرابلسية، واستخدموا القنوات أو السواقي، تجري مباشرة فوق الأرض، أو بواسطة مجارٍ مبنية بالحجارة، مستمدة مياهها من عين أو نهر أو بئر.[5]

هذا وتم تسجيل اعتماد نظام سقي من أصل روماني، خاص بحجز وتوزيع مياه الأودية، والذي تضمّن ساعات مائية بدائية، تفرغ ثماني مرّات في السّاعة، وتصلح لقياس أوقات الري وتحديد

---

[1]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص148.

[2]- النميري، المصدر السابق، ص175.

[3]- النميري، المصدر نفسه، ص179؛ المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص64.

[4]- جميلة مبطي المسعودي، المرجع السابق، ص113.

[5]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص217، 218.

المعاليم التي يدفعها أصحاب الأراضي المجاورين، كما كان الاعتماد على آلة رافعة تسمّى السانية لاستخراج الماء من البئر، انتشرت في المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية من إفريقية.[1]

كما اعتمد على المآجل (ج) مأجل، وهو الصهريج المزوّد بماء المطر، والسطوح أو السدود، لاحتجاز مياه الأمطار، واستخدموا الدلو في سهول القيروان.[2] واستخدم بنو حفص الطواحين الهوائية، ذكرها التجاني أن في جنوب تونس بالقرب من توزر عددا منها في " وادي مجسر"[3]، مع وفرتها في العديد من المناطق الأخرى من هذه البلاد، خاصة في تونس.[4]

2- التوسّع والازدهار الصنّاعي:

ليس ذلك الازدهار، والتوسّع في أنواع الصنائع خلال الحكم الموحدي، إلاّ تعبيرًا صادقًا على مدى حرص الموحدين على الرقي بالاقتصاد والتنافس مع باقي الأمم بما يعدم صالح الأمة الإسلامية، لذلك تطوّرت الصناعات التقنية والهندسية في ذلك العصر، فكان من مظاهر التطوّر الصناعي العمل على صنع " آلات عجيبة" بمفهوم ذلك العصر إضافة إلى الأعمال الهندسية الأخرى كبناء القناطر والمساجد ، بتقنيات لم تكن منتشرة أو معروفة.

وممّا جاء في ذلك ان عبد المؤمن بن علي صنع مقصورة عجيبة من الخشب لها ستة أضلاع، وتتحرّك بصورة آلية، ترتفع عند خروج عبد المؤمن وتنسدل عند دخوله، وكانت البسط ترفع عن موضع المقصورة فترتفع الأضلاع في نفس الوقت، وإذا كان باب بيت المنبر مقفلاً فإذا قام الخطيب انفتح الباب وخرج المنبر وحده، وقد كانت هذه المقصورة موجودة أيّام المنصور[5]، وقد وصف هذه المقصورة الكاتب أبو بكر بن مجبر يحي الفهري:

---

[1]- برانشفيك، المرجع السابق، ص218.

[2]- جميلة مبطي، المرجع السابق، ص113.

[3]- المصدر السابق، ص127، 133.

[4]- جميلة مبطي، المرجع السابق، ص188.

[5]- مؤلف مجهول، الحلل الموشية...، مصدر سابق، ص144، 145؛ الحسن السائح، المرجع السابق، ص243؛ حسن جلاب ، مراكش مباحث في التاريخ و الحضارة ، المطبعة والوراقة الوطنية ، المغرب ، 2016، ص 57.

طَوْرًا تَكُونُ بِمَنْ حَوَتْهُ مُحِيطَةً فَكَأَنَّهَا سُورُ مِنَ الأَسْوَارِ

وَتَكُونُ طَورًا عَنْهُـم مَخْبُوءَةً وَكَأَنّهَا سِرٌ مِنَ الأَسْـرَارِ

فَإِذَا أَحَسّت بِالأَمِيرِ يَزُورُهَا فِي قَومِهِ قَامَت إِلَى الزُوَارِ

يَبْدُو فَتَبْدُو ثُمَ تَخْفَى بَعْدَهُ فَتَكُونُ كَالهَالَاتِ لِلأَقْمَارِ[1]

و من شغف الموحدين بالاختراعات الميكانيكية ما اخترعه لهم أحد المهندسين في عهد يوسف، وهو قوس بعيدة المدى تحمل على أحد عشر بغلاً، كما وضع أحد المهندسين لتاجر جنوي شجرة مموهة بالذهب عليها أطيار تصوّت بحركة هندسية وأهداها إلى السلطان يوسف، كما صنعت في عهده ثريا كبرى من النحاس تزن 32 قنطارًا وبها 512 مصباحًا.[2]

هذا وتجلّت النهضة الصناعية أيام الموحدين من خلال استغلال المعادن وصناعة السفن التي انتشرت دورها في السّواحل، حيث عظم الأسطول في المغرب، والذي استنجد به صلاح الدين الأيوبي ليرد عدوان الصليبيين[3]، لذلك أنشأ الموحدون دورًا لصناعة السفن بالمغرب، حتى أصبح إنتاج القطع البحرية في أغلبها تنتج في المغرب، فكان أهم دار صناعة في العصر الموحدي، دار الصناعة في المعمورة المهدية قرب سلا وعلى مصب وادي سبو، التي أنشأها عبد المؤمن بن علي، وقد كان لهذه الدّار الدور الأكبر في إنتاج قطع الأسطول الموحدي، حيث تم فيها بناء مائة وعشرين قطعة عام 557هـ/ 1161م من أصل مائتي قطعة، واهتم الموحدون بسبتة واتخذوها مركزًا لهم، والقاعدة الكبرى لأساطيلهم وازدادات عنايتهم بها، وخاصة زمن الخليفة يوسف بن عبد المؤمن، الذي أجرى

---

[1]- مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 145؛حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص64؛حسن جلاب ، المرجع السابق ، ص58 وما بعدها .

[2]- الحسن السائح، المرجع السابق، ص243.

[3]- محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تح: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ج1، ص 474 ؛ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص19، 20، 40، 75؛ عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ. مصدر سابق، ص 331؛ مؤلف مجهول، رسائل موحدية...، ج2، ص84؛ عبد القادر الصحرواي، " صلاح الدين الأيوبي ويعقوب المنصور"، في مجلة: دعوة الحق، ع2، س1، المغرب، 1376هـ/ 1975م، ص31.

توسيعات كبرى في دار صناعتها لتستوعب أكبر قدر ممكن من إنتاج المراكب، وكان منها أيضا بتونس، والمهدية، وبونة، وبجاية، ووهران، وبجاية... [1].

كما كان الاهتمام بإنتاج الأسلحة والمصنوعات الزراعية[2]، ومثال ذلك بجاية التي راجت بها الصناعات المعدنية، وأيضا عرفت فيها الصناعة التجميلية بإنتاج زيت الزيتون البالغ الجودة، والذي يستخلص منه أنواع من الزيوت منها ما يستخدم في الطهي، ومنها ما كان يصنع منه الصّابون.

وقد عرف العهد الزياني اختراعات على هذا المنوال، فالسلطان عبد الرحمن أبو تاشفين كانت عنده شجرة من فضة على أغصانها جميع أصناف الطيور النّاطقة، وأعلاها صقر، فإذا استعمل المنفاخ في أصل الشجرة وبلغ الرّيح مواضع الطيور صوت بنطقها المعلوم لمشابهها فإذا وصل الريح موضع الصقر صوت فننقطع صوت تلك الطيور كلها.[3]

وممّا جاء الحديث عنه ساعة المنجانة[4]، والتي ازدان بها قصر أبي حمو الثّاني وأشاد بذكرها شعراء بلاطه، وصفها يحي بن خلدون بقوله:"...وخزانة المنجانة ذات تماثيل اللّجين المحكمة، قائمة المصنع، تجاهه بأعلاها أيكة تعمل طائرًا، فرخاه تحت جناحيه، ويخاتله فيهما أرقم خارج من كرة بجذر الأيكة صعدًا، وبصدرها أبواب موجفة، عدد ساعات الليل الزمانية، يُصاقب طرفيها بابان

---

[1]- محمد علي عدلي صالح الهناندة، أوضاع الأسطول الإسلامي في المغرب خلال القرنيين الخامس والسادس الهجريين، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في التّاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، جامعة اليرموك، 1998، ص79، وما بعدها.

[2]- أمينة بوتشيش، المرجع السابق، ص48.

[3]- التنسي، المصدر السابق، ص141.

[4]- **المنجانة** أو المنقانة أو الميقاتة أو المنغالة أو منكلة آلة لمعرفة الوقت، وأصلها فارسي ويبدو أن ظهورها كان بالأندلس، وما زال أهل تلمسان يسمون ساعة الحائط الكبيرة مكانة، وأما في المغرب الأقصى فالكلمة تعني الساعة على العموم، والعالم الرياضي أبو الحسن علي بن أحمد المعروف بابن الفحام هو مخترع هذه الساعة الدقّاقة؛ ينظر: يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص102، 103؛ التنسي، المصدر السابق، ص162، 163؛ المقري، المصدر السابق، ج6، ص513.

مُوجفان، أطول من الأولى وأعرض... "[1]، وقد ضاعت هذه الخزانة ولم يصل إلينا منها إلاّ وصفها هذا.[2]

كما أن تنوّع الصناعات ورواجها لخير دليل على التطوّر الذي شهده الشق الصناعي فكان منها صناعة النسيج، وصناعة الورق، والصناعات الجلدية، والصباغة والصناعة الخشبية على أنواعها، وصناعة الزيتون والصّابون، وصناعة السكر والعقاقير، والعطور، وصناعة الطبيخ، حيث جاء اهتمام الموحدين به كنتيجة لتطوّر صناعة الطعام والصناعات الفخارية، وما يقاربها، والصناعات الزجاجية وغيرها، وفي صناعة البناء كان استحداث طرائق جديدة مستخدمة فيها، حيث كان رائجًا الصناعة بالجبس، وخشب الأرز، والرمل، والكلس، والطين، والأجر الوردي، ثم كان فيما بعد المزج بينهما للحصول على المادة المناسبة؛ وكان من أبرز مظاهر ذلك أيضا "دار الصنعة السعيدة" التي كانت "تموج بالفعلة نعلى اختلاف أصناهم وتباين لغاتهم وأدياهم فمن دراق ،ورماح ،ودراع ،ولجام ..."[3].

ومن جهتهم حرص بنو مرين على توسيع نشاطهم الصناعي، وتنويعه، من خلال التنظيم، ومقاومة الغش والتدليس في الصناعات، ولما كان الذميون اشتطوا في هذا الميدان، فقد خصُّوهم بصناعات معينة، وحظر عليهم الاشتغال بغيرها، كما وقع في عهد أبي الحسن.[4]

وتظهر معالم ذلك التطوّر الصناعي من خلال الإبداع في الإنتاج، كما جاء الحديث في المصادر عن الثريا الكبرى أيام أبي يعقوب والتي كانت في " زنتها سبعة عشر قنطارًا وربعا قنطار،

---

[1]- يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص102، وما بعدها.

[2]- عبد الحميد حاجيات، " الحياة الفكرية بتلمسان في عهد بني زيان"، في مجلة: **الأصالة، ع26، مطبعة البحث، قسنطينة، 1975، ص153، حورية سكاكو، المرجع السابق، ص66.**

[3]- يحيى بن خلدون ،المصدر السابق،ج2،ص324،323؛ رشيد بورويبة، الجزائر...، مرجع سابق، ص362، 363، 370، 371؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص66.

[4]- المنوني، ورقات....، مرجع سابق، ص147.

وربعا ربع قنطار، وفي دورها اثنان وثلاثون شبرًا، وعدد مراكز قناديلها خمسمائة وعشرون مركزًا، والذي يملأ قوارير سرجها من الزيت خمس قلل،..."[1].

ومن ذلك أيضا ما ذكر أيام أبي عنان المريني، والذي أحدث آلته العجيبة الصُنع، أنشأت كي تُزكي مناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الشّريف، وهي آلة غاية في الدقة، محكمة التركيب، غريبة الصُنع، وصفها شاعره ابن عبد المنّان وصفًا مفصلاً في قصيدته:

وَآلَـةُ لِلْمَوَاقِـتِ اسْتَقَـلَّ بِهَـا ... صُنْعَ تَفُوتُ النُهَي لُطْفَا صَنَائِعُهُ

أَبْيَاتُهَـا عَدَّ أَبْرَاجَ السَمَـاءِ وَلَا ... قُطْب وَ لَا فَلَكَ تَدْرِي مَوَاضِعُـهُ

يَجْرِي الهِلالُ عَلَيْهَا جَـرْيًا أَبَـد ... عَلَى المَنَازِلِ صُنعَ فَـاقَ بَارِعُـــهُ

وَفِي البُيُوتِ جورًا كُلَّ وَاحِـدَةٍ ... مِنْهُـنّ خُصّت بِمِيقَاتٍ تُطَالِعُـهُ

فهذه السّاعة تتركب من اثني عشر طاقًا في كل طاق جارية، وفي كل ساعة يخرج طائر يعلن عن الساعة الموقوتة وذلك برميه في الطست صنجة إذ ذاك تخرج جارية تأخذ بيدها اليمنى " كتابًا" يحمل الساعة المذكورة وتقدّمه إلى أبي عنان بإشارة مبايعة.[2]

وحتى أيام السلطان يعقوب بن عبد الحق كانت قد عملت في سنة **679**هـ/ **1283**م في المسجد الجامع بفاس الجديد ثرياه، ووزن هذه الثريا سعة قناطير وخمسة عشر رطلا وعدد كؤوسها مائتا كأس بالتثنية وسبع وثمانون كأسا.[3]

كما اهتمت الدّولة الحفصية أيضا بتنظيم صناعتها تنظيمًا دقيقا جيدًا، ووسّعت من أنشطتها الاقتصادية، حيث جعلت لكل صناعة مكانا خاصًا بها، وأسواقا خاصة بالصناعات، ولكل صناعة رئيس يُعرف بالأمين، يتولّى الفصل عند النزاع بين الصناع وزبائنهم، ويرأس هؤلاء الأمناء رئيس ذو نفوذ، كان له فصل القضاء في سائر تنازع الصنّاع، وكانت الصناعات الثمينة تتجمع حول الجامع

---

[1]- الجزنائي، المصدر السابق، ص69.

[2]- النميري، المصدر السابق، ص117، 118.

[3]- الناصري، المرجع السابق، ج3، ص89.

العظم، والصناعات المسبّبة للتلوّث والإزعاج في أطراف المدن، حيث لاقت الصنائع عمومًا رواجًا، داخل البلاد وخارجها؛وساهم الأندلسيون في ذلك من خلال إقامة تلك "الورش" أو المعامل ،وصنعوا الكراريط التي تمهد الطرق وطوروا صناعة الزيوت ،وإقامة مصانع الصابون و العطور ؛بل وصنع أيام المستنصر الحفصي "المنجنيق" في صفر 709هـ/ 1313م بدار الصناعة بتونس ،ورمي به هناك ثلاثة أحجار[1]

إنّ ذلك التوسع الصناعي يتضح من خلال ظهور المراكز الصناعية، على أن نميّز التقدّم داخل المجتمع الحضري، أكثر من صناعة المجتمع البدوي، لأنها تدخل فيها الفلاحة ومنتوجاتها والصناعة الحيوانية،[2] وقد اشتملت بلاد المغرب على مراكز صناعية كبرى وهي في مدنه الكبرى العديدة منها فاس، مراكش، سبتة، تلمسان، بجاية، تونس، القيروان...وغيرها من المدن، تلك المدن ظلت تزخر بتنوّعها الصّناعي خلال العصر الوسيط، بدرجات متفاوتة كونها أقطابًا اقتصادية بامتياز، وما زاد من التوسّع الصناعي، هو ظهور مدن جديدة وإحياء مدن أخرى، وهذا يعني أن الصناعة في تلك النواحي قد شهدت بدورها تطورًا واتساعًا، وانتقلت من صناعة قروية أو بدوية إلى صناعة المدينة.[3]

3-استخدام التقنيات الزراعية والصناعية:

استخدم سكان بلاد المغرب مجموعة من التقنيات أو الأساليب والطرائق سواءً كانت نُظمًا لاستغلال الأرض للاستفادة من محصولها، أو طرقًا معتمدةً بالأساس لضمان جودة المنتوج منذ غرسه إلى غاية جمعة وتخزينه، وعليه يمكن تمييز:

[1]- محمد النيفر،المرجع السابق،ص439؛ جميلة مبطي المسعودي، المرجع السابق، ص124؛كمال السيد أبو مصطفى، الأندلسيون...،مرجع سابق،ص401،402.

[2]- جودت يوسف عبد الكريم، المرجع السابق، ص79.

[3]- جودت يوسف عبد الكريم، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

✓ **تقنيات زراعية لزيادة جودة المنتوج، وتخزينه حفاظًا عليه من الفساد:**

كان منها استخدام **التخصيب أو التسميد** حيث يتم تخصيب الأرض من بقايا الحيوانات وأوراق الأشجار، أو بما يجمعونه من الكناسات أو يولدونه من الحشيش والتراب[1]، حيث ثبت استخدام أهل الصحراء لهذه الطريقة، وذُكر أن غلمانًا وبغالين كانوا يجوبون أرجاء مدينة فاس، لشراء البقايا من الإسطبلات، حيث أثبت الدراسات الحديثة، أنّ استعمال رماد فضلات الحيوانات بعد حرقها، كسماد، يعطي نتائج جيّدة، وقد اختلفت طرق الحصول على المواد المكوّنة للسّماد، أو تلك التي تدخل في صناعته، باختلاف هذه المواد وتباين مناطق المغرب وأقاليمه، ويبدو أن الحصول على الفضلات الحيوانية على طبيعتها ببلاد المغرب، كان يعدّ أفضل من الحصول عليها مخلوطة بغيرها، حيث كانت فضلات المواشي أكثر أضاف السماد استعمالاً[2] ،كما تم اعتماد طرائق في **الحرث،** والتي تسبقها أعمال لا يستقيم إلاّ بها، حيث تتم مُعالجة الأرض حسب نوع الأرض وطبيعتها، وأخرى معتمدة في **غرس الأشجار** ووقت غرسها، ومادته الأساسية بغرس الشجار عن طريق النوى، أو غراس الأغصان، وحتى الموضع الذي تُغرس فيه، إذ يعدّ اختيار الأرض المناسبة شرطا أساسيا لنجاح عملية الغرس.

ولكون المياه من أهم العوامل الطبيعية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي، فإنه تم اعتماد معايير خاصة لتنظيم السقي، وكيفية الحصول على تلك المياه سواء من مياه الأمطار، أو العيون، أو الآبار...[3].

---

[1]- ابن العوام ، المصدر السابق،ص441 وما بعدها؛ مفتاح خلفات، المرجع السابق، ص193.

[2]- موسى هوّاري، التقنيات الزراعية ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (من القرن 1هـ- 7م إلى القرن 7هـ- 13م)، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط، الجزائر، 2015/ 2016، ص42، 43.

[3]- ابن العوام ، المصدر السابق، ص565 وما بعدها؛ موسى هواري، التقنيات الزراعية ...، مرجع سابق، ص56، 99، 123، 131؛كمال السيد أبو مصطفى ،الأندلسيون...،مرجع سابق،ص400.

✓ **التخزين داخل المطامير، وجني الثمار وكيفية تخزينها:**

حيث كان غالبية السكّان يختزنون الحبوب في مطامير خاصة لعام أو عامين لا يدخلها الفساد، يلجؤون إليها وقت الأزمات والمجاعات، وفترات الجفاف والسيول الجارفة، والجليد، والبرد، وآفات الحشرات الضارة كالجراد[1]، وقد انتشرت في الكثير من المدن والقرى ببلاد المغرب، حيث كان بمدينة فاس ممّا يلي قصبتها القديمة مخازن الغلال، داخلها المطامير، وهي مجموعة في مكان واحد، يستدير بها سور منيع، عليه باب وغلق، ويسمّى هذا الموضع بالمرسى القديم.[2]

وذلك التخزين لم يقتصر على الحبوب، وإنما مواد استهلاكية أخرى، نذكر منها مثلا تلك المواد المخزنة أيام حصار مدينة تلمسان، إذ واجهه السكان لما كان " عندهم من المخزون حتى قدائد اللحوم ومسليات الشحوم ولم يتغير طعمها لأن بلاد الغرب مخصوصة بطول مكث المخزونات بها، فإنه ربما بقي القمح والشعير في بعض أماكنها ستين سنة لا يتغيّر ولا يسوّس، ثم يخرج بعد خزن هذه المدة الطويلة فيزرع وينبت وخصوصا تلمسان في برّ العدوة، وطليطة في الأندلس"[3]، وتذكر النصوص التاريخية أنّ سكان المناطق الجبلية كانوا ينحتون مطامير في الصخور لحفظ الحبوب، ومنهم من يحفظه في سنبله في الأندر بعد تطيينه[4]، ومن أمثلة ذلك أيضا ما كان يستخدم في مدينة مائة بير" من دُكّالة بالمغرب الأقصى إذ كان في خارجها عدّة مطامير تعوّد السكان أن يخزنوا فيها حبوبهم ويقول سكّان هذه البلاد بأنّ القمح يحفظ في هذه المطامير مائة سنة دون أن يفسد أو تتغيّر رائحته، ولكثرة هذه المطامير التي تشبه الأبيار سميت هذه المدينة مائة بير..."[5] ،كما شهدت بلاد المغرب عمليات لتخزين الثمار، خاصة الزيتون لكثرته بهذه البلاد، إذ في الغالب كان يتم بنفض شجره أو بتحريكه،

[1]- مفتاح خلفات، المرجع السابق، ص197.
[2]- العمري، المصدر السابق، ص180.
[3]- العمري، المصدر نفسه، ص 205.
[4]- مفتاح خلفات، المرجع السابق، ص197.
[5]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص153.

ثم التقاط ما يسقط من حبّه، وهذه هي الطريقة المثلى التي نصح بها علماء الفلاحة، وفضّلوها على ضرب الشّجر بالعصي، والقصب ليسقط الثمر، وهذه الطريقة كانت منتشرة ببلاد المغرب.[1]

هذا إضافة إلى مجموعة من الطرائق المنتشرة بكثرة ضمن عادات متوارثة فمثلاً الحصاد التي تم غالبا بواسطة منجل مسنّن، مثلما كان منتشرًا بإفريقية، والدرس بواسطة حوافر الدواب، اختصت بها منطقة قسنطينة والجنوب الشرقي من إفريقية، أما أغلبية جهات البلاد التونسية، وكذلك منطقة سبتة، فهي تستعمل درّاسة مجرورة بالحيوان ومجهزة بأحجار قاطعة وشفرات حديدية، تعرف باسم "الجاروشة"، وتستعمل في بعض الأرياف المجاورة لسوسة كصفاقس والقيروان، عربات ذات عجلات مسننة تسمى" الكريطة"[2]

أمّا صناعيا، فقد عمل السكان على تصنيع الإنتاج الزراعي وما يتصل به، واستخراج المعادن، والاستفادة من ذلك كله في متطلبات الإنسان الضرورية والكمالية[3]، ومن ذلك مثلا ما كان بتونس، إذ كانت تتم معالجة الجلود في الأجرار الكبيرة وذلك باستعمال الكلس ثم الماء المالح، وأخيرًا بواسطة قشرة صالحة للصبغ، والصباغة بملونات ذات أصل نباتي ونوعية جيدة، وأمّا الخزف والنسيج فقد اختلفت فيها التقنيات ما بين النساء والرّجال، فالنساء كان عملهن منزليا، والرجال الذين مارسوا مهنة الفخّار، فإنهم استعملوا في ورشاتهم مخرطة يحرّكونها بأرجلهم، ثم يتولّون شي الخزف في أفران خاصة، ونفس حال النسيج النسائي، بينما كان نسج الرّجال منظمًا على قواعد مهنية وتجارية.[4]

وبالحديث عن محاولة سكان بلاد المغرب التطوير من الأساليب المستخدمة زراعيا وصناعيا، لا بدّ من الإشارة إلى ما عرف " بالاصلاح الزراعي الموحدي"، والذي كان يهدف بالدّرجة الأولى إلى تحسين الأداء الزراعي، فيعقوب المنصور مثلا بني عددا من الصهاريج بمكناس إضافة إلى الآبار،

[1]- موسى هواري، التقنيات...، مرجع سابق، ص228 وما بعدها؛ برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص216.

[2]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص214.

[3]- مفتاح خلفات، المرجع السابق، ص197.

[4]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص222.

وعمل على توفير المياه واستنباطها من باطن الأرض، وإيصالها إلى مناطق الزراعة، والخليفة النّاصر أحدث فيها بحائر في نهاية من الإتساع، وجلب لها ماء النّهر، وعمّتها بساتين وغراسات جديدة خاصة الزيتون والكروم، وانتشرت زراعة الكتّان في بحيرة مكناسة، كما فضّل بعض القضاة الاشتغال بالفلاحة عن احتراف مهنة القضاء، ومن مظاهر ذلك أيضا تقدّم الزراعات الشجرية التي أصبحت من الوفرة بما يميّزها عن عصرها السابق.[1]

ينضاف إلى ذلك مجموعة نظم لاستغلال الأراضي، حيث استند نظام استغلال الأراضي الزراعية والاستفادة من محصولها إلى وثيقة عقد، بين صاحب الأرض على اعتباره مالكًا لها، وبين العامل عليها الذي يكون طرفًا رئيسي في الشركة المبرمة حسب ما نصّت عليه وثيقة العقد من شروط وأحكام تتصل بنظم الاستغلال، وإدارة الأرض وتوزيع المحصول[2]، وكثيرا ما أشارت النوازل والفتاوى الفقهية إلى تلك النظم المتعلقة باستغلال الأرض المنتشرة ببلاد المغرب[3]:

✓**نظام الشركات الزراعية:** أي الشّراكة بين مجموعة من الأفراد على خدمة الأرض، واقتسام أرباحها، فهناك إشارة من إحدى النوازل إلى أخوين شقيقين كانت بينهما أرض زراعية شركة بميراث بقصر كتامة، وكان أحدهما استغل الأرض ويقسّم مع أخيه الآخر ربع الأرض عند حصاد المحصول[4]،

---

[1]- ابراهيم القادري بوتشيش، الفلاحة....، مرجع سابق، ص213.

[2]- فؤاد طوهارة، النشاط الاقتصادي...، مرجع سابق، ص74.

[3]- حيث أشار ابن مرزوق في العديد من المواضيع الى شروط الكراء، و الغرس، و حتى تنظيم توزيع المياه في نوازله؛ ينظر في ذلك: نوازل ابن مرزوق، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية، تحت رقم 1342، ورقة 11، ورقة 25.

[4]- ذلك حين سئل سيدي مصباح عن أخوين شقيقين، كانت بينهما أرض بيضاء شركة بميراث بقصر كتامة، وأن أحدهما كان يستغل أرض أخيه بالحراثة، فعل ذلك أعوامًا وأنّ الآخر الذي كانت أرضه تستغل كان قاطنا بمدينة مرّاكش وغيرها، نزل عنده بداره من القصر الكبير عدة مرّات...وفي أثناء تلك المرات من آخرها طلب كل واحد منهما صاحبه، هذا بالكراء، وهذا بالإنفاق، وأقر المنفق عليه بالإنفاق وأقر مستغل الأرض بحرثها، وتنازعها في ذلك...؛ ينظر: الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص44 وما بعدها؛ مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص65.

وعن رجلين بينهما أرض شركة فصار أحدهما يمهدها ويغرس ويربي ويبني فيها نحو من عامين أو ثلاثة فطالب أحدهما القسمة فاقتسما فبعد القسمة طلب الغارس أجرته فيما غرسه.[1]

✓**نظام المزارعة أو المشاركة**: تكون بين طرفين وفي موضع معيّن ولمدة زمنية محدّدة، على أن يتمّ استغلالها حسب ما ورد في وثيقة العقد المبرمة بين صاحب الأرض وبين المزارع، بمعنى أن يقوم شخص بتسليم الأرض والبذور والبقر لشخص آخر يلتزم بالعمل والحراثة، والزرع، على أن يكون له نصيب معين من المحصول يتفق عليه في العقد[2]، سواء مسألة شركة أو مسألة إيجار، فإن كانت إجارة كان لصاحب الأرض ثلاثة أرباع، ولصاحب العمل الرّبع، وإن كانت شركة تمّت مناصفة، وإن كان القائم عليها خمّاسًا، حصل على خمس المحصول، والأربعة الباقية لصاحب الأرض.[3]

✓**نظام المغارسة**: وهو شبيه بنظام المزارعة، غير أنّه لم يكن يطبّق إلاّ في الأرض التي تغرس بالأشجار أي تزرع بالغراسة، وهي أن يدفع المالك أرضه إلى شخص آخر، ليغرسها صنفًا من الشّجر أو أصنافا يسميّها، فمتى أثمرت وأطعمت كان ذلك بينهما مناصفة، وعلى العامل الغرس والحفر، والحرز والنقش إلى ظهور صلاحها وبدء طيبها، ولا تجوز المغارسة في بقل ولا زرع ولا بصل، ويمنع أيضا على صاحب الأرض من زراعة الأرض المغروسة، لأنّه ضرر بالغرس، إلاّ أن تكون هناك عادة[4]، وقد جاء الحديث في ذلك عن أقوام أتوا إلى أرض مملوكة فغرسوا فيها على أن يكون الغرس بينهم وبين صاحب الأرض وهو غائب.[5]

---

[1]- أبو زكريا يحي المغيلي المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تح: مختار حساني، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ج4، ص64، 65؛ وجاءت تلك النوازل لتعالج أيضا مسائل الشراكة في زرع الأرض، وفي كيفية قسمتها، وحتى في قسمة الثمار؛ينظر: المازوني، المصدر نفسه، ص69، 71.

[2]- مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص65؛ فؤاد طوهارة، النشاط الاقتصادي...، مرجع سابق، ص74.

[3]- فؤاد طوهارة، المرجع نفسه، ص74، 75.

[4]- فؤاد طوهارة، النشاط...، مرجع سابق، ص75؛ مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص65.

[5]- المازوني، المصدر السابق، ج4، ص16، 17.

✓ **المُساقاة:** تكون بين طرفين شريكين، أو بين ربّ الأرض وبين العامل عليها كأجير لمدة زمنية محدّدة، وحسب نوع الزرع أو الغرس، وهي ثلاثة أصناف صنف أصله ثابت، تنقطع ثمرته ،فالمساقاة في ذلك جائزة في كل وقت ظهرت ثمرته أم لا، وصنف ثان إذا حدثت ثمرته لم يبق له أصل كالزّرع والمقثأة، فالمساقاة في ذلك جائزة عند الضرورة، وصنف ثالث لا يجوز مساقاته إذا لم ينبت، وكذلك إذا نبت لأنّه لا أمد له، كالبقول والموز، والقصب، وكل ما يجذ ويخلف[1]، حيث وردت أسئلة عن المساقاة فيما إذا تجوز، وما يشترط فيها، وهل لها صفة معلومة أم لا وما العمل الذي يلزم أن يعمله وكيف العمل إن عجز عن العمل وهل تصح للعامل جميعها.[2]

✓ **نظام الضمان (التعويض):**

حيث كان أكثر أهالي قرى تونس يتركون ماشيتهم في المزارع، ممّا يسبّب أضرارًا لأصحاب تلك المزارع، ولذا كان حاكم الموضع يغرمهم بدفع مبلغ من المال كتعويض لأصحاب المزارع عن الأضرار التي لحقت بمحاصيلهم، كما استأجر سكان بلاد المغرب الرعاة لرعي ماشيتهم لفترة معينة نظيرة أجرة معلومة.[3]

كما تجدر الإشارة للمساهمة الفعّالة التي قدّمها الأندلسيون في مجال استصلاح الأراضي البور أو الموات ،و زراعتها وتعميرها ،مع إدخال شتلات أو غروس لم تكن معروفة من قبل ،مثلما حدث في تونس حيث أدخلوا الطماطم والذرة ،مع إدخال طرائق جديدة في حرث التربة[4] .

---

[1]- فؤاد طوهارة، النشاط...، مرجع سابق، ص75.

[2]- المازوني، المصدر السابق،ج4، ص10، 11 وما بعدها.

[3]- مصطفى كمال السيّد، جوانب...، مرجع سابق، ص65.

[4]ـ مصطفى كمال السيد،الأندلسيون...، مرجع سابق،400،399.

الباب الثاني

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري في أقطار بلاد المغرب ومظاهر تراجع الدور الاقتصادي:

المبحث الأول: النظم والتقنيات التجارية ووسائل التعامل التجاري.

المبحث الثاني: التوسّع في الاتفاقيات التجارية:

1- التوسّع التجاري نحو المدن الإيطالية وشبه الجزيرة الايبيرية.

2- التوسّع في الاتفاقيات التجارية نحو الحوض الغربي للمتوسط (المدن الفرنسية).

المبحث الثالث: تحول الطرق التجارية: الدور في الانفتاح الاقتصادي.

المبحث الرابع: دور شبكة الطرق التجارية في تفعيل النشاط الاقتصادي.

المبحث الخامس: مظاهر تراجع الدور الاقتصادي:

1- مظاهر الأزمات الاقتصادية.

2- أزمة التجارة الصحراوية:

2-1- تحوّل طرق تجارة الذهب.

2-2- مشاكل وعراقيل تجارة الصحراء (تجارة القوافل).

3- القرصنة البحرية والفكّاكون:

3-1- مظاهر القرصنة البحرية.

3-2- الفكاّكون ودورهم التجاري.

المبحث الأول: النظم والتقنيات التجارية، ووسائل التعامل المالي والتجاري:

إنّ توسّع المبادلات التجارية فرض تطبيق مجموعة من النظم والتقنيات لتسهيلها، ونظرا لكون النشاط السياسي والدبلوماسي مرتبطا بسير الحياة التجارية وأنشطتها، فإنه تم سن قوانين وترتيبات لتسهيل هذا النشاط، وتحديد كيفية دخول البضائع وخروجها، وكانت كلها توجد بالمراسي[1].

لقد فرضت الدولة الموحدية تنظيم علاقات تطورت إلى مستوى أكثر تنظيما، ولآماد طويلة أحيانا، فنجد تحديد الضرائب الجمركية، وتحديد مراسي التبادل، وبكل مرسى ديوان خاص لضبط التجارة الخارجية، وعلى رأسه يوجد صاحب الديوان، حيث ذكر بسبتة "ديار الإشراف على عمالة الديوان"[2] ،والتي كان منها أربعة، لمراقبة السلع، كما أوجدت وظيفة صاحب المرسى[3]، فيما يخص خطوط التجارة البحرية.

كل ذلك ارتبط بمجموعة "القوانين الديوانية"، وهي تقريبا واحدة بتلمسان، وإفريقية، وفاس، وتتمثل في دفع عشر قيمة البضائع للديوانة، وتدفع نقدا وأحيانا بضاعة، وتدفع عادة بعد بيع البضاعة، كما يوضح ذلك الفصل الثالث والعشرون من المعاهدة القطلانية – الإفريقية مثلا ببلسنية سنة 1271م/ 617هـ[4]؛وحرصا منها على التنظيم التجاري، وفرض العمل بتلك النظم، حاولت الدولة الموحدية القيام بدور رئيسي لحماية طرق التجارة البحرية في حوض البحر المتوسط الغربي، وذلك عن طريق الاهتمام بالموانئ المغربية وتنظيمها على نسق التنظيمات التي شهدتها الموانئ الشرقية[5].

---

[1]– عمر سعيدان، علاقات...، مرجع سابق، ص 43، 44.

[2]– دار الإشراف على عمالة الديوان، والتي كانت تعتبر مكانا لتسجيل المكوس والأعشار وآدائها، ثم تخصصت كلمة (الديوانة) بالمراكز المقامة بالحدود بين قطر وقطر لمراقبة السلع المجلوبة والموسوقة (المستوردة والمصدرة) واستخلاص الضرائب المفروضة عليها، وهي تعادل كمرك (جمرك) عند المشارقة؛ ينظر: محمد ابن القاسم الأنصاري السبتي، المصدر السابق، ص 41، 42.

[3]– جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 134.

[4]– عمر سعيدان، علاقات...، مرجع سابق، ص 43، 44.

[5]– جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 134.

كما حرصت الدول الأوروبية من جهتها على ذلك التنظيم، فمثلا نجد أنه وجد بجنوة موظفون مغاربة يزاولون مهمة الترجمة، حيث وردت الإشارة إلى أستاذ اللغة العربية (Magister de latterais)، مرتبط بالجمهورية الجنوية سنة 1267م/ 613هـ، فاهتمام الجمهوريات الإيطالية باللغة العربية كان ضروريا في تعاملها التجاري مع البلاد المغربية، وذلك تأكيد على حقيقة وجود التجار المغاربة بالموانئ المسيحية[1].

هذا إضافة لوجود التجهيزات والمصالح الضرورية بالموانئ المغربية من مصالح الشحن والتغليف، والتي تكثر الحاجة إليها في مثل تلك المحطات، وقد وجدت مثل تلك التجهيزات في كل الموانئ من أقصى ثغر في شرق البلاد إلى آخر نقطة في غربها في العهد الموحدي، برز منها خاصة "منطقة الجمرك"، إذ وقبل ذهاب التجار إلى فنادقهم، وبعد إفراغ بضائعهم وسلعهم من المراكب في موانئ بلاد المغرب كانوا يتوقفون في منطقة الجمرك حيث تتم عمليات الإجراءات الجمركية على السلع والبضائع، والتي غالبا ما كان يتم الإعلان عن بيعها بالمزاد العلني في أماكن وصولها[2].

هذا، وكان السلطان يوكل إدارة الجمرك إلى والي المنطقة الواقعة في حوزته، وقد يختاره أحيانا من أمراء الأسرة الحاكمة، وإلى جانبه يوجد كتبة حاسبون وتراجمة، ولكل أمة مسيحية ذات مصلحة، وتجارة قيم خاص بالجمرك، وكان أهم غرض من الجمرك هو استفاء حق الخزانة على البضائع المستوردة المعروضة للبيع، وله الإشراف على عقد الصفقات العامة بين المسلمين والمسيحيين، وتنظيم عمليات البيع بالمزايدة أو غيرها[3].

[1]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 237.

[2]- توفيق مزاري، المرجع نفسه، ص 237؛ جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 33، 34.

[3]- نفسه، ص 236.

وعموما تم اعتماد مجموعة أنظمة وتقنيات تجارية، ووسائل لتسهيل تنظيم المعاملات المالية والتجارية ببلاد المغرب، والتي يمكن أن نذكر منها: * **نظام القراض**[1]: وهو أن يقوم رجل بإقراض آخر مالا ليعمل به على وجه القراض، نظير جزء من الربح، وكان هذا النظام يستلزم إبرام عقد بين الطرفين يشهد عليه بعض الشهود والعدول[2]، وقد كان معمولا به في بلاد المغرب، حيث تكررت النوازل، في ذلك وتعددت أنواعها[3]،حيث شمل الأفراد أيضا، لتسهيل النشاط التجاري. ومما ذكر عن ذلك أيضا أيام الموحدين، ما قام به عبد المؤمن بن علي من إقراض طلبة الموحدين، حيث كان ذلك "أصل غناهم"[4]، كما مارس المسلمون القروض العادية مع الأوروبيين في التجارة، والذين تقارضوا على أساس القرض المسمى "بالبحري"، وفيه تحمل على رأس المال زيادات كبيرة لأن المستدين ينبغي أن يتحمل أخطار البحر[5]، بعقود هي "عقود القراض"، ولذلك أصبح للسفن الإسلامية القدرة على القيام بحركة التبادل التجاري الكبير، لدور عقود القراض المستخدمة، حيث كانت ملكيتها مشتركة، ونشاطها متعدد ودائم[6].

لقد كانت عملية الاقتراض من المعاملات الرائجة في بلاد المغرب الإسلامي كافة خاصة في المجال التجاري، لكون أن التجارة الكبيرة تستلزم موارد مالية ضخمة، فتكوّنت بموجبها ما يشبه

---

[1]- من القروض، جمع قرض، ويسمى السلف، وقد عرّفه الحنفية بأنه عقد مخصوص يرد على دفع مال في مثلي لا غيره، وعرفه المالكية بأنه دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلا تفضلا، وعرّفه الشافعية بأنه تمليك الشيء على أن يرد بدله، وعرّفه الحنابلة، بأنه دفع مال لمن ينتفع به، ويرد بدله له؛ ينظر: محمد بن مطلق الرميح، النوازل الفقهية المالية من خلال كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب للإمام الونشريسي ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الفقه ،المملكة العربية السعودية ،2011، ص 385.

[2]- مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 86.

[3]- ذكر ذلك الونشريسي في "مسألة رجل دفع إلى رجل مالا ليعمل به على جهة القراض وأشهد عليه بذلك بينة..."؛ ينظر: المصدر السابق، ج6، ص 562 وما بعدها.

[4]- ابن القطّان، المصدر السابق، ص 177.

[5]- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 231.

[6]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 143؛ محمد فتحة ، المرجع السابق ، ص 322 وما بعدها .

الشركات، شملت بداية أفراد الأسرة الواحدة، ثم تجاوزتها إلى أفراد أجانب، والتي كانت تعرف فيما بعد بأوروبا أو الجمهوريات الإيطالية باسم (كبانية – companies)، وصارت تستند إلى القروض، ولها مراكز على طول المسالك العظمى للتجارة[1].

* **نظام الرهن**[2]: حيث كانت ترهن العقارات (كالدور والبساتين والأراضي) والثمار أو الزروع مقابل مبلغ من المال[3].

* **نظام الوديعة**: وجد نظام الوديعة في بلاد المغرب، فتشير إحدى النوازل إلى رجل من تجار الزيت بسبتة سافر إلى الجزائر ليبيع زيتا له هناك، فأودعه قوم من أهل بلدته زيتا لهم ليبيعه لهم هناك[4].

* **نظام السّلف والكراء**:

والذي كان شائعا بين جميع الطبقات في المغرب الإسلامي، حيث جرت العادة أن تستعير النساء الحلي أو تكتريه لمدة معينة مقابل مبلغ يتفق عليه، كذلك كان هناك كراء الثيران للحرث، والبازي للصيد، واكتراء الحوانيت المقامة على أرض السلطان أو المملوكة لبيت المال، كما انتشر نظام اكتراء السفن لنقل البضائع أو الأفراد من موضع إلى آخر نظير أجرة معينة يتفق عليها في العقد[5].

***نظام المعاوضة**: وهو يعادل المقايضة، إذ لم تقتصر طرق استخلاص الثمن في التعامل التجاري

---

[1]– توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 221.

[2]– معناه الثبوت والدوام واللزوم، عرّفه الحنفية بأنه حبس شيء بحق يمكن استيفاؤه منه، وعرّفه المالكية بأنه مال قبض توثقا به في دين، وعرّفه الشافعية بأنه جعل عين مال وثيقة بدين يستوفي منها عند تعذر وفائه، وعرّفه الحنابلة، بأنه توثقة دين بعين يمكن أخذه أو بعضه منها، أو من ثمنها إن تعذر الوفاء من غيرها؛ ينظر: محمد بن مطلق الرميح، المرجع السابق، ص 415 وما بعدها.

[3]– أورد ذلك الونشريسي من خلال "نوازل للرهن والصلح والحمالة والحوالة والمديان والتفليس"، وذكرت أيضا في مواضع أخرى من خلال نوازل أوردها الونشريسي؛ ينظر: المصدر السابق، ج6، ص 490 وما بعدها، ج10، ص 412 وما بعدها؛ مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 88 وما بعدها.

[4]– مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 90.

[5]– مصطفى كمال السيد، المرجع نفسه، ص 91؛ كريم عاتي الخزاعي ،المرجع السابق ،ص167.

على لبيع نقدا، وإنما معاوضة سلعة بسلعة أخرى أو بمبلغ من المال يساوي قيمة (المال) السلعة، انتشر ذلك في القرى المغربية، حيث جرى العرف بها على بيع الطعام الحبوب بالعصير؛أي الزيت [1].

كما اشتهر هذا النوع من التجارة مع بلاد السودان، إذ كانت تقوم على هذا النوع من التجارة، والتي أطلق عليها اسم "التجارة الصامتة"، حيث كان يتم مقايضة الملح والنحاس من بلاد المغرب بالذهب من بلاد السودان[2]، ومن أمثلة ذلك أيضا، أن استخدم داخل أسواق مدن إفريقية حيث كانت سوق الربع في تونس يتعامل فيه مع البدو الريفيين[3].

* **نظام الحوالة**: والذي كان معروفا في بلاد المغرب، بإحالة المال إلى شخص آخر عن طريق وسيط، كذلك كان هناك نظام الحوالة على الصيارفة، حيث كان التاجر يدفع للصيرفي الدراهم أو الدنانير، ثم يشتري الطعام والسلع وغير ذلك، ويحيل الثمن على الصيرفي[4].

* **نظام المزايدة والدلالة**: كثر وجود الدلالين في الأسواق المغربية حيث كان الدلّال، يعتبر وكيل البائع أو التاجر، وكان الشائع بين التجار أن يقوم أحدهم بإعطاء السلعة إلى الدلاّل ليبيعها له مقابل أجرة معينة، فيقوم الدلاّل بالنداء عليها في السوق، وتحدث المزايدة بين الناس عند شرائها[5].

وتجاريا أيضا تم اعتماد **"نظام الوكالة التجارية"**، سواء داخل بلاد المغرب، أو مع البلدان الأوروبية، ونحو المشرق، وبلاد السودان، والذي سهّل على التاجر عناء السفر والتنقل ذهابا، وإيابا، وقد انتقل نظام الوكالة التجارية في بلاد المغرب، حيث ساهم في ربح الوقت والمسافات، وتوفير السلع

---

[1]- مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 88 وما بعدها؛ مريم محمد عبد الله جبودة، التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي (555- 980هـ/ 1160- 1572م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب من قسم التاريخ، جامعة الزقازيق، 2008 ص 217؛ كريم عاتي الخزاعي ،المرجع السابق ،ص177.

[2]- مريم محمد عبد الله جبودة، المرجع السابق، ص 217، 218.

[3]- مريم محمد عبد الله جبودة، المرجع نفسه، ص 218.

[4]- مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 88؛كريم عاتي الخزاعي ،المرجع السابق،ص178،محمد علي أحمد قويدر،المرجع السابق ؛ص132.

[5]- مصطفى كمال السيد، المرجع نفسه، ص 92.

من المناطق البعيدة، وهناك نوع آخر من الوكالة التجارية، غير أن نشاطها لا يمتد إلى أقاليم بعيدة، حيث خدمت العناصر المترفعة عن ممارسة النشاط التجاري، كأفراد الأسرة الحاكمة والقضاة، حيث كانوا يوكلون أشخاصا معروفين لتولي نشاطاتهم التجارية، والإشراف عليها، وقد لعب اليهود دورا مهما في ذلك[1].

وقد ظهر بشكل جلي من خلال تلك العلاقات التجارية بين مدن المغرب الإسلامي والدول الأوروبية استخدام "تقنيات عالية" استحدثت على مستوى حركة التجارة في حوض المتوسط، حيث أصبح للموثقين طرقا خاصة في إجراء عمليات التأمين على السفن والبضائع، تلزم التجار في رحلاتهم على تنفيذ التعليمات بدقة، فشملت العقود التجارية الأصلية:

* **الكومنَدا (La Commenda)**: وهي نظام تجاري كان يقوم على أن أصحاب رؤوس الأموال يقدّمون أموالهم، لأحد التجار ليتاجر بها مقابل أن يعود ربع الربح للتاجر، والثلاثة أرباع الأخرى لأصحاب رؤوس الأموال[2]، وهي ذات مميزات خاصة، بترتيبها الموجز، موضحة التنظيمات التجارية وأصناف التجار، وقوانين الشراكة التجارية، ويذكر في ذلك أن الأمير القطلاني (Nuno) أنشأ في عام 628هـ/ 1230م، أول شركة تجارية من خلال (la commanda) حيث عمل من خلالها على شحن السفن القطلانية تجاه موانئ بلاد المغرب، وهكذا تحولت السيطرة التجارية في حوض البحر المتوسط الغربي إلى التجار القطلان، وإن شاركهم الفرنسيون في ذلك[3]، ومثلا كان خلال الفترة من 609هـ/ 1212م حتى 642هـ/ 1246م للتاجر الرأسمالي المرسلي

[1]– محمد ساعو، المرجع السابق، ص 66؛ محمد الشريف سيدي موسى ،المرجع السابق ،ص242،243 وما بعدها؛ محمد علي أحمد قويدر ، المرجع السابق ،ص88.

[2]– جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 48.

[3]– جمال أحمد طه، المرجع نفسه، ص 48، 49.

(Manduel) عشرين عقدا من الكوموندا، خاصة باليهود المرتهنين لأعمال في النقل البحري إلى مدينة بجاية، وهران، وتلمسان، وصقلية، وإسبانيا وتونس[1].

وقد لعبت الكوموندا الدور الأساسي في القرنين 12- 13م/ 6- 7هـ، في بلدان أوروبا الجنوبية، وتطورت لتحتل مكانا مهمّا في الأعمال التي تقترب قانونيا من عقود الشركات الجماعية، لكن مع نهايات ق 13م- 7هـ وبدايات ق14م- 8هـ، فقد أهميته، إذ كان يقوم على تنظيم عمليات التصدير والتجارة في الأماكن التي تم الاتفاق عليها في العقود التجارية المنعقدة بين أصحاب رؤوس الأموال والتجار، ومع نزوح التجار إلى توكيل وكلاء من قبلهم لإتمام العمليات التجارية في الأماكن البعيدة، فبدأ أصحاب رؤوس الأموال في تغيير النظام القديم إلى نظام جديد، فظهرت المشاركة (societas)، حيث أخذت دورها بسرعة[2].

* **المشاركة (societas)**: وفيه تقسّم الأرباح على أساس رأس المال المقدم من كل الطرفين والجهد الذي يبذله كل منهما[3]، ونجد من وسائل التعامل المالي والتجاري إلى جانب العملة استخدام السفاتج[4]، والصكوك[5]، وهي من وسائل المعاملات الهامة آنذاك.

---

[1]- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 231؛ جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 15، 17؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 96.

[2]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 48، 49.

[3]- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 231؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 96.

[4]- **السفاتج**: كلمة فارسية مفردها سفتجة أو سفتة أي ورقة، أو نقول حوالة، ومعناها "خطاب ضمان مالي"، وتستعمل السفاتج أو الحوالات للدفع في بلاد أخرى، وهي أن يعطي تاجر مالا لمن له مال بالبلد الذي يريد أن يسافر إليه بأسعار ذلك البلد، ويأخذ منه سفتجة ليستظهرها لمن عنده المال في ذلك البلد، وتساعد هذه العملية على تأمين المال للطرفين للدافع، والقابض، وحمايته من مخاطر الطريق؛ينظر: سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص 194؛ مريم محمد عبد الله جبودة، المرجع السابق، ص 220؛ محمد علي أحمد قويدر ، المرجع السابق ، ص130.

[5]- **الصكوك**: الصك معناه سند الدين، وهي تشبه في الوقت الحاضر "الشيك"، وقد استخدمت الصكوك في بلاد المغرب، منذ وقت مبكر؛ ينظر: سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص 194؛ مريم عبد الله جبودة، المرجع السابق، 219؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 96؛ محمد علي أحمد قويدر ، المرجع السابق ، ص130.

تنضاف إلى ذلك عملية شراء التجار للأسهم من السفن المسيحية، ويبيعون أسهما من سفنهم إلى تجار الدول المسيحية، وذلك تفاديا للقرصنة المسيحية، فمثلا كان الوزير التلمساني هلال القطلاني مالكا لثلاثة أرباح لسفينة ميورقة، وذلك ما يدلّل على كثافة ومرونة العلاقات التجارية بين الدول المسيحية والدول الإسلامية للمنطقة الغربية للمتوسط[1]، بحيث أنه وفي غمرة الانتقال من عصر دولة الموحدين إلى الدويلات الثلاث أرسيت قواعد للتجارة تقنّن وتنظم ذلك الواقع من خلال تلك الاتفاقيات التجارية الثنائية مع الدول المسيحية[2]، كتعبير على أهمية الدور التجاري الذي كانت تقوم به المنطقة في تجارة المتوسط، وعدم انقطاعها، بل توسّعها وتجدّدها، بالرغم من التغيرات السياسية التي عرفتها المنطقة.

هذه المرونة، والسّهولة في المعاملات التجارية ساهمت في إعطاء الموحدين، ومن جاء خلفهم، في هذه الرقعة الجغرافية دور الوسيط التجاري، إذ عرف المغرب في العهد الموحدي صحوة تجارية على غرار الجمهوريات الأوروبية المتوسطية؛ لكن بوتيرة أقل، بفضل إحكام الموحدين قبضتهم على طرق التجارة الصحراوية، وتحقيق مركزية سياسية، فوفروا بذلك الشروط الاقتصادية للانفتاح على العالم المتوسطي، قاموا من خلال ذلك بدور الوسيط التجاري، وكذا المراهنة التجارية بعيدة المدى[3]، وقد قام بذلك الدور العديد من مدن بلاد المغرب، من خلال التبادل التجاري بين الصحراء والضفة الجنوبية، والضفة الشمالية للمتوسط، ومن أوضح النماذج على ذلك أن شكّلت تلمسان المركز الهام المطل على الصحراء من خلال مدينة سجلماسة للحصول على الذهب من مالي والسودان، والمقايض بالنسيج، والأواني الحديدية، والقصديرية، والنحاس، والأواني البلورية، والطيب، والعنبر، وكانت تشترى

---

[1]- عطا الله دهينة، الحياة الاقتصادية...، مرجع سابق، ص 481؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 97.
[2]- عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 292.
[3]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 227.

هذه السلع المتواجدة بتلمسان، والواردة من غرب أوروبا وأراغون أو إفريقية والمغرب الأقصى بمادة الذهب، حيث كانت كل البلاد الأوروبية، تفتقر إلى الذهب وتحتاجه[1].

كما ساهم "نظام الإدارة الجمركية" في تشجيع وتنظيم العمليات التجارية، حيث شكّل الجمرك مكتبا تجاريا للدولة، توجد به مجموعة من المنظمين التجاريين لدخول السلع التجارية، وتقدير ما عليها من ضرائب، ومن المعروف أنه في أغلب البلدان الإسلامية كانت ضريبة الديوان المفروضة على التجّار الأجانب هي 10%، وفي أرض المغرب الإسلامي كانت هذه الضريبة متغيرة وليست ثابتة، حيث خفضت في كثير من الفترات إلى 8%[2]، ما عدا الاستثناءات المنصوص عليها في المعاهدات التجارية، تنضاف لها الحقوق الإضافية للخزانة كحق الإرساء، وحقوق الوزن، والكيل، والخزن[3].

وقد وجب على التجار الأجانب تسديد ما عليهم من حقوق للجمرك مع دفع رسوم قليلة إلى مجموعة السماسرة والحمّالين والمترجمين الموجودين بجوار مكتب الجمرك، قبل الذهاب لفنادقهم[4].

ومن تسهيلات الإدارة الجمركية في تونس الحفصية، إعفاء الحبوب من الضرائب حتى يتم تمويل البلاد منها، كما منحت للتجار الأجانب حقوق التصدير للبضائع معفاة من الضرائب إن استوردوا لتونس بضائع تساوي البضائع التي يصدرونها، فإن زادت صادراتهم على وارداتهم فالضريبة (5%) على الفارق، وكانت الإدارة لا تأخذ أية ضريبة على الصفقات المنعقدة في الدولة،والأجانب ما شجّع البضائع المحلية، فانتعش اقتصاد البلاد حتى أنه قدر دخل هذه الإدارة الجمركية على العهد

[1]- عمر سعيدان، المرجع السابق، ص 23.

[2]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 33؛ توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 236، جميلة مبطي المسعودي، المرجع السابق، ص 126.

[3]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 236.

[4]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 33.

الحفصي بدخل سنوي لا يقل عن 170.000 دينار، مع تسجيل نشاط كبير للأندلسيين في عمليات التصدير والاستيراد[1].

المبحث الثاني: التوسّع في الاتفاقيات التجارية:

يعكس ذلك التوسّع في الاتفاقيات التجارية، مدى توسّع دائرة النشاط التجاري، والتي تعددت وتنوعت باتجاه الحوض الشرقي للمتوسط، أو اتجاهه الغربي، ويمكن إجمال ذلك من خلال التالي:

1/ التوسّع التجاري تجاه المدن الإيطالية وشبه جزيرة إيبيريا:

لقد تعددت المعاهدات التجارية طوال عمر دولة الموحدين، والتي كانت تخدم بالأساس التجارة، وضمان استمراريتها، خاصة مع الدويلات المسيحية، كان من أبرزها تلك المعاهدة التجارية بين مدينة جنوة ودولة الموحدين سنة 548هـ/ 1153م، تجدّدت بعد فتح المهدية (556-557هـ/ 1160- 1169م)، فأصبح للجنويين حق التجارة مع سواحل الدولة الموحدية مع امتياز خاص وهو أداء ضريبة 8% ما عدا في بجاية فهي 10%؛ لكن في مقابل ذلك لم يسمح الموحدون لتجار بيزا بالتجارة في المراسي والموانئ الموحدية في المغرب والأندلس، إلا إذا جلب التاجر بضاعة بخمسمائة دينار وذلك بسبب أعمال القرصنة التي كان يقوم بها أهل بيزا في البحر.

كما عقد الموحدون سنة 580هـ/ 1174م معاهدة تجارية أخرى مع بيزا، وفي عهد المنصور الموحدي عقد الموحدون اتفاقا تجاريا مع بيزا سنة 582هـ/ 1186م أو 583هـ/ 1187م، أو كما ذكر سنة 581هـ/ 1185م، تدوم خمس وعشرون سنة، مع حق المتاجرة في أربع مراسي بالمغرب دون الأندلس، مقابل أداء العشر على سلعهم، ولا ينزلون بمرسى ألمرية إلا لإصلاح سفنهم أو التزويد بالحاجيات لمتابعة سفرهم، مع التأكيد على منع القرصنة، وفي سنة 592هـ/ 1195م جمعت

[1]- جميلة مبطي المسعودي، المرجع السابق، ص 126؛ كمال السيد أبو مصطفى ، الأندلسيون ... ، مرجع سابق،ص403 ومابعدها.

المنصور معاهدة أخرى مع الدويلات النصرانية، لتكون معاهدة مع جنوة سنة 634هـ/ 1236م ومع ميورقة سنة 637هـ/ 1239م، وقد وصل عدد المعاهدات الموقعة بين الموحدين والدويلات المسيحية إلى أكثر من عشرين معاهدة ذلك ما بين (609- 638هـ/ 1212- 1240م) [1].

ومن جهتهم عقد بنو مرين العديد من الاتفاقيات التجارية، والتي حاولوا من خلالها توسيع نشاطهم التجاري، وأيضا حماية مصالحهم التجارية، وقد تزامن نجاح المرينيين في السيطرة على المغرب الأقصى، مع الجهود القطلانية الرامية إلى إطلاق إمبراطورية تجارية في غرب البحر المتوسط، فكانت النتيجة أن أبرمت مملكة أراجون مجموعة من المعاهدات التجارية مع المرينيين كمعاهدة سنة 670هـ/ 1271م، ومعاهدة سنة 673هـ/ 1274م[2]، وعقدت في سنة 698هـ/ 1309م، معاهدة بين فاس وأراجونة وكذا في سنة 1334م/ 723هـ[3]، كما عقد العاهل الميورقي معاهدة تجارية سياسية ثابتة مع السلطان أبي الحسن المريني سنة 739هـ/ 1338م سمح من خلالها للرعايا الميورقيين بالتجارة في مدن المغرب، ولكن منع عليهم أن يصدّروا منه القمح، والسلاح والخيول، والجلود المملحة والمدبوغة، وفي عام 746هـ/ 1345م استقبل ملك أراجون، وميورقة، وفالنسية، وسردينية، وكونت برشلونة، استقبل في مدينة بربيون سفارة مفوضة من سلطان المغرب الأقصى أبي الحسن المريني، وقد رد على هذه السفارة بسفارة ميورقة إلى مدينة فاس كان على رأسها تاجر ميورقي[4].

وقد عقد السلطان المريني أبو عنان سنة 749هـ/ 1348م- 759هـ/ 1357م معاهدات صلحية، وتجارية مع الدول الأوروبية كان منها ميورقة، ومعاهدة عقدت في 9 أفريل 760هـ/

---

[1]- مؤلف مجهول، رسائل موحدية...، مصدر سابق، ص 91؛ سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص 159؛ هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص 395؛ - Mas Latrie, relations et commerce de l'Afrique septentrionale ou Maghreb avec les nations chrétienne au moyen age, Bébliothèque nationale, Paris, 1886, p 94, 120؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 77.

[2]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 48؛ - Atallah Dhina, op-cit, p 377

[3] - Attalah Dhina, op-cit, p377, 378.

[4]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 70، 71؛ المنوني ، ورقات ...،مرجع سابق،ص143.

1358م، لعشر سنوات، مع بيزا، وفي 770هـ/ 1368م أو 771هـ/ 1369م مع البرتغال[1]، وكان على إثر هذه المعاهدات أن تدفقت التجارة على مدن المغرب وامتلأت بتجارها دواوين أقطاره.

وبالعودة إلى البدايات الأولى مع روما، فإنه سجّل في إحدى الوثائق المؤرخة في سنة 639هـ/ 9 أبريل 1231م في روما، حيث رخّص البابا IX (Gregoire) لأسقف ميورقة، بأن يسمح لمسيحي جزيرته بالتجارة مع البلدان الإسلامية المغربية في وقت السلم، وبيع الأشياء الضرورية للحياة، وفي وثيقة أخرى مؤرخة في أواخر عام 645هـ/ 21 مارس 1248م يأذن فيها البابا أيضا لأسقف ميورقة بالسماح للأساقفة الميورقيين بالتنقل في أرض الإسلام في ظل كل الأوضاع، ويعتبر القطلان أول الأوروبيين الذين وصلوا سبتة في العصور الوسطى[2].

كما نشطت العلاقات التجارية الحفصية، دل على ذلك سلسلة من المعاهدات التجارية، ولما كانت دولة بني حفص تضم أهم المراكز التجارية في شمال إفريقيا، فقد تسابقت الجمهوريات الإيطالية لتجديد الاتفاقات التجارية السابقة مع السلطان الحفصي أبو زكريا، والذي وسّع من الضمانات الممنوحة للتجار[3]، حيث توجه أيام حكم هذا الأخير مبعوث المدن الإيطالية (بندقية، بيزة، جنوة)، إلى تونس فأبرمت مع البندقية معاهدة تجارة وسلام عام 629هـ/ 1231م مدتها أربعون عاما، ومع جمهورية بيزا سنة 632هـ/ 1234م، مدتها 30 سنة، وأرسلت جنوة سفيرها سنة 634هـ/ 1236م لعقد معاهدة مع أبي زكريا لمدة 10 سنوات[4].

وقد تحدّد من خلال هذه الاتفاقيات مبادئ تعاطي التجارة واستقرار النصارى في إفريقية، وتّمتعهم بالحرية الكاملة في ممارسة شعائرهم، وكان منها بند يحظر على الجنويين تعاطي التجارة،

---

[1]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 70، 71؛ مريم جبودة، المرجع السابق، ص 128 وما بعدها؛ المنوني، ورقات...،مرجع سابق،ص143 ،144؛ - Atallah Dhina, op-cit, p 378

[2]- جمال أحمد طه، المرجع نفسه، ص 51.

[3]- مريم جبودة، المرجع السابق، ص 133.

[4]- جميلة مبطي المسعودي، المرجع السابق، ص 129؛ مريم محمد عبد الله جبودة، المرجع السابق، ص 133 وما بعدها؛ كريم عاتي الخزاعي ،المرجع السابق ،ص116 وما بعدها.

والإقامة في غير المراكز المحددة لهم، وعدم تشجيع القرصنة، ومعاقبة ومطاردة مواطنيهم الذين يلحقون الضرر بالأفارقة، وذلك بالاشتراك مع المسلمين في البحر، ليتحصلوا مقابل ذلك على حق توريد القمح من إفريقية بدون رسوم خلال سنوات الجدب، بشرط أن لا يفوق سعر القفيز في البلد الأصلي ثلاثة دنانير ونصف، ومع بيزة فلم تحمل هذه الشروط، بل سمح لرعاياهم الإقامة خارج تونس في كل من بجاية، عنابة، المهدية، وصفاقس، وقابس، وطرابلس، لتمتعهم بحظوة واعتبار أكبر من غيرهم من المدن الأوروبية[1].

كما نشطت العلاقات التجارية مع جنوة مع المستنصر الحفصي بمعاهدة عام 648هـ/ 1250م احتوت على شروط جديدة للتجارة والسلام، لترسل بيزة السفير البيزي عام 648هـ/ 1250م وهو السفير "بارنت فسكنتي"، وعقد مع المستنصر سنة 1264م/ 662هـ، معاهدة تجارية جديدة مدتها 20 عاما، وفي سنة 668هـ- 669هـ/ 1270م، توترت العلاقات بسبب الحملة الصليبية الثامنة، والتي قادها لويس التاسع ملك فرنسا، إلا أن المستنصر الحفصي قام بحماية التجار الموجودين بتونس من الجو المشحون[2]، لتستأنف المعاهدات مع المدن الإيطالية بعد توقفها إثر تلك الحملة، لتبرم البندقية وجنوة معاهدتين مع تونس في ذي الحجة 670هـ/ جوان 1271م لـ "40 سنة"، وفي شهر نوفمبر مع جنوة، لتضيف مع جنوة، إعفاءا من الرسوم الجمركية بإفريقية، وتحصلت البندقية وفلورنسا طيلة القرن الثامن والنصف الأول من القرن التاسع الهجري على امتيازات للتجارة في تونس، أما الجنويون فقد حافظوا على تجارتهم مع تونس إلى أواخر ق 9هـ/ 15م[3].

وبعد تعرض بعض التجار الجنويين للمضايقات في تونس عقد السلطان أبو حفص عمر (683- 694هـ/ 1284- 1295م) اجتماعا رسميا في قصره للتوقيع على عهد تضمن بعض

---

[1]- جميلة مبطي المسعودي، المرجع السابق، ص 129.

[2]- مريم عبد الله محمد جبودة، المرجع السابق، ص 136.

[3]- جميلة مبطي المسعودي، المرجع السابق، ص 131؛ صالح بعيزيق ، بجاية في العهد الحفصي: دراسة اقتصادية واجتماعية ، منشورات كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، تونس،2006،ص 318 ومابعدها.

القواعد الجديدة للعلاقات بين جنوة والحفصيين، وعقد سفير البندقية عام 1305م/ 705هـ، مدتها 10 سنوات مع أبي عصيدة محمد (693- 709هـ/ 1294- 1309م)، ومع بيزا مع السلطان أبي زكريا اللحياني (711- 717هـ/ 1311- 1317م) سنة 713هـ/ 1313م، مدتها عشر سنوات[1]، وعلى إثر المعاهدات والسفارات سجل نشاط الحركة التجارية بين بلدان المغرب، وجزر البحر المتوسط، ودول أوروبا، حتى جزر الحوض الغربي للمتوسط، من ذلك جزيرة ميورقة بشكل ملحوظ، ففي ربيع سنة 746هـ/ 1345م رحلت سفينتان من ميورقة إلى تونس استغرقت رحلة ذهابهما مدة سنة وعشرين يوما، ورحلة سفينتين أخريين في العام نفسه[2].

ومع مطلع ق 15م/ 9هـ، سعت الجمهوريات الإيطالية إلى الحفاظ على أواصر علاقاتها ومصالحها التجارية في بلاد إفريقية، فجددت البندقية عام 1401م/ 804هـ، معاهدة سنة 1391م/ 799هـ، بعد انتهاء مدتها، حيث طرأت خلال هذه المرحلة تغييرات سياسية مهمة أدّت إلى إقصاء جمهورية بيزا من العلاقات الخارجية لفائدة جارتها ومنافستها جمهورية فلورنسا التي عقدت مع بني حفص في عهد السلطان الحفصي أبي فارس عبد العزيز (796- 837هـ/ 1394- 1434م) معاهدة تجارية عام 1421م/ 824هـ[3].

كما نشطت العلاقات التجارية الزيانية مع دول الحوض الغربي للمتوسط، من ذلك أراغونة، والتي بدأت تتطلع من سنة 621هـ/ 1224م إلى ما يمكن أن تدرّ عليهم أسواق مختلف مدن إمارة تلمسان من فوائد، سيما الذهب السوداني[4]، وقد صدر في 14 ماي 1274م/ 673هـ، أصدر

---

[1]- مريم عبد الله محمد جبودة، المرجع السابق، ص 141. .Atallah Dhina, op-cit, p 373, 374 -

[2]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 72.

[3]- مريم محمد عبد الله جبودة، المرجع السابق، ص 142، 143.

[4]- راح الأراغونيون يعملون على تحقيق أهدافهم من خلال السيطرة على طرق التجارة البحرية التي تصل سواحل الإمارة الزيانية بسواحل مملكتهم، منذ عهد جقمة الفاتح (610هـ- 675هـ/ 1213- 1276م)، محاولا مواصلة حركة الريكونكستا في الحوض الغربي للمتوسط، خاصة بعد ضمه جزر البليار، ليكلف الكونت نونيو (Nunyo) سنة 627هـ/ 1230م، بمهاجمة=

التاج الأراغوني، القانون المتعلق بالاتجار بالعبيد، حيث سمح الملك "لإبرخكي وبيرنجي دوسالا جوم مارتي "بالاتجّار في العنصر البشري أسرى وعبيدا من مملكة بني عبد الواد، إذ يمكنهم شراء النساء والرجال وبيعهم بأراغون، واستيراد الراغبين عن طواعية في الاستيطان بأراغون بصفة عبيد[1].

وقد كانت المبادرات الفردية تطغى على العلاقات التجارية بين تلمسان وأراغونة في البداية، ومنذ أن طرأ التحول على سياسة جقمة الأول، بادر يغمراسن بن زيان بإرسال أبي أرلان قنصلا إلى برشلونة فعقد عدة صفقات تجارية في قطلونيا ومونبلي[2]، لتتوالى الرحلات التجارية بين الطرفين. وبعد ثلاثة أشهر من تنصيب بطرس الثالث، الذي خلف أباه جقمة الأول سنة 675هـ/ 1276م كلف السفير (Bernard Porter) بالسفر إلى تلمسان لعقد معاهدة مع يغمراسن، حيث تطورت العلاقات بعدها عسكريا وتجاريا[3]؛ بالرغم من عديد الفترات التي توترت فيها العلاقات السياسية والتجارية بين الطرفين بسب أعمال القرصنة.

والملاحظ أن الرحلات التجارية لم تكن تتوقف في فصل الشتاء، رغم التعرض لخطر العواصف، والهجومات الصليبية، وأمام تحالف غرناطة والمغرب الأقصى، وقشتالة سنة 705هـ/ 1285م، قرر الملك أذفونش الثالث الذي تولى الحكم سنة 703هـ/ 1283م، بعد بطرس الثالث أن يجدّد معاهدة السلم والهدنة مع الزيانيين، ليرسل إليه عثمان بن يغمراسن وثيقة المعاهدة إلى برشلونة، وهي أقدم وثيقة معروفة إلى اليوم في موضوع العلاقات بين البلدين، وتتكون من أحد عشر بندا لم يعثر إلا على نصها الإسباني[4].

=سواحل إمارة تلمسان، وفي سنة 628هـ/ 1231م، أرسل الأميرال كاروتز لمهاجمة وهران؛ ينظر: لطيفة بشاري، العلاقة التجارية...، مرجع سابق، ص 94 وما بعدها.

[1]- عمر سعيدان، المرجع السابق، ص 25.

[2]- لطيفة بشاري، العلاقة التجارية...، مرجع سابق، ص 95 وما بعدها.

[3]- لطيفة بشاري، المرجع نفسه، 96 وما بعدها.

[4]- نفسه، 98 وما بعدها.

كما نشطت العلاقات التجارية بين المغرب الأوسط وميورقة، ولا شك أن المعاهدة التجارية المبرمة بين ملك ميورقة وبين سلاطين المغرب الأوسط في تلمسان في بداية ق 8هـ/ 14م، عام 712هـ/ 1312م، أهّلت كثيرا لنجاح الرحلات التجارية بين جزيرة ميورقة، ومدن المغرب الشمالية، ومن خلال هذه المعاهدة وصل العاهل الميورقي على حق تصدير ألفين جرة من الزيت إلى مدينة بجاية معفاة من الضرائب، كما أن التجار المسلمين في ميورقة زاولوا نشاطهم التجاري بحرية[1].

ورغم مراحل التوتر، فإنه كان يتم خلال الربع الأول من القرن الرابع عشر الميلادي ما لا يقل عن رحلة واحدة في الشهر الواحد، ما بين موانئ جزر البليار وبرشلونة، من جهة، وبين وهران من جهة أخرى، كما انتقل بعض التجار من وهران، وشرشال، وهنين، والجزائر، وميورقة، فيما بين سنتي 725هـ و731هـ/ 1325م- 1331م)، فمكثوا هناك مدة طويلة لممارسة التجارة[2].

وما يدلل على ذلك التوسع التجاري نحو الحوض الغربي للمتوسط عقد الصلح القائم لمدة خمس سنوات بين أبي حمو موسى بن أبي يعقوب سلطان تلمسان مع بيترو الرابع ملك أراغون بتاريخ 29 صفر 764هـ/ 18 ديسمبر 1362م، حيث نصّ أنه لا يمكن أن يقع التعرض إلى تجار البلدين أو على أجفانهم بسوء ويتحتم تقديم المساعدة لهم ولأجفانهم، عندما يلتجؤون إلى أحد مراسي البلدين، مع إرجاع الأجفان والبضائع أو الأسرى الذين يتم التعرض إليهم، ولا يؤخذ من التجار، ومن بضائعهم الواردة أو الصادرة شيء إلا ما تم الاتفاق عليه والمحدد بعُشر ثمن البضاعة[3].

لتبقى السفن الأراغونية مترددة على موانئ الدولة الزيانية، إلى أواخر ق 15م/ 9هـ، معها بدأت اهتمامات الإسبان تتغير، خاصة بعد أن تزوج فرديناند إيزابيلا، واستهدف الاثنان القضاء على

[1]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 63.

[2]- لطيفة بشاري، العلاقة التجارية...، مرجع سابق، ص 102.

[3]- عمر سعيدان، المرجع السابق، ص 114، 121؛ لطيفة بشاري، المرجع نفسه، ص 105.

استقلال غرناطة، وتوحيد إسبانيا المسيحية، وصار اهتمامهما بالعلاقات التجارية يحتل المرتبة الثانية بعد اهتماماتهما السياسية والعسكرية والصليبية[1].

2* التوسع في الاتفاقيات التجارية نحو الحوض الغربي للمتوسط (المدن الفرنسية):

منذ قيام الدولة الموحدية أوضح خلفاؤها العزم على الاهتمام بالتجارة والتجار، ومساندة التبادل التجاري، ويتضح ذلك من خلال عدد المعاهدات التجارية بين الدولة الموحدية، والجمهوريات الإيطالية، ليس ذلك فقط بذلك الاتجاه، أي باتجاه الحوض الشرقي للمتوسط، وإنما توسعت تجاريا من خلال عديد الاتفاقيات التجارية باتجاه الحوض الغربي للمتوسط.

إضافة للمدن الإيطالية، وشبه الجزيرة الإيبيرية، وجزر المتوسط، توسعت تلك العلاقات، لتشمل العلاقات الفرنسية، وبلدان بلاد المغرب حيث مارس التجار الفرنسيون الأعمال التجارية عبر مياه المتوسط، وحتى داخل بلدان المغرب في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي[2].

لقد استطاعت المدن الفرنسية الجنوبية التخلص من عملية التفوق الإيطالي، والإسباني والقطلاني في حوض البحر المتوسط خلال ق 15م/ 9هـ، بالرغم من أن التجار المرسليين كانوا يترددون على مدينة سبتة منذ القرنين الرابع والخامس الهجريين/ العاشر والحادي عشر الميلاديين، وقد كانت بدايات ق 6هـ/ 12م مناسبة لتأسيس التجارة الفرنسية البحرية في حوض البحر المتوسط، لا سيما في مجال النقل، فبدأت مرسيليا تأخذ مكانها في المعاهدات التجارية المغربية، ففي النصف الثاني من ق 6هـ/ 12م بدأ تجار مرسيليا ومونبلييه في عقد معاهدات تجارية مع بلدان المغرب، وقد انعكس ذلك بصورة أساسية في الأعمال الفرنسية التجارية في مطلع ق 7هـ/ 13م، مع شعور الجمهوريات الإيطالية بتزايد منافسة الأساطيل الفرنسية، والتي جعلت من مرسلييا مركزا لها، لتصبح علاقات

---

[1]- لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص 106.

[2]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 5، 6.

المغرب الإسلامي – مرسلييا أكثر أهمية من تلك التي تربط مرسلييا مع جنوة وغيرها من المدن البحرية الإيطالية[1].

وبالرغم من فتور العلاقات التجارية الفرنسية- المغربية خلال النصف الثاني من ق 7هـ/ 13م؛ إلاّ أنه سجل عودة نشاطها من جديد بفضل اتفاقية السلم والتجارة والتي عقدت في سنة 669هـ/ نوفمبر 1270م بين الملك فيليب الثالث (3) (Le lerdi philippe III) وشارل دجون (Charle D'Ajon) ملك صقلية، وتيبو (Thibout) ملك نافار مع المستنصر لإعادة بعث أعمالهم التجارية[2].

المبحث الثالث: تحول الطرق التجارية: الدور في الانفتاح التجاري:

لقد كان ذلك التحول على مستويين: الطرق البرية، ثم الواجهة البحرية، وأما البرية، فإنه خلال عصر الموحدين تغيرت أوضاع الطرق[3]، حيث ربطت بين مراكز الإنتاج والاستهلاك الجديدة طرقا سهلية متجهة بالأساس نحو الساحل.

لقد كان الطريق الساحلي أهم ملتقى للطرق السهلية، والجبلية، وحتى الساحلية الفرعية، وقد تأكد دور هذا الطريق في العصر الموحدي، حيث كثر استعماله إلى جانب الطريق الجبلي بين فاس وتلمسان[4]، حيث برزت ومنذ النصف الأول من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر ميلادي نتائج الغزو الهلالي واضحة، إذ تخرب عمران المناطق الداخلية، واضمحلت أسواقها، وسيطر العرب الهلالية على طرقها، ولم يعد الطريق الداخلي الذي يربط بينها يسلك إلا نادرا، ولم يفلح الموحدون في النصف الثاني من القرن السادس الهجري في إحياء المناطق الداخلية من البلاد الشرقية، ولكنهم نجحوا في

---

[1]- جمال أحمد طه، ... ، مرجع سابق ، ص 7، 10.

[2]- حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 77.

[3]- في إشارة لإنعاش الساحل على حساب المناطق الداخلية؛ ينظر: عز الدين عمر موسى، النشاط...، مرجع سابق، ص 308.

[4]- ذكره الوزان؛ ولكنه أشار إلى تردي أوضاعه الأمنية على عهد بني زيان؛ ينظر: المصدر السابق، ج2، ص 11.

ضبط الساحل وإنعاشه اقتصاديا، ولهذا لم يستعمل الطريق الداخلي إلا جزئيا، وإن كان استعماله أكثر من ذي قبل، وظلت الطرق في المناطق الداخلية إقليمية[1].

كنتيجة لهذا الوضع تحوّلت التجارة نحو السهول الغربية بظهور طرق جديدة رابطة بين الأسواق، وذلك التحول إلى السهول الغربية في ق 6هـ/ 12م، لم يؤثر على وضع فاس وتلمسان التجاري، في الوقت الذي أثر ذلك التحول تأثيرا كبيرا على مراكز الدخول إلى السودان، فالموحدون ركّزوا على تلمسان مركزا للإنتاج الرعوي، وخاصة الخيول، كما أن تلمسان ظلت طوال ق 6هـ/ 12م منفذا أساسيا لتجارة البلاد الغربية مع البلاد الشرقية برا، وفي تجارة البحر المتوسط، لا سيما وأن موانئ الساحل الأطلسي، لم تدخل مجال التجارة العالمية إلا في أواخر العصر الموحدي[2].

لقد جاء ذلك التأثير على مراكز الدخول إلى السودان بعد تقلص الطرق الجبلية التي كانت تربط سجلماسة وتلمسان[3]، كما أن دخول تجار غانة في التجارة عبر الصحراء حيث وجدوا الدعم من دولتهم والتي قامت بالتضييق على التجار المغاربة في العمل في أسواقها، حتى أن الملوك هددوا ملوك غانة بمعاملة تجارهم بالمثل[4]، إضافة إلى كثرة حوادث قطع الطريق على التجار بين سجلماسة وغانة أدى ذلك إلى تحول التجارة مع السودان عبر الصحراء من سواحل المحيط إلى وسط الصحراء في اتجاه واركلان، والواحات إلى مصر، وقد أسهم انتقال تعدين الذهب من جنوب غانة إلى منطقة مالي في هذا التحول إسهاما كبيرا، وهو تحول أصبح تاما في القرن التالي[5].

[1]- عمر عز الدين موسى، النشاط...، مرجع سابق، ص 308؛ كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق، ص 92 وما بعدها.

[2]- عز الدين عمر موسى، المرجع نفسه، ص 314؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 74.

[3]- نفسه، ص 314.

[4]- المقري، نفح...، مصدر سابق، ج3، ص 105؛ عز الدين عمر موسى، النشاط...، مرجع سابق، ص 273.

[5]- مع احتلال غانة المؤقت من قبل المرابطين بدأ التعدين ينتقل جنوبا حتى أصبحت منطقة مالي هي مركز تعدين الذهب في النصف الثاني من ق 6هـ/ 12م؛ ينظر: المقري، نفح...، مصدر سابق، ج5، ص 26؛ عز الدين عمر موسى، النشاط...، مرجع سابق، ص 273.

وفي أواخر القرن السادس الهجري الثاني/ الثاني عشر ميلادي كان تطور الطرق البحرية والشحن في الممالك المسيحية[1]، قد أعطى دعما لنمو سريع في موانئ أوروبا الجنوبية ولجماعات التجار فيها، وقد بدأت طرق جديدة في الظهور بين إيطاليا وشمال إفريقيا، وبظهورها فقدت سواحل إيبيريا الجنوبية أهميتها في طرق الشحن البحري التي تصل بين أسواق شمال البحر المتوسط وجنوبه، وكان من نتيجة ذلك أنه في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر ميلادي، لم تعد ثغور الأندلس نقاط توزيع للبضائع القادمة من شرق العالم الإسلامي إلى غربه أو بين أسواق شمال البحر المتوسط وجنوبه، وقد حل محل تلك الثغور جنوة أو غيرها من المدن نفسها، التي كانت تصل في السابق إلى جنوب أوروبا عن طريق الأسواق الأندلسية، فقد أصبحت تصل إلى إسبانيا على متن سفن إيطالية.

وكنتيجة لذلك هجر أغلب التجار المسلمين الأسواق المسيحية الجديدة في جنوب إسبانيا وتحوّلوا بإسهامهم التجاري إلى الثغور الأكثر وعدا بالازدهار الاقتصادي سواء في شمال إفريقيا أو شرق المتوسط وحتى المحيط الهندي[2].

ومن جهة أخرى، وخلال النصف الأول من ق 7هـ/ 13م بدأت العلاقات التجارية الفرنسية الفعّالة مع مدن المغرب الإسلامي، فسرعان ما أصبحت هذه العلاقات أكثر أهمية من تلك التي كانت تربط مرسيليا مع جنوة وغيرها من المدن البحرية الإيطالية، حيث شهدت بدايات هذا القرن تحولا خطيرا في خطوط النقل البحري عبر المتوسط حيث بدأ انتقال السيطرة التجارية البحرية في حوض المتوسط الغربي إلى التجار الفرنسيين، وهكذا ستكون بدايات التحول في التبادل التجاري الذي كان معقودا خلال القرون السابقة للمدن الإيطالية مع بلدان المغرب إلى المدن الفرنسية لا سيما

---

[1]- جذور ذلك تعود إلى ق 5هـ/ 11م، واستمر إلى أوائل ق 6هـ/ 12م، والذي شهد تغيرات عميقة وتدريجية في النظام الاقتصادي الذي قامت عليه حضارة أوروبا الغربية؛ ينظر: جين هيك، المرجع السابق، ص 221 وما بعدها؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 75.

[2]- سلمى خضراء الجيوسي، المرجع السابق، ص 108.1، 1082.

مدينة مرسليبيا[1]؛ ولكن خلال النصف الثاني من ق 7هـ/ 13م يلاحظ غموض وصمت في المصادر الأوروبية في حديثها عن العلاقات التجارية، لفتورها، والذي أرجعه البعض إلى الحملة الصليبية الثامنة على تونس سنة 668هـ/ 1269م، والأحداث التي تلت هذه الحملة، أثرت تأثيرا كبيرا على العلاقات التجارية بين مدن جنوب فرنسا، ومدن بلاد المغرب الشمالية، غير أن تلك العلاقات عاودت نشاطها، بفضل اتفاقية السلم والتجارة المبرمة في 669هـ/ نوفمبر 1270م، السالفة الذكر، وقد اشتهر من التجار المرسليين، من أعضاء أسرة (Manduel)، منهم والذي أصبح تاجرا بحريا كبيرا له تجارته (Etienne de Manduel) الواسعة مع بلدان المغرب والمشرق، وبعد ذلك نشط أبناؤه برنار (Bernard) وجان (Jean)، والذين أصبحا يديران تجارة مرسليبيا[2].

لتحصل بعدها مجموعة من التغيرات على سير حركة التجارة الفرنسية المغربية متوافقة تماما مع التدهور الذي لحق بالدولة الموحدية، لا سيما بعد حدوث عدد من الفتن، والثورات التي شهدتها العواصم السياسية للمغرب الأقصى، ولكن إذا ما قورنت مع بقية المدن الأخرى، فإننا نجدها أنشط منها، وسجل سيطرة أسرة بني العزفي على سبتة وحكمها لها منذ عام (647هـ- 728هـ/ 1249- 1338م)، فحظيت هذه المدينة بفترة من النشاط التجاري والازدهار الاقتصادي[3]، ينضاف لذلك التحول الفعال في حركة التبادل التجاري بين الموانئ المغربية- المصرية، الإسكندرية تحديدا، والذي سيبدأ مع مطلع ق 7هـ/ 13م، دلت على ذلك بعض الرسائل الرسمية الموحدية، ومجموع النوازل الفقهية الخاصة ببعض المشاكل التي كانت تواجه السفن التجارية الإسلامية في حوض البحر المتوسط؛وعلى الرغم من ارتباط هذه العلاقات مع الأحداث السياسية، إلا أنها تطورت بأفضلية واستمرارية أكثر من مستوى التفاهم السياسي، ومما يذكر أن تجارة جنوة وسوريا، والشرق، كانت

---

[1]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 10، 47، 48.

[2]- جمال أحمد طه ، دراسات ...، المرجع نفسه، ص 11.

[3]- نفسه، ص 20، 21.

تجارة عبر وسطاء من التجار المسلمين المغاربة، والمصريين، حيث كانت هذه التجارة مزدهرة وناجحة، بفضل رعاية، وسياسة الطرفين، وعلاقاتهم المشروطة[1].

المبحث الرابع: دور شبكة الطرق التجارية في تفعيل النشاط الاقتصادي:

ما ساعد على ازدهار وتفعيل النشاط الاقتصادي في بلاد المغرب، تلك الطرق التي كانت تربط معظم المدن المغربية ببعضها البعض[2]، وقد ساعد تأمين الطرق التجارية، والسيطرة على المحطّات الرابطة بين كبريات تلك الطرق، على تفعيل تجارة المناطق الداخلية، والتي ربطت بالساحل، والعالم الخارجي عن طريق البحر بالمراسي والمنافذ ذات الأهمية الاقتصادية، والتي كانت محل اهتمام السلطات الحاكمة.

لقد كانت تلك الطرق واقعة تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية، كتأثر مراكز الإنتاج الزراعي والصناعي، والعامل السياسي والأمني، والفتن والحروب، وعموما يمكن تقسيمها إلى: طرق داخلية، وطرق خارجية[3].

1- الطرق الداخلية:

ارتبطت مدن وأقاليم بلاد المغرب بطرق داخلية كثيرة، منها البرية، والبحرية ساحلية أم داخلية[4]، وكما سبق الذكر فقد حدث تحوّل كبير خلال ق 6هـ/ 12م على مستوى الطرق الداخلية التي لم تعد تسلك إلا نادرا، حيث نشّط الموحدون الطريق الساحلي أكثر منه عن الطريق الداخلي، خاصة بسبب تأثير الغزوة الهلالية.

1- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص 131 وما بعدها.

2- مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 194.

3- كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق، ص 91.

4- كريم عاتي الخزاعي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كنتيجة لذلك انتعش الطريق الساحلي خاصة الرابط بين تنس في المغرب الأوسط وطرابلس في المغرب الأدنى، وازدهرت مدن ساحلية كبجاية[1]، حين أصبح كامل بلاد المغرب تحت نفوذ سلطة ركزية واحدة[2]، و منها إلى قسنطينة بونة، بنزرت، تونس، سوسة، المهدية، صفاقس، قابس، طرابلس[3].

أما بالنسبة إلى إقليم المغرب الأقصى،فلم تتأثر طرقه بالهجرة الهلالية ومع المرابطين كانت أكثر الطرق الرئيسية جبلية، تركزت في أربعة مراكز تجارية هي مدينة فاس، وأغمات، وتلمسان، وسجلماسة، ومن هذه المدن تنطلق أغلب الطرق التجارية الداخلية منها والخارجية[4].

وأيام الموحدين كانت مراكش مركزا للطرق البرية لكونها قاعدة الموحدين، وربطت معظم هذه الطرق مدن المغرب الأقصى بالعاصمة، لذلك مهّد الموحدون تلك الطرق، خدمة للتجار والجيش[5].

لتصبح أيام الموحدين معظم الطرق طرقا سهلية متجهة نحو الساحل، ظهرت معها مدينة سلا كملتقى للطرق السهلية والجبلية والساحلية[6]، والتي وصفت بأنها "... تملك من الترف، والبذخ ما يضفي عليها طابع مدينة عريقة في الحضارة، بالإضافة إلى أن ميناءها الجيد مهبط التجار المسيحيين من مختلف الجنسيات، من جنويين، وبندقيين، وإنجليزيين، وفلامانديين، لأنه كان يستعمل كميناء كل مملكة فاس"[7]؛ وفي هذا الصدد يظهر دور ميناء سبتة حيث اعتبرت من أكبر مراسي الإصدار

---

[1]- كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق ، ص 92.

[2]- صالح بعيزق، المرجع السابق، ص 152.

[3]- صالح بعيزق، المرجع نفسه، ص 152.

[4]-كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق، ص 93.

[5]- محمد علي أحمد قويدر، المرجع السابق، ص 49.

[6]-كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق، ص 93.

[7]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 208، 209.

والإيراد، ومحط قوافل العصير، والحرير، والكتان، حيث كان بهذه المدينة دار الإشراف على عمالة الديوان أمام فنادق تجار النصارى، وفنادقهم سبعة: أربعة على صف واحد، وثلاثة مفترقة[1].

هذا، وتجدر الإشارة إلى استخدام بعض الأنهار في المغرب الأقصى للنقل بين المدن، بعضها ببعض، أو بين المدن، والبحر المتوسط أو المحيط الأطلسي حيث اهتم الموحدون بأنهار المغرب الأقصى، وذلك بإقامة القناطر والجسور الدائمة أحيانا والمتحركة[2]. وعموما يمكن اعتبار الطريق شرق- غرب على الساحل، انطلاقا من المشرق يمر بداية من الإسكندرية، برقة، طرابلس، إلى القيروان[3]، والتي كانت أغلب الطرق التجارية المؤدية إلى إفريقيا والمغرب تمر بها أو تلتقي عندها، لتتحول إلى مدينة تجارية كبرى[4]، إلى سفاقس، والمهدية، والمنستير، ثم إلى سوسة، ثم مدينة الحمامات، ثم تونس، وباجة، ثم بونة، قسنطينة، بجاية، مليانة، وهران، تلمسان، فاس، مكناسة، أزمور، ومنها كان يتفرع طريق إلى المراكز التجارية الصحراوية إلى الجنوب، كسجلماسة، وأودغست[5].

وقد ظل استعمال الطريق الساحلي الذي يربط المغرب الأقصى بمدن الساحل بين المغربيين الأوسط والأدنى مستعملا إلى أيام بني مرين، وبني حفص، فعلى الرغم من العداء السياسي بينهما، إلا أن طريق الساحل الذي انتعش منذ عهد الموحدين لم يتأثر بهذا الجانب[6].

ونظرا لتدهور الطرق البرية الجنوبية العابرة للصحراء بسبب قطاع الطرق، والهجرة الهلالية، والعواصف الرملية، ما زاد من أهمية المسالك البحرية والطرق الساحلية منذ العهد المرابطي، وصولا إلى حكم الموحدين، عندئذ استخدمت الطرق البحرية بين مدن الساحل[1].

---

[1]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 144.

[2]- محمد علي أحمد قويدر، المرجع السابق، ص 53؛كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق، ص 95.

[3]- عثمان حبيب شوقي عبد القوي، التجارة بين مصر وإفريقيا في عصر المماليك، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص 65.

[4]- عثمان حبيب شوقي عبد القوي، المرجع نفسه، ص 71.

[5]- نفسه، ص 67، 68 وما بعدها.

[6]- كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق، ص 94.

تضاف لذلك المسالك الصحراوية، حيث اعتبرت المسالك البحرية في الحوض الغربي من المتوسط استمرارا لتلك التي كانت تربط بين بلاد المغرب، وبلاد السودان، نظرا للعلاقات التجارية التي ربطت بلاد المغرب بأوروبا، وبلاد المغرب وبلاد السودان، فنشطت العديد من الخطوط التجارية، حيث كثرت المسالك الرابطة بين بلاد المغرب– بلاد السودان، والتي تنطلق من عدة مدن رئيسية مثل فاس، والقيروان، لتنتهي عند المراكز الرئيسية في الصحراء كتوزر، والمسلية، وواركلان، وسجلماسة، ودرعة، لتتصل إلى المراكز التجارية كأوليل، وأودغست، وغانا، وكاو، وكانت أغلب الطرق الرئيسية الصحراوية، تنتهي إلى المراكز التجارية الساحلية، كسبتة، وهنين، وتلمسان، وبجاية، ومدن الساحل التونسي، وطرابلس[2].

إضافة لما تم ذكره من طرق داخلية، موصلة ومتفرعة من الداخل إلى الخارج، يمكن إضافة أهم المحاور البحرية، باعتبارها:

2– طرقا خارجية: حيث ظل الطريق الساحلي السالف الذكر مستخدما، وإلى غاية ق 8هـ/ 14م[3]، وقد ارتبطت بلاد المغرب خلال حكم الموحدين مع مختلف بلدان حوض البحر المتوسط بعدة طرق بحرية، ما أتاح للأسطول لعب دور بارز في تجارة الصادر والوارد بين الشرق، والغرب[4]، لذلك نجد:

* المسالك البحرية في الحوض المتوسطي، منها مسالك كانت تحاذي البر في إطار الإبحار الملازم للساحل، أما باقي الخطوط فإمّا أنها كانت تربط بين ميناءين متقابلين، أو أنها كانت تربط بين ميناءين أو عدة موانئ بين ضفتي المتوسط، مثل موانئ إفريقية، وبجاية، والمدن الإيطالية[5]، اشتهر من

---

[1]– توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 242؛ كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق، ص 94.

[2]– الطاهر قدوري: "الطرق التجارية الصحراوية وامتداداتها في البحر المتوسط في العصر الوسيط"، في مجلة: الواحات للبحوث والدراسات، ع15، المغرب، 2011، ص 90، 91؛ كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق، ص 96.

[3]– كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق، ص 96.

[4]– توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 243.

[5]– الطاهر قدوري، المرجع السابق، ص 94، 95.

موانئ المغرب الأدنى: سوسة، وصفاقس، وتونس، حيث ازدادت أهمية أسواق هذه المدن في العهد الحفصي، وأصبح الاتصال البحري بين بلاد المغرب وأوروبا من جهة، وبلاد المغرب، والمشرق من جهة أخرى أكثر كثافة في عهد الحفصيين، وكانت طرابلس نقطة الانطلاق للسفن التجارية المحملة بالبضائع والسلع من الأسواق المغربية إلى الإسكندرية ومنها إلى موانئ بلاد الشام[1].

وقد استفاد الموحدون، وحتى المرابطون من قبلهم كثيرًا من علم التنجيم، وعلم الفلك في تلبية حاجياتهم الدينية، وأوقات السفر الملائمة لسير سفنهم وحركة المد والجزر، حيث كان التجار يفضلون الطرق البحرية باعتبارها أقل نفعة، وأكثر أمنًا[2]، وقد شكّل الخط البحري الرابط بين الجمهوريات الإيطالية، والسواحل الجنوبية للمتوسّط، شريان الحياة الاقتصادية في الحوض الغربي للمتوسّط، لتميّز الجمهوريات الإيطالية من اتصال مستمر ببلاد المغرب عبر مجموعة من الخطوط البحرية.[3]

كما جاءت الإشارة لذلك الخط ذي الطّابع العسكري، حيث ضمّ هذا المحور خطين رئيسيين أحدهما ينطلق من قصر المجاز (القصر الصغير) إلى طريق والآخر ينطلق من سبتة إلى الجزيرة الخضراء، غلبت عليه الصّفة العسكرية أيام المرابطين والموحدين[4]، والذي دعّم أمن وسلامة الخطوط التجارية.

وبالإضافة إلى الخطوط البحرية التي نشطت في المتوسط نجد الخط الأطلسي، حيث نشطت تلك الموانئ على المحيط الأطلسي مثل، سلا، وأسفي، ورباط قوز[5]، وآزمور، وأغادير، وماسة، ونول لمطة[6]،

---

[1]- كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق، ص 97.

[2]- توفيق مزاري، المرجع السّابق، ص250.

[3]- الطاهر قدوري، المرجع السّابق، ص96.

[4]- الطاهر قدوري، المرجع نفسه، ص98.

[5]- **رباط قوز**: ميناء على المحيط الأطلسي، ويعتبر ساحل لأغمات، تنزل إليه السفن من جميع البلاد؛ ينظر: محمد علي أحمد قويدر، المرجع السابق، ص56.

[6]- محمّد علي أحمد قويدر، المرجع السابق، ص56.

إذ وانطلاقًا من هذا الخط كانت سلا تتصل بإشبيلية بواسطة خط مباشر استعمله أبو يعقوب يوسف توصّل بخبر وفاة والده عبد المؤمن[1].

ومن الملاحظ أنّ الطرق البحرية التي سلكها التجار لنقل البضائع إلى المشرق الإسلامي، ظلت نشطة طوال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، حيث أن انتشار الموانئ الساحلية على طول ساحل المتوسّط والمحيط الأطلسي، جعل أمر النقل البحري بين بلاد المغرب، والبلدان الخارجية، أمرًا ميسورا.[2]

لا يمكن الحديث عن أهم تلك الطرق التجارية، دون التطرّق لأهم تلك المراكز، والمنافذ التجارية، والتي كانت أساس الربط بين تلك الطرق، في كامل بلاد المغرب، كما شكّلت عاملاً من عوامل الانفتاح التّجاري؛ حيث اكتسبت العديد من المدن أهمية اقتصادية بالغة، وتجارية على وجه التّحديد، وكما سبقت الإشارة فقد احتدم الصّراع أحيانا كثيرة للسيطرة على أهم تلك المدن ساحلية أم قواعد صحراوية، ولعلّ نجاح الموحدين في إشاعة الأمن وقطع عبد المؤمن ابن علي منذ البداية لجميع المغارم، والقبالات، والمكوس، وسير خلفائه من بعده على هذا النهج؛ ثم تدخل الدّولة في بناء، وتنظيم، وتشييد المرافق الأساسية لتطوير شبكات التجارة الدّاخلية[3]، هو الذي ساهم في ازدهار هذه الأخيرة، ولانفتاحها خارجيًا على الرّغم من الصعوبات التي واجهتها على المستوى الخارجي، وقد اكتسبت المدن السّاحلية تلك الأهمية، والانفتاح إلى الخارج عن طريق موانئها والتي اختلفت أهميتها من ميناء لآخر، فنجد "سبتة" التي شكّلت منفذًا لمنتجات المغرب والسودان الغربي، ومركزًا لتصريف السلع التي يجلبها تجار جنوة ومرسيليا، ومملكة آرغون، لتحتل الصّدارة بين موانئ شمال إفريقيا، وأصبحت محطة لرحلات المراكب من جنوة إلى إسبانيا وفرنسا[4]، وقد كان بها التجار الأغنياء الذين يبتاعُون المراكب

---

[1]- الطاهر قدوري، المرجع السابق، ص98.

[2]- كريم عاتي الخزاعي، المرجع السّابق، ص98.

[3]- عز الدين عمر موسى، الموحدون...، مرجع سابق، ص270 وما بعدها.

[4]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص15.

الكبيرة، بما فيها من بضائع، وكما أصبحت ممرًا للتجارة بين مرّاكش وأوروبا لاستيراد الأقمشة، والخيوط، والقطن، وخشب الصباغة، والتوابل، الجلد، والملح، والشّمع، والعسل، والفاكهة المجففة، والخيول أيضا، لذلك اهتم أمراء الموحدين بها، من خلال إقامة جمرك كامل بها، كما في سائر الموانئ المفتوحة للتجارة المسيحية[1]، ونجد مرسى آنفا (الدار البيضاء)، ومرسى أصيلا، وطنجة، ومرسى غساسة، وسلا[2]، والتي كان بها عددا كثيرًا من التجار يأتون إليها ويعقدون فيها صفقات هامة، ويلقون من الملك عناية خاصة لأن تجارتهم تحقق له أرباحًا ضخمة، ولهؤلاء التجار مخازن سواء في فاس، وفي سلا[3] ،والقيروان بالمغرب الأدنى كان لها ميناء كبير، محطا للسفن القادمة من المشرق والمغرب، وملتقى البضائع والسلع القادمة من قلب إفريقيا ومصر وأوروبا[4] ،وسفاقس التي نالت شهرة كميناء تجاري على ساحل المغرب الأدنى[5] ،وقام ميناء تونس بدور كبير في تطوّر العلاقات التجارية البحرية[6]، كما كان لميناء بجاية دور كبير في استقبال السفن البحرية التجارية القادمة من بلاد المغرب، والأندلس، والموانئ الأوروبية، والتي كانت ترسو به لتبديل تجارتها قبل انطلاقها مرّة أخرى إلى ميناء تونس ثم ميناء الاسكندرية.[7]

---

[1]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص262.

[2]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص145.

[3]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص209.

[4]- حبيب عثمان شوقي عبد القوي، المرجع السابق، ص71، 72.

[5]- حبيب عثمان شوقي عبد القوي، المرجع نفسه، ص72.

[6]- جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص141.

[7]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص50؛ جمال أحمد طه، دراسات...، مرجع سابق، ص141؛ لطفي بن ميلاد:" تطور موانئ "الجزائر" أواخر العصر الوسيط من منظور الرحالة والجغرافيين المسلمين (القرن 6هـ/ 12م- القرن 9هـ/ 15م)"، ضمن أعمال الملتقى الدولي (الجزائر في الكتابات المتوسطية، منشورات مخبر الترجمة في الأدب واللسانيات، قسنطينة، 2011، ص148 وما بعدها؛ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص322.

واشتهر بالمغرب الأوسط مرسى هنين، وهو ثاني ميناء من حيث الأهمية بعد ميناء وهران، اكتسب أهمية كبيرة في العهد الموحدي، حيث كان له دور كبير في تعزيز، وتقوية أسطولهم البحري[1]، ونفس الأهمية حظي بها خلال عهد بني زيان عززها موقعه، لكونه يقع في مستوى مدينة ألمرية، وبالرغم من أنه لم يكن كبيرًا؛ فقد قامت أهميته حجمه، حيث يعتبر همزة الوصل الرئيسية بالأندلس،[2] والمرسى الكبير الذي كان يختلف إليه كثيرًا عدد كبير من تجار جنوة والبندقية[3]، وميناء وهران، وهو أحد موانئ تلمسان الرئيسية، والذي كان يستقبل السفن على اختلاف أحجامها[4] ، وميناء أرشقول، والذي اكتسب هو الآخر أهمية تجارية كبرى، واليوم تحوّل اسمه إلى " أرشقون"[5]، وميناء مدينة الجزائر المأمون المقصود من عدد كبير من السّفن، حيث كان محطّة رئيسية للسفن المتوجهة من الشرق إلى الغرب، والعكس، مثلما كان يلتقي الطريقان الرئيسيان الساحلي والدّاخلي عندها.[6]

وميناء تنس، الذي امتاز هو الآخر بأهميته التجارية، وقد اعتبر عاشور بوشامة أنّ هذه الموانئ تأخذ تلك الأهمية الكبرى من باقي الموانئ المغربية والأندلسية، حيث تربط بينها موانئ أخرى أقل أهمية منها، والتي تمثّل حلقة وصل بين مختلف المدن الساحلية المغربية والأندلسية.[7]

كما لا يمكن إغفال الحديث عن المراكز الصحراوية، حلقة الوصل الأساسية في سلسلة ذلك التواصل التجاري بين أقطار بلاد المغرب والمشرق، والعالم الأوروبي، حيث كان التجار يتوافدون من

---

[1]– الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 15؛ كربخال، المصدر السابق، ج2، ص296؛ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص187.

[2]– عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص322.

[3]– في الأصل مدينة قديمة في موقع منيع؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 31؛ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص323؛ إدريس بن مصطفى، (رسالة الماجستير)، مرجع سابق، ص71.

[4]–الإدريسي، المصدر السابق، ص84؛كربخال، المصدر السابق، ج2، ص297؛ إدريس ابن مصطفى، (رسالة الماجستير)، ص72.

[5]– كربخال، المصدر السابق، ج2، ص297؛ إدريس بن مصطفى، المرجع السابق، ص72..

[6]– عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص322.

[7]– الوزان، المصدر السابق، ج2، ص35؛ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص325.

مدن الشّمال مثل فاس، وتلمسان، وتونس وطرابلس، والقاهرة، نحو مدن تعتبر " كموانئ بالنسبة للصحراء" منها سجلماسة[1]، والتي ترجع أهميتها إلى موقعها على باب الصّحراء في نقطة مهمة لخروج القوافل، وتخرج منها عدّة طرق تؤدي إلى المراكز الرئيسية في شمال إفريقيا[2]، والتي كان يدخل منها التجّار إلى بلاد السودان بالملح والنحاس والودع ويعودون بالذهب، حيث نشطت القوافل التجارية المتنقلة بين البلدين.[3]

وبالرغم من أنّ سيطرة الدّولة الموحدية على الصّحراء، كانت أقل إحكامًا من سابقتها، إلا أنها كانت تملك من القوة ما يكفي لمراقبة الجزء الأعظم من التجارة العابرة للصّحراء بكل هياكلها، من قوافل، ومواصلات، ومدن للعبور[4]، محققة ثروة، شكّلت مصدر تلك القوة، ويرى أحدهم أن ذلك الرّخاء الذي شهدته الدّولة الموحدية كان من خلال السيطرة على واحدة من أهم المدن، والتي تعبر نهاية طريق معظم القوافل إلى ذهب الصحراء، وهي سجلماسة، حيث استمر فيضان الذّهب عبر هذه الطّريق بعد أن انقطع وروده عن طريق المسالك الصحراوية الأخرى[5]، ولذلك كانت هذه المدينة فيما بعد محل نزاع بين بني زيان، وبني مرين.

إضافة لوارجلان، وزويلة والتي لعب موقعها المتوسّط دورًا كبيرًا في ازدهار تجارة القوافل بين الشمال والجنوب[6]، حيث كان من التجّار من يبيع بضاعته هناك، لتجّار القوافل، ومنهم من كان

---

[1]– المنوني، ورقات....، مرجع سابق، ص145؛ هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص383؛ عثمان شوقي حبيب عبد القوي، المرجع السابق، ص71؛ الطاهر قدوري، المرجع السابق، ص90 وما بعدها.

[2]– حبيب عثمان شوقي عب القوي، المرجع السابق، ص70 وما بعدها.

[3]– المنوني، ورقات....، مرجع سابق، ص145.

[4]– فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص72.

[5]– هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص383.

[6]– مفتاح يونس الرباصي، العلاقات بين المغرب ودولة الكانم والبرنو (7- 10هـ/ 13- 16م)، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2008، ص143.

يحملها بنفسه إلى السودان، سائرًا في ركب القافلة، ومن ورائهم عدد من الدلاّلين، والسماسرة، وكانت القبائل الرحل الظاعنة في الصحاري تستفيد هي الأخرى، من ذلك النشاط التجاري[1].

المبحث الخامس: مظاهر تراجع الدّور الاقتصادي:

تظافرت مجموعة من العوامل التي ساهمت في إضعاف اقتصاد بلاد المغرب، فطفى ذلك على أرض هذه البلاد من خلال مجموعة من المظاهر أو أزمات اقتصادية، وإن اختلفت أشكالها، فإنها أنهكت المجتمع، والتي برزت من خلال كثرة الفتن وعدم الاستقرار السياسي، دعمتها السياسة الضريبية المضطربة، إضافة لكوارث طبيعية، متبوعة بانتشار أمراض وأوبئة، كل ذلك أدّى إلى تعطّل الحياة الاقتصادية، ومن ثمّ تراجع الدّور الاقتصادي لهذه البلاد، وسنحاول من خلال هذا المبحث التركيز على أبرز تلك المظاهر كنماذج للتدليل على سوء سير الحياة عامة أثناء حدوث تلك الأزمات.

1- مظاهر الأزمات الاقتصادية: برزت من خلال تراجع الزراعة والصنائع، وانتشار الظواهر الطبيعية، والأمراض والأوبئة، مع انتشار مظاهر الغش والتدليس، وانخفاض قيمة المعاملات المالية، وارتفاع الأسعار.

لقد ساهم في حصول تلك الأزمات، وزاد من حدّتها تلك الظواهر الطبيعية التي عصفت بالبلاد والعباد[2]، كالزلازل، والفيضانات، أو نتيجة لاشتعال المعارك والحروب، وما يصحب ذلك من تدمير وهلاك، أو نتيجة للاستعدادات الضخمة للقيام بحملة عسكرية، والتي تستلزم تجنيد ثروات البلاد من أجل هذا الهدف، ما يؤدّي إلى قلة الموارد، وارتفاع في الأسعار.[3]

---

[1]- محمد زنيبر، " تجارة القوافل في المغرب"، في مجلة: المناهل، ع38، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، ديسمبر 1989، ص129.

[2]- مزوزية حدّاد، المرجع السابق، ص175.

[3]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص255.

تنضاف لذلك كوارث الجفاف وما لحقها من مجاعات، تكاثرت بالمغرب الموحدي، بعد هزيمة العقاب[1]، لكن ذلك لا ينفي وقوعها قبل هذه المرحلة، وغالبًا ما أصابت تلك الجوائح المحاصيل الزراعية، ومن ذلك أيضا الصر، والذي هو البرد الشديد، علاوة على الآفات والحشرات الضارة وأخطرها الجراد والفراش[2]، ذلك ما ذكره الونشريسي في سياق الجواب عن نازلة أتى الفراش فيها على الغلّة كلها.[3]

وسنحاول من خلال التّالي إجمال أهم تلك الكوارث التي دمّرت في الكثير بين الأوقات اقتصاد المنطقة، إذ وفي سنة 512هـ/ 1118م انقطع الغيث وعدمت الغلاّت، وخضع عام 520هـ/ 1126م لمجاعة شديدة، وبعد أربع سنوات أصيب المغرب والأندلس بسلسلة من القحوط والمجاعات، واكبت الربع الأوّل من ق 6هـ/ 12م، حيث اجتاح جفاف شديد مدينتي فاس وغرناطة وذلك سنة 524هـ/ 1130م[4]، وخلال الحصار الموحدي لمدينة مرّاكش كان الجفاف يخيّم على العاصمة ممّا زاد وضعية المحاصرين تأزّما، فنجم عن الجفاف مجاعات عصفت بالعديد من أرواح العامّة، لأن الخاصة كان لها من الوسائل ما تقاوم به كخزن الحبوب في الأهراء.[5] كما كان منها ذلك السيل الجارف بطنجة سنة 532هـ/ 1137م و " الذي حمل الديار والجدر، ومات فيه خلق عظيم من الناس والدواب"[6]، وفي سنة 535هـ/ 1141م " أتت على الناس المجاعة"[7]،ببلاد المغرب.

---

[1]- الحسين بولقطيب، جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، منشورات الزمن، الدار البيضاء، 2002، ص50.

[2]- مصطفى كمال السيّد، جوانب....، مرجع سابق، ص64.

[3]- المصدر السابق، ج5، ص234.

[4]- عبد الهادي البياض، الكوارث الطبيعية في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق6- 8هـ/ 12- 14م)، دار الطليعة، بيروت،2008، ص20.

[5]- مزوزية حدّاد، المرجع السابق، ص175.

[6]-ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ج4، ص96.

[7]-ابن الزيات التادلي، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العبّاس السبتي، تح: أحمد التوفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط2، 1997، ص183.

و الملاحظ أن موجات الكوارث الطبيعية اشتدّت في العدوتين، في وقت استعرت فيه الحروب والفتن، لاسيما المواجهات العسكرية بين المرابطين والموحدين، حتى صعُب الفصل بين الكوارث الطبيعية والبشرية[1].

كما كان منها الجفاف الذي أصاب كل من قفصة وإفريقية سنوات 563هـ/ 1167م و 576هـ/ 1190م، على ما كان بها من " قلة إصابتها، وخلو مخازنها..."[2]، وكذلك انتشار الوباء منذ أول ذي القعدة سنة 571هـ/ 1175م، واستمر لمدة عام تقريبًا، انطلاقا من مراكش وتعدّى حدودها إلى بلدان المغرب الإسلامي، حيث كانت نتائجه كارثية، حتى أنّ كثرة القتلى حالت دون حملهم إلى المسجد الجامع للصلاة عليهم[3]، كما كان من أثره إضعاف المعنويات، وقلّت الأيدي العاملة، وتعطّلت الحياة الزراعية، وتوقفت التجارة والصّناعة، وقد ترتّب على ذلك أزمة اقتصادية حادة كانت ذات أثر مادي ومعنوي سيء على الرعية حيث كان الناس من ضعف المرض لا يقدردن على الحركة". [4]

كما شهدت بجاية والمغرب الأوسط خلال الفترة الممتدة من (581هـ- 606هـ/ 1185- 1209م) هجوم بني غانية، وما نجم عنه من أعمال النهب، وإفساد الزروع والأنعام، والخراب العمراني لبعض المدن كأرشكول، وتاهرت مع وقوع مجاعة محلية ببجاية أعقبها وباء سنة 588هـ/ 1192[5].

[1]- عبد الهادي البياض، المرجع السابق، ص22.

[2]- مؤلف مجهول، رسائل موحدية جديدة، مصدر سابق، ج1، ص159.

[3]- الحسين بولقطيب، المرجع السابق، ص53.

[4]-ابن عذاري المرّاكشي المصدر السابق، ج3، ص 136، 137؛ مراجع عقيلة الغناي، سقوط...، مرجع سابق ص 128، 129.

[5]- عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ...، مصدر سابق، ج6، ص375؛ سمية مزدور، المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588- 927هـ/ 1192- 152)، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة قسنطينة، 2003/ 2004، ص91؛ أمينة بوتشيش، الأزمات السياسية والوبئة والآفات ببجاية خلال العصر الوسيط، في: المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، ع2، طباعة منشورات زين الحقوقية والأدبية، لبنان، ديسمبر- 2015، ص148.

كما كان قد قطع بنو غانية للماء بعد تحرّك المنصور على علي بن إسحاق بن غانية الميورقي، منذ أن ثار في بلاد إفريقية وملك أكثر البلاد ثلاث سنين.[1]

ونظرًا لاستقرار الأوضاع في عهد الخليفة الموحدي أبي يوسف يعقوب، فإنه لم يسجّل حدوث إلاّ مجاعة واحدة، وقحط شديد ألمّ بأهل سبتة سنة 591هـ/ 1195م، ومجاعتين على عهد الناصر، والذي انتهى عهده بهزيمة العقاب الشهيرة، فكانت مجاعة عام 595هـ/ 1199م، حيث عدمت الأقوات والمؤن، ولم يجد الضعفاء ما يسدّون به الرمق، غير حشائش الأرض وما شاكلها، كما خضعت فاس لمجاعة محلية سنة 596هـ/ 1200م، لتتكاثر بعدها كوارث الجفاف والمجاعات حتى لا يكاد يكون الفرق بين مجاعة وأخرى يتعدى السنة الواحدة، ففي ظرف 37سنة من 614هـ إلى 651هـ (1217م/ 1254م) شهد المغرب عشر مجاعات[2].

ومن أمثلة ذلك أيضا حصار بني غانية وأحلافهم لتلمسان سنة 605هـ/ 1208م، وما لحقه من تخريب للعمران والزروع[3]، وتلك المجاعة التي ألمت بالمغرب عام 607هـ/ 1210م، والتي انتقلت تأثيراتها الكارثية على مدى سنتين إلى الأندلس[4]، لتشهد سنة 609هـ/ 1212م واقعة العقاب الشهيرة، والتي أدّت إلى خراب اقتصادي مع فناء أهل المغرب الذين شاركوا في المعركة، ممّا أدّى إلى انحطاط ديمغرافي، حيث لم تعرف الدّولة الموحدية فترة ما بعد العقاب الاستقرار الذي عاشته من قبل، ما شجّع قبائل بني مرين على اكتساح شرق المغرب ووسط السيطرة عليه بسهولة.[5]

---

[1]- ابن قنفد القسنطيني، الفارسية...، مصدر سابق، ص103.

[2]- عبد الهادي البياض، المرجع السابق، ص25؛ الحسين بولقطيب، المرجع السابق، ص47.

[3]- ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ج3، ص175 وما بعدها؛ سمية مزدور، المرجع السابق، ص91.

[4]- عبد الهادي البياض، المرجع السابق، ص26.

[5]- علي بن أبي زرع الفاسي، الذخيرة...، مصدر سابق، ص24، والأنيس المطرب...، ص272؛ مارمول كربخال، المصدر السابق، ج1، ص373؛ مؤلف مجهول، رسائل موحدية، ج2، ص175؛ عبد الهادي البايض، المرجع السابق، ص26؛ أمير سيو هويثي ميراندا، المرجع السابق، ص418؛ سمية مزدور، المرجع السابق، ص34.

كما أعقب المجاعة المذكورة وباء سنة 610هـ/ 1213م، ما أدّى لحصول نزيف بشري أسهم في تغيير البنية الديمغرافية للمنطقة[1]، وفي عام 611هـ/ 1214م، كانت المجاعة الشديدة ببجاية[2]، ليشهد المغرب ابتداءًا من سنة 614هـ/ 615هـ وإلى غاية 616هـ/ 1217- 1218- 1219م مجاعة عظيمة كان لها بالغ الأثر على حياة العامة بهذه البلاد:" ففي سنة ستة عشر وستمائة كان المحل العظيم والمجاعة التي شكاها الظاعن والمقيم وتناهى الحال في مزيد السعة إلى ما لا نهاية له وكان ابتداء الحال فيه في السنتين المتقدمتين لهذه السنة المؤرخة"[3]، وشهدت سنة 617هـ/ 1220 أيضا غلاءا شديدًا وقحطًا مصحوبًا بالجراد[4]، كما استفحلت المجاعة سنتي 618و 619هـ/ 1221- 1222م، وارتفعت أعداد الضحايا بفاس، ومات أكثر الناس جوعًا[5]، وفي سنة 620هـ/ 1223م كان بالمغرب القحط وانحباس بالمطر، وبمرّاكش في سنة 632هـ/ 1235م، " تحيّر الناس وكثر فيهم الرهج وعظمت عليهم المصيبة...وعدم الأقوات والمرافق ولم يبقا لأحد...لا ذخيرة ولا مال ولا عقار واستولت المجاعة على جمهور الناس..."[6]، و "ضاقت الأرض بما رحبت على الناس لانقطاع المرافق والموارد وارتفعت الأسعار وعدمت الأقوات"[7]، والراجح أن كثرة الأمطار التي أعقبت القحط، والمجاعة التي اجتاحت مرّاكش عام 632هـ/ 1234م أسهمت في تفشي الوباء[8]

---

[1]- عبد الهادي البايض، المرجع السابق، ص26، 27؛ كريم عاتي الخزاعي ، المرجع السابق ، ص189.

[2]- ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص429.

[3]- ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ص 266، 267.

[4]- علي بن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب...، مصدر سابق، ص372، والذخيرة السنية...، مصدر سابق، ص54.

[5]- عبد الهادي البايض، المرجع السابق، ص27.

[6]- ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، قسم الموحدين، ص325.

[7]- ابن عذاري المراكشي، المصدر نفسه، ج3، ص318، 319.

[8]- عبد الهادي البايض، المرجع السابق، ص29.

وفي سنة 634هـ/ 1236م كان ببلاد المغرب الغلاء المفرط الذي انتهى فيها الربع الواحد من الدقيق إلى سبعة وثلاثين درهما [1]، واشتدت تلك الأزمة سنة 635هـ/ 1237م إلى أن أكل الناس بعضهم بعضًا[2]، كما "أصاب الناس جفوف ببجاية..."[3]، خلال النصف الأول من ق7هـ/ 14م.

لقد أصاب الحياة الاقتصادية ببلاد المغرب الكثير من مظاهر التدهور والانهيار بسبب انعدام الاستقرار الأمني، وكان للمغرب الأوسط نصيب من ذلك كجزء معتبر من هذه البلاد، وكذا التهديد الحفصي والمريني، وفي سنة 693هـ/ 1293م، عادت المجاعة من جديد إلى بلاد المغرب الإسلامي، وعمّه الطاعون والذي شمل كذلك مصر، والمجاعة الشديدة، والوباء العظيم الممتد على بلاد المغرب[4]، حتى أن الناس كانوا "يحملون من الموتى أربعة وثلاثة، واثنتين على نعش، وبلغ القمح فيها عشرة دراهم للمد، والدقيق ستة أواقي بدرهم"[5]، وقد امتدت آثار هذا الوباء والمجاعة إلى سنة 695هـ/ 1295م[6].

كما استفحل القحط بداية من عام 708هـ/ 1308م بالمغرب الأقصى المريني، مع فرضه في سنة 711هـ/ 1311م لكارثة طبيعية بسبب القحط السالف الذكر[7]، وفي سنة 724هـ/ 1324م كانت المجاعة بالمغرب و "ارتفعت الأسعار في جميع البلاد...وفي نفس السنة نشأ خارج فاس من جهة جوفيها سحاب عظيم وظلمة شديدة ورياح عاصفة أعقب ذلك برد كثير عظيم الجرم...، ونزل في خلاله مطر وابل جاءت منه السيول طامية حملت الناس والدواب، واهلكت جميع ما بجبل والغ

[1]- ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ص339.

[2]- علي بن أبي زرع الفاسي، الأنيس...، مصدر سابق، ص276، 277.

[3]- أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج، دار الكاتب، طرابلس، ط2، 2000، ص320.

[4]- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص224؛ عبد الهادي، البايض، المرجع السابق، ص32.

[5]- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس...، مصدر سابق، ص 384.

[6]- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص224.

[7]-عبد الهادي البايض، المرجع السابق، ص33.

من الكروم والزيتون وسائر الشجر"[1]، وبمليانة كان سنة 725هـ/ 1324م "القيظ"[2]، لتتصل إلى غاية 726هـ/ 1326م كوارث القحط والعواصف المطرية، ممّا هيأ الوضع لاستفحال الغلاء واندلا ع شبح المجاعة، ليشمل مجال الحوض المتوسّطي وأوروبا الغربية برمتها.[3]

لتتحرك من جديد حملة للسلطان المريني أبو الحسن وحصاره لتلمسان لمدة ثلاث سنوات، واحتلاله للمغرب الأوسط بأكمله في سنة 732هـ/ 1331م وإلى غاية 737هـ/ 1336م[4]، حيث كان يعمد المحاصرون إلى شل الحركة التجارية للمدينة المحاصرة من خلال ضرب وتعطيل مراكزها التجارية الحيوية، حيث استعمل بنو مرين ميناء هنين كورقة ضغط في حصارهم لتلمسان، كما عهد أبو الحسن المريني إلى قطع الطريق الرابط بين تلمسان وبين هنين لمنع كل الامدادات من الأموال والسلع التي تأتيها عن طريق البحر.[5]

كما كان في سنة 752هـ/ 1353م وإلى غاية 758هـ/ 1356م حملة السلطان أبو عنان على المغرب الأوسط وما تبعه من أعمال الحرق خاصة بمدينة قسنطينة وقت حصارها[6]، كما اجتاح سنة 758هـ/ 1356 السيل لمحلة أبي عنان[7].

[1]- السلاوي، المرجع السابق، ج3، ص179.

[2]-ابن بطوطة، المصدر السابق، ص34.

[3]- عبد الهادي البايض، المرجع السابق، ص 34.

[4]- الزركشي، المصدر السابق، ص72، 73؛ عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ....، مصدر سابق، ج7، ص339؛ إسماعيل بن الأحمر، المصدر السابق، ص52؛ العمري، المصدر السابق، ص205 وما بعدها؛ ابن مريم، المصدر السابق، ص 185.

[5]- سمية مزدور، المرجع السابق، ص95.

[6]- الزركشي، المصدر السابق، ص93 وما بعدها؛ ابن مريم، المصدر السابق، ص50 وما بعدها؛ مؤلف مجهول، زهر البستان...، مصدر سابق، ص50.

[7]- النميري، المصدر السابق، ص258 وما بعدها.

أدّت هذه الحالة أي حالة الحرب شبه الدّائمة إلى تعطيل الإنتاج الزراعي وعدم الاطمئنان إلى حصاد محصوله بسبب تقلبّ الأحوال، وهذه الظروف لا تشجّع المنتجين على توسيع دائرة نشاطاتهم الاقتصادية والاكتفاء بالقليل.[1]

لا يمكن الحديث عن الأوبئة دون التطرّق لذلك الطاعون الجارف الذي ضرب شمال إفريقيا منذ سنة 749هـ/ 1348م بداية من المغرب الأقصى، وضرب منطقة المغرب الأوسط عامة ومدينة تلمسان على وجه الخصوص سنة 750هـ/ 1348م، والذي أطلق عليه الأوروبيون "الطاعون الأسود"، مخلّفا الكثير من الضحايا وفتك بالناس فتكًا ذريعًا، لتفشيه في طبقة العامة بين الناس واشتداده على الفقراء[2]

وكان قد نفشّى في المغرب الأقصى حسب إحدى الدراسات الحديثة سنة 749هـ/ 1348م قادمًا إليها من المشرق انطلاقًا من الموانئ الساحلية إلى داخل البلاد من تازة، فاس، سبتة ، سلا، وهي مدن احتلت فيها التجارة مركز الصدارة، ومن غير المستبعد تسربه إلى بلاد المغرب الأوسط عبر تنقلات التجار، والجيش المريني الذي قام بحملة عسكرية على المغرب الأوسط بقيادة أبي الحسن في رجب 570هـ/ 1349[3]؛كما فتك بعائلات بأكملها مثلما حدث لأسرة حفيد العالم التفريسي التلمساني.[4]

وفي سنة 763هـ/ 1361م كان بالمغرب الجفاف وهبوب الرياح كما "ظهر الطاعون بأرض مكناسة وفاس وتازا وما إلى ذلك...واستهدف من بها إلى هلكة المجاع، وفشُو الموتان ...وعظم الجفاف، وعصف الريح...[5] ، " وفي العشرين من شهر ربيع الثاني كانت الزلزلة العظمى بالجزائر سنة

---

[1]- عبيد بوداود، التصوّف...، مرجع سابق، ص179.

[2]- محمد بن مرزوق التلمساني، المسند...، ص 265، 264، والمناقب ص187؛ عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، طبعة 2007، ص52؛ الدّولاتي، المرجع السابق، ص93؛ خالد بلعربي، ورقات..، مرجع سابق، ص108.

[3]- خالد بلعربي، ورقات...، مرجع سابق، ص108، 109.

[4]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص253.

[5]- ابن الخطيب، نفاضة الجراب...، مصدر سابق، ج3، ص61.

766هـ/1364م"[1]، وخلال ق 9هـ/ 15م" نزلت ثلجة عظيمة وتعطّلت منها الأسواق وانهدمت منها ديار..." [2]، والطاعون الذي ضرب تلمسان سنة 871هـ/ 1466م[3].

لقد كانت هذه الأوبئة القادمة من الشرق تكتسح الشمال الإفريقي في موجات دورية، كان من أعنفها فتكًا ذلك الذي حدث سنتي 872هـ- 873/ 1468- 1469م)، فقد ابتدأ تخريبه في شهر ذي القعدة 872هـ لم تهدأ صورته المدمرة إلاّ في شوّال من سنة 873هـ، وسكان العاصمة تونس يموتون بالعشرات، أمّا السلطان فقد غادر المدينة لمدة خمسة عشر شهرا أمضاها بحدائقه بقصبة تونس[4]، وقد أودى الطاعون الذي انتشر بالمدينة سنة 889هـ (1493م) بحياة الكثير من سكانها من بينهم السلطان نفسه، وبعض أقربائه وحاشيته[5]، كما اجتاح تلمسان وباء جارف سنة 905هـ/ 1500م، ووهران تعرّضت للوباء في سنة 915هـ/ 1510م، وفي أثنائه احتل الإسبان للمدينة؛ وظهر في المغرب الأقصى وباء في صيف سنة 925هـ/ 1520م، والذي كان إقباله من ناحية تلمسان[6]، وبالمغرب الأقصى كان قد ظهر سنة 919هـ/ 1514م الجراد، حيث كان عدده ضعف عدد السنابل حيث أن الأرض كانت لا تكاد تظهر في "تاكتسّة" بإقليم حاحا[7] ،ساهمت كلها في تراجع مظاهر الحياة الاقتصادية، بجميع مكوناتها.

لقد كانت تلك الكوارث، وإن اختلفت أسبابها، من العوامل المباشرة في حدوث أزمات اقتصادية حادة، أهلكت الحرث، والنسل، وانتقلت باقتصاد هذه البلاد من مراحل الازدهار إلى التراجع، أو الخراب وما رافقه من انتشار لمظاهر، زادت تدهور الأوضاع الاقتصادية من خلال ارتفاع

---

1 - يحيى بن خلدون ، المصدر السابق ، ج2 ،ص314.

2- ابن مريم، المصدر السابق، ص40.

3- ابن مريم، المصدر نفسه، ص224؛ سمية مزدور، المرجع السابق، ص137.

4- الدولاتي، المرجع السابق، ص94.

5- الدّولاتي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

6- ابن مريم، المصدر السابق، ص 224؛ سمية مزدور، المرجع السابق، ص137.

7- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص105.

الأسعار، وانتشار مظاهر الغش، وانخفاض قيمة العملة، وما جرّته الحملات العسكرية من خراب للزروع، كما سيأتي الحديث عن تلك الآثار الناجمة عن حدوث الأزمة الاقتصادية.

2- أزمة التجارة الصّحراوية:

2-1- تحوّل طرق تجارة الذّهب:

"....ذلك المعدن الأصفر (الذّهب)، سواء بوصفه بضاعة في شكل مسحوق أوسبائك، أو بوصفه عملة، كان يحظى بتقدير كبير في جميع أرجاء العالم الوسيط المتمدن، وكان متداولاً...وعلى طول المسافة التي كان يمر بها من السودان إلى أوروبا، لم تكن بلاد المغرب مجرّد مرحلة، بل عبارة عن عامل منظّم، إذ كان قوّاد قوافلها يقتنون الذّهب فيما وراء الصّحراء، بواسطة المقايضة، ثم عن طريق التبادل مع بضائع جديدة، يمر ذلك المعدن الثّمين بموانئها لينتقل إلى ما وراء البحار، ولكن يبقى منه جزء كبير على عين المكان أو لمدة معينة لتزويد المصاغات أو لضرب العملة وقد رأينا كيف بقيت عملة الذهب الحفصية ثابتة وسليمة عبر جميع التقلبات التي شهدتها الدّولة الحفصية، كما هو الشأن بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى المنبثقة عن الإمبراطورية الموحدية...".[1]

لقد كان لتجارة الذهب[2]، دور مهم في تاريخ إفريقيا الشمالية في العصر الوسيط، فهي المحرّك الأساسي لعديد التطورّات التي شهدها المغرب، وفي هذا الإطار يمكن اعتبار الصراع العنيف، والحروب المستمرة بين دول المغرب على المدن التجارية: سجلماسة، وتاهرت، وسبتة، وتلمسان،

---

[1]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص278.

[2]- حيث كانت ترد تلك القوافل الواردة من الجنوب ومن الصحراء تحمل معها الذهب، فكان يؤتى من أعالي نهر النيجر، وأعالي بلاد السنغال، والتمبوك، ومن مالي إلى الشمال، لتبادله ببضائع ضرورية، مثل الملح عبر الصحراء، ويذهب حتى جنوب إفريقية وإلى تافيلالت في أقصى الجنوب الشرقي من المغرب الأقصى، ويعبر بالأساس عن طريق سجلماسة، والتي تنفتح قبل كل شيء على تلمسان، ينضاف إلى الذهب تجارة الرقيق، المطلوب خاصة في الدول الأوروبية؛ ينظر: الإدريسي، المصدر السابق، ص 105؛ عمر سعيدان، المرجع السابق، ص21؛ بشار قويدر ، القوافل التجارية المغاربية (طبيعة التجارة وآثارها) ، ضمن كتاب : طريق القوافل ، نشر المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ بالتعاون مع اللجنة الوطنية لليونسكو ،مطابع عمار قرفي، باتنة ،2001، ص15.

والقيروان، ولكن مع مطلع القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي حدث تحوّل في المحاور التجارية نحو الجانب الشرقي من بلاد المغرب؛ إذ أن الطريق الغربي الذي كان يخترق دائمًا المغرب الأقصى من سوس حتى الريف أصبح مضطربًا خلال النصف الثّاني من ق 7هـ/ 13م[1]، ولارتباط المسالك التجارية كان لذلك تأثير على مستوى النشاط التجاري بالمغرب الأوسط، وما يليه من هذا الانحراف، وإن خدم المغرب الأوسط على المدى القريب، فإنه لن يكون كذلك فيما بعد، خاصة بعد اتصال مصر المملوكية مباشرة بذهب الصّحراء.

لا شك أن مصر المملوكية كانت أكبر المستفيدين من انحراف الطرق التجارية الصحراوية، نحو الشرق، خاصة بعد سيطرتهم على منطقة أعالي النيل، وبالتالي تمكنهم من إقامة علاقة تجارية مع بلاد السودان الغربي، وتوثقت العلاقات التجارية بين مالي ومصر أكثر مع نهاية النصف الأوّل من القرن الثامن الهجري بعد الرحلة الشهيرة التي قام لها سلطان مالي منسا موسى إلى مكة عن طريق مصر[2]، ما كانت له عواقب وخيمة على التجارة المغربية السودانية[3]، ولكن وعند حديث ابن خلدون عن عرب المعقل الذين استقروا بالصحراء يشير إلى أنهم استولوا على تلك الأوطان، وفرضوا فيها الضرائب والأتاوات، لكنهم لا يتعرضون لقوافل سجلماسة ولا غيرها من بلاد السودان.

ناهيك عن تلك العلاقات الوثيقة بين المرينين، وملوك السودان، خاصة بين السلطان أبي الحسن المريني، وملك السودان "منساموسى"، وقد استمرت تلك العلاقات حيث أن حفيده "مارى جاطة"، وجّه إلى السلطان أبي سا لم بن أبي الحسن هدية سنة 762[4].

---

[1]- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية...، مصدر سابق، ص 47، 48؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص85.

[2]- بوداوية مبخوت، العلاقات...، مرجع سابق، ص218- 230؛ شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص90 وما بعدها؛ ابتسام مرعي خلف الله، المرجع السابق، ص284.

[3]- ابن مرزوق، المناقب...، مصدر سابق، ص48.

[4]- محمد زنيبر، تجارة القوافل...، مرجع سابق، ص128، وما بعدها.

ومن جهة ثانية، فإنه مع نهاية القرن التاسع الهجري، شهدت المنطقة موجة من التحوّلات العميقة على مستوى حوض البحر المتوسّط والصحراء، حيث تحوّل المحور الثلاثي الأقطاب أوروبا المتوسطية، المغرب العربي، إفريقيا السوداء، إلى محور ثنائي الأقطاب، المغرب العربي، إفريقيا السوداء فقط، ذلك أنه عندما احتل الإسبان بعض سواحل غرب إفريقيا، برزت محاور تجارية جديدة بحرية أساسا أفقدت المحاور القديمة العابرة للصحراء، قيمتها وأهميتها وأدّت إلى فساد تجارتها[1]، مع تفتّح الأوروبيين مباشرة على التجارة مع الهند الشرقية، واكتشاف القارة الأمريكية من طرف كريسُتوف كولومبس سنة 1492م، أي في نفس سنة سقوط الأندلس، ولكن ذلك التدهور يرجع بدون شك إلى سبب أعمق يتمثل في الركود الاقتصادي لتلك البلاد والوهن الذي أصاب الحركية الإسلامية في القرون الأخيرة من العصر الوسيط، وعُدُول الأهالي بصورة دائمة عن القيام بأي عمل جديد.[2]

ومن جرّاء ذلك التحوّل أصبحت إسبانيا في ق 16م، حين أصبحت هي مستودع الذهب الوارد من أمريكا "فبين البحر المتوسّط و " محيط الرمال" صارت " جزيرة المغرب" تتلقى بواسطة " سفن الصحراء" ذهب السودان الذي يصل إلى رؤوس الطرق القافلية: سجلماسة، وارجلا، غدامس، كما كان الشأن في القرن 16م/ 10هـ بالنسبة للأساطيل التي كانت تحمل المعادن النفسية من أمريكا وتصل بها إلى الموانئ الإسبانية، وبخاصة أشبيلية.[3]

وبأفول نجم القوى القديمة في البحر المتوسّط، بيزنطة، ودولة المماليك في مصر والشّام، ودويلات بلاد المغرب، والجمهوريات الإيطالية، وظهور تلك القوى الجديدة، إسبانيا الموحدة من الغرب، والإمبراطورية العثمانية في الشّرق، أصبح البحر المتوسّط يواجه إفلاسًا خطيرًا، وقبل أن ينتهي ق 15م/ 9هـ، عملت تلك الكشوفات على تحويل الحركة التجارية من الشرق إلى المحيط، وجاء

[1]- فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص76.

[2]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص278، 279.

[3]- محمّد زنيبر، المغرب في العصر الوسيط- الدولة- المدينة- الاقتصاد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرّباط، 1970، ص411.

اكتشاف طريق رأس الرجاء الصّالح من قبل الأوروبين لتأذن بقرب نهاية الحركة التجارية في المتوسّط[1]، وتخلّف المراكز والأقطاب بالتقليدية[2] .

ليس تحوّل خطوط التجارة فقط سببًا في تلك الأزمة، وإنّما أيضا بسبب تدهور "سجلماسة"، وهي الميناء الأوّل للصحراء، وكان امتلاكها سببًا في عظمة الدّول التي قامت في المغرب الأقصى، لكنها في ق 14م/ 8هـ، بدأت تخرج شيئًا فشيئًا من منطقة نفوذ ملوك فاس، وفي ذلك إشارة إلى ضعف السلطة، وقلة الاهتمام بمركز أصبحت الحركة التجارية تتخلّى عنه.

2-2-مشاكل وعراقيل تجارة الصّحراء:

شكّلت تجارة الصحراء أو "تجارة القوافل" شريان اقتصاد بلاد المغرب في المرحلة الوسيطية، وساهمت في تحقيق الثروة لها، إلاّ أن كثرة المشاكل والعراقيل، ساهم بالإضافة إلى ما تّم ذكره في تراجع الدّور الاقتصادي للمنطقة بصفة عامة، فما هي إذن أهم تلك العراقيل التي ساهمت في ذلك التراجع؟

يعتبر العمل بنظام القوافل في التجارة من أقدم وأشهر الطرق في نقل البضائع برًا، حتى العصر الحديث[3]، والذي ظهر فيه التعاون بين سكّان الصحراء بشكل جلي، واكتسبت التكتلات القبلية جدتها من حيث العصبية، واعتبرت القبائل الرحل نفسها سيدة على الصحراء، حريصة على الدّفاع عن حقها بالقوة، خاصة حين أصبح بيدها مصير الطرق المهمة الرابطة بين المغرب والصّحراء، وبالتّالي مصير التجارة الكبيرة، والمربحة بين الجهتين، لذلك قامت صراعات كبيرة حول امتلاك الطرق، وأهم المدن الرابطة بينها، منها سجلماسة، والتي شكّلت عقدة حيوية للنشاط التجاري.[4]

---

[1]- مريم محمد عبد الله جبودة، المرجع السابق، ص 144.

[2]- زنيبر، تجارة القوافل...، مرجع سابق، ص135؛ زنيبر، المغرب في العصر الوسيط...، مرجع سابق، ص415 وما بعدها.

[3]- محمد ساعو، المرجع السابق، ص83 وما بعدها؛ بشار قويدر ، المرجع السابق ،ص 13 وما بعدها.

[4]- محمد زنيبر، تجارة القوافل....، مرجع سابق، ص116 وما بعدها.

كان لمدينة سجلماسة، دور محوري في تلك التجارة القوافلية، وقد جاءت حركة المرابطين، ثم دولتهم التضمن لتلك التجارة كل شروط النجاح.[1]

كانت تلك القوافل تتخذ محطة مركزية لتلتقي فيها، كما ترتادها القبائل الرحل، وكل يعمل لحسابه الخاص[2]، فبالإضافة إلى الاستفادة من النشاط التجاري، كانت تلك القبائل تقوم "بخفر القافلة"، ويتكلف أفراد منها بالشهر على صحّة الجمال، وتغذيتها، وتعبئتها، وإزالة لأعمال عن ظهورها، أو أنها تؤجر جمالها للتجار، أو تبيعهم إياها.[3]

وقبل الحديث عن أهم تلك المشاكل التي كانت تواجه عمل تلك القوافل، تجدر الإشارة إلى طريقة عمل تلك القوافل، وتنظيمها، والتي يمكن إجمالها في التّالي:

*كانت تلك القوافل تسير في الشمال في فصول الربيع، والصيف، والخريف[4]، وتقطع الصّحراء في الخريف، بحيث كان رجال القافلة يضعون الأحمال على الجمال في الصباح الباكر، ويغدون في سيرهم إلى أن تصبح حرارة الشمس لا تحتمل، لتتوقف القافلة من أجل الاستراحة، فتنصب الخيام إلى أن تمر ساعة الزوال وتنخفض الحرارة، فتعبأ الجمال من جديد، وتستأنف القافلة سيرها، إلى الليل فتحط رحالها من جديد إلى الغد.

*كان من التجار من يبيع بضائعه في موانئ الصحراء بسجلماسة، ووارجلا، وزويلة، ومنهم من يبيع بضاعته هناك لتجار القوافل، ومنهم من يحملها بنفسه إلى السودان في القافلة، نشط ضمن ذلك عدد من الدلاّلين، والسماسرة، والقبائل الرحل الظاعنة.[5]

---

[1]- محمد زنيبر، المغرب في العصر الوسيط...، مرجع سابق، ص408 وما بعدها.

[2]- محمد زنيبر، المرجع نفسه، ص 408، 409.

[3]- محمد زنيبر، تجارة القوافل....، مرجع سابق، ص128.

[4]- مبخوت بودواية، العلاقات...، مرجع سابق، ص315.

[5]- محمد زنيبر، المغرب...، مرجع سابق، ص 414؛ مفتاح يونس الرباصي، المرجع السابق، ص140.

* كان عدد الجمال يختلف من قافلة لأخرى، وكانت القوافل تؤدّي حقوقًا عند خروجها من مدن الشمال، وأثناء مرورها بالقبائل، وعند وصولها إلى مدن الجنوب[1].

وقد كان التجار يتعرّضون لعدة اخطار أثناء رحلاتهم:

* ندرة الماء: حيث كان المسافر في الصحراء يختار الطريق الذي يتوفّر فيه الماء[2]

*كان التجّار المسافرون يسعون إلى الحصول على بعض المساعدات الشخصية في دائرة منطقة نشاطهم، للاحتماء من عمليات السطو المنتشرة بكثرة، مع دفع أداءات العبور، والحماية، للقبائل المخطرة التي سيمرون من منطقتها، وللمسافات الأبعد كان التجمّع في قوافل، لكن لم يسلم المسافرون دائمًا من أخطار الطريق الطبيعية ولا من هجومات قُطاع الطريق، لذلك كثيرًا ما تمّ الاعتماد على حرّاس مسلّحين (الخفر) أو سلوك طريق الجيش الرّسمي[3].

* بالحديث عن تلك المخاطر لا بد من الإشارة للوضع القبلي في المنطقة، حيث تكتلت وتعاونت، لكون ذلك ضرورة ملحة، لصعوبة العيش في الصحراء، وفرضت سيادتها على عابري الصحراء، إذ وكثيرًا ما واجهت تلك القوافل عدّة صعوبات، ولكن سرعان ما تعود إلى نشاطها حين تجد تلك التشكيلات القبلية التي تحفزّها وتؤمن لها الطرق الطويلة الرّابطة بين الشمال والجنوب[4].

*كما واجه أصحاب القوافل مشكل التيه في الصّحراء، والذي قد يكون سببًا في هلاك القافلة كلها، أو بعض أفرادها الذين ابتعدوا عنها، وهناك الزوابع الرّملية الكبرى، التي ربّما غطّت عمل القوافل وجعلتها في حالة إقبار.

* غارات القبائل الصحراوية، ومضايقات قطّاع الطرق، والذين كانوا ينشطون في المناطق الشمالية، خاصة في فصل الشتاء، فمثلا كثر قطاع الطرق بين تلمسان وفاس، أغلبهم من الأعراب، وكان ملوك

[1]- محمد زنيبر، المغرب...، مرجع سابق، ص 414.

[2]- مبخوت بودواية، العلاقات...، مرجع سابق، ص315.

[3]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص247، 248.

[4]- محمد زنيبر، تاريخ المغرب...، مرجع سابق، ص 404، 405.

بني عبد الواد يدفعون أموالاً، ويقدّمون هدايا كثيرة للقبائل العربية وغير العربية المنتشرة حول طرق القوافل المتجهة نحو الغرب، وإلى الجنوب لحراسة الطرق، كما قامت الدولة الزيانية ببناء أبراج المراقبة في النقاط الاستراتيجية من الطرق الشمالية.[1]

* التأثير على التجارة البحرية، لتأثر القوافل التجارية البرية بهجمات قطّاع الطرق، وكون هذه الأخيرة تغذي التجارة البحرية،بل المحور المركزي الذي مكّن بلدان المغرب من تمثيل دور الوسيط في العلاقات الإقتصادية العالمية، إضافة للأضرار الملحقة بالاقتصاد التجاري للدّول [2]؛فازدادت أحوال التجارة سوءًا بشمال إفريقيا بعد عام 1054م، ذلك أن غزوات العرب الهلالية أحلت الخراب والدمار محل الخصب والنماء..." وظل تأثير ذلك باقيا إلى المراحل اللاحقة، حتى تمكن الموحدون من بسط سيادتهم عليها نحو منتصف ق 6هـ/ 12م[3].

3- القرصنة البحرية والفكّاكون:

3-1- مظاهر القرصنة البحرية:

كثيرًا ما تعرّضت التجارة البحرية للعديد من المشاكل، والمخاطر كغرق السفن، وإلقاء القبض على الأشخاص، وحجز المكاسب، و" الخسائر المنجرة عن سوء النية المتكرّرة بكثرة"، وعدم وفاء المدينين بديونهم بسبب الاستعمال المفرط للقرض، إلاّ أن تحيين التأمينات البحرية، والتجديد المستمر للمعاهدات، والمساعي القنصلية...قد أنقصت بصورة محسوسة من تلك المخاطر[4]، تنضاف لذلك المعاطب جرّاء العواصف، والأنواء، وشغب البحر، حتى أنّ المرافئ التجارية لم تكن في أمان من حكّام البلاد أنفسهم، من تعرّض التجّار للمصادرة والإلحاح عليهم بالمغارم، ومطالبتهم بالهدايا

---

[1]- مبخوت بودواية، العلاقات....، مرجع سابق، ص316.

[2]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ج1، ص318؛ بشار قويدر ،المرجع السابق،ص16.

[3]- هشام أبو رملية، المرجع السابق، ص378.

[4]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص280.

الثمينة، ما حدّ من حجم التجارة البحرية، نظرًا لضعف الحكومات المغربية وطمعها المتزايد في أموال الرعية من التجّار.[1]

ومن العوائق التي حدّت التبادل التجاري، " قرارات المقاطعة من الجانبين"، إذ حرّم الخلفاء الموحدون والملوك النصارى على رعاياهم معاملة رعايا الطرف الآخر تجاريًا، خاصة فيما يخص القمح، والمواد الغذائية، والخيل، والعتاد الحربي، والرقيق من طرف السلطة الإسلامية، كما حرّم الملوك النصارى الإسبان بالاتجار خاصة الثياب وأنواع الطعام، والرقيق، والحبال، والأخشاب، والحديد، ولم يكتف النصارى بذلك بل كانوا يعترضون طريق قوافل الموحدين، فيقتلون حتى في وقت السلم، دعمتها قرارات البابوية التي حذّرت النصارى من التعامل تجاريًا مع المسلمين، وتذكّرهم بأنّ الإسلام هو العدو الحقيقي.[2]

كما حدّ الصراع على مدينة معينة من التبادل التجاري، فمثلا عندما رفضت مالقة الخضوع للموحدين، فرض عليها الموحدون خطرًا تجاريًا، وهدّدوا بقتل كل من يحمل إليها نوعًا من أنواع البضائع التجارية، وكما بلغ الخليفة عبد المؤمن أن أهل سبتة يتعاملون تجاريًا مع مدينة مالقة، بعث برسالة شديدة اللّهجة إلى الطّلبة بمدينة سبتة[3] ،إضافة لفترات الحروب والفتن اللاّمتناهية بين المسلمين والممالك النصرانية بالأندلس وغيرها والمسلمين أنفسهم.

وممّا ساهم في إضعاف تجارة المسلمين عبر المتوسّط هو ذلك التحوّل السالف الذكر في خطوط التجارة البحرية، إضافة لِ :

* ضعف الدّولة الموحدية وتدهور قوة أسطولها، عرّض التبادل التجاري للمغرب مع غيره من البلاد، للكساد مدّة بعد "موقعة العقاب" (609هـ/ 1212م)[4]؛ وبعد سقوطها، أيضا أيام الضعف الذي

---

[1]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ج1، ص316، 317.

[2]- هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص392؛ توفيق مزاري، المرجع السابق، ص318، 319.

[3]- هشام أبو رملية، المرجع نفسه، ص376.

[4]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ج1، ص319، 321.

لحق بمن خلفها في حكم بلاد المغرب، فمثلا، وفي أواخر ق 15م/ 9هـ، وعندما تحوّلت اهتمامات الإسبان إلى سياسية، عسكرية، صليبة، وبعد تلقي العديد من مدن ساحل المغرب الأوسط العديد من الضربات الإسبانية، مغتنمين في ذلك فرصة الفوضى، والضعف التي سادت المنطقة، وأصبحوا يفرضون شروطهم على حكّام تلمسان، ويملون عليهم المعاهدات وفق مصالحهم، من ذلك عرض محمّد السابع (934- 937هـ/ 1528- 1545م) مشروع معاهدة لمدة عشر سنوات، في رسالة وجهها إلى الكونت دي الكوديت الإسباني، ممثل الإمبراطور شارل الخامس (شار لكان) بوهران في 5 سبتمبر 1535م/ 942هـ، وفيه طلب السلطان الزياني من الإسبان السماح بجمع البضائع التي تصدرها، وتستورها تلمسان، عن طريق ميناء وهران، مقابل دفعة لهم إتاوة سنوية قدرها 4000دوبلا، يعني استسلامه، وعدم اعتباره لا وهران، ولا المرسى الكبير تابعين له، مع تقديم المزيد من التنازلات لإطلاق سراح سبعين أسيرًا مسيحيًا[1].

* تنامي القوى البحرية النورمانية والمدن الإيطالية تجاريًا على حساب القوى الإسلامية، ليس بقوتهم، بل بذكائهم وحسن تدبيرهم، فالنورمان حازوا على رضا الناس، بتقديم أحسن ما لديهم ، ولم يتدخلوا في عقائد الناس، فتعايش الناس في ظلهم، ونشطت التجارة، وانتظمت الملاحة بين موانيء صقلية، وغيرها من موانئ الحوض المتوسّط سواء النصارى والمسلمين .

* عملت مدن الجمهوريات الإيطالية، على تطوير المراكب البحرية، والخبرات الملاحية، والمعلومات الجغرافية الخاصة بالبحار، والموانئ، والطرق البحرية، واستفادت من الحروب الصلبية، فأثّرت على التجارة البحرية الإسلامية، واحتكرت النقل البحري، على حساب التجارة البحرية الإسلامية، قابلها الوهن، والضعف، الذي أصاب التجارة الموحدية، وحتى بداية ق 14م/ 8هـ، عبرت السفن

[1]- لطيفة بشاري، العلاقة...، مرجع سابق، ص106، 107.

الإيطالية مضيق جبل طارق، واستطاعت سفن جنوة، والبندقية، أن تذهب إلى إقليم الفلاندرز، وانجلترا.[1]

* ثقل المغارم والمكوس التي شكّلت عائقا آخر في طريق ازدهار التبادل التجاري بين المغرب، والأندلس، لذلك لجأ مثلا الخليفة عبد المؤمن إلى إقرار إلغائها في رسالة موجهة إلى جميع الطّلبة بالأندلس، ومن صحبهم من المشيخة والأعيان، والكافة[2].

* ويأتي على رأس تلك العوائق عمليات القرصنة[3]، بين المسلمين والمسيحيين، والتي جاءت كنتيجة للتباين الحضاري على ضفتي المتوسّط، وحالة التنافس الشديد بين الطرفين وسواحله، ومنافذة الهامة، والتوسع الهائل للحركة التجارية الذي واكب الحركة الصليبية، شكّل دافعًا آخر لنمو اللصوصية، والقرصنة، وبالرغم من صعوبة تحديد البادئ بها، أهم المسلمون أم المسيحيون؟ لكن المؤكّد أنه لما جاء الموحدون، ومن قبلهم المرابطون، ومن خلفهم، وجدوا وضعًا بحريًا سابقا بما فيه من قرصنة ولصوصية، فكان لزامًا عليهم التفاعل مع هذه الظاهرة[4].

لذلك أنشأ الموحدون قوة بحرية لقمع القراصنة المسلمين، والنصارى على السواء، وقد بلغ من عتو قراصنة الغرب ولصوصه، أن أصبحوا يجوبون المتوسط، فيتعرضون لمراكب المسلمين، ويختطفون المسلمين، من شواطئ المغرب لبيعهم في أوروبا، ليكثر انتشار القراصنة في البحار، فكان منهم الجنويون، والصقليون، والبيزيون، والبروفانسيون، والإغريق، والقطلان، لذلك قامت بعض الدول الأوروبية، بعقد المعاهدات مع المسلمين، من أجل القضاء على القرصنة، وحماية التجارة البحرية، من ذلك معاهدة عقدها بيزا سنة 582هـ/ 1186م، تعهدت بيزا بموجبها بعقاب البيزيين القراصنة، ثم

---

[1]- توفيق فراري، المرجع السابق، ج1، ص319، 321.

[2]- هشام أبو رملية، المرجع السابق، ص379، 380.

[3]- **القرصنة**: القرصنة (Cor Sa) كلمة إيطالية تعمي السباق، ومنها اشتقت كلمة قرصات (Corosa)، وهو الذي يقوم بفعل السابق، استعملت لأوّل مرّة في ق 14م، بمعنى السابق البحري للهجوم، والاعتداء على سفن، وسواحل الدّول الأجنبية، ينظر: توفيق مزاري، المرجع السابق، ج1، ص321، 322.

[4]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ج1، ص324.

عقدت جنوة معاهدة مماثلة سنة 634هـ/ 1236م مع المسلمين، ثم ميورقة سنة 637هـ/ 1239م[1].

وقد نفذ المسلمون في بلاد المغرب نصوص هذه المعاهدات، فوفروا الضمانات، وفرضوا التعويضات على الخسائر التي تلحق برعايا الطرفين، ثم تعهدت جميع الدول التي أبرمت تلك المعاهدات بالعمل المشترك من أجل استئصال القرصنة؛ لكن رغم ذلك ظل بعض النصارى على أعمالهم، فأخذت بعض المدن الإسلامية على عاتقها رد هؤلاء القراصنة، كان منهم أهل مدينة بجاية[2].

وعليه يمكن القول أن القرصنة، جزء لا يتجزأ من الدخل الاقتصادي لبلدان المغرب، وحتى الدول الأوروبية، باعتباره شكلا من أشكال "اقتصاد المغازي" أو "اقتصاد الغنيمة"[3].

3-2- الفكاكون ودورهم التجاري أيام التراجع التجاري:

لم يقتصر نشاط القراصنة على شن الغارات، والاعتداء على السفن التجارية ونهب السلع، وإنما توسع مجال نشاطها إلى اختطاف الإنسان وتحويله إلى بضاعة تباع، وتشترى، ومعاناة ذلك لم يكن من نصيب المخطوفين وحدهم، وإنما كان يعيشها أهلهم، ومن كانت له صلة بهم، وبقضية تحريرهم، ولا سيما علماء وفقهاء المسلمين الذين دأبوا على الاجتهاد بمختلف الوسائل، والطرق، لفك هؤلاء الأسرى من أيدي القراصنة ، حيث أعتبرت القرصنة أهم مشكل يعكر صفو العلاقات بين دويلات المغرب، والغرب المسيحي.[4]

كما أصبحت كتب الأحكام تتضمن بابا كبيرا يتضمن شروط العقود القائمة بين الفكاك، وأهل

[1]- هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص 395.

[2]- هشام أبو رميلة، المرجع نفسه، ص 396، 397.

[3]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ج1، ص 342.

[4]- توفيق مزاري، المرجع نفسه، ج3، ص 342، 343؛ محمد ناصر ، افتكاك الأسير في الغرب الإسلامي من دار الحرب ما بين القرن الرابع و الحادي عشر للهجرة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحضارة العربية الإسلامية ،الجزائر،2015/2014م،ص64.

الأسير، أو السلطة السياسية العليا، وبهذا أصبحت الفكاكة أو الفكّاك، تعني خطة من يتولى فك أسرى الجهاد الثغري، أو الجهاد البحري، أو القرصنة من بلاد النصارى والعمل على إرجاعهم بعد فديتهم من دار الضلالة، وقد احتكر اليهود زمن المرابطين خطة "الفكاكة"، وهي خطة أصبحت متداولة في اللغات الأوروبية (Alfaqueque) وهو القائم على فك، وفداء أسرى المسلمين، والتجول في الممالك الأوروبية وفي دار الإسلام، والأندلس خاصة لفك الأسرى؛ حيث أوردت المصادر إشارات متعددة لافتكاك أسرى المسلمين ، حتى خارج بلاد الإسلام ، على أساس استغلالهم كعبيد [1].

وقد ذكر لنا ابن عذاري اسم "عبد الرحمن بن محمد الفكاك المعروف بابن الرحمان ولم يكن أبو محمد المذكور يعرف قديما سوى بالفكاك لقبا، وكان ذلك أيام الرشيد في مراكش[2].

كما ذكر لنا الونشريسي العديد من النوازل التي حملت قضاياهم في عملية فك الأسرى، وطريقة الحصول على الأموال للقيام بتلك العملية، وقد عكست تلك النوازل مساهمة الأثرياء، والمحسنين حتى من النساء، أو في وصايا، وسلف، وأعمال خيرية، من ذلك ما ورد في سؤال عمن بعث بزكاة ماله إلى الأسارى من المسلمين بدار الحرب، لما هم فيه من الجوع، والعري، والحاجة[3]، والمال المتصدق به لفكك أسير ونحوه إذا لم يستعمل أو فضلت منه فضله، خص ذلك "أسيرة افتكت من أرض الحرب"[4]، وعن تخصيص "أحباس" خاصة بفك الأسارى[5]، وامرأة أوقفت مقياس ذهب لفداء الأسرى[6]، وأخرى في "شهادة الأسرى بعضهم لبعض بدار الحرب"، وذلك حول رجل مأسور جمعت

---

[1]- ابن جبير ،رحلة ابن جبير ، دار صادر ، بيروت ، ب.ت،ص 299، 314؛ نفسه، ص 346، 347.

[2]- المصدر السابق، قسم الموحدين، ص 337.

[3]- المصدر السابق، ج1، ص 397.

[4]- المصدر نفسه، ج2، ص 211.

[5]- نفسه، ج7، ص 333.

[6]- نفسه، ج9، ص 253.

له فدية في وصية وسلف[1]، ولعل كثرة القضايا المطروحة في هذا الباب، تعكس مدى توسع وانتشار هذه الظاهرة خلال هذه الفترة من تاريخ بلاد المغرب.

هذا وتجدر الإشارة إلى مشاركة تجار المسلمين في هذه العملية، من خلال شراء الأسرى وذلك بمبادرة فردية، من مالهم الخاص، ثم يبيعونهم للدولة أو إلى أهليهم مباشرة، مساهمين في عملية فك الأسرى [2]، من منظورهم التجاري، لتحقيق الأرباح من خلال هذه العملية ؛كما ساهم الحكّام أنفسهم في فداء الأسرى ؛ من ذلك أن كان الخليفة الموحدي يوسف بن عبد المؤمن يحسن لمن وفد إليه و استغاث به من أجناد الأندلس المضاعيف والمأسورين ،ففداهم بماله[3]؛ ومن ذلك أيضا ما ذكر أيام أبي حمو موسى الثاني حيث " أخذ النصارى مركبا قادما على مرسى هنين المحروسة ، بهدية ملك الأندلس إلى أمير المسلمين أيده الله ... ثم عرضوا أسراه للفداء ، فافتدى مولانا أمير المسلمين أيده الله جميعهم ... بالمال العديد نقدا...".[4]

كما تضمنت اتفاقية السلم لسنة 1403م/890هـ ،بين الدولة الحفصية من جهة ، ومملكة أراغونة وصقلية من جهة ثانية على اثنتي عشر بندا ،يعالج فداء الأسرى من مجموع اثنان وعشرون بندا ،كما أن القاعدة التي أقرتها اتفاقيات السلم هي أن كل من وقع في الأسر خلال سريانها يجب أن يحرر دون دفع فدية.[5]

---

[1]- الونشريسي، المصدر السابق، ج10، ص 157.

[2]- توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 252.

[3]- محمد ناضر ، المرجع السابق، ص60.

[4]- يحي بن خلدون ، المصدر السابق ، ج2،ص376.

[5]- محمد ناضر ،المرجع السابق ، ص64 و ما بعدها.

الباب الثاني

الفصل الثالث

الفصل الثالث: آثار التحولات الاقتصادية:

المبحث الأول: التأثير في المجتمع في حالة الرخاء الاقتصادي:

1- تحسن المستوى المعيشي.

2- مظاهر الثراء في مجتمع بلاد المغرب.

3- التحول للحياة المدنية.

المبحث الثاني: التأثير في المجتمع أثناء الأزمات الاقتصادية.

1- مظاهر تراجع المستوى المعيشي للسكان.

2- التدهور الديمغرافي والعمراني.

3- دور السلطة وفئات مختلفة من المجتمع في مواجهة الأزمات.

المبحث الثالث: دور الازدهار الاقتصادي في التطور الحضاري.

المبحث الرابع: أثر التجارة وتحول طرقها في تكامل وتوازن اقتصاد بلاد المغرب.

المبحث الخامس: مقارنة مظاهر وآثار التحولات الاقتصادية ما بين أقطار بلاد المغرب.

كان من الطبيعي أن تكون لتلك التحولات الاقتصادية، والتي كانت ربوع بلاد المغرب مسرحا لها آثارا في المجتمع، من حيث تحسن المستوى المعيشي والعكس، والذي سيكون له أكبر الأثر في النمو الديمغرافي، أي تزايد تعداد السكان خلال مراحل الرخاء الاقتصادي يقابله تناقص في ذلك التعداد عند حدوث الأزمات، والتي تبرز من خلالها ردود أفعال جميع فئات المجتمع، وتتفاوت من السلطة، ورجال الدولة، إلى الأولياء والفقهاء، والتجار، وأصحاب الأموال، وما صاحب أيضا فترات الرخاء من تحول للحياة المدنية بمظاهرها المختلفة، ولم تقتصر تلك الآثار على فئات المجتمع وحسب، بل شملت نشاط الحركة العلمية، وتطور حركة البناء والتعمير بالتزامن مع تدفق الأموال أثناء ازدهار اقتصاد المنطقة، في مقابل الخراب العمراني، بعد حدوث الأزمات والفتن ذات التأثير المباشر في الحياة الاقتصادية.

المبحث الأول: التأثير في المجتمع في حالة الرخاء الاقتصادي:

إن من أبرز مظاهر ذلك التأثير في المجتمع، تحسن المستوى المعيشي لدى الأفراد، مما أدى إلى تزايد تعدادهم، والذي رافقه التحسن في الظروف المعيشية بجميع جوانبها مع التحول للحياة المدنية الأكثر استقرارا[1].

1- تحسن المستوى المعيشي: يرتكز المستوى المعيشي في مجتمع بلاد المغرب، وكباقي المجتمعات، على الوضعية الاقتصادية السائدة، فيتحسن أوقات الرخاء، ويتدنى في فترات الأزمات، والمؤشّر الأساس الذي يتحكم في ذلك المستوى هو قيمة الدخل والخرج[2]، أو كما قال عبد الرحمن بن خلدون: "ومتى عظم الدخل، عظم الخرج وبالعكس، ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر"[3].

1- حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 100.

2- سمية مزدور، المرجع السابق، ص 41.

3- المقدمة، ص 366.

وأيام انهيار دولة المرابطين، ومع صاحبها من حروب طاحنة مع الموحدين، لا يمكن الحديث عن رخاء اقتصادي، ولكن بعد استقرار الأوضاع أيام الموحدين ومن خلفهم كان التحسن في المستوى المعيشي واضحا، فمثلا شهدت دولة بني زيان فترات تطور فيها المستوى المعيشي، نتيجة استقرار الأسعار[1]، والتمكن من ضبطها داخل الأسواق، منعا لارتفاعها وما ينجز عن ذلك من إخلال بالحركة التجارية، والمعاملات بين الناس، والتجار، خدمة للقدرة الشرائية لجميع فئات المجتمع، لتصبح بذلك تلمسان آهلة عامرة بالسكان، رخيصة الأسعار، لذلك قصدها التجار من سائر القطار، ما أدى إلى ثراء أهلها، فقيل أنه لم يكن في بلاد المغرب، بعد أغمات وفاس أكثر من أهل تلمسان أموالا ولا أرفه حالا[2].

والأسعار غالبا ما ترتبط بالوضع الفلاحي المتأثر بالنظام السياسي والظروف الطبيعية، فترتفع وتنخفض وفق ظروف العرض والطلب[3]، كون النشاط الفلاحي شكّل المورد الاقتصادي الأساس للغالبية العظمى لسكان بلاد المغرب عموما، والمغرب الأقصى مثلا على وجه التحديد، ولما كانت ممارسة الفلاحة تتم خارج أسوار المدن، وفي البادية، فإن الحروب والغارات كانت أهم مشكل عانى منه النشاط الاقتصادي أيام حكم بني مرين[4]، لذلك كان تأثر الإنتاج، وبالتالي في سعره، والذي كان يحقق توازنه، أيام الرخاء الاقتصادي، والمرتبط بتوفر الإنتاج، مع ذكر عامل "التطور الاجتماعي"[5]، والذي كان يزيد في العادة من مستويات الطلب.

---

[1]- مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 73؛ سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص 152؛ كريم عاتي الخزاعي ، المرجع السابق ، ص 183.

[2]- هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص 387.

[3]- يحي أبو المعاطي محمد عباسي، المرجع السابق، ص 530.

[4]- حميد تيتاو، الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني (609- 869هـ/ 1212- 1465م)- إسهام في دراسة انعكاسات الحرب على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، 2010، ص 229، 230.

[5]- إسماعيل سماعي، المرجع السابق، ص 154.

وخلال مرحلة حكم الخلفاء الأقوياء، برزت مظاهر تحسن المستوى المعيشي بشكل جلي، وذلك من خلال استقرار العملة، وصحة وزنها، واتساع مدى تداولها، حيث كانت موضع ثقة من ناحية الوزن، وصفاء المعدن، كما سك الموحدون الدراهم والفلوس وهي العملة البرونزية الصغيرة، فسهلت المعاملات التجارية في الدولة كلها[1]، بين التجار والعامة، والذين تمكنوا من اقتناء حاجياتهم دون عوائق، ومضاعفة العملة، ما هو إلا دليل على مدى الرخاء المالي الذي كانت تعيشه الدولة، وماله من أثر طيب على معيشة السكان.

ويمكن ملاحظة الترف الذي كانت تعيشه البلاد عند القراءة عن المصحف العثماني[2]، وما بمحتواه من جوهر نفيس، وزمرد، وياقوت أحمر، وأصفر، وأخضر[3]، و"البركة" أيضا، والتي كان ينتفع بها جنود الموحدين ذات يوم، والتي فاقت بكثير "مليار من الفرنكات المغربية الحالية"[4]، أيضا مقدار العطاء الذي كان يأخذه الموظفون، والعمال، إذ في أيام بني مرين كان لقاضي القضاة "في كل يوم مثقال من الذهب، وله أرض يسيرة يزرع فيها ما يجيء منه مؤونته... وأما كاتب السر فله كل يوم مثقالان من الذهب..." [5].

وبالحديث عن المرحلة الانتقالية إلى دويلات ما بعد الموحدين، فإننا نجدها مصاحبة لأحداث سياسية، وعسكرية وأمنية، انعكست سلبا على الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي تدني مستوى المعيشة، إلا أن استقرار الأوضاع ساهم في تحسّن المستوى المعيشي من جديد، فمثلا، وبعد أن أرسى بنو زيان قواعد الحكم، خاصة خلال مراحل معينة، شهد المغرب الأوسط مراحل من الازدهار، بتحسن

[1]- عبد الواحد المراكشي، وثائق...، مصدر سابق، ص 288.

[2]- وهو الذي كان عند الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد، من خلفاء بني أمية بالأندلس، وكان في زمن الخليفة عبد المؤمن ابن علي بجامع قرطبة، والذي صنع له تابوتا، غلافه من الذهب، ورصعه بالياقوت الأحمر، وكان فيه الدر، والياقوت، والزمرد؛ ينظر: مؤلف مجهول، الحلل...، مصدر سابق، ص 52، 53.

[3]- ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 53، 301.

[4]- ابن صاحب الصلاة، المصدر نفسه، ص 54.

[5]- العمري، المصدر السابق، ص 218.

معيشة السكان، وظروف حياتهم، وعلى اعتبار تلمسان، وبجاية أيام تبعيتها لسلطة بني زيان، أكبر حواضر المغرب الأوسط آنذاك، فإننا نجد مقاربة لأحوالهما عندما تحدث القلقشندي عن ذلك فقال: "وقد تقدم أن بجاية من المغرب الأوسط، فتكون تلمسان في معناها، وإن وقعت مخالفة في ترتيب المملكة، فإنها تكون في القدر اليسير"[1].

وفي المغرب الأقصى المريني، فعلى سبيل المثال، وفي السنة التي ولي فيها الأمير يعقوب سنة 658هـ/ 1261م، "أنزل الله تعالى على أهل المغرب البركات، وفتح عليهم بالخيرات، فرأى الناس فيها من الدعة والخير ما لا يوصف... بيع الدقيق فيها بمدينة فاس وغيرها من بلاد المغرب ربع درهم، والقمح ستة دراهم للصحفة، والفول وجميع القطاني مالها سوم، ولا يوجد من يشتريها..." [2].

ويبقى الأمر نسبيا، لأن قيمة الأسعار تتوقف على وجود السلع وعدمها، وعلى نشاط الأسواق، أو ركودها، وعلى قيمة المكوس المفروضة، وهي تختلف من الأمصار الكبرى إلى الأمصار الصغرى، وبين المدن، والقرى، والبوادي[3]، خاصة وأن الأنظمة الحاكمة لم تفرض ضوابط لتسعير السلع والبضائع المتداولة في الأسواق، على الرغم من أن بعض الفقهاء أجاز في كتب الحسبة تسعير السلع في حالة الإضرار، نظريا، ولكن من الناحية الواقعية، لم يكن هناك حاجة للجوء إلى تسعير البضائع دائما، لأن المنافسة الحرة تؤدي عادة إلى تخفيض الأسعار[4].

وأيضا عند حدوث الأزمات الاقتصادية، بسبب الأوبئة، وتوالي سنوات القحط والجفاف، وما يلحقها عند حدوث المجاعات والسيول أيضا، فينخفض المعروض ويقل الإنتاج أو ينعدم، فترتفع

[1]- القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 151؛سمية مزدور، المرجع السابق، ص 43.
[2]- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب...، مصدر سابق، ص 302.
[3]- سمية مزدور، المرجع السابق، ص 43.
[4]- كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق، ص 182.

الأسعار حتى تستعصي على الفقراء وتعوز الأغنياء، وذلك ما أكده ابن خلدون من خلال تحكم "قوى العرض والطلب"[1].

وبالنسبة للدولة الزيانية، باعتبارها المتضرر الأكبر إذا ما قورنت بالدولتين المرينية، والحفصية، يمكن اعتبار سنوات (707هـ- 1307م/ 738هـ- 1337م) هامة نظرا للاستقلال التام الذي عرفته[2]، حيث كانت الخزينة تزخر بالأموال، وكانت للدولة معاهدات اقتصادية مع دول متعددة[3]، ذلك ما أكسبها الثراء، وعاد بعميم النفع على الرعية.

وكمظهر من مظاهر تحسن المستوى المعيشي، هو تجمّع الثروات في أيدي فئات التجار المختصين في التجارة بعيدة المدى أو "بروز فئات اجتماعية ثرية متخصصة في التجارة الكبرى" ولا سيما في اتجاه بلاد السودان[4]، مصدر بضاعتين ثمينتين من بضائع العصر: الذهب والرقيق[5]، حيث كان لهذه الفئة من المجتمع أدوارا معتبرة خلال مراحل الأزمات، وفي تطوير، وتنشيط الحركة الاقتصادية داخل المدن خلال مراحل الانفتاح.

إن تزايد الحركة التجارية، ونشاطها ساهم بقسط وافر في خلق تلك الطبقة الثرية داخل مجتمع بلاد المغرب، فمثلا، وبعد تزايد النشاط التجاري بين جميع المدن المغربية والأندلس، إضافة إلى وفود تجار الأندلس، كما أدّى صيد المرجان إلى ازدياد أهمية تنس، وصيد مرجان الخزر أجمل جميع المرجان الموجود بسائر الأقطار والذي حمله التجار إلى جميع الجهات، مما أدى إلى ثراء أهل مرسى الخزر،

---

[1]- يحي أبو المعاطي محمد عباسي، المرجع السابق، ص 537؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 102، 103.

[2]- عطا الله دهنية، العصر الذهبي للزيانيين، ضمن كتاب: الجزائر في التاريخ...، ص 383.

[3]- عطا الله دهنية، الحياة الاقتصادية...، مرجع سابق، ص 489.

[4]- حيث كانت تتفرع الطرق التجارية، باتجاه سجلماسة، ومنها إلى نواحي السوس وإلى تمبكتو، وتجلب قدرا عظيما من التبر، وجلود حيوان اللمط لصنع الدروع، والسروج، وقد تبطن منه السفن، فكان الطلب عليه شديدا، وجلب ريش النعام، والخشب الصلب، وهي منتوجات ذات قيمة بالغة، ومصادر للثروة، مضافة للذهب الوفير بتلك المناطق؛ ينظر: ابن بطوطة، المصدر السابق، ص 41، 44؛ حسين مؤنس، ابن بطوطة ورحلاته...، مرجع سابق، ص 32؛ ابتسام مرعي خلف الله، المرجع السابق، ص 288؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 103.

[5]- الحبيب الجنحاني، دراسات...، مرجع سابق، ص 142، 217.

وأصبح ربحهم التجاري عشرة آلاف دينار سنويا[1]، وهذا الأمر ينطبق على الكثير من المدن الساحلية، والتي خلقت الثراء لممارسي النشاط التجاري فيها.

ومن التلمسانيين الذين تحصلوا على ثروات ضخمة "أسرة المقريين[2]، حيث كانوا يتمتعون بثقة ملك مالي، الذي كان يعاملهم كأصدقاء أعزاء، وبحظوة عند سلطان تلمسان، والذي كانوا يثرون عاصمته، ويملؤون خزينته بالرسوم التي يدفعونها[3]، جاء ذلك كنتيجة للثروة الطائلة التي كوّنوها، إذ تذللت لهم المسالك، وزادت أموالهم[4].

وفي الواقع، شكّل الإخوة المقريون همزة وصل بين سلاطين تلمسان، وملوك بلاد السودان في الميدان التجاري[5]، بل يمكن القول أن هذه الشركة كانت بمستوى معايير شركة دولية تمكنت من التحكم في التبادل الخارجي بين تلمسان، والسودان الغربي، ولكن الاضطرابات السياسية والصراعات العسكرية، حالت دون استمرارية حيوية الشركة، وانعكست عليها سلبا، وتراجع التبادل ليفتح المجال أمام تجار مصر من مسلك السودان الشرقي[6].

ونشاطهم التجاري، ساهم في تمهيد طريق الصحراء "بحفر الآبار، وتأمين التجار، واتخذوا طبل الرحيل، وراية التقدم عند المسير..." حيث كان "التلمساني يبعث إلى الصحراوي بما يرسم له من

---

[1]- هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص 388.

[2]- أصلها من قرية مقرة، تعود أصولها إلى القبيلة العربية الشهيرة قريش، حيث نزحت هذه العائلة من الجزيرة العربية إلى بلاد المغرب، واستقرت برهة ببلدة مقرة، ثم انتقل عبد الرحمن المقري الجد الخامس للأسرة قاصدا مدينة تلمسان حيث اشتهرت ذرية عبد الرحمن فيما بعد بالتجارة، واتسعت أعمالهم فيها؛ ينظر: أبو العباس المقري، رحلة المقري إلى المغرب والمشرق، تح: محمد بن معمر، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2004، ص 5 من مقدمة التحقيق؛ أبو العباس المقري، نفح الطيب...، مصدر سابق، ج5، ص 204؛ لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1973، ص 191.

[3]- جورج مارسي، تلمسان- مدن...، مرجع سابق، ص 98.

[4]- نصر الدين بن داود، المرجع السابق، ص 273.

[5]- لطيفة بن عميرة: "الرحلة التجارية بين تلمسان وممالك بلاد السودان"، في مجلة: حولية المؤرخ، ع5، دار الكرامة، الجزائر، 2008، ص 93.

[6]- نصر الدين بن داود، المرجع السابق، ص 274.

السلع، ويبعث إليه الصحراوي بالجلد، والعاج، والجوز، والتبر... حتى اتسعت أموالهم، وارتفعت في الفخامة أحوالهم..."؛ وقد وفرت تلك التجارة لدول المغرب ومدنه كل أسباب النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي ،ما حقّق تحسنا كبيرا في المستوى المعيشي ،وتحقيق الأمن الغذائي ،وتوفير رؤوس الأموال ممثلة في قناطر الذهب الخالص ،والتبر،وقوافل الرقيق الذين كانوا يشتغلون في الخدمات و الأعمال الكبرى ، ما انعكس ايجابا على نمو وتطور الحرف وظهور الصناعات المختلفة. [1]

كما تجدر الإشارة، إلى عدم اكتفاء التجار التلمسانيين بصفة عامة، بتصدير الموارد الزراعية، والحرفية إلى بلاد السودان الغربي، إنما اهتموا أيضا بالكتب ونشر الإسلام بالمنطقة، فساهموا في إيصال الثقافة العربية الإسلامية إلى الممالك السودانية، حيث صدّروا الكتب الفقهية والعلمية، ومنهم الإخوة المقرى أصحاب الشركة التجارية[2].

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، يمكن القول بأن التزايد السكاني لخير دليل على ذلك الرخاء الذي كانت تعيشه البلاد أثناء فترات الاستقرار، فمثلا خلال مراحل عظمة دولة الموحدين، وبفضل الازدهار الاقتصادي، تزايد التعداد السكاني في مدن بلاد المغرب، وأيام حكم بني زيان تزايد تعداد سكان تلمسان بعد تناقصهم الكبير، وعلى عهد السلطان أبي تاشفين الأول، حيث بلغ عدد الدور فيها ستة عشر ألف دار مسكونة، وساعد أخذ السلطان أبو حمو موسى الأول الرهائن، وإسكانهم بالقصبة من تلمسان، وسماحه لهم بالزواج على زيادة عدد السكان، حيث وصل عدد السكان في المدينة في عهد أبي تاشفين الأول ما يزيد عن مئة ألف شخص على اعتبار أن معدل الأسرة الواحدة سبعة أفراد[3].

---

[1]- لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة...، مصدر سابق، ص 192؛ بشار قويدر،المرجع السابق ،ص17.

[2]- لطيفة بن عميرة، الرحلة التجارية...، مرجع سابق، ص 93.

[3]- مارمول كربخال، المصدر السابق، ج2، ص 32؛ بسام كامل شقدان، المرجع السابق، ص 161؛ عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص 231؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 104.

كما تزايد تعداد سكان مدينة تلمسان، بعد تناقصهم الكبير على عهد السلطان أبي حمو موسى الثاني، المتميز بالرخاء والاستقرار، حيث وصل عدد البيوت المسكونة إلى ثلاثة عشر ألف كانون أي دار[1]، وللتدليل على المستوى المعيشي الجيد، يمكن ذكر كمظهر لذلك من مظاهر الثراء في بلاد المغرب، الاحتفالات الفخمة.

2- مظاهر الثراء في بلاد المغرب:

تعكس فخامة الاحتفالات الثراء في مدن بلاد المغرب آنذاك، والوضع الاقتصادي المزدهر أيضا، من ذلك الاحتفالات المقامة لجميع المناسبات، العسكرية والمدنية؛ بل وتعدى ذلك إلى الإنغماس في الترف واللهو ، و الغناء ، ومنهم من اتخذ سترا من الحرير مغشاة بالذهب[2]

من تلك الاحتفالات، التي كان عبد المؤمن بن علي يحبها كثيرا، حيث كانت تقام في كل مدينة ينزل بها الخليفة، وذلك احتفاءا به، وتعظيما لشأنه، وكانت توزع العطايا، وتبركا بالقرآن الكريم، قام الخلفاء بوضع مصحف عثمان بن عفان على جمل مرتفع عليه قبة حمراء لتصونه، وهو منظم بالجوهر، والياقوت الأحمر، والأصفر.

هذا وكان تنصيب خليفة جديد، ومبايعته أحد أسباب الاحتفال في سائر البلاد، فكان أول ما فعله المنصور بعد توليه، توزيع المال على الفقراء والمساكين، ورد المظالم، وإكرام العلماء، والصلحاء، وإجراء الإنفاق على أهل الفضل والصلحاء، وتفريق الأموال على الجند، إذ "لما تمت له البيعة وأطاعته الأمة كان أول شيء فعله أنه أخرج مئة ألف دينار ذهبا من بيت المال ففرقها في الضعفاء من بيوتات بلاد المغرب، وكتب إلى جميع بلاده في تسريح السجون ورد المظالم التي فعلها

---

[1]- الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 19.

[2]_ محمد حجي ، نظرات في النوازل الفقهية ، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ، المغرب ، 1999، ص115، 116.

العمال في أيام أبيه وأكرم الفقهاء وراعى الصلحاء والفضلاء وأجرا على أكثرهم الإنفاق من بيت المال... وتفقد أحوال بلاده ورعيته... وفرق في الموحدين وسائر الأجناد أموالا كثيرة"[1].

لقد تعددت تلك الاحتفالات من الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، إلى الاحتفال بختم القرآن أو جزء منه، والاحتفال بالأعياد، والعروض العسكرية، وحتى تدشين مؤسسة أو مدرسة، أو مسجد، أيضا الاحتفال بسباق الخيل، وعلى غرار الموحدين، كان لبني زيان، وبني مرين، وبني حفص نصيب من تلك الاحتفالات[2].

ومن مظاهر تعظيم تلك المناسبة أن "أمر في سنة إحدى وتسعين وستمائة السلطان يوسف بن يعقوب بن عبد الحق بعمل المولد النبوي وتعظيمه والاحتفال به، وصيره عيدا من الأعياد في جميع بلاده..." [3].

كما كان يحظى الاحتفال بالمولد النبوي بعناية كبيرة من لدن أبي عنان المريني، والذي كان يضفي عليها من الهالة والتقديس ما هو جدير بالذكر، وما كان له تأثير كبير في نفوس الطبقة المثقفة، وسائر الطبقات الاجتماعية بالمغرب، وإن اتخذت هذه المناسبة شكلها الرسمي وصبغتها العامة إلا في عهد السلطان أبي يعقوب يوسف المريني، فإن أبا عنان هو الذي أشاعها ورسّخها، واتخذ جميع التدابير الرسمية كي تصبح من التقاليد المغربية المرعية التي تتحمل نفقاتها ومسؤوليتها الدولة نفسها[4].

من ذلك أيضا، ما ذكره التنسي عند الحديث عن السلطان أبي حمو موسى الثاني في احتفالاته بالمولد النبوي الشريف، حيث اكتسى على عهده حلة جميلة وطابعا شعبيا، ورسميا منذ توليه العرش الزياني سنة 760هـ/ 1359م[5] قال في ذلك: "وكان يقوم بحق مولد المصطفى –صلى الله

---

[1]- علي بن أبي زرع الفاسي، الأنيس...، مصدر سابق، ص 217.

[2] بشار قويدر، المرجع السابق، ص

[3]- السلاوي، المرجع السابق، ج3، ص 90.

[4]- ابن الحاج النميري، المصدر السابق، ص 117.

[5]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 281.

عليه وسلم- ويحتفل لها بما هو فرق سائر المراسيم، يقيم مدعاة يحشر لها الأشراف والسوقة، فما شئت من نمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وشمع كالأسطوانات، وأعيان الحضرة على مراتبهم، تطوف عليهم ولدان، قد لبسوا أقبية الخز الملون وبأيديهم مباخر ومرشات، ينال منها كل بحظه..." [1].

وكان احتفال العامة في تلمسان بالمولد النبوي الشريف بتقديم الشموع، والتزين بأجمل الثياب، وركوب الدواب، والإكثار من الصدقات على الفقراء والمساكين، وإعداد الأطعمة[2]، ونفس الأمر كان عند السلطان أبي تاشفين الثاني والذي "كان يحتفل لليلة المصطفى –صلى الله عليه وسلم- بأعظم الاحتفال، ونسجه ونسج أبيه في ذلك على منوال..." [3]، مثلما كان حال بني مرين من إيقاد الشموع الملونة، وإطعام الأطعمة المختلفة، وتوزيع ماء الزهر، وماء الورد، كما كانت توزع صدقات كثيرة وتؤدى الديون عن المسجونين الذين عجزوا عن أداء الديون، وعن الأموات كذلك[4].

وقد كان للجيش الموحدي، احتفالات عسكرية فخمة، وكان الهدف من ذلك إبراز مدى قوة جيوشهم، لإثارة حماس الناس، وترغيبهم في الجهاد، حيث كان يتم ذلك أمام كافة أفراد الشعب، مما كان له الأثر الكبير في المساندة المعنوية للجيوش المجاهدة[5]، وقد اتبع الموحدون عادة العرض العسكري حيث كانت من الأشياء المحببة إلى نفس الخليفة عبد المؤمن بن علي، حيث كان يجلس ويعرض جنوده، وكتائبه، وما يلحق بهذه المواكب العسكرية أيضا من احتفالات بالنصر بمعركة من المعارك، حيث كانت الفرحة تعم البلاد، ويخرج الناس الأموال تصدقا على الفقراء، وشكرا لله[6]، ومن

---

[1]- المصدر السابق، ص 162؛ يحيى بن خلدون ، المصدر السابق ،ج2، ص102،101.

[2]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 281؛ بسام كامل شقدان، المرجع السابق، ص 169.

[3]- التنسي، المصدر السابق، ص 186.

[4]- النميري، المصدر السابق، ص 117.

[5]- ليلى أحمد النجار، المرجع السابق، ص 278.

[6]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 421، 425؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 106، 107.

جهة ثانية، كانت ضخامة وفخامة تلك الاستعراضات تثير الرعب في قلوب النصارى لإظهار مدى تفوق الجيش الموحدي في عصره، وكثرة عدد أفراده، ومدى الاستعدادات المتوفرة له[1].

ومن ذلك أيضا، حرص الخليفة المنصور على تأكيد قوة الدولة في نفوس الناس قبل خروجه لأية غزوة، كسبا للتأييد المادي والمعنوي من الشعب، من خلال تلك الاستعراضات والاحتفالات المرافقة لها، وإثارة لحماس الجنود، للتفاني في خدمة الدولة[2]، وكان من تلك الاحتفالات الدينية، على اختلافها، إضافة لما تم ذكره سلفا، والمعروفة عند عامة المسلمين، فمثلا في بعض الأعياد، وأثناء مراحل الرخاء المالي، كان الخليفة يفرق الأغنام على من حوله، وذلك ما فعله الخليفة يوسف بن عبد المؤمن في عيد الأضحى لسنة 576هـ/ 1171م، وقد بلغ عدد الأغنام التي فرقها المنصور الموحدي في عيد سنة 594هـ/ 1197م، ثلاثا وسبعين ألف شاة من ضأن، وماعز، وزعها على الأمراء والجند والفقراء[3].

كما أقام الجيش الزياني عروضا عسكرية حضرها السلطان، وكبار الموظفين في الدولة، وأيضا العامة، وذلك بهدف رفع المعنويات للشعب، وتعريفهم بقوة السلطان، ومن ذلك العرض العسكري الذي شهدته تلمسان سنة 625هـ/ 1254م، والذي حضره السلطان يغمراسن بن زيان في باب القرمادين، وأيضا أيام السلطان أبو حمو موسى الثاني 767هـ/ 1365م[4]، كما أقام بنو مرين عروضا عسكرية في تلمسان، وذلك بهدف إخافة الرعية، وإبراز قوة بني مرين، حيث أقام السلطان أبو عنان عرضا عسكريا مشهودا في تلمسان[5].

---

[1]- ليلى أحمد النجار، المرجع السابق، ص 280.
[2]- ليلى أحمد النجار، المرجع نفسه، ص 382.
[3]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 420.
[4]- يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 81 وما بعدها؛ بسام كامل شقدان، المرجع السابق، ص 166.
[5]- النميري، المصدر السابق، ص 484، 485.

كما لم يخلو المجتمع الحفصي من الاحتفالات، التي كانت تعكس أساسا الرخاء المالي، من احتفالات دينية، واحتفالات موسمية، وأفراح عائلية، حيث شكلت الأعياد الدينية مناسبة هامة لخروج السلطان من البلاط، والتقائه بالرعية، محفوفا بأجناده وحاشيته[1]، مثلما كان حال أهل تلمسان، عند خروجهم في حفل وابتهاج، إلى ظاهر المدينة لاستقبال السلطان أو أحد أفراد أسرته، عند قدومه، من سفر أو حرب، ذلك ما ذكره صاحب كتاب زهر البستان عند استقبال أبي حمو موسى الثاني، لوالده أبي يعقوب أثناء عودته من بلاد المغرب الأقصى يحمل الرايات، والطبول، وكان خروج الناس كأيام الأعياد، وفي ذلك قال: "وعندما حل بالظاهر المذكور، وأمر المولى أبو حمو بركوب جيشه المنصور، ثم أخرج الطبول والعلامات وأمر أهل تلمسان بالزينة والخروج للملاقات، فخرج الناس كالخروج للأعياد، وركب الجيش في أحسن الاستعداد، ولم يبق بتلمسان حاضر ولا بادي ولا رائح ولا غادي إلا وخرج نشد هذا القدوم العظيم ويحضر هذا الملتقى الجسيم، ثم خرج المولى أبو حمو في موكبه الباهر وجيشه المنصور الوافر إلى أن حل بظاهر البلد... فكان يوم لم يشهد في إقليم ولا يقع بمثله في الزمن القديم"[2].

ومن مظاهر الثراء المنتشرة، هو اتخاذ القصور والمنازل الفخمة، ومن ذلك أن أمر عبد المؤمن بن علي للأعيان حين وصولهم لمراكش "...بالمنازل المتسعة والمراكب النبيلة والكسى الفاخرة والأموال الوافرة..."، وحين إقامته بمراكش أيضا "مرتبا للأمور المختصة بالمملكة من بناء دور، واتخاذ قصور، وإعداد سلاح... "[3]، وما ذكر أيضا من رخاء أيام أبي يعقوب والذي "كان شديد الملوكية، بعيد الهمة، سخيا جوادا، استغنى الناس في أيامه وكثرت في أيديهم الأموال..."[4].

---

[1]- إبراهيم جدلة، المرجع السابق، ص 57، 58.

[2]- مؤلف مجهول، زهر البستان...، مصدر سابق، ص 102، 103.

[3]- عبد الواحد المراكشي، المعجب...، مصدر سابق، ص 275، 276.

[4]- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 309.

3- التحول للحياة المدنية:

رافق الازدهار الاقتصادي، الذي شهدته المنطقة، تحولا كبيرا في حياة سكانها الاجتماعية، ودخلوا الحياة المدنية على نطاق واسع، بعد أن غلبت عليهم البداوة، شاملة الزراعة والرعي، واكتسبوا المعارف والخبرات الفنية، ولم يعد البربري، ذلك الذي عرفه الأندلسي محترفا للمهن البدوية، بل أصبح يخشاه أرباب المال وأصحاب المهارات الفنية من الأندلسيين نتيجة لهذا التحول[1]؛ حتى في المناطق البعيدة ، في الصحراء أين كانت تمر القوافل التجارية ، حيث أن تجار القوافل والمشرفين عليها كانوا المساهمين الأساسيين في حفر الآبار على أطراف معظم شبكات تنقلهم ،وقد أثرت عملية حفر الآبار مع مرور الزمن على مظاهر عديدة منها استقرار بعض القوافل حولها.

وقد ساهم في إنعاش حال السكان، تشجيع الموحدين للعاملين في الزراعة والصناعة والتجارة، وكثرة الرواتب وانتظام خروجها، تنضاف إلى ذلك مساعدات الدولة، فالمنصور الموحدي مثلا عمل على مساعدة الفقراء والمحتاجين بالعطايا الكثيرة[2].

ومن مظاهر ذلك التنافس، في محاولة للرقي بالمستوى المعيشي، نمط المعيشة، فتلمسان مثلا، ومن خلال مختلف مظاهر الحياة اليومية، عمل سكانها على تطوير الصناعات المختلفة، منها الأثاث الفاخر وتجارته، وخياطته، وطرز الملابس الزاهية، دل على ذلك جودتها، كما برزت الحفلات العائلية في المناسبات الدينية والاجتماعية[3].

وما ساهم أيضا في ذلك التحول، إلى حياة أكثر مدنية هو اشتغال الأندلسيين في كافة المجالات الحياتية، وصبغ المدن التي نزلوا بها بالطابع الحضاري الأندلسي، تجلى ذلك أساسا من خلال الفضاءات العمرانية، في مختلف البناءات الدينية والدنيوية، وفي التراث الفني والشعري، فضلا عما

1- عز الدين عمر موسى، النشاط...، مرجع سابق، ص 342، 344.

2- عز الدين عمر موسى، المرجع نفسه، ص 345.

3- جمال يحياوي، المرجع السابق، ص 92.

كانوا يتمتعون به من حرف متطورة وصناعات وفنون مختلفة، طعمت النهضة المغربية، وغذت معظم روافدها[1].

المبحث الثاني: التأثير في المجتمع أثناء الأزمات الاقتصادية:

1* مظاهر تراجع المستوى المعيشي للسكان:

كنتيجة لحدوث أزمات اقتصادية، طفت على واقع مجتمع بلاد المغرب مجموعة من المظاهر المصاحبة لها، من تراجع للأسعار، والذي رافقه انتشار لبعض مظاهر الغش والتدليس، والتحايل في الأسواق، وبالتالي التأثير على القدرة الشرائية لدى السكان، وتراجع للصنائع والفلاحة، المتّأثرة بالحملات العسكرية، زادت من حدة ذلك الوضع المتأزم، تلك السياسة الضريبية المجحفة، والتي عادة ما تلجأ إليها الدول، في أدوار الانحطاط.

كثيرا ما عرفت الأسعار ارتفاعا كبيرا، خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية التي يعتمد عليها الناس في معيشتهم، وحتى الدور والعقار، فقد هيأت الصراعات ظرفا مواتيا ومناخا صالحا لتفكك الجهاز الإداري وانهياره، وتبع ذلك تفشي الثورات والفتن به[2]، والتي عادة ما يتبعها أزمات اقتصادية، بسبب تدمير وسائل الإنتاج، حيث تراجعت الصنائع والفلاحة في الكثير من الأوقات، في الكثير من المناطق، والمراحل، فلم تكن مرحلة الثورة في بداية الدولة الموحدية مؤشرا إيجابيا للفلاحة عموما، فمثلا مدينة مكناس التي كانت عرضة لغارات الموحدين على المرابطين أثرت على الإنتاج، كما كان للحصار الذي ضرب حولها، والذي بلغ سبع سنوات حسب بعض الروايات ضررا كبيرا على المزارعين، وكافة سكان مكناس الذين اضطروا إلى أكل "خسيس الحيوان"[3]، وتجمع كثير من المصادر على أن الفترة التي أعقبت هزيمة الموحدين في معركة العقاب (609هـ/ 1212م)، زاد من وضعية

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 181؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 109.

[2]- عز الدين عمر موسى، دراسات...، مرجع سابق، ص 86.

[3]- إبراهيم القادري بوتشتيش، تطور الفلاحة في مكناس...، مرجع سابق، ص 211، 217.

الفلاحة تفاقما[1]، مع اقتحام قبائل بني مرين فيما بعد للمغرب الأقصى، قد شكل صدمة عنيفة بالنسبة للنشاط الزراعي والرعوي[2]، حيث "انقطع الحرث واشتد الغلاء في البلاد"[3].

إن هذه الحالة المصاحبة للفترة الانتقالية، ساهمت في تقلص أراضي الدولة، وخراب الوضع الاقتصادي[4]، بسبب تحرك القبائل محاولة اكتساب مراعي جديدة لقطعانها، ومجالات أخرى لانتجاعها، بعدما علمت "بحال البلاد وخصبها"[5]، ما ساهم في الانهيار الاقتصادي المريع الذي رافق فترة انحلال الدولة الموحدية، حيث قلت موارد الدولة، وشحت، فكانت الخزينة خاوية في أكثر الأحيان[6]، وبالتالي كان تراجع المعاملات الاقتصادية للتجار والعامة، مع انخفاض في قيمتها، ما أدى بصورة حتمية إلى ارتفاع الأسعار، على أن ذلك مرتبط أيضا بقانون العرض والطلب تبعا للسنوات الزراعية الجيدة والسيئة[7].

ومن أمثلة ذلك أن سجل ارتفاع القفيز من القمح من 3 إلى 3.5 دنانير أي ما يعادل 35 درهما ببجاية وإفريقية[8]. خلال القرن السابع الهجري/ الثالث عشر ميلادي وخرقة الصوف بلغت ببجاية 30 درهما خلال ق 7هـ/ 13م[9]، وأيام فتن الأسرة الموحدية، ارتفعت الأسعار، من ذلك أنه بعد قتل العادل وبيعة المأمون "اضطربت عليه البلاد وغلت الأسعار وخيفت الطرق وفشا الفساد..."

---

[1]- حميد تيتاو، المرجع السابق، ص 230؛ إبراهيم القادري بوتشتيش، تطور الفلاحة في مكناس...، مرجع سابق، ص 211 وما بعدها.

[2]- حميد تيتاو، المرجع السابق، ص 230.

[3]- ابن أبي زرع الفاسي، الذخيرة...، مصدر سابق، ص 36.

[4]- عز الدين عمر موسى، دراسات...، مرجع سابق، ص 86.

[5]- حميد تيتاو، المرجع السابق، ص 230.

[6]- عز الدين عمر موسى، دراسات...، مرجع سابق، ص 114.

[7]- روجيه لوتورنو، فاس...، مرجع سابق، ص 157.

[8]- سمية مزدور، المرجع السابق، ص 43، 44.

[9]- الغبريني، المصدر السابق، ص 161.

[1]، وبالعودة إلى دويلات ما بعد الموحدين نجد الحال نفسه عند حدوث أزمة ما، فخلال النصف الأول من القرن الثامن الهجري/ 14م، بلغ القفيز من القمح خمسة دنانير أي ما يعادل 50 درهما، ففي سنة 724هـ/ 1298م وبسبب المجاعة بالمغرب ارتفعت الأسعار بالبلاد، فبلغ المد من القمح بفاس خمسة عشر درهما، والصحفة منه تسعين دينارا، وغلا الأدام وعدمت الخضر بأسرها[2]، ولتعاقب الجفاف وتوالي هجوم الجراد على الأراضي الزراعية، عادة ما تصاحب المراعي بالبوار، فينعدم العشب والكلأ، وتصاب المواشي بالأمراض، ففضل أصحابها التخلص منها بأقل خسارة ممكنة وبيعها بأبخس الأثمان[3].

ولعل خير مثال على ذلك أيضا وباء عام 749هـ- 750هـ/ 1348م والذي ضرب كامل بلاد المغرب، متسببا في أزمة اقتصادية عظيمة، أثّرت على طبيعة الحياة الاجتماعية، والحركية الاقتصادية الزراعية والصناعية[4]، كما دل على ذلك أيضا تلك الرسائل التي كانت تبعث إلى الخليفة، خاصة بعد فترة الجفاف و[5]، في إشارة لتدني أو تراجع الزراعة والصنائع.

وأبلغ مظاهر ارتفاع الأسعار، هو أثناء حدوث تلك الحصارات، والمتكررة على حاضرة بني زيان، فكثيرا ما كانت تنعدم الأقوات، وترتفع الأسعار بالنسبة للسلع، إن توفرت داخل المدينة المحاصرة، إذ أن أعمال التخريب التي كانت تطال المدن والقرى، والزروع، ومختلف مظاهر الحياة كانت دوما ترافق هذه الحملات، ولعل أخطر حملة عسكرية على عهد السلطان المريني يوسف بن يعقوب (635هـ- 706هـ/ 1237- 1306م)، هي حملة سنة 698هـ/ 1298م، والذي دام 8 سنوات و3 أشهر، فقدت فيها الدولة الزيانية أراضيها، وارتفعت الأسعار، ونال أهلها من جراء هذا الحصار

[1]- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس...، مصدر سابق، ص 248.
[2]- الناصري السلاوي، المرجع السابق، ج3، ص 179.
[3]- إبراهيم البياض، المرجع السابق، ص 103.
[4]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 16.
[5]- مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 188.

الطويل البلاء العظيم[1]، حيث "...تضاعف بتلمسان الجهد، ونفذت الأقوات إلا ما خطر له... فكانت مدة هذا الحصار الأكبر والخطب الشديد ثماني سنين وثلاثة أشهر وخمسة أيام، بلغ فيها عدد موتى أهل تلمسان قتلا وجوعا زهاء مئة ألف وعشرين أرف، وثمن صاع قمحهم إلى دينارين وربع الدينار، وصاع شعيرهم إلى نصف ذلك..." ؛ حتى أن السكّان " اضطروا إلى أكل الجيف والقطوط والفئران حتى أنهم زعموا أنهم أكلوا فيها أشلاء الموتى من الناس ،و خربوا السقف للوقود ،وغلت أسعار الأقوات والحبوب وسائر المرافق مما تجاوز حدود العوائد..." [2].

وقد كان الاستعداد للحرب يلتهم قسطا وافرا من الإنتاج الزراعي، فبالإضافة لعتاقة التقنيات المستعملة في الحرث، ودورات القحط والجفاف التي تعرفها البلاد، وهجومات الجراد، نجد معاناة الفلاحين مضافة لها مسألة إطعام الجنود المارين بمدنهم، وقراهم، فمثلا غلت الأسعار بمدينة مراكش سنة (579هـ/ 1183م)، وهي السنة التي تم فيها تجهيز جيش يوسف بن عبد المؤمن (558هـ-580هـ/ 1164- 1184م)، لغزوته الكبرى لبلاد الأندلس[3].

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الآثار التي خلفها تمرد القبائل على شبكة الطرق باعتبارها من أهم دعائم الاقتصاد، أو انعدامها في بعض القرى والمدن، حيث لم يكن للدولة، في كثير من المراحل، مصلحة للأشغال العامة، وحتى ولو أرادت بناء أو ترميم بعض الطرقات، لما تمكنت من استغلال تلك الطرقات، والتي سرعان ما ستصبح غير صالحة للاستعمال من جراء تلك التمردات، وانعدام اللاأمن، بصورة متواترة[4].

إن مظاهر ذلك التدهور الاقتصادي الناتج عن قلة الإنتاج الزراعي والصناعي قد توسّع مجاله إلى الجانب التجاري، والذي تقوم عليه أساسا التجارة البحرية، إذ تأثر تأثرا بالغا، من جراء قلة ذلك

---

[1]- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص 212، 213.

[2]- يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص 211؛ عبد الرحمن بن خلدون ، تاريخ ...، مصدر سابق،ج7، ص128.

[3]- الحسين بولقطيب، المرجع السابق، ص 113؛ كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق، ص 184.

[4]- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 246، 247.

الإنتاج، إضافة لتراجع الجانب الصناعي، من خلال ضعف العمارة البحرية، وتجهيز الأساطيل، إذ لم تكن لبلاد المغرب أساطيل قوية، ولم تزدهر بها صناعة المراكب والسفن مثلما كان الحال مثلا في شبه الجزيرة الإيبيرية، ولو أن المستنصر بالله الحفصي اهتم بالموضوع وبنى حوضا كبيرا للسفن بتونس وسوسة، وكذلك فعل أبو حمو بوهران وابنه أبو تاشفين بهنين والجزائر، وأبو يوسف المريني وأبو الحسن ببعض مراسي المحيط الأطلسي، لكن هذه الأساطيل بقيت ضعيفة غالبا، فكان السلاطين يلجؤون إلى كراء المراكب والأجفان[1].

ونتيجة لذلك التراجع تكوّنت طبقة اجتماعية هي طبقة العامة، لمستواها المعيشي الضعيف، ودخلها المحدود، وهي الأكثر عرضة للأخطار السياسية، والكوارث الطبيعية، التي كانت تجتاح البلاد من حين لآخر، وكانت وضعيتها في الأرياف أكثر صعوبة، وظهر في المجتمع الموحدي طبقة المتسوّلين، والذين كثر تواجدهم في الجوامع، والطرقات، والأسواق، ما جعل الكثير من المتصوّفة يقومون بجمع هؤلاء في إحدى الجوامع وتقديم القمح لهم[2].

ومن مظاهر التأثير أيضا في المجتمع أثناء حدوث تلك الأزمات، أنه كان من عادات البدو الفقراء بالمغرب، أنهم في سنوات القحط والجدب كانوا يحتاجون إلى الأقوات، والأطعمة، فيشترونها بالدين إلى الحصاد، فإذا حل الأجل وعجزوا عن سداد الدين بالدنانير، يضطر الدائنون إلى الحصول منهم على جزء من المحصول في مقابل قيمة الدين[3].

تضاف إلى ذلك مجموعة من المظاهر، رافقت تراجع الأسعار، من انتشار للغش من الباعة، والتجار، والصناع بالأسواق، ما كان يعرضهم لعقوبة المحتسب، أو صاحب السوق، ومن ذلك بيع الخبز ناقص الوزن، وقيام صاحبه الفرن بخلط القمح الرديء بالطيب، والجيد بالرديء، والرايب القديم بالجديد، ومزج اللبن بالماء، وتبييض الأكسية بالكبريت، ودهن التين بالزيت، وقيام الجزارين بخلط

[1]- عمر سعيدان، المرجع السابق، ص 36.

[2]- مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 177.

[3]- مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 90.

اللحم السمين بالمهزول أو النفخ في اللحم، وغير ذلك[1]، وانتشار العديد من السلوكات التي كثيرا ما كانت تصحب عملية البيع من خصومات، ولجاج، ومماحكة، وتحذلق، ومكايسة، وتتفاوت هذه الآثار بتفاوت أضاف التجار[2]، ذلك ما أكده العقباني، في مواضع متفرقة، وتعدى الغش في ذلك إلى الغش في الدراهم والدنانير[3]، فغش العملة، أمر شاع في بلاد المغرب في بعض الفترات كان منها انتشار الدراهم المغشوشة بالقيروان، والمهدية، كما زادت نسبة النحاس في الدراهم في جميع مناطق إفريقية في سنة 770هـ/ 1368م- 1369م[4].

لقد كانت الدنانير الذهبية في العصور السابقة للعصر المريني، والعصر الحفصي، والعصر الزياني، تخرج وافية الوزن، جيدة الصنع، ثم كثر الضرب من الفسقة فيها، وحمل عليها الغش، فأمر السلطان أحمد بن محمد الحفصي بقطعها، ومن هنا اهتم ولاة الحسبة في المغرب الإسلامي بمراقبة العملة، وردع كل من تسول له نفسه غشها، إذ سجل منذ سنة 536هـ/ 1335م أنه قد بدأ يظهر الفساد في نقود مغشوشة ضربت من طرف اليهود، وقد قاوم في المغرب الأقصى هذه الظاهرة بشدة كل من أبي الحسن، وأبي عنان، ثم من جاء بعده من بعض الحكام المرينيين[5].

كل ذلك يعكس مدى تدهور القيم الدينية، والأخلاقية خلال هذه المرحلة[6]، ينضاف إلى ذلك انتشار ظاهرة احتكار السلع بالأسواق المغربية، فيقل العرض، مع إقبال الخاصة على شراء الأصناف الجيدة جملة، وتجفيف تلك المواد من الأسواق، كان على رأسها الحبوب، لأنها شكلت غذاء السواد الأعظم، لذلك كان المحتسب يأمر ببيع الطعام للناس، ويكون للمحتكر رأس المال، أما

---

[1]- الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص 54، 202، 278، 409، 410، 412، 413، 414، 416، 431، مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 73.

[2]- مفتاح خلفات، المرجع السابق، ص 208.

[3]- المصدر السابق، ص 215، 227، 232، 233، 234.

[4]- مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 79؛ محمد فتحة ، المرجع السابق ، 298.

[5]- مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع نفسه، ص 80؛ المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 130.

[6]- نفسه، ص 102.

الربح فيتصدق به على ذوي الحاجة أدبا له، وإذا عاد التاجر أو البائع إلى انتهاج هذه السياسة، يضرب ويطاف به في الأسواق، ويسجن عقوبة له[1].

ولتوضيح ذلك نسوق نماذج ذكرها الونشريسي، ففي حديثه من حكم خلط العسل الجيّد بالردئ والزيت، والزيت القديم بالجديد، قال "هذا من الغش، قال مالك وكذلك السمن والزيت، إلا أن يخلط ليأكل"[2]، وذكر في موضع آخر أحكام نفخ الجزّار اللّحم، وخلطه لحم الضأن بلحم المعز، وبيعه، وجعل النفخ في اللّحم مكروه عند أهل العلم، فلينهوا عنه أشد النهي، فإن عادوا أخرجوا من السّوق.[3]

وفي نفس السيّاق ذكر : "حكم الجزار يخلط الهزيل بالسمين، والخباز يبيع الخبز الناقص"[4]، وممّا انتشر أيضًا من مظاهر الغش في الأسواق، وهو بيع اللّحم مخلوطًا مع الدوارة والشحم[5]، حيث نهى الفقهاء ومنعوا انتشار مثل هذه المظاهر التي تضر في النهاية بالمصلحة العامّة.

كما شاعت آنذاك ظاهرة الرّشوة، بعد ضعف قوة وهيبة الدّولة، حتى بين أمناء الأسواق الذين كانوا يتولون جباية المكوس والضرائب [6] ؛ولم يقتصر ارتفاع الأسعار على المواد الغذائية والملابس، بل تعدّاها إلى العقّار، والذي يمكن ربطه بتعداد السكّان: فمثلاً، وبعد أن كان ثمن الدّار يقدر بـ 60 دينارًا خلال ق 9 هـ/15م بتلمسان، أصبح ثمن العرصة أي باحة الدّار فقط في أواخر 9هـ/15م يقدّر بـ 60دينارًا، ويمكن ربط ذلك بالاحتلال الإسباني لشواطئ المغرب الأوسط بعد أن أصبحت الزراعة، والتي كانت تشكّل النشاط الاقتصادي الرئيسي للسكّان تعاني من الاضطرابات وعدم الاستقرار الناجمين عن التجزؤ والتفكك القائم بين الوحدات اليائسة الصغيرة، والغارات التي

---

[1]- إبراهيم البياض، المرجع السابق، ص 100؛ مصطفى كمال السيد، جوانب...، مرجع سابق، ص 73.

[2]- المصدر السابق، ج6، ص 413.

[3]- المصدر نفسه، جج6، ص 414.

[4]- نفسه، ص 416.

[5]- نفسه، ص 431.

[6]- سميّة مزدور، المرجع السابق، ص 148.

كانت تستهدف المدن، وقد أدّى ذلك إلى تقلّص المساحات المزروعة، فهجر الفلاحون أراضيهم غير الآمنة إلى الأماكن أكثر أمنًا [1] ؛ لتكون حركة السكان ونزوحهم إلى المدن الدّاخلية ،فارتفعت أسعار العقار بوتيرة متسارعة، حيث كانت تحدث إضافة لذلك خصومات بين الباعة والمشترين، وبين الأجراء والمستأجرين، ولم يقتصر ذلك على القطاع الزراعي فقط، بل طالت القطاعين التجاري و الحرفي أيضًا، وأصبح التجّار والحرفيون يدّعون الأزمة كلّما عانوا من الكساد أو الخسارة حتى يتملّصوا من دفع ما عليهم من الكراء. [2]

وممّا زاد من تأزُم الوضع المعيشي لدى السكان هو تلك السياسة الضريبية المجحفة، خاصّة أدوار الضعف والانحلال.

لقد شكلت السياسة الجبائية عاملاً مباشرًا في تدهور أوضاع سكّان بلاد المغرب الإسلامي، ويستنتج من المغارم التي أسقطها بعض السلاطين ثقل الأعباء التي كانت ترهق السكّان، من ذلك مثلا المغارم التي أسقطها السلطان المريني أبو الحسن عقب احتلاله لمدينة تلمسان سنة 737هـ/ 1336م، وإلى جانب هذا العامل الذي عقّد من وضع مجتمع بلاد المغرب، كانت تلك العوامل الطبيعية، والسياسية، والأمنية، السالفة الذكر، وما ترتب عليها من مجاعات، وآلاف الضحايا، لتزيد الوضع تعقّدا[3].

وبالعودة قليلا إلى الوراء، فكما خرج حكام المرابطين في كثير من الأوقات عن سياستهم الضريبية، خرج الخلفاء الأواخر الموحدون عن السياسة الضريبية التي سار عليها الخلفاء الموحدون الأوائل، والتي شكّلت في الواقع عائقا في طريق الازدهار الاقتصادي[4].

---

[1]- سمية مزدور، المرجع السابق، ص 47.

[2]- عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 18؛ سمية مزدور، المرجع السابق، ص 147.

[3]- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص 221، 222.

[4]- مزوزية حداد، المرجع السابق، ص 201؛ توفيق مزاري، المرجع السابق، ص 318.

ولعل التأثير العسكري، واضح في تلك السياسة الضريبية حتى أن فريقا من الفقهاء يذهب لإعطاء الحق للإمام في فرض المغارم والمكوس على رعاياه في حال عجز بيت المال عن توفير الإمكانيات المادية الضرورية للدفاع عن مصالح المسلمين، وللحفاظ على سيولة هذه المصاريف لا يجد السلطان أمامه سوى رعاياه الذين يفرض عليهم بالقهر مختلف المكوس والمغارم، وهو ما يعتبر في الواقع، من المصادر غير الطبيعية للمال[1].

لقد عانت دولة الموحدين من "مجاعات نقدية" متتالية منذ هزيمة العقاب، ففي عهد المرتضى، كان بيت المال فارغا في أغلب الأوقات إلى درجة أن هذا الخليفة لم يجد ما يؤدي به رواتب عناصر الجيش النظامي، فأمرها للخروج لغزو القبائل الثائرة، لاسترجاع بعض الأقاليم، ولحصول الجند على رواتبهم من عمليات النهب والتغريم المصاحب للغزو[2].

بفعل هذا العوز المالي أواخر حكم الموحدين ظهرت إلى الوجود "ظاهرة الإقطاع الجبائي" ذو الطابع القبلي، والذي سيتحول بفعل الاضطراب السياسي واستفحال التجزئة إلى "إقطاع" فردي، فمن أجل الحفاظ على ولاء الشخصيات النافذة داخل الهرم السياسي، يضطر السلاطين العاجزون إلى التنازل لهم عن مناطق محددة، قصد الاستفادة من عائداتهم الضريبية[3].

ونفس حال ورثة الموحدين ببلاد المغرب، وكما سبقت الإشارة، خاصة أيام ضعفهم، فبنو مرين كانت ضغوطهم كارثية على الفلاحين[4]، حيث استفحلت تلك الضرائب في الدور الانحداري للدولة، حتى أن قسما هاما من البلاد قد فقد عادة دفع الضرائب، نتيجة لما صارت إليه من الاستقلال الفعلي[5]، ومن أمثلة ذلك، أن أرغم الفلاحون على دفع إتاوة لبني حمامة أنصار المرينيين،

---

[1]- الحسين بولقطيب، المرجع السابق، ص 106 وما بعدها.

[2]- الحسين بولقطيب، المرجع نفسه، ص 106، 107 وما بعدها.

[3]- نفسه، ص 108.

[4]- إبراهيم القادري بوتشيش، الفلاحة...، مرجع سابق، ص 216.

[5]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 123.

ويذكر بعض المؤرخين أنهم ظلوا يؤدون هذه الإتاوة إلى أن داهمهم هجوم آخر من قبل بني عسكر الذين حاصروهم حتى ضاقوا ذرعا[1].

وخلال حكم بني حفص فرضت جباية ثقيلة موظفة على المبادلات، وعلى منتوجات المدن، وكثيرا ما التجأ المسؤولون في بعض الحالات إلى بعض الحيل القانونية"، محرزين على نتائج متفاوتة، ولم تكن لهم من وسيلة نظرية في بعض الحالات الأخرى، إلا الاستناد إلى حجة "المصلحة العامة" أو "الضرورة"[2].

وفي القيروان خلال ق 7هـ/ 13م تشجعت العامة بجواب القاضي الذي قال أنه لا وجود للمكوس في الشريعة الإسلامية، فأساءت معاملة المكاس أي جامع تلك الضريبة التعسفية، وبناءا على ذلك فقد ألغى السلاطين مرات متكررة تلك الضرائب المجحفة، ولو بصورة جزئية، منهم الواثق، وأبا فارس، ولكن تلك المكوس كانت تظهر من جديد تحت ضغط الاحتياجات المالية[3].

2- التدهور الديمغرافي والعمراني:

لقد جاء ذلك التدهور في التعداد السكاني عقب الأزمات المختلفة، كنتيجة حتمية لما كانت تخلّفه من عواقب وخيمة على سير الحياة الطبيعية ببلاد المغرب، حيث تأثر تعداد السكان بالحركات العسكرية، والغزوات المستمرة، والصراع الذي طبع حياة المجتمع خلال هذه المرحلة ؛ حيث كانت هناك فترة تحولات عميقة ، وفترة أزمات في العالم المتوسطي في العصر الوسيط ؛ لتعاقب المجاعات والطاعون في القرن 14م ، والذي وضع حدا للنمو الديموغرافي ، والتطور الفلاحي والتوسع التجاري الذي ميز العالم المتوسطي في بداية العصر الوسيط.

منذ وفاة يوسف المستنصر كثرت المجاعات وغلت الأسعار، فكان الخراب الاقتصادي والعمراني من جهة، ومن جهة أخرى، توالي المجاعات، وسنوات القحط، والجفاف، وغلاء الأسعار،

1- إبراهيم القادري بوتشيش، الفلاحة...، مرجع سابق، ص 216.

2- برانشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 248، 249.

3- برانشفيك، المرجع نفسه، ج2، ص 249.

فكان الانهيار الديمغرافي كنتيجة لذلك[1]، وتوقفت حركة العمران التي اشتهر بها الخلفاء الأربعة الأوائل، ودمرت المنشآت القديمة[2]، ومن أهم المعارك التي صورت لنا خلالها المصادر النزيف البشري، معركة حصن العقاب والتي فقد فيها الموحدون قوى بشرية كبيرة فوجد الموحدون "المغرب ...قد باد أهله ورجاله، وفني خيله، وحماته وأبطاله، وقتلت قبائله وأقياله، قد استشهد الجميع في غزوة العقاب، فأقفرت بلادهم فعمرها اليوم السباع والذئاب"[3].

وعند سقوط الدولة الموحدية انتاب الكثير من مدن المغرب الأقصى الخراب، ففي فاس اضمحلت الكثير من المنشآت الصناعية والعمرانية، كما كثر الخراب في ديار مدينة مراكش[4]، نتيجة الحروب الطاحنة مع بني مرين "فحين خروج يعقوب بن عبد الحق من فاس للقاء أبي دبوس سنة 665هـ/ 1272م... فسار حتى نزل ببلاد دكالة من أحواز مراكش بجيوشه وهتكها وأكل زرعها وسبا أموالها..." [5]؛ وفي 666هـ/ 1273م لما سار يعقوب إلى مراكش فحاصرها، وأفسد زرعها، ونسف آثارها، متزامنة مع انتشار المجاعة وغلاء الأسعار[6].

ومما يذكر أيضا أنه كان من الوسائل الزجرية التي اتخذها أبو عنان ضد الأعراب والقبائل العربية المفسدة هي عملية التخريب التي أمر بشنّها، فمارسها على الديار، والقصور، والحصون، وعلى سائر الممتلكات والرياض[7]، ومدينة "معدن عوام" السالفة الذكر والتي "ظلت... في غاية التحضر، والعمران طوال حكم أبناء مؤسسيها (الموحدين)، مزدانة بمنازل جميلة، ومساجد وفنادق، غير أن

---

[1]- أوليفيا ريمي كونستابل ، المرجع السابق، ص345؛ سمية مزدور، المرجع السابق، ص 146.

[2]- ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ج3، ص 265 وما بعدها؛ عز الدين عمر موسى، دراسات...، مرجع سابق، ص 114.

[3]- عز الدين عمر موسى، دراسات...، مرجع سابق، ص 114.

[4]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 12.

[5]- ابن أبي زرع الفاسي، الذخيرة...، مصدر سابق، ص 111.

[6]- ابن ابي زرع الفاسي، المصدر نفسه، ص 115.

[7]- النميري، المصدر السابق، ص 92.

ذلك لم يدم إلا وقتا قصيرا، لأن حروب بني مرين أدت إلى خرابها، فقتل بعض السكان وأسر البعض..." [1]، وحصار سعيد عم أبا سعيد المريني مدينة فاس "بمساعدة بعض الجبليين الأعراب، ودام الحصار سبعة أعوام خرب أثناءها قرى، ومدنا، وقصورا في جميع أنحاء المملكة، ثم تفشي الطاعون في جيشه، فهلك هو وفريق من جنده وذلك عام 918هـ/ والمدن التي خربت في هذه الفترة لم تعمر بعد ذلك[2].

كما جاء الحديث عن بداية تدهور مدينة الرباط، خاصة منذ وفاة المنصور الموحدي، وقد وصفها لنا الوزان خلال ق 10هـ/ 16م بقوله: "والرباط اليوم في أسوأ حال لم يصل إليها قط. واعتقد أنه من المتعذر جدا العثور فيها على أربعمائة دار مسكونة قرب القصبة وبعض الدكاكين الصغيرة، وفضلا عن ذلك فهي مهددة باستيلاء البرتغاليين عليها..." [3] .

ذلك التهديد المسيحي على سواحل بلاد المغرب، ساهم بقسط كبير في خراب مدنها الساحلية، حيث لم تسلم مدن المغرب الأدنى من ذلك الخراب مثل المهدية التي احتلها الإسبان، الذين عاثوا فيها فسادا، وقتلا وتخريبا، وأحرقوا أكثر معالمها الأثرية[4].

وكما كان لتلك الصراعات آثارا وخيمة على السكان، وتدني مستواهم المعيشي، كان نفس الأمر فيما يخص الثروة الحيوانية، ففي مثل هذه الفترات الحرجة كانت تتعرض البهائم للنهب والسرقة في إطار ما يسمى بـ"الغنيمة" من طرف المحاربين الفوضويين، ولا يخفى أن الأبقار والخيول ودواب الجر

---

[1]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 204.

[2]- وردت الإشارة في الهامش إلى قلب ترتيب الأرقام "بدون شك" عند النسخ أو الترجمة، إذ أن مدة حكم أبي سعيد هي من (800- 823هـ)، وتسمى مصادر أخرى الثائر عبد الله بن أحمد الوطاسي، أخ السلطان أبي سعيد؛ ينظر: الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 210.

[3]- المصدر السابق، ج1، ص 202، 203.

[4]- أحمد بن عامر، المرجع السابق، ص 80.

كانت وسيلة أساسية من وسائل الإنتاج الزراعي، وحرمان الفلاحين منها يعني التأثير على مردودية أعمالهم الزراعية وبالتالي التأثير على مستوى معيشتهم، وقد يؤدي أحيانا إلى انتشار مجاعات محلية[1].

إن تلك الأزمات توالت على أرض بلاد المغرب، وزادت من حدتها تزامنها مع بعضها، والمغرب الأوسط الزياني عانى الكثير، وخربت الكثير من مدنه، بسبب موقعه الوسط بين الجارتين المرينية، والحفصية، والحصار المتكرر، حيث تعرضت العاصمة تلمسان إلى استنزاف رهيب في عدد سكانها الذين ماتوا إما قتلا، أو جوعا، وعندما كانت تستعصي هذه المدينة على المحاصرين كان التخريب في النواحي[2].

ومن ذلك كان التأثر الكبير بحصار سنة 735هـ- 737هـ/ 1336- 1338م حيث قتل السلطان يوسف بن يعقوب المريني، خلقا كبيرا من أهل تلمسان، ونازلها أياما، وارتفعت الأسعار بها[3]، وقد بلغ عدد سكان تلمسان قبل الحصار الطويل أكثر من مئة وعشرين ألف شخص، لأن عدد السكان الذين قتلوا فيه بلغ حوالي مئة وعشرين ألف شخص، قتل معظمهم أثناء الحصار، ولا يستبعد أن يفقد سكان تلمسان هذا العدد، لأن السلطان أبو يعقوب المريني شدد الحصار على تلمسان بعد بناء المنصورة فأصبح الخروج من المدينة أمرا صعبا، حيث أنزل "شديد العقاب والسطوة لمن يجيرها ويأخذها بالمرصاد على من يتسلل، بالأقوات إليها"[4]، إضافة لذلك خروج أعداد من أهل تلمسان في بداية الحصار، قبل بناء مدينة المنصورة، مما أفقدها عددا كبيرا من السكان[5].

وقد اعتبر القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي من أسوأ العصور التي عرفها الحوض المتوسطي، لكثرة أزماته، وقد وصف بأنه قرن مطبوع بالكوارث، وعلى رأسها الطاعون الأسود، الذي

[1]- الحسين بولقطيب، المرجع السابق، ص 96، 97.

[2]- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص 214، 215.

[3]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص 227.

[4]- عبد الرحمن بن خلدون، المصدر نفسه، ص 227.

[5]- بسام كامل شقدان، المرجع السابق، ص 161.

اجتاح البلاد المغاربية، وأوروبا الغربية ابتداءا من سنة 749هـ/ 1348م، حيث قدّرت بعض الدراسات الخسائر البشرية التي خلفها الطاعون الأسود ما بين ثلث أو نصف سكان المغرب الإسلامي، ما دفع أحدهم للقول بأن المغرب عرف نزيفا ديمغرافيا من جراء الطاعون الأسود[1] الذي أخلى البلاد، وأفنى العباد[2]، ولتأثيره الكبير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، اعتبر من أعظم الأوبئة التي بليت بها البشرية على الإطلاق في العصور الوسطى، لذلك كثيرا ما اقترن بمجموعة من الأسماء ذات علاقة بالموت أو الضرر الذي يلحق بالإنسان: الطاعون الأكبر، والموت الأسود، والشر الأسود، والفصل الأكبر، وسنة الفناء، والموتان[3].

إن لذلك الطاعون، الذي أتى على ثلث أو نصف سكان المغرب انعكاسات خطيرة على واقع ومستقبل هذه البلاد، دولا ومجتمعات، بسبب الخسائر البشرية الكبيرة حيث لم يقو على مواجهة التحديات التي أصبح يتعرض لها من قبل دول الضفة الشمالية للمتوسط[4]، حيث قضى على عائلات بأكملها، وخيرة العلماء، مثل أسرة حفيد العالم التفريسي -السالف الذكر- التي انقرضت كلها جراء هذا الوباء، وأبو عبد الله محمد بن يحي النجار (ت 749هـ/ 1349م) من خيرة علماء المغرب الإسلامي في العلوم العقلية، وفي المغرب الأقصى، كان أواخر حكم أبو الحسن، لما كان في تونس، فأرجف الناس بموت السلطان، واختلت الأمور، وكاد اليأس يستولي على النفوس[5].

وأبلغ وصف قدمه عبد الرحمن بن خلدون بما "نزل بالعمران شرقا وغربا في منتصف هذه المائة الثامنة من الطاعون الجارف، الذي تحيف الأمم، وذهب بأهل الجيل، وطوى كثيرا من محاسن العمران

---

[1]- ابن مرزوق، المناقب...، مصدر سابق، ص 49.

[2]- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص 224؛ عبد الله كنون، المرجع السابق، ص 178؛ المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص 161.

[3]- مريم هاشمي، "الأوبئة والأمراض في تلمسان الزيانية"، محاضرة ألقيت في الملتقى الوطني الخامس حول الأمن الغذائي في الجزائر بين الماضي والحاضر والمستقبل، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، يومي 07- 08 ماي 2013، ص 07.

[4]- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص 225.

[5]- عبد الله كنون، المرجع السابق، ص 178.

ومحاها، وجاء للدول على حين هرمها وبلوغ الغاية من مداها، فقلص من ظلها، وقل من حدها، وأوهن من سلطانها، وتداعت إلى التلاشي والاضمحلال أحوالها، وانتفض عمران الأرض بانتفاض البشر فخربت الأمصار والمصانع، وتبدل الساكن"[1].

ويرى بعضهم أن الأزمة العمرانية التي أشار إليها عبد الرحمن بن خلدون والتي عاشها المغرب الإسلامي بصفة عامة خلال ق 8هـ/ 14م، والتي أصابت مدنه بالتقلص الديمغرافي، والتدهور العمراني، إنما بدأت حقيقة الأمر منذ منتصف ق 5هـ/ 11م، لتصل إلى ما وصلت إليه عام الطاعون الجارف[2]، فالتدهور العمراني إنما جاء كنتيجة لقرون توالت عليها الأزمات والكوارث، حتى وصل العمران إلى ما وصل إليه خلال ق 8هـ/ 14م.

وعليه فقد استمر التناقص السكاني خلال ق 9هـ/ 15م كنتيجة للصراعات والاضطرابات الداخلية، والحروب الخارجية التي لم تنقطع في البر والبحر، تضاف إليها آثار الكوارث الطبيعية الأخرى، والمجاعات على السكان وغيرها[3].

كما كان التأثير على الملكيات الفردية، والتي لم يعد لها شأنا عند أصحابها، خصوصا وأنهم مهددون بالموت، فجادوا بها للتخفيف بواسطتها عن مجتمعاتهم، كما دفع بالأهالي إلى الفرار أو على الأقل ملازمة المنازل، الأمر الذي انعكس سلبا على النشاطات الاقتصادية، وعلى قيمة الأراضي[4].

ولم تكن انعكاسات ذلك الطاعون تقتصر على الجانب الديمغرافي، والاقتصادي، وإنما طالت حتى الجوانب الدينية والنفسية، وعلى رأسها تقوية الشعور الديني، وإقبال الناس على المتصوفة، واعتقادهم في الصلحاء والأولياء، وقد جاء ذلك حسب مستوى التفكير والوجهة التي كانت تسيطر خلال هذه المرحلة، حيث اعتبر أن ذلك غضبا من الله يقتضي التوبة، حيث وجد الفرد في الميل إلى

1- المقدمة، مصدر سابق، ص 406.

2- الحبيب الجنحاني، دراسات...، مرجع سابق، ص 150.

3- الزركشي، المصدر السابق، ص 92، 95، 141، 147؛ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 300.

4- عبيد بوداود، الوقف...، مرجع سابق، ص 225؛ مريم هاشمي، المرجع السابق، ص 12.

العزلة، والانقطاع للعبادة، وسيلة للتهرب من هذه الحياة المليئة بالكثير من التناقضات، والتحديات والصراعات[1].

3- دور السلطة وفئات مختلفة من المجتمع في مواجهة الأزمات:

إنّ لتلك الأزمات الاقتصادية المختلفة الأسباب، تأثيرًا شديدًا على العامّة كما على السلطة والحكّام، فالدّور السلطوي في المجتمع زمن حدوثها، كان نابعًا من منطق رغبة السلطات في تثبيت أركان ملكه، وذلك بغية الحصول على شرعية الحكم[2]، ومن ذلك مثلا ما جاء عن عبد المؤمن بن علي، الذي كان يقوم مرّة أو مرّتين في الشهر بتوزيع النقود، وكان دائمًا يستطلع أخبار الناس، وعند مجيئهم لقصره، لقضاء حاجاتهم، كان أحيانا يغلق باب قصره، ويحسب الناس الحاضرين، ويعطي لكل واحد منهم عشرة دنانير، وقد كان يكرّر هذا العمل عدّة مرات في السنة وحتى في الشّهر[3]، ومن ذلك الجهود التي قام بها الخليفة المنتصر الموحدي لتفادي المجاعة الواقعة بالمغرب سنة 616هـ/ 1219م، حيث أمر بفتح مخازن الطعام الذي جمعه طوال سنوات الرخاء والخصب، وتفريقه، على أن تكون بثمن للأغنياء، ومجانًا للفقراء والمحتاجين، فكانت صدقاته كثيرة حتى استطاع الناس تجاوز هذه المحنة.[4]

ويسجّل في هذا الإطار اتخاذ السلطة لعديد الإجراءات، للتخفيف من حدّة تلك الأزمات، خاصة ما تعلّق منها بنقص المحاصيل الزراعية فكان اتخاذ المطامير، فعند زيادة الإنتاج كان يتم شراؤه من المزارعين لخزنه فيها لأوقات الحرب والحصار، وتلك المواد المخزونة كانت تعود بفائدة اقتصادية واجتماعية كبيرة عند اشتداد الأزمات، ذكر لنا منها أن بمدينة قسنطينة مطامير تقيم بها الحنطة " مئة

---

[1]- ابن مرزوق، المناقب...، مصدر سابق، ص 50؛ عبيد بوداود، التصوف...، مرجع سابق، ص 187.

[2]- سمية مزدور، المرجع السابق، ص146.

[3]- عبد الحميد حاجيات، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عهد المرابطين والموحدين، ضمن كتاب الجزائر في التاريخ...، مرجع سابق، ص333.

[4]- ابن عذاري، المصدر السابق، ص266، 267.

لا تفسد"، أعجب بأمرها الإدرسي[1]، حيث تمّت مراعاة تقنيات معنية للحفاظ على المواد في الأهراء والمطامير حيث أخذ الموحدون تلك التقنيات عن المرابطين، وأدخلوا عليها تعديلاتهم.[2]
كما تشدّد خلفاء الموحّدين ضدّ المستهزئين المسؤولين عن المخازن، ذُكر منها مثلاً ما وجده النّاصر من بيوت الإدخار الفارغة، والتي " لم يبق منها لمخازن السلطان الوافرة أثر، ولا يتضح لخازنها دليل ولا نظر..."، فأوقع العقاب بالمخالفين.[3]

كما لم تغفل السلطة الحاكمة عن بناء المراكز الصحية والبيمارستانات، وحارات الأمراض المعدية خارج المدار الحضري[4]، لكونها عادة ما تزيد من حدّة الأزمات إذا ما انتشرت، واتجهت عناية الدّولة أيضا ومعهم المحسنين نحو دعم المشاريع الخيرية للزوايا، والربط المهدّمة بتقديم المساعدة وسعى الخليفة يعقوب المنصور الموحدي إلى مساعدة الزوايا المهتمة بتلبية حاجات الوافدين إليها،[5] من المحتاجين والضعفاء، وحتى أثناء فترات الازدهار، كان الاهتمام بالطبقات الفقيرة، والتي كانت تعيش من الصّدقات ومن عائدات الأحباس، ومن أموال وغلاّت، كما أن السلطة لم تتوانى عن مساعدتهم، كلّما سمحت الفرصة.[6]

ومن جهتهم عمل سلاطين بني زيان على توفير كل ما تحتاجه الرعية باللجوء إلى الإدخار مثلما فعل السلطان أبو حمّو موسى الأوّل، بحيث "لم يدع ما يحتاج إليه المحاصر لعدّة سنين كثيرة حتى حصله من الأقوات والآلات حتى سليت الشحوم، وتمليت بها الصهايج وملئت أبراج المدينة بالملح والفحم، والحطب، واختزن أيضًا داخل المدينة كلها زرع، ومات أبو حمو وولي بعده أبو تاشفين فزادها

[1]- المصدر السابق، ص.265.
[2]- ابراهيم البايض، المرجع السابق، ص29.
[3]- ابن عذاري، المصدر السابق، قسم الموحدين، ص259.
[4]- عبد الهادي البياض، المرجع السابق، ص295.
[5]- عبد الهادي البياض، المرجع نفسه، ص306.
[6]- سمية مزدور، المرجع السابق، ص70.

تحصيلاً من الأقوات، وتحصين من الأسوار والآلات، وبنى بها البناءات العجيبة الشّكل..."[1]، كما كان أبو حمو موسى الأوّل يحصل على عشر الإنتاج في المناطق الشرقية، ويرسله إلى أحد الحصون القريبة من تلمسان لوضعه في مطامير، وتخزينه[2].

فلولا تلك السياسة المنتهجة من طرف عديد سلاطين بني زيان لما تمكنوا من اجتياز عديد الأزمات، التي قلّت فيها الأقوات، وكادت أن تقضي على الحياة في أكبر حواضرها، من خلال الاعتداءات المتكرّرة على المدن التابعة لها من طرف الجارتين الحفصية والمرينية.

وتظهر مجهودات السلطان أبو حمو موسى الثاني بارزة ف محاولة منه للتخفيف من آثار مجاعة سنة 693هـ/ 1293م، بالتصدق بنصف مداخيل الدولة على رعيته من الضعفاء، وزّعت عليهم الصدفات في الرحاب الفسيحة نهاية كل أسبوع، ثم آثر بعد ذلك التكفّل بهم بصورة كلية، وذلك بوضعهم في مارستانات معدّة لذلك تصلهم فيها أقواتهم يوميا، هذا إلى جانب طرح ما كان في الأهراء من زرع للبيع وبأسعار منخفضة في الأسواق للحدّ من ظاهرة ارتفاع الأسعار، وتمكين الرعية من اقتناء حاجاتها من الحبوب، إذ أمر "أيّده الله بفتح أهراء الزرع وإباحة بيعه للناس بعد الحّط من سعره رفقًا بالنّاس وحفظًا لنظام حياتهم".[3]

كما ظهر اهتمام أبي حمو موسى الثّاني من خلال وصيته لابنه أبي تاشفين "وإن كان زمن قحط ومحل، ومجاعة واقعة وأزل، فترفق بهم في المخازن والمجابي، وتحسن لضعفائهم المحتاجين وتحابي، وتؤثرهم ممّا ادّخرت لشدائد في زمن الرّخاء من فوائدهم، فتعمر أسواقهم بما اختزنته من الطّعام..."[4]، كما كانت وصيته على الإدخار بقوله:" ينبغي ألاّ تفارق ذخيرة من الذخائر، ممّا غلا ثمنها وخف

[1]- العمري، المصدر السابق، ص204.

[2]- بختة خليلي، الفقر بالمغرب الإسلامي ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين (ق13- 15م) واقعه وآثاره، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، معسكر، 2015، 2016، ص306.

[3]- يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص 326؛ عبيد بوداود، الوقف....، مرجع سابق، ص227.

[4]- واسطة السلوك....، مصدر سابق، ص118؛ سعيد بن حمادة:" الخطاب الإسلامي في تلمسان خلال ق 8هـ/ 14م من خلال واسطة السلوك لأبي حمو موسى الثاني"، في مجلة: عصور جديدة، ع2، وهران، 211، ص306.

حملها، كاليواقيت والجواهير الثمنية العظيمة التي لها نفاسة وخطرا وقيمة تصادر بها أعداءك وتصلى بها آراءك، فإن اقتناء الذخائر عونة على الشدائد، والضرائر"[1] ؛وتجدر الإشارة أيضا إلى أن تأثّر الزراعة كان له تأثير بطبيعة الحال على مستوى التغذية لدى السكان، حيث كانت المزروعات عرضة للدّمار والسّلب والنهب من قبل المهاجمين[2]؛ ولذلك عملت السلطة على توفير الأمن من جهة، ومحاولة الحفاظ على الحد الأدنى من الأمن الغذائي ما أمكنها، من جهة ثانية، ومن ذلك ما ذكر عن هجوم مجموعة من اللّصوص على مكان للزرع، وسرقوا ما فيه، بالإضافة إلى قطع السُّبل، والإفساد في الأرض، ونهب أموال و بضائع التجار والمسافرين[3].

وممّا ذكر أيضا ابن مريم أنّ السلطان محمّد بن أبي تاشفين قد زار الشيخ أبا الحسن أبركان وترك عنده دراهم كثيرة، ليفرقها كيفما شاء، ونفس المهمّة كلّف بها هذا الشيخ من طرف السّلطان أبي فارس المريني عندما دخل تلمسان.[4]

كما كان لبعض السلاطين الحفصيين مجهودات معتبرة لمواجهة الأزمات، ومحاولة تحسين المستوى المعيشي خلال تلك الأيام، حيث ظهرت بشكل جلي جهود أبي زكرياء و وليّ عهده السلطان محمد المستنصر بالله بن أبي زكريا يحي الحفصي (647- 675هـ/ 1245- 1276م)[5]، إذ كثيراً ما كان تدخّل السلاطين لمدّ المحتاجين بالأغذية والطّعام، ولا يندر أن يستورد الحكّام القمح والشعير، في حالة انعدامهما، من الأقطار الأوروبية بواسطة التجّار الإيطاليين[6] وممّا جاء في ذلك، أن أصاب الناس بتونس في أوائل سنة 862هـ/ 1437م، "غلاء في الطعام بلغ قفيز القمح أربعة دنانير ذهبا والشعير على الشطر من ذلك فشكى الناس قلة الطّعام وغلاءه للسلطان فأمر بأن يخرج من

---

[1]- سعيد بن حمادة، المرجع السابق، ص306.

[2]- بسام كامل شقدان، المرجع السابق، ص175.

[3]- كمال السيد أبو مصطفى، جوانب...، مرجع سابق، ص50.

[4]- المصدر السابق، ص89، 90.

[5]- ليلى أحمد النجّار، المرجع السابق، ص325.

[6]- عبد العزيز الدّولاتي، المرجع السابق، ص94.

المخزن كل يوم ما يضع منه ألف خبزة، وتفرّق على الفقراء بتونس ...فابتدئ بتفريقها في ثالث ربيع الثّاني ودام إلى رجب حتى كثر الطعام الجديد ورخص ثمنه"[1].

هذا وقد تعدّدت أوجه المساعدات واختلفت، فشملت رفع المظالم، ودفع الضرر وتسريح أهل السّجون، وإبطال الكثير من الضرائب والمغارم المسجلّة أيّام الشدّة على الرعية، كما برز دور الخليفة أبي فارس عبد العزيز في رفع المظالم، وأحدث الكثير من الإجراءات ذات الصبغة الدينية والاقتصادية مثل إلغاء الكثير من الأداءات غير الشرعية الموظفة على التجار والصّاغة[2]، كما سبقت الإشارة لذلك.

ولا شكّ أنّ الحضور الفعّال للخلفاء المرينين زمن المحن والشّدائد كان السّمة الغالبة على معظمهم، فبقدر ما تعاظمت الشدائد والمحن على الناس تعاظم دورهم ، فهذا السلطان يوسف الذي عرف بسخائه ومواقفه المشرّفة أيّام حدوث الأزمات والكوارث، فقد بلغ عنه أنه كان يوزّع الحبوب والمؤن عند ما أصاب القحط البلاد، وأطعم الناس خوفا من المجاعة عقب سنوات (687هـ-1288م/ 693هـ- 1293م).[3]

والسلطان أبو الحسن، فقد وُصف بأنهّ ممّن أصلح الله باطنه وظاهره، وعمّر بالتقوى قلبه و سائره، يُساوي العلماء ويواسي الفقراء..."[4]، وأمر أبو عنان "...بفوائد تلك الأحباس، طعام يعم الظاعن والمقيم من الناس وان توسّع معايش المساكين أولي الإفلاس والضعفاء...".[5]

لقد أولى المرينيون عناية فائقة للعمل الإحساني، ولم تكن المساعدات المادية السبيل الوحيد بل حرصت مختلف السلط على الاهتمام بالجانب التكافلي الروحي الذي لا يستقيم و توازن السلم

[1]- الزركشي، المصدر السابق، ص150.

[2]- ليلى أحمد النجّار، المرجع السابق، ص331.

[3]- ليلى، أحمد النجّار، المرجع السابق، ص348.

[4]- العمري، المصدر السابق، ص220.

[5]- العمري، المصدر نفسه، ص171.

النفسي والإيماني إلاّ به، من خلال تنظيم صلوات الاستسقاء، وزيارة قبور وأضرحة بعض الصلحاء لحصول البركة، ولإشراك العلماء والقضاة.[1]

كما وقد ترك المرينيون بصمتهم في إصلاح المخازن، وبناء مستودعات جديدة، لأهميتها في الأمن الغذائي، حتى أنّ السلطان كان يتدخّل أحيانًا في اختيار مواضعها، وتصميمها، وتفرّد المرينيون في بناء مستودعات وأهراءات ذات طوابق، وممرّات تسمح بدخول دواب النّقل إلى أفنيتها[2].

ومن ذلك نجد أيضًا في المغرب الأقصى، أنّه في مجاعة (724هـ/ 725هـ)/ أن قام أبو سعيد الأول بإخراج القمح من مخازن الدّولة، حيث أصبح يُباع بأربعة دراهم بدل خمسة عشر درهمًا التي كانت ثمن المد، كما أقيمت مخازن تستغل أوقات الحاجة، حيث وُجد بفاس العتيق بمقربة من قصبتها مخزن حكومي للغلال يسمي " المرسى"، وهو يشتمل على مطامير، ويستدير به سور منيع به باب، وفي سبتة كان الفندق الضّخم الذي ابتناه " أبو القاسم العزفي"، وهو مُعَدٌّ لاختزان القمح ويحتوي على اثنتين وخمسين مخزنًا ما بين هري وبيت.[3]

إضافة إلى الأدوار المعتبرة التي قامت بها السلطات الحاكمة ببلاد المغرب آنذاك، نجد انه قد تباينت أدوار المجتمع المختلفة عند حدوث الأزمات، نقتصر على ذكر أهمها من الفقهاء، والأولياء، والصّالحين، وحتّى التجّار، ومعاملاتهم مع العامّة، الذين تباينت تصرفاتهم كلٌّ حسب أهوائه ومصالحه، وما يمليه عليه ضميره.

وممّا لا شكّ فيه أن مشاركة الفقهاء والصلحاء للطبقة الفقيرة والمستضعفة في حياتهم الاجتماعية، خاصة أزماتهم كان السّمة الغالبة على معظمهم، وتمثّل دورهم في أعمال كثيرة منها

[1]- عبد الهادي البياض، المرجع السابق، ص263.
[2]- عبد الهادي البياض، المرجع نفسه، ص211.
[3]-المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص146.

قضاء حوائجهم لدى أولي الأمر، مستخدمين مكانتهم التي يتمتعون بها عند السّلطة، كما ساهم البعض منهم في تقديم ما يملكونه من مال ومنح الزكاة، ووقف الأوقاف.[1]

إنّ الدّور الريادي الذي قام به شخص الولي، أهّله لأن يكون بمثابة الزعيم الرّوحي في المجتمع، فالاعتقاد به، والإيمان العميق بكل الطقوس الصّادرة عنه من كرامات وخوارق، ومكاشفات ظلّت ذهنية راسخة في نفوس أفراد المجتمع حكّامًا ومحكومين، والإيمان ببعض الخوارق، ربّما يفسّر مدى الجهل وتدنّي المستوى الثقافي عند الكثير من السكّان، أو ربما كان إلتفاف العامة حول رجال التصّوف للتعبير عن تذمّرهم، ذلك أنّ رجال التصوّف كانوا يهتمون بمشاكل الفقراء والمساكين، ويخرجون من أموالهم لأولئك الفقراء.[2]

ولعلّ الدّور السياسي، والاجتماعي الذي جسّده الولي في المجتمع، تجلّى أكثر في أوقات الأزمات على اختلاف طبيعتها، من خلال تحسين المستوى المعيشي، والتقليل من حدّة الفقر عن طريق الأداء الكرامي أو الدعاء، أو تشجيع الصّدقة، وسياسيا فتجلّى في معارضة السلطة وأعوانها، خصوصًا المكلّفين منهم بجميع الضّرائب.[3]

وخلال حكم الموحدين، حاول الطّامحون إلى الحكم، استثمار الموجة الصوفية خاصة في خلافة المنصور والنّاصر، فادعوا الهداية وهاجموا التباين المادي والحرمان الاجتماعي، والظّاهر أنّ المنصور شعر بتذمّر العامّة وخطورة التباين الاجتماعي، فحاول التقرّب من العامّة بمشروعاته، وعطاياه المالية واستقطب المتصّوفة حوله[4]، وذلك لعلمه الكبير بدورهم الهام داخل المجتمع خاصّة أثناء حدوث الأزمات، وبالتالي كسبهم لامتصاص غضب العامّة، وممّا جاء أيضا عن أدوار الأولياء عند الأزمات،

[1]- ليلى أحمد النجار، المرجع السابق، ص358.

[2]- التادلي، المصدر السابق، ص84، 87، 124، 129، 144؛ عبيد بوداود، التصّوف....، مرجع سابق، ص193؛ عز الدين عمر موسى، النشاط...، مرجع سابق، ص347؛ حسن جلاب ، المرجع السابق ، ص 98.

[3]- سمية مزدور، المرجع السابق، ص151.

[4]- عز الدين عمر موسى، النشاط...، مرجع سابق، ص349.

مثل ما جرى لأهل بلد قسنطنية عندما حاصرهم بنو غانية، فلجؤوا إلى وليهم أبي الحسن "علي بن خلوف" ليستسقي لهم، فلبّى ذلك، وأمطرهم الله مطرًا غزيرًا، تحطّم به سدٌّ بني غانية، وخلّص أهل قسنطينة من هذا الحصار.[1]

وفي المغرب الأقصى أيّام بني مرين كان الشيخ الفاضل "أبو العباس السّبتي" مقصودًا في حياته من طرف الناس، مستغاثًا به في الأزمات، وكان من وعده وفضائله أنه لا يأتيه قليل أو كثير إلا وتصّدق به بثلثه في سبيل الله، وعرف بالإحسان مع جميع الناس.[2]

وكذلك كان أبو الحسن علي بن عبد الرحمن الهوّاري من أهل أغمات وريكة "كان ذا مال فكان يصرفه في سبيل الخير والبر"،[3] وبالمثل كان الفقيه موسى بن محمّد ابن معطى الشهير بالعبدوسي من ذوي العطوفين على شريحة الفقراء والمحتاجين[4] واشتهر منهم أبو حفص عمر بن معاذ الصّنهاجي من بلد أزمور "فلمّا أتت على الناس المجاعة عام 535هـ/ 1148م جمع خلقًا كثيرًا من المساكين فكان يقوم بمؤونتهم ، وينفق عليهم ما يصطاده من الحوت وغيره إلى أن أخصب الناس..."[5]، فشكّل ذلك استمرارية طيلة المرحلة المدروسة، ولم يكن فقهاء وصلحاء وأولياء العهد الحفصي بمنأى عن المشاركة في مصالح مجتمعهم منهم الفقيه الجليل العابد المتقي "أبو النجم هلال بن يونس بن علي الغبريني، كان من أهل الجد والاجتهاد، وعرف عنه انّه كان يصرف أكثر مستغلاته من أرضه لوجه الصدقات[6]، ذلك الإحسان والصدقات العامة، لم تنقطع، وكانت تخفف الضّرر نوعًا ما، تنضاف إليها عادة "العولة" القديمة التي تعتمد لمدّة سنة أو سنتين، والتي كانت تسمح بادّخار كثير من المواد الغذائية كالقمح، والشعير، والبقول، والغلال المجففة، وزيت الزيتون، والسمن...، وغير ذلك، كثيرًا ما

---

[1]- سمية مزدور، المرجع السابق، ص151.

[2]- ليلى أحمد النجّار، المرجع السابق، ص359.

[3]- التادلي، المصدر السابق، ص193.

[4]- ليلى أحمد النجّار، المرجع السابق، ص359.

[5]- التادلي، المصدر السابق، ص183.

[6]- ليلى أحمد النجار، المرجع السابق، ص 33.

ساعدت الضعفاء[1]؛ أولئك الضعفاء الذين حصلوا على مساعدة الأولياء، والتي قدّم لنا صاحب التشوّف في ترجمة للفقيه أبي زكرياء يحي بن علي الزواوي، عندما كانوا ببجاية، حيث ضربت مجاعة شديدة فمرّ أبو زكريا إلى العامل فاكترى منه فندقًا كبيرًا بنحو ثلاثمائة دينار، ثم مرّ إلى أعيان بجاية، فكلّفهم واحدًا بعد واحد في معونة المساكين، ثم مشى بطرقات بجاية، فكلمّا مرّ بمسكين دفع له ما يقيه، فلما اجتمع المساكين بالفندق، اشترى لهم من اللّباس ما يدفع عنهم البرد، واشترى لهم ما يقوم به من الطعام[2] ؛تلك المكانة الاجتماعية المرموقة التي حظي بها أولئك الفقهاء والأولياء، كان معظمهم ينعم بالثراء واحترام الناس[3]، وذلك ما يفسّر كثرة اللجوء إليهم طلبًا للمساعدة، ليس ذلك وحسب ، بل وحتى الحفاظ على استقرار الأوضاع الأمنية، وللتدليل على ذلك نسوق أنموذجًا يوضّح أهميتهم ضمن تكوين مجتمع بلاد المغرب آنذاك، وعن المغرب الأقصى كان التدخل في فكّ تلك النزاعات في الأماكن البعيدة ممّا ذكر في منطقة جزولة "فسكان هذا الإقليم لا سلطان لهم، فيحكمون أنفسهم بأنفسهم حتى أنهم يكونون منقسمين ،متحاربين في غالب الأحيان" ؛وتؤكّد المصادر العربية في هذا الصدد أن هذه الهدنة كانت تصبغ بصبغة الكرامات الصوفية، من ذلك كرامات الشيخ "محمد بن مبارك" ""إذ جعل لهم ثلاثة أيّام في كل أسبوع في كل شهر لا يحمل فيها أحد سلاحًا ولا يتعرّض بعض القبائل فيها لبعض، ومن انتهك الحرمة عجلت له العقوبة..." [4].

والمجتمع الزياني شهد هو الآخر تضامن الأولياء، والفقهاء، أثناء حدوث تلك الأزمات منهم" أبو العبّاس أحمد بن مرزوق"، الذي كانت له مطامير من القمح والفحم، والخليع، والزيت، والذي كان يفتحها أمام الفقراء والمحتاجين، ويتصدّق بها طوال يومه فلا يعود إلى منزله، إلا بعد أن يفرغ المطامير حيث كانت عائلة المرازقة التلمسانية تشتغل بالعلم، والتجارة والفلاحةّ، كما كانت عائلة العقباني تعدُّ

---

[1]- عبد العزيز الدولاتي، المرجع السابق، ص95.

[2]- التادلي، المصدر السابق، ص429.

[3]- كمال السيد أبو مصطفى، جوانب...، مرجع سابق، ص 125.

[4]- الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 144.

من العائلات الميسورة الحال بمدينة تلمسان، تحترف العلم، والوظيف، والتجارة، وعائلة النجار التلمسانية والتي كانت تمتلك أموالاً وثروة[1]، لم تتوانى في تقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين.

وقد كان الفقيه الولي الصالح أبو زيد عبد الرحمان بن يعقوب، يفضّل أن يقدّم طعامه، وطعام عياله للمساكين والمحتاجين، الذين تأثروا بالمجاعة، وهذا ما يدلُّ على أن المتصوفة أقرب إلى قلوب النّاس، خاصّة الفئة الضعيفة، بل وقاموا بالتوسط لدى السلاطين وأعوانهم خصوصا المكلّفين منهم بجمع الضرائب [2] ؛ومن ذلك أيضا الجهود المبذولة على مستوى التشريع الفقهي بتقديم بعض الرخص، أو على المستوى الفعلي للتخفيف من آثار هذه الأزمات، حيث أجاز الفقهاء بيع بعض الأراضي المحبسة على الفقراء، وصرف ثمنها عليهم زمن الشدّة خوفًا عليهم من الهلاك جوعًا[3]، كما منع الفقهاء والقضاة أيضا على التجار أيّام المحن احتكار السلع. [4]

كما شدّدوا النّكير على متلقي السلع في الفنادق، وألزموهم بإنزالهم إلى الأسواق ليُدركها القوي والضعيف، كما منعوا الناس من بيع القمح والشعير زمن الشدائد للأعراب، حتى لا تفوق شوكتهم المسلمين، كما ساهمت بعض الفئات الميسورة الحال في المغرب الأوسط في تقديم خدمات جليلة لهذه الفئة الضعيفة.[5] خاصة أيّام الشدائد والمحن.

المبحث الثالث: دور الازدهار الاقتصادي في التطوّر الحضاري: كان للازدهار الاقتصادي دورًا حاسمًا في التطوّر الحضاري الذي شهدته بلاد المغرب، خلال المرحلة المدروسة، وسنحاول إبراز بعض تلك المظاهر من خلال ما شهدته الحركة العلمية من نشاط، وتطورٍ في حركة البناء والتعمير.

[1]– عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 255.

[2]– ابن مرزوق الخطيب، المناقب...، مصدر سابق، ص 147؛ عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 214؛ ليلى أحمد النجّار، المرجع السابق، ص 314.

[3]–الغبريني المصدر السابق، ص 151.

[4]– سمية مزدور، المرجع السابق، ص 146 وما بعدها.

[5]– العقباني، المصدر السابق، ص 127، 131؛ ليلى أحمد النجار، المرجع السابق، ص 317.

يُساهم انتشار الأمن والعدل في العادة، في تسهيل سُبل التبادل العلمي، إضافة لتوفر الموارد المالية الضرورية لذلك التواصل العلمي، ما ساعد على خلق حركية علمية، في ربوع بلاد المغرب.

إن الاستقرار الأمني وسهولة التنقل أعطى دفعًا للعلماء وطلبة العلم في الاستزادة والتنقل بحثا عن التحصيل المباشر من العلماء أنفسهم[1]، وأيّام الموحدين اقترن اسم عبد المؤمن بن علي وحفيده يعقوب المنصور بكثير من المدارس المنشأة في العصر، حيث أسّس عبد المؤمن بن علي المدارس في مرّاكش، ويعقوب المنصور هو الآخر أسّس مدارس لا في المغرب فحسب بل وفي إفريقية والأندلس[2]، وعلى عهده وصلت النهضة العلمية إلى أوج ازدهارها بعد استقرار طويل، نتيجة جهود جدّه أوّلا ثم والده، كما ساهم تدفق الأموال في تلك الفترة على إقرار ذلك الرقي الذي وصلته البلاد في عهده وفي كافة المجالات.[3]

كما أن عبد المؤمن بن علي لم يترك من وسائل التشجيع، وأسباب التنشيط شيئًا إلا وفعلهُ، واستحدث في ذلك أساليب خاصّة وكيفيات لم يتبع مثلها أحدًا[4]، واشتهرت مرّاكش برحبتها حيث كانت مكانًا جليلاً" به خزائن الكتب، وفيه كان خلفاء بني عبد المؤمن يجالسون العلماء..."[5].

كما نشطت الحركة العلمية من خلال إنشاء عديد المدارس، والمساجد، وغيرها من المؤسسات العلمية، فازدهرت بذلك المعارف بالمغرب وجل المناطق التي توسّع فيها الموحدون.[6]

ومن جهتهم اتخذ سلاطين بني مرين العلم مظهرًا من مظاهر دولتهم، من خلال تشييد تلك العمائر، وتنشيط حركة البناء باعتبارها مظهرًا من مظاهر حياتهم الراقية، وبحثًا عن الشرعية التي كانت

[1]- حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 123.

[2]- محمد المنوني، حضارة الموحدين، دار توبقال للنشر، الدّار البيضاء، 1989، ص 17 وما بعدها.

[3]- ليلى أحمد النجّار، المرجع السابق، ص 170.

[4]- عبد الله كنّون، المرجع السابق، ص 112،113.

[5]- العمري، المصدر السابق، ص 200.

[6]- محمد المنوني، حضارة...، مرجع سابق، ص 17؛ محمد مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 335 وما بعدها.

تنقصهم من جهة ثانية[1]، إضافة لتشجيع العلماء، ومحاولة استقطابهم، لكن أعظم أولئك السلاطين في هذا الجانب هو أبو الحسن المريني، وأهم ما ساعده، في ذلك هو الرخاء الاقتصادي من خلال بناء الجوامع والمساجد ،و الصوامع[2]، شمل ذلك المغرب الأقصى، والمدن التي توسّعوا عليها في المغرب الأوسط، والمغرب الأدنى.

وقد شهد العصر المريني الأوّل، ازدهارًا كبيرًا في المجال العلمي والثقافي لبناء المدارس، وإلحاق خزائن الكتب بأكثرها، والإنفاق على العلماء والطلبة، إضافة لكون بعض السلاطين وأمراء هذه الفترة كانوا على جانب من الثقافة، ويعقدون المجالس العلمية للمذاكرة والمناظرة، كما أن جميع هؤلاء يقدّرون رجال الفكر، ويرفعون مكانتهم. [3]

ولم يشذ تاريخ بني حفص عن سابقيهم من الاهتمام بالعلم والعلماء، إذ كان العلماء أعلى منزلة من غيرهم[4]، حيث كان التعليم يتم في الكتاتيب ثم في المساجد، لتنشأ أول مدرسة في الشمال الإفريقي، على عهد السلطان أبي زكريا الأوّل وهي المدرسة الشماعية[5]، ليليها إنشاء مدارس أخرى، وتشجيع التدريس داخل الزوايا، والمكتبات، مع تشجيع كبير من الأمراء الحفصين للعلماء ورعايتهم، حيث أحبوا العلم، وجالسوا العلماء[6]، خاصة لسنوات الازدهار الاقتصادي، أين توفرت الأموال التي دعّمت إقامة المؤسسات العلمية، وإجراء العطايا على العلماء ؛وبالحديث عن بني زيان فقد ساهموا هم أيضا من جهتهم في تشجيع الحركة العلمية بتقريب العلماء، وإجراء الأرزاق عليهم،

[1]- مريم سكّاكو، مكانة علماء تلمسان في المجالس العلمية السلطانية المرينية بفاس ما بين القرنين الثامن والتاسع الهجريين (14-15م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في تاريخ المغرب الإسلامي، تلمسان، 2011- 2012، ص44.

[2]- ابن مرزوق، المسند...،مصدر سابق،ص401؛ مريم سكاكو، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- المنوني، ورقات....، ص234.

[4]- ابراهيم جدلة، المرجع السابق، ص219.

[5]**المدرسة الشماعية**: والتي أنشأت في الثلث الأوّل من ق 7هـ/ 13م، وهي تقع في سوق البلاغجية في زنقة الشماعين؛ ينظر: إبراهيم جدلة، المرجع السابق،253؛ جميلة مبطي ، المرجع السابق، ص166؛ هوارية بكاي ،المرجع السابق،(رسالة الماجستير)،ص46؛ سليمان مصطفى زبيس ، المرجع السابق، ص 29.

[6]- جميلة مبطي المسعودي، المرجع السابق، ص166، وما بعدها.

وحتّى إقطاعهم، ومنهم العالم أبو إسحاق ابراهيم بن يخلف عبد السلام التنسي، الذي أقطعه يغمراسن بن زيان بعد رفضه عودته إلى بلاده بقوله:" نحن لا ندعك ترجع ولكن نرسل إلى اهلك من ينقلهم إلينا"، فكان كذلك وأقطعه أمير المسلمين إقطاعات من جملتها "تيرشت"[1]، التي أقطعت بعد انقراض عقبه لا بني الإمام[2]؛وبأيام يغمراسن " لم يزل عمران (تلمسان) يتزايد وخطتها تتسع ورحل الناس إليها من القاصية ... فنفقت بها المتاجر وفاقت بها أسواق العلوم و نبغ بها أجلة العلماء ...و اختطت بها القصور والمنازل العالية وغرست بها الرياض و البساتين ..."[3]

ولم يكن لهم ذلك لولا الرّخاء المالي الذي كانت تعيشه الدّولة خلال مراحل معنية، وقد كانت المنافسة قائمة بين ملوك وسلاطين بلاد المغرب في مجال العلوم والآداب لاستقطاب العلماء[4]، وعنايتهم بإنشاء المؤسّسات العلمية واستدعاء أشهر العلماء للتدريس بها[5].

وقد استخدمت أموال عصر الازدهار في البناء والتشييد، ومن ذلك كان بناء المؤسسات التعليمية والمساجد، حيث أسست في عهد بني زيان مدارس تلمسان الخمس[6]، فكانت معاهد عليا للتعليم، ولتكوين الإطارات في شتّى المجالات، على غرار المدارس النّظامية التي أنشأت في المشرق، وما تمّ تشييده بعدها في سائر أنحاء العالم الإسلامي[7] ،كما يُعتبر نشاط حركة البناء والتعمير من المظاهر

---

[1]- **تيرشت** :مدشر تيرشت الذي يقع بمقربة من الحنايا على أميال من تلمسان ؛ ينظر : عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق، ج1؛ص212.

[2]- التنسي، المصدر السابق، ص127.

[3]_ابن الأعرج ، المصدر السابق ، ورقة رقم 35.

[4]- مريم سكّاكو، المرجع السابق، ص 40 وما بعدها.

[5]- ابن مرزوق، المناقب...، مصدر سابق، ص202؛ محمد بوشقيف، تطوّر العلوم ببلاد المغرب الأوسط خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين (14- 15م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، تلمسان، 1432هـ/ 2011، ص 55، 56؛ عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص141، وما بعدها.

[6]- وهي:مدرسة ابني الإمام ،و المدرسة التاشفينية ،ومدرسة أبي مدين بالعبّاد، ومدرسة سيدي الحلوي، والمدرسة اليعقوبية؛ ينظر: التنسي، المصدر السابق،ص179،139 ومابعدها؛ عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق،ص141وما بعدها؛ محمد بن رمضان شاوش،المرجع السابق، ص400.

[7]- عبد الحميد حاجيات، " الحياة الفكرية بالجزائر...، مرجع سابق، ص428.

التي تعكس ازدهار أحوال الدول، ومجتمعاتها، حيث اهتّم الموحدون بالبناء والتعمير، والذي نال اهتمامهم بالمغرب أو بالأندلس، والتي استلزمت أموالاً كثيرة، فقد كان من أبرز سمات عصر الموحدين في طور ازدهاره العمران الواسع من خلال إنشاء الكثير من المدن الجديدة، وتزويدها بكل ما تحتاجه من منشآت، مع إصلاح المدن القديمة، كما عملوا على إصلاح الطّرق، ومدّ الجسور، وتشييد المساجد، والمدارس، والمستشفيات[1]، ولعلّ أبرز معالم النهضة العمرانية في هذه الفترة هو العمل على جلب المياه للمدن أو المؤسسات والمزارع.[2]

وقد سار على نهج عبد المؤمن بن علي خلفاؤه من بعده، في تشجيع التعمير، ولما جاء المنصور عرفت حركة البناء والتشييد ازدهارًا كبيرًا، والذي "كان مهتمًا بالبناء وفي طوال أيّامه لم يخل قصر يستجدُّهُ أو مدينة يعمرها"[3]، حيث حققت الدّولة على عهده انتصارات كبيرة استخدمت عائداتها في البناء، فمراكش أصبحت من أعظم مدن المغرب الأقصى حيث " أجرى المصامدة فيها مياها كثيرة لم تكن فيها قبل ذلك، وبنوا فيها قصورًا لم يكن مثلها لملك ممن تقدّمهم من الملوك، فصارت بذلك في نهاية المدن وغاية الكمال"[4]،وعموما فقد حافظت دولة الموحدين على ما قبلها من عمران وحضارة، غير أن عنايتها بالمغرب الأقصى والأندلس كان أكثر من بقية مناطق بلاد المغرب، ومن أبرز ما تركه الموحدون بالمغرب الأوسط إعادة بناء مدينة البطحاء بالشمال الشرقي من غيليزان، والتي كانت تعرف بالدرة حوالي سنة 555هـ/ 1159م[5] ،كما أمر عبد المؤمن بن علي بناء أسوار تاجرا مسقط رأسه، وأعلى الأسوار، وحصّن المدينة، وبنى جامعها، كما قام الموحدون بإصلاح الجامع الكبير بتلمسان، وبتأسيس قبة أبي مدين، والتي شهدت إصلاحات عديدة، حتى أنّه من الصّعب

---

[1]- مجهول، الاستبصار...، مصدر سابق، ص137، 138، 139، 140، 180، 181؛ عز الدين عمر موسى، الموحدون...، مرجع سابق، ص53.

[2]- عز الدين عمر موسى، الموحدون، مرجع سابق، ص53.

[3]- مراجع عقلية الغناي، سقوط...، مرجع سابق، ص166.

[4]- عبد الواحد المرّاكشي، المعجب...، مصدر سابق، ص446.

[5]- البيذق، المصدر السابق، ص38؛ الميلي، المرجع السابق، ج2، ص333، 334.

تحديد تاريخ الإصلاح الذي يعود إلى العهد الموحدي، إضافة لدار الصناعة لمرسى هنين التي ساهمت في صنع مراكب جديدة.[1]

وقد عرفت منطقة الغرب الإسلامي توسعًا كبيرًا في بناء المنازل والقصور داخل المدن وخارجها وهذا يعود إلى الاستقرار الذي عرفته البلاد والازدهار الاقتصادي الكبير الذي سجّل في عهد الموحدين، كما عملوا على إنشاء القلاع الحصون، خاصّة الخلفاء المتأخرين منهم لأنهم كانوا في فترة تراجع وانحطاط، حيث اشتدّت عليهم الأخطار في الدّاخل والخارج معًا، ومن ذلك كان الحصن الذي بناه الموحدون قريبا من تلمسان[2].

وكان "مكان السلطان من برّ العدوة بفاس الجديدة المسماة بالبيضاء في دار لا يختص فيها بزيادة رفعة على نشز ولا ربوة، وتسمّى القصر، وهو عالي البناء، ذو قباب عليه ضخمة لائقة بالملوك، وعزف مرتفعة ورفارف علوية، ومجالس سلطانية، وبداخله القُبة المعروفة بقبّة الرضّا، وهي قبة عظيمة الارتفاع خارقة الاتساع..."[3]، أيام بني مرين الذين اهتموا بالجانب العمراني، كمظهر يعكس قوة سلطانهم، حيث تفننوا في بناء الدور والقصور، والرياض اشتهر من هذه الأخيرة: روض الغزلان، وهو بستان معجب، وجنة خضراء بناها السلطان أبو سالم المريني[4]، وبستان آمنة والتي هي بنت السلطان المريني أحمد بن أبي سالم، كانت بفاس، وكان بخارجها منشآت معمارية وفلاحية، حفّت بها من أكثر الجهات؛ وكان من مظاهر ذلك أن موّنت مداخيل الفنادق المحلية في فاس إنشاء المدارس المرينية الجديدة؛ حيث وفرت الفنادق في المدن المغربية دخلا هاما للدولة والملاّكين من الخواص. [5]

---

[1]- رشيد بورويبة، الحياة الفنية...، ضمن كتاب الجزائر في التاريخ....، مرجع السابق، ص351.

[2]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص388؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص126.

[3]- العمري، المصدر السابق، ص171.

[4]- المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص57.

[5]- المنوني، ورقات...، المرجع نفسه، ص 61 وما بعدها؛ أوليفيا ريمي كونستابل ، المرجع السابق، 359، 360 و ما بعدها.

كما عكس تزايد اهتمام السكان بالمنشآت المعمارية في دولة بني حفص، تطوّر حركة البناء والتعمير، مع تزايد العمران داخل الأسوار، بتوفير المزيد من المرافق الحضرية، والتي أبرزت رفاهية ودعة السكّان المادية والمعنوية[1]، دلّ على ذلك الأرباض المحيطة بمدينة تونس، ومنازلها الفخمة.[2]

كما اهتم خلفاء بني زيان بالبناء والتعمير، اشتهر منهم عبد الرحمن أبوتاشفين الأوّل (718هـ- 1318/ 737هـ- 1337م)، والذيّ "كان مُولعا بتحبير الدّور وتشييد القصور مستظهرًا على ذلك بآلاف عديدة من فعلة الأساري، بين نجارين وبنائيين، وزليجين، وزواقين، فخلّد آثارًا لم تكن لمن قبله ولا من بعده، كدار الملك ودار السرور، وأبي فهر والصّهريج الأعظم....وحسن ذلك كله ببنائه المدرسة الجليلة العديمة النّظير التي بناها بإزّاء الجامع الأعظم..."[3].

وعموما ترك بنو زيان آثارًا عديدة عكست طبيعة العمران الذي عرفته دولتهم، خاصة خلال مراحل البناء والتشييد، ومن ذلك نجد المباني العسكرية، من أبرزها معسكر "تامزديكت"، بأمر من السلطان أبي تاشفين الأوّل في سنة 525هـ/ 1325م، أثناء حصاره لمدينة بجاية وهي تحت سيطرة الحفصيين آنذاك.[4]

ومن ذلك المباني الدينية أشهرها مسجد سيدي أبي الحسن، وأولاد الإمام، وسيدي ابراهيم، وعددًا كبيرًا من المآذن، وأيضا المدارس، دون إغفال المباني التي شيّدها بنو مرين عند دخولهم تلمسان أهمها: مسجد ومصلّى المنصورة، ومسجد وقبة ومدرسة سيدي أبي مدين، ومسجد سيدي الحلوي، والقصور: دار السرور، دار الملك، دار أبي فهر، كما سبق الذكر، ومن قصر المشور الذي شيّده يغمراسن ما زال منه إلاّ السور الذي أدخلت عليه إصلاحات عديدة.[5]

[1]- عبد العزيز الدّولاتي، المرجع السابق، ص140.

[2]- عبد العزيز الدّولاتي، المرجع نفسه، ص116.

[3]- التنسي، المصدر السابق، ص 140، 141.

[4]- رشيد بورويبة، "الحياة الفنية...، مرجع سابق، ص 495؛ بوزياني الدراجي، نظم الحكم...، مرجع سابق، ص116.

[5]- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص45 وما بعدها؛ رشيد بورويبة، المرجع السابق، ص504.

المبحث الرّابع: أثر التجارة وتحوّل طرقها في تكامل وتوازن إقتصاد بلاد المغرب

كان للتجارة آثارًا بعيدة في تحقيق توازن كبير لاقتصاد بلاد المغرب، كونها شكّلت أساسًا هامًا، ومكوّنًا لا يمكن الاستغناء عنه في الاقتصاد، كمَّل باقي مكوّنات الاقتصاد الأخرى من صنائع وفلاحة، لذلك يمكن القول بأنه كان لها دورًا في عملية البناء الاقتصادي للمنطقة، حافظت على قوة وازدهار الاقتصاد، لكن بعد تراجع تجارة الذهب مصدر" الثراء " بهذه المنطقة، وفقدان المنطقة لدورها التجاري القديم، لم تعُدْ تحقق ذلك التكامل السّالف الذكر، ولا الثروة والازدهار بفعل ذلك التحوّل، ما كان له آثارًا وخيمة تجلّت مظاهرها في تراجع الدّور الاقتصادي.

إن البحث عن الخلفية الاقتصادية لذلك الصّراع القائم بين دويلات بلاد المغرب يدل على أنه كان صراعًا من أجل الحصول على دور المراقب لطريق الذهب، وأيضا السيطرة عليها، وعلى الرّغم ممّا يعترض هذه التغييرات من انتقادات فإنّه لا يجب إهمالها أو التقليل من شأنها[1]، إضافة لعوامل أخرى متعلقة أساسا بشرعية وراثة الموحدين والزعامة السياسية، ومناطق الخصب...

وكما هو معلوم فإنّ تجارة الذهب لعبت دورًا محوريًا في ازدهار العديد من المدن على طول تلك المحاور التجارية وصولا إلى ساحل المتوسّط، وحتى الدّول الأوروبية، والتي تطلعّت دائمًا للوصول إلى مصادر ذهب الصحراء، ولكن السؤال المطروح: هل يمكن بالفعل اعتبار الشق التجاري وحده مسؤولاً عن عملية بنا اقتصاد منطقة بكاملها، بل والحفاظ على توازنه، وبمجرّد تراجعه يكون الانهيار الاقتصادي دون وضع أي اعتبار للمكونّات الاقتصادية الأخرى، أي المواد الزراعية والصّناعية، والتي كانت من أسس ذلك التبادل التّجاري، دون إغفال الدّور التكميلي الذي لعبته التجارة مع الصنائع والفلاحة، ولكن بدرجات متفاوتة من حيث الأهمية الاقتصادية.

يرى احدهم أن توسّع الملاحة البحرية حيث أصبحت الاتصالات مباشرة بين أوروبا وآسيا وأمريكا فيما بعد، والتي تم ربطها فيما بعد بالانحطاط الحضاري الإسلامي، طرح لا يخلو من الواقعية،

1- ابن مرزوق الخطيب، المناقب...، مصدر سابق، ص48، 49؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص87 وما بعدها.

لإبرازه قيمة العامل الاقتصادي في البناء الحضاري، كما يلفت الانتباه إلى التحوّل العميق الذي أحدثته الملاحة المباشرة عبر القارات؛ لكن ذلك سيؤدّي إلى نفي العوامل الاجتماعية، والأنشطة الاقتصادية المتبادلة التأثير، وفي الحقيقة لا يمكن نفي دور تجارة المبادلات والوساطة العالمية في ازدهار الحضارة الإسلامية، فالعواصم المزدهرة على طول المبادلات، لم تكن أسواقًا وحسب، وإنّما كان إنتاجها فائضًا على عواصم الغرب المسيحي، ومدن الشرق الأقصى[1]، و مدن بلاد المغرب الأوسط، والمغرب الأدنى، من أهم المدن الواقعة على طول طريق المبادلات التجارية العالمية، إذ أعتبرت حلقة وصل مهمّة بين الشرق والغرب، وشمال المتوسط وجنوبه، مع التوغل إلى اعماق الصحراء، عبر المدن والمراكز الصحراوية التي أعتبرت موانئ للصحراء على الشمال.

ولعلّ تنوّع المواد الصّناعية، والمنتوجات الزراعية في قائمة السلع أبلغ دليل على التشعّب الاقتصادي وتكامله في نشاطاته ما بين الزراعة، والصناعة، والتجارة، فكيف يمكن مع هذا التكامل الاقتصادي بين جميع القطاعات التي تؤدّي عملية بناء اقتصاد منطقة معينة أن نتكلّم عن عالم تزدهر حضارته، بمحض تجارة الوساطة، ثم يفاجئه الانحطاط بتحوّل الطرق التجارية[2]، وتراجع التجارة بمادة من المواد التي يتم تبادلها وهي الذّهب، والتي لا يمكن إنكار أهميتها، ولكن من جهة أخرى هي تتجاهل الحركيات الدّقيقة للحياة الاقتصادية بجميع مكوناتها[3].

ويذكر أحدهم أنّ مقدار الذّهب السوداني لم ينقص لا في القرن الرّابع عشر، ولا في القرن الخامس عشر، وقضية تحوّل اتجاه طرق الذّهب المسلّم بها من قبل الكثير من المؤرخين الحاليين أنكرها بعض الباحثين في السنوات الأخيرة، والذين كتبوا عدّة مرّات أنهم لا يؤمنون بتوقف وصول الذّهب من الصّحراء إلى المغرب، وحسب رأيهم تثبت المستندات الإسبانية والإيطالية للقرن الخامس عشر

---

[1]- عبد الحميد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص101.

[2]- عبد الحميد مزيان، المرجع نفسه، ص101، 102.

[3]- نفسه، ص102.

استمرار هذا التيار[1]، ثم إنّ مقدار الذّهب الواصل إلى عواصم الشمال الغربي لم يكن بالكميات الضّخمة، والتي تستطيع تحويل بنيات اقتصادية من جذورها، منها مصاريف النقل، وتعويضات الحماية في النواحي الخارجة عن طاعة السكان المركزي، والحراسة، والمؤونة؛ لكن يرى البعض أن ذلك سبّب نزيفا فعليا لمادة الذهب لضخامة وكثافة المعاملات التجارية.[2]

ومن جهة أخرى، يمكن القول بأن تطوّر التجارة البعيدة المدى قد ساهم في تطوّر الفلاحة، وحتى الصناعة حيث أصبحت الكثير من المنتوجات، تحتل مكانًا بارزًا في قائمة البضائع المتبادلة[3]، كما يمكن اعتبار أن ذلك أمرًا متبادل التأثير بمعنى انّ التجارة لم لكن مزدهرة فقط بازدهار، وتنوّع العلاقات، وإنّما ذلك راجع إلى طبيعة ونوعية الاقتصاد نفسه، فليست الطرق التجارية وحدها هي المسؤولة عن ذلك الازدهار، بل تنوّع المواد المعروضة، وقوة الإنتاج المحلي؛ فإذن تراجع الدّور الاقتصادي لم يكن بالأساس بتراجع الحركية التجارية وحسب، وإنّما الإنتاج الصناعي والزراعي هو في الحقيقة الذي شكّل الغذاء الأساسي لاستمراريتها، وما تراجعها إلاّ انعكاس لتراجع مستوى الإنتاج المحلي، إذا ما نفينا دور الوسيط التجاري الذي لعبته بلاد المغرب في غالب الأوقات، فنقل سلع بلاد أخرى يساهم بدوره في تحقيق الثروة.

خلاصة القول أنه لا يمكن نفي دور المؤثرات الأخرى، بجميع أنواعها، ولا الصنائع، ولا الفلاحة في بناء الاقتصاد، وتأثيراتها في تحقيق التكامل مع التجارة، هذه الأخيرة ذات التأثير الكبير في ازدهار، وتراجع اقتصاد بلاد المغرب خلال المرحلة المدروسة، والتي شكّلت مصدر الثراء لدول المنطقة، فالتجارة متكاملة مع القطاعات الأخرى، إذن لا يمكن الحديث عن اقتصاد بأساس تجاري فقط؛ ولكن من حيث الأهمية في الحفاظ على التوازن الاقتصادي أخذت التجارة الدور الريادي خلال هذه

[1]- عطا الله دهنية،" الحياة الاقتصادية...، مرجع سابق، ص487؛ جميلة بن موسى، المرجع السابق، ص 185، وما بعدها؛ حورية سكّاكو، المرجع السابق، ص88.

[2]- عبد الحميد مزيان، المرجع السابق، ص101، 102؛ محمد فتحة ، المرجع السابق ، ص 297.

[3]- لحبيب الجنحاني، دراسات...، مرجع سابق، ص112.

المرحلة، إذا ما قورنت بباقي العوامل الأخرى، فتأثيرات تراجع التجارة بدت واضحة عند تحوّل طرقها لصالح الطرق الجديدة.

المبحث الخامس: مقارنة مظاهر وآثار التحوّلات الاقتصادية ما بين أقطار بلاد المغرب:

لتسهيل المقارنة بين تلك التحوّلات، والمذكورة سابقًا أيّام الموحدين، وورثتهم، من بني زيان، وبني حفص، وبني مرين، لا بد من التطرّق لأهم ملامح التباين الاقتصادي بينها، حيث تشتمل المقارنة بالإضافة إلى ما تمّ ذكره من مظاهر للازدهار والتراجع والسياسة الاقتصادية المالية، ودورها في تطوير الاقتصاد والعكس.

لقد كان للنظام المالي دورًا بارزًا في استقرار الحياة الاقتصادية، ورفع الإنتاج أو خفضه، والذي يتجسّد أساسا من خلال مصادر الدّخل والنفقات، والذي تميّز فيه تغيرات واضحة ما بين بداية عهد الدّولة والمعتمدة أساسا على ما أجازه الكتاب والسّنة، ثم بعد الاتساع وتزايد القوة، والنفقات عادة ما تلجأ إلى فرض ضرائب جديدة[1]، مع الاختلاف في المقدار بينها.

لقد شكّلت الزكاة، والعشور، وأخماس المعادن، والغنائم، والخراج، مصادر دخل الدّولة، والتي شكّلت في الواقع الأساس الذي بنت عليه سياستها المالية، وإن اعتبر المهدي بداية أراضي أعدائه المسلمين غنيمة، واتبع عبد المؤمن بن علي خطاه في بداية الأمر، ولكن بعد رجوعه من غزوة تونس (554هـ- 1159م) قام بتكسير بلاد المغرب وفرض الخراج، وذلك من التنظيمات المستحدثة في المجال الزراعي، التي لم تكن موجودة من قبل.

لقد تقيد الخلفاء والسلاطين في دور الازدهار إلى درجة كبيرة بالمصادر الشرعية، ولم يكلّفوا الناس ضرائب غيرها، كما نجد أنّ خلفاء الموحدين أوجدوا طريقتين جديدتين لزيادة الدخل وهما الاستثمار،

[1]- سامية مصطفى مسعد، المرجع السابق، ص168، 175.

والمصادرة؛ إضافة لما عرف بضريبة البنايات والأبواب ، ومكوس الرتبة على التجارة الداخلية، وضريبة الأملاك العقارية ، وضريبة الوارد على التجارة الخارجية ، وضريبة الصناعات والمعادن [1]

والنظام المالي الموحدي مستمد من النظام الإسلامي[2]، ومثله الدويلات التي خلفتهم في الحكم، مع بعض الاختلافات في طريقة التسيير، والتنظيمات المستحدثة، واختلافات شكلية، خاصّة ما تعلّق منها بالعملة المتداولة، وشكلها وحجمها، والكتابات المدوّنة فيها؛فمثلا مالية دولة بني مرين، كانت لها مداخيل، هي نفس الموارد التي كانت تتكوّن منها ميزانيات أكثر الدّول الإسلامية المعاصرة آنذاك، مع تسجيل ما عرف بـ "مكس الباب"، بفاس، وهو قرض على البضائع أو السّلع التي تدخل إلى المدينة، وتتم جبايتها عن طريق نظام القبالة أي الالتزام"على كل شيء يباع"[3]، وقد تعرّض نظام الجباية لتعديلات وإصلاحات من طرف عدد من سلاطين بني مرين، فأسقط يوسف المكوس، وأزال أكثر الرتب "الألقاب"، التي كانت تؤخذ من المسافرين في الطرقات، ورفع "الأنزال" عن ديار الرعية، كما أسقط عن الناس المطالبة بزكاة الفطر، ووكّلهم فيها إلى أمانتهم، وأبو سعيد الأوّل رفع عن أهل فاس ما كان يلزم رياعهم كل سنة من المغارم، ثم تتابع رفعها عن سائر بلاد المغرب[4]، إضافة لمداخيل أخرى اشتهرت أيام بن مرين.

وبالإضافة إلى المكوس والمغارم المنتشرة بجميع ربوع بلاد المغرب، نجد أنّه في بلاد المغرب الأدنى، انتشرت مجموعة من المكوس اختصّت بها، منها "مكس الباب" حيث كانت تجلس فئة عند أبواب المدن في العصر الحفصي لجبايتها، وكان بعض قضاة تونس يحصلون على روابتهم منها، و "الحكر" الذي يُعرف بالجزاء وهو ضريبة تُؤخذ على الأرض الموات التي صيرتها اليد العاملة صالحة للإنتاج بعد

---

[1] ــ أحسن بولعسل ، الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين ، دار بهاء الدين ، الجزائر ، 2013، ص189 وما بعدها.

[2] - بوزياني الدراجي، نظم الحكم...، مرجع سابق، ص219.

[3] - الإدريسي ، المصدر السابق،ص235؛ أبو مصطفى كمال اليد، جوانب....، مرجع سابق، ص83.

[4] - المنوني، ورقات...، مرجع سابق، ص121.

الإهمال، و "ضريبتا الوظيفة واللّزمة"، وهي عسيرة التّحديد، إضافة لضريبة باهظة، تقدّر بخمسمائة ألف درهم في السّنة لمقاومة الجراد، ويطلق إليها "مؤدة الجراد".[1]

وكثيرًا ما زاد الحكام من قيمة تلك الضرائب المفروضة، خاصة عصر الإنحلال، والتي أسهمت في إفقار العامة، وعادة ما تكون بعد اضطراب حبل الأمن وتقلصّ أراضي الدّولة وانتشار الفتن، وبعد أن نزلت المجاعات بالناس وتناهى الغلاء ففرضت مغارم، ومكوس جديدة خاصة منها تلك المكوس المفروضة على التجارة[2]، منها أيام بني عبد الواد وهي " الضريبة الجمركية"، والحديث عن المكوس عند بني عبد الواد صعب لقلّة الإشارات إليها، والتي تدور في معظمها حول الضرائب أو المغارم التي كانت تشقل كاهل الرعية منها ضريبة المرور المفروضة على المارين من هنين إلى تلمسان، طبقتها قبيلة "المنبات"[3]

وبما ان لتلك الدول مصادر دخل، فإنه كان لها أوجه لانفاقها، والتي تغيرت تبعًا للحالة الاقتصادية السّائدة، حيث كان الأمن في مقدّمة اهتمامات الدّولة، حيث أولت الدّولة الموحدية الجيش والأسطول اهتمامًا كبيرًا موجّهًا أساسًا ضد أطماع نصارى إسبانيا، وحماية أيضا لطرق تجارتها الدّولية من القرصنة البحرية[4]، وخصّت نفقات دويلات ما بعد الموحدين رواتب ومنح الموظفين، وغيرهم، وهدايا، وإعانات، وصدقات، مع مصاريف على بعض المنجزات والمؤسسات، والتجهيزات...[5].

---

[1]- جميلة مبطي، المرجع السابق، ص111؛ محمد حسن ، المرجع السابق،ص545،531 ومابعدها .

[2]- صالح بن قربة ، عبد المؤمن ...، مرجع سابق،ص84.

[3]- بوزياني الدراجي، نظم....، مرجع سابق، ص225.

[4]-بوزياني الدراجي ، نظم ...، مرجع نفسه، ص 225.

[5]- المنوني ، ورقات ...، مرجع سابق، ص119 و ما بعدها.

وقد اختص الموحدون بأعضاء الأشياخ الكبار رواتب تفرّق عليهم طوال السنة سمّوها البركات، إضافة للمواساة، والإحسان، والتمييز[1].

ومن المظاهر التي تسهم في معرفة اقتصاد دولة ما "السكة"، والتي تدل على مدى قوة الدولة أو ضعفها سياسيا، واقتصاديا، وتعتبر نوعًا من أنواع تأكيد السيادة للدّولة[2]، وما زاد من قوتها، خاصة خلال مراحل الازدهار هو وزنها [3] ،والذي كان ضعف الدّينار العادي ولهذا عُرف باسم دُوبلا" (Dobla) عند النّصارى، حيث ضاعف المنصور الموحدي وزن عيار العملة، لذلك قلّده الأوربيون فضربوا على شاكلها ما عرف باسم المليار (Milliars)، ولكنّه ذو قيمة منخفضة. [4]

وفي الواقع كانت تلك الزيادة حتى تتناسب مع ضخامة الدّولة وثروتها وهي تشير إلى الرخاء الاقتصادي من جهة، ووفرة الذّهب بكثرة حتى تمكّن الخليفة من زيادة وزن العملة[5] ؛ولقوتها استخدمت في إبرام المعاهدات التجارية التي عقدت بين بيزة، وفلورنسا، وأمراء المغرب، ومن جهتهم ورغم تعاملهم بالدينار، والدراهم الموحدية إلاّ أن ذلك لم يمنع بني عبد الواد من صك دنانير ودراهم في غاية الجودة، وإن كانوا مقلّدين في ذلك للموحدين، حيث لم يبتكروا النماذج جديدة[6]، وعموما تميزت حالة الخزينة العبدوادية بصفتها الجيّدة على الرّغم من التغيرات المفاجئة التي كانت تطرأ على

---

[1] ــ البركات من رواتب العساكر ؛ و المواساة غلة تفرق على الجند ، والإحسان مبلغ يفرق سنويا ليس مضبوطا؛ والتمييز لكل من ثبت توحيده ،كان قبل القيام بمعركة ؛ ينظر : مزوزية حداد ، المرجع السابق، ص96 وما بعدها؛ كريم عاتي الخزاعي ، المرجع السابق،ص89.

[2] – حسن علي حسن ، المرجع السابق، ص225؛سامية مصطفى مسعد ، المرجع السابق،ص190.

[3] –. عبدا لنبي محمد، المرجع السابق، ص 43.

[4] – جمال أحمد طه، المرجع السابق، ص 18؛ أميرو هويثي ميراندا، المرجع السابق، ص 320؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 92.

[5] – حسن علي حسن ، المرجع السابق،229؛عبد النبي محمد ، المرجع السابق، ص76.

[6] – بوزياني الدراجي، نظم...، مرجع سابق، ص 227؛ رأفت محمد النبراوي، المرجع السابق، ص 313؛ Atallah Dhina, Op,cit, p 222

المحاصيل الزراعية من حين لآخر، وكذلك التغيرات التي كانت تطرأ على الحدود بين الحروب مع الدولتين الحفصية والمرينية[1] على اعتبارها الأكثر تضرّرًا لموقعها الوسط، إذا ما قورنت بهما.

لقد ساعدت السياسة المالية المنتهجة، وما تضمنت من إدارة مالية شكّل أساسها الموازنة بين مصادر الدّخل، والنفقات، في نسج علاقة مبنية على الثقة بين الحكّام والرعية، ذلك ما زاد من وتيرة الإنتاج، وبالتّالي إفراز مراحل اقتصادية مزدهرة، ساهم في ذلك قوّة العملة بالأخص أيّام الموحدين، إذ توفرت لهم من عوامل القوّة في اقتصادهم أكثر من غيرهم، وعلى رأسها الأسطول والذي حفظ في كثير من الأحيان التوازن في الحوض الغربي للمتوسّط وحماية خطوط التجارة البحرية.

ومن أبرز التنظيمات المستخدمة زراعيا، هو إعداد سجل المساحات والدّخل المنظّم للضرائب تجلى من خلال المسح الشّامل لأراضي الشمال الإفريقي، كما أمر عبد المؤمن بن علي، وذلك ما سمح بمعرفة ما هي فائدة الضرائب بالنسبة للقبائل، وما هو القدر الذي يجب أن تدفعه[2].

وأمّا فيما يتعلّق بالانتشار والتوسع التجاري باعتباره من أهم مظاهر الازدهار والرخاء الاقتصادي والذي يمكن معرفة من خلال المعاهدات التجارية المبرمة، ومدى قوّة العلاقات التجارية، وعلى الرغم من قوّة الأسطول الموحدي، إلا أنه لم يستطع السيطرة على غرب المتوسط[3]، حيث كانت تلك العلاقات رهنا بالعلاقات السياسية، والتي كثيرًا ما اضطربت، لكن سرعان ما تعاود تلك الدّول إبرام معاهدات تجارية جديدة، وإعادة النشاط التجاري إلى سابقه، خدمةً لمصالحها التي لا يمكن التخلي عنها في الكثير من الأحيان، بالرغم من المقاطعات، والمناوشات على مستوى المتوسّط، هذا إضافة لتطوّر التقنيات المستخدمة في المبادلات التجارية، ما ساعد على مرونتها وتوسّعها، إضافة لعملية شراء التجّار للأسهم من السفن المسيحية، ويبيعُونها أسهمًا من سفنهم إلى تجّار الدّول المسيحية،

[1]-عطى الله دهينة، الحياة الاقتصادية...، مرجع سابق، ص 487.

[2]- علي بن أبي زرع الفاسي، الأنيس...، مصدر سابق، ص 198-199، حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 236-237، عبد الحميد حاجيات، الحياة الاجتماعية...، ضمن كتاب الجزائر في التاريخ، مرجع سابق، ص 334.

[3]- هشام أبو رميلة، المرجع السابق، ص 391 وما بعدها.

وذلك تفاديًا للقرصنة المسيحية، فمثلا كان الوزير التلمساني "هلال القطلاني" كان مالكًا لثلاثة أرباع لسفينة ميورقية، وذلك ما يدلّ على كثافة، ومرونة العلاقة التجارية بين الدّول الإسلامية والمسيحية للمنطقة الغربية للمتوسّط، بحيث أنه وفي غمرة الانتقال من عصر دولة الموحدين إلى الدويلات الثلاث أرسيت قواعد للتجارة تُقنّن، وتنظّم ذلك الواقع من خلال تلك الاتفاقيات التجارية استثنائية مع الدوّل المسيحية[1]، كتعبير على أهمية الدّور التجاري الذي كانت تقوم به المنطقة في تجارة المتوسّط، وعدم انقطاعها بل توسّعها، وتجدّدها، بالرغم من المتغيرات السياسية.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره يمكن أن نلاحظ أيضا التشابه الكبير بين العوامل المؤثرة في اقتصاد المنطقة، ما أعطى مراحل اقتصادية عرفت الازدهار والتراجع ولكن بدرجات متفاوتة من حيث طول الفترة الزمنية، وقوّة الإنتاج بحيث:

– عرفت دولة الموحدين ذلك الازدهار خلال المراحل الأولى من عهدها، وإن تخلّلت المراحل الأخيرة من حياتها فترات ازدهار واستقرار؛ إلاّ أنها لم تكن بتلك القوّة وطول الفترة الزمنية كسابقتها، ودولة بني مرين عرفت أوج قوتها خلال الدّور الأوّل، وتمكّن "أبو الحسن المريني" مد سلطانه لغاية المغرب الأدنى، ما يدل على وفرة الموارد المالية التي توفرت لدى سلاطين الأوائل التي سخروها للتوسيع، ولمساعدة مسلمي الأندلس والبناء والتعمير، وكذا حال دولة بني حفص خلال الأدوار الأولى، بينما الدّولة الزيانية ما كانت لتدخل في مراحل ازدهار وبناء، وتشييد حتى تتفاجأ بمعاودة تهديدات الجارتين والقبائل المعادية، تنضاف إليها في أواخر عمرها التهديدات الإسبانية المتكررة على السواحل بمدنها الاقتصادية المهمّة، ما قلّص من مراحل الازدهار الاقتصادي خلال عمر هذه الدّولة، إذا ما قورنت بالجارتين الحفصية والمرينية.

---

[1]– عطا الله دهينة، الحياة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 484؛ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 292؛ حورية سكاكو، المرجع السابق، ص 97.

– كان من أبرز مظاهر الرّخاء الاقتصادي تطوّر العلاقات التجارية، والتي توسّعت باتجاه البر، والبحر مع استقرار العملة، واتساع مدى تداولها خاصة أيّام الموحدين بضرب (الدوبلا Dobla)، ما انعكس على نشاط حركة البناء والتعمير مع حدوث العكس عند الخراب الاقتصادي.

– كما أن تحوّل خطوط المبادلات التجارية، واختلاف طبيعتها ساهمت هي الأخرى في تطوّر الأوضاع الاقتصادية، والعكس، وكان منها ما هو على مستوى طرق التبادل البري، والبحري حيث شهدت بدايات ق 6هـ/12م، انتعاشًا للطرق التجارية الساحلية على حساب المناطق الدّاخلية، والتي تحكم فيها الموحدون أكثر من سابقيهم المرابطين، وشهدت أواخر ق 6هـ/12 م تحوّل الاهتمام إلى سواحل بلاد المغرب، بسبب تراجع سواحل شبه الجزيرة الإيبيرية، وازدهار تجارة المدن الإيطالية، ما خدم المصالح التجارية للمنطقة، ليشهد النصف الأوّل من ق7هـ/13م تحوّل الاهتمام بمدن الغرب الإسلامي، من المدن الإيطالية إلى المدن الفرنسية، إلى رواج اقتصادي كبير في الحوض الغربي للمتوسط؛ لكن النصف الثاني من ق 7هـ/13م شهد فتورا في العلاقات وكان آخرها تحوّل طريق التجارة إلى الجهة الغربية من المحيط الأطلسي وانعكاساته الوخيمة على تجارة القوافل، وإن كان الطرح الذي قدّمه البعض متعلقًا بتدهور هذه التجارة في حدّ ذاتها، والتي اعتبرها البعض سببًا في انحطاط الاقتصاد، بل وتراجع الدّور الحضاري للمنطقة ككل، على أن الدولة الموحدية، كثيرا ما لعبت ومن خلفها في حكم بلاد المغرب، دور الوسيط التجاري، إلاّ أنها لم تكن كسابقتها لتدخّلات الموحدين بأسطولهم في البحر لحماية خطوط التجارة من القرصنة، بل وحتى معاقبة المخالفين لبنود المعاهدات التجارية أحيانًا كثيرة.

– إن الآثار التي خلّفتها التحوّلات الاقتصادية في المجتمع تشابهت في معظمها، فارتفع المستوى المعيشي لدى السكان، وتحوّلت حياتهم إلى الاستقرار والمدنية أكثر من ذي قبل، خاصّة مع تزايد الهجرة الأندلسية، حيث استفاد سكان بلاد المغرب الكثير ممّا طوّروه من نظمهم، وشؤون حياتهم،

وظهر ذلك جليا في الإدارة والصّناعة، ونظم التعامل التجاري والعمران، وطوّرت الزراعة حيث استفادت هذه الأخيرة من خبرتهم وتقدّمت أشواطًا.

في المقابل وبالحديث عن الأزمات الاقتصادية، فغالبًا ما كانت تشهد الأسواق ارتفاعًا في كبيرًا الأسعار، وذلك ما أثر على القدرة الشرائية للسّكان، وكثيرًا ما أعقب تلك الأزمات التدهور الديمغرافي، وتراجع النشاط الاقتصادي، والذي ينعكس بدوره على النشاط العمراني، من جرّاء تناقص موارد الدولة، وزادتها حدّة تزامنها مع الكوارث الطبيعية، والصراعات العسكرية، وسجّل أثناء حدوث مثل الأزمات مواقف عديدة للحدّ منها، وأحيانا أخرى من أطراف معنية لقضاء مصالحها وحسب، ولعلّ الرخاء الاقتصادي، وعموم الأمن الذي كانت تشهده البلاد، ساهم بقسط وافر في تنشيط العملية، وتنقل العلماء عبر الأقطار، حتى أثناء توتر العلاقات السياسية، وتردّي الأوضاع الأمنية، حيث شجعهم في ذلك الخلفاء والسلاطين، وتنافسوا في استقطابهم، وإجراء الأرزاق عليهم، كما انعكس ذلك الازدهار الاقتصادي على حركة البناء والتعمير، خلّدتها الآثار الباقية.

الخاتمـــــــــــــــــــة

الخــاتمة:

لقد شهدت بلاد المغرب حركية اقتصادية متفاوتةً بين أجزائها تبعًا للظروف التي كانت تمرّ بها الدول الناشئة بهذه الرّبوع، وقوتّها، ودرجة توسّعها، ونشاطها الاقتصادي على المستوى الدّاخلي، والخارجي؛ وأثناء التوسّع الموحدي على مدن بلاد المغرب، والقضاء على الدّولة المرابطية، نجد ذلك التأثير المباشر على وسائل الإنتاج، ومستوى الأمن داخل المجالات الاقتصادية الحيوية، والطرق الرّابطة بين مراكز الإنتاج، حيث تعتبر تلك الطّرق عصب الحياة الاقتصادية للوارد إلى البلاد والصّادر منها.

وأوّل مظاهر تلك التحوّلات كان على مستوى الطرق التجارية، فبعد الغزو الهلالي لبلاد المغرب خلال النصف الأوّل من ق 5هـ/ 11م، وما أحدث من تغيير على مستوى الطرق التجارية الدّاخلية خاصة المناطق الشرقية من بلاد المغرب، وبعد أن كانت قبضة المرابطين محكمة عليها، جاء الموحدون وعملوا على تنشيط الطرق التجارية على طول السّواحل، بعد أن فقدت المراكز التجارية الدّاخلية مكانتها الاقتصادية السّابقة، ولكنّ ذلك لا ينفي نشاطها، ولكن بدرجة أقل من ذي قبل.

كما نسجّل طول فترة المراحل التي شهدت فيها الدّولة الموحدية الاستقرار الأمني والسياسي، خاصة أيّام الخلفاء الأوائل والتي بلغت خلالها الدّولة أوج قوتها وتوسعاتها، ما أتاح لها الفرصة للبناء والتعمير، وتطوير الاقتصاد والذي لا يقوم إلاّ بانتشار الأمن، حيث تمكّن الحكّام من القضاء على الثورات والفتن ذات التأثير المباشر على الإنتاج، وطرق المواصلات وخطوط المبادلات التجارية، ونفس حال دويلات ما بعد الموحدين، حيث شهدت بداياتها مراحل للتشييد، وزيادة الإنتاج، والتوسّع في أنواع الزراعة، وتربية الحيوانات ذات الاستغلال المتعدّد: الصناعي، والغذائي والعسكري، على أنّ المميّز لاقتصاد بلاد المغرب خلال هذه المرحلة أنّه " اقتصاد زراعي" بالأساس؛ أي أنّه مرتبط بما تقدّمه الزراعة، على أن يتم تحويلها حسب الرغبة في طريقة استغلالها، ليتحول ذلك الاقتصاد إلى اقتصاد أكثر تطوّرًا وتنوّعًا، وأكثر إنتاجية، بسبب "التحوّل للحياة المدنية"، بفعل التوسع العمراني، وما يتطلبّه من كماليات، والهجرة الأندلسية، التي جلبت مهارة وخبرة "الموريسكيين" في

مختلف الصنائع، مع استحداث طرائق جديدة في الزراعة، وتعميم استخدامها في المناطق الزراعية، مع تأثُّر العمران بما قدم به الأندلسيون.

كما صاحب قيام الدول وأفول أخرى، بروز مراكز عمرانية جديدة، قابلها أفول القديمة منها، بفعل تركّز النشاط الاقتصادي بها مثلما كان الحال مع تونس، وبجاية، وتلمسان، وفاس، ومرّاكش، إضافة للمدن الواقعة على طول الطرق الساحلية، والتي تحوّلت لمستودعات البضائع القادمة من الدّاخل، ومنافذ لتصريف المنتجات نحو المشرق والدّول الأوروبية، حيث نشطت العلاقات التجارية من خلال نشاط حركة الاستيراد والتصدير، والتوسّع في إبرام المعاهدات التجارية.

لقد كان اقتصاد المغرب الأوسط الزياني الأكثر تأثرًا، بسبب الصراع المستمر، والتوسّط بين الدّولتين الجارتين الحفصية، والمرينية، حيث سجّلت هذه الأخيرة توسّعا كبيرا في نشاطها الاقتصادي، ونفس الحال عند الحديث عن دولة بني حفص، والتي بذل خلفاؤها مجهودات كبيرة لتنشيط العلاقات التجارية، خاصة مع صقلية، والجمهوريات الإيطالية، على أنّ تهديدات الأوروبيين لسواحل المتوسّط الجنوبية، وعمليات " القرصنة" كثيرًا ما عكّرت صفو تلك العلاقات.

وقد كان من أبرز مظاهر قوة الدّولة واقتصادها ،العملة التي عمل المرينيون على إصلاحها في العديد من عمر دولتهم، وضبطها، ونفس الحال عند بني حفص الذين قامُوا بضربها، وكذا بني زيان، الذين قدّموا عنايتهم لدور سكّها، على أن النظام الاقتصادي لهذه الدويلات في عمومه موروث على الدّولة الموحدية، والذي لم يخرج بدوره عن النظام الاقتصادي الإسلامي، مع بعض الاختلافات الشكلية فرضتها طبيعية المنطقة، والظروف التي مرّت بها كل دولة؛ لكنّ قوّة العملة الموحدية أعطت مراحل اقتصادية أكثر قوة وعمرًا مقارنة بسابقتها، حيث سكّ الموحدون عملتهم المضاعفة التي حازت على الثقة في المعاملات المالية عُرفت بالدّوبلا (Dobla)، ساعدهم الأسطول الذي قام بحماية خطوط التجارة البحرية، بدرجة أكبر من دولة بني مرين، ودولة بني حفص، ودولة بني زيان، إذ لم تكن أساطيلها بتلك الجاهزية التي عرفها الأسطول البحري الموحدي .

كما تجدر الإشارة إلى أنّ بلاد المغرب خلال هذه المرحلة قامت بدور الوسيط التجاري في غالب الأحيان، لاتصالها المباشر بـ "موانئ الصحراء" التي تزوّد الشمال، والدول الجنوبية لأوروبا بالذهب والعبيد الأكثر طلبًا خلال هذه المرحلة، على أنّ تحوّل اقتصاد المنطقة ككل من اقتصاد دولة واحدة مسيطرة على الطرق التجارية البحرية، إلى اقتصاد دويلات متناحرة حال دون تحقيق ذلك الازدهار، حيث قام الموحدون بدور محوري، أو كانوا المحرّك الأساسي لتلك المبادلات والطرف الفاعل فيها، حيث حفظ الأسطول التوازن الاقتصادي والعسكري في الحوض الغربي للمتوسّط، لكن سرعان ما كانت تعود العلاقات التجارية مع دول أوروبا أيام ازدهار دويلات ما بعد الموحدين نظرًا لتلك التسهيلات المقدّمة لصالح التجار المسيحيين مُزيلة جل الصعوبات ، وتجلّى دهاء المسلمين في الحفاظ على مصالحهم التجارية من خلال امتلاك أسهم في مراكب تجارية مسيحية، ضمانًا لعدم الاعتداء عليها، إضافة لمجموعة من التقنيات، والأساليب المستخدمة في التبادل التجاري، ما ساعد على مرونتها واستمراريتها، مع فرض كل طرف لجملة حقوقه، من خلال بنود تلك المعاهدات التجارية.

كما شهد الاقتصاد خلال مراحل الازدهار تقدّمًا في المجال الصناعي باستخدام تقنيات، وآلات جديدة مستخدمة في الأعمال الصّناعية، وقد ساهم في التنوّع الاقتصادي عمليات التصدير، والاستيراد، وبالتالي حدوث ذلك التكامل بين مختلف مكوّنات الاقتصاد.

لقد كان ذلك التحوّل في الطرق التجارية، وكما سبقت الإشارة إليه وخلال المراحل الأولى من عمر دولة الموحدين، قد ساهم بشكل إيجابي في التطوّر الاقتصادي، مُضافًا إليه تحوُّل الاهتمام التجاري من المدن الإيطالية إلى المدن الفرنسية، والتي أصبحت مدن بلاد المغرب محطّتها المفضّلة تجاريًا، على أنّ المدن الإيطالية ضمنت مكانتها الخاصة في اقتصاد بلاد المغرب، وفي معاملاتها الاقتصادية.

وفي مقابل ذلك، فإنّ تحوّل طرق تجارة الذهب، المتزامنة مع انهيار الدويلات الثلاثة، واكتشاف العالم الجديد، الذي أصبح المصدر الجديد للذهب، حيث أخذت فيه إسبانيا مكان بلاد المغرب كمُصرّف للذهب، مع انفتاح أوروبا على الطريق المباشر إلى الشرق الأقصى، عبر المحيط الأطلسي

عن طريق رأس الرّجاء الصّالح مباشرة إلى الهند، ذلك ما أسهم في تراجع الدور الاقتصادي للمنطقة ككل، بل وحتّى تراجع دورها الحضاري، دون إغفال عوامل الضعف التي أنهكت بلاد المغرب، وقضت على مقوّماته الاقتصادية، قبل أن يكون تحوّل المحاور التجارية سببًا في تدهورها الاقتصادي، إضافةً لأهمية جميع مكوّنات الاقتصاد الأخرى، والتي كانت تُساهم في عملية البناء الاقتصادي إلى جانب التجارة.

الملاحق

قائمة الملاحق :

ملحق رقم (01) :تخطيط يوضح مراحل ازدهار وتراجع النشاط التجاري ببلاد المغرب من ق 6هـ / 12م إلى أواخر ق 9هـ / 15م ومطلع ق 10هـ / 16م

ملحق رقم (02): الطرق التجارية في العصر الموحدي

ملحق رقم (3): أهم الطرق التجارية الساحلية والداخلية في بلاد المغرب ما بعد الموحدين إلى أواخر ق 9هـ/ 15م

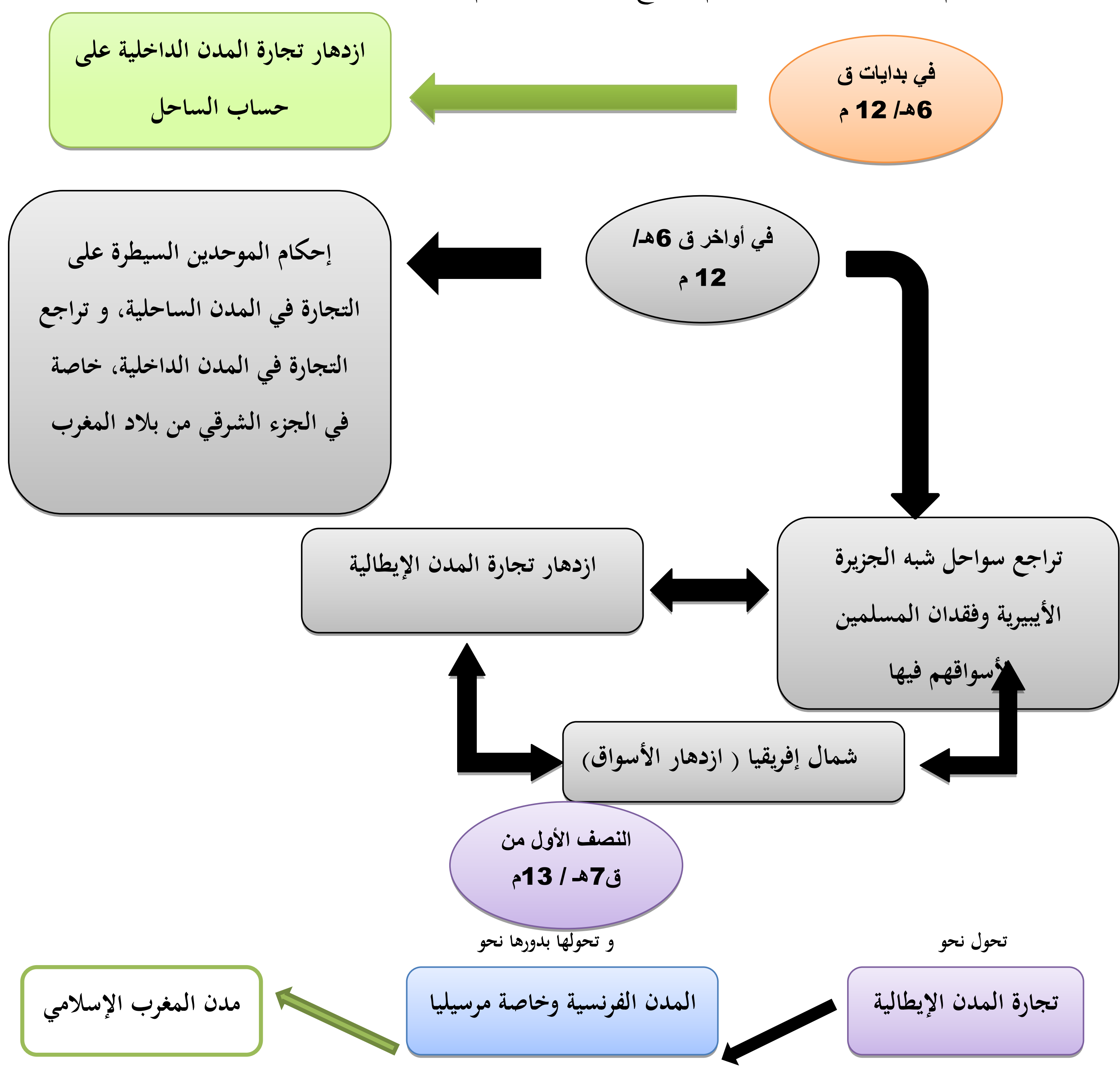
ملحق رقم (4): جدول توضيحي لأهم الأسواق الدّائمة والمؤقتة في أكبر مدن بلاد المغرب

ملحق رقم (5): جدول يوضّح أسعار بعض بضائع بلاد المغرب خلال القرون(6هـ/ 7هـ/ 8هـ/ 9هـ/ 12م- 13م- 14م- 15م

ملحق رقم (6) : الورقة الاولى من مخطوط زبدة التاريخ و زهرة الشماريخ لابن الأعرج (ميكروفيلم في المكتبة الوطنية الاردنية تحصلت عليه من الخزانة الوطنية، الرباط)

ملحق رقم (7) : الورقة الأخيرة من مخطوط زبدة التاريخ و زهرة الشماريخ

ملحق رقم (01) : تخطيط يوضح مراحل ازدهار وتراجع النشاط التجاري ببلاد المغرب من ق 6هـ / 12م إلى أواخر ق 9هـ / 15م ومطلع ق 10هـ / 16م.[1]

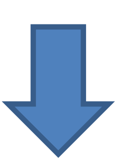


[1]- المخطط من إعداد الطالبة، للتفاصيل حول ذلك ينظر؛ عزالدين موسى، النشاط ...، مرجع سابق، ص.305 و ما بعدها.

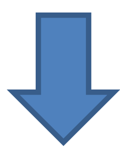
تابع للملحق رقم (01)



النشاط التجاري خلاق 8هـ / 14م وإلى أواخر 9هـ / 15م

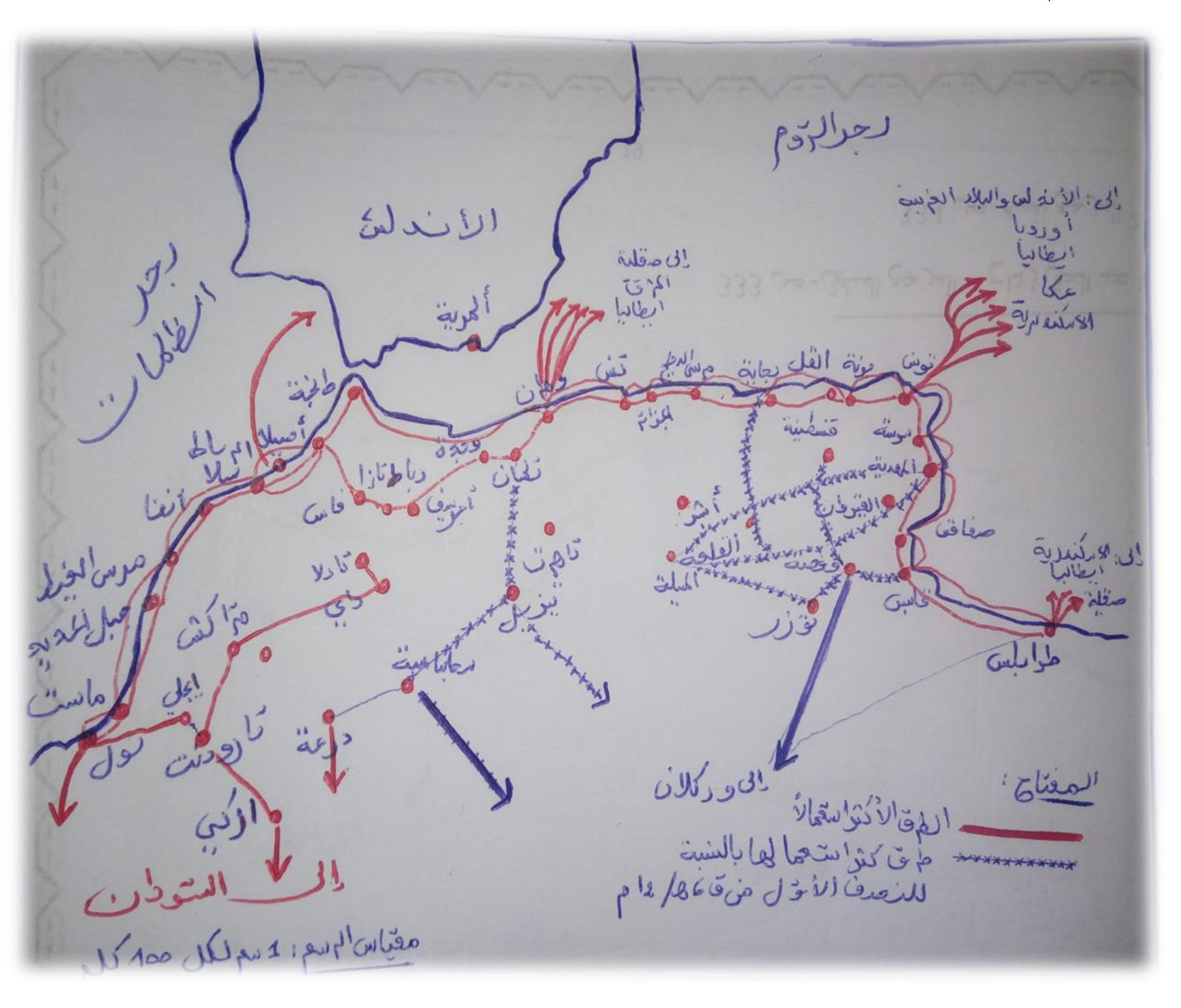


تحول الطرق التجارية عن بلاد المغرب أواخر ق 9هـ / 15 م مع اكتشاف العالم الجديد، و انفتاح اوروبا على ثرواته (خاصة الذهب)، و المرور عبر المحيط الأطلسي، بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، و منه الى الشرق الأقصى و بداية مرحلة تاريخية جديدة



فقدان دور الوسيط التجاري، ثم التراجع الاقتصادي

ملحق رقم (02): الطرق التجارية في العصر الموحدي[2].



---

[2]- عزالدين موسى، النشاط ...، مرجع سابق ص 309، 310.

ملحق رقم (3): أهم الطرف التجارية الساحلية والداخلية في بلاد المغرب ما بعد الموحدين إلى أواخر ق 9هـ/ 15م[3].



3- صالح بعيزق المرجع السابق، ص 154 وما بعدها

ملحق رقم (4): جدول توضيحي لأهم الأسواق الدّائمة والمؤقتة في أكبر مدن بلاد المغرب:[4]

المدينة	السوق الدائمة	المدينة	السوق المؤقتة
تونس	سوق القشاشين، سوق النحاسين، سوق القطانين، سوق الندافين، سوق السراجين، سوق البرادعة، سوق الشكازين، سوق الخراطين، سوق القطارين، سوق الغلقة، سوق الكتبيين، سوق الشماعين، سوق الملح، سوق الفحم، سوق الرهادنة، سوق القماش، سوق الحرير، سوق القطن، سوق الخياطين، سوق الفاكهيين، سوق الخبازين، سوق القصابين.	تونس	سوق الأربعاء، سوق القشاشين أوسوق العصر.
تلمسان	سوق الخياطين والنساجين، سوق العشابين والعطارين، والصاغة، سوق الخضر، والفواكه، والحبوب، ورحبة الزرع، سوق القيسارية أو القيصارية وبه دكاكين الأقمشة والحلي، والعطور، والمصنوعات الجلدية، والشمع، والكتب، والنعال، والقناديل...	معسكر	سوق الماشية والحبوب والزيت والعسل
بجاية	سوق الصوافين		
وهران	سوق الخضر والفواكه		
مراكش	سوق الدخان، سوق الصابون، سوق المغازل، سوق القيارية، سوق الصفر، سوق الخياطة، سوق البهائم، سوق الكتب، سوق الجبس، سوق الدبانين، سوق الأسكافيين، وكان بها أسواق دائمة متخصّصة لأنواع البضائع المختلفة مثل: مصانع السكر، معامل تنظيف القطن، أسواق صناعية لبيع الآلات والمواد الصناعية (الأوّلية).	أسواق مدينة أغمات سوق داي	تمر منها القوافل التجارية القادمة من الجنوب وبلاد السودان، ينفد سوقها يوم الأحد شمال شرق مدينة اغمات

[4]– خالد بلعربي، ورقات زيانية....، مرجع سابق، ص 88؛ كريم علي الخزاعي، المرجع السابق، ص 242 وما بعدها؛ محمد علي أحمد قويدر، التجارة الدّاخلية...، مرجع سابق، ص 63 وما بعدها؛ عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، مرجع سابق، ج1، ص 134 وما بعدها.

فاس	اشتملت على سوق الشماعين، والعطارين سوق الكتببيين، سوق العدول، سوق الفخار، سوق الزيت، سوق الصاغة، سوق السلسلة، سوق القصارين، سوق الجزارين، سوق الزبيب، سوق الرّصيف، سوق بني خدّة، سوق الأحذية، سوق الفواكه والأزهار، سوق الأواني الخزفية، سوق البروج، وطقوم الخيل (السراجين)، البروج وطقوم الخيل (السراجين)، سوق الدخان، سوق الخضر، سوق الحوت، سوق الصّابون، سوق الدقيق، سوق التبن، سوق السلاح، إضافة لوجود قيساريتين بمدينة فاس تضم داخلها خمسة عشر سوقًا.	فاس	سوقيوم الخميس خارج أسوار المدينة، سوق الجمعة للطيور.
		درعة	ينعقد بها سوق رئيسي كل جمعة، وسوق يومي في مكانين مختلفين ينعقد بها سوق رئيسي كل جمعة، وسوق يومي في مكانين مختلفين
سبتة	بها 174 سوقًا، لم تُعرف أسماؤها إلاّ أربعة: سوق العطارين، سوق العدول، سوق الدّنية الصفرية، سوق السقاطين	سبتة	أسواق المرجان، سوق قرية نصر ابن جرو جنوب سبتة،
سجلماسة	أسواق كثيرة متخصّصة حافلة	تادلة	يوم الأحد إضافة لسوق القطن
رباط الفتح	سوق الفاكهة، سوق الخضر، سوق الأسماك، سوق الغزل، سوق السّباط	سوق خمس متغارة	بين مراكش وفاس يوم الخميس
تدنست	سوق القماش، سوق الاسكافيين، سوق الحدادين، سوق الخياطين، سوق الصاغة	القصر الكبير	في إقليم أزغار شمال فاس على المحيط يوم الاثنين
مكناسة	أسواق كثيرة، وثابتة لا يُعرف عددها.	مكناسة	سوق يوم الاثنين

القيروان	أسواق عديدة لا يعرف عددها	نول لمطة	آخر مدن جنوب المغرب الأقصى سوق الرقيق في يوم واحد في السّمة
سوسة	أسواق كثيرة لا يُعرف عددها	تدسي بالمغرب الأقصى	سوق أسبوعي كل يوم سبت
قابس	سوق الحديد	جبل بني وردان	سوق السبت
توزر	سوق القصارين+ أسواق اخرى لا يعرف عددها	جزولة	سوق جزولة: سوق موسمي يتم انعقاله لشهرين
طرابلس	أسواق كثيرة متخصصة لا يُعرف عددها	أميلا	سوق أسبوعي
الغدير	سوق الحمزة وأسواق أخرى كثيرة لا يعرف عددها	تاكاوين	بالمغرب الأقصى وهو سوق أسبوعي
تنس	أسواق حافلة متخصصة لبيع الخبز والآديم	قصر أبي موسى بالمغرب الأقصى	سوق الخميس

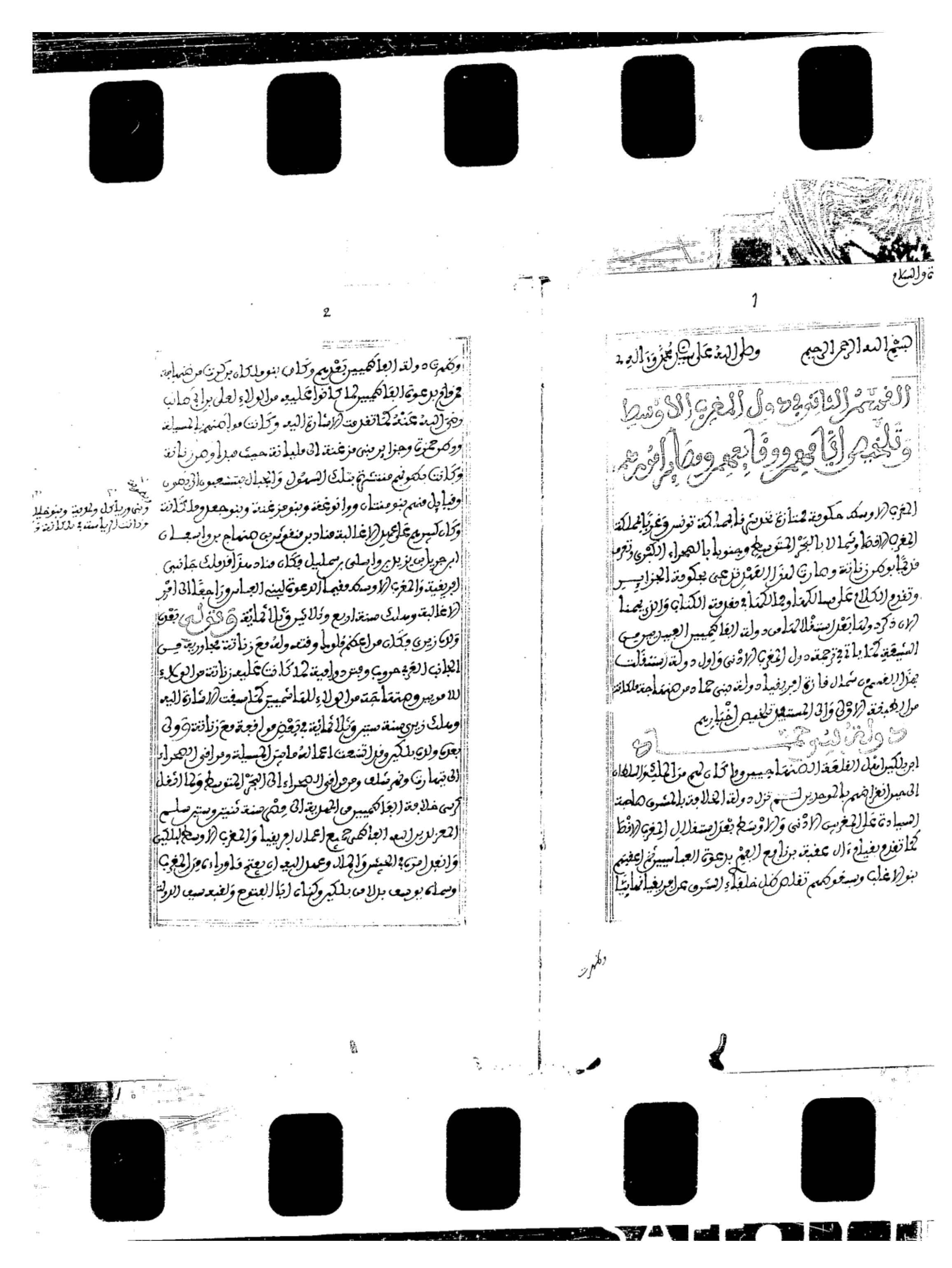
ملحق رقم (5): جدول يوضّح أسعار بعض البضائع بلاد المغرب خلال (ق 6هـ/ 7هـ/ 8هـ/ 9هـ/ ق 12م- 13م- 14م- 15م):[5]

السلعة	المكان (المدينة)	الزمان	السعر وقت الرخص أو الغلاء أو الكمية
القمح	مرّاكش	(ق8+ 7هـ/12/ 13م)	المد الواحد أيام الغلاء بسبع دراهم، ووقت الرخص، أربعة أو سق بنصف مثقال[6]
الشعير	مرّاكش	" "	أيام الرخص، خمسة وعشرون مدا بدرهم، ووقت الغلاء، السطل بثلاثة دنانير.
الدقيق	مرّاكش	" "	وقت الرخص، الربع بدرهمين، ووقت الغلاء الربع بمثقال ذهبي.
الشعير	وهران	758هـ/ 1357م	400 مد كبير أي ما يعادل 24000 برشالة 400 مد كبير أي ما يعادل 24000 برشالة 400 مد كبير أي ما يعادل 24000 برشالة، كلها أيام الرفاة والازدهار.
ثماني بني صيعان من القمح	تلمسان	706هـ	دينار واحد، يوم واحد بعد خروج المرينيين من تلمسان والحصار الذي قرضون عليها والذي دام 8 سنوات (698- 706هـ).
القفيز من القمح	إفريقية وبجاية	ق 7هـ/ 13م	من 3 إلى 3.5 دنانير أي ما يعادل 35 درهمًا.
القفيز من القمح	إفريقية وبجاية	النصف الأوّل من ق 8هـ/ 14م	5 دنانير أي ما يعادل 50 درهمًا لأنّ 1 دينار= 10 دراهم
القفيز من الشعير	إفريقية وبجاية	النصف الأوّل من ق 8هـ/ 14م	أقل من 50 درهمًا، وهي أقل من قيمة القمح.
16 أوقية الزيت أي رطل واحد	تلمسان	ق 9هـ/ 15م	ربع درهم

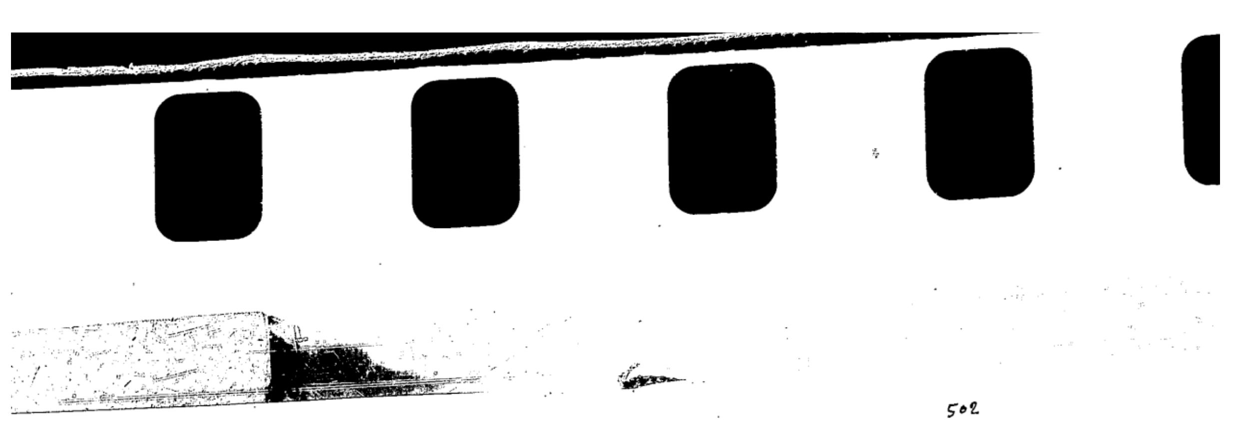
[5] خالد بلعربي، ورقات...، مرجع سابق، ص 86، 87، كريم عاتي الخزاعي، المرجع السابق، ص 251 وما بعدها؛ مريم هاشمي، المرجع السابق، ص 3 وما بعدها؛ سمية مزدور، المرجع السابق، ص 43.

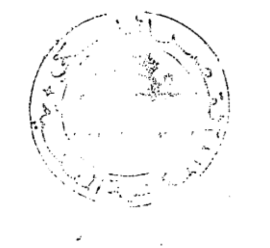
ثمن الدار	تلمسان	ق 9هـ/ 15م/ ق 14- 15م	60 دينارًا
السكر	بلاد المغرب	ق 8- 9هـ	عمل بثلاثة دراهم وقت الرخص
اللّحم	بلاد المغرب	ق14- 15م	ثمانية عشرة أوقية بدرهمين وقت الرخص

ملحق رقم (6) : الورقة الاولى من مخطوط زبدة التاريخ و زهرة الشماريخ لابن الأعرج (ميكروفيلم في المكتبة الوطنية الاردنية تحصلت عليه من الخزانة الوطنية، الرباط)

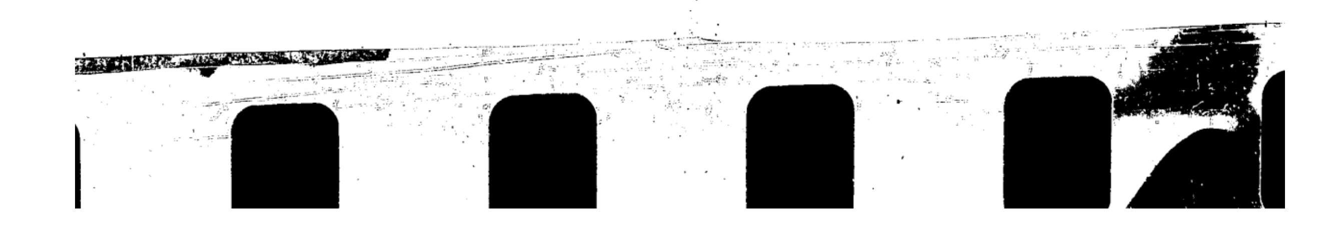


ملحق رقم (7) : الورقة الأخيرة من مخطوط زبدة التاريخ و زهرة الشماريخ









القرآن الكريم: المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم

قائمة المصادر والمراجع :

المصادر المخطوطة

1. ابن الأعرج محمد السليماني الحسني ، زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ ، ميكروفيلم بالمكتبة الوطنية الأردن ، 7 رقم الشريط: رقم 1966 الحرف: ز.
2. الجبريتي حسن بن إبراهيم ، العقد الثمين فيما يتعلق بالموازين ، مخطوط بمكتبة جامعة الملك سعود ، الرياض ، تحت رقم 304.
3. الرحبي عبد العزيز بن محمد ، فقه الملوك ومفتاح الرتاج على خزانة كتاب الخراج ، مخطوط بمكتبة جامعة الملك سعود ، الرياض ، تحت رقم 254.
4. ابن مرزوق أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد، نوازل ابن مرزوق، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، تحت رقم 1342
5. مؤلف مجهول، القول الأحوط في ما تداول من العلوم و كتبها بالمغربين الأقصى و الأوسط، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم 3185

المصادر المطبوعة:

6. ابن الأحمر (أبو الوليد إسماعيل) (ت:807هـ/1404م)، روضة النسرين في دولة بني مرين، المطبعة الملكية ، الرباط 2008 .
7. ابن الأثير (أبو الحسن علي بن أبي الكرم) (ت:630هـ/1238م)، الكامل في التاريخ، تح : أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية ،بيروت، 1987؛ بيروت، 2003.
8. الإدريسي (أبو عبد الله الشريف) (ت:560هـ/1164م)، المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس ، مأخوذ من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق ، مطابع بريل ، لبدن ، 1865 .
9. (ــــــــــــ)، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (ب.ت).

10. الاصطخري (أبو اسحاق ابراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي) (ت: 339هـ/950م)، مسالك الممالك، مطابع بريل، ليدن، 1870.

11. ابن بطوطة (محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي) (ت: 776هـ/1373م)، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار الكتاب اللبناني، بيروت (ب.ت) .

12. البكري أبو عبيد الله (ت: 487هـ/1094م)، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، المطبعة الحكومية، الجزائر ، 1274هـ / 1857م .

13. البيدق (أبو بكر بن علي الصنهاجي)(ت:أواخر ق6هـ/12م)، أخبار المهدي بن تومرت، تح: عبد الحميد حاجيات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1986؛ طبعة خاصة، عالم المعرفة، تلمسان، 2011.

14. التادلي أبو يعقوب يوسف بن يحي (ت:617هـ/1220م)، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تح: أحمد التوفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط2، 1997.

15. التجاني أبو محمّد عبد الله (ت:707هـ/1305م)، رحلة التّجاني، الدّار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1981.

16. التنبكتي أبو العباس أحمد بن أحمد بابا (ت:1032هـ/1624م)، نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج، دار الكاتب، طرابلس، ط2، 2000.

17. التنسي (محمد بن عبد الله) (ت:899هـ/1493م)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان – مقتطف من النظم الذر والعقيان في شرف بني زيان، تح: محمود بو عياد، م.و.ك، الجزائر ، 1985 .

18. ابن تومرت (ت:524هـ/1130م)، أعز ما يطلب، تح: عمار طالبي، طبع في اطار الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007.

19. ابن تيمية (ت:728هـ/1328م)، الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، دار الكتب العلمية، لبنان، (ب، ت).

20. ابن جبير (أبو الحسن محمد بن احمد البلنسي) (ت:614هـ/1311م)، رحلة ابن جبير، دار صادر، بيروت، (ب ت).

21. علي الجزنائي (كان حيا سنة 766هـ/ 1365م)،جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تح: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1991.
22. أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم (ت 787هـ/ 1358م)، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تح: حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ،مدريد،1958 .
23. الحميري (محمد بن عبد المنعم) (ت:866هـ/1461م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1975 .
24. أبو حمو موسى الثاني (ت:791هـ/1389م)، واسطة الملوك في سياسة الملوك، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2011، ص 13؛يحي بن خلدون، المصدر السابق، ج2.
25. الحموي ياقوت شهاب الدين (ت:626هـ/1228م)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977، المجلّد (01)، ص228.
26. ابن الخطيب لسان الدين (ت:776هـ/1374م)، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح : محمد عبد الله حنان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1979 .
27. (ــــــ)، معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تح: محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002
28. (ــــــ)، نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، تح: السعدية فاغية، الرباط، (ب، ت)
29. ابن خلدون عبد الرحمن (ت:808هـ/1406م)، تاريخ ابن خلدون، دار الفكر، بيروت ،2000 .
30. (ــــــ)، التعريف ابن خلدون ورحلة غربا وشرقا، تح : محمد بن تاويت الطنجي، وزارة الثقافة، 2007.
31. (ــــــ) ،المقدمة ،دار الفكر، بيروت، 2007 .
32. (ــــــ) المقدّمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، 2004
33. ابن خلدون يحي(ت:780هـ/1378م)، بغية الرواد في ذكر من بني عبد الواد، تح : عبد الحميد حاجيات، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر ، 2007 .

34. (ــــــ) ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، مطبعة بونطانة ، الجزائر، 1910 .

35. ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين) (ت 681هـ/ 1282م) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح : إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968.

36. خليل عبد الباسط (ت:920هـ/1488م)، رحلة عبد الباسط بن خليل إلى بلاد المغرب الأوسط وتونس ، نشرها روبرت برونشفك ، باريس ، 1936 .

37. الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد (ت:748هـ/1348م)، سير أعلام النبلاء، تح: بشار عواد معروف ومحي هلال الرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ج22، مراجع عقلية الغناي، سقوط دولة الموحدين، دار الكتاب الوطني، ليبيا، 2008

38. الراشدي (أحمد محمد بن علي بن سحنون) ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تح : المهدي البوعبدلي ، مطبعة البعث ، قسنطية ، 1973.

39. الزركشي (أبو عبد الله محمد بن إبراهيم) (كان حيا سنة894هـ/1488م) ، تاريخ الدولتين الموحدية و الحفصية، تح : محمد ماضود، المكتبة العتيقة، تونس،ط2 ،1933 .

40. ابن أبي زرع الفاسي (ت: بعد 712هـ/1312م)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، 1972 .

41. (ــــــــــــ) ، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور الرباط، 1392هـ / 1972م .

42. الزهري (ت:اواسط ق6هـ/12م)، كتاب الجغرافية، تح: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (ب.ت)

43. السبتي محمد بن القاسم الأنصاري(ت:861هـ/1457م)، اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تح: عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ط2، 1983.

44. ابن الشمّاع (كان حيا سنة 861هـ/1457م)، الأدلّة البينية النورانية في مفاخر الدّولة الحفصية، تح: الطاهربن محمد المعموري، الدار العربية للكتاب، 1984

45. ابن صاحب الصلاة عبد الملك (ت: نهاية ق6هـ/12م)، المن بالإمامة – تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، تح: عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، ط3، 1987 .

46. العبدري البلسني (ت: اواخر ق7هـ/13م)، الرحلة المغربية ، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات ، الجزائر ، 2007 .

47. العقباني (عبد الله محمد أحمد بن قاسم بن سعيد) (ت: 871هـ/1467م) ، كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تح : علي الشنوفي، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1967 .

48. العمري (شهاب الدين أحمد بن فضل الله) (ت: 748هـ/1374م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار – ممالك اليمن والغرب الإسلامي وقبائل العرب، تح : حمزة أحمد عباس، دار الكتب الوطنية، الإمارات، 2003 .

49. ابن العوام أبو زكرياء يحي بن محمد بن أحمد الاشبيلي(ت580هـ/1184م)، الفلاحة الاندلسية، تح: أنور أبو سويلم و آخرون، منشورات مجمع اللغة العربية، الاردن، 2012.

50. الغبريني (أبو العباس أحمد بن أحمد) (ت:704هـ/1304م)، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 .

51. ابن القطان المراكشي(ت:628هـ/1230م)، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان ، تح : محمود علي مكي دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1990.

52. القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي)(ت:821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، المؤسسة المصرية العامة، مصر، (ب.ت).

53. (ـــــــ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب الخيديوية، القاهرة، 1915

54. ابن قنفد القسنطيني (ت:810هـ/1407م)، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تح: محمد الشادلي النيفر و عبدالمجيد التركي، الدار التونسية للنشر، 1968.

55. كربخال مارمول (كان حيا سنة 979هـ/1571م)، إفريقيا، تر : محمد حجي وآخرون ، مكتبة المعارف ، الرباط ، 1984 .

56. الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب)(ت:450هـ/1058م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، تح : أحمد مبارك البغدادي ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، 1989 .

57. المغيلي المازوني أبو زكريا (ت: 883هـ / 1478) ،الذرر المكنونة في نوازل مازونة ، تح : حساني مختار ، الجزائر ، 2004 .

58. ابن مريم التلمساني(ت: توفي بعد1025هـ/1616م)، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1986 .

59. المقري أحمد بن محمد التلمساني(ت:1041هـ/1632م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح : إحسان عباس، دار صادر، بيروت ، 1988 .

60. المراكشي ابن عذاري، (ت:أواخر ق7هـ/13م) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب – قسم الموحدين ، تح : محمد إبراهيم الكتاني وآخرون ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1985 .

61. المراكشي عبد الواحد (ت: 647هـ/ 1249م) ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح : محمد سعيد العريان المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1963 .

62. (ــــــــــ) ، وثائق المرابطين والموحدين ، تح : حسين مؤنس ، مكتبة الثقافة الدينية مصر ، (ب.ت).

63. ابن مرزوق (أبو عبد الله محمد التلمساني) (ت: 781هـ/ 1379م) ، المناقب المرزوقية، تح : سلوى الزاهري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المطبعة المغربية، 2008.

64. (ــــــــــ) ، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن ، تح : ماريا خيسوس بيغيرا ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981 .

65. المقدسي أبو عبدالله محمد بن احمد(ت: 378هـ/ 988م) ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.

66. مقديش محمود ، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تح: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.

67. ابن منظور النصري محمد بن مكرم بن علي(ت:711 هـ/ 1311م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

68. مؤلف مجهول ، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية ، تح : سهيل زكار وعبد القادر زمامة دار الرشاد الحديث ، الدار البيضاء ، 1979 .

69. (_________) ، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار ، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء ، 1985 .

70. (_________) ، زهر البستان في دولة بني زيان ، تقديم : محمد بن أحمد باغلي الأصالة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 .

71. (_________) ، مفاخر البربر ، تح : عبد القادر بوباية ، دار أبي رقراق الرباط ، 2005 .

72. (_________) ، رسائل موحدية ، مجموعة جديدة ، تح : أحمد عزاوي منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة ، المغرب ، 2001 .

73. (_________)، نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر سليم غرناطة ونزوح الأندلسيين إلى المغرب، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 2002.

74. النميري ابن الحاج ابراهيم ابن عبدالله ابن محمد

75. (ت: توفي بعد774هـ/1332م)، فيض العباب وإفاضة قداحة الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990

76. النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) (ت: 733هـ/ 1390م) ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، تح : عبد المجيد ترحيني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (ب.ت) .

77. الوزان بن محمد الحسن (المعروف بليون الإفريقي) (ت: بعد957هـ/1550م) ، وصف إفريقيا، تر : محمد حجي ومحمد الأخضر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط2 ، 1983 .

78. الونشريسي (أبو العباس أحمد) (ت: 914هـ/ 1511م) ، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب ، تح : محمد حجي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط ، 1983 .

المراجع :

79. روبار برنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، تر: حمّادي السّاحلي، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1988.

80. بلعربي خالد ، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن ، دراسة تاريخية وحضارية (633-681هـ / 1235- 1282م) ، دار الألمعية للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، 2011.

81. (ـــــــ)، خالد بلعربي، تلمسان من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الزيانية (55هـ- 633هـ/ 675- 1235م)، دار الألمعية، الجزائر، 2011.

82. (ـــــــ)، ورقات

83. عمر بلوط، فنادق مدينة تلمسان الزيانية- دراسة أثرية، مؤسسة الضحى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011

84. بوداود عبيد ، ظاهرة التصوف في المغرب الأوسط ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين (ق 13- 15م) – دارسة في التاريخ السوسيو – ثقافي ، دار الغرب ، وهران ، 2003 .

85. (ـــــــ)، الوقف في المغرب الإسلامي ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين، (ق 13-15م) ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مكتبة الرّشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

86. بولعسل أحسن ، الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين ، دار بهاء الدين ، الجزائر ، 2013.

87. بوتشيش إبراهيم القادري ، إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخيه الاقتصادي والاجتماعي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 2002 .

88. (ـــــــ)، تاريخ الغرب الإسلامي- قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة، بيروت، 1994.

89. بورويبة رشيد وآخرون ، الجزائر في التاريخ – العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 .

90. بوعياد محمود ، جوانب من الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط في القرن التاسع الهجري (15م) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 .

91. بولقطيب الحسين ، جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، منشورات الزمن، الدار البيضاء، 2002.

92. البياض عبد الهادي ، الكوارث الطبيعية في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق6- 8هـ/ 12- 14م)، دار الطليعة، بيروت،2008.

93. ابن بية محمد محمود عبد الله ، الأثر السياسي للعلماء في مصر المرابطين ، دار الأندلس الخضراء ، السعودية ، 2000 .

94. تيتاو حميد ، الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني (609- 869هـ/ 1212- 1465م)- إسهام في دراسة انعكاسات الحرب على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، 2010.

95. الجحمة نواف عبد العزيز ، رحالة الغرب الإسلامي وصورة المشرق العربي من القرن السادس إلى القرن الثامن الهجري ، دار السويدي ، الإمارات ، 2008 .

96. جدلة إبراهيم ،المجتمع الحضري بإفريقية في العهد الحفصي ،منشورات وحدة البحث، قفصة ،2010.

97. جلاب حسن ، مراكش – مباحث في التاريخ والحضارة ، المطبعة والوراقة الوطنية ،المغرب ، 2016.

98. الجمل شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996

99. جودت يوسف عبد الكريم ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9-10م) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 .

100. الجنحاني الحبيب ، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان، 1986 .

101. الجيلالي عبد الرحمن ، تاريخ الجزائر العام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995.

102. جوليان شارل أندري ، تاريخ إفريقيا الشمالية ، تع : محمد مزالي والبشير بن سلامة الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1979 .

103. الجيوسي سلمى الخضراء ، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 .

104. حاجيات عبد الحميد ، تاريخ ندرومة ونواحيها ، أعلام ، وشخصيات ، دار الكتاب العربي الجزائر ، 2005 .

105. (ــــــــــــ) ، أبو حمو موسى الزياني – حياته وآثاره ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974 .

106. (ــــــــــ)، تاريخ الجزائر السياسي في عهد الموحدين، ضمن كتاب: الجزائر في التّاريخ- العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، م.و.ك، الجزائر، ج3، 1984.

107. (ــــــــ)، عبد المؤمن الكومي- شخصيتة ودوره في تأسيس دولة الموحدين، ضمن كتاب: تاريخ ندرومة ونواحيها، تلمسان، 2011.

108. حاجيات عبد الحميد وآخرون ، كتاب مرجعي حول تاريخ الجزائر في العصر الوسيط منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ،ط خاصة ، 2007 .

109. الحريري محمد عيسى ، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني (610هـ / 1213م / 869هـ / 1465م) ، دار القلم ، الكويت ، ط2 ، 1987 .

110. حسن علي حسن ، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس – عصر المرابطين والموحدين - مكتبة الخانجي ، مصر ، 1980 .

111. حسن محمد سهير السيّد ، تطوّر الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000

112. ابن خروف عمار ، العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري / السادس عشر ميلادي ، دار الأمل ، الجزائر ، 2006 .

113. الخزاعي كريم عاتي ،أسواق بلاد المغرب من القرن السادس الهجري حتى نهاية القرن التاسع الهجري ،الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،2011.

114. خطيف صابرة ، فقهاء تلمسان والسلطة الزيانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2011.

115. خلف الله ابتسام مرعي ، العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي (564-936هـ / 1130- 1569م) ، دار المعارف ، مصر ، 1985 .

116. خلف محمد نجيب، المغرب الأوسط في كتابات الرحالة و الجغرافيين

117. خلفات مفتاح ، قبيلة زواوة بالمغرب الأوسط ما بين القرنين (6هـ- 9هـ/ 12م-15م)ـ دراسة في دورها السياسي والحضاري، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تلمسان، 2011

118. دندش عصمت عبد اللّطيف ، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، عصر الطوائف الثاني (510هـ-546هـ/1116-1151م)، تاريخ سياسي وحضارة، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1988.

119. الدراجي بوزياني ، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1993 .

120. (__________) ، القبائل الأمازيغية – أدوارها ، مواطنها ، أعيانها ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2007 .

121. الدولاتي عبد العزيز ،مدينة تونس في العهد الحفصي، دار سراس للنشر والتوزيع، تونس،1981.

122. رابطة الدين محمد ، مراكش زمن حكم الموحدين – جوانب من تاريخ المجال و الإنسان ، المطبعة والوراقة الوطنية ، المغرب ، ط2 ، 2016

123. الرباصي مفتاح يونس ، العلاقات بين المغرب ودولة الكانم والبرنو (7- 10هـ/ 13-16م)، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا،2008.

124. الرزقي شرفي ، وثائق ونصوص من ذخائر التراث المغاربي المخطوط في علم المكاييل والمقاييس والأوزان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013

125. أبو رميلة هشام ، علاقات الموحدين بالممالك النصرانية والدول الإسلامية في الأندلس دار الفرقان ، الأردن ، 1984.

126. السائح الحسن ، الحضارة الإسلامية في المغرب ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط2 1986.

127. سحر سالم السيد عبد العزيز ، مدينة الرباط في التاريخ الإسلامي (منذ نشأتها حتى نهاية عصر بني مرين)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996

128. السّبتي عبد الأحد وحليمة فرحات، المدينة في العصر الوسيط، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994

129. سعد الله فوزي ، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون ، شركة دار الأمة ، الجزائر 1996 .

130. 71- سعيدان عمر ، علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن 14م منشورات ثالة ، الجزائر ، 2011 .

131. 72- السلاوي ، (أبو العباس أحمد بن خالد الناصري) ، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى تح : جعفر الناصري ومحمد الناصري ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، 1954 .

132. السيد أبو مصطفى كمال ، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي ، مركز الإسكندرية ، مصر 1997 .

133. (ـــــــــــ)، الأندلسيون في تونس وإسهاماتهم الحضارية منذ القرن السابع حتى أوائل القرن الحادي عشر للهجرة ،الإسكندرية.

134. (ـــــــــــ)

135. السيد عبد العزيز سالم ، المغرب الكبير – العصر الإسلامي ، دار النهضة العربية ، بيروت 1981 .

136. (ـــــــــــ) ، في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 1975 .

137. السيد محمود ، تاريخ دولتي المرابطين والموحدين ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 2004 .

138. سالم عصام سالم ، جزر الأندلس المنسية – التاريخ الإسلامي لجزر البليار (89-685هـ / 708- 1287م) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1984 .

139. شحاتة عطا علي محمد رية ، اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين و الوطاسيين، دار الكلمة ، دمشق ، 1999 .

140. شاوش محمد بن رمضان ، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان ديوان المطبوعات الجاميعة ، الجزائر ، 1995

141. شوقي عثمان حبيب عبد القوي، التجارة بين مصر وإفريقيا في عصر المماليك، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002

142. الصلابي محمد علي ، صفحات من التاريخ الإسلامي – دولة الموحدين ، دار البيارق للنشر، عمان ، 1994 .

143. أبو ضيف مصطفى أحمد عمر ، القبائل العربية في المغرب في عصري الموحدين وبني مرين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 .

144. الطمار محمد بن عمرو ، تلمسان عبر العصور ، دورها في سياسة وحضارة الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 .

145. طه جمال أحمد ، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2008 .

146. طويل الطاهر ، المدنية الإسلامية وتطوّرها في المغرب الأوسط- من النصف الثّاني للقرن الهجري الأوّل إلى القرن الهجري الخامس، مطابع حسناوي الجزائر،2011.

147. بن عامر أحمد ،الدولة الحفصية، مطبعة الاتحاد العام التونسي ،تونس ،1974

148. عبدلي لخضر ، التاريخ السياسي لمملكة تلمسان في عهد بني زيان ، الديوان الجهوي للمطبوعات الجامعية ، وهران ، 2007 .

149. (__________)، التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، 2011

150. (__________)، تاريخ مملكة تلمسان في عهد بني زيان، دار الأوطان، تلمسان، 2011.

151. علام علي عبد الله ، الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي ، الطباعة الشعبية للجيش ، الجزائر ، 2007 .

152. علال خالد كبير ، أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة ، دار الإمام مالك للكتاب ،الجزائر ، 2005 .

153. محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس- العصر الثّالث- عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، مطبعة المدني، القاهرة، ط2، 1990.

154. الغناي مراجع عقيلة ، قيام دولة الموحدين، دار الكتب الوطنية ، ليبيا ، ط2 ، 2008 .

155. (__________) ، سقوط دولة الموحدين ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا ، 2008

156. فيلالي عبد العزيز ، تلمسان في العهد الزياني ، موقم للنشر ، الجزائر ، 2002 .

157. عبد العزيز فيلالي ومحمد الهادي لعروق، مدينة قسنطنية- دراسة التطوّر التاريخي والبيئة الطبيعية، دار البعث، قسنطنية، 1984.

158. أبو الفضل محمد أحمد ، تاريخ مدينة ألمرية الأندلسية في العصر الإسلامي ، دراسة في التاريخ السياسي والحضاري ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1996 .

159. ابن قربة صالح ، عبد المؤمن بن علي موحد بلاد المغرب ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر ، 1985 .

160. ابن قربة صالح وآخرون ، تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2007 .

161. قيقانو أنطون بشارة ، جدول السنين الهجرية وما يرافقها من السنين الميلادية ، دار المشرق بيروت ، 1997 .

162. قويدر محمد علي أحمد، التجارة الداخلية في المغرب الأقصى في عصر الموحدين (541_668هـ/1145_1269م)،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة،2012.

163. الكامون أحمد وهاشم السقلي، التأثير الموريسكي في المغرب، نشر مركز الدراسات والبحوث الإنسانية، المغرب، 2010.

164. عبادة كحيلة، العقد الثمين في تاريخ المسلمين، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1996.

165. محمد نجم الدين الكردي، المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، كيل- وزن- مقياس، منذ عهد النبي- صلى الله عليه وسلم- وتقويمها بالمعاصر، القاهرة ط2، 2005

166. كنون عبد الله ، النبوغ المغربي في الأدب العربي ، المغرب ، ط2 ، 1960 .

167. لقبال موسى ، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي – نشأتها وتطورها ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1971 .

168. لوتورنو روجيه ، فاس في عصر بني مرين، تر: نقولا زيادة، مكتبة لبنان، 1967.

169. (________) حركة الموحدين في المغرب من القرنين الثاني عشر والثالث عشر، تر: أمين الطيبي، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط2، 1998.

170. لومبارد موريس ، الجغرافيا التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة الأولى ، تر : عبد الرحمن حميدة ، دار الفكر ، دمشق ، 1979 .

171. مارسي جورج ، تلمسان – مدن الفن الشهيرة ، تر : سعيد عثماني ، دار النشر التل ، البليدة 2004 .

172. مؤنس حسين ، تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، المجلد (2)، ج2-3، العصر الحديث للنشر والتوزيع، لبنان، 1992

173. مزاري توفيق ، النشاط البحري بالمغرب الإسلامي في عهدي الموحدين والمرابطين، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

174. مزيان عبد الحميد ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2007 .

175. مسعد سامية مصطفى ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين من 484 إلى 620هـ / 1092 إلى 1223م ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة 2003 .

176. مصطفى أحمد فريد وسهير محمد السيد حسن ، تطور الفكر والوقائع الإقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .

177. المطوي محمد العروسي ، السلطنة الحفصية- تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986

178. موسى عز الدين عمر ، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي ، دار الشروق ، بيروت ، 1983 .

179. (ــــــــــــ) ، الموحدون في الغرب الإسلامي – تنظيمهم ونظمهم ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1991 .

180. (ـــــــــــــــ) ، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2003 .

181. المنوني ، ورقات عن حضارة المرينيين ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ط3 2000 .

182. (ــــــــــــ) ، حضارة الموحدين ، دار توبقال للنشر ، المغرب ، 1989 .

183. (ـــــــــــ)، تاريخ الوراقة المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1991.

184. ميراندا أمبرو سيوهويثي ، التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية ، تر : عبد الواحد أكمير منشورات الزمن ، المغرب ، 2004 .

185. النيفر محمد، عنوان الأريب عمّا نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب، دار الغرب الإسلامي بيروت،1996.

186. هنتس فالتر ، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعاد لها في النظام النقدي، تر: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن، ب، ت

187. هيك جين ، الجذور العربية للرأسمالية الأوروبية ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط6 ، 2007 .

188. وليم وجورج مارسي، المعالم الأثرية العربية لمدينة تلمسان، تر: مراد بلعبيد وآخرون، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

الرسائل والأطروحات الجامعية :

189. بشاري لطيفة ، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13- 16م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر العاصمة، 1986/ 1987

190. بلهواري موسى ، تربية الحيوانات في بلاد المغرب في الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التّاريخ الوسيط، الجزائر العاصمة، 2008/2009

191. (ـــــــــ)

192. بوتشيش أمينة ، بجاية دراسة تاريخية وحضارية بين القرنين السادس والسابع هجريين (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط) ، تلمسان ، 2007/ 2008 .

193. بوحسون عبد القادر ، العلاقات الثقافية بين المغرب الأوسط والأندلس خلال العهد الزياني (633- 962هـ / 1235- 1554م) ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الغرب الإسلامي) ، تلمسان ، 2007 / 2008 .

194. بن داود نصر الدين ، بيوتات العلماء بتلمسان من القرن 7هـ/ 13 م إلى القرن 10هـ/ 16م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، تلمسان، 2009/ 20101

195. بودواية مبحوث ، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان ، (رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ) ، تلمسان ، 2005 – 2006 / 1426- 1427هـ .

196. بوزياني الدراجي ، العصبية القبلية وأثرها على النظم والعلاقات في المغرب الإسلامي (من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري) ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، 1987 .

197. بوشامة عاشور ، علاقات الدولة الحفصية مع دول المغرب والأندلس (626- 981هـ / 1228- 1573م) ، (رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي) ، القاهرة ، 1411هـ / 1991م .

198. بوشقيف محمد ، تطور العلوم ببلاد المغرب الأوسط خلال القرنيين الثامن والتاسع الهجريين (14 و 15م) ،(أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط)، جامعة تلمسان ، 1432هـ / 2011م .

199. بلعربي خيرة ، المسالك والدروب وأثرها في تفعيل الحركة التجارية والثقافية في المغرب الإسلامي (5- 10هـ / 11- 16م) ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ) ، تلمسان 1430هـ – 1431هـ / 2009- 2010م .

200. جبودة مريم محمد عبد الله ، التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي (555- 980هـ/ 1160- 1572م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب من قسم التاريخ، جامعة الزقازيق، 2008

201. الجندي علي محمد عبد اللطيف ، مدينة فاس في عصر المرابطين والموحدين، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، القاهرة، 2004.

202. حدّاد مزوزية ، سياسة الدولة الموحدية من خلال الرسائل الديوانية (515-668هـ/1121-1269م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، باتنة، 1433-1434هـ/2012-2013م.

203. خليفي رفيق ، البيوتات الأندلسية في المغرب الأوسط من نهاية القرن 3هـ إلى نهاية ق 9هـ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ وحضارة المغرب الأوسط، قسنطينة، 2007/ 2008.

204. خليلي بختة ، الفقر بالمغرب الإسلامي ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين (ق13- 15م) واقعه وآثاره، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، معسكر، 2015، 2016،

205. رافع رضا ، الإقتصاد في المغرب الأقصى في عهد الموحدين (524هـ/6¬68هـ_1129م/1269م) ،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ،الجزائر العاصمة،2005/2006

206. راكة عمر ، علاقات الدولة الموحدية بالإمارات الإسلامية والممالك المسيحية في الأندلس (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي) ، جامعة تلمسان ، 2010/ 2011 .

207. محمد سعداني، الأندلسيون وتأثيراتهم الحضارية في المغرب الأوسط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، وهران، 2015/ 2016

208. سكّاكو حورية ، التحوّلات الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهدين الموحدي والزياني من القرنيين (06- 10هـ/ 12- 16م)- دراسة مقارنة، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، تلمسان، 1434هـ- 1435هـ/ 2013- 2014

209. سكاكو مريم ، مكانة علماء تلمسان في المجالس العلمية السلطانية المرينية بفاس ما بين القرنيين الثامن والتاسع الهجريين (14- 15م) ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي) ، تلمسان ، 2011 / 2012م .

210. سوداني محمد ، الأندلسيون وتأثيراتهم الحضارية في المغرب الأوسط ص ق 7 إلى ق 29/ 13- 15م)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية وهران، 2005 (2006.

211. سياب خيرة ، المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي (7-10هـ/13-16م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، وهران، 2014/2013

212. سيدي موسى محمد الشريف ،الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بجاية من عصر الموحدين إلى الإحتلال الإسباني (10/6هـ_16/12م)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط،الجزائر 2010/2009.

213. شقدان بسام كامل، تلمسان في العهد الزياني (633- 962هـ / 1235-1555م) (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ) ، فلسطين ، 1422هـ / 2002م .

214. عامر احمد عبد الله حسن، دولة بني مرين: تاريخها وسياستها تجاه مملكة غرناطة الأندلسية والممالك النصرانية في إسبانيا (668- 869هـ/ 1269- 1465)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ، فلسطين، 1424هـ / 2003

215. عباسي أبو المعاطي محمد ، الملكيات الزراعية آثارها في المغرب والأندلس (238-488هـ) (852- 1095م) _ دراسة مقارنة ، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه 1421هـ / 2000م .

216. عميور سكينة ، ريف المغرب الأوسط في القرنين 5و6هـ/11 و12م-دراسة اقتصادية واجتماعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، قسنطينة، 1433-1434هـ/2012-2013م.

217. قدوري عبد الرحمان ، الوجود المغربي بمنطقة السودان الغربي في القرنين 9م و 10هـ/15و 116م-دراسة في الدوافع والنتائج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، تلمسان، 2011

218. لعرج عبد العزيز ، المباني المرينية في إمارة تلمسان الزيانية – دراسة أثرية ومعمارية وفنية (أطروحة دكتوراه دولة في الآثار الإسلامية) ، جامعة الجزائر ، 1420هـ / 1999م .

219. جميلة مبطي مسعودي، المظاهر الحضارية في عصر دولة بني حفص منذ قيامها سنة 621هـ وحتى سنة 893هـ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في التّاريخ الإسلامي، السعودية، 1421هـ/ 2000.

220. مزدور سمية ، المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588- 927هـ / 1192-152م) ، (مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ الوسيط) ، جامعة قسنطينة ، 1429-1430هـ / 2008- 2009م .

221. ابن مصطفى إدريس ، العلاقات السياسية والاقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الأيبيرية في عهد الدولة الزيانية ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ) ، تلمسان 2006 / 2007 .

222. (ــــــــ)، العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوروبا في الفترة (ق 7- 10هـ/ 13- 16م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي، تلمسان، 2013- 2014.

223. بن مطلق الرميح محمد ، النوازل الفقهية المالية من خلال كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب للإمام الونشريسي ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الفقه ،المملكة العربية السعودية ،2011،

224. مكيوي محمد ، العلاقات السياسية والفكرية المغاربية للدولة الزيانية منذ قيامها حتى نهاية عهد أبي تاشفين الأول (633هـ – 1236م / 737هـ – 1337م) ، (أطروحة

مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفنون) ، تلمسان ، 1427- 1428هـ / 2008-2009م .

225. ابن محمد عبد النبي ، مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال إفريقية والأندلس ، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحضارة الإسلامية) ، مكة ، 1398- 1399هـ / 1978- 1979 م .

226. النجار ليلى ، المغرب والأندلس في عهد المنصور الموحدي ، دراسة تاريخية وحضارية (580- 595هـ / 1184- 1198م) ، (بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي مكة المكرمة ، 1409هـ / 1989م .

227. واعظ نويوة، أثر ثورة بني غانية على الدولة الموحدية (580هـ- 1184م/ 633هـ- 1235م)، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، الجزائر، 2007/ 2008.

228. الهناندة محمد علي عدلي صالح ، أوضاع الأسطول الإسلامي في المغرب خلال القرنيين الخامس والسادس الهجريين، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في التّاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، جامعة اليرموك، 1998.

المجلات والدوريات والملتقيات :

229. بشاري لطيفة ، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة= =الزيانية من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13- 16م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر العاصمة، 1986/ 1987،

230. بلعربي خالد: "الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني"، في دورية :كان التاريخية، ع6- ديسمبر 2009.

231. نوال بلمداني:" السلطة والقبائل الرعوية بمجالات المغرب الأوسط- دراسة في العلاقة القرن الرّابع الهجري العاشر الميلادي)"، في المجلة الجزائرية للبحوث والدّراسات التاريخية المتوسطية، ع1، صادرة عن مختبر الجزائر والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، طبعة منشورات زين الحقوقية والأدبية، لبنان، 2015.

232. بوتشيش إبراهيم القادري ، "تطوّر الفلاحة في مكناس" ، في مجلة، المناهل، ع38، س15، وزارة الشؤون الثقافية، المغرب، 1989.

233. بودواية مبخوت : "الحياة الاقتصادية بالمغرب الأوسط في العهد الزياني "، في مجلة : قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية ، ع تجريبي ، تلمسان ، تلمسان ، ديسمبر – 2008

126- حاجيات عبد الحميد : " الحياة الفكرية بتلمسان في عهد بني زيان " ، في مجلة : الأصالة ع26 ، مطبعة الشعب ، قسنطينة ، 1975 .

234. 127- (ــــــــــــــــ) :" تطور العلاقات بين تلمسان وغرناطة في العصر الوسيط " في مجلة : عصور الجديدة ، ع2 ، جامعة وهران ، 2011 .

235. حادة حافظ ، "الحياة الاقتصادية بإفريقية في العهد الحفصي من خلال نوازل البرزلي والونشريسي و كتب الحسبة"،في مجلة :المشكاة ، ع7،تونس ،2007.

236. درقاش الهادي : "نظام الخراج من خلال كتاب الخارج لأبي يوسف لقاضي" ، في مجلة : المورد ، م10 ، ع3-4 ، دار الجاحظ ، العراق ، 1402هـ / 1981م .

237. زنيبر محمد ، " تجارة القوافل في المغرب"، في مجلة: المناهل، ع38، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، ديسمبر

238. سعيدي العربي : " تنظيم الأسواق والحرف في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني من القرن (13 إلى القرن 16م) "، في : المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، ع3 ، مكتبة الرشاد ، سيدي بلعباس ، 2011 .

239. سويد نجلاء إبراهيم صالح الشمري، "المكاييل والأوزان الشرعية وما يعادلها بالأوزان الشرعية "،في مجلة: الأستاذ: ع 203، 2012م/ 1433هـ.

240. شيخة جمعة : "علماء تلمسان من خلال المصادر الشرقية: الديباج لابن فرحون وتوشيحه للقرافي نموذجا"، في مجلة: عصور الجديدة، ع2- عدد خاص، تلمسان، 2011.

241. طوهارة فؤاد: "النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العصر الزياني (7- 9هـ) ،في مجلة: العلوم الإنسانية والاجتماعية

242. (ــــــــ)، الهجرة الأندلسية إلى المغرب الأوسط السياق التاريخي والمجال الجغرافي"، في مجلة: حوليات التراث، ع15، جامعة قالمة، الجزائر 2015.

243. ابن عميرة لطيفة : " تلمسان من نشأتها إلى قيام دولة بني عبد الواد " ، في مجلة : الدراسات التاريخية ، ع6 ، الملكية للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1413هـ / 1992

244. (ـــــــــــ) :" الأوضاع الاقتصادية في الإمارة الزيانية" ، في مجلة : الدراسات التاريخية ، ع8 ، معهد التاريخ ، الجزائر ، 1993م / 1994م .

245. قدوري الطاهر: "الطرق التجارية الصحراوية وامتداداتها في البحر المتوسط في العصر الوسيط"، في مجلة: الواحات للبحوث والدراسات، ع15، المغرب، 2011

246. قواري عيسى:" دور بنو عامر وحميان السياسي والعسكري في إحياء الدّولة الزيانية (عهد أبي حمو موسى الثاني) ما بني 760هـ- 1319م/ 774هـ- 1373م، في مجلة:" قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، ع تجريبي، تلمسان، ديسمبر2008.

247. مباركي عبد المجيد : "جورج مارسي – المدينة التجارية والحرفية "، في مجلة : قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية ، ع تجريبي ، تلمسان ، ديسمبر ، 2008 .

248. لطفي بن ميلاد:" تطور موانئ "الجزائر" أواخر العصر الوسيط من منظور الرحالة والجغرافيين المسلمين (القرن 6هـ/ 12م- القرن 9هـ/ 15م)"، ضمن أعمال الملتقى الدولي (الجزائر في الكتابات المتوسطية، منشورات مخبر الترجمة في الأدب واللسانيات، قسنطنية، 2011

249. هاشمي مريم ، "الأوبئة والأمراض في تلمسان الزيانية"، محاضرة ألقيت في الملتقى الوطني الخامس حول الأمن الغذائي في الجزائر بين الماضي والحاضر والمستقبل، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، يومي 07- 08 ماي 2013

250. يحياوي جمال : "آثار الهجرة الأندلسية على تلمسان "، في مجلة : الوعي ، العدد المزدوج (3-4) ، الجزائر ، 1432هـ / 2011م .

251. رزقي شرقي :"المتحف الأثري بمدينة تلمسان .... مسيرة حافلة وآفاق واعدة "، محاضرة ألقيت خلال يوم دراسي حول اليوم العالمي للمتاحف تحت شعار : "المؤسسة المتحفية بالجزائر " ، تلمسان ، يوم السبت 18 ماي 2013 .

الموسوعات :

252. الجمال محمد عبد المنعم ، موسوعة الاقتصاد الإسلامي ، دار الكتاب المصري – دار الكتاب اللبناني ، القاهرة ، بيروت ، 1986 .

253. الغنيمي عبد الفتاح مقلد ، موسوعة تاريخ المغرب العربي – المغرب العربي بين بني حفص وبني زيان وبني مرين – دراسة في التاريخ الإسلامي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1994 .

المراجع باللغة الأجنبية :

254. – Dhina (A) , Les états De L'occident musulman au 13 , 14 , 15 , siècles , o . p . u , alger , 1984

255. Faure biguet , Histoire De L'afrique septentrionale sous la domination musulmane , paris (S. D)

256. – Hajiàt Abd elhamid , Le Maghreb central sous le règne du sultan zianide abou H'ammou Mousa I (760 – 91 / 13 59 – 89) Édition erached , Alger , 2009

257. – Lachachi Omar , Le passe prestigieuse de Tlemcen – Ancienne capitale du célèbre berbère ya Ghomrac'en , Editions Ibn – khaldoun , tlemcen , 2002.

258. – Le on geley , L'espagne Des Goths et des arabes , Librairie L'eopold , Paris , (S.D)

259. – Mas Latrie , relations et commerce de L'afrique septentrionale au Maghreb avec les nations chrétiennes , paris 1886

الفهارس:

* فهرس الأعلام
* فهرس الأماكن و المدن
* فهرس القبائل
* فهرس المحتويات

1- فهرس الأعلام:

(أ)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

2- فهرس الأماكن والمدن

(أ)

(ت)

(ق)

(ك)

3- فهرس القبائل

(ح)

(خ)

(ر)

(ز)

(س)

(ص)